غازي الصوراني

مقالات ودراسات ومحاضرات...
في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع

المجلد الحادي عشر

لعام 2019

يناير 2020

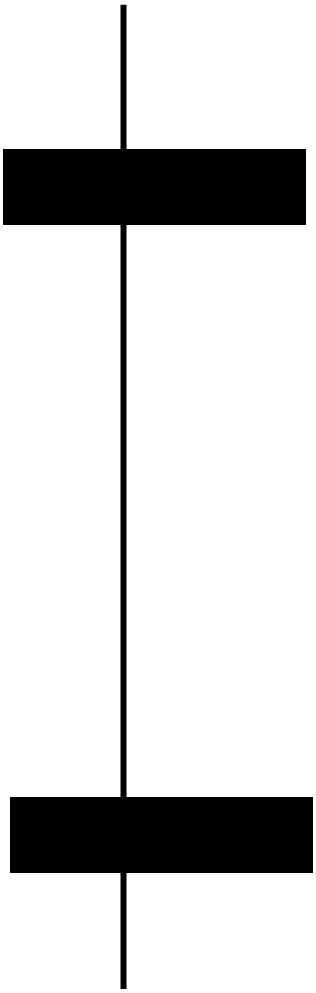

اسم الكاتب : غازي الصوراني

المجلد الحادي عشر: لعام 2019

إخراج : نضال نبيل أبو مايلة

المحتويات

في مثل هذا اليوم رحل عن عالمنا الرفيق الانسان الاخلاقي الثوري النبيل القائد جورج حبش 5
بورجوازية الكومبرادور 7
عن مقولة فصل الدين عن الدولة..... 9
المعتزلة أو فرسان العقلانية في الحضارة الاسلامية 11
قطاع غزة.. التغيرات الاجتماعية الاقتصادية..... 17
بمناسبة يوم الشهيد الجبهاوي..... 37
هيئة حماس المقترحة لمواجهة صفقة القرن تُعزز الانقسام ولا بديل لمنظمة التحرير 39
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في مجتمعاتنا العربية..... 41
الماركسية وأزمة اليسار العربي وسبل النهوض..... 55
وثائق مؤتمرات الجبهة بوصلة للرفاق للمرحلة الراهنة والمستقبل..... 64
عن الطبقة الكومبرادوية وتعريف الكومبرادور..... 76
المناضل الفلسطيني القومي العربي الكبير بسّام الشكعة .. وداعاً..... 78
الحلقة الأولى: نظرة عامة على الاقتصاد الفلسطيني..... 80
الحلقة الثاني: اقتصاد قطاع غزة..... 108
الحلقة الثالثة: السكان والقوى العاملة..... 119
الحلقة الرابعة : القطاع الزراعي..... 146
الحلقة الخامسة : القطاع الصناعي..... 193
الحلقة السادسة :القطاع التجاري..... 210
الحلقة السابعة: القطاع الإنشائي 222
الحلقة الثامنة: القطاع الخدمي..... 229
الحلقة التاسعة :القطاع الاقتصادي غير المنظم 247
الحلقة العاشرة والأخيرة: رؤية مستقبلية..... 256
ظهور حركات الاسلام السياسي واثارها الفكرية والمجتمعية 277
الدكتور حيدر عبد الشافي في ذكرى رحيله الثانية عشر 283
حول القيم الأخلاقية العربية (الموروثه والسائده) والصراع بين التخلف والارتقاء 289
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (1 – 10)..... 290
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (2 – 10)..... 294
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (3 – 10)..... 299
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (4 – 10)..... 306

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (5 – 10)..... 311
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (6 – 10)..... 316
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (7 – 10)..... 322
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (8 – 10)..... 326
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (9 – 10)..... 332
التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (10 والأخيرة)..... 337
المتغيرات الفلسطينية ما بعد أوسلو 342

في مثل هذا اليوم رحل عن عالمنا الرفيق الانسان الاخلاقي الثوري النبيل القائد جورج حبش

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 6126 – 2019 / 1 / 26

اليوم .. ونحن نستذكره بالحديث أو الكتابة ، فإننا لا نعترض على حتمية الموت الذي غيبه عنا ، لكن إقرارنا بتلك الحتمية لا يعني أبداً أن القائد .. المفكر.. الثائر... الحكيم جورج حبش قد مات ، لأن الثوريين لا يموتون أبدا..فهو القائد الذي ستتذكره الأجيال القادمة بأنه عاش ومات مناضلاً من أجل فلسطين والوحدة العربية ... الثوري الذي مثَّل بالممارسة فكرا وطنيا وقوميا وأممياً ثائرا، وسطر على صفحات تاريخ فلسطين والأمة العربية مجداً ثورياً عبر مسيرة ونضال وتضحيات أبناء شعبه وأمته ورفاقه في الجبهة الشعبية.

حكيم الثورة ... القائد والمعلم جورج حبش ... هو ليس آخر عمالقة النضال الوطني الفلسطيني، لكنه كان عملاقاً وطنياً وقومياً وأممياً من طراز خاص، كان وسيظل له حضوره البارز والمؤثر على المستويين الفلسطيني والعربي، وشكل قدوة ومثالاً ونبراساً لرفاقه في الجبهة كما لكل المناضلين التقدميين والقوميين الديمقراطيين في أرجاء الوطن العربي، وعاش ومات وفياً لمبادئه في التحرر الوطني والقومي والاشتراكية والوحدة.

وإذا كان للجبهة الشعبية أن تتحدث بفخر واعتزاز عن حكيمها الرائد الشهيد، فبإمكانها أن تكتفي بالقول أن جورج حبش تواجد في خضم المحطات التحررية الثورية الصاخبة لشعبنا الفلسطيني وشعوب امتنا العربية، في مجابهة الاستعمار والحركة الصهيونية والقوى الرجعية، متمسكاً بمشروعه التحرري الوطني والقومي ، عبر النضال من أجل تكريس وتصاعد أفكار التحرر والتقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية، دون أن يعني ذلك تجاوزاً منه لمحطات الهبوط والتراجع والانكسار في تاريخنا ، بدءاً من هزيمة حزيران 67 وغياب عبد الناصر وما تلا ذلك من متغيرات وانهيارات في كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفكك المشروع القومي العربي، وصولا الى الانقسام الكارثي 14 حزيران 2007 الذي مضى عليه 12 عاما فكك الهوية والقضية والشعب والوحدة الوطنية ...الى جانب تراجع وعزلة اليسارفي فلسطين والوطن العربي، وتهافت النظام العربي على الاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني ..وصعود التحالف الامبريالي الصهيوني عبر نظام العولمة الرأسمالية، الذي كرس أنظمة التخلف والتجزئة والتبعية والاستبداد في بلادنا التي باتت في مثل هذه الأوضاع المهزومة، مرتعاً خصباً لانتشار وتعاظم أشكال الهبوط السياسي والاستسلام للمشروع الأمريكي الصهيوني، حيث تتابعت التراجعات ومظاهر التخلف والإحباط وخيبات الأمل في أوساط شعوبنا العربية كلها.

وفي كل الأحوال ، يظل ميراث الحكيم القائد، بالنسبة لكل الثوريين اليساريين العرب ، بالمعنى المعرفي الثوري والجدلي، اسما متوهجاً لاهباً، وشعلة متواصلة التألق، ذلك إن اسمه يكاد أن يكون مرادفاً للثورة والتحرر

الوطني والنهوض القومي الديمقراطي والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية، كما هو اسم يحمل في طياته كل الدلالات الرمزية النضالية للمستقبل من أجل فلسطين العربية الديمقراطية لكل سكانها.

بورجوازية الكومبرادور

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 6130 – 2019 / 1 / 30

الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، يعود – حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله – إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطا او وكيلا في خدمة ألاوروبي/المستعمر ، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق – في بلدان العالم الثالث – على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية ، و كلمة كومبرادور هي أصلا كلمة برتغالية . وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (اثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونج) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الاجنبية وتسويقها في بلاده او بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم، وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلى وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلادنا مع مرتبة العميل. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار .

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية، بحيث بات من المفيد مراجعة استخدامنا للمصطلحات الغربية، مراجعة موضوعية ونقدية كي لا نعيد تطبيقها على واقعنا بصورة ميكانيكية، كما فعلنا في المرحلة السابقة، خاصة مصطلح »البورجوازية«، عند تناول الشرائح والفئات الرأسمالية العربية التي تشكلت تاريخياً –و إلى الآن– من هذا المزيج أو التنوع الاجتماعي غير المتجانس أو الموحد سواء في جذوره ومنابعه القديمة، أو في حاضره ومستقبله، فمصطلح »البورجوازية« وغيره من المصطلحات التي تحدثت عن تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتسلسلها من المشاعية الى العبودية الى الإقطاع الى الرأسمالية، والتي تطابقت مع مضمون التطور الرأسمالي في البلدان الصناعية الغربية، تكاد تكون مصطلحات غريبة في واقعنا

وشكل تطوره المشوه، خاصة وأنها لم تتغلغل في الوعي العفوي أو الاعتيادي للجماهير، وكذلك في صفوف القواعد الحزبية العربية كمفاهيم تحفيزية أو رافعة للوعي السياسي والطبقي، لكون هذا المصطلح أو المفهوم مصطلحاً يكاد يكون وافداً، غريباً، نظراً لعدم تبلور الإطار أو الطبقة في بلادنا بصورة محددة، التي يمكن أن يجسدها أو يعبر عنها أو يشير إليها ذلك المصطلح من جهة، ونظراً لما ينطوي عليه أو يتضمنه هذا المفهوم من إعلان ولادة وتشكل طبقة جديدة هي »البورجوازية« كطبقة قائدة لمرحلة جديدة، حملت معها مشروعاً نهضوياً حضارياً عقلانياً تطورياً مادياً هائلاً، عجّل في توليد التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ومفاهيمها المتطابقة معها من جهة أخرى، وفي هذا السياق نؤكد أن المطالبة بمراجعة المصطلحات ذات الطابع التطبيقي لا يعني مطلقا التطرق الى النظرية الماركسية ومنهجها، والتي نشعر بالحاجة الماسة الى إعادة دراستها وتعميق الالتزام بها في هذه المرحلة وفي المستقبل!!

إن تناولنا لهذه الرؤية التحليلية، لا يعني أنها دعوة إلى وقف التعامل مع هذه المصطلحات، بقدر ما هي دعوة للبحث عن مصطلحات ومفاهيم معرفية أخرى إضافية تعكس طبيعة ومكونات التركيب الاجتماعي /الطبقي في بلادنا العربية، بما يلغي كل أشكال الغربة أو الاغتراب في المفاهيم التي سبق استخدامها بصورة ميكانيكية أو مجردة، بحيث نجعل من التحليل النظري والاجتماعي لواقعنا، في سياق العملية السياسية، أمراً واضحاً ومتطابقاً في كل مفاهيمه ومصطلحاته مع هذا الواقع الشديد التعقيد، الذي يشير إلى ان التطور في بلادنا –كما يقول د. برهان غليون– »ليس بنياناً عصرياً على الرغم من قشرة الحداثة فيه، وهو أيضاً ليس بنياناً قديماً على الرغم من مظاهر القديم، ولكنه نمط هجين من التطور قائم بذاته، فقد عنصر التوازن وأصبحت حركته مرهونة بحركة غيره«، لذلك لا بد من إزالة اللبس والخلط في المفاهيم، الذي ساد طويلاً في الكتابات العربية، وأسهم –إلى حد ما– في تكريس حالة الإرباك الفكري في أوساط القوى اليسارية العربية وعَزَلها عن الجماهير، وليس معنى ذلك، أننا ندعو إلى تكيف الوعي الطليعي العربي المنظم، لمتطلبات الوعي العفوي الجماهيري، بالعكس، إنها دعوة –أو وجهة نظر– تستهدف التعامل مع الوعي العفوي بمنهجية ومفاهيم تعكس تفاصيل الواقع المعاش وتعبِّر عنه بصورة جدلية تدفع به الى التطور والنهوض، انطلاقاً من قناعتنا بمقولة ماركس –في مقدمته لرأس المال– »قل كلمتك وامشِ ودع الناس يقولوا ما يقولون«.

عن مقولة فصل الدين عن الدولة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 6135 – 2019 / 2 / 4 –

يقول " فيورباخ " : ليس لدينا سوى تناقض الوجود الذي هو الاختلاف ، ولنتذكر أن " فيورباخ" قد ميز بين "العالم المدني " (العالم المدني نتاج الناس) والعالم الطبيعي ، .. في بلادنا لأحد يميز ،حيث اننا لازلنا نعتقد أن العالم هو الطبيعة أو هو المادة المحكومة بقوانين الميتافيزيقا انطلاقاً من فكرة تكريس القبل التي تجسد حالة التخلف في بلادنا .

وفي هذا السياق أشير الى كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ الأزهري علي عبد الرازق الذي أكد أنّ الإسلام دين روحي لا دخل له بالسياسة، أو بالأحرى لا تشريع له في مجال السياسة، فالسياسة أمرٌ دنيوي يعود للناس اختيار وسائله ومبادئه. كما يرى أنّ نظام الخلافة الذي نُسِب للإسلام ليس من الإسلام في شيء، إنّما هو من وضع المسلمين ، وقد كان االشيخ علي عبد الرازق من بين اهم المسلمين المستنيرين ومن اوائل المثقفين الذين طرحوا بجرأة المطالبة بفصل الدين عن الدولة.

لذلك من الواجب أن نتأمل (كمثقفين عرب) لماذا لم نحدد بعد موقفنا الواعي بوضوح سواء بالنسبة للهوية أو بالنسبة لوجودنا بعيداً عن الموقف الموضوعي من الطبيعة بإعتباره أمر لايحمل صفة الضرورة ..؟؟ هذا ما حصل في أوروبا في بداية عصر النهضة حينما ألغيت سيطرة الكنيسة المباشرة على عقول الناس ، ومن ثم تحقيق فصل الدين عن الدولة دون ان يعني ذلك إلغاء الكنيسة أو الدين .

أما الحديث عن فصل الدين عن الدولة في بلادنا ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلي النضال من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا لمنهجية الفكر العلمي التقدمي النهضوي بأنه ليس موقفا مضادا للدين – كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية – بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، وهي منهجية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل –في مراحل تاريخية معينة– تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

وفي هذا الجانب علينا ان نتذكر أن مفكرينا العرب لم يحلوا بعد إشكالية الثنائية في خطابنا المعاصر بين التراث والتحديث أو الأصالة والمعاصرة أو العلم والدين ،فمازال الحاضر عندنا صورة أخرى من الماضي،لأننا

ما زلنا أسرى لحالة الانقطاع الفكري التي سادت بلادنا منذ القرن الثاني عشر ومايزال تأثيرها إلي يومنا هذا دون أي تفعيل جوهري لمضمون الاختلاف أو التعدد .

أو ربما كما يقول الياس مرقص نحن مع معطيات مادية لحظية لا تؤدي بنا سوى إلي العدم وغياب الهوية .. لم تتوفر لدينا المعرفة لإعادة إنتاج واقعنا بواسطة الفكر أو الصور العامة أو المفاهيم .. والمقصود هنا بالمعرفة الفكر النظري .. العلم .. الفلسفة ، الفلسفة والعلم هنا يندمجان معاً .. إن الواقع من حولنا كأنه خارج رؤوسنا .. باق كما هو كما كان .. لذلك إن الحركة الفكرية المطلوبة هي انفكار الحركة الواقعية في رأس الإنسان .. انتقال العياني المفكور، أو صورة الواقع الى الرأس ... ما يعني بوضوح ضرورة الوعي بكل جوانب الخاص في واقعنا ، هنا يكون إدراك حركة الواقع والاختلاف والتباين عبر الفهم والفكر والعقل من جهة ، وعبر الاسلوب الديمقراطي الذي يجب ترسيخه بالرغم من كل المعاناة التي قد نتعرض لها ، لغايات الوصول الى التعددية والاختلاف طريقا أساسياً من أجل التحرر والتقدم والعدالة الاجتماعية .

المعتزلة أو فرسان العقلانية في الحضارة الاسلامية

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6147 – 2019 / 2 / 16

يمثل المعتزلة أولى أكبر مدارس علم الكلام ، والفكر الفلسفي الإسلامي عامة ، وكانت فترة نهوض المعتزلة في النصف الأول من القرن التاسع بمثابة "العصر الذهبي" في تاريخ علم الكلام.

اسم المعتزلة تاريخياً:

ترددت كلمة "الاعتزال" وكلمة "المعتزلة" كثيراً في تاريخ الصراع السياسي – الفكري في الاسلام قبل نشوء هذه الجماعة التي استقر عليها اسم "المعتزلة" في نهاية القرن الأول للهجرة وأواخر القرن السابع للميلاد، وأصبحت كلمة "الاعتزال" منذ ذلك الحين تعني الاشارة إلى مذهب هذه الجماعة بما تفرد به من آراء في جملة من "الأصول" الاعتقادية الاسلامية، وبما تفرد به كذلك من منهج عقلي في معالجة هذه الآراء، لكن مذهب المعتزلة لم يظهر من الفراغ، ولم يقم على الفراغ – كما يقول بحق المفكرالتقدمي الشهيد د.حسين مروة – وانما خرج من تلك البذور الفكرية التي تنامت سريعاً بفضل ما احدثته افكار القدرية والجهمية من تفاعل النقيضين في مسألة حرية الانسان ومسؤوليته عن افعاله، ومن توافقهما معا – رغم تناقضهما في هذه المسألة– على النظر العقلي في العقائد الاسلامية، وعلى الرجوع إلى التأويل العقلي للنصوص الاسلامية، وان اختلفت وجهة كل منهما في هذا التأويل.

جذور المعتزلة ومسيرتهم :

في كتابه الموسوعي " النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية" يرى المفكر الشهيد حسين مروة ، أن جذورهم تعود إلى تيار أهل العدل والتوحيد الذي كان من أبرز قادته الحسن البصري المعروف بعدائه للنظام الأموي ، تصدى هذا التيار لعقيدة " الجبر/ التي أظهرها الأمويون " وعارضها بإظهار موقف الإسلام المنحاز إلى حرية الإنسان واختياره وقدرته ، ومن ثم مسئوليته عن أفعاله ، ثم جاء " واصل بن عطاء " الذي حدد الأصول الفكرية الخمسة للمعتزلة وهي: العدل _ التوحيد_ الوعد والوعيد_ المنزلة بين المنزلتين_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكن القاعدة الكبرى والأساس التي كانت المنطلق الواقعي غير المنظور، لتصور مفهوم العدل كما تصوره المعتزلة، هي قضية حرية ارادة الانسان في افعاله. ففي رأي المعتزلة ان الانسان اذ لم يكن مختاراً في ما يفعل كان غير مسؤول عن افعاله، خيراً كانت ام شراً. واذا لم يكن مسؤولاً كان الثواب باطلاً لانه جزاف وعبث، وكان العقاب ظالماً. وكلا الامرين: الباطل والظلم، نوع من الشر، والله لا يصدر عنه الشر.

فالمعتزلة، اذن، يشترطون ان تكون السلطة السياسية – الدينية بقيادة امام، ويشترطون لهذه القيادة كون الامام عادلاً. فما مفهوم العدل هذا عندهم؟

ان العدل الذي يشترطونه في الامام يتضمن الاخذ برأيهم في التوحيد وفي القدر، فاذا عرفنا ان رأيهم في القدر لا ينفصل عن القول بحرية الانسان، أي رفض الحتمية القدرية التي تسلب الانسان اختياره في ما يفعل، استطعنا ان نستنتج من ذلك ان مفهوم العدل الدنيوي الأرضي عندهم لا ينفصل أيضاً عن قضية حرية الانسان هذه.

ومن هنا يمكننا اكتشاف العلاقة – في تفكيرهم– بين المفهوم الميتافيزيقي للعدل، أي العدل الالهي، وبين مفهومه الواقعي العملي المتجسد في الامام العادل، أي في السلطة السياسية – الدينية العادلة (اجتماعياً).

بهذا التحليل –كما يقول د.مروة –فان "العقلانية" المعتزلية لم تكن "عقلانية" تجريدية وميتافيزيقية مطلقة، بل نستطيع ان نكتشف لها جانباً واقعياً عملياً يتصل بحياة الناس الواقعية، وان يكن هذا الجانب غير ملحوظ مباشرة في مباحثهم النظرية .

في ضوء ما تقدم ، يتضح أن جماعة المعتزلة قد التزمت قضية العقل إلى حد يكاد يتخطى التزامهم ببعض الاصول المقررة في الاسلام، فجعلوا حكم العقل قاضياً بصرف نصوص القرآن عن ظواهرها حيثما كانت هذه الظواهر متعارضة مع ما يقتضيه العقل، حتى رأيناهم يجعلون حرية اختيار الانسان حاكمة على حرية ارادة الله ومفيدة لقدرته.

وما ذاك الا لان مبدأ حرية الانسان قائم عندهم على وجود العقل بالضرورة، وعلى ان وجوده لا معنى له ان لم تكن له قدرة الاختيار بالضرورة كذلك، وانه لولا هذا وذاك لسقطت مسؤولية الانسان عن افعاله، ولما كان العدل الالهي عدلاً حقاً. فقضية العقل هي النقطة المركزية في هذه المعادلة كلها.

وفي هذا الجانب أشير الى تمسك المعتزلة بمبدأ السببية في حدوث الاشياء والافعال، فحتى قضية خلق الله للعالم ربطوها بهذا المبدأ، حيث أنهم – كما يؤكد مفكرنا الشهيد حسين مروة – لا يفصلون بين مبدأ العلية في الطبيعة وبين ما يترتب على هذا المبدأ من مسؤولية في المستوى البشري الاجتماعي، دون ان يخضعوا افعال الانسان إلى الحتمية الجبرية.

وقد فرقوا بين العلية في افعال الطبيعة والعلية في افعال الانسان بأن الأول تخضع لقوانين ثابتة حتمية، واما الثانية فتخضع إلى عنصر آخر هو عنصر الارادة. وذلك انسجاماً مع مذهبهم في حرية اختيار الانسان، وانسجاماً مع المبدأ الذي اقاموا عليه مذهب حرية الاختيار هذا، نعني به العقل.

وتتجلى القيمة التقدمية لتمسك المعتزلة بمبدأ السببية وللبحوث النظرية التي أوضحوا بها هذا المبدأ، اذا قارنا موقفهم في هذه المسألة بالموقف الاخر المعارض الذي كان سائداً عصرهم، والذي كان الاشاعرة بالاخص يحملون رايته منكرين مبدأ السببية انكاراً مطلقاً.

وبناء على هذا الانكار لمبدأ السببية استبعد العقل عن مجال المعرفة، وارتبطت المعرفة ارتباطاً مطلقاً بالمصدر الالهي .

ان النظرة المقارنة هنا تكشف دون شك عن فضل المعتزلة في كونهم واجهوا تيارا فكريا اسقط من الكون كله وجود القوانين الموضوعية التي تنظم العلاقات بين الاشياء والاحداث، كما اسقط بذلك امكان استقلال العقل بالمعرفة، مهما يكن نوع المعرفة.

لقد واجه المعتزلة هذا التيار الفكري الاخذ به يومئذ جمهرة واسعة من أهل الرأي والنفوذ الديني، وبينهم الاشاعرة وانضم اليهم –بعد– فريق من أهل علم الكلام واهل المذاهب الاسلامية من السنة والشيعة.

ولكن المعتزلة على اختلاف ارائهم في كثير من المسائل اتفقوا على مواجهة هذا التيار بسلاح فكري نظري متقدم يدافعون به عن العقل وعن مبدأ السببية من حيث هو قانون كوني شامل، ومن حيث هو مبدأ عقلاني تستند اليه سائر القوانين الموضوعية في الكون والطبيعة وعالم الانسان.

لقد كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال : " إن السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية ، وأن الإمام قد يكون عادلاً أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، براً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين (وهناك قول لأحد أئمة ذلك العصر يسندوه ظلماً لأبي حنيفه ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم " .

لقد كان موقف المعتزلة نقيضاً _ كما يقول المفكر الاسلامي المستنير الدكتور محمد عمارة _ لكل هذه المذاهب فقد أوجبوا النهي عن المنكر باليد واللسان والقلب، لقد كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم عملاً سياسياً واجتماعياً في آن واحد لأن الأمر بالمعروف عندهم هو من فروض الكفاية وواجباتها، ومعلوم أن فروض الكفاية أكثر أهمية من فروض الأعيان، (المقصود بالأعيان الصلاة والصوم والزكاة...الخ) لأن تخلف قيام فرض العين يأثم به من أهمل فيه ، أما تخلف قيام فرض الكفاية فالذي يأثم به الأمة جمعاء، إن روعة المعتزلة تكمن في أن أمرهم بالمعروف كان يستند إلى الأمر به فقط وليس مطلوباً حمل الغير على الامتثال بهذا الأمر (فالواجب هو الأمر بإقامة الصلاة ، لا حَمل تاركها على القيام بها) أما بالنسبة لفرض الكفاية فقد دعوا إلى سل السيف وتجريده ضد الحاكم أو الإمام الجائر

لقد اختلف المعتزلة عن السنة في عرضهم للأدلة، فهي عند أهل السنة ثلاثة: الكتاب _ السنة _ الإجماع ؛ بينما هي أربعة عند المعتزلة يضيفون العقل إلى هذه الأدلة الثلاثة ويقدمونه عليها جميعاً ، بل يرون أن العقل هو الأصل فيها جميعاً ، وكان طبيعياً أن يقدموا العقل في أمور الدنيا كما قدموه في أمور الدين وجعلوه حاكماً تعرض عليه المأثورات كي يفصل في صحتها رواية ودلالة .

ويضيف د. حسين مروه إلى كل ما تقدم _ دون أن يتناقض معه _ بعداً فلسفياً للمعتزلة بقوله : " أن المعتزلة استشرفوا إدراك وجود قوانين موضوعية في الطبيعة تجري وفقها الظاهرات الطبيعية كلها ، وأن (القدر) عندهم بخيره وشره من الإنسان ، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله ، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل في تفرده بتلك الميزة .

ويضيف د. مروه " أن مفهوم العدل الدنيوي ، الأرضي عند المعتزلة لا ينفصل أيضاً عن حرية الإنسان ، أنهم يرفضون الحتمية القدرية التي تسلب الإنسان اختياره فيما يفعل " .

وحول خلق القرآن يرى د. مروه " أن المعتزلة أكدوا أن كلام الله ليس (بقديم) أي ليس من الصفات المعادلة للذات وإنما هو حادث أو مخلوق ككل شيء مخلوق في الكون ، فمعنى كون الله متكلماً .. إذن إنه خالق الكلام، ويبرهنون على ذلك بالقول " إن البشر هم موضوع الأوامر القرآنية .. فكيف يعقل أن يوجه الله أوامره إلى المعدوم ، إن ذلك نوع من العبث الذي لا يجوز على الله " .

فالكلام _ في رأيهم _ لكي يتحقق شرط وجوده يحتاج إلىُ مكلِّم ومكلَّم ، وقبل وجود المُكلَّمين ليس هناك سوى مُكلِّم من دون مُكلَّم ، بذلك يكون القول بأزلية القرآن نفياً لعقلانية التشريع وهو باطل .

فقد لجأ المعتزلة إلى القول بأن كلام الله ليس "بقديم"، أي ليس من الصفات المعادلة للذات، وانما هو حادث، فالقرآن – وهو كلام الله باتفاقهم– حادث اذن، أي "مخلوق" ككل شيء مخلوق في الكون، فمعنى كون الله متكلماً –اذن– انه خالق الكلام.

هذه هي المسألة: منشؤها، وحقيقتها، كما قررها المعتزلة، لكنهم لم يتقصروا في تقريرها على ما تقدم، بل هم حاولوا فوق ذلك توكيد هذا الرأي ودعمه ببراهين اخرى يرمي بعضها إلى اثبات ان القول بقدم القرآن وازليته لا ينافي مبدأ التوحيد وحسب، بل ينافي كذلك عقلانية التشريع القرآني.

وذلك انهم قالوا: اذا افترضنا القرآن كلاما ازليا، أي صفة للذات الآلهية الازلية، كان معنى هذا ان الاوامر التي يشتمل عليها القرآن ازلية أي صادرة قبل ان يوجد المأمورون بها، أي انها كانت غير ذات موضوع قبل وجود البشر المكلفين بها.

فان البشر هم موضوع هذه الأوامر، فكيف يعقل ان يوجه الله أوامره إلى المعدوم؟ ، ان ذلك نوع من العبث الذي لا يجوز على الله، بل محال.

وقالوا ان الكلام، لكي يتحقق شرط وجوده، يحتاج إلى مكلم (بكسر اللام) ومكلم (بفتح اللام)، وقبل وجود المكلفين ليس هناك سوى مكلم من غير مكلم. بذلك يكون القول بأزلية القرآن نفيا لعقلانية التشريع ، وهو باطل.

التيارات المعارضة للمعتزلة :

يمكن حصر وجهات النظر التي جابهت المعتزلة – حسب د.مروة – في ثلاثة تيارات رئيسية:

أ– تيار السلفيين. ب– تيار الحنابلة. ج– تيار الاشعريين:

أ– التيار السلفي: ان الخلاف بينهم وبين المعتزلة يرجع، في جوهره، إلى الخلاف في مسألة العقل. فالسلفيون ينفون قدرة العقل على ادراك الحقائق الألهية ومنها حقيقة صفات الله. في حين ان المعتزلة يثبتون للعقل قدرته غير المحدودة في ادراك كل ما يتعلق بهذه الحقائق، وفي استخلاص البراهين العقلية الموصلة إلى هذه الحقائق دون الوقوع في الخطأ، وفي اعتبار النتائج التي تنتهي اليها هذه البراهين يقينية، ولذا يجب اتخاذها مقياساً يرجع اليه في تقرير مفاهيم العقائد وفي تأويل النصوص الدينية حتى تكون موافقة لهذا المقياس ومنسجمة معه.

في ضوء هذا الفرق الجوهري بين موقف التيار السلفي وموقف المعتزلة يمكننا ان نتبين الجانب التقدمي الأكثر وضوحاً في مذهب المعتزلة .

ب– التيار الحنبلي : ينسب هذا التيار إلى أحمد بن حنبل زعيم المذهب الفقهي السني الاخر بين المذاهب الاربعة (–241 هـ – 855م) . وهذا التيار سلفي أيضاً، ولكنه تميز بقبوله التأويل المحدود.

ج– التيار الاشعري: ان ظهور الاشعري (–330 هـ / 941م) بمذهبه الكلامي المعارض لمذهب المعتزلة قد بلور آراء السلفيين في مذهب جديد متكامل الجوانب، بحيث تركزت فيه حركة المعارضة كلها التي انتصبت بوجه المعتزلة تحاربهم بسلاحهم نفسه، سلاح المباحث الكلامية، هذه الحركة التي تألف منها من المعتزلة، منذ ذلك الحين، خطان متوازان في مجرى واحد، هو مجرى البحث النظري الذي كان منه علم الكلام.

نسجل ملحوظة عن التيار الاشعري، هي انه رغم كونه سلفياً، قد استخدم الطريقة العقلية كالمعتزلة.

طمس التراث المعتزلي:

هنا يقول د.حسين مروة : هناك واقع تاريخي معروف يثير الاسف ويدعو للدهش والتساؤل: هل كان من باب المصادفة ان يكاد لا يمضي سوى عهد قصير منذ غاب المعتزلة عن صعيد النشاط الفكري في خلافة المتوكل العباسي سنة 847 ميلادية، حتى تغيب عن المكتبة العربية مصادر الفكر المعتزلي الأصلية بجملتها، أي تلك المصادر والوثائق التي وضع فيها المعتزلة أفكارهم واصولهم النظرية كما صاغوها هم بأنفسهم بصورتها المتكاملة في مؤلفاتهم؟.

من العسير ان يقتنع الباحث بان شيئاً من المصادفات التاريخية هو الذي اساء هذه الاساءة الغريبة للفكر والعلم والتاريخ، رغم كثرة ما حدث في تاريخ الفكر العربي – الاسلامي من مثل هذه المأساة.

ذلك ان هذا الأمر حدث في ظروف تختلف كثيراً عن الظروف التي بدأ فيها التراث العقلي العربي – الاسلامي كله يتعرض للتشتت والضياع.

فلماذا كان نصيب الفكر المعتزلي وحده ان يتعرض لهذه المحنة في مرحلة سابقة بعيدة جداً عن تلك الظروف المتأخرة التي شملت المحنة فيها كل هذا التراث؟.

يجيب د.مروة على هذا السؤال بقوله : لعل ابرز الملامح التقدمية للفكر المعتزلي، كانت هي السبب في ما حدث لتراث هذا الفكر من غياب مفاجئ عن المكتبة العربية في وقت مبكر من تاريخ الحركة العقلية العربية.

وفي اعتقادنا – كما يضيف د.مروة –ان مأساة المعتزلة بتألب اعدائهم على طمس تراثهم الفكري، هي اشد قساوة من مأساتهم بتألب هؤلاء الاعداء على اضطهادهم جسدياً منذ عهد الخليفة العباسي المتوكل . بل الصحيح القول ان مأساتهم الأولى هي مأساة للفكر والعلم والتاريخ كذلك. فمن المعروف انهم في عهد هارون الرشيد (786–802) وخاصة أيام ارتفاع نجم البرامكة، صار للمعتزلة نفوذ ملحوظ، وتقلد البعض منهم مناصب هامة في الدولة.

أما عصرهم الذهبي تجلى في عهد المأمون من (813 م. _ 833 م.) والمعتصم (833م._ 842م.) والواثق (842 م. _ 847 م.) وبموت هذا الأخير انتهى عصر المعتزلة وحصل الانقلاب ضدهم وضد نزعتهم العقلانية على يد المتوكل (847 م. _ 861 م.) حيث اقتلعوا من مناصبهم وأبعدوا عن التأثير الفكري وزج بالكثير من أعلامهم في السجون ، وأبيدت آرائهم ، وتقلص سلطان العقل على الحياة الفكرية والعامة وساد الظلام وتعطل التطور.

ولنا ان نتساءل الآن: لماذا كان هذا العداء اللدود للمعتزلة، ولماذا كانت هذه المأساة المزدوجة؟

المسألة واضحة، فان الطابع العقلي التحرري الذي يغلب على تفكيرهم محتوى وأسلوبا، وهو طابع متقدم جداً بالقياس إلى ظروف عصرهم ومجتمعهم، هو الذي جمع بين مختلف الفرق والمذاهب والفئات الاجتماعية المحافظة لا سيما الفئات ذات الموقع الاجتماعي الأكثر ارتباطاً بمواقع أهل النظام الثيوقراطي لدولة الخلافة.

وبالتالي فان تمسك المعتزلة بقضية العقل وقضية حرية ارادة الفعل والترك لدى الانسان، هو ما دفع الفكر المعتزلي ان يشق طريقه الخاص الذي أدى به إلى التفرد بنتائج وضعت الفكر المعتزلي هذا، موضوعياً، كفتيل يفجر التناقضات داخل ايديولوجيته ذاتها.

كان العداء للمعتزلة اذن، عداء لتلك النتائج بقدر ما كانت تحدثه من تصدعات في بنية تلك الايديولوجية.

ومن هنا رأينا موجة هذا العداء تمتد حتى تشمل العلوم والفلسفة. وما ذاك الا لان العلوم التطبيقية والفلسفة تشتركان في استخدام مبادئ المعرفة العقلية، وان اختلفت طريقة كل منهما في استخدام هذه المبادئ .

لكن الذي حدث تاريخياً ان هذه الموجة، رغم عنفها ورغم بلوغها درجة العنف الدموي، لم تستطع ان تخمد الجذوة التي أجَّجها الفكر المعتزلي.

ان مأساة الفكر المعتزلي التي كانت في الوقت نفسه مأساة للفلسفة ذاتها حينذاك–كما يقول بحق المفكر الشهيد حسين مروة – لم تعرقل سير تطور هذه الحركة في العالم العربي – الاسلامي. بل الواقع المؤسف ان هذه المأساة قد اصابت الحركة العقلية، بمضمونها العام، بانتكاسة ظلت تعاني آثارها حتى نهاية تاريخها في عصر انهيار دور العرب الحضاري في الشرق والغرب منذ القرن الخامس عشر الميلادي.

ولولا حدوث هذه الانتكاسة لكان من المفترض– بحكم ظاهرات التقدم العلمي في القرن التاسع الميلادي– ان تتجه الحركة العقلية، والفلسفية بخاصة، اتجاهاً أكثر واقعية وأكثر ارتباطاً بنتائج تطور العلوم التطبيقية في ذلك العصر.

غازي الصوراني

2019/3/10

قطاع غزة.. التغيرات الاجتماعية الاقتصادية

بداية أشير إلى أن الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية، والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس ويافا وحيفا والمثلث والنقب.. بل هو امتداد لتلك الأهداف التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

فقد ظل قطاع غزة منذ عام 1948 وحتى توقيع "إعلان المبادئ.. أوسلو سبتمبر 1993" الكارثي، الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً في المحافل الدولية والعربية) اسم فلسطين، إضافة إلى ذلك فإن مواطني القطاع الذين بلغ تعدادهم نهاية عام 2018 (2) مليون نسمة ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين، من صفد والجليل إلى يافا وعكا وحيفا على الساحل إلى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى الفلسطينية.. **وبالتالي ليس غريباً أن يحمل قطاع غزة لقب "سفينة نوح" الفلسطينية، ويصبح – منذ النكبة حتى اللحظة الراهنة– بمثابة الأم الوَلاّدة للهوية الوطنية الفلسطينية، لكن الانقسام المتصل منذ 12 عاماً ، أدى إلى تفكيك الترابط السياسي والمجتمعي بين الضفة والقطاع، علاوة على أنه عزز من تفكيك الهوية الوطنية من ناحية وفاقم من مظاهر الاحباط واليأس في صفوف معظم ابناء شعبنا في قطاع غزة من ناحية ثانية.**

على أي حال، إن ضرورات الترابط الراهن والمستقبلي بين قطاع غزة والضفة الغربية، قضية وطنية سياسية ومجتمعية، لابدّ من تحقيقها، على الرغم من أن قطاع غزة يفتقر بصورة كبيرة للكثير من الموارد الاقتصادية وخاصة المواد الخام ومحدودية المساحة الزراعية التي لا تتجاوز 25 – 30 % من مساحته البالغة 365 كم^2، إلى جانب ضعف وهشاشة قطاع الصناعة الذي لا تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي نسبة 8 – 10٪ في ظل عدم إيلاء السلطة الأهمية المطلوبة لقطاعي الزراعة والصناعة، والقيود التي يفرضها بروتوكول باريس على السلع والمعدات الضرورية للصناعة والقطاع الإنتاجي، إلى جانب استمرار الحصار الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تعطيل وإعاقة فرص الاستثمار المحلي والخارجي، علاوة على الارتفاع غير المسبوق للبطالة التي وصلت نسبتها عام 2018 إلى حوالي 50% من مجموع القوى العاملة بالقطاع، بالاضافة إلى تزايد نسبة الفقر والفقر المدقع، وانتشار مظاهر التسول لدى المراة والاطفال، في ظل أوضاع حياتية شديدة البؤس التي تتفاقم وتشتد بسبب انقطاع التيار الكهربائي طوال الأعوام الأربعة الأخيرة لمدة تزيد عن 16 ساعة يومياً، رغم التحسن النسبي منذ أكتوبر 2018 ، إلى جانب انقطاع توصيل المياه

الصالحة للشرب إلى المنازل لمدة تزيد عن ثلاثة أيام أو أسبوع أحياناً، وتزايد كميات مياه الصرف الصحي (المياه العادمة) التي تصب في البحر بمعدل 30 ألف م^3 يومياً بسبب العجز عن تشغيل محطات معالجة المياه العادمة في ظل انقطاع التيار الكهربائي، إضافة إلى اختلاط المياه العادمة بالمياه الجوفية والمخاطر البيئية التي ستنجم عن هذه الأوضاع.

إن كل هذه السمات التي تميز بؤس الأوضاع المجتمعية والاقتصادية في قطاع غزة، خلقت وتخلق – بصورة مستمرة– العديد من معوقات النمو والتنمية، لحساب المزيد من تراكم عوامل البطالة والإفقار، وما يترتب على كل ذلك من تزايد ارتفاع مستويات الجريمة بكل أنواعها ، إلى جانب المزيد من التفكك الإجتماعي وإنتشار الأمراض النفسية والاجتماعية التي تعزّز مشاعر الإحباط واليأس في نفوس حوالي 2 مليون نسمة يعيشون في قطاع غزة، أكثر من 80% منهم دون خط الفقر والفقر المدقع، يعتمدون بنسبة عالية في تأمين مستلزماتهم المعيشية على ما تقدمه الوكالات الدولية والأونروا من كوبونات –مواد غذائية– تستهدف مراكمة المزيد من عوامل إحباطهم ويأسهم، خاصة في نفوس الشباب العاطلين عن العمل، وفي نفوس الشباب الذين تخرّجوا من الجامعات دون أي فرصة للعمل، الأمر الذي عزّز من سعيهم إلى الهروب من واقع غزة البائس صوب الهجرة إلى أي بلد آخر بغض النظر عن المخاطر التي تعترضهم، الأمر الذي يفاقم مظاهر وعوامل الإحباط واليأس التي ستدفع معظم سكان القطاع إلى القبول بأي شروط مذلة تحط من كرامتهم في سبيل تحصيل لقمة العيش، ومن ثم استغلال هذه الأوضاع الحياتية البائسة لتمرير المخططات العدوانية الأمريكية/الصهيونية .

إنّ مجمل هذه الأوضاع الاقتصادية / الاجتماعية البائسة تؤكد بوضوح صارخ، أن لا مستقبل لقطاع غزة دون استمرار اندماجه مع اقتصاد الضفة الغربية في إطار وحدة جغرافية اقتصادية وسياسية واحدة، وبالتالي فإن الحديث عن "دويلة غزة" لن يكون سوى استجابة لمخططات مشبوهة لا تستهدف إعاقة نمو وتنمية قطاع غزة وزيادة حجم معاناة سكانه وتفكيك وطمس هويته الوطنية فحسب، بل أيضاً تستهدف مزيداً من العراقيل في وجه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتكريس الهيمنة الصهيونية على أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالتالي فإن هذا الحديث، يستهدف عرض وتحليل الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، انطلاقاً من ظروفه الموضوعية المرتبطة بالحصار الصهيوني من جهة وبالانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس من جهة ثانية، وهي ظروف أدت إلى مراكمة العوامل السلبية الخطيرة في بنية اقتصاد القطاع وأوضاعه الاجتماعية بحيث وصل إلى حالة أقرب إلى الركود والكساد على طريق الانهيار الاقتصادي الشامل، وما ينتج عن ذلك من أوضاع اجتماعية غامرة بعوامل الإفقار والإحباط واليأس، الأمر الذي يوفر مزيداً من عناصر الهبوط لحساب المخططات الأمريكية / الصهيونية / العربية، الهادفة إلى تفكيك وإضعاف الهوية الوطنية لشعبنا في قطاع غزة تمهيداً لتطبيق ما يسمى بـ"صفقة القرن" الأمريكية، التي يبدو أنها تتحدث عن دولة فلسطينية ناقصة السيادة ومؤقتة على مساحة لا تتجاوز 60٪ من مساحة الضفة الغربية مع بقاء المستوطنات، بالإضافة إلى

قطاع غزة من خلال ربطه بممرٍ أمني بإشراف إسرائيلي، وإبقاء المنطقة (c) ووادي الأردن مع التجاهل الكامل لحق العودة للاجئين الفلسطينيين –إضافة إلى تهويد القدس- تحت الاحتلال في إطار عملية تفاوض عبثي طويل المدى، إلى جانب استمرار فكرة الكونفدرالية أو الفيدرالية مع الأردن بصياغة أمريكية إسرائيلية الكفيلة بإلغاء كيان الدولة الفلسطينية المستقلة، علاوة على ما تثيره تلك الفكرة من إشكاليات وصراعات سياسية واجتماعية اذا ما تم تطبيقها بعيداً عن حرية الاختيار الديمقراطي للشعبين الأردني والفلسطيني.

وهنا بالضبط يتجلى تأثير الانقسام والحصار على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الأراضي المحتلة 1967 عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً، ودورها في تدهور الاقتصاد وتزايد مظاهر البطالة والإفقار، الأمر الذي أدى بقطاعات متزايدة من أبناء شعبنا في قطاع غزة التطلع إلى تأمين لقمة العيش كأولوية رئيسية على حساب المفاهيم والقيم الوطنية، كما هو الحال بالنسبة لقطاعات واسعة من جماهيرنا في الضفة الغربية التي باتت جاهزة لقبول المخطط الأمريكي الهادف إلى إعادة إلحاقها بالنظام الملكي في الأردن تحت مسمّى الكونفدرالية أو الفيدرالية دون اعتراض جدي أو وعي بمخاطر ذلك الإلحاق من جماهير شعبنا.

لذلك فإننا لا نبالغ في القول، إن تفكك اقتصادنا الفلسطيني وضعفه الشديد – خاصة في ظروف الانقسام والحصار والتدمير الإسرائيلي - بات مدخلاً هاماً صوب المزيد من الهبوط السياسي الذي يوفر المناخ الملائم للمخططات الأمريكية / الصهيونية / العربية الرسمية بالتعاون مع بعض القوى الفلسطينية المعروفة باستعداداها لتمرير تلك المخططات، الأمر الذي يؤدى إلى تغييب الوضوح أو التأكيد بالنسبة للمستقبل على الصعيد الاقتصادي والسياسي معا.

وفي هذا الجانب، ونحن نمارس عملية التشخيص أو التحليل لواقعنا الاقتصادي في قطاع غزة، علينا أن نثير العديد من الأسئلة: هل هناك إمكانية لتوفير عناصر الصمود، الاقتصادي والسياسي، في ظل استمرار الانقسام؟ وجوابنا لا كبيرة، وهذا يعني اعتبار الانقسام نوعاً من التناقض الرئيسي لابد من مجابهته وانهائه لكي نستعيد وحدتنا الوطنية وبناء نظام سياسي يوفر عوامل الصمود الاقتصادي والسياسي في مجابهة المخططات المرسومة، وفي مقدمتها ما يسمى بـ"خطة ترامب" وإدانة ومواجهة كل من يوافق عليها من العرب أو الفلسطينيين، والسؤال المهم هنا هو ما إذا كانت الضفة والقطاع قابلين للحياة اقتصادياً، وما اذا كانت تلك القابلية ممكنة من دون سيادة كاملة على الأرض والموارد ؟

ففي ظل الوضع الفلسطيني المنقسم الراهن، من الصعب الحديث عن الجدوى الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب أنه ليس لدينا اقتصاداً فلسطينياً في نظام سياسي وطني موحد، فمع أنه بات من المتفق عليه أن يغطي الاقتصاد الفلسطيني كامل أرضنا في الضفة والقطاع، لكن حدودهما –حتى اللحظة– ليست واضحة، والروابط بينهما ليست ثابتة بسبب سياسات العدو الصهيوني أولاً، وبسبب الانقسام ثانياً الذي عزّز وجود رؤيتين وبرنامجين متناقضين ساهما في المزيد من تفكيك وحدة الاقتصاد في الضفة والقطاع ارتباطاً بتفكيك النظام السياسي. والسؤال الهام هنا، هل في حال قيام دولة فلسطينية ناقصة السيادة، سيتم إلغاء بروتوكول باريس؟

الجواب لا بالقطع، لأن الترابط بين الهبوط السياسي وبين استمرار التبعية يفترض حكماً الاستمرار الصهيوني في الإصرار على تطبيق بروتوكول باريس مع بعض التعديلات التي ستخدم المخططات المرسومة، ولن تخدم أبداً المصالح الاقتصادية الفلسطينية، كما هي تجربة السلطة الفلسطينية مع بروتوكول باريس الذي تم التوقيع عليه قبل 24 عاماً دون أن يلتزم الاحتلال الصهيوني تطبيقه بصورة متكاملة، خاصة ما ورد في ديباجة البروتوكول التي تنص على "إرساء الأساس لتقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وممارسة حقّه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته التنموية وأولوياته الاقتصادية في مجالات العمالة والصناعة والزراعة فضلاً عن الضرائب والاستثمار في المناطق الخاضعة لسيطرته" وبالطبع، لم يلتزم العدو الصهيوني بهذا النص، ولم تحصل السلطة الفلسطينية –منذ تأسيسها– إلا على صلاحية محدودة فيما يتعلق بالسياسات التجارية لا تتخطى حدود وسقف البروتوكول، وفي إطار من التبعية الاقتصادية شبه الكاملة لاقتصادنا للاقتصاد الإسرائيلي.

أما بالنسبة لنفوذ السلطة، فهي تملك ضمن الوضع الداخلي، صلاحيات محددة على الموارد البشرية وبعض القرارات والقوانين الخاصة بالاستثمار، لكنها تفتقر إلى حرية التجارة إلى جانب افتقارها للسيطرة على الأرض والموارد والمعابر، رغم أنها عناصر أساسية في امتلاك القدرة على قابلية الاقتصاد للحياة، ما يثبت بوضوح أن معظم فرضيات بروتوكول باريس أثبتت الأيام والممارسات ضررها أو عدم جدواها، فما بالنا إذا ما تم تنفيذ ما يسمى بـ"صفقة ترامب" التي ستعزز هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني بوسائل مباشرة وغير مباشرة.

فبالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام 1967 حتى اليوم، إلا أن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة الغربية وقطاع غزة عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... الخ) وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوه تتداخل فيه الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع.

وفي هذا الجانب أشير إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها، بحيث يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم بآليات "رأسمالية المحاسيب" ارتباطاً بالتحالف بين الصفوة السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نطلق على هذا النمط أنه نمط رأسمالي طفيلي، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، فهو نمط تابع ومتخلف، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي والاجتماعي/الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني، الذي تعرض إلى مزيد من مظاهر الانحطاط والتخلف

في ظل الانقسام والصراع على المصالح الفئوية الضارة بين فتح وحماس، الأمر الذي يقتضي العمل من أجل إنهاء الانقسام ومجابهة التحالف الطبقي، وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخوصها صوب إعادة الوحدة السياسية المجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وفق الأسس والثوابت الوطنية والديمقراطية، وعلى أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقومات الصمود الوطني والنضال بكل أشكاله على طريق التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع (1967 - 1993) :

على العكس من التحليل الطبقي الماركسي او الكلاسيكي، فإن ظروف التطور الاجتماعي والاقتصادي في الضفة وقطاع غزة اتسمت باختلاط –كما هو الحال في المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة– بتداخل الانماط أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القديمة والحديثة ، حيث نلاحظ وجود وتشابك العلاقات البدوية والعشائرية والشبه اقطاعية إلى جانب العلاقات الرأسمالية التابعة، علاوة على دور الاحتلال والأوامر العسكرية الاسرائيلية في احتجاز تطور الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع، وفي مثل هذا الوضع لا نستطيع التأكيد على وجود طبقات متبلورة بالمعنى الكلاسيكي للطبقة، إذ أن هناك تداخلاً إلى حد كبير بين البرجوازية الصغيرة والفلاحين الأجراء والعمال، وليس من السهل الفصل بينها،إلى جانب بقاء عدد قليل من كبار الملاكين القدامى والجدد، يتمتعون بامتيازات طبقية ضمن تحالفهم وتداخلهم في شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مع كبار التجار (الوسطاء أو السماسرة أو الكومبرادور)، بحيث يشكلون معاً "طبقة" متجانسة المصالح نستطيع أن نطلق عليها "التحالف الطبقي للبورجوازية العليا الزراعية والتجارية" الذي يتطلع دوماً إلى المحافظة على مصالحه وأوضاعه المتميزة.

أما الشرائح الفقيرة من العمال والفلاحين والكادحين ، فقد تعرضوا –وما زالوا – لأقسى أنواع الاضطهاد الطبقي الاجتماعي والوطني، لا فرق هنا بين لاجئ أو مواطن.

ثم تأتي الطبقة البورجوازية الصغيرة (أكثر من 60% من مجموع السكان) لتشكل في معظم شرائحها (الميسورة أو العليا ، والوسطى، والفقيرة) نسيجاً اجتماعياً متنوعاً ومتعدداً ليس على المستوى الاجتماعي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى السياسي، حيث توزعت شرائح البرجوازية الصغيرة على كافة الأحزاب والتيارات اليمينية والوطنية والقومية والشيوعية والدينية في غمار العمل الوطني عموماً، بدءً من ستينيات القرن الماضي، وفي إطار م.ت.ف عام 1964، وفصائل المقاومة بعد هزيمة حزيران 1967، وما تلاها من محطات، وعلى أثر تأسيس حركتي حماس والجهاد في ثمانينات القرن الماضي رفضت كلتا الحركتين الالتحاق في إطار م.ت.ف وبقيتا خارجها إلى اليوم.

الخصائص التي ميزت قطاع غزة حتى عام 1993 :

1. **بروز الهوية الوطنية الفلسطينية لأبناء القطاع، ليس بالمعنى الوطني أو الجغرافي فقط، بل وكذلك بالمعنى القانوني تاريخياً، إذ أن القطاع يعتبر في المحافل العربية الرسمية والدولية "الجزء الباقي من فلسطين".**

ولهذا العامل ايجابيات كثيرة، لكنه من جانب آخر ساهم في زيادة التعقيدات في وجه أبناء القطاع، من قبل النظام العربي الرسمي عموماً، فالشعور بالاغتراب، والحرمان من الإقامة والعمل، ورفض القبول بالجامعات والتضييق السياسي والاجتماعي بكل صوره... إلخ العراقيل التي تلاحق ابن غزة أينما ذهب.

2. المساحة الضيقة التي تبلغ (365) كيلو متر مربع أو ما يعادل (1.35%) من المساحة الإجمالية لفلسطين.
3. الكثافة السكانية العالية في ظل تدني الموارد الاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤدي إلى تعزيز النهوض الوطني في ظروف موضوعية (عربية ودولية) مواتية، أو تؤدي إلى مفاقمة اوضاع الاحباط واليأس ، كما هو الحال في الظروف والمتغيرات العربية الراهنة التي تتسم بتكريس التبعية والتخلف وانفجار الصراع الطائفي الدموي ارتباطاً بانتشار حركات الاسلام السياسي.
4. **عزلة القطاع الثقافية، حيث لا يوجد سوى عدد قليل من المؤسسات الثقافية فيه بالمقارنة مع عشرات المؤسسات في الضفة الفلسطينية، وغياب المؤسسات الجماهيرية الفاعلة، فمن المعروف أن قطاع غزة طوال المرحلة (1967–1993) لم تصدر فيه أية صحيفة أو مجلة ثقافية، فكرية، تنويريه، أو سياسية، الأمر الذي أسهم – مع عوامل عديدة أخرى – في تهميش النضال الجماهيري الديمقراطي المطلبي، ومن ثم تكريس مظاهر التخلف ، بما في ذلك تطور وانتشار حركات الإسلام السياسي.**

التشكيلة الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحولاتها:

التشكيلة الاجتماعية، هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيز جغرافي معين، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محددة، وهو تعريف قد لا ينطبق على الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة 1948 حتى عام 1967، بسبب إلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى الوصاية المصرية من ناحية، وبسبب أن التطور الاجتماعي الطبقي ما زال –في مجتمعنا الفلسطيني والعربي– في حالة من السيوله الطبقية تحول دون تبلور الطبقات ووعيها لذاتها.

ولكن بالرغم من هذا الانقسام الجغرافي السياسي في المجتمع الفلسطيني خلال تلك المرحلة، فإن المقومات السياسية والهوية الوطنية ببعدها السياسي والاجتماعي ظلت سمة أساسية للفلسطينيين في الوطن والشتات عموماً، وفي الضفة وقطاع غزة خصوصاً، حيث تجلت هذه العلاقة الاجتماعية في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على أثر الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 ، ثم على أثر قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، **رغم التباينات الملحوظة التي ميزت ومازالت كل من " مجتمع " الضفة عن " مجتمع " قطاع غزة بسبب ظروف وعوامل تاريخية وراهنة**، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية – اقتصادية رأسمالية هامشية وطرفية، ناهيكم عن تعرضها لغزو عنصري اقتلاعي إقصائي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه التشكيلة الاجتماعية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية بسبب ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ، خاصة قطاعي الزراعة والصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي.

ومن هنا يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني –رغم من ما يعتري سطحه من مظاهر التقدم الشكلي و الكمي– بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/ الحامولة في العديد من الشركات و النشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر، المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاورها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في السلطة بشقيها، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/ الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقية الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل " طبقة " أو شريحة في إطار تلك البنية.

وبالتالي فإن محاولة تشخيص الخريطة الطبقية الراهنة في الضفة وقطاع غزة، ومتابعة تطور ورصد أوضاع "الطبقة" البرجوازية الكبيرة والطبقة البرجوازية الصغيرة ، إلى جانب "طبقتي" العمال والفلاحين، واتجاهات التغير في هذه المواقع لابد أن تكون مرتبطة بنتائج التفكك والتهميش والإدماج وآليات التغير في مواضع هذه الفئات، إلى جانب تحديد الموقف السياسي، للقوى الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني في سياق بنية سلطة الحكم الذاتي والنظام السياسي الاجتماعي المنبثق عنها، طوال الفترة منذ 1994 حتى تاريخ الانقسام منتصف حزيران 2007 بين فتح وحماس أو الضفة وقطاع غزة ، حيث تعيش كل منهما – منذ ذلك التاريخ– حالة من المتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية تختلف –خاصة في قطاع غزة– عن مرحلة ما قبل الانقسام.

وفي هذا الإطار ، أشير إلى أن التغير الاجتماعي النوعي كما أفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور والتقدم الاجتماعي بالمعنى التنويري والحداثي والعقلاني النهضوي، عبر مرحلة جديدة ، من حيث درجات التطور أو النهوض السياسي التحرري والديمقراطي، الاجتماعي و الثقافي والاقتصادي.

فمن المعروف ان الاستعمار كان له دور رئيسي في تشكل "البرجوازية " الكومبرادورية والطفيلية في فلسطين والبلدان العربية ، وتحديد مظهرها ومهامها، فهي بورجوازية شكلية، تابعة ومتخلفة، ضمن علاقات رأسمالية غير متكافئة، سادت في بلادنا لخدمة مصالح النظام الرأسمالي العالمي وتكريس واقع التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، الذي ساهم في تحديد طبيعتها ودورها، بعد أن تم تدمير أو إضعاف "البرجوازية الوطنية

الصناعية" والقطاع الصناعي واحتجاز تطوره في مقابل تشجيع نمو الرأسمالية الكومبرادورية، السمسارة ، الزراعية الريفية ، المتخلفة والطفيلية ، التي ولدت –كما غيرها من الطبقات "الحديثة"–، في أحضان الأنماط والعلاقات ما قبل الرأسمالية ، وعلى هذا الأساس فإن نواة "البرجوازية" الفلسطينية –قبل نكبة عام 48– لم تتشكل في سياق عملية تطور البنية الاجتماعية ، وبالتالي لم تحمل مشروعاً وطنياً مستقلاً أو مشروعا نهضويا أو تنويريا ، كما لم تكن نقيضا للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل كانت امتدادا "عصريا" لها، وتابعا مخلصا للسوق الرأسمالي العالمي –وقابلا للاحتواء والخضوع– عبر تطورها إلى برجوازية كمبرادورية كما هي سماتها الرئيسة وممارساتها –في فلسطين وكافة الأقطار العربية– في المرحلة الراهنة .

وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة العاملة ، التي لم تتبلور بعد في بلادنا ، كطبقة تعبر عن نفسها بصورة مستقلة ،وبقيت طبقة في ذاتها ولم تتحول إلى طبقة لذاتها بمعنى وعيها لشرط وجودها التاريخي ومصالحها الطبقية، حيث نلاحظ اليوم ، التفاوت الواسع لشرائح هذه الطبقة، من حيث وعي أفرادها ، وتكوينها ، ودورها ، وعلاقاتها الاجتماعية.

مثالنا على ذلك ، التفاصيل اليومية للواقع المعاش لعمالنا و معاناتهم في الضفة والقطاع، فالعاملين من أبناء الضفة في المستوطنات أو السوق الإسرائيلي، وبسبب فقرهم وحاجتهم، فإنهم يستجدون بيع قوة عملهم واستغلالهم من صاحب العمل الإسرائيلي ، حيث يتعرضون لكل أشكال الاضطهاد –الوطني والطبقي– منذ فجر يوم العمل لكل منهم ، على الحواجز والتفتيش والإذلال النفسي والمادي ، إلى جانب معاناتهم لدى صاحب العمل وتحملهم للأعمال الشاقة والقذرة ، ثم عودتهم بعد هبوط الليل ، إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم الصغيرة، التي يعيش معظمهم في داخلها، بموجب تقاليد وقوانين العائلة والقرية والمجتمع في الضفة الغربية، وهي نفس السمات والظروف التي عاشها عمال قطاع غزة قبل الحصار والإغلاق.

وبالتالي فلا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة ، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية ، هو في حقيقته إطارا شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي المحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي ما زالت عملية غير مكتملة بل ومشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية ، ونظرا لأن فئات واسعة من السكان في مجتمعنا ، لا تزال تعيش أوضاع انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا ، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة ، بعد (25) عاماً من قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجئات ، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الارباك بين انتماءاتهم الطبقية– الاجتماعية البورجوازية الصغيرة والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة ، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم ، كما لا

يشعرون بعمق انتماءهم الجديد ، ذلك ان تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي ، في ضوء حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية وبالتوافق معها.

الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه ، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة 48 إلى يومنا هذا، **يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيقة –خاصة في قطاع غزة– التي تكرس الولاء المرتبط مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والانقسام في هذه المرحلة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث، التي تكرست مع مظاهر التخلف الاجتماعي التي تفاقمت في ظل انتشار حركات الإسلام السياسي ، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وممارساتها الهادفة إلى تكريس شعار جماعة "الإخوان المسلمين" ، "الإسلام هو الحل" ، فإنها بذلك تجسد خطر مقولة " الاسلام دين شمولي" التي تجسد الفهم السقيم للإسلام، الذي من شأنه أن يرسخ سلطة رجل الدين والمؤسسات الدينية، لتصبح سلطة شاملة ومهيمنة في كل المجالات،** كما قال بحق المفكر الراحل نصر أبو زيد.

ومن شأن هذا الاستفحال والامتداد السلطوي أن يخلق وضعا نعاني منه الآن أشد المعاناة اجتماعيا وسياسيا وفكريا.

فبرغم كل الادعاءات والدعاوي العريضة، والفارغة من المضمون، عن عدم وجود سلطة دينيه في الإسلام تشبه سلطة الكنيسة في المسيحية، فالواقع الفعلي في بلادنا، يؤكد وجود هذه السلطة، بل وجود محاكم التفتيش في حياتنا. والسلطة هذه تجمع السياسي والديني في قبضة واحدة، فيصبح المخالف السياسي مارقا خارجا عن الإجماع ومهددا لوحدة الأمة ,وبالمثل يقول رجل الدين إن من يغير دينه يجب التعامل معه بوصفه خائنا للوطن. إن اتحاد الدين والوطن يجد تعبيره في كل الدساتير السياسية التي تحصر الوطن في دين، وتختزل الدين في الوطن. وهنا يختزل الوطن في الدولة، وتختزل الدولة في نظامها السياسي، ويجد المواطن نفسه حبيس أكثر من سجن.

إن مقولة الشمولية تبدأ من الفكر الديني لتخترق مجال السياسة والمجتمع، أو تبدأ من الفكر السياسي لتأسر الدين في إيديولوجيتها، والنتيجة واحدة. فأي خطر أشد من هذا وأي بلاء!

ملامح التغيير الاجتماعي الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

إن تشخيصنا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة في المرحلة الراهنة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على تباين طبيعة التشكل الطبقي بين الضفة والقطاع إرتباطاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب المؤشرات التالية:

1- **بلغ عدد سكان قطاع غزة منتصف نهاية عام 2018 (2) مليون نسمة، منهم (1،5) مليون لاجئ بنسبة (75%) من مجموع سكان القطاع، ومن المعروف أن الكثافة السكانية في قطاع غزة بلغت حوالي 5480 فرد/كم^2، في حين أنها لا تزيد في الضفة الغربية عن 517 فرد/كم^2 لا تزيد في "إسرائيل" عن 385 فرد/كم^2.**

2- أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، إذ تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (14-0) سنة نهاية العام 2018 بواقع 38.6% في الضفة الغربية، 43.8% في قطاع غزة، وبالنسبة للشريحة من 15-29 سنة فتقدر بنسبة 29.7% في الضفة الغربية و 29.7% في قطاع غزة ، أما الفئة العمرية من 30-59 سنة فتقدر نسبة الأفراد بـ 26.8% في الضفة و 22.7% في قطاع غزة ، أما نسبة الأفراد في الفئة العمرية 60 فما فوق فتقدر في الضفة بنسبة 4.8% وفي قطاع غزة بنسبة 3.7٪ .

3- **السكان وسوق العمل والبطالة في الضفة والقطاع:** عدد السكان في الضفة والقطاع نهاية عام 2018 (5،192) مليون نسمة ، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61.1% ما يعادل 3،170،292 شخص، وقطاع غزة بنسبة 38.9٪ ما يعادل 2،022،428 شخص .

أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2017 ، فيبلغ 1،312،900 شخص (أقل من 10% منهم منتسبين إلى النقابات العمالية والمهنية)، يتوزعون بنسبة 62.1% في الضفة الغربية ، ما يعادل 815،700 فرد، منهم 82% يعلمون بالفعل عددهم 669،900 فرد، مقابل نسبة 21.8% عاطلين عن العمل وعددهم 146،100 فرد.

أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة القوى العاملة 37.8% ، ما يعادل 497،200 شخص، يعمل بالفعل منهم 56.1% (279،100) مقابل 43.8% عاطلين عن العمل ، ما يعادل 218،100 عاطل عن العمل في قطاع غزة (منهم حوالي 100,000 من حملة الشهادات الجامعية) بداية عام 2017 يعيلون حوالي ثمانماية ألف نسمة (حوالي 132 ألف أسرة) يعيشون في حالة من الفقر المدقع ينتظرون انتشالهم من واقعهم عبر اجراءات تضمن توفير سبل التكافل الاجتماعي ودعم السلع الغذائية الضرورية لهم والغاء كافة الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة عن كاهلهم وتوفير فرص العمل وانهاء الانقسام واستعادة وحدة الصف او الحد الادنى من الوحدة الوطنية بما يمهد لانهاء الحصار وتنفيذ عملية الاعمار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية تعزيزا لصمودهم ومقاومتهم.

4- **الناتج المحلي:** بلغ الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) للضفة وقطاع غزة نهاية 2017 (13،686.4) مليون دولار يتوزع على الضفة الغربية بنسبة 74% ما يعادل 10,302.2 مليون دولار ، وبنسبة 26% لقطاع غزة ما يعادل 3،384.2 مليار دولار ، وبالتالي فإن نصيب الفرد في الضفة 3762 $ للفرد/سنة ، يهبط في قطاع غزة 1741$ للفرد/سنة.

5- **قطاع الزراعة:** من أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان (الذي يعملون في الزراعة وتربية المواشي / الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك)، لكن مساهمته في الناتج الإجمالي لعام 2017 بلغت 4.1% في حين أنه يُشَغِّل 6.7٪ من مجموع العاملين (63500) عامل وعاملة، يتوزعون على الضفة الغربية بواقع (48600) عامل وعاملة، وقطاع غزة بواقع (14900) عامل وعاملة.

6- **قطاع الصناعة:** عدد مؤسسات القطاع الصناعي في الضفة والقطاع 20763 منشأة عام 2017 منها حوالي 5000 منشأة في قطاع غزة .

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي في الضفة وقطاع غزة لعام 2017 (13%) أكثر من 80% من هذه النسبة تتركز في الضفة، مقابل حوالي 20% في قطاع غزة، بسبب إغلاق حوالي 80٪ من المنشآت الصناعية في قطاع غزة، وأدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة من 35.000 عامل إلى نحو 17،100 عامل.

7- **المياه:** تقع أهم الخزانات الجوفية في قطاع غزة في منطقة المواصي الممتدة من شاطئ خانيونس حتى نهاية شاطئ رفح، لكن تزايد شح مياه الامطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، **فقد ارتفعت نسبة الملوحة (الكلوريد) إلى أكثر من 1000 ملجم/لتر، علماً بأن منظمة الصحة العالمية حذرت من استعمال المياه للشرب الآدمي في حال زيادة نسبة الملوحة عن 250 ملجم/لتر، إلى جانب الخطورة الشديدة الناجمة عن زيادة نسبة (النترايت) بحيث وصلت في مخزون مياه قطاع غزة إلى أكثر من 200 – 250 ملجم/لتر، الأمر الذي سؤدي بالضرورة إلى انتشار العديد من الأمراض** ، خاصة الفشل الكلوي الذي يتزايد اليوم بصورة ملحوظة في قطاع غزة إلى جانب أمراض السرطان التي انتشرت خلال العامين الماضيين بصورة غير مسبوقة ، بحيث تشير عدد من التقارير الطبية أن انتشار السرطان في قطاع غزة بات من أعلى النسب في العالم .

وفي هذا الجانب أشير إلى تقرير فريق الأمم المتحدة بعنوان " غزة في عام 2020" الصادر في شهر آب 2012، حيث أكد على ما يلي بالنسبة للمياه والصرف الصحي:

ثر	ة
نسبة المياه الجوفية الصالحة للشرب	**10٪**
العام الذي قد تصبح فيه المياه الجوفية غير صالحة للاستخدام	**2016**
كمية المياه العادمة غير المعالجة أو المعالجة جزئيا التي يتم ضخها	**90000 متر مكعب لكل يوم أو 33مليون متر مكعب سنويا**

8- **الكهرباء: بات من المعروف أن أزمة الكهرباء الطاحنة في قطاع غزة ، هي أزمة مستعصية طوال الأعوام الثماني الماضية ، حيث ينقطع التيار الكهربائي يومياً بمعدل يتراوح بين 8 ساعات إلى 12 ساعة ، مما يسبب أضراراً مادية (اقتصادية واجتماعية) ونفسية بالغة.**

9- **إنفاق الأسرة :** بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 886 ديناراً أردنياً في الضفة والقطاع، (بواقع 993 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 680 ديناراً أردنياً في قطاع غزة)، لأسرة متوسط حجمها في الضفة والقطاع 5.5 أفراد (بواقع 5.1 أفراد في الضفة الغربية و6.1 أفراد في قطاع غزة). **وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للاسرة في الضفة والقطاع 30.5٪ من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية و35.7٪ في قطاع غزة.**

10- **الفقر:** ارتفعت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية من 25.8% عام 2011 إلى 29.2% عام 2017 أي ارتفعت بنسبة 13.2% خلال الفترة 2011-2017، ؛ وقد بلغت هذه النسبة13.9 % في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة. في حين أن نسبة 41.1% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني؛ بواقع 24% في الضفة الغربية و67.6% في قطاع غزة[9].

ووفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، فإن نسبة 16.8% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) ، بواقع 5.8% في الضفة الغربية (وعددهم 181,159 فرد) و33.8% في قطاع غزة (وعددهم 673,478 فرد)، عدا نسبة السكان الذين يعيشون عند خط الفقر(2375 شيكل للأسرة) وتبلغ نسبتهم في قطاع غزة أكثر من 60% من عدد السكان فيما لا تزيد هذه النسبة عن 40% في الضفة الغربية . وبالتالي فإن هذه النسبة في قطاع غزة تفوق نسبة الفقر بالضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن نسبة 30.3% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر المدقع"؛ بواقع 15.1% في الضفة الغربية و53.9% في قطاع غزة[9].

وتوضح البيانات الإحصائية أن ما يقارب ثلث سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون دون خط الفقر الوطني في العام 2017، وأن أكثر من نصف سكان قطاع غزة 53% يعانون من الفقر في العام 2017 . كذلك فإن معدل الفقر في قطاع غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية 13.9% بحوالي أربعة أضعاف[9].

ووفقاً لبيانات البطالة الموضحة مسبقاً، فإن مجموع الفقراء تحت خط الفقر المدقع (1975 شيكل للأسرة شهرياً) في الأراضي الفلسطينية كما يلي: 370 ألف عاطل عن العمل × معدل إعالة أربعة أفراد لكل منهم = 1.48 مليون شخص بنسبة 29% من إجمالي السكان منتصف عام 2018 في الضفة والقطاع البالغ 5.116 مليون نسمة .

11- تزايد حالة الاحباط واليأس في صفوف الشباب العاطلين عن العمل (ومعظمهم من حملة الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل الذين يصل عددهم اليوم إلى ما يقرب من مائة ألف خريج/ة) وارتفاع نسبة الراغبين منهم للهجرة من قطاع غزة رغم كافة المخاطر التي تعترض طريقهم بما في ذلك الموت غرقاً، ما يعني بوضوح تفاقم أوضاع الاحباط والتذمر والانحطاط مع ارتفاع نسبة البطالة وانتشار المظاهر والسلوكيات الاجتماعية المتردية

(تعاطي المخدرات والحشيش والبانجو والهيروين وحبوب الاترمال وغيرها من حبوب الهلوسة، علاوة على السرقات والجرائم والانحلال الاخلاقي.. الخ) بسبب انتشار واتساع أحوال الفقر المدقع الى جانب تفاقم الاوضاع الصحية وانتشار الامراض (الجرب / والتفوئيد / والسحايا / امراض سوء التغذية / " ابو دغيم") علاوة على احتمال انتشار امراض الكلى الناجمة عن شدة ملوحة المياه في قطاع غزة الذي انخفض مخزونه من المياه العذبة الصالحة للاستهلاك البشرى الى اقل من 10 % من المخزون، الامر الذي يفرض على كافة القوى الوطنية مطالبة السلطة الفلسطينية والجامعة العربية والدول المانحة باقامة محطات تحلية المياه بما يضمن انتاج ما لا يقل عن مائة مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنويا.

12- **نشوء شريحة بيروقراطية– كمبرادورية نافذة في القرار السياسي** ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، في مقابل تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب تزايد مظاهر الفقر والبطالة التي وصلت في قطاع غزة إلى حوالي 44% من مجموع القوى العاملة، إلى جانب انسداد الأفق السياسي.

13- **تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوّه، وتابع ، حيث تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية** بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي.

14- **بروز المؤشرات السلبية الخطيرة في أوساط العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي .**

15- **جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي،** خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

16- **في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي بسبب الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل،** ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

17- **تفاقم النزعة الاستهلاكية** لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي 4.5 مليار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط، ناهيكم عن تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً –في سلطة الحكم الذاتي– تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

18- **برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وإتباعها، ناهيكم عن الامتيازات الملحوظة لدى مجموعات من الشرائح البرجوازية العليا (ذات العلاقة التاريخية بحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس راهناً) من كبار تجار الجملة والعقارات ومحلات الصرافة والخدمات وبعض المنشآت الصناعية والسياحية التي تزايد نشاطها بعد وصول حماس وتفردها في حكم غزة.**

19- برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء.

20- **تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في القانون والنظام والقيم**، نتيجة تراكمات السنوات الاحدى وعشرين الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الآنية على حساب القضايا الوطنية الكبرى **– وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد –في معظمها– تحرص على المشاركة في العمل السياسي.**

21- **تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي 18.4٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، حيث يقدر اجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة وغزة نهاية عام 2017، بحوالي (175) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (40) ألف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس، و (135) ألف من حكومة رام الله، منهم (100) ألف في الضفة و (35) ألف في قطاع غزة .**

22- **آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث فرض المنطق الأصولي الغيبي على مناهج التعليم في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس.**

23- **دفع الحصار الإسرائيلي بنحو 84% من الأسر الفلسطينية إلى تغير أنماط حياتها فيما تنازل 93٪ منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر 95% عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير.**

24- **انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، وانتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر .**

25- **بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق (قبل إغلاقها وتدمير معظمها من النظام المصري) في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة "مشروعة" يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والمغامرين أدت إلى ظهور**

شريحة من أصحاب الملايين في قطاع غزة، إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها.

26- تردي أحوال الصيادين (حوالي 4000 صياد يعيلون حوالي 25 ألف نسمة) وتدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي، سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل، وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (6) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (20) ميل بحري.

الأوضاع والتطورات الاجتماعية والسياسية:

التطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الاستبداد والفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

ذلك إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ 14 حزيران 2007 حتى اللحظة، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد ثماني سنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، **أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه**

الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن–في ظل استمرار ضعف وعجز قوى المعارضة الوطنية واليسارية– يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

معنى ذلك هناك خلل كبير دفع، ومازال يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً. ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني، أو تفكيكه إلى دويله مسخ في غزة وأخرى في الضفة، وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ما سيدفع إلى تكريس نوعاً من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الإمارة الإسلامية أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل "ستمثل" نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها ، وهي إمكانية نزعم أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار "الإسلام السياسي" أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحققه بدون التكيف مع السياسات الأمريكية.

إذن ، فالتطور الاجتماعي ، في الضفة والقطاع ، منذ عام 1994 إلى اليوم ، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة ، حيث **تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه ، بصورة كلية أو جزئية ، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر ، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني ، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً او مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي.** حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر

"مأسسة الفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

ونتيجة لهذه الاوضاع، فقد انتقلت الحالة الفلسطينية من التعاطي مع الأزمات المتلاحقة، إلى المأزق الراهن، حيث تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

وفي هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن الفقر –في أوساط الجماهير العفوية–، يُعَد من أهم كوابح النضال ليس من أجل الديمقراطية والتنوير والعلمانية والمواطنة فحسب، بل أيضاً من أهم الكوابح في وجه النضال من أجل الحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة، أو أي ممارسة وطنية ومجتمعية على الصعيد العام، لأن من لا يجد قوت يومه ، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وبقية حقوقه السياسية ، ناهيكم عن المشاركة في الأحزاب والفصائل السياسية ، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أو الاقتراع (المدفوعة الثمن في كثير من الحالات) وقبل أن يشارك في تظاهرة أو ينضم إلى حزب سياسي أو ينشط داخل نقابة أو جمعية....إلخ، وكما يقول ماركس بحق "يغيب العقل حين يغيب الدقيق" ، وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد ليس إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين فحسب، بل أيضاً يدفعهم صوب مزيد من الإحباط واليأس والميل للاستسلام.

فبسبب الانقسام وتراكماته منذ عام 2007 إلى اليوم ، تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في الأراضي المحتلة 67 عموماً، وفي قطاع غزة خصوصاً، إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني–في الوطن والمنافي– بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوحدته السياسية والتفافه التاريخي منذ بداية القرن العشرين حول الاهداف الوطنية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية.

لقد بات من الواضح في أذهان أبناء شعبنا، أنه على الرغم من توقيع كل من حركتي فتح وحماس ومعهما كافة الفصائل والقوى الوطنية، على العديد من وثائق الوفاق أو المصالحة، آخرها اتفاق القاهرة اكتوبر / 2017، إلا أن هذه "المصالحات" المتكررة بدون جدوى، لم تعد اليوم محل سخرية وتندر أبناء شعبنا فحسب، بل باتت للأسف مصدراً لمزيد من تراكم عوامل القلق والاحباط واليأس ، وهي عوامل أودت بقطاعات واسعة من ابناء شعبنا إلى القطيعة أو التخلي – بالمعنى النسبي الواسع– ليس عن احترامهم وتقديرهم للتاريخ النضالي

لحركتي فتح وحماس، بل نلاحظ اليوم نوعاً من التراجع في مفاهيم الوطنية والانتماء والنضال الوطني ، إلى جانب تراجع قيم التعاضد والتكافل الاجتماعي (التي عرفها شعبنا في الانتفاضة الأولى 1987) لحساب قيم التفكك والتخلف والأنانية واللامبالاة ، وكل ذلك جاء انعكاساً لانسداد الافق السياسي من جهة، وضبابية وغموض تطبيق عملية الاعمار في قطاع غزة من جهة ثانية، وتزايد حدة الصراع غير المبدئي بين حركتي فتح وحماس من جهة ثالثة، وكل ذلك في موازاة تزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية، الأمر الذي كرس مظاهر الاحباط واليأس في قطاع غزة، وأسهم في انتاج حالة من الانحطاط الاجتماعي بسبب تفاقم الآلام والمعاناة الشديدة في أوساط جماهير شعبنا عموماً وفي أوساط الفقراء والمعدمين والعاطلين عن العمل.

إنني أدرك –رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة– أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، رغم كل ما يبدو عليه من الهيمنة لكل من حركتي فتح وحماس، وذلك لقناعتي – بالمعنى الموضوعي – أن حركتي فتح وحماس، عبر ممارستهما، تبتعدا بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل ومراكمة توسيع وتعميق دور قوى المعارضة الوطنية واليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت "تستجدي" تلك القوى أن تتحرك للتفاعل معها، لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير السياسي التحرري والديمقراطي المجتمعي المطلوب، وذلك انطلاقاً من الوعي بأن نضالنا التحرري، سواء ضد التحالف الامبريالي الصهيوني، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، يحتاج إلى مهماز يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراه ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

وفي هذا الجانب، أشير إلى المشهد العربي الرسمي الخاضع والتابع والمتخلف والمنحط الراهن، حيث نلاحظ طغيان حاله من الانكفاء وتراجع القضية الفلسطينية والشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني بصورة غير مسبوقة من أذهان الشعوب العربية، وخفوت أو غياب الشعارات السياسية الوطنية والقومية المناهضة للامبريالية والصهيونية، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة الحاكمة، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية، واستبدادها وقهرها للجماهير الشعبية الفقيرة، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أوسلو، أو تراجع حركة حماس واستعدادها لمهادنة دولة العدو في إطار الحديث عن دولة ممسوخة في قطاع غزة، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية.

لقد توضح خلال العقود الماضية، الى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الامبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام وتجدد الحديث عن تبادل الاراضي ، والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي...لذلك يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة القوى الوطنية الديمقراطية في فلسطين والبلدان العربية ، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضروريا أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

لذلك كله فإننا نتطلع إلى أن تمارس كافة القوى الوطنية دورها المطلوب في تحريض الجماهير في قطاع غزة والضفة الفلسطينية لممارسة كل أشكال الضغط الشعبي عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو مقاومة كل أدوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حركتي فتح وحماس و "إنهاء الانقسامِ" والعودة إلى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق أبناء شعبنا في ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد والتنظيم والإبداع والنقد والتظاهر والاعتصام والإضراب، إذ لا معنىً ولا قيمةً أو مصداقية لأي نضالٍ وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من قطبي الصراع: فتح وحماس.

في ضوء ما تقدم ، أعتقد بأنه لا يمكن الحديث عن مستقبل قطاع غزة ووحدته السياسية والاجتماعية والجغرافية مع الضفة الغربية في إطار نظام سياسي فلسطيني وطني وديمقراطي طالما بقيَ الانقسام قائماً، إلى جانب استمرار مفاعيل المخططات الاسرائيلية، ذلك ان اسرائيل حققت حتى الان نجاحا في تمرير المخططات تجاه غزة وتكريس فصلها الجغرافي والسياسي عن باقي الجسم الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار أن سياسة اسرائيل معنية باستمرار الانقسام والوصول إلى هدنة مع حركة حماس (مدتها تتراوح من 5 إلى 10 سنوات) في إطار الحديث عن "دويلة غزة"، خاصة بعد أن أكدت حماس موافقتها بعد العدوان على غزة في تموز/يوليو 2014 ، على تثبيت وقف إطلاق النار، كما ان "إسرائيل" **تفضل استمرار الوضع القائم لفترة زمنية تعمل فيها على المزيد من الانهاك في مختلف المجالات وتحويل الانقسام السياسي الى انقسام اجتماعي يستهدف إضعاف الدور التاريخي لقطاع غزة في توليد ومراكمة الهوية الوطنية الفلسطينية.**

وفي هذا السياق، أشير إلى عدد من ممارسات حركة حماس في قطاع غزة، التي تدل بوضوح على أنها تمهد لتأسيس ما يسمى بـ"دولة غزة" وذلك عبر العديد من الاجراءات التي فرضتها في قطاع غزة ، منها على سبيل المثال: تأسيس وتطوير الاجهزة الامنية، قوانين لفرض ضرائب، ووضع تشريعات تحد من الحريات عموماً وحرية الرأي والمعتقد خصوصاً، ومنع عقد أي ندوة سياسية أو ثقافية إلا بموافقة مسبقة من الأجهزة الامنية، على النقيض من القانون الأساسي الفلسطيني، إلى جانب فرض الحجاب على كافة الطالبات في

الجامعات والمدارس الثانوية والإعدادية واالابتدائية، كما فرضت على كل من يرتاد شاطئ البحر في غزة من الرجال أن يلتزم بلبس "الشورت الإسلامي" (شورت طويل تحت الركبة)!!؟؟؟

وبالتالي فإن البوابة الرئيسية الأولى والوحيدة في مواجهة المخططات الإسرائيلية، تكمن في قدرة القوى الوطنية الفلسطينية على التواصل مع الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات لممارسة كافة أشكال الضغط الشعبي لإنهاء الانقسام.

أخيراً ، إن ما يعرض علينا اليوم من حلول تخديرية (باسم التسوية والمفاوضات العبثية أو المهادنة) وفق منطق ارادة العدو الامريكي الاسرائيلي تحت مسميات متنوعة ترفض مبدأ الحديث عن حق العودة وإزالة المستوطنات والانسحاب الكامل والدولة المستقلة ، لا تسعى إلا إلى تكريس الموقف الأمريكي عبر ما يسمى بـ"صفقة القرن" تطبيقاً للمخطط الإسرائيلي الهادف إلى فرض شرعية المحتل وشروطه المذلة، وبالتالي فإن الخروج من هذا المأزق يتطلب ممارسة كل أشكال الضغط الشعبي لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وفق نصوص اتفاقي القاهرة 2011 و 2017.

في ضوء ما تقدم، أُعيد التأكيد والتذكير بأن احزاب وفصائل المعارضة الوطنية واليسارية الديمقراطية، أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي عليها استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض عليها ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير أوضاعها الداخلية للخروج من أزمتها الداخلية الراهنة، ومن أحوال ضعفها وعزلتها صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الوجود الصهيوني بصورة منهجية وهادفة، جنباً إلى جنب مع النضال المطلبي الديمقراطي للارتقاء بأوضاع الجماهير الفقيرة، بما يمكن هذه القوى من استعادة دورها ومصداقيتها في النضال من اجل انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية في نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة بكل أشكالها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التحررية والديمقراطية.

على أية حال ، أُدرك أن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية، الأمر الذي يستدعي تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتجيات جديدة، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية الديمقراطية، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني ديمقراطي، من أجل تحقيق هدف الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي الهدف الاستراتيجي لإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية.

بمناسبة يوم الشهيد الجبهاوي

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 6169 – 2019 / 3 / 11

التاسع من آذار ... يوم الشهيد الجبهاوي ... رفيقنا القائد محمد الأسود ... تحية فى ذكرى استشهادك ..

قال عنه القائد المؤسس الراحل جورج حبش : لا يمكن أن نتحدث عن النضال المسلح في غزة دون ذكر البطل الحقيقي، المناضل الأسطوري محمد الأسود (جيفارا غزة) الذي كان يتمتع بإرادة فولاذية، ويخشاه الجنود الإسرائيليون بعد أن وجّه لهم ضربات قاسية.... والسياسي اللامع الذي وسع قاعدة الجبهة الشعبية وخطط لعمليات عسكرية على مستوى رفيع. وسقط شهيداً في معركة مفتوحة مع العدو في التاسع من آذار/ 1973).

الحديث عن الشهيد المناضلِ محمد الأسود جيفارا غزة –كما الحديثِ عن الحكيمِ ووديع وأبو علي مصطفى وأحمد سعدات وغسان كنفاني وهوغو تشافيز وكلِ الثوريين– لا معنىً له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطيا من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني ، لكن هذه الخطوة ستظل بلا معنى إن لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي السلمي الداخلي لرفض ونبذ أدوات الانقسام والذهاب بغزة بعيدا عن الوطن ، وما سببه وأوصل إليه أوضاعُنا الفلسطينيةِ في طريقٍ وأفقٍ مسدود على كافةِ الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيثُ بات من المؤكدِ لكم ولكلِ أبناءِ شعبِنا في الوطنِ والمنافي ان استمرارَ هذا الانقسام ومن يصر عليه ويرفض كل الحلول من اتفاقات وانتخابات هو خدمةٌ صافيةٌ للعدوِ الصهيوني مدعوماً من ألّدِ أعداءِ الفلسطينيين والعرب وكلِ فقراء العالم ،الولاياتُ المتحدة الأمريكية .

الحديث في يوم الشهيد الجبهاوي حديث عن أيامنا الفلسطينية وسنوات النضال التي تزخر بيوميات المعاناة والتضحيات . ولأننا نحب الحياة نضحي بالحياة، من أجل وطن حر عادل وكرامة مصانة. فحياة الذل والتشرد ليست حياة، ولا كرامة لشعب يستكين لاحتلال وطنه. فشعب لا يثور يستحق أن يعامل معاملة العبيد...

في يوم الشهيد يحضر شهداء فلسطين، يعودون من أضرحتهم المعروفة المكان أو من أي مكان، ليستنطقوا الأحياء: هل مازلتم على الدرب؟

وبالتالي فان الحديث في يوم الشهيد الجبهاوي حديثٌ مكثَّف في سيرة كل الشهداء والمناضلين .. حديث يستدعي الصراحة مع الذات و الوفاء للشهداء وأبنائهم وعائلاتهم ومع كل الجماهير .. حديثٌ ينبغي أن نكون معهم صادقين وبأن الكفاح الفلسطيني لن يكون مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح مواطنين حُرّرت إرادتهم وعقولهم ، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد وفرض الضرائب والقمع السلطوي .

ندرك أن مشوار جيفارا غزة لم يبدأ يوم التاسع من آذار يوم استشهاده ورفاقه الحايك والعمصي وأحمد موسى وخالد أبو عيشة فمشوار المناضلين من اجل الحرية والتحرير والعدالة الاجتماعية وتقرير المصير منذ ثورة 1936 .. ومازال المشوار طويل وصراعنا مع العدو وجودي ومرير ..... لكننا حتما سننتصر

هيئة حماس المقترحة لمواجهة صفقة القرن تُعزز الانقسام ولا بديل لمنظمة التحرير

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6211 – 2019 / 4 / 25

قيادي بالشعبية: هيئة حماس المقترحة لمواجهة صفقة القرن تُعزز الانقسام ولا بديل لمنظمة التحرير

علق عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، غازي الصوراني، على نية حركة حماس تشكيل هيئة وطنية عليا لمواجهة (صفقة القرن) الأمريكية.

وقال الصوراني: "لا لأية أطر أو هيئات بديلة أو موازية لمنظمة التحرير الفلسطينية على شاكلة ما يسمى بهيئة مواجهة (صفقة القرن) التي تسهم في تعزيز الانقسام، وذلك انسجاماً مع موقف الجبهة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لشعبنا الفلسطيني، وانطلاقاً من أنها أهم منجز حققته الثورة الفلسطينية المعاصرة".

وأكد الصوراني، أن أهداف ومصالح شعبنا الفلسطيني، هي المعيار والمرجعية، وفق كل ما تم الاتفاق عليه من مواثيق ومرجعيات ومسلمات، تنطلق من أن أي محاولة لخلق بديل عن المنظمة، هي محاولة مشبوهة ويائسة ارتباطاً برفضها من أبناء شعبنا.

وأضاف الصوراني: "المنظمة ستظل إطاراً معبراً عن وحدة الشعب الفلسطيني، وممثلاً شرعياً وحيداً، يجسد وحدتنا الوطنية التي تحتضن اختلافاتنا، وتعارضاتنا، ضمن أرضيتها ومنطلقاتها وثوابتها".

وأكمل: "نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، تفترض من وجهة نظرنا، التمييز بين المنظمة باعتبارها كياناً معنوياً، وتعبيراً سياسياً عن الشخصية الفلسطينية، وبين كونها إطاراً جبهوياً نتصارع فيه وحوله".

وحذر الصوراني من أن "الانقسام البشع أدى إلى تفكيكِ أوصال شعبنا الفلسطيني" مضيفاً: "الانقسام يبدو أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة، الضفة في واد وغزة في واد آخر، ومخيمات الشتات في وديان أخرى، وفلسطينيو 1948 في وادٍ آخر".

وتابع: "لا يجمعها موقف أو برنامج سياسي موحد، بحيثُ يمكن الاستنتاج، أن استمرار الانقسام، سيعززُ عوامل القلق الجماهيري وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأس وانسداد الأفق السياسي.

وأكد عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية، أنه "بالتالي لا سبيل إلى الخروج من هذه الأوضاع المنحطة الراهنة إلا بالمسارعة لتنفيذ شروط المصالحة وفق اتفاقي القاهرة 2011 و 2017 ".

وأضاف: "صورة المأزق الفلسطيني لم يكن بروزها ممكناً بهذه البشاعة، لولا الانقسام الذي فكك هويتنا الوطنية وقضيتنا ومجتمعنا".

وتابع الصوراني: "آمال وأهداف شعبنا الوطنية، لن تتحقق بمعزل عن هويته الوطنية الديمقراطية التوحيدية التعددية الجامعة، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية".

وجدد الصوراني موقفه الذي يتلخص في أن استمرار الانقسام وتعطيل نصوص اتفاق القاهرة 2011 و2017 لا يخدم أبداً تطوير التجربة الديمقراطية الفلسطينية ، ولا يخدم أيضاً تحقيق مشاركة الجميع في إصلاح وإعادة بناء منظمة التحرير كإطار جامع ومرجعية وحيدة لشعبنا وقواه السياسية بمختلف تلاوينها السياسية.

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في مجتمعاتنا العربية

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6255 – 2019 / 6 / 9

الحديث عن الأخلاق في ظروفنا الفلسطينية والعربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية المنحطة بالمعنى الاجتماعي ، هو حديث عن قيمة رئيسية من جملة القيم الانسانية التي سكنت عقل الانسان الطليعي التقدمي الديمقراطي وروحه، كما سكنت العقل الجمعي للاحزاب والفصائل والحركات الثورية في العالم وفي بلدان وطننا العربي .

فمنذ نشوء وتطور الفلسفة اليونانية وما تلاها من فلسفات في العصر الاقطاعي ثم عصر النهضة والحداثة وصولاً إلى اللحظة الراهنة من تطور البشرية في هذا القرن الحادي والعشرين ، كانت الاخلاق وستظل مرجعاً أولياً في كل ممارسات الانسان الطليعي ومواقفه السياسية والمجتمعية.

لكننا في ظروف التطور السياسي الاجتماعي العربي المشوه والمتخلف والتابع الراهن ، نفتقد جوهر الأفكار الفلسفية الأخلاقية التي عبرت عنها الفلسفة اليونانية القديمة والفلسفات الحديثة والمعاصرة، خاصة تلك الأفكار التي تحمل وتدعوا إلى قيم الحرية والديمقراطية، وقيم الحق والعدل والخير واحترام الآخر ونظافة اليد واللسان والتواضع والشجاعة في الموقف، وقبل كل شيء نفتقد الأخلاق كقيمة طالما سُجِلَت في وثائق أحزابنا اليسارية العربية باعتبارها شرطاً أساسياً في هذه المرحلة، إلى جانب مفاهيم وشعارات النضال ضد الوجود الصهيوني والامبريالي في بلادنا من أجل تحقيق أهداف شعوبنا في التحرر الوطني والقومي التقدمي الديمقراطي، في موازاة نضالنا المجتمعي الديمقراطي السياسي –مع كافة أحزاب وحركات اليسار العربي– للخلاص من أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الجاثمة على صدور جماهيرنا العربية الشعبية ، عبر تحقيق أهداف تلك الجماهير في الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

وفي هذا السياق نشير إلى أن المفاهيم الأخلاقية المرتبطة بالحرية والتحرر والصدق والحق والعدل والخير والتواضع واحترام الآخر مثّلت –وما زالت تُمثل– روح النضال الثوري ومصداقيته، وبدون الالتزام الحقيقي الخلاق بمضامين تلك المفاهيم الأخلاقية في جوهرها وشكلها ، وفي وعيها وفي ممارستها ، فلا يمكن لأي حزب أو فصيل تحقيق أهدافه أو أن يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام دون أن تكون تلك المفاهيم الأخلاقية نبراساً لكل أعضاء هذا الحزب أو ذاك عبر وعيهم العميق بها والتزامهم السلوكي على الصعيدين الفردي والمجتمعي بممارستها ، إذ أنه دون ذلك الالتزام لابد أن يتعرض هذا الحزب أو ذاك لمزيد من التراجعات والأزمات والصراعات وصولاً إلى مآزق خطيرة قد تؤدي إلى إسدال الستار عليه.

من هنا تتجلى الفكرة المركزية من وراء طرحنا لموضوعة الاخلاق الثورية النبيلة، وضرورة وعي والتزام رفاقنا بمضامينها، إنطلاقاً من حرص الجميع على ضرورة تطبيق القيم الأخلاقية، وذلك انطلاقاً من أن تلك القيم لابد

لها أن تكون ألقاعدة أو الأساس الرئيسي لقيادات وكوادر وأعضاء كافة الأحزاب اليسارية الديمقراطية الثورية في فلسطين والوطن العربي.

إنطلاقاً من ذلك ، تتجلى حاجتنا جميعاً لطرق أبواب الحوار الموضوعي الداخلي الديمقراطي الجريء، الذي بات اليوم حاجة أكثر من ملحة في واقعنا السياسي المجتمعي الفلسطيني والعربي المنحط الراهن، وصولاً إلى خلق الحوافز المعرفية والسياسية والاجتماعية الكفيلة، من خلال رؤى وبرامج وآليات نضالية تحررية، وطنية وديمقراطية نقيضة للوجود الصهيوني الإمبريالي في بلادنا من جهة، ونقيضة للانحطاط والاستبداد والخضوع والتخلف والاستتباع العربي الرسمي من جهة ثانية، وذلك انطلاقاً من وعينا للترابط بين السياسية والاخلاق بالمعنى الموضوعي النبيل لكلمة السياسي وليس باعتبارها اطاراً للمصالح الأنانيه الانتهازية الضاره لهذه الحركة السياسية أو تلك.

فالسياسة إذا ما أدّت إلى خدمة اهداف ومصالح الشعب عموماً والجماهير الشعبية الكادحة والمضطهدة خصوصاً، وفق أسس وطنية تحررية وديمقراطية بالمعنى الطبقي التقدمي، فإنّها تكون أخلاقية، وإذا ما أدّت إلى إضعاف وتفكيك الشعب والمجتمع والنظام وتحقيق مصلحة الفئة الحاكمة وحدها بقوة الإكراه والاستبداد وتركت الشعب وحيداً في مواجهة كل أشكال المعاناه والبؤس والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي –كما هو حال شعبنا الفلسطيني في ظل الانقسام الكارثي–، فإنها تتحول ليس فحسب إلى سياسه منحطه لا أخلاقية، بل أيضاً تخدم مخططات العدو الصهيوني الإمبريالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.. وبالتالي "فهناك سياسة أخلاقية، وهناك سياسة لا أخلاقية.

وفي هذا السياق، هناك تصوران في هذا المجال هما: التصور الاخلاقي النبيل لكانط والتصور الانتهازي لميكافيللي، "ومعلوم أنّه عندما نقول سياسة مكيافيلية فكأنما نقول سياسة لا أخلاقية، اما كانط فكان يعتقد أنّ السياسة ينبغي أن تكون أخلاقية وإلا فلا معنى لها.

وفي هذا الجانب، يقول د.هاشم صالح "إنّ دول الشمال الأوروبي كانطية بهذا المعنى. فألمانيا وهولندا والبلدان الإسكندنافية وسويسرا تبدو عموماً أكثر أخلاقية من امريكا ودول جنوب أوروبا"، وبالطبع لا تجوز المقارنة مع الدول المتخلفة (وأنظمة العرب) حيث يسود الاستبداد والفساد والتبعية والانحطاط الأخلاقي، لكن المقارنة ضرورية لكي ندرك الفرق واضحاً جلياً بين السياسة الأخلاقية والسياسة اللاأخلاقية"، كما هو حال السياسة في الأنظمة العربية وخاصة دويلات السعودية والخليج التي وصلت إلى حالة غير مسبوقة من اللاأخلاقية، من أجل تكريس مصالحها الطبقية الأنانية الضارة المرتبطة بتبعيتها بالنظام الإمبريالي الصهيوني.

لقد لعبت الفلسفة الأخلاقية للفلاسفة الكبار دوراً وتأثيراً في العقلية الجماعية في الغرب عن طريق التربية والتعليم والتثقيف والتهذيب ذلك انطلاقاً من أن الفكر يلعب دوره وليس مجرد ثرثرات فارغة كما يزعم البعض، فلا سياسة عظيمة بدون فكر عظيم. وبالتالي فالفكر أولاً، بعدئذٍ تجيء السياسة وقطف الثمار. وهذا ما ينقصنا كعرب بشكل موجع.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن القيم الانسانية –في مقدمتها الأخلاق– تعني بالنسبة لنا، جملة التصورات التي يمثلها الوعي الجماعي لكل شعب من الشعوب في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية في حقبة أو

مرحلة تاريخية محدده، وهذه التصورات تتصل في مستوى أقل تجريداً بقيم الاقتصاد والسياسة" والفنون – كما يقول د. سعيد بن سعيد العلوي ، ومن ثم "فإنه لا مندوحة لمجموعة القيم السائدة في عصر من العصور من الخضوع، من حيث المضامين وليس من جهة الصوريه لشرط أول هو التاريخية ، ولشرط ثان هو النسبية" .

سأتناول في هذه الورقة ، عنوانين رئيسيين هما:

1. مفهوم الاخلاق وتطوره الفلسفي .
2. راهنية الاخلاق في مجتمعنا الفلسطيني.

مفهوم الأخلاق وتطوره الفلسفي والتاريخي:

المفهوم Concept: "هو فكرة محدده تمثل الخصائص الأساسية للشيء الذي تمثله"، ومفهوم الأخلاق شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (إلى جانب الفلسفة والعلم والفن والسياسة والدين) تنعكس فيه الخصال الاخلاقية (الخير، العدالة، الحق... إلخ) ، فالاخلاق هي جماع قواعد ومعايير حياة الناس، تحدد واجباتهم كل تجاه الآخر وتجاه المجتمع"، هو مفهوم نسبي ، تطور حسب المراحل التاريخية ، والاوضاع الداخلية الطبقية لمجتمع معين في كل مرحلة من المراحل.

إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية ، تطرح طائفة لا تحصى من الأسئلة التي تتناول ما يتصل بها من مفاهيم ومبادئ وقيم. مثال ذلك : ما أصل مفاهيم الخير والعدالة والشرف والكرامة ؟... هل هي وليدة التجربة أم أنها فطرية، وجوابي على ذلك انها وليدة التجربة.

الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد:

"في البلدان الديمقراطية، يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وبقدر ما يكون هؤلاء أحراراً تكون دولتهم حرة وقوية، وفي البلدان المتأخرة حيث التسلط والاستبداد يتساوى جميع المواطنين أيضاً، ولكن بصفتهم لا شيء. الدولة الديمقراطية قوية بشعبها، ودولة الاستبداد قوية على شعبها.

المواطنون في البلدان الديمقراطية ذوات حرة متساوية في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية، اما الرعيه في عالم الاستبداد موضوع، والرعايا موضوعات لإرادة المستبد.

ومن ثم فإن دوام الاستبداد وألفة الرعايا له تجعل من أخلاقهم أخلاق أتباع وعبيد. فالاستبداد والعبودية صنوان، هكذا كانت الحال في الماضي، وكذلك هي اليوم.

ذلك إن الاستبداد المعاصر كسلفه القديم، يقوم على احتكار الثروة والسلطة والقوة، ويختزل الوطن كله في شخص المستبد، ولكي يستتب له الأمن يصطنع المستبد قوى للأمن علنية وسرية، وهذه تصطنع جيشاً من المخبرين والوشاة يتكاثرون كالخلايا المسرطنة.

نخلص مما تقدم، إلى أن الاستبداد يقتل في الإنسان شخصه القانوني، إذ يسلبه جميع حقوقه، ثم يقتل فيه شخصه الأخلاقي، فتنغلق دائرة الاستبداد؛ ويغدو بالإمكان إعادة إنتاجه .

"إن قتل الشخص القانوني ثم قتل الشخص الأخلاقي في الإنسان هو قتل روح الاجتماع المدني وروح المواطنة؛ ولذلك قيل من لا يدافع عن قوانين وأسس الحرية والديمقراطية والعدالة في بلاده لا يحسن الدفاع عن

وطنه، فمضمون القوانين التي يجدر بالمواطنين أن يدافعوا عنها هو الحقوق ومعيارها هو العدالة، والعدالة هي التجسيد الواقعي للمساواة".

وبالتالي فإن تغيير هذه العلاقات اللاأخلاقية في جوهرها ينطلق من تغيير الواقع ذاته... ودور الفكر هنا هو تعزيز هذه العملية الملموسة... أما أن يتحول الفكر إلى عملية وعظ أخلاقي لا تمس الواقع والطبقات المستَغِلَّة... فإنه يصبح في هذه الحالة جزءا من منظومة القهر ذاتها.

بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس .. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي".

التطور التاريخي للمذاهب الأخلاقية في الفلسفة :

"ظهرت الأفكار الفلسفية الأولى عن الأخلاق في كتاب "الفيدا" الذي تضمن الأفكار الفلسفية الهندية القديمة ما قبل الفلسفة الاغريقية ، التي تقوم على أن "أن الحياة مليئة بالشقاء، ومن ثم لابد من احتقار الحياة الدنيا ... لإن الخلاص من الشقاء لا يكون إلا عبر ما تسميه الفلسفة الهندية بـ"النرفانا" التي تعني الفناء في الإله ، وهو شكل من أشكال التصوف والزهد".

وظلت هذه الفلسفة مسيطرة في الهند حتى ظهور البوذية في القرن السادس قبل الميلاد التي أسسها "غاوماتا بوذا" أو المستنير .

ثم برزت الفلسفة الكونفوشية التي أسسها "كونفوشيوس" (551 – 479 ق . م) في الصين ، واشتهرت بتعاليمها الأخلاقية السياسية.

أما الفلسفة الإغريقية اليونانية (التي ظهرت في القرنين السادس والخامس ق.م) ، فقد كانت الرائدة في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعة الواقع وحقيقة الكون والعقل والعديد من القضايا ذات الطابع المعرفي والشمولي .

يعتبر الفيلسوف سقراط (469 –399 ق.م) رائد الفلسفة الأرستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في آثينا.

كان سقراط من بين أعظم الذين أثروا في الروح الغربية، وكانوا مصدر إيحاء لها. وما ميز سقراط كإنسان تمثل في قوته الأخلاقية، وحياته العادلة والمعتدلة، وسرعة بداهته، وطلاقة لسانه وروحه المرحة اللطيفة.

ويمكننا أن نجمل المبادئ الأساسية للأخلاق السقراطية بما يلي: الفضيلة هي المعرفة، فكلاهما واحد. ومن يعرف الحق معرفة حقيقية سيمارسه أيضاً، وسيكون سعيداً.

الفيلسوف "أفلاطون" (427 – 347 ق.م) قال في كتاب "الجمهورية" ما فحواه: إنّ هدف الدولة ينبغي أن يكون تحقيق حكم الفضيلة والنزاهة والاستقامة على هذه الأرض. بمعنى آخر إنّ هدف السياسة هو إقامة مجتمع عادل عن طريق سلطة نزيهة وعادلة، فلا معنى لحكم ظالم ولا مستقبل.

أما أوصاف الطاغية عند أفلاطون فهي: كائن حيواني ينشغل بالملذات المتقلبة، نقيض الروح الخالدة، هو من أتعس العالمين ومدينته مدينة شقية".

أما الفيلسوف أرسطو (284 –322 ق.م) "فهو أول من استخدم مصطلح الأخلاق أو الحكمة العملية من أجل صياغة الأفكار عن الواجب والخير والشر، وهو أيضاً أول من استخدم مصطلح الاستبداد وقارنه مع مصطلح الطغيان، وقال إنهما نوعان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد.

"وفي العصر العبودي الذي إمتد حتى نهاية القرن الرابع الميلادي ظهرت ثلاث تيارات رئيسية هي:

1– الريبية – مذهب الشك: ومن أشهر فلاسفتها "بيرون (365–275 ق.م) ، الانسان عندهم عليه "ألا يتخذ موقفاً من ظواهر الطبيعة أو الحياة، وإذا أراد أن يعيش سعيداً عليه أن لا يفكر فيها"، إنها دعوة مبكرة إلى أن يظل الإنسان أبلهاً أو مكرهاً على الإستسلام للظلم .

2– الفلسفة الابيقورية : نسبة إلى الفيلسوف "ابيقور" (341–270ق.م) ، كان داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر .

3– الرواقيون :– اشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي (334 ق.م – 262 ق.م)، دعوا ايضاً الى الاستسلام والسكون وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية.

وفي المرحلة الاقطاعية منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن السابع عشر ، سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي ، التي استطاعت تكييف الدين المسيحي لحساب مصالحها الطبقية ، حيث سادت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثة والسكولائية) ونجحت في تثبيت ما سمي ب" أخلاق السادة النبلاء" مقابل أخلاق الطبقات الشعبية الفقيرة التي فرضت عليها ظروف الاستبداد والقهر ، أن تمتثل لكل أشكال التفكير الغيبي والاعراف والتقاليد والامثال الشعبية المنبثقة عنه ، وهي أفكار أكدت على أن الخضوع للسادة هو نوع من الايمان وبالتالي فإن التمرد عليه نوع من الكفر (وهي أفكار تشبه وتتقاطع إلى حد بعيد مع الاخلاق والأمثال الشعبية التي سادت في التاريخ الاسلامي وما تزال حتى اللحظة الراهنة) .

نيقولا ميكافيللي (1469 – 1527) : حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة:" أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم" ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق ، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب.

هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية.

وفي القرن السادس عشر ظهر " فرنسيسس بيكون " (1561_ 1626) ، الذي أعلن "بأن المبدأ الذي ينظم الحياة الفردية والحياة الاجتماعية إنما يتجلى في الطبيعة البشرية بنزعاتها وميولها.

"فالطبيعة البشرية هي المنطلق الأصيل في بناء الأخلاق" ولكن ذلك مرهون بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام السابقة (أوهام القبيلة، أوهام الكهف، وأوهام السوق) لكي يتصدر العلم والعلماء قمة البناء".

لقد كان بيكون أعظم عقل في العصور الحديثة" قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد .

ثم ظهورت الفلسفة الحديثة مع رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م.) مؤسس المذهب العقلانيالذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف ، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب.

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس.

باروخ سبينوزا" (1632–1677(: أن سبينوزا وضع فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت احدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية.

يقول سبينوزا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها ان تحرر كل انسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن."

ان هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحرية.

وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقها، كلما زاد الشعب عنادا في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم واخلاقهم وفضائلهم إلى اعتناق الحرية.

جون لوك (1632م. – 1704م.): عصر التنوير والمساواه

رفض وجود أية أفكار نظرية مسبقة في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..! ومن آرائه الاجتماعية والسياسية قوله: "بأن مهمة الدولة هي صيانة الحرية والملكية الفردية، وعلى الدولة أن تسن القوانين لحماية المواطن ومعاقبة الخارجين عن القانون" وقال أيضاً " إن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع "؛

كما طالب بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد دعمت آراؤه التوجهات الليبرالية في بريطانيا آنذاك.

مونتسكيو (1689 – 1755) : في كتابه روح القوانين رفض الاستبداد، ودافع عن الحرية، وأكد على ضرورة فصل السلطات، رافضاً للحكم المطلق ونظام الاستبداد.

ومونتسكيو يعد الاستبداد نظاما طبيعيا بالنسبة للشرق لكنه غريب وخطر على الغرب، وهي نفس الفكرة الأرسطية التي يقسم فيها العالم إلى شرق وغرب، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له وهي بطبيعتها

استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أو كالعبيد، وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شريعة النظام الملكي.

ثم جاء جان جاك روسو (1712 –1778) دعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا. كما اعتبر روسو "أن الاستبداد في الأصل ليس نظاماً سياسياً، إنه عملية اغتصاب للسلطة، يترتب عنها أن المغتصب يضع نفسه فوق القانون".

"ومعلوم عن روسو انه نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه بلا أسس حقيقية".

كانط (1724 –1804): يعرف كانط الأخلاق، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية، المتميز عن ميدان الضرورة الخارجية والسببية الطبيعية.. الأخلاق عند كانط ، مجال اللازم (ما يجب أن يكون)

ذهب كانط الى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب).

هيجل (1770_ 1831): يُنَصِّبْ هيجل " الشرف " المعتمد من قبل المجتمع والدولة القائمين ، وهكذا فإن أخلاق هيجل هي أخلاق التزامات تجاه الأسرة والمجتمع والدولة .

أما أوغست كونت (1798 _1857) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية .

وهو صاحب نظرية" الوضعية التي تتميز باعتماد العلم في فهم وتفسير الظواهر الطبيعية والبشرية وهي الحالة "المعاصرة" التي دعا الى الأخذ بها .

استبعد كونت أساليب كل من التفكير الميتافيزيقي واللاهوتي، استبدل بهما مناهج التفكير العلمي فاتجه إلى "وضع قوانين تفسير الظواهر اللا أخلاقية توطئة للسيطرة عليها والإفادة منها في دنيانا الحاضرة".

والخصائص الرئيسية للأخلاق الوضعية ، أنها تقوم على أساس العلم الوضعي وتحقق صفاته، ولهذا فهي حقيقية، وتنظر إلى الإنسان كما هو كائن بالفعل.

نيتشه (1844 – 1900): أفكار نيتشة ، تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق " الإنسان الأعلى " ، انطلاقاً من قناعته بأن هناك تقديران متناقضان للسلوك الإنساني ، هما أخلاق السادة ، وأخلاق الطبقات العامة.

فالخضوع عنده يولد الذل والضعة ، والعجز ينتج طلب المساعدة من الغير ، حيث تسود أخلاق الضعف والسلام والأمن وتصبح أحد أهم السمات الأخلاقية للشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها ، فالحياة التي تقوم على مبادئ التسامح الضعيف هي حياة تسير في طريق الانحلال ، فالأخلاق الحقة هي إرادة القوة.

كان نيتشة يحتقر أخلاق العبيد أو الضعفاء لأنها أخلاق صادرة عن الضعف والعجز بينما أخلاق الأقوياء أو " السادة " كما يقول : تقوم على البطولة والمقدرة.

أما العبيد فانهم يلجأون الى تسمية الأشياء بعكس أسمائها الحقيقية . وهكذا فالشعور بالعجز يسميه العبد " طيبويه " ، وعدم القدرة على رد الفعل يسميه " صبراً " كما يسمي الخضوع " طاعة " و الوضاعة " تواضعاً " والعجز عن الانتقام " عفواً " وهكذا.

وسؤالنا: الى أي مدى تنطبق أخلاق العبيد على العرب اليوم ؟ وما هو البديل ..؟ هل هي إرادة الحياة ؟ هل هو الإنسان الذي يثور ضد العدو الوطني ، وضد العدو الطبقي ، إلى جانب ثورته على الأخلاق السائدة وأضاليلها ؟ هل هو الإنسان الذي يثور على الشفقة وعلى الرحمة وعلى الصبر والتواضع والتواكل ؟ الجواب يكمن في وعي وإرادة الرفاق الطليعيين، المؤمنين بمفاهيم التحرر والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية كخلاص وحيد صوب تحقيق أهداف شعبهم بكل أبعادها ومكوناتها السياسية الوطنية والمجتمعية.

فرويد (1856 – 1939) :بعد نيتشه ، ظهرت الفرويدية (أو مذهب التحليل النفسي). فرويد قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية.

هربرت سبنسر (1820 – 1903): مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها تشكلت على أساس بيولوجي أو التفسير التطوري، بفضل نظرية دراوين، حيث يربط "سبنسر" فكرة الضمير الأخلاقي بالفكرة العامة أو فكرة الأخلاق المكتسبة ، وهي فكرة " بقاء الأصلح ".

وليم جيمس (1842 – 1910): تأثر وليم جيمس بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس مؤسس فلسفة البرجماتزم صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة".

ورأى أن لا قيمة للأمور في نظره إلا إذا أرشدتنا الى تحسين أوضاع حياتنا، فالناس يقبلون الفلسفات أو ينبذونها وفقاً لحاجاتهم لا وفقاً للحقيقة الموضوعية، وهم لا يتساءلون : هل هذا منطقي ، بل يتساءلون عن مدى ما تتناسب الفلسفة مع مصالحهم.

جون ديوي (1859 – 1952): قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام ، لقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، فالنمو في نظره هو المقياس الأخلاقي وليس الخير المطلق .

أما عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920) ، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية .

وذلك لأن الأخلاق التي تبشر بها البروتستانتية، على خلاف الكاثوليكية أو الأرثوذكسية ، تدعو إلى العمل والإنتاج وتكوين الثروة ، والنجاح في مثل هذا المسعى هو علامة رضا من الرب .

جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر ، وان الحق دائماً إلى جانب القوة.

من كل ما تقدم ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين".

كارل ماركس:(1818 – 1883): رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق ، غريب عن الحياة العملية، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء Construction المستقبل، ولا وضع نظريات تصلح لجميع العصور والدهور ، بل إن مهمتها " النقد الذي لايرحم لكل ماهو قائم، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة.

إن مأثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملي في آن واحد على حتمية التحويل الجذري للمجتمع نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية، وهذا بالضبط ما نحتاج إليه عبر وعينا العميق بفلسفة العبقري كارل ماركس بكل مكوناتها المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي ومنهجها الجدلي الديالكتيكي رغم كل ما يتبدى اليوم من عوامل القهر والتخلف.

الأخلاق الاشتراكية :

يتمثل جوهر الأخلاق الاشتراكية في الدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين بما يتطابق مع القيم الأخلاقية التي تخدم التقدم الاجتماعي على المستوى الإنساني كله.

1. أخلاق جماعية ديمقراطية، ومبدؤها الأساسي أن الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد.
2. أخلاق إنسانية، وهي تسمو بالإنسان وترسخ العلاقات الإنسانية حقا بين الناس.
3. أخلاق نشيطة وفاعلة، وهي تشجع المواطنين على تحقيق المآثر الإيجابية الجديدة في العمل والإبداع.

النظام التوتاليتاري (الشمولي) أو الشر السياسي:

يُفهم من التوليتارتية ذلك النظام السياسي الذي يجعل الأفراد خاضعين لسلطوية هيئات سياسية واجتماعية، وبمعنى آخر، فإنّه يتأسس على وجود نظام وحيد تنصهر فيه كلّ السلط؛ التشريعية والقضائية والتنفيذية، لتكوين سلطة قاهرة تمارس سيطرة شاملة على الأشخاص وأنشطتهم، وتتدخل في كل تفاصيل حياتهم ، تحولهم إلى "جثث حيّة"، ويصيرون غرباء عن ذواتهم ويفقدون الإيمان بأنفسهم.

جان بول سارتر (1905 – 1980) (الفلسفة الوجودية): الوجودية: تيار فلسفي يميل إلى الحرية التامة في التفكير بدون قيود ويؤكد على تفرد الإنسان، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة واختيار ولا يحتاج إلى مُوَجِّه.

"الفكرة الرئيسية في الفلسفة الوجودية تتجلى في أن "الوجود يسبق الماهية" بمعنى أن البشر أحرار في تقرير مصيرهم، إذ أنهم يخلقون هويتهم وليسوا متلقين لها. ونحن مسؤولون مسؤولية كاملة عما نؤول إليه.

"الإنسان ليس شيئاً سوى ما يصنعه هو من نفسه" وقدم سارتر الحجج تلو الحجج ضد الفكر الماهوي والجبري، وعمد في سبيل ذلك إلى أن يصف الحرية في وضوح وبساطة – وبساطة شديدة كما رأى بعد ذلك – بانها شكل لا انفصام له عن الوجود البشري".

أخيراً ، نستنتج من هذا التلخيص المكثف للفلسفات الأخلاقية الغربية اهتمام معظم فلاسفتها بالمفاهيم الانسانية وقيم الاخلاق والعدل والمساواة والديمقراطية والمواطنة وفصل السلطات، إلى جانب عدد من الفلاسفة الذين انطلقوا من رؤى وافكار نقيضة للديمقراطية والمساواة.

وفي هذا الجانب ، أود التأكيد على أنه بالقدر الذي نؤمن فيه بالديمقراطية والحرية والعدل والاخلاق، إلا أنني أود التوضيح إلى أنه بدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" في مجتمعنا الفلسطيني وبلداننا العربية، وبأهمية دورهم في فضاء ديمقراطي تتوفر فيه حرية الرأي والمعتقد والعدالة والمساواة...الخ، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او تطبيق الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة.

الأخلاق العربية الاسلامية :

في تناولنا لهذا العنوان ، نرى من المفيد الاشارة إلى ان حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة هي امتداد تاريخي، بالمعنى الجزئي ، للمفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التراثية الاسلامية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر من منطلقات دينية أصولية متعصبة وجامدة غير قابلة للتطور مع المتغيرات المجتمعية التاريخية ومضامينها الموضوعية العقلانية.

وهناك منطلقات فلسفية عبرت عن الجانب الأخلاقي وفق أبعاده الدينية البعيدة بهذه الدرجة أو تلك عن التعصب أو الجمود ، ولكن وفق منهجية مثالية موضوعية كما جسدها وعبر عنها الفيلسوف العربي أبو النصر الفارابي (870 م. _ 950 م.) الذي قدم في كتابه "المدينة الفاضلة" سؤالاً عن معنى السعادة وماهيتها، فما هي السعادة عند فيلسوفنا الفارابي؟.

بهذا السؤال –كما يقول المفكر الشهيد د.حسين مروة– ندخل موضوعاً بالغ الدقة والتعقد، فان كلام الفارابي، في "المدينة الفاضلة"، بشان السعادة، يتدثر بدثار صوفي يكاد يخفي كل معالم الارض الواقعية التي يقف عليها وينطلق من علاقاتها.

وقد استخدم الباحثون المثاليون، من شرقيين وغربيين محدثين، هذه الظاهرة الفارابية ليجردوه من كل صلة له بهذه الأرض الواقعية، وليفصلوه فصلا مطلقاً عن تاريخيته بحيث نكاد لا نرى من الفارابي سوى انه "يزداد بعدا عن الحياة الواقعة (..) ولم يجعل بين تعاليمه في الاخلاق مكانا لامور الدنيا"، ولا نرى من فلسفته الا وجهها التصوفي النظري.

أما السعادة فلا نجد لها غير وجه واحد أيضاً، هو كونها غاية روحية خالصة تبدأ وتنتهي في حلقة مغلقة واحدة معزولة عن العالم الخارجي لا هدف لها سوى ان تتحرر "نفوسنا من كل ما هو مادي جسمي" وتلتحق بـ"الكائنات العقلية".

اذن ، ماذا وراء هذا الالتفاف التصوفي التأملي حول قضية السعادة عند الفارابي؟. يعرف الباحثون في الفلسفة العربية أن ابن طفيل الفيلسوف الاندلسي (506 – 581هـ / 1112 – 1185) اخذ على الفارابي قوله في كتاب "الاخلاق" ان السعادة انما تكون في هذه الحياة وفي هذه الدار، وان كل ما يذكر غير هذا فهو هذيان وخرافات عجائز.

والواقع –كما يضيف د.حسين مروة– ان الفارابي قال ذلك في غير كتابه "الاخلاق" أيضاً. فهو في كتاب "تحصيل السعادة" يضع المسألة على صعيد النشاط الاجتماعي للانسان، فيرى ان لدى الجماعات البشرية فرضاً لتحقيق سعادتها في "الحياة الأولى" ، وعن طريق السعادة "الدنيوية" هذه تنال "السعادة القصوى" في "الحياة الاخرى"، وهنا تتجلى المثالية الغيبية في الفلسفة الإسلامية، الأمر الذي يفرض علينا –بالمعنى الموضوعي وفق المنهج التاريخي– الوقوف عند هذه الرؤى المثالية الغيبية وتحليلها.

وفي هذا الجانب ، نعتقد أن تلك الرؤية (الممتدة تاريخياً حتى اللحظة الراهنة) تعود إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخيا وراهنا من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي عبر حركات الإسلام السياسي، وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاسا طبيعيا لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي.

وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات في الثقافة (ومن ضمنها الأخلاق) العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي:

1– قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر .

2– الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية النهضوية والديمقراطية.

3– الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق ، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال.

4– قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر والديمقراطية.

5– قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات .

على أي حال، لقد مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا.

ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الثاني عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر في مدارس المذاهب المذكورة وضاق هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها.

في هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام "تكوين العقل العربي" ، إن " الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

1. علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة
2. علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم.
3. علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا .

ويتوصل إلى ، أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة ، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية ، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول".

وفي هذا الصدد، نشير إلى أن المذاهب الفكرية الإسلامية الأولى قد نشأت في عصر الخلفاء الراشدين، وكانت بداية الاختلاف في عهد عثمان بن عفان، الذي تطور فيما بعد إلى نزاع بين علي ومعاوية على الخلافة بعد عثمان، ذلك النزاع الذي تحول إلى حرب بينهماَ فرَّقت بين المسلمين وجعلتهم شيعاً وأحزاباً منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه.

نستنتج مما تقدم ، أن الفلسفة الإسلامية تميزت عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد ، هذه الآليات يجملها لنا المفكر الراحل د. نصر حامد أبو زيد فيما يلي:_

1- تفسير الظواهر كلها برَدِّها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى ، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية .

2- الاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية _ وهي نصوص ثانوية_ إلى نصوص أولية ، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل _ في كثير من الأحوال _ عن النصوص الأصلية .

إذاً، الاخلاق العربية لا تخرج عموما عن هذه الاتجاهات القيمية التراثية، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية في المجتمعات العربية المعاصرة في إطار التخلف الاجتماعي.

وبناءاً على ذلك ، فلا شيء يمنعنا، هنا في مجال "العقل الأخلاقي العربي"، من الحديث عن "أخلاق القبيلة" و"أخلاق الغنيمة" و"أخلاق العقيدة"، و/أو "أخلاق الخليفة" و"أخلاق الخاصة" و"أخلاق العامة"!

في ضوء ما تقدم فإن أزمة المجتمع العربي ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية ، تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ، إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" .

فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية.

ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي لمفاهيم الوطنية، والقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور الديمقراطي السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي .

فإذا بقي واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع ، كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم الأخلاق والحداثة والنهضة والديمقراطية بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟

سؤال لا ندعي سهولة الإجابة عنه، فهذه الإجابة ستظل مرهونة بعملية تطور الواقع الموضوعي (الطبقي) المعاصر في بلدان الوطن العربي من جهة، وبنهوض الأحزاب التغييرية، الوطنية التقدمية الديمقراطية النهضوية والعقل الجمعي الطليعي في هذه البلدان من جهة ثانية .

وبالتالي ، لا نزعم أن بالامكان الحديث عن أخلاق عربية حره وديمقراطية معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد باسم المفاهيم الشكلية التراثية القديمة ، كما لا نزعم وجود أخلاق عربية كرزمة فكرية واحدة أو متجانسة ، لانها على النقيض من ذلك مجموعة اخلاقيات موزعة ومنتشرة بصورة مختلفة في مجمل الاقطار العربية تجسد أو تعكس تطورها المحتجز وتخلفها وتبعيتها إلى جانب انقسامها إلى بنيتين فوقيتين الاولى تعكس مصالح الطغم الحاكمة في النظام العربي والثانية تعكس اخلاقيات الاطار الاوسع من الجماهير الشعبية العفوية الفقيرة والمقموعه والمضطهدة تاريخيا ، وتتعرض راهنا إلى اوضاع لا تحتمل ، ما يجعلها تندفع –في ظل غياب القوى اليسارية الديمقراطية الحاضنة– اما إلى الاحباط واليأس أو الالتحاق –بسبب وعيها البسيط وايمانها الديني العفوي – بالحركات الدينية أو الصمت أو الصبر على المعاناة في الدنيا والإعراض عنها وعن مغرياتها.

إذاً ، نحن اليوم كقوى يسارية عربية، امام منعطف التغيير الذي لم يتبلور بعد، وهذا يعني أننا امام واجب التفاعل الحقيقي مع منعطف تأسيس بناء اخلاقي ديمقراطي تقدمي لمجتمعاتنا يعكس ويجسد رؤانا وأهدافنا وبرامجنا وشعاراتنا التي تعبر عن واقعنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

فإذا أردنا أن نبني مجتمعًا ديمقراطياً قويًا متماسكًا،علينا أن نناضل لكي نجعل على رأسه سلطة تلتزم بالأخلاق والقيم، تجعل الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة عنوانها.

فالمجتمع الذي تتبنى سلطته الاستبداد طريقًا –كما هو حال مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية راهناً – لا يشعر أفرادها بحياتهم وبكرامتهم وحريتهم، يصبح جُل اهتمامهم المأكل والمشرب والغرائز البهيمية، إلى جانب الهروب من الواقع، وانتشار مظاهر اللا مبالاة واليأس في نفوسهم وعقولهم، بما يؤدي إلى انتاج وترسيخ أخلاقيات الخضوع والاستسلام، فقط يعيش الفرد في مثل هذا الواقع المستبد من أجل تأمين لقمة العيش، ولا غضاضة لديه في أن يأكلها بذل وخنوع، كما لا يأبه لاحتقار الآخرين له، وفق ما نشرته مجلة "صن" الانجليزية قبل عدة أعوام حينما طالب أحد أعضاء مجلس النواب البريطاني التضامن مع العرب، فتصدى له النواب قائلين: ان العرب خنازير لا يستحقون الاحترام، فخرجت مجلة "صن" في اليوم التالي بكاريكاتير في صفحتها الأخيرة يرسم آلاف الخنازير في مظاهرة حاملين شعاراً واحداً "نحن نعترض.. نحن لسنا عرباً".

إن المجتمع العربي اليوم يعاني من حالة فوضى مستفحلة في بناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتركيبته الشخصية وأنماط سلوكياته، بسبب تفاقم مظاهر الاستبداد والفقر والتخلف والتبعية والاستغلال والصراعات الطائفية الدموية التي أعادت مجتمعاتنا العربية –خاصة في العراق وسوريا وليبيا واليمن– قروناً إلى الوراء، دون أن نتجاوز أبداً دور المخططات الامبريالية الصهيونية وتعاون القوى العربية الرجعية ، خاصة في أنظمة السعودية والخليج مع تلك المخططات.

ونتيجة لذلك ، فقط باتت معظم مجتمعاتنا العربية اليوم عاجزة تترنح بين الخضوع والعزلة والمواجهة ، قاست وتقاسي من حرمان وهضم حقوق حياتية مجتمعية وسياسية، وهي مجتمعات تَمُرّ اليوم بمرحلة انتقالية للتغلب

على الفقر والتخلف لم تتبلور بعد، ما يعني أن هذه المجتمعات ما زالت متحركة وممزقة ودائمة الصيرورة ... بمعنى انها دائمة الحراك والصراعات الداخلية ، لم تستقر وتثبت بعد لترى نفسها وذاتها، لأسباب متنوعة ذاتية وموضوعية، من بين أهمها ضعف أو غياب أو عجز القوى الديمقراطية التقدمية اليسارية في مجابهة الأوضاع البائسة التي تعيشها مجتمعاتنا العربية في اللحظة الراهنة.

الماركسية وأزمة اليسار العربي وسبل النهوض

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6261 – 2019 / 6 / 15

ورقة بعنوان : الماركسية وأزمة اليسار العربي وسبل النهوض
مقدمة إلى مؤتمر: الفكر الماركسي العربي – الجمعية الفلسفية الأردنية يومي 14 –15 / 9 / 2011
تمهيد :

على الرغم من أن الماركسية حققت إنجازات ضخمة في الماضي ، إلا أن تواصل العملية التطورية التجديدية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة ، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لسيرورة الماركسية واستعادة دورها وتأثيرها في المرحلة الراهنة والمستقبل ، خاصة في مشهد الانتفاضة أو الحالة الثورية العربية الراهنة الذي يتوجب أن يكون حافزاً لكل قوى اليسار الماركسي العربي، لتكثيف النضال في آن واحد ، ضد كل من أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف من جهة وضد التحالف الامبريالي الصهيوني من جهة ثانية، عبر منهجية ورؤية تنبثق من الوعي بكل جوانب المسار التطوري الحديث والمتجدد للماركسية من ناحية ، وتتلاءم تماماً مع مقتضيات ومتطلبات الواقع الاجتماعي العربي المعاش من ناحية ثانية، وهذا يعني أن تنأى بنفسها بعيداً عن كل مظاهر الجمود الفكري أو المذهبي ، إلى جانب تلافي أخطاء وخطايا التجربة الاشتراكية المنهارة ، خاصة مظاهر عبادة الفرد والبيروقراطية المقيتة وانعدام الحوار الديمقراطي الداخلي في أوضاعها الداخلية.

وفي هذا الجانب ، فإننا قد نتفق على أن تبني أحزاب اليسار للماركسية منهجاً، – خاصة في حقبة الانتفاضات والتحولات السياسية والديمقراطية العربية – يجب أن ينطلق من كونها نظرية علمية،معرفية ، هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية جدلية، إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، لأننا بالمقابل ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري ، الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في الاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد والتبعية.

فبالقدر الذي نؤمن بأن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها إنما تكف عن أن تكون نفسها ، لذلك فإن جميع الماركسيين في كافة الأحزاب والحركات اليسارية على الصعيدين العربي والأممي، مطالبون بدراسة واقع بلدانهم وتطبيق النظرية على هذا الواقع تطبيقاً خلاقاً .

إن أهمية هذه الرؤية ، مرتبطة بما يجري من أزمات سياسية واقتصادية عالمية من جهة ، ومزيد من محاولات الاستغلال والسيطرة الامبريالية على مقدرات شعوب البلدان الفقيرة عموماً وبلدان وطننا العربي

خصوصاً ، بما يؤكد على عودة الماركسية المتطورة ، المستفيدة من كل خطايا وأخطاء التجارب السابقة من جديد وعلى الاشتراكية كخيار وحيد للمستقبل.

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، تتبدى الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، إلى جانب الاستفادة من المسار التطوري والتجديدي للفكر الماركسي ما بعد لينين إلى يومنا هذا عبر العديد من المفكرين والمثقفين الماركسيين الذين قدموا إضافات نوعية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل ، الأمر الذي يضع أحزاب وفصائل اليسار العربي أمام خيارين لا ثالث لهما ، إما استلهام ووعي المسار التطوري المتجدد للماركسية أو دخول هذه الأحزاب مرحلة التفكك والاندثار في انتظار الجديد، الذي سيولد حتماً من بين صفوفها أو من خارجها .

إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري ، تعزز لدينا القناعة الراسخة أن الماركسية لم تندثر، بل من المستحيل تجاوزها ، وبالتالي نقول لكل من يعتبر أن الماركسية قد كفت عن كونها نظرية ثورية، انت مخطئ كل الخطأ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، فلا زالت شعوب ما يسمى بالعالم الثالث تعاني من: السيطرة الامبريالية والتبعية والتخلف، و التفاوت الطبقي، والاستغلال والقهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ إستغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة والتابعة ، والقهر الاجتماعي والإفقار، المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا. ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية كتتويج للديمقراطية والحداثة وتخليص مجتمعاتنا من كل مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد، إذ ليس ثمة خيار آخر –خاصة لبلداننا العربية والعالم الثالث– فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد.

ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي، ان تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية التي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بان التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص ، كفيل بتجاوز أزمتها الراهنة ، إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع بلدانها بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والمجتمعية.

حول " أزمة " الماركسية الراهنة ومستقبلها في البلاد العربية :

إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري أو النظري، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع، بسبب فشلها في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ ، حيث استمرت طوال العقود الماضية في رفع شعارات او مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، ما يعني بوضوح ان الحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية. فالمبادئ لا تطبّق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشْتَقْ منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ، هذا هو الدرس الرئيسي الذي يتوجب على قوى اليسار العربي أن تستوعبه في

وعيها وممارستها، دون أن يعني ذلك تجاوزاً للتطور الاجتماعي والطبقي المشوه ، لمجتمعاتنا العربية ، طوال التاريخ الحديث والمعاصر ، وبالتالي فإنني أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا ، هي انعكاس –بهذا القدر أو ذاك– لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه .

وفي هذا السياق ، أؤكد على أن أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها، ارتباطاً بالأزمة الفكرية لدى أحزاب اليسار العربي، وهذه الأزمة أسهمت في ضياع بوصلة تلك الأحزاب، الفكرية والسياسية، ليس بسبب التبعية الميكانيكية تاريخياً للمركز في موسكو، أو بسبب الوعي المسطح أو البسيط على مستوى الاعضاء فحسب، بل أيضاً بسبب هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية ، التي عاشت نوعاً من غياب الوعي الماركسي أو اللامبالاه – والرفض العلني أو المبطن– للفكر الماركسي، إلى جانب الاغتراب أو العزلة عن قواعدها التنظيمية وجماهيرها، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي البيروقراطي و تراكم المصالح الطبقية الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذه السلطة أو هذا النظام أو ذاك.

كما تجلت الأزمة أيضاً ، في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لا سيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وبالتالي الضعف الشديد لتأثيرهم أو غيابه في أوساط الجماهير ، بدليل اشتعال الانتفاضات العربية دونما أي دور ملموس لأحزاب وقوى اليسار فيها ، التي غيبت نفسها بسبب تفاقم أزماتها ، وعجزها وقصورها الذاتي على الرغم من نضج الظروف الموضوعية المتمثلة في الاستلاب الوطني الناجم عن وجود القواعد العسكرية والاحتلال الصهيوني من جهة وفي الاستلاب والاستبداد الطبقي الناجم عن شدة بشاعة استغلال الطبقة الحاكمة وحلفائها لجماهير الفقراء اللذين خرجوا بالملايين مشاركين في الانتفاضة بصورة عفوية ، سرعان ما احتضنتها قوى الإسلام السياسي والقوى الليبرالية ، إلى جانب قوى الثورة المضادة ، في ظل غياب محزن للطليعة اليسارية المدافعة عن أماني وأهداف الجماهير .

نستنتج مما تقدم ، إلى أن ما يوصف بأنه " أزمة الفكر" لدى أحزاب اليسار العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها: النظري والعملي، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قُطعت عن منظومتها الفكرية، وانتُزعت من سياقها التاريخي ، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية ، لحساب نصوص تلفيقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية ، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وتهميشها وسيعجل بنهايتها.

على أي حال، إن التخلي عن الماركسية أو الارتداد عنها والتنكر لها ، ليس موقفاً جديداً مرتبطاً بانهيار الاتحاد السوفياتي أو بالواقع العربي المهزوم ، بل هو ظاهرة نشأت منذ نشوء الماركسية، من خلال العناصر والقوى اليمينية التي وجدت في الماركسية خطراً شديداً على مصالحها ووجودها ، لكن " الماركسية" بمضمونها السياسي والاجتماعي ودلالاتها ومؤشراتها المستقبلية بالنسبة لتحرر وانعتاق العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في هذا الكوكب ، خاصة في البلدان المستعمرة والتابعة ، كما هو حال بلداننا العربية، الذين لن يجدوا

خلاصهم إلا من خلالها ، لذلك ، فإن البحث في "أزمة الماركسية" –ولا نقول فشلها– هو بحث في الماركسية ذاتها، –كما يقول " الصديق سلامة كيلة– وإذا كان من حق اي كان، ان يتخلى عن افكار ويعتنق أفكار أخرى نقيضة، فانه ليس من حق احد اصدار حكم بالتجاوز او النفي على تيار فكري من اجل تبرير هذا التخلي، خصوصاً اذا كان الحكم بلا حيثيات سوى البعد الذاتي ومبرراته الانتهازية الأنانية الصريحة.

بالطبع ، إننا ندرك أن هناك أسباباً ذاتية وموضوعية متعددة ومتنوعة المبررات والذرائع بالنسبة لمظاهر التخلي او التراجع عن الماركسية أو البحث عن الصيغ التوفيقية هروباً من الالتزام بجوهرها الثوري ، وهي أسباب جعلت البعض ممن كانوا في أحزاب وفصائل اليسار أو على هامشها ، يتجهون بوجهات نظر فردية تفتقر للموضوعية وأقرب إلى الانتهازية ، تروج لأفكار الليبرالية الجديدة بدوافع مصلحية كما في الكثير من منظمات NGO S أو بدوافع سياسية هابطة ومهزومة .

إضافة إلى كل ما تقدم، نستطيع الكشف عن مظهرين آخرين من مظاهر أزمة الماركسية في البلدان العربية ، أولهما: عدم استخدامها كفلسفة نقدية في تشخيص ودراسة خصوصية التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي، وانماطه وثقافته المختلفة كلياً عن الانماط التي سادت في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، والثاني: عدم تمحورها على المستقبل، بسبب عدم توجيهها صوب فكرة الثورة الديمقراطية والتقدم بوصفها عملية تَخَطٍّ وتجاوز مستمرة، ليس لأنظمة التخلف والمشيخات القبلية الشبه إقطاعية فحسب ، بل أيضاً لما كان يسمى بأنظمة "البرجوازية الوطنية " .

وهذا يحيلنا إلى الحديث عن أزمة المجتمعات العربية ، التي ينطبق عليها ما كتبه ماركس في مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال"، عام 1867 حيث يقول : "إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت يكبل الحي"[1]، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي العربي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص، حيث نتفق على أن ذلك الجوهر الكامن في بنية النظام العربي، وهي بنية رأسمالية تابعة ومشوهة ورثة ، كان السبب الرئيسي في انتفاضة الجماهير الشعبية ورفعها لشعارات "اسقاط الرئيس" و "اسقاط النظام" من أجل حريتها وانعتاقها ، ومن أجل إزالة كل أسباب ومظاهر معاناتها السياسية والاجتماعية .

لذلك من المهم تشخيص وتحليل الأوضاع والمتغيرات الاجتماعية / الطبقية في المجتمعات العربية ، طوال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية عموماً ، ومرحلة ما بعد هزيمة حزيران وغياب عبد الناصر، وصولاً إلى الانفتاح الساداتي ، وكامب ديفيد وصولاً إلى أوسلو ووادي عربة ، وبداية التفكك وانهيار ما كان يسمى بالنظم التقدمية والحركات الوطنية خصوصاً ، بما يمكننا من ادراك جوهر الطابع الموضوعي لأزمة الماركسية من خلال ادراكنا للمسار التطوري لأزمة المجتمعات العربية ، وهي أزمة تاريخية عميقة تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش –حتى لحظة الانتفاضات الثورية الراهنة– زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له

جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الطبقية و الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين،إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية"، وبالتالي ما قبل المجتمع المدني، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية كما يقول الصديق هشام غصيب، ففي غياب هذه السمات يصبح من الصعوبة بمكان على الجماهير الشعبية المضطهدة ، إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للأفكار التوحيدية الكبرى، النضال الطبقي، متوازياً مع النضال التحرري ضد ممارسات التحالف الامبريالي الصهيوني واستغلاله البشع لثروات شعوبنا ، كما يصعب عليها أيضاً ادراك اهمية النضال بالمعنى الاجتماعي المطلبي والسياسي الديمقراطي ، والتطور التنموي المستقل ، والاشتراكية ، والوحدة العربية، ادراكاً ذاتياً بحكم عفويتها ، وهنا تتجلى الأهمية التاريخية والعاجلة ، لدور القوى الثورية ، الماركسية تحديداً ، في الاندماج العضوي، سياسياً وفكرياً واجتماعياً ، داخل فسيفساء الشرائح الاجتماعية الفقيرة المضطهدة، بهدف توعيتها ، ورفع سوية تفكيرها العفوي إلى درجات الوعي الطليعي، بالمعنى النسبي، من خلال تنظيمها، والتوسع في صفوفها وتأطيرها ليس في إطار الحزب فحسب ، بل أيضاً ، في مختلف المنظمات الجماهيرية ، النقابية والأهلية والنوادي والمدارس والجامعات ... إلخ ، لكن ممارسات احزاب وفصائل قوى اليسار العربي ، لم تكن – على الرغم من كل تضحياتها ونضالاتها – في مستوى تحقيق هذا الهدف ، ما يعني بوضوح أن هذه القوى ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، عاشت حالة قريبة من التفكك والتراجع ليس على المستوى التنظيمي والشعبي ، بل أيضاً على المستوى الفكري أو الأيديولوجي ، بحيث بات معظم هذه القوى أقرب إلى هذا النظام العربي أو ذاك بذريعة التحالفات في إطار ما يسمى بـ"جبهات تقدمية" لا وجود لها على الأرض أو بين الناس ، ما يؤكد على الطابع الانتهازي لهذه التحالفات أو أي صيغة أخرى مشابهة كما هو الحال في إطار سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود و قيادة م.ت.ف .

بالطبع إن تخلف المجتمع وتخلف علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه، بسبب استمرار وجود وتأثير الانماط الاجتماعية القديمة، العبودية في بعض البلدان (اليمن والخليج والسعودية) والعشائرية أو القبائلية وبقايا الاقطاع، جنباً إلى جنب مع العلاقات الرأسمالية التابعة وبعض مظاهر الحداثة الشكلية الاستهلاكية المترفة والباذخة المرتبطة بها ، بحيث يمكن القول أن مجتمعاتنا العربية مازالت تعيش نوعاً من اختلاط الانماط الاقتصادية والاجتماعية ذات السمات الشرقية ، إلى جانب تراكم وتجذر عوامل التبعية للاستعمار ثم النظام الامبريالي، التي لعبت الدور الرئيسي في تكريس ذلك التخلف وإعادة تجديده .

إلا أن كل هذه السمات أو الأوضاع التي تشكل جوهر البنية المتخلفة للمجتمعات العربية – مع تفاوتات أو فوارق نسبية – لا تلغي مسئولية العامل الذاتي أو الأحزاب الشيوعية وفصائل اليسار في تشخيص وتحليل

واستيعاب ووعي مكونات هذا الواقع –السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية– وفق المنهج الماركسي، ومن ثم بلورة الرؤية والبرامج المطلوبة لمراكمة وانضاج عملية التغيير الديمقراطي الثوري لهذه المجتمعات ، لكن جمود هذه القوى عند نصوص "مقدسة" لماركس أو لينين أو نصوص مقدسة في المادية التاريخية –على سبيل المثال– ، خاصة فيما يتعلق بتطور الانماط أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، التي تحدث عنها ماركس، من المشاعية إلى العبودية ، إلى الاقطاع و الرأسمالية ، بدون اللجوء إلى التحليل التاريخي للسمات الخاصة التي ميزت تطور المجتمعات العربية وفق أنماط انتاجية شرقية إو آسيوية أو خراجية أو غيرها، وهي كلها سمات تختلف عما طرحته المادية التاريخية للمجتمعات الأوروبية.

وفي هذا الجانب أشير إلى أن جمود الأحزاب الشيوعية لم يكن متوقفاً عند النصوص فحسب، بل كان ممتداً ومنتشراً بحيث أصاب روح التغيير الديمقراطي والتحرري الثوري لدى قيادة هذه الأحزاب، ومن ثم كان من الطبيعي أن تتراكم الازمات الداخلية بكل مظاهرها الفكرية والسياسية والتنظيمية دون أي مخرج – بسبب عجز وضحالة وعي معظم القيادات – سوى اللجوء إلى إدارة الأزمة بأزمة أخرى أشد بشاعة، عبر التكتلات والشلل، والمحاسيب ، مما ادى إلى تفاقم الأوضاع المأزومة، التي انتجت بدورها مزيداً من التراجع والعزلة التي تزايدت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتشار حالة من الفوضى الفكرية، ولجوء بعض هذه الأحزاب إلى الأفكار والسياسات الليبرالية لتبرر انتهازيتها وهبوطها السياسي والفكري ورخاوتها التنظيمية ، الأمر الذي ينذر باسدال الستار عليها إذا لم تبدأ عملية مراجعة نقدية لكل ممارساتها صوب النهوض.

صحيح أن الماركسية هي منهج أفكار ماركس ، و "مذهبه" ، لكن علينا أن ندرك أن كل من الأفكار، و"المذهب"، محدودان ومحددان بالزمان والمكان، ولذلك فإن أهم مظهر من مظاهر أزمة الماركسية في بلادنا ، هو جمودها على النص القديم او "المذهب"، وافتقارها أو عجزها عن التعامل مع روح المنهج المادي الجدلي وجوهره التاريخي، وبالتالي عجزها عن اكتشاف جدل الواقع العربي ذاته وميول تطوره، إذ لا يمكن موضوعياً الحديث عن المنهج المادي الجدلي بدون الماركسية، وبالتالي فإن الهروب من الماركسية باسم المنهج الجدلي خطوة تؤشر على نزعة انتهازية تسعى إلى الهروب من التراث الماركسي كله ، وهي أيضاً خطوة تؤكد على انتصار التيار الليبرالي الانتهازي الرث داخل هذه الأحزاب من جهة، أو تجسيد لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية كشرط للتعاطي مع المنهج المادي الجدلي من جهة ثانية، إذ أن معنى ذلك الشطب للماركسية، ليس استجابة للتيارات الدينية الرجعية وغيرهم من أعداء الماركسية فحسب، بل هي أيضاً إزاحة مفاهيم الصراع الوطني والقومي الكفاحي باسم السلام المزعوم من جهة وإزاحة مفاهيم وآليات الصراع الطبقي وفائض القيمة والتحليل الاقتصادي والطبقي لكل مظاهر الاستغلال من أجل تجاوزها من جهة ثانية .

نضج الظرف الموضوعي وعجز العامل الذاتي (الحزب) :

نلحظ هنا مفارقة تتجلى في تراجع وتفكك القوى والأحزاب اليسارية العربية ، في مرحلة يتبدى فيها نضوجاً غير مسبوق للظروف الموضوعية ، المتمثلة في تزايد مظاهر وتراكمات ظلم واضطهاد ومعاناة وكبت واستبداد وقمع الجماهير الشعبية الفقيرة ، بحيث يبدو لي أن هذه الظروف الموضوعية باتت –طوال العقود الأربعة الماضية– تستنجد بالعامل الذاتي / الحزب الثوري الماركسي، لكي يقطف ثمارها عبر دوره الطليعي في توعية

وتنظيم الجماهير من أجل تجاوز والغاء كل مظاهر اضطهادها ومعاناتها ، وفي المقدمة من ذلك اسقاط الأنظمة القائمة ، لكن أحزاب وقوى اليسار العربي عجزت وتقاعست عن القيام بهذا الدور التاريخي ، على الرغم من أن حاجة الجماهير الشعبية العربية ، للثورة الديمقراطية وللاشتراكية ، هي ، موضوعياً ، حاجة ملحة طوال العقود الماضية ، أكثر من أي مرحلة سابقة في التاريخ الحديث والمعاصر للتطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات العربية ، الأمر الذي يستدعي طرح التساؤل الموضوعي حول مستقبل قوى وأحزاب وفصائل اليسار العربي ، الذي بات غامضاً وشديد الضبابية بفعل تراكم أزماتها، السياسية والفكرية والتنظيمية ، واشتداد الحاجة لخروجها من هذه الازمات قبل أن يسدل عليها الستار من خلال الجديد الذي سيولد بالضرورة من رحمها أو من خارجها أو من كلاهما ، خاصة في اللحظة الثورية أو لحظة الانتفاضات العربية التي بدأت تهز أركان بعض الأنظمة العربية وتسقطها ، والبقية على الجدول بالتأكيد .

فقد انطلقت هذه الانتفاضات –بعد أن وصلت تراكمات الصبر والمعاناة والتحمل لدى الجماهير الشعبية حد القطع – لتفكك هذه الصورة البشعة من استبداد الأنظمة التي بدأت في التراجع والانهيار لحساب المشهد العربي الجديد، الذي يتبلور في اللحظة الراهنة، من تفجر الانتفاضة أو الحالة الثورية العربية ، على الرغم من اختلاط وتداخل عوامل التغيير الديمقراطي المنشود، مع عوامل القلق المشروع من أدوات التخلف والثورة المضادة، التي تتفاعل صعوداً، بدعم مباشر وغير مباشر من القوى الامبريالية و"حلف الناتو" وعملاءه من الحكام العرب في قطر والسعودية والخليج والعراق...إلخ ، ما يعني بوضوح شديد ، ان النضال من اجل اسقاط رؤوس وانظمة الاستبداد وبناء النظام الديمقراطي الخالي من كل اشكال الاستغلال، هو في نفس اللحظة نضال من اجل الغاء علاقات ومظاهر التبعية للنظام الامبريالي وحليفه الصهيوني، وإذا كان الأمر كذلك، فان من واجبنا أن نطرح مجدداً السؤال التقليدي : ما العمل؟ ... ما هي العملية النقيض لذلك كله؟

إن الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بصحوة حقيقية نشطة ، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً ، من قبل أحزاب وحركات اليسار العربي ، على الرغم من ادراكنا للطبيعة المركبة والمعقدة لأزمة هذه الأحزاب ، ومرهونة أيضاً بتبلور ولادة احزاب وحركات يسارية ماركسية ثورية قادرة على التقاط هذه اللحظة، ومن ثم الالتزام بعملية النضال الحقيقي السياسي الديمقراطي والجماهيري، من أجل تحقيق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها ، وخاصة إسقاط رؤوس و أنظمة الاستبداد والقمع والاستغلال ، وتأسيس النظام الديمقراطي الجديد من خلال " هيئة تأسيسية" تجسد الشرعية الثورية، وتبدأ بمحاكمة رموز النظام ، ومحاكمة كل من أسهم وشارك في قتل الثوار ، وتطهير شامل وموضوعي لكل مؤسسات وأجهزة حكومة النظام المخلوع وكافة الأجهزة والمؤسسات المنبثقة عنه في المجتمع ، على أن يترافق جنباً إلى جنب مع هذه القرارات ، اصدار القوانين المؤقتة التي تتضمن صراحة إلغاء كافة الامتيازات الممنوحة لرموز النظام المخلوع ، ومصادرة كل الثروات غير المشروعة في جميع المجالات ، والتعويض الفوري لاسر شهداء الانتفاضة ، واعادة احياء مؤسسات القطاع العام الانتاجية وتجديدها ودمقرطتها بعد تطهيرها من كل مظاهر الفساد والاستغلال ،وتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور، والتطبيق الصارم لمبدأ تكافؤ الفرص ، ودعم السلع الغذائية والأساسية للشرائح الفقيرة ، واصدار القوانين والقرارات المطلوبة التي تؤكد على اهتمام والتزام النظام الجديد بالقضايا المطلبية ، في الاقتصاد والتنمية

والصحة والتعليم والثقافة والبحث العلمي ، في اطار مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية و إحياء قيم الديمقراطية والتنمية المستقلة والإنتاج المترابط، ونشر وتكريس روح الانتفاضة عبر التطبيق الفعال لرؤية وبرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية ، ضد كل أشكال التبعية ، وضد الوجود الصهيوني والقواعد العسكرية الأمريكية والغربية ، وضد كل أشكال الاستغلال الرأسمالي والتبعية في شتى صورها، وأن يخطط النظام الديمقراطي الجديد إلى إعادة بناء الذات الوطنية والقومية الوحدوية على أسس ديمقراطية و تنموية حديثة وفق قواعد الاعتماد على الذات.

لذلك فإن قوى وأحزاب اليسار العربي ، تواجه في هذه اللحظة الثورية ، تحدياً كبيراً ، سيحدد مصيرها ووجودها ومستقبلها ، سواء بالنسبة للقوى والأحزاب التاريخية أو التقليدية القديمة ، أو بالنسبة للحركات والأحزاب الماركسية التي تولد اليوم في ظروف الانتفاضة.

لكن يبدو ان عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي، باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، غير مؤهلة –حتى اللحظة– لهذه المجابهة، مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة البنيوية الشاملة فيها، وعندئذ لا مجال للحديث عن أي صحوة أو استنهاض.

لذلك ، فإن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها، يجب أن يبدأ أولا عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطلبي ، طوال العقود الأربعة الماضية، –شرط وضوح الهوية الفكرية الماركسية ومنهجها– ، نظرا لأولويتها كحلقة مركزية توفر الأرضية التي تنبنى عليها الحلقات الأخرى (التنظيمية والسياسية والكفاحية والمجتمعية) بصورة موضوعية ومنضبطة، إذ أن المفصل الأساسي في أزمة اليسار العربي يتحدد –بصورة رئيسية– في العجز الفكري أو ضعف الوعي بالنظرية، ومن ثم العجز عن بلورة الرؤية الفكرية لتشخيص واقع مجتمعاته وصياغة البرنامج الديمقراطي البديل، الأمر الذي يتطلب خطوات استنهاضية عاجلة لخروج هذه الأحزاب من أزماتها قبل فوات الأوان .

إن نقطة البدء لعملية التصدي للوضع المأزوم ، و الارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي ، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي و الممارسة لدى كل عضو من اعضاء هذا الحزب أو ذاك ، في كل ما يرتبط بمفهوم الحزب و دوره ووظيفته و آلياته، خاصة وأننا نعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البنَّاء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديدها وإعادة بنائها، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، دون أي انفصام عن الهدف الاستراتيجي في تحقيق المشروع النهضوي التوحيدي الديمقراطي العربي .

وعلى هذا الأساس ، فإننا ندعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث ، –بكثير من الهدوء والتدرج والعمق– بهدف ايجاد آلية حوار فكري من على ارضية الحداثة والماركسية ، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والانسانية ، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي –الراهن والمستقبلي– لقوى اليسار

الماركسي العربي ، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الامبريالية على شعوبنا من جهة ، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى...

الأمر الذي يفرض على قوى اليسار الماركسي أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزماتها، واثبات وجودها ودورها في اوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولاً ، عبر برامج سياسية ومجتمعية يستجيب لمنطلقات الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية بارتباطها المستقبلي الوثيق بالثورة القومية الديمقراطية الوحدوية ، بما يمهد إلى الخطوة الثانية التي تتجلى في البدء بعملية حوارية تستهدف وضع التصورات الفكرية والسياسية والتنظيمية من أجل إعادة بناء الحركة الماركسية العربية التي يجب أن تظل هدف استراتيجياً لدى كافة احزاب وفصائل ومثقفي اليسار العربي ، انطلاقاً من أن بلورة وتنشيط الحركة الماركسية العربية كاطار ديمقراطي ثوري جامع لكافة القوى اليسارية المناضلة ضد التحالف الامبريالي والوجود الصهيوني والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي ، سيوفر اداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثورية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة والمتخلفة والمأزومة صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية والمشروع النهضوي العربي على طريق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

[1] كارل ماركس–رأس المال –الجزء الأول –ترجمة محمد عيتاني–مكتبة المعارف–بيروت –1975 – ص7.

وثائق مؤتمرات الجبهة بوصلة للرفاق للمرحلة الراهنة والمستقبل

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6291 – 2019 / 7 / 15

ردم الفجوة بين وثائق الجبهة وواقعها :

منذ أن أطلقت بيانها السياسي الأول في 1967/12/11 ، الموجه للشعب الفلسطيني والأمة العربية، والداعي لممارسة النضال الوطني التحرري والاستمرار فيه حتى الانتصار بالرغم من كل الصعاب ، تميزت الجبهة الشعبية بمصداقيتها وصلابة موقفها ووضوحه في كل المنعطفات السياسية، عبر الدور المميز الذي لعبته وما تزال، في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني سياسياً وعسكريا وجماهيريا، ليس فقط من كون الجبهة الشعبية قدمت أكثر من ثلاثة آلاف شهيد منذ انطلاقتها حتى الآن وعشرات الآلاف من المعتقلين والجرحى على مذبح قضية شعبنا الوطنية، بل أيضا ، لأن الجبهة كانت – ومازالت– قادرة على استكشاف المستقبل وإعطاء التحليل العلمي والدقيق للأحداث والتطورات التي تشهدها ساحات العمل الوطني والقومي والأممي بصورة جدلية ومترابطة.

إن الجبهة الشعبية، بالرغم من كل ما رافق هذه المسيرة المليئة بالانجازات والالتواءات والانكسارات، والمطبات السياسية وغير السياسية، استطاعت الحفاظ على دورها ، وعلى أدائها ، انطلاقاً من إيمانها العميق بمبادئها ورؤيتها ودورها ليس في مجابهة الاستحقاقات الراهنة في كل لحظة بما في ذلك الوضع المأزوم الراهن فحسب بل في الإسهام الثوري في صنع وبلورة معالم المستقبل الذي تتحقق فيه أهداف وأماني شعبنا وامتنا العربية في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

وفي الوقت الراهن، فان الوضع الفلسطيني بات يقض مضاجع الجميع، وباتت الجبهة الشعبية أمام أسئلة مستجدة، تدعوها لإزاحة وتجاوز مشكلاتها الخاصة ، وهي قادرة للنهوض بدورها الطليعي في جبهة اليسار والتيار الديمقراطي النقيض لقوى اليمين في حركتي فتح وحماس .

ولعل المهمة الملحة التي يتوجب أن يتصدى لها عموم أعضاء الجبهة في هذه المرحلة ، هي مهمة ردم الفجوة بين القضايا السياسية والفكرية والتنظيمية كما أقرتها وثائق المؤتمرات الوطنية من ناحية ، وبين الواقع السياسي والفكري والتنظيمي من ناحية ثانية ، ففي ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقيض للحد الأدنى من ثوابت وأهداف شعبنا الوطنية ، بات واضحاً ، أن التصوّر الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض على الجبهة الشعبية أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي الطليعي على وجه الخصوص، وهذا يتطلب إسهام الجميع في مناقشة القضايا المطروحة بكل مسئولية ووعي – من اجل بلورة الأسس الفكرية

والسياسية والتنظيمية التي تكفل نهوض الجبهة ، بما يمكنها من تحديد رؤيتها ومهامها ووحدتها الداخلية للمرحلة القادمة بدقة .

ذلك إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية للجبهة تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقا من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتق كل عضو من أعضائها، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنهم من تحقيق عملية النهوض بالجبهة صوب دورها الطليعي المنشود، الأمر الذي يستوجب الوقوف والتأمل والنقاش العقلاني الهادئ أمام الكلمات والمصطلحات والمفاهيم المطروحة في وثائقها –تاريخياً وراهناً– ، بما يضمن الوصول إلى بلورة الرؤية الموضوعية الشاملة للقضايا السياسية والفكرية والتنظيمية، كضمانة لمسيرة الجبهة في نضالها الراهن والمستقبلي لتحقيق أهداف شعبنا في التحرر الوطني والديمقراطي .

إن هذه الدعوة للنقاش الموضوعي الجاد ليس الغرض منها الغوص في غياهب اللغة والمفاهيم كما قد يذهب البعض بالتفسير ، بل لأعلى درجة من النزاهة والاستقامة الأخلاقية لجميع الرفاق فيما يقولون ويفعلون، أي المطابقة الخلاقة بين النظرية والممارسة، بكلمة محددة أن يلتزموا بمصداقية عالية في تطبيقهم المبادئ والأفكار التي آمنوا بها، حتى لا ينحرف النقاش عن جوهره ليصبح بحثاً ودفاعاً عن هذا الموقف أو ذاك ارتباطاً بموقف مسبق.

فإذا كان هدف الرفاق في الجبهة، الدخول إلى المعرفة الموضوعية في كافة القضايا والمهام الملقاة على عاتقهم، فالأولى بهم أن يتفحصوا أولا ، سلامة سلاحهم على هذا الصعيد أي الأدوات المعرفية المستخدمة، ونقصد بذلك الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، ذلك إن نجاحهم في تأدية مهمة أرادوها لأنفسهم هو رهن تحديدها بدقة، وإذ يواجهون اليوم مرحلة جديدة ، فيجب أن يبقى ماثلا في أذهانهم أنها من طبيعة تراكمية وتكاملية قادت وتقود إلى حصيلة إجمالية لا يجوز رؤيتها بمعزل عن عناصرها المكونة، ومن هذا المنطلق يمكن تقييم وثائق ومؤتمرات الجبهة عبر مسيرتها ، فالمؤتمر الوطني –في هذه المرحلة أو في المستقبل– ليس إلا جزأ من عام هو مسيرة الجبهة، ولكن يمكن النظر إليه كعام قائم بذاته، يتكون من خاص أول، هو الوثائق، وخاص ثاني، وهو الأهم ارتباطاً بالنقاش الواعي المعمق لتلك الوثائق ، وبناء عليه ، فإن جميع الرفاق أمام مهام متصلة ، تتحدد قيمة كل واحدة منها فيما يسبقها وما يليها من مهام.

وهنا تأتي أهمية تحديد مفهوم المؤتمر ووظيفته ، وإنجازها على قاعدتي: تراكم الحلقات وتكاملها، إلى جانب النقاش الموضوعي للأفكار بعيداً عن آية مواقف مسبقة، بما يمكن الجميع من تجاوز المخاطر التي تهدد أي مؤتمر قادم.

انسجاما مع كل ما تقدم فأن منطق الأمور، أن ينطلق جميع الرفاق في نقاشهم للوثائق المطروحة –في المؤتمرات الوطنية أو الفرعية– من فكرة مركزية وجوهرية مفادها أنهم جميعاً سيتعاطون مع هذه الوثائق لكي يبلوروا معاً نصاً واضحاً للجبهة الشعبية يعكس صورتها الحقيقية والشاملة ، كما هي في الواقع والماضي وكما

يجب أن تكون عليه في المستقبل ، لا نصا يمثل رأي هذا الرفيق أو ذاك ، هذه الجهة التنظيمية أو تلك، في فترة أو أخرى.

ولذا ، فأن البداية الصحيحة لنقاش أي مسألة كانت، تكمن في الاتفاق أولاً على ماهية المنهج السليم للنقاش ولإدارة الحوار ، وهذا ليس اختصارا للوقت ، بل الشرط الذي لا غنى عنه لكي يذهب البحث والنقاش صوب جوهر القضايا ولا يغرق في التفاصيل بما يضمن، تحقيق هدف المؤتمر ووظيفته التي تتحدد في استشراف الخطوط الرئيسية للمستقبل انطلاقا من الحاضر والماضي ، عبر وثائق تعكس ضرورات الواقع ورؤية المستقبل في آن واحد، خاصة وأن أي مؤتمر للجبهة ، في هذه المرحلة، سيعقد في ظل حقبة انتقالية بين مرحلتين تاريخيتين نوعيتين، مرحلة الحركة الوطنية بكل أطيافها المحمولة بالهوية الوطنية من ناحية ومرحلة صعود التيار الديني _ حماس وبروز وانتشار هوية الإسلام السياسي، من ناحية ثانية، وبالتالي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب الطليعي" وفي آن القول بـ"الحزب متدني المستوى فكرياً".

وفي هذا السياق ، لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، التي وصلتها القضية لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز القيادة التاريخية عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة، ، بل أيضا عجز "المعارضة التاريخية" و"المعارضة البديلة" في أن تصبح البديل الذي طالما قال: أن في برنامجه الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل التاريخي المطلوب .

وفي هذا الجانب فإن البداية معروفة، وهي أن نكون –في الجبهة– غير ملتبسين، وأن نكون شيئاً حقيقياً وموحدا في الداخل أي ديمقراطيين فعلا وواقعيين ثوريين سياسياً وأيديولوجياً فعلاً في نفس الوقت.

وبالتالي فإن القول بدور تاريخي للجبهة الشعبية ليس إلا فرضية على جميع الرفاق واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية كما بلورتها وثائق مؤتمرات الجبهة وبين الممارسة النضالية والسياسية والمجتمعية والجماهيرية.

وإذا جاز لنا تلخيص كل ما تقدم نستعيد مفاصل رئيسية:

1– ضرورة مغادرة الذهنية التي تتعاطى السياسة بنوع من الانفعال.

2– الحاجة دائماً لرؤية ونظرية صراع تقود سياسات العمل والممارسة.

3– وعي واحترام قانون التراكم والتكامل والمراجعة والفحص الدوري.

4– مغادرة ذهنية القطع.

5– الالتزام بمبدأ النزاهة الفكرية والأخلاقية وضمانته الوعي والديمقراطية.

6– تجذير المسائل والعودة بها إلى جذرها الفكري والتاريخي.

– ويمكن المضي بالاستنتاجات الأساسية نحو:

7– القيمة المطلقة للعقل والنظام المعرفي والمنظومة الفكرية (هويتنا اليسارية الماركسية تحديداً).

8– الخصوصية الفلسطينية وتوزيعها سلباً وإيجاباً بين خصوصية القضية وخصوصية الشعب والمجتمع ارتباطاً بالبعد القومي العربي وحركة التحرر العربية.

إن ما تقدم ، يتطلب من الجبهة ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة لبناء حركة ثورية صحيحة تطرد كل مظاهر الأزمة الفكرية والتنظيمية والسياسة ، بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي، و إلا فإن مسيرتها التحررية الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق، إذا لم نلتزم بصورة واعية وخلاقة بعيدة عن الجمود، بالأسس التي يقوم عليها الحزب الثوري وهي تحديداً أربعة أسس :

1) الأساس التنظيمي .
2) الأساس الأيديولوجي.
3) الأساس السياسي .
4) الأساس الكفاحي بكل مضامينه التي يتوجب أن تجسد بوعي عميق وإرادة صلبة جوهر الأسس الثلاثة السابقة.

فإذا تعرضت هذه المبادئ لأي شكل من أشكال التعطيل أو الرخاوة، فلا معنى لذلك سوى تعريض الحزب بهذه الدرجة أو تلك لحالة من الركود أو التراجع والشلل ومن ثم الخضوع للنزعات الانتهازية والشللية المدمرة لأفكار الحزب ومبادئه وفاعليته .

فإذا كفّت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وطموحاتها فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

الجبهة الشعبية ومفهوم الحزب السياسي الثوري:

إن الحزب السياسي الثوري ،ليس المنظم والقائد والطليعة للجماهير فقط ،بل إنه أساساً "مُدخل" الوعي لها.

وفي ضوء ما تقدم فإن عقد المؤتمر الوطني، أو المؤتمرات الفرعية ، ليس مجرد "قشة خلق" وإنما "جزء من سياسة حل "، يبقى السؤال المفتاحي حاضراً في كل لحظة: ما الذي نريده كحزب من المؤتمر؟

ما نريده من المؤتمر، محطة لإعادة النظر في فهم إدارة الصراع ضد المشروع الصهيوني من جانب، وأبعاد ومضامين وأشكال أدائنا تجاه ذلك الصراع من جانب آخر، وبما يُؤَمّن القدرة على استثمار ما تملكه الجبهة من مخزون أو أرصده نضالية راسخة في ذهنية قسم هام من أبناء شعبنا، يضاف عليها ما تملكه من رؤى ومواقف سياسية ومنطلقات فكرية هي الأكثر تعبيراً –من حيث المصداقية– عن طموحات الأغلبية الساحقة من شعبنا، لكن نجاح هذا الاستثمار مرهون بإزالة كل العقبات التي تحول دون بناء الحزب الثوري كاولوية تعلو على كل ما عداها من تحالفات او تجمعات ديمقراطية أو يسارية، إذ أن الشرط الأول لنجاح أي من هذه التحالفات أو الأطر مرهون بعملية استكمال عناصر البناء الحزبي الداخلي في هيئات ومراتب الجبهة –بصورة ديمقراطية– تنظيمياً وفكرياً وسياسياً .

وارتباطاً بهذا، تأمين البني الحزبية الملائمة بمستوياتها المختلفة كحوامل كفؤة، لترتقي شكلاً ومضموناً وأداء إلى مستوى شروط وأهداف المشروع الوطني وبتاريخيته وحاضره وآفاقه المستقبلية، فالمؤتمر في كل الأحوال ليس من وظيفته ملاحقة السياسات الجارية، وإنما تحديد النواظم العامة لحركة الواقع السياسي ارتباطاً بمستوياتها المتنوعة.

إن الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية، وغموض المفاهيم واضطرابها، كظاهرة سائدة اليوم على الصعيد الوطني –والقومي– العام، هو صحيح، فقد عجز أو تراجع اليسار ولم تتقدم الليبرالية، وأجهضت الثورة ولم يبنى نظام، بل تزايدت الفجوة –خاصة في الساحة الفلسطينية– حيث نشهد (رغم الخروج الشكلي من الانقسام عبر إعلان الشاطئ–غزة /نيسان 2014) انقساماً نوعياً من خلال استمرار الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس رغم اقتراب الأخيرة (بسبب أزماتها) من البرنامج السياسي الهابط لحركة فتح، وبالتالي استمرار التفكك والتراجع في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرغتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف وفتح من مضامينها من جهة وهوية الإسلام السياسي التي نمت بقوة في ظل انحسار وتراجع دور القوى الوطنية واليسارية خصوصاً من جهة ثانية والذي ما كان ليوجد لولا تخلف تسبب في تفاوت وفجوة تعني إعادة إنتاجهما إننا أعدنا إنتاج تخلفنا.

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية الماركسية، ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتعلة، هي جزء لا يتجزأ من الحرب الشاملة التي شنها ويشنها العدو الصهيوني الإمبريالي وتابعه النظام الرسمي العربي، لتكريس فكرة الهزيمة نظرياً ونفسياً بعد صناعتها عملياً.

وفي هذا السياق، لابد –أثناء المراجعة النقدية الجماعية– من البدء بعملية تشخيص وتحليل مظاهر ومكونات وتفريعات الأزمة الراهنة وصولاً إلى العلاج الفعال، الذي يضمن ويحقق إزاحة عواملها وتصفية آثارها ، بما يمكن الجبهة من الانتشار والتوسع في أوساط الجماهير الشعبية في الوطن والشتات عبر التأسيس والالتحاق في النقابات والمنظمات الجماهيرية والجامعات والمؤسسات والمصانع والمزارع ، في إطار جهد مخطط ومتصل من اللجان أو الدوائر التنظيمية والفكرية وغيرها من الدوائر ، يهدف إلى مزيد من القوة والتماسك والوحدة الداخلية لحزبنا ، واستكمال أسس النهوض والبناء التنظيمي والفكري والسياسي وصولاً إلى التطابق والتفاعل الجدلي بين مبادئ ووثائق حزبنا من ناحية وممارساته الفعلية على الصعيدين التحرري والديمقراطي من ناحية ثانية، بما يمكننا كخطوة نوعية لاحقة من تأسيس واستنهاض التحالف اليساري الماركسي، الكفيل – مع عوامل أخرى– بفك الاستقطاب القائم بين السلطة من جهة ، وقوى الإسلام السياسي من جهة أخرى، ومن ثم إتاحة مساحة أوسع لحزبنا في أوساط الجماهير تعزز دورنا المستقبلي عبر التفاعل والالتحام الجدلي بين العاملين الذاتي ، الحزب ، والموضوعي المتمثل بالواقع المأزوم من حولنا.

ذلك إن استمرار كل هذه التعقيدات والهبوط السياسي ومظاهر المعاناة والبطالة والفقر في المرحلة الراهنة تؤكد على أن آفاق المستقبل مفتوحة أمام الجبهة، كحزب ماركسي ملتزم بالقضايا الوطنية التحررية والمجتمعية للطبقات الشعبية برؤية قومية، كما تؤكد أيضاً على الحاجة الموضوعية للوجود الطليعي الفعال للجبهة في الساحة السياسية، ولكن رغم انفتاح هذه الآفاق، ورغم نضوج الظروف الموضوعية من حولنا (التي باتت تستنجد بنا كقوة يسارية) إلا أننا لم نتفاعل كما ينبغي مع هذه الآفاق أو الظروف، وظل العامل الذاتي (الحزب) قاصراً

أو متردداً أو رخواً، رغم كل نصوص وثائق حزبنا التي توضح دون أدنى لبس، مدى التزامنا المبدئي في الاندماج والدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية وكل الفقراء والمهمشين ، بما يحقق أعلى درجات الوعي الثوري ، كطريق وحيد لكي يتولى أبناء وكوادر الكادحين والفقراء مسيرة الحزب وقيادته.

وهنا بالضبط تتجلى الأهمية القصوى المترتبة على طرح سؤال الأزمة الراهنة وكيفية تفكيكها ومجابهتها والخروج منها صوب النهوض ؟ إذا أردنا الإجابة على هذا السؤال، يجب أولاً أن نؤكد على أن اليسار الذي نعنيه هنا هو اليسار الماركسي في بعده القومي (ضمن الخصوصية القطرية في كل بلد) الذي يستهدف – على الصعيد الإستراتيجي، الإسهام في الثورة القومية التحررية الديمقراطية ، وإقامة مجتمع اشتراكي عربي، الأساس فيه تحرير الوطن والمواطن. تحرير الوطن من الاغتصاب وكل أشكال الاحتلال أو السيطرة الأجنبية، ومن التخلف والتبعية والاستغلال الخارجي، وتحرير المواطن من كل أشكال الاضطهاد الوطني والاستغلال الطبقي ومن الاستبداد ومن كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته.

الجبهة الشعبية والبعد القومي العربي للصراع :

إن الحاجة الموضوعية لاستنهاض اليسار ورص صفوفه وتقوية بنيانه في فلسطين وكل أقطار الوطن العربي، تبرز كضرورة ملحة في الظروف الراهنة المحكومة بكل عوامل الهبوط السياسي والتراجع الاجتماعي مع كل مظاهر القلق والإحباط، التي باتت تشكل مساحة واسعة في الذهنية الشعبية في بلادنا كما في كل البلدان العربية، وبالتالي فإن هذه الحاجة الملحة لنهضة اليسار عموماً ، والجبهة الشعبية على وجه الخصوص تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة للمجتمع الفلسطيني. إذ تتصدر الساحة السياسية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن الساحة السياسية العربية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة وكلاهما محكومان –بهذه الدرجة أو تلك– لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها " الوطني " و" الإخوانى " – في كل بلدان الوطن العربي – وكذلك القوى الرأسمالية خارج هذين التيارين، لا تملك في الواقع مشروعاً وطنياً أو قومياً. نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً وطنياً ، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح حتى لو كان على حساب دماء الطبقات الشعبية، إلى جانب نشاط المستثمرين الأجانب الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية

والاستغلال من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي.

وهنا بالضبط يتجلى دور الجبهة الشعبية في العمل الاستراتيجي الجاد من أجل الإسهام الفعال في وقف انحراف قيادة حركة التحرر الوطني وإعادة توجيه مسارها التحرري الديمقراطي في إطار إستراتيجية التحرر القومي العربي الأشمل ، وذلك مرهون بشرط ضمان وضوح رؤيتنا وبرنامجنا المرحلي المرتبط بتلك الإستراتيجية، فبالرغم من كل متغيرات المرحلة السابقة ، وعلى قاعدة المكانة التاريخية للجبهة ، بوصفها رمز للاستمرارية التاريخية لمسيرة شعبنا في نضاله من أجل تحقيق أهدافه الوطنية والديمقراطية ، فإن الجبهة الشعبية هي الأكثر مسؤولية إزاء المستقبل بمعنى إنها الأكثر تأهيلا لإخراج التجربة الفلسطينية من مأزقها التاريخي، إن ثمة دور تاريخي واجب الجبهة أن تؤديه تجاه القضية الوطنية والقومية العامة أولا وتجاه نفسها ثانياً، انطلاقاً من رؤية إستراتيجية واضحة تقوم على إنهاء الوجود الإمبريالي والصهيوني في بلادنا ولتكون فلسطين جزء من المجتمع العربي الاشتراكي، ما يعني مقاومة كل أشكال ومظاهر الاستسلام لميزان القوى الراهن، كما للوجود الصهيوني، وبالتالي النضال مع كافة القوى اليسارية والتقدمية العربية من أجل تغيير هذا الواقع العربي المهزوم، ليصبح الصراع ضد الوجود الصهيوني صراعاً عربياً – إسرائيلياً يستهدف تحقيق التحرر الوطني والقومي وينهي كل أشكال التبعية والخضوع والتخلف على طريق التطور والحداثة والعدالة الاجتماعية والوحدة.

إن المرحلة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والإقليمية والدولية تشير بوضوح إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني بدون ارتباطه ببعده القومي، شبه مسدودة، بعد أن بات واضحاً أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة عبر طريق التسوية الذي سارت عليه القيادة المتنفذة وأوصلها لاتفاقيات أوسلو كان وهماً، قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي تراجع المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين، أحدهما في الضفة والآخر في غزة، في ظل أوضاع تشير إلى أن البنية والنهج – المتحكمان– بدرجة واسعة في صيرورة الحركة التحررية الفلسطينية، يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة إما باليمين السياسي / فتح أو اليمين الديني / حماس أو بكليهما معاً، وهنا بالضبط تتجلى مهمة الجبهة في إدراك طبيعة المرحلة والقوى المؤثرة فيها، ومن ثم – وهذا هو الأهم– العمل على استنهاض وبناء أوضاعها الذاتية بحيث يصبح التطابق والتفاعل بين هويتها الفكرية وسياساتها – الوطنية والقومية والأممية– ودورها النضالي، التحرري والديمقراطي قائماً ومنسجماً بما يضمن تمايزها في الفكر والسياسة والممارسة المجتمعية ، بعيداً عن كافة المواقف التوفيقية أو الانفعالية من ناحية ، ونقيضاً سياسياً وديمقراطياً لقوى اليمين في كل من السلطة الفلسطينية والتيارات الدينية من ناحية ثانية.

الجبهة الشعبية ورؤيتها الموضوعية لحركتي فتح وحماس:

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية ، بعد أن بات الحل المطروح مذاك ، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، في ظل ما وصلت إليه أوضاعنا الداخلية ، وفي ظل الاعتراف العربي الرسمي المتزايد بالوجود الإسرائيلي.

فبالرغم من أن الجبهة ، قد أشارت مراراً في سياق رؤيتها للحل المرحلي، إلى أن حق العودة هو الجسر الذي يربط حقنا الوطني في الاستقلال وتقرير المصير وحقوقنا التاريخية في فلسطين، ومدخل لبناء دولة ديمقراطية واحدة كحل ديمقراطي شامل للصراع في فلسطين وحول فلسطين، كما التزمت في طروحاتها السياسية التكتيكية أو المرحلية بثوابت الإجماع الوطني، كما وردت في إعلان القاهرة سنة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني 2006، ودعت دوماً إلى إعادة بناء م.ت.ف، وشَدّدت على الوحدة الوطنية "من أجل توفير الحماية العربية والدولية ونقل ملف القضية إلى الأمم المتحدة من خلال عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها التي تستجيب لحقوق شعبنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس".

إلا أن ما وصلت إليه قضيتنا في المرحلة الراهنة من تراجع خطير، ليس فقط بسبب الوضع العربي الرسمي التابع والخاضع للسياسات الأمريكية ، وليس بسبب احتدام الصراع الداخلي بين فتح وحماس وآثاره الضارة على قضيتنا ومستقبلها فحسب، بل أيضاً ، وهذا هو الأساس بسبب الموقف الدولي عموماً والموقف الأمريكي خصوصاً ، الداعم بلا حدود للدولة الصهيونية باعتبارها الحليف الاستراتيجي له في المنطقة العربية والإقليم الشرق أوسطي.

ونتيجة لكل هذه المعطيات يمكن القول بأن شعبنا الفلسطيني لمس بـ "المحسوس" في هذه المرحلة البالغة الخطورة ، أن لا حل وسط مع الدولة الصهيونية، فهي لن توافق على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة عام 1967 ، خاصة وأن قيادة م.ت.ف استمرأت – انطلاقاً من مصالحها الطبقية – السير في المفاوضات العبثية مع العدو طوال 18 عاماً مضت، انتقلنا عبرها من قاع إلى قاع أشد عمقاً وانسداداً ، وهنا بات شعبنا –في ظل حالة تراكمية من القلق والإحباط– بسبب استمرار الصراع بين حركتي فتح وحماس (على الرغم من اقتراب وتقاطع حركة حماس مع برنامج السلطة ورئيسها أبو مازن)، كما أن اللاجئين من أبناء شعبنا في الوطن والشتات ، باتوا يشعرون بأن تقارب أو تقاطع حركة حماس مع البرنامج السياسي الهابط لرئيس السلطة وحكومته المسماة بحكومة الوفاق الوطني قد تركهم بعد أن استغل دورهم النضالي وشهداءهم، وبالطبع فإن الأمر بالنسبة لأبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية عام 48 بات أكثر سوءاً.

من هنا، وفي سياق الدعوة للحوار الوطني و لـ "الوحدة" الوطنية، والمصالحة، وهي دعوة نعتقد أن الجبهة الشعبية من أصدق الحريصين عليها من أجل وحدة الصف الفلسطيني على ثوابت الحد الأدنى، لكننا لابد من أن نطرح هذا السؤال: هل الجبهة معنية لأن تصبح طرفاً في حوار يستهدف التوصل إلى وثيقة تتضمن استجابتها للشروط الأمريكية الإسرائيلية وخارطة الطريق؟ أم أنها معنية بالنضال من أجل التمسك بالثوابت الوطنية والوحدة الداخلية التي تضمن حق الاختلاف والتعدد –كأولوية راهنة وعاجلة– خاصة وأنها تمتلك رؤية وبرنامجاً سياسياً يختلف جوهرياً عما تطرحه كل من حركتي فتح وحماس؟

لقد قامت صيغة م.ت.ف على أساس تحالف قوى مختلفة بهدف تحرير فلسطين. وإذا كانت قيادة حركة فتح تعتبر أنها القائدة لأنها "فجرت المقاومة"، "أطلقت الرصاصة الأولى"، فقد انبنى القبول بقيادتها وبهيمنتها على فكرة أننا نمرّ بمرحلة تحرر وطني تتعايش مؤقتاً مع قيادة "البرجوازية". وبالتالي فقد قبلت الجبهة التعامل مع هذه القيادة، رغم أنها لم تستطع وقف آلياتها للسيطرة على القرار السياسي. لكن ظل هدف التحرير هو الموحد والمبرر لهذه العلاقة التي تكونت في إطار م.ت.ف. رغم أن القيادة المهيمنة انتقلت من السعي لتحرير فلسطين إلى الحل المرحلي وفق أوسلو ثم إلى القبول باتفاقات وآي ريفر وشرم الشيخ وتفاهمات "ميتشيل" و"تينيت" وصولاً إلى " خارطة الطريق " و "رؤية بوش " و"باراك أوباما" دون أي أفق للتقدم صوب الحل العادل، بل المزيد من التكيف مع بناء المستوطنات والجدار ومصادرة الأراضي والتوسع الصهيوني في الضفة الغربية ، وكل هذه الخطوات أو التراجعات الخطيرة تمت بالتوافق والتكيف بين قيادة م.ت.ف والبلدان العربية الرجعية والتابعة .

في ضوء ذلك نسأل مجدداً ، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل القيادة الحالية لـ م.ت.ف والأطراف النافذة فيها صحيحاً ؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إن الوضع الراهن يفرض إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل ظلت قيادة السلطة معنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها ، وهي أيضاً – كما أوضحت الجبهة في العديد من أدبياتها– على استعداد للتنازل عن مبدأ العودة كجوهر قضية اللاجئين ، وهي مستمرة في سياسة التفاوض التي أعطت الدولة الصهيونية كل الوقت من أجل إكمال السيطرة على الأرض وإكمال الجدار والتحكم بالضفة الغربية، وسمحت –بوعي مع سبق الإصرار– بتشكيل أجهزة أمنية هي في خدمة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية.

أما بالنسبة لحركة حماس، ويمكن أن نتحدث طويلاً عن حماس، لكن يمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً ، أن تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية ، وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية ، فهي إذن ، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما ، بهدف استمرار الصراع والتفاوض علناً وبشكل مباشر، كما هو الحال مع قيادة فتح و م.ت.ف، أو سراً أو بشكل غير مباشر ، كما هو حال حركة حماس، التي يبدو أن الفرصة باتت مهيأة لها –إذا ما أقدمت على تلك التنازلات– تحت غطاء الإسلام السياسي المعتدل، وعلى قاعدة فقهية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات بما يحقق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل في إسدال الستار على م.ت.ف لحساب ما يسمى بـ "مشهد الإسلام السياسي المعتدل" إذا ما بقيت أوضاع القوى الديمقراطية واليسارية والقومية على ما هي عليه من جهة وإذا ما توفرت مقوماته وعناصره الخارجية وفق مقتضيات ومصالح النظام الإمبريالي من جهة ثانية.

نستنتج من كل ذلك ، أن التجربة السياسية الفلسطينية والمفاوضات العبثية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو وصولاً إلى "اتفاق الشاطئ نيسان2014"، أوضحت فشل تلك السياسة، بسبب استنادها إلى وعود أو أوهام

الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أوهام عملية التفاوض العبثي مع دولة العدو الإسرائيلي في ظل نظام عربي ودولي شبه مرتهن لسياسة العولمة والتحالف الإمبريالي الصهيوني، حيث بات واضحاً أن الحل المرحلي –في ضوء هذا الارتهان– أو ما يسمى بالدولة القابلة للحياة، لن يحقق سوى "دولة" فاقدة لمقومات السيادة الفعلية ، ارتباطاً بقبولها الإكراهي بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية، ما يعني بوضوح تخلي هذه "الدولة" عن حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الكامل.

وبالتالي فإن موقف الجبهة الشعبية الواضح الذي عبرت عنه في المادة الاولى من النظام الداخلي الذي ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً كلياً بالوضع الدولي، بل مرتبط بقوى الشعب وما تفرضه من تحولات ثورية ديمقراطية. إلى جانب الترابط مع نضالات الشعوب وقوى اليسار على وجه الخصوص.

الجبهة الشعبية وأولوية النهوض الذاتي:

إن ما ترتبه الإمبريالية والصهيونية للمنطقة عموماً ولقضيتنا الوطنية على وجه الخصوص ليس قدراً لا يرد، حتى في ظل النجاحات والانجازات النوعية والكبيرة التي حققها الحلف المعادي، فهذا الواقع لن يكون أبدياً ونهائياً، وبهذا المعنى فإن الحركة الثورية الوطنية والقومية وبالاستناد إلى طبيعة المشاريع المعادية وتناقضها الجذري مع حقوق ومصالح شعبنا وامتنا، قادرة على الفعل والمجابهة وبما يؤسس لمرحلة نهوض جديدة أكثر نضجاً وأكثر استجابة لحركة الواقع الموضوعية والذاتية وطنياً وقومياً.

إن المرحلة تتطلب عقول وسواعد الجميع، كما تتطلب الإرادة والتصميم على استمرار الكفاح ومواصلة العمل لنقل مشروعنا الوطني التاريخي إلى مستوى التحقيق المادي الملموس.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

وفي هذا الجانب ، فإن استكمال عملة النهوض الذاتي ، السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري والكفاحي للجبهة ، من أكثر المهام الداخلية إلحاحاً تمهيداً لإعادة بناء قوى اليسار الماركسي ووحدتها.

وهنا يتجلى دور الجبهة الشعبية لكي تكون قادرة على تأطير كل المناضلين الجديين، وفق رؤية تطرح للنقاش ، تقوم على :

1) أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية العربية ضد السيطرة الإمبريالية الصهيونية، والنظم الكومبرادورية التابعة. وهنا يجب أن يتحدد دور الطبقات الشعبية الفلسطينية في إطار هذه الرؤية/ الإستراتيجية.

2) أن لا حل تاريخي وعادل في فلسطين إلا عبر إنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي العام. وأن البديل هو الدولة الديمقراطية العلمانية بحقوق متساوية لكل مواطنيها .

3) إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبية الفلسطينية في كل مناطق تواجدها انطلاقاً من هذه الأسس، وتوحيد نشاطها من أجل النهوض بالنضال من جديد، وتفعيل نشاطها ضد الاحتلال بمختلف الوسائل الممكنة.

ذلك أن الضياع في تفاصيل الوضع اليومي لن تقود سوى إلى التأخر عن البدء من البداية الصحيحة، وربما الفشل النهائي الذي سيفرز بدوره مزيداً من الفرص لقوى اليمين السياسي والاجتماعي للتمدد والانتشار، ما يعني إمكانية توفير المزيد من عوامل التراجع التنظيمي والجماهيري بالنسبة لليسار عموماً وللجبهة بشكل خاص، وهو أمر يرفضه أعضاءها وأصدقاءها بصورة كلية واثقين من إمكانية تجدد دورها الطليعي في هذه المرحلة وفي المستقبل ارتباطاً بالتزامها بالأسس السياسية والفكرية والتنظيمية التي تُؤمن بها وتناضل من أجل تحقيقها.

أخيراً.. إن مهمة الفكر هي توضيح المسار الواقعي، بمعنى وعي الواقع، ولأننا معنيون بالنشاط الواقعي، من الضروري تحديد التصور البرنامجي الذي يشمل الأهداف السياسية المرحلية والإستراتيجية، المتعلقة بتطور مسار حركة النضال الوطني التحرري والديمقراطي، الأهداف التي يتوقف على حلها تطور مجتمعنا الفلسطيني عموما والطبقات الشعبية خصوصا في سياق النضال القومي، وهذا ما حاولناه في العديد من وثائقنا وأدبياتنا وبخاصة وثائق مؤتمراتنا ، ولعل هذه المسألة الأخيرة هي التي تحدد جذرية نشاط حزبنا وثوريته، وهي بالتالي التي تحدد الفارق بين الثوري والإصلاحي، الواقعي والمثالي في الرؤية الماركسية المتطورة المتجددة أبداً، ولهذا ندعو دائماً للمراجعة والنقد للوثائق وللممارسة على السواء، مستلهمين تلك التجربة الزاخرة للجبهة، في إطار النضال الوطني العام حيث قدمت أروع الأمثلة في ثباتها وتمسكها بحقوق شعبنا الوطنية والتاريخية ، وفي التزامها في الدفاع عن قضايا الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين طوال مسيرتها التي قدمت فيها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين ، وهنا تتجلى أهمية القراءة الجادة لمحطات مسيرة الجبهة كما سجلتها وثائقها الصادرة عن مؤتمراتها السبع منذ عام 1968 حتى العام 2013 ، وهي محطات غنية بالعبر والدروس المحفزة لشبابنا الوطنيين عموماً ولأعضاء الجبهة خصوصا، من اجل ترسيخ انتمائهم والتزامهم، وتعميق وعيهم ، وتفعيل ممارساتهم النضالية على طريق تكريس تطوير وتجديد بنية ومنطلقات ومواقف الجبهة، وممارساتها النضالية ، الكفاحية والسياسية والفكرية والتنظيمية ، استناداً إلى العلاقة الجدلية والعضوية بين أهداف النضال الوطني التحرري الفلسطيني وأهداف النضال الثوري التحرري القومي الديمقراطي من ناحية ، وبين الأهداف الأممية الإنسانية من ناحية ثانية ، وفق أسس ومبادئ النظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي كتجسيد خلاق لمقولة لينين " لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية"، إذ أن هذا هو الطريق الذي يضمن مزيداً من الوعي لرؤية ومواقف الجبهة وممارساتها الكفاحية والسياسية والفكرية والتنظيمية ، وبما يضمن أيضاً ، تفعيل وممارسة الحوار الداخلي بدرجة عالية من الموضوعية والحس العالي بالمسئولية ، بروح رفاقية ترتقي بالدافعية الذاتية ، ومن ثم الجماعية ، الهادفة إلى تطوير وتجديد بنية الجبهة لتتبوأ مكانتها وموقعها الريادي الطليعي اليساري ، في إطار النضال الوطني التحرري والديمقراطي من أجل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة ، وفي إطار النضال الاجتماعي من اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

عن الطبقة الكومبرادوية وتعريف الكومبرادور

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 6298 – 2019 / 7 / 22

سؤال من ابنتي وصديقتي الانسانه المثقفة التقدمية الديمقراطية العراقية المتميزة بانسانيتها ووعيها العميق... الشاعرة والاديبة والاعلامية الرائدة فاطمة الفلاحي Fatima Elfalahi عن الطبقة الكومبرادوية وتعريف الكومبرادور

السؤال : ليتك تفصح لنا عن الطبقة الكومبرادورية معلمي الغالي، قبل أكثر من سنتين، وقع تحت يدي موضوعًا لنمر سلطاني عن تلك الطبقة ... قد أحيانًا أؤمن برأي الآخر لكن بتردد .. فألجأ لمرجعي المثقف غازي الصوراني لثقتي بفكره العميق ...؟؟

الجواب ... تحياتي وتقديري الابنة الغالية فاطمة ...

الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، يعود – حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله – إلى كلمة comprador ، وكانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطا او وكيلا في خدمة ألاوروبي/المستعمر ، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق – في بلدان العالم الثالث – على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية ، كما هو الحال في العراق وفلسطين وبقية دول العرب والعربان.

فالكومبرادوري هو صاحب ثروة نقدية كبيرة راكمها بالوراثة المشبوهة او بوسائل انتهازية طفيلية او ما شابه ذلك (ولا اقول صاحب رأسمال) انه مجرد وسيط للبضائع الاجنبية (الامريكية والاوروبية واليابانية ...الخ) للاستهلاك والمتاجرة في اسواق بلاده من خلال آلاف المحلات التجارية في اسواق بغداد او القاهرة او الرياض او ابو ظبي والكويت وصنعاء وبيروت والجزائر ومراكش وتونس ومكة وغزة ورام الله ..الخ المملوكة لتجار متوسطي الثروات وصغارهم الذين يقوموا بشراء البضائع والسلع من الكومبرادوري او السمسار الوسيط بين السوق المحلي وبين المصانع الاجنبية المنتجة للسلعة ، وكل جهود هذا الكومبرادوري ونشاطاته تتركز في كيفية الحصول على وكالة اجنبية لسلعة معينة يستوردها ويحتكرها ويبيعها الى الاف المحلات التجارية المشار اليها.

والنتيجة مزيدا من الثروات النقدية للكومبرادوري ومزيدا من التراجع والخراب للصناعات والسلع او البضائع والمنتجات الوطنية التي لا تستطيع منافسة السلع الاجنبية ..وهنا يتحقق هدف المراكز الرأسمالية في النظام الامبريالي ، وهو ضمان تخلف بلدان العالم الثالث او الرابع عموما والبلدان العربية واحتجاز تطورها واستمرار استهلاكها للبضائع والسلع الاجنبية من خلال الكومبرادوري " ابن البلد" الذي يمارس دورا تخريبيا مدمراً للصناعة الوطنية في بلده ، الامر الذي كرس العلاقات الراسمالية الرثة (غير المنتجة) في بلداننا العربية ، فالكومبرادوري لا يمانع في ان يمارس اي دور خياني ضد بلده لحساب الرأسمال الامبريالي العالمي كما هو حال رموز الكومبرادور في كل الوطن العربي.

باختصار إن الكومبرادوري عميل في الجوهر على الرغم من شكله الخارجي الزائف تحت ستار أو عباءة الدين او الصلاة او توزيع "الصدقات" و" الموائد الرمضانية "وبناء جامع هنا او هناك.

وكلمة كومبرادور هي أصلا كلمة برتغالية . وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (اثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونج) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الاجنبية وتسويقها في بلاده او بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ،وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلى وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلادنا مع مرتبة العميل . وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور ، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار ... آمل ان أكون قد اوضحت عبر هذا الرد العاجل للابنة الغالية فاطمة ...محبتي واحترامي

المناضل الفلسطيني القومي العربي الكبير بسّام الشكعة .. وداعاً

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6299 – 2019 / 7 / 23

مُنذُ تَفَتَّح وَعيَهُ الوطنيّ في خمسينيات القرنِ الماضي، ومن مدينته العريقه في نضالها الوطني نابلس تَخطّى فقيدنا الراحل بسام الشكعه (أبو نضال) الرؤية الوطنية الفلسطينية في الصراع مع العدو الصهيوني ، صوبَ الرؤية القومية للصراع باعتبارها المدخل الثوري الوحيد على طريق النضال من أجل تحرّر فلسطين وإزالة الكيان الصهيوني.. واستناداً إلى هذه الرؤية انصهرت شخصيته بصورة كلية في عملية النضال من أجل بلورة ونهوض المشروع القومي الوحدوي الديمقراطي العربي، ولم ينفصل عنها على الرغم من الجريمة الصهيونية التي أدت إلى بتر ساقيه ، بفعل محاولة الاغتيال التي أقدم عليها العدو الصهيوني في حزيران 1980 ، لكنه لَمْ يَنجَح في بتر أفكاره وإرادته وعزيمته الوطنية والشخصية التي بقيت حاضرة رغم غياب الأقدام ، ولَمْ يَحُلْ ذلك دون مواصلة أبو نضال مسيرة النضال ، بل جعله متفرغاً بشكل اكبر للخوض في ساحة العمل الوطني والقومي .

وعلى الرغم من تراجع أوضاعه الصحية التي فرضت عليه إقامة جبرية في بيته ، لكن إرادته وعزيمته كانت ومازالت أقوى من المرض، حيث استطاع مواصلة رسالته الوطنية والقومية بمساعدة أبناءه وشريكة عمره السيدة أم نضال ، الذين لم يحبّوه كأب وزوج مثالي فحسب، بل أيضاً آمنوا برسالته ومبادئه التي كرس جل حياته من اجلها متسلحاً بمناعة ثورية وصلابة مبدئية لم تهزها المتغيرات السياسية التي عصفت بالكثير من الثوابت الوطنية والقومية بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة ، ولم تبهره مظاهر سلطة الحكم الذاتي المحدود وأوهامها ، وظل على العهد رافضاً لأي شكل من التعامل مع رموزها منددا ورافضا لاتفاقات اوسلو وما تلاها وبكل سياسات الهبوط التي أودت بقضية شعبنا إلى المأزق الذي نعيشه اليوم ، الى جانب رفضه وادانته للانقسام الكارثي في حزيران 2007 ودعوته الى الوحدة الوطنية وفق الثوابت والاهداف التي ناضل وضحى من اجلها شعبنا الفلسطيني ، كما ظل أميناً وملتزماً بوفاء لا نظير له لمبادئه القومية والوطنية التي كرس حياته من أجلها .

كنت عرفته عن قرب في عمان في أول لقاء شخصي بعد محاولة الاغتيال عام 1980 ، بمبادرة من الصديق الكبير شيخ المناضلين الراحل الأستاذ بهجت أبو غربية.

وبعد توقيع اتفاق أوسلو بتاريخ 13/أيلول/1993 قام المناضل الراحل بهجت أبو غربية بدعوة مجموعة من المثقفين الرافضين للاتفاق ، إلى تشكيل تجمع وطني ديمقراطي للنضال من أجل إسقاط أوسلو ، وبالفعل تشكلت الهيئة الأولى لهذا التجمع من المناضلين: الراحل أ.بهجت والراحل أ.إبراهيم بكر والراحل أ.شفيق الحوت والراحل د.حيدر عبد الشافي و أ.صالح البرغوثي وغازي الصوراني ، وقد بادرنا بالاتصال بأبو نضال الذي وافق دون تردد على المشاركة في تأسيس هذا الإطار .

التقيت معه بعد ذلك في حوار مطوّل في بيت صديقنا المشترك م.عبد الرحمن البيطار ، وكانت المسألة الرئيسة عند المناضل بسام: كيف نسعى إلى تقريب المسافات والتواصل في عمل جبهوي موحد بين كافة القوى الوطنية والإسلامية واليسارية الرافضة لأوسلو ، وقد ظلَّت هذه الفكرة هاجساً في ذهنه وحواراته السياسية مع أقرانه في نابلس وغزة والضفة وخارج الأرض المحتلة ، حيث قام بتأسيس التيار القومي لمقاومة الوجود الامبريالي والصهيوني في بلادنا مع مجموعة من المثقفين والمناضلين.

وها نحن اليوم ننعي المناضل الكبير بسام الشكعة الذي امتلك هيبة نضالية واحتراما وتقديراً ليس في عقولنا وقلوبنا فحسب ، بل في عقول وقلوب الأغلبية من أبناء شعبنا عموماً وفصائل وأحزاب الحركات الوطنية والقومية على مساحة الوطن العربي كله.

فقد استطاع المناضل الراحل أبو نضال أن يفرض ويعزز احترامه وتقديره بفعل سجله النضالي الطويل المرصع بالطهارة الثورية والإخلاص الوطني، حتى أصبح اليوم محط إجماع وطني وقومي فلسطيني وعربي.

المناضل بسام الشكعة ليس أول المناضلين ، وليس آخرهم ، لكنه –كما هو حال العديد من اصدقاءه ورفاقه المناضلين القوميين أمثال الرفيق الراحل جورج حبش وشيخ المناضلين بهجت أبو غربيه– كان مثالا حياً في النضال ضد العدو ، وقدوة في احتضان المقاومة نهجاً وفكراً بكل ما تحمله الكلمات من تفاصيل ومضامين يعرفها الذين عرفوا فقيدنا الراحل الكبير أبو نضال . تشهد له بذلك جميع فصائل العمل الوطني الفلسطيني ، فقد احتضن الرواد الاوائل من المناضلين منذ الشهور الاولى للاحتلال وذلك عبر تأمين عدة أماكن سريه في ريف نابلس وقراها لمعظم ضباط وكوادر جيش التحرير الفلسطيني الذين كُلفوا بتأسيس قوات التحرير الشعبيه ، الى جانب دعمه وتضامنه مع الحلقات النضاليه الاولى التي أسستها حركة القوميين العرب في الضفه الغربيه .

بسام الشكعة .. أبو نضال، صاحب تاريخ نضالي يجب أن تتعرف عليه الأجيال الفلسطينية الشابة، وتتعلم منه ومن ممارساته دروساً وعبر لمسيرتهم الوطنية ضد العدو الصهيوني، ذلك هو حقهم علينا وحقنا عليهم أن يعرفوا هذا المناضل الكبير، فمدرسة الذكور الأساسية التي تحمل اسمه في نابلس تقديراً لدوره النضالي ربما لا تكون أكثر من مبانٍ وصفوف وطلاب ومدرسين ، والحقيقة أن بسام مدرسة بذاته لأجيال ناضلت وأخرى تناضل ، قاتلت وستقاتل وما زالت تقبض على جمر النضال الوطني والقومي .

أخيراً هذه الكلمات قد لا تفي صديقي العزيز الراحل المناضل الوطني القومي العروبي الديمقراطي أبا نضال حقه كاملا ، لكنها شهادة متواضعة بحق أبو نضال المناضل الإنسان الذي سيظل حاضرا في عقول وقلوب كل من عرفه من المناضلين ، كما في عقول وقلوب ابناء شعبنا ، وفي عقول وقلوب كافة المناضلين في الحركات التحررية الوطنية والقومية العربية على قاعدة التطابق المشترك في الرؤى والمبادىء الوطنية الفلسطينية والعربية من اجل استعادة مشروع النهضة الذي حلم به وضحى من اجله المناضل الكبير الراحل أبو نضال وجسَّده عبر الممارسة طوال حياته حتى لحظة رحيله ...المجد والخلود لروحه وذكراه ...والعهد ان نظل اوفياء للمبادىء التي كرس حياته مناضلا من اجلها.

غازي الصوراني
2019/9/7

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة الأولى: نظرة عامة على الاقتصاد الفلسطيني

(المؤشرات الرئيسية، الأداء، المعوقات)

إن تخصيص هذه الدراسة للأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، تنطلق من فكرة وحدة مكونات الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة راهناً ومستقبلاً، وهو أيضاً حديث عن وحدة العلاقات السياسية والاجتماعية بينهما.

ترتكز هذه الدراسة إلى الأسس النظرية للاقتصاد السياسي، وتُسَخّرها في تحليل الواقع، بما يحقق التجسيد المأمول في وحدة النظرية والممارسة في مجرى النضال الديمقراطي والصراع الطبقي لمجابهة مظاهر الاستغلال والإفقار التي تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي واتساع الفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من الجماهير، والعمل على توفير عناصر الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني على أساس فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي وإلغاء بروتوكول باريس، وفي إطار الترابط والتكامل مع الاقتصاد العربي، وفق أسس التنمية المستقلة والتخطيط الهادفة إلى عدم الاعتماد بصورة كلية على آليات اقتصاد السوق الحر من جهة، والعمل على إلغاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، تلك التبعية التي كرستها دولة العدو الإسرائيلي من منطلق كونها مركزاً رئيسياً بالمعنى الاقتصادي والسياسي ، في مقابل اعتبار الوضع الفلسطيني السياسي والاقتصادي طرفاً ضعيفاً لابد من استمرار تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي من جهة ثانية، علماً بأن السياسات الاقتصادية الفلسطينية منذ أوسلو عموماً ، وفي مرحلة رئاسة د. سلام فياض لمجلس الوزراء خصوصاً، كان التعاون بينه وبين البنك الدولي – بدعم وتشجيع الولايات المتحدة وإسرائيل– لتكريس الأوضاع الطرفية للاقتصاد الفلسطيني واستمرار تبعيته للمركز الإسرائيلي.

وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية التي نتطلع إليها، هي تنمية نقيضة للمنظور الليبرالي ولبرامج البنك الدولي وأدواته في بلادنا من ناحية، وترتبط بتطوير القدرات الوطنية المتنامية بقدر ارتباطها بتحسّن مستويات المعيشة الفردية وتوفير أسس اقتصاد التقشف أو اقتصاد الصمود والمقاومة الشعبية من ناحية ثانية، وهو ما ليس واضحاً في الواقع الفلسطيني، كما أن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي والانقسام ، وأثرهما في المستوى الاقتصادي، يزيدان من حدة المشكلة، "حيث يمكن وصف التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بأنها "متعثرة" و"مشوّهة" و"تعاني إفقاراً شديداً" و"مهمّشة" وبأنها حالة من" اللاتنمية"، وكل واحد من هذه المصطلحات يعكس منظوراً تحليلياً محدداً، أو مقاربة اقتصادية معينة، لكن مصطلح "اللاتنمية" وحده الذي

أطلقته سارة روي لم يسقط من الاستعمال، ولا سيما بسبب قدرته على الجمع بين تلك المصطلحات كلها مع تقديمه إطار عمل تحليلي متماسك عن كيفية حدوث اللاتنمية طوال الأعوام الواحد والخمسين الماضية"[1].

في هذا السياق، أشير إلى أن "الاقتصاد المقاوم من منظور تنموي هو عملية تراكمية تكاملية اقتصادية اجتماعية سياسية، تسعى في الأساس لتحرير الإنسان من حالة التبعية وامتهان الكرامة الإنسانية، وتوجّهه نحو الانعتاق والحرية، من خلال تحريره من حالة الفقر واللامساواة، والاضطهاد والخوف، وتمكينه في أرضه وتوسيع خياراته وإمكاناته وقدراته، بحيث تصل إلى ضمان شعوره بالسعادة أيضاً. فهذا الأنموذج يضم الجميع ويتسع للشرائح الاجتماعية كلها، ويرفض الوحدة الاقتصادية مع القوة المستعمِرة"[2].

"فإذا كان "النهج النيوليبرالي" المطروح من المنظمات الدولية أنموذجاً فوقياً يعمل بشكل عمودي من الأعلى إلى الأسفل، فالاقتصاد المقاوم هو أنموذج يعمل من الأسفل إلى الأعلى ويضم الجميع.

فـ"النيوليبرالية"[3] وأنموذجها يرفضان، ولا يرغبان في الاحتكاك مع قوة الاحتلال، بل على العكس يتعاونان معها ويديمانها، كما أن " النيوليبرالية " وأنموذجها وإن كانا ظاهرة محلية، إلاّ إنهما مموّلان ومدعومان خارجياً، لكن الاقتصاد المقاوم مجبول برحم الحياة الفلسطينية، وإذا كان تركيز "النيوليبرالية" على المؤسسات وبنائها، فالبديل المقاوم يركز على الإنسان كمحور للتنمية، وإذا كانت "النيوليبرالية" ترتكز على المعايير الدولية والحوكمة الرشيدة، فالاقتصاد المقاوم يتمحور حول الحقوق والنضال الوطني، وإذا كانت "النيوليبرالية" تركز على الفردانية، فإن الاقتصاد المقاوم يركز على العمل الجمعي.

---

[1] ليلى فرسخ – ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 101 - شتاء 2015 - ص88

[2] علاء الترتير – نحو رؤية تنموية فلسطينية – مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 105 – شتاء 2016 – ص61

[3] ينتمي مفهوم الليبرالية (الحرية) إلى اللغة السياسية البورجوازية التي تحدده تحديداً مجرداً على أنه التعلق بالحرية أو الليبرالية الاقتصادية كما حددها آدم سميث (1723 – 1790) والليبرالية السياسية كما شرحها جون لوك (1632 – 1704)، لكن هذه الحريات ظلت في النظام الرأسمالي ضمن طابعها الشكلي دون أي ترابط مع مبادئ العدالة الاجتماعية. فالأيديولوجيا الليبرالية تأسست وفق قواعد، نظريات الانكليزي جون لوك في القرن السابع عشر كما أن نظريات الفلاسفة الفرنسيين في القرن الثامن عشر تشكل دعامتها الأساسية، أما نتائجها السياسية فقد تم تطويرها بتأثير الثورتين الأمريكية والفرنسية.

أما الليبرالية الاقتصادية: تختصر الليبرالية الاقتصادية بالشعار الشهير الذي طرحه آدم سميث "دعه يعمل .. دعه يمر" العبارة الأولى تطرح مسألة حرية الانتاج والثانية مسألة حرية التجارة.

وفي المعجم الفلسفي المختصر، وهو معجم ماركسي، فإن الليبرالية. "تمثل البرنامج الفكري للبرجوازية الفتية التي كانت تناضل ضد بقايا الإقطاع، وتلعب دوراً تقدمياً نسبياً، وتدعو لحماية الملكية الخاصة والمنافسة الحرة، وترسيخ مبادئ الديمقراطية البرجوازية.

والليبرالية شأنها شأن الكثير من مفاهيم الثقافة السياسية والفكرية تنازعتها –كما يقول عز الدين دياب– تيارات عدة يمكن استيعابها وتمثلا في التيارات الثلاثة الآتية: أولاً . التيار المحافظ الذي يرجعه الفكر الليبرالي إلى كل من هوبز وآدم سميث ولوك وهيوم.. ثانياً . التيار الاجتماعي وتكونت لحظته الفكرية عند جون ستيوارت مل... ثالثاً . التيار اليساري، وهو التيار الذي تلاقت فيه الأفكار اليسارية التي تستقطب دعاة العدل الاجتماعي والمساواة بين الناس.

العلاقات بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية: تبدو الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية أن كلاً منهما نتيجة للأخرى وأنهما تتكاملان ، وهذا غير دقيق، إذ أن الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية هو وهمي جزئياً، لان الثانية تملك وسائل ضغوط قوية على الأولى في نظام الرأسمالية الليبرالية، حيث تكون السلطة السياسية انعكاس للسلطة الاقتصادية .

اشتهرت المدرسة الليبرالية الاقتصادية في أوروبا عندما نشر الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث كتاب "ثروة الأمم" عام 1776. ودافع عن إلغاء التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. وإزالة القيود عن عملية التصنيع، ورفع الحواجز والتعريفات الجمركية، وقال إن التجارة الحرة هي أفضل وسيلة للنهوض باقتصاد دولة ما. وتكريس مبدأ الحرية الفردية وحرية العمل والتجارة، وهذا التطبيق للنزعة الفردية –كما يقول نصر عبد الرحمن– شجع على المشروعات "الحرة"، والمنافسة "الحرة"؛ المفتوحة للأقوياء فقط والتي تعني أن أصحاب رؤوس الأموال أحرار في اختيار الوسيلة التي يجنون بها أرباحًا طائلة".

"سادت الليبرالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حتى ظهر الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين، مما أدى إلى أن يضع اقتصادي اسمه جون ماينارد كينز نظريته التي تقوم على أن التوظيف الكامل ضروري لنمو الرأسمالية، ولن يحدث هذا إلا إذا تدخلت الحكومات والبنوك المركزية لزيادة التوظيف والأجور وبعض الضمانات للعمال، وتبنت البلدان الرأسمالية أفكاره".

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور مرحلة العولمة الرأسمالية، تراجعت الدول الرأسمالية عن تطبيق أفكار كينز لحساب أفكار الليبرالية الجديدة التي اكدت على ضرورة العودة إلى أفكار آدم سميث في لباس جديد يقوم على حرية وهيمنة السوق دون تدخل الحكومات والغاء الخدمات الاجتماعية والصحية للعمال والفقراء، ومن ثم تجديد السيطرة الكلية للشركات الرأسمالية في مقابل المزيد من الاستغلال للعمال والفقراء عموماً والمزيد من السيطرة والاستغلال والنهب لثروات الشعوب الفقيرة خصوصاً.

وبالتالي فإن تحقيق نموذج الاقتصاد والمقاوم أو الرؤية البديلة يشمل متطلبات من ضمنها: إعادة خلق صناعة المساعدات؛ إعادة تعريف التنمية مفاهيمياً؛ الاستفادة من النماذج المحلية وإعطاؤها الأولوية بدلاً من استيراد نماذج من الخارج مع محدداتها؛ مقاومة قوة الاحتلال والاشتباك معها كأسلوب تنموي أيضاً يعمل على توطين الاقتصاد والعملية التنموية على غرار توطين المقاومة" [1].

ونظراً لتأثير العوامل الاقتصادية على العلاقات السياسية بين الناس والدول، فإنني مع وجهة النظر التي تعرف مبادئ علم الاقتصاد السياسي بأنه الاقتصاد الذي يدرس الجانب الاجتماعي من الإنتاج، أو العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع، بمعنى أن علم الاقتصاد السياسي هو علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج ارتباطاً بتطور العلاقات الاقتصادية بين الناس، ذلك هو فهمنا للظواهر والعمليات الاقتصادية في إطار علاقات الإنتاج الرأسمالي، المحكومة لمعادلة "جماعية الإنتاج والملكية الفردية لوسائل الإنتاج" ، حيث يتجلى الاستغلال أو الاستيلاء على فائض القيمة من العامل لحساب الرأسمالي كمحدد رئيسي للعلاقة بينهما .

وفي مرحلة العولمة الإمبريالية الراهنة، تطور شكل ومضمون الاستغلال إلى الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب المُستَعمَرة والفقيرة، تحقيقاً للمبدأ الأساسي للرأسمالية، الذي يتلخص في التوسع والمنافسة والاستغلال والاحتكار بهدف ضمان أكبر نسبة من الربح (رأس المال ينزف دماً من كل مساماته).

ما يهمني التأكيد عليه في مرحلة العولمة الراهنة ، يتلخص في بشاعة انتزاع الفائض وتعميق انقسام العالم إلى بلدان (مناطق) غنية تستحوذ على 85% من الناتج الإجمالي للكرة الأرضية ومناطق فقيرة لا يتجاوز نصيبها 15% ، وتنحصر هذه المناطق في بعض بلدان آسيا وأفريقيا وبلدان الوطن العربي في ظل قيود التبعية والتخلف والخضوع .

وضمن هذه المجموعة ، تندرج فلسطين في أدنى السلم الاقتصادي والتنموي عبر خضوعها لشروط العولمة الإمبريالية من جهة و شروط دولة العدو الصهيوني وقيودها من جهة ثانية .

فالاقتصاد الفلسطيني يتميز بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فهو اقتصاد هش وضعيف، تابع ومشوه، ومجزأ، ومستورد بالدرجة الأولى، ويهيمن عليه الطابع الاستهلاكي– الخدماتي، محكوم لشروط اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس وسياسات وقوانين الدولة الصهيونية التي تتحكم في كافة الموارد الطبيعية الخام[2] والموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية.

---

[1] علاء الترتير – المرجع السابق .

[2] بالنسبة للموارد الطبيعية في قطاع التعدين والثروة المعدنية في الضفة وغزة ، يبين د.محمد عبد الهادي في دراسته المنشورة في كتاب صامد الاقتصادي العدد رقم (92) حزيران 1993 :- هناك خامات الحديد موجودة في منطقة الضفة الغربية بالقرب من نابلس حيث تتراوح نسبة خام الحديد في الصخور بين 26-28% وهي كمية غير اقتصادية ولكنها تستدعي مزيدا من البحث وإجراء الدراسات الجيولوجية في تلك المنطقة . من ناحية ثانية فإن هذه الدراسات كشفت عن وجود معدن اليورانيوم المبعوث في صخور الفوسفات في المنطقة بين أريحا والقدس ، وتدل الدراسات على أن كمية اليورانيوم في فوسفات الضفة لا يختلف كثيرا عن مثيلاتها في العالم فهي تتراوح ما بين 30-260 غرام في الطن (وفي هذا الصدد فإن العدو الإسرائيلي ينتج ما بين 50-70 طن من اليورانيوم سنويا) أما الفوسفات فقد أثبتت الدراسات وجود خامات منتشرة في عدة مواقع تغطي ما مساحته 100 كم2 ويتراوح سمكها ما بين 6-10 أمتار ومنها ما هو موجود حول مقام النبي موسى بالقرب من أريحا في الضفة . ويقدر احتياطي الفوسفات في الضفة بحوالي 220 مليون طن . كذلك يوجد الجبس في مناطق أهمها شرق الخليل ومنطقة النبي موسى ومنطقة غزة ، وتصل سماكة الجبس في منطقة النبي موسى إلى حوالي 95 متر والمعروف أن منطقة البحر الميت منطقة غنية بالأملاح التي يمكن استغلالها وأهمها كلوريد المغنيسيوم وكلوريد الصوديوم وكلوريد الكالسيوم وكلوريد البوتاسيوم وبروميد المغنيسيوم وهي أملاح تخدم في عدة استعمالات صناعية في النسيج والحياكة والاسمنت والطعام والصابون والسماد والدهان والعقاقير والأصباغ . كما تتوفر حجارة البناء وأهمها الحجر المزي الأحمر في منطقة عين كارم والحجر الحلو في منطقة القدس –بيت لحم ، والحجر الملكي وهو حجر جيري متبلور خشن وقاسي في منطقة دير غسانة بين القدس و نابلس و هي أنواع و كميات أكسبت الضفة الغربية شهرة واسعة في البلاد العربية و المطلوب الاهتمام بمسح أماكن وجود هذه الحجارة ووضع الإحصائيات الواضحة من احتياطي كلٍ منها ، كما ويرتبط وجود الرخام بوجود الحجر الجيري المتبلور حيث ينتشر الرخام بأنواعه الأحمر و الأسود و الأصفر في منطقة بيت ساحور ، و الرخام الأبيض في الخليل و نابلس . لدينا أيضاً كميات رمل الزجاج في منطقة غزة بالذات . كما يوجد أيضاً الصخر الزيتي في الضفة الغربية في منطقة على

فقد "وفر اتفاق أوسلو البيئة السياسية الملائمة لإعادة صوغ علاقة السيطرة الاستعمارية التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتلاءم مع التغير في استراتيجيات السيطرة الإسرائيلية؛ من سيطرة مباشرة إلى سيطرة بالوكالة، ومن تحكم مباشر إلى تحكم عن بعد في السكان الفلسطينيين مع بقاء السيطرة المباشرة على الأرض والمياه والحدود.

وتأتي هذه التغيرات في إطار تعزيز نظام التحكم والسيطرة والرقابة الشاملة والمحكمة الذي طوره الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967"[1].

وفي إطار الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني، تحدد د. ليلى فرسخ ثلاث مراحل أساسية في التاريخ الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة منذ هزيمة حزيران 1967:

المرحلة الأولى، "بين سنتَي 1967 و 1993 ، انطبعت باندماج الضفة الغربية وغزة اقتصادياً في "إسرائيل" عن طريق التجارة وتدفّق اليد العاملة بنسبة 35 إلى 40% من القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تعمل في إسرائيل خلال تلك المرحلة، وساهمت إلى حد كبير في مضاعفة الدخل الفردي الفلسطيني في تلك الحقبة، إلاّ إنها تسبّبت أيضاً بتقليص قدرة القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، على تحقيق نمو ناجع وقابل للحياة بما يتيح تلبية حاجات الفلسطينيين.

ولهذا نُعت النمو آنذاك ب"المتعثر" لبقائه دون مستوى إمكاناته الفعلية، أو" المشوّه "لارتباطه بإسرائيل وتصدير اليد العاملة بدلاً من ارتباطه بالاستثمارات المحلية والتوظيف في الداخل الفلسطيني"[2].

المرحلة الثانية، "أحدثت أعوام [اتفاق] أوسلو، ولا سيما بين سنتَي 1993 و 2000 ، تغييرات هيكلية مهمة في نموذج الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني، من دون المساهمة في تحقيق الازدهار أو النمو على المستوى الوطني .

وعلى النقيض من التطلعات التي أحياها إنشاء السلطة الفلسطينية وإقرار البروتوكول الاقتصادي (أو بروتوكول باريس)، تراجع الدخل الفردي الفلسطيني، ولم يُسجّل في سنة 1999 سوى زيادة بنسبة 30% فقط مقارنة بمستوياته في سنة 1993.

الطريق بين القدس و أريحا إلى الجنوب من منطقة النبي موسى ، حيث يقدر الاحتياطي بحوالي عشرة ملايين طن و تبلغ نسبة الزيت فيه 11% ، و قد استخدم هذا النوع من الصخور الزيتية قديماً في صناعة الأواني المزخرفة .

البترول والغاز الطبيعي:- تم حفر أول بئر للكشف عن البترول عام 1958 بالقرب من رام الله وأدى الحفر إلى ظهور بوادر على وجود البترول بعمق 4500 متر عام 1973 ثم توقف العمل نهائيا بعد هذا التاريخ وهناك بئر أريحا الذي وصل الحفر فيه إلى 1945 متر كما تم اكتشاف الغاز مؤخرا في منطقة غزة على الساحل وفي داخل البحر ويقدر الطاقة الانتاجية له 60 مليار م3 (حسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ونقاش اعضاء المجلس التشريعي حول موضوع الغاز في اوائل شهر سبتمبر 2005).

[1] مجدي المالكي (مؤلف ومحرر رئيسي) – حسن لدادوة (مؤلف ومحرر مشارك) – تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948 – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – الطبعة الأولى – بيروت – آذار / مارس 2018- ص316.

[2] ليلى فرسخ – ماهية التنمية الاقتصادية الفلسطينية - مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد 101 - شتاء 2015 - ص88

وتسبّبت هذه المرحلة أيضاً بزيادة الاعتماد الفلسطيني على المساعدات الدولية، والذي حلّ مكان اعتماد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل سنة 1993على هجرة اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل كمصدر للدخل الوطني والفردي"[1].

إذ "وصلت المساعدات الدولية إلى 24,6 مليار دولار أميركي منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في سنة 1993 ، ومنذ سنة 2004 حتى اليوم، بلغت نسبة الدعم الخارجي ما بين 24% و 42% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل متوسط الدعم المالي السنوي للفرد الواحد إلى 530دولاراً أميركياً تقريباً، الأمر الذي وضع الفلسطينيين في أوائل قائمة المتلقين للمساعدات على مستوى العالم، لكن المؤشرات التنموية الاقتصادية تشير إلى فشل هذه الأموال في إحداث أي تغيير هيكلي بنيوي يبيّن المسببات السياسية لحالة اللا – تنمية التي تحدثت عنها وأسست لها الباحثة الأكاديمية سارة روي"[2].

علاوة على ذلك، "فإن العديد من الحقائق يتم إهماله أيضاً، فالمانحون مثلاً لا يكترثون لوصول الخسائر الاقتصادية بسبب الاحتلال في سنة2010 إلى 7مليارات دولار تقريباً، وهي تعادل 85% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك، وفقاً لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)، فإن 38 – 45% تقريباً، من كل سنت يُصرف في الأرض المحتلة، يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي جرّاء حالة الاعتماد والاحتواء اللامتكافئ"[3] .

المرحلة الثالثة، وهي المرحلة الممتدة بين سنتَي 2000 و 2018 الأكثر اضطراباً على المستويَين الاقتصادي والسياسي، حيث جرى في هذه المرحلة أسوأ أشكال التناقض التناحري الداخلي والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس، وقد ساهمت هذه المرحلة بترسيخ الانفصال الاقتصادي والسياسي منذ الانقسام في حزيران سنة 2007 بين الضفة الغربية وغزة، وساهمت أكثر فأكثر في تدمير الاقتصاد الغزي الذي تحوّل إلى اقتصاد حرب أو حصار.

وفي غضون ذلك، –كما تضيف ليلى فرسخ– شجّع الاعتمادُ على قوى العرض والطلب الداخلية في غزة المحاصرة الاتكالَ على الذات، إلاّ إنه لم يساهم في الحد كثيراً من الفقر، ومن الأنشطة الريعية الطابع، ومن الاعتماد على الوصول إلى مصر عن طريق الأنفاق (حتى بداية عام 2014).

ونتيجة لهذه الأوضاع ، "أصبح الدخل الفردي في غزة نصف الدخل في الضفة والقطاع مجتمعين في سنوات الانقسام بعدما كان يبلغ الثلثَين في سنة 1990 ، "فقد بلغ 876 دولاراً أميركياً مقارنة ب 1924 دولاراً في الضفة الغربية في سنة 2012 "[4]، وفي عام 2017 بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الضفة والقطاع 2,923.4 دولار، بواقع 3,762.4 دولار في الضفة الغربية، مقابل 1,741.6 دولار للفرد في قطاع غزة خلال نفس العام[5].

---

[1] ليلى فرسخ – المرجع السابق .

[2] علاء الترتير – نحو رؤية تنموية فلسطينية – مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 105 – شتاء 2016 – ص61

[3] علاء الترتير – المرجع السابق.

[4] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره. .

[5] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد52، رام الله – فلسطين، 2017،ص2.

وفي هذا السياق، أؤكد على ضرورة وعي طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة طوال المراحل الثلاثة المشار إليها ، حيث نلاحظ هيمنة الشرائح العليا من القطاع الخاص على مجمل تلك العلاقات ، انطلاقاً من حرص تلك الشرائح على تحقيق الربح كهدف رئيسي لنشاطها.

أما بالنسبة لعام 2018، فقد أسفرت نتائج الأداء الاقتصادي الفلسطيني عن ضعف في نمو الناتج المحلي الإجمالي، "ففي حين حقق النمو الاقتصادي 2.3% في الضفة الغربية، فإن اقتصاد قطاع غزة قد تراجع إلى نمو سلبي قدره –8%، مما ترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، نتيجة استمرار النمو السكاني عند معدل مرتفع نسبياً.

وبذلك يصبح النمو الاقتصادي الذي تحقق في سنة 2018 هو الأدنى منذ سنة 2014 الذي تراجع النمو فيه إلى –0.2%، وكان ذلك راجعاً في أحد أسبابه للحرب الإسرائيلية التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة"[1].

ووفقاً للمعطيات التي أعلنها الجهاز الإحصائي فإن النمو الاقتصادي –كما يؤكد د. معين رجب– اعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات الذي مثّل 62.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018، وبالتالي فإن حصة الأنشطة السلعية بلغت 37.1% فقط للزراعة والصناعة والإنشاءات... حيث أسهمت الزراعة بنسبة 2.8% مقابل 11.5% للصناعة، و6.5% للإنشاءات... مما يشكل خللاً كبيراً في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن حالة التباطؤ في النمو الاقتصادي خلال سنة 2018 وفجوة النمو الكبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة قد "انعكست على مستوى التشغيل، فمن الطبيعي أن يزداد عدد القوى العاملة عاماً بعد آخر، ومن ثم عدد المشتغلين بنسبة لا تقل عن معدل النمو السكاني، سعياً لتحجيم معدل البطالة والحد من استمرار ارتفاعه. ولكن إذا حدث العكس فسوف يرتفع معدل البطالة، وهو ما حدث بالفعل في حالة الاقتصاد الفلسطيني الذي تزايدت فيه معدلات البطالة من 29% إلى 31.1% فيما بين سنتي 2017–2018"[2]، حيث بلغت في الضفة 17.9% وفي قطاع غزة 45.8%.

علاوة على ما تقدم، ما زال الاقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج بنسبة 20%، مع تزايد ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت عام 2017 إلى 18.7% في الضفة الغربية وإلى 44.4% في قطاع غزة[3]، ثم ارتفعت في قطاع غزة خلال الربع الأول لعام 2018 إلى 49.1% وما زالت قيمة الصادرات المرصودة تمثل أقل من 20% من الواردات، وما زال نحو ثلث الإيرادات في الموازنة الحكومية يأتي من المنح والهبات، وفوق ذلك راكمت الحكومة خلال العام متأخرات (أساس التزام) بلغت نسبتها 23% من الإنفاق الجاري[4]. وفي مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتزايد عوامل الضعف في مكونات الاقتصاد الفلسطيني، علاوة على حصار قطاع غزة وتدمير معظم المنشآت الصناعية والزراعية.

---

[1] أ. د. معين محمد رجب – الحصاد الاقتصادي الفلسطيني 2018 وتوقعات 2019: أداء ضعيف وتوقعات لنمو اكثر ضعفاً – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – 2019/1/28.

[2] أ. د. معين محمد رجب – المرجع السابق.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017 ، رام الله – فلسطين، إبريل 2018 ، ص51.

[4] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وآخرون، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد (40) ، رام الله- فلسطين، 2015 .

وفي هذا الجانب، أُشير إلى تفاصيل المصاريف الشهرية المقدمة من السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة حسب الجدول رقم (1) :

جدول رقم (1) : المصاريف الشهرية المنتظمة المقدمة للمحافظات الجنوبية

(بالمليون شيكل)

البند	المبلغ الشهري	المبلغ السنوي
رواتب مدنيين وعسكريين	260	3,120
تكلفة العلاج بالخارج ولأدوية	20	240
إعانات الشؤون الاجتماعية	15	180
مشاريع تطويرية (حكم محلي، مياه، كهرباء)	20	240
الأسرى	5	60
أسر الشهداء	15	180
خصميات كهرباء غزة	50	600
خصميات بنية تحتية	15	180
المجموع	400	4,800

المصدر: تقرير مجلس الوزراء الفلسطيني – رام الله – 2015/3/17.

أي أن مجموع المصاريف الشهرية حوالي 1290 مليون دولار سنوياً حتى نهاية عام 2016، تراجعت إلى حوالي 1100 مليون دولار نهاية عام 2017، الأمر الذي يعكس حالة من الارباكات الاقتصادية بسبب استمرار الانقسام والفشل الذريع في الوصول إلى تطبيق العديد من المصالحات التي جرى الاتفاق عليها بين حركتي فتح وحماس.

وإذا كان علينا أن نلخص الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2017 ، يمكن القول أن اقتصادهما شهد تراجعاً ملحوظاً عن الأعوام السابقة، خاصة في قطاع غزة الذي تعرض لأوضاع غير مسبوقة من الكساد الاقتصادي طوال عام 2018 حيث ارتفعت البطالة إلى مستويات تجاوزت نسبة الـ 50% من مجموع القوى العاملة، ما يعني بوضوح التأثير الكارثي للانقسام على اقتصاد قطاع غزة وحرمانه من أي إمكانية لتحقيق تنمية أو أي جدوى اقتصادية بسبب فقدانه لمعظم إمكانياته من ناحية، وبسبب استمرار القطيعة أو التفكك الاقتصادي بينه وبين الضفة الغربية.

وفي هذا السياق، أشير إلى قرار دولة العدو الإسرائيلي باعتبار قطاع غزة كياناً معادياً ، وهو قرار يثير السخرية، فالضفة الفلسطينية وكلّ الأرض العربية كيان معاد، ورغم ذلك نقول أن هذا القرار يمكن أن يوفر فرصة لتكريس المقاطعة مع السوق الإسرائيلي والعمل في نفس الوقت على فتح معبر رفح وتشغيله بقرار فلسطيني مصري بدعم الجامعة العربية ارتباطا بقرار الإسرائيليين اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً.

على أيّ حال أود أن أؤكد على الحقائق التالية:

- الحصار ليس جديداً، فهو سمة من سمات العدو الإسرائيلي وجزء حيوي من سياساته ضدنا منذ أوسلو وصولاً إلى اللحظة الراهنة من استمرار الانقسام وتفاقم الوضع الاقتصادي وفي ظل الحديث عن "صفقة ترامب".

- اعتماد الاقتصاد الفلسطيني –بدرجة عالية– على الدول المانحة مع إدراكنا أن القسم الأكبر من هذه الدول منحاز لسياسات العدو الإسرائيلي.
- التراجع الحاد في الدور العربي الرسمي الداعم للأهداف الوطنية الفلسطينية وللاقتصاد الفلسطيني، حيث نلمس تجاهل النظام العربي لنداء الشعب الفلسطيني لمساعدته في مجابهة العدوان والحصار من ناحية وتقديم الدعم المالي من ناحية ثانية.

وحيث أن القطاع الخاص الرأسمالي في الضفة وقطاع غزة، يتركز معظم نشاطه في قطاعات التجارة والخدمات والعقار والمصارف والمضاربات المالية والإنشاءات، ويبتعد كثيراً عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تآكل القاعدة الإنتاجية عبر مؤشرات تتمثل –كما يؤكد د. مازن العجلة– في "تراجع نصيب القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي، حيث تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي من 12% إلى 5% فقط، في حين هبط نصيب الصناعة من 20% إلى 12% خلال الفترة 1995–2012، وقد ارتفع في الوقت ذاته نصيب قطاع الخدمات من 67% إلى 83%"[1] ، ثم استمر تراجع القطاع الزراعي بحيث وصلت مساهمته بنسبة 2.85% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و 3.7% في قطاع غزة، علماً بأن مساهمة القطاع الزراعي في قطاع غزة بلغت في سبعينات القرن الماضي أكثر من 28% من الناتج الإجمالي، أما القطاع الصناعي فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 13% عام 2017، وارتفعت قليلاً إلى 13.3% خلال الربع الثاني 2018 تتوزع تلك المساهمة بنسبة 14.2% للضفة الغربية ونسبة 9.2% لقطاع غزة [2]، وأدى ذلك إلى تعريض الصناعة الفلسطينية الصغيرة والناشئة للمنافسة الشديدة مع السلع المستوردة خاصة الصينية، ومن ثم تراجع دور الصناعات التحويلية– لاسيما الملابس والأحذية وبعض الصناعات الغذائية– في تشغيل الطاقة الإنتاجية وقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة وتوفير فرص العمل، وتراجع مساهمة الصناعة ككل في الناتج المحلي الإجمالي لحساب المصالح الكومبرادورية[3] والطفيلية .

وفي هذا السياق، أشير إلى أن تطور و نشأة الفئات "الرأسمالية" أو "البورجوازية" في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات و خصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة و النشأة و الدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث و أوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع و نمو

1 د.مازن صلاح العجلة- قراءات استراتيجية .. الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية –العدد الثاني عشر، نوفمبر2013– مركز التخطيط الفلسطيني.

2 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الثاني 2018، سبتمبر 2018، ص16.

3 الأصل التاريخي لتعبير البورجوازية الكومبرادورية ، يعود - حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله - إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الصيني الذي يعمل وسيطا او وكيلا في خدمة ألاوروبي/المستعمر ، ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق – في بلدان العالم الثالث - على المديرين المحليين والوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية ، و كلمة كومبرادور هي أصلا كلمة برتغالية . وقد استخدم الحزب الشيوعي الصيني (اثناء الثورة وبعدها بقيادة ماوتسي تونج) مفهوم الكومبرادوري لفضح العملاء والوسطاء الصينيين المتعاونين مع الاستعمار ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم باستيراد البضائع الاجنبية وتسويقها في بلاده او بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم، وذلك بهدف الربح وعلى حساب الانتاج الصناعي الوطني المحلي وكذلك على حساب القضايا الوطنية الكبرى ، فالكومبرادوري يستوي اليوم في بلادنا مع مرتبة العميل. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفسح المجال لابراز دور الكومبرادور، أما مصطلح " بورجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة بورجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.

معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، و ساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى .

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية" (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى "بالدولة الكومبرادورية" في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، و يطلق عليها في بعض هذه البلدان "البورجوازية السمسارية" أو "بورجوازية الصفقات"، او الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار".

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح "البورجوازية الكبرى" أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة– المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، و نظراً لارتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول و ليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الأدق الحديث عن شرائح للرأسمالية و ليست للبورجوازية.

المعوقات الرئيسية لتطور الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة :

1- تقسيم الضفة الغربية بموجب اتفاق أوسلو 1993، ثم اتفاق طابا عام 1995 (المعروف بإسم أوسلو2) إلى مناطق جغرافية ثلاث هي (C, B ,A) على أساسها تم تحديد صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في كل منطقة، علماً بأن المنطقة (C) وهي تشكل معظم مساحة الضفة الغربية الكلية ليس للسلطة أيّ صلاحيات مدنية أو أمنية، وهذا يعني بوضوح أن الضفة الغربية وقطاع غزة غير قابلين للحياة اقتصادياً طالما غابت سيادة السلطة الكاملة على الأرض والموارد.

"لقد أرسى اتفاقا أوسلو الأول والثاني وبروتوكول باريس الاقتصادي نظام السيطرة الإسرائيلية الاستعمارية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى اقتصادهما، وأضفت عليه شرعية فلسطينية ودولية.

وقد جرى الحفاظ على المعالم الأساسية لنظام السيطرة الإسرائيلي على اقتصاد الضفة والقطاع من خلال السيطرة على الحدود الخارجية والداخلية للمنطقة المحتلة، وفرض العملة الإسرائيلية ، والنظام الجمركي والضرائب الإسرائيلية، وأسر السوق الفلسطينية وإجبارها على التبادل التجاري مع السوق الإسرائيلية.

حول بروتوكول باريس الاقتصادي، علاقات السيطرة التي فرضتها إسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من أمر واقع مفروض بالقوة إلى توافق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية"[1].

[1] مجدي المالكي – مرجع سبق ذكره – ص324.

وبالتالي "لا يمكن لدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تكون مجدية اقتصادياً بدون تحقيق تلك السيادة الكاملة، وحل مسالة الممر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك إن غياب الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة أدىّ إلى ازدواجية الإنتاج وهدر الموارد بدلاً من أن يشجع الاندماج والتكامل الاقتصادي، إلى جانب حل مسالة السيادة على المياه والثروات الطبيعية، وفق رؤية تنموية وطنية فلسطينية في الحاضر والمستقبل مع الاقتصاد العربي من حولها.

ففي غياب الوحدة الجغرافية والسياسية والاستقلال والسيادة الكاملة، تبقى الضفة الغربية وقطاع غزة محرومتين من الوسائل الأساسية الضرورية لقيام اقتصاد حيوي، أو إقامة مشاريع اقتصادية ناجحة. **وفي كل الأحوال، فإن التجزئة الإقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل تحدياً خطراً لمستقبل الدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة اقتصادياً"[1].**

2- حالة التجزئة والانقسام والتفكك الجغرافي والاقتصادي الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أدى إلى تشكل سوقين بل وحدتين منفصلتين تماماً.

3- **سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية،** فمن المعروف أن القيود على حركة الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة والتي طال أمدها قد ساهمت في تقويض الظروف الحياتية لمليوني فلسطيني في قطاع غزة، حيث تمنع "إسرائيل" أيضاً الدخول أو الخروج من غزة سواء من البحر أو الجو. كما إن حركة الأفراد والبضائع من وإلى غزة مقيدة في ثلاثة معابر: معبر رفح، معبر إيريز، ومعبر كرم أبو سالم.

كذلك تتحكم السلطات المصرية بمعبر رفح، الذي كان يفتح لمدة 3 أيام كل شهرين تقريباً، بما لم يزد عن 30 يوماً طوال العام 2017 حيث تسمح بعدد محدود مصرّح له بالسفر من مرضى فلسطينيين وحالات إنسانية فقط، إلا أنه تحسَّن بشكل كبير منذ منتصف 2018 من حيث فتح المعبر لكن المشكلة مازالت قائمة من حيث القدرة التشغيلية للمعبر وظروف السفر. وتتحكم السلطات الإسرائيلية في معبر إيريز وتسمح بحركة موظفي الإغاثة والمساعدات وعدد محدود من المسموح لهم بالسفر حيث يشمل ذلك حالات طبية وإنسانية فلسطينية، أما معبر كرم أبو سالم والذي تتحكم به أيضاً السلطات الإسرائيلية تسمح من خلاله بحركة ومرور البضائع المسموح دخولها فقط.

4- الآثار الخطيرة الناجمة عن نصوص بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي يكرّس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة العدو الإسرائيلي، فهو يربط الضفة الغربية وقطاع غزة مع السوق الإسرائيلي ضمن اتحاد جمركي يسمح بحركة رؤوس الأموال والبضائع وفق شروط وقيود البروتوكول، مع السماح لاقتصاد الضفة والقطاع بالتبادل التجاري المباشر مع الدول العربية والأجنبية وفق القوائم المشار إليها في البروتوكول (القوائم1:أ1:2، ب)، ما يعني أن السيادة التجارية الفلسطينية ظلَّت مرتبطة بالسياسة التجارية الإسرائيلية، إلى جانب تأثر قوى العرض والطلب وجهاز الأسعار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقوى العرض والطلب والأسعار والسياسات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الإسرائيلي بحكم التبعية الاقتصادية (التجارية والمالية والنقدية والعمل) التي

[1] ليلى فرسخ- مجلة الدراسات الفلسطينية- عدد (42)- بيروت- لبنان- ربيع 2000-ص44

عزّزها اتفاق/ بروتوكول باريس الاقتصادي الذي لم يمنح السلطة الفلسطينية الوسائل الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة وأن الاحتلال الإسرائيلي ظل محافظاً على "سيطرته على الإيرادات الضريبية وإيرادات التخليص الجمركية (إيرادات المقاصة) تقديراً وتحصيلاً نيابة عن السلطة حسب نصوص الاتفاق"[1].

لكن على الرغم من تعقيدات بروتوكول باريس وشروطه الضارة ، لم تبادر السلطة الفلسطينية –طوال العقود الماضية– إلى أي خطوات جدية لتعديل البروتوكول أو المطالبة بإلغائه ولو بصورة تدريجية، ونتيجة لذلك التقاعس، كان لابد من تزايد تراكمات التدهور في الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ذلك التدهور الذي تفاقم في ظل الانقسام الذي جرى في الرابع عشر من حزيران 2007 وأدى إلى مزيد من التفكك الاقتصادي والسياسي بين الضفة والقطاع.

وفيما يتعلق بهذا البروتوكول، لابدّ من الإشارة إلى مسائل السيادة والحدود والأرض التي لم يتم تجاوزها في المرحلة الانتقالية (التي انتهت في 4 مايو 1999) كما توقع البروتوكول الاقتصادي، وإنما بقيت في يد دولة العدو الإسرائيلي ، التي باتت **سيطرتها وعنصريتها وعدوانها –كما تقول د.ليلى فرسخ– "أكبر بما لا يقاس من المرحلة الانتقالية، فقد سهلَّ البروتوكول بسبب غموضه وهيكليته، السماح لإسرائيل باستخدام المرحلة الانتقالية لتأكيد سيطرتها على الحدود والأراضي ولتحديد سيادتها في حصار وإغلاق المناطق كلما وكيفما أرادت وبالتالي بتحديد طبيعة الاحتكاك بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي.**

وفضلاً عن ذلك أصبحت الحياة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية مشروطة بالتصاريح فخلافاً لما كان عليه الوضع قبل سنة 1994، لم يعد ممكناً لأيِّ شخص أو أية سلعة الوصول إلى إسرائيل، أو إلى أي مكان في العالم، من دون تصريح صادر عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية"[2].

تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام: وتعبر عنها المؤشرات الرئيسية التالية :

1- إذا كانت الجدوى الاقتصادية تُعَرف بأنها قدرة الاقتصاد على استخدام موارده البشرية والمالية وثرواته الطبيعية، كي ينمو ويديم نفسه، ويرتقي بالأوضاع المعيشية للسكان المقيمين بمنطقته، فإنه من المستحيل في الظروف الحالية الحديث عن الجدوى في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنهما لا يشكلان اقتصاداً واحداً موحداً، إلى جانب أن البروتوكول الاقتصادي كرَّس التبعية[3] الاقتصادية، وظلَّت السياسة التجارية الفلسطينية مرتبطة بالسياسة التجارية الإسرائيلية.

وازداد الوضع سوءاً في ظل الانقسام حيث تعرَّض جزءا الاقتصاد الفلسطيني، أي الضفة والقطاع، إلى مزيد من التفكك بدلاً من التكامل، الأمر الذي يشكل تحدياً خطراً لمستقبل الدولة الفلسطينية وقابليتها للحياة اقتصادياً،

[1] د.مازن صلاح العجلة- قراءات استراتيجية .. الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية –العدد الثاني عشر، نوفمبر2013– مركز التخطيط الفلسطيني

[2] ليلى فرسخ - مرجع سبق ذكره.

[3] التبعية هي ظرف موضوعي تشكل تاريخياً ، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وسياسية ومالية وعسكرية وثقافية ، حيث يتم بمقتضى علاقات التبعية هذه، توظيف موارد المجتمع التابع لخدمة الدولة المسيطرة عليه" ، وبالتالي يمكن القول بان التبعية هي جوهر التخلف وان التنمية (وهي بالطبع نقيض التخلف) هي في التحليل النهائي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من اجل ان يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجدده، ومن اجل اتاحة الفرصة للارادة الوطنية لممارسة مفعولها في صيغ التنمية. (د. ابراهيم العيسوي – التنمية في عالم متغير – دار الشروق – القاهرة – الطبعة الثانية 2001)

أو توفر السيناريوهات التي تعزز خطط حركة حماس وبعض القوى الخارجية في أن تصبح إقامة دولة فلسطينية أمراً مسموحاً به في القطاع فقط، من دون الضفة، التي يتم دمجها أكثر فأكثر في الاقتصاد الإسرائيلي والأردني في إطار ما يسمى بـ"الخيار الأردني – الكونفدرالية أو الفدرالية أو الدولة العربية المتحدة بجوازي سفر فلسطيني وأردني" أو "التقاسم الوظيفي الإسرائيلي الأردني الفلسطيني"

2- تسارع النمو الكمَّي في القطاع الحكومي بما لا يتناسب وحاجة مؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي بداية عام 2018 حوالي 150 ألف يتبعون لحكومة رام الله، منهم 35 ألف موظف في قطاع غزة، بالإضافة إلى حوالي 40 ألف موظف يتبعون حركة حماس.

3- التناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكليها السافر والمقنع (يدخل إلى سوق العمل الفلسطيني سنوياً حوالي 40 ألف شاب معظمهم من الجامعيين، ولا تتجاوز قدرة استيعاب السوق أو فرص العمل الجديدة أكثر من 5 آلاف فقط !!).

4- تنبؤات الدوائر الرسمية والمؤسسات الدولية، أجمعت على استمرار التباطؤ في النمو الاقتصادي، حيث يقدر في العام 2017 حوالي 3% منخفضاً عن 3.3% في العام 2016، لكن ما لبث سقف التوقعات أن بدأ بالانخفاض ليصل في نهاية الربع الثالث من العام إلى 2.5% [1].

5- استمرار ظاهرة العجز الكبير في الميزان التجاري، فقد بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة إلى فلسطين 5,853.8 مليون دولار عام 2017، أما الصادرات السلعية المرصودة فلقد بلغت 1,064.9 مليون دولار، وعلى ذلك بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي 4,789 مليون دولار وهو أعلى من العام 2016 الذي بلغ 4437.4 مليون دولار.

6- وفي هذا السياق، أشير إلى أن حصة الاقتصاد الإسرائيلي في الواردات تزيد عن 75% الأمر الذي يعزّز الاهتمام بتطوير العلاقة التجارية مع البلدان العربية باتجاه توسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعزيز فرص نموّ هذا التعاون مع الأولويات الضرورية في هذا الجانب رغم إدراكنا بحصر هذه العلاقة بين الضفة الغربية والدول العربية، في مقابل استحالة أي عملية تجارية مع الدول العربية من قطاع غزة في ظل الانقسام (ما عدا مصر)، مع العلم بان الحصار الذي فرضته "إسرائيل" على القطاع شجع الواردات السلعية أو عملية التهريب عن طريق الأنفاق – رغم المخاطر المترتبة– حيث وصلت حوالي مليار دولار سنوياً.

وبالتالي، فإن نضالنا من أجل انهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني سيعزز تطور الاقتصاد الفلسطيني عموماً، وسيؤدي إلى تفعيل اتفاقات التعاون التجاري مع الدول العربية ومصر والعالم الخارجي.

7- هبط حجم الاستثمار الكلي من 1000 مليون دولار عام 1993 إلى 496 مليون دولار عام 1996، ثم ارتفع إلى 2162.4 مليون دولار عام 1999، بينما انخفضت إلى 727.2 مليون دولار عام 2002 وبلغ عام

[1] جعفر صدقة، حصاد 2017: مشاريع استراتيجية رغم استمرار التباطؤ في الاقتصاد الفلسطيني، هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، 2017/12/30، رام الله. الموقع الإلكتروني /http://www.pbc.ps/News

2007 حوالي 1310 مليون دولار[1]، ومن المتوقع انخفاض حجم الاستثمار إلى أقل من مليار دولار عام 2017، خاصة في قطاع غزة بسبب التدمير الإسرائيلي لمئات المصانع والمنشآت الزراعية والخدمية من ناحية ونتيجة الحصار الصهيوني الذي رفض طوال أعوام الحصار توريد مواد ومستلزمات الصناعة والبناء من ناحية ثانية. إضافة لتراجع مضطرد في معدلات نمو الاستثمار الخاص، في قطاع غزة تحديداً سواء بالنسبة لإنشاء المشاريع الجديدة، أو بالنسبة للقيام بالتوسعات في المشاريع القائمة، بل أن هناك آلاف الشركات الإنشائية والصناعية والتجارية قد أغلقت وتوقفت تماماً، ما يعني تفاقم التراجع الاقتصادي في هذه المجالات. أما على صعيد الاستثمار والتطوير في المنشآت الاقتصادية والانشاءات والصناعة في الضفة الغربية، يمكن ملاحظة صعود رسمها البياني ضمن سياسات مرسومة لا تخرج عن شروط وقواعد ما يسمى بـ"السلام الاقتصادي" كما طرحه رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهي خطة ستؤدي لعزل الاقتصاد في قطاع غزة عن امتداده في الضفة الفلسطينية ضمن المشهد الغزاوي أو ما يسمى بـ "إمارة غزة".

8- منذ عام 1996، تزايد الاتجاه نحو إحلال القروض محل المنح في تمويل الاستثمار العام، حيث ارتفع حجم الدين العام الحكومي من 309 مليون دولار عام 1999 إلى 2,483 مليار دولار عام 2016 (انظر الجدول رقم (2))، بما يعني استمرار ارتهان الإنفاق الحكومي التطوري لما يتوفر من عون دولي، سواء كمنح أو قروض. وقد شهدت قيمة إجمالي الدين العام على فلسطين تذبذباً خال الفترة 2012 – 2017 لتصل أعلى قيمة لها نهاية عام 2017 ، حيث بلغت 2,543.1 مليون دولار وتتوزع بنسبة 59% للدين العام المحلي ونسبة 41% للدين المحلي الخارجي. كما شهدت نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) تذبذباً خلال الأعوام 2012 – 2017 ، حيث تراجعت عام 2014 لتصل إلى أدنى مستوى لها بنسبة بلغت 17.4%، ثم عاودت وارتفعت عام 2015 لتصل إلى 20 %، قبل ان تعاود بالانخفاض عام 2017 وتصل إلى 17.5%[2].

جدول رقم (2) : الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية 2016

البيان	2016
الدين المحلي	1,439.8
المصارف المحلية	1,426.2
قروض	816.9
جاري مدين	382.7
هيئة البترول*	226.6
المؤسسات العامة الأخرى	13.6
الدين الخارجي	1044
المؤسسات المالية العربية	606

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2008، رام الله- فلسطين، 2009، ص41.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017، مرجع سابق ذكره، ص35.

صندوق الأقصى	512.4
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	56.1
البنك الإسلامي للتنمية	37.5
المؤسسات الدولية والإقليمية	329.8
البنك الدولي	266.1
بنك الاستثمار الأوروبي	41.1
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	2.3
الأوبك	20.3
القروض الثنائية	108.2
إجمالي الدين العام الحكومي	2,483.8

* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل،.

سلطة النقد، التقرير السنوي 2016، الصادر بتموز 2017، ص96.

الناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع، عام 2017 :

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، انخفاضاً بنحو 2.8% خلال الربع الأول 2018 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,377.6 مليون دولار (ويتوزع الناتج المحلي بنسبة 76% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة). كذلك يتوزع التراجع بنسبة 3% في الضفة الغربية و 2.4% في قطاع غزة.

وفقاً للجدول رقم (3) بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (بالأسعار الثابتة) 13,686.4 مليون دولار عام 2017، يتوزع بنسبة 75.3% ، 24.7% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقد بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين العام 2017 والعام 2016 نحو 416.7 مليون دولار وهو ما يمثل نمواً بمقدار 3% (يتوزع بنسبة 4.3% نمو موجب في الضفة الغربية ونسبة 0.3% نمو سالب في قطاع غزة). وتحقق ذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 189.8 مليون دولار (بواقع 108.4 مليون دولار في الضفة الغربية و81.4 مليون دولار في قطاع غزة)، وارتفاع الإنفاق الاستثماري بمقدار 281.9 مليون دولار (154.9 مليون دولار في الضفة الغربية و127 مليون دولار في قطاع غزة، كما انخفض العجز في صافي الصادرات (أي قيمة الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات) بمقدار 354.2 مليون دولار (انخفض العجز بمقدار 430.7 مليون دولار في الضفة الغربية ولكنه ارتفع بمقدار 76.5 مليون دولار في قطاع غزة).

أما بالنسبة لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الضفة والقطاع بلغت 2,923.4 دولار، بواقع 3,762.4 دولار في الضفة الغربية، مقابل 1,741.6 دولار للفرد في قطاع غزة خلال نفس العام[1].

جدول رقم (3) : الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة لعامي 2016، 2017 ، سنة الأساس 2015

	2016	2017	النمو السنوي %
ناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**13,269.7**	**13,686.4**	**3.1**
الضفة الغربية	9,874.1	10,302.2	4.3
قطاع غزة	3,395.6	3,384.2	-0.3
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	**2,922.9**	**2,923.4**	**0.02**
الضفة الغربية	3,689.4	3,762.4	2.0
قطاع غزة	1,822.0	1,741.6	-4.4

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 52 ، رام الله – فلسطين، 2017 ، ص2 .

وبالنظر لتركيبة الناتج المحلي حسب الإنفاق، تشير النتائج إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الكلي يفوق الناتج المحلي بنسبة 13%، حيث بلغ 15,490.9 مليون دولار خلال العام 2017 بالأسعار الثابتة مسجلاً تراجعاً بنسبة 1.21% مقارنة بالعام 2016، حيث سجل الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية ما قيمته 11,409.5 مليون دولار أي ما نسبته 73.7% من الإنفاق الاستهلاكي الكلّي، فيما بلغت هذه النسبة 78.9% في الضفة الغربية مقابل 58.3% في قطاع غزة، كما بلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 113% بواقع 112% الضفة الغربية، ونسبة 116.6% في قطاع غزة.

وفي السنوات الأخيرة، أمكن الحفاظ على اقتصاد قطاع غزة والحيلولة دون انهياره بفضل التحويلات المالية الكبيرة، ومنها المساعدات الدولية (المانحين) ، والنفقات من خلال موازنة السلطة الفلسطينية والتي تصل إلى 70%-80% من إجمالي الناتج المحلي لغزة. ولكن التحويلات من خلال هذين المصدرين انخفضت بشدة في الآونة الأخيرة، وأدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي في غزة بنسبة 6% في الربع الأول لعام 2018. وعلى النقيض من ذلك، بلغ معدل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية 5% خلال الفترة نفسها، وكان ذلك بفضل الاستهلاك العام في المقام الرئيسي. وفي جانب الطلب، تركَّز النمو في تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الإنشاءات، إذ إن هذه الأنشطة لاتزال الأقل تأثراً بنظام القيود المفروضة[2].

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، 2017، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 52 ، رام الله – فلسطين، 2017 ، ص2.

[2] البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة: الأفاق الاقتصادية، اكتوبر 2018، الموقع الالكتروني:
Khttp://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-october-2018

إن أخطر نتيجة ترتبت على هذا الضعف في تطور الناتج وتراجعه لعدة سنوات حدوث تغيرات هيكلية تمثلت في انخفاض كبير في مساهمة قطاع غزة في إجمالي الناتج المحلي من حوالي 34% في المتوسط للفترة 1997–2006 إلى 25% في المتوسط للفترة 2007–2016. علماً بأن هذه النسبة حققت أعلى مستوى لها عام 2005 إذ بلغت 37.4%، بينما وصلت عام 2014 إلى 22.9% وهو أدنى مستوى لها*.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

اتسعت الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية وقطاع غزة في إجمالي الناتج المحلي لفلسطين خلال العقد الماضي، حيث بلغت حصة قطاع غزة نسبة 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال الربع الثاني 2018. ويُلاحظ بأن حصة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين انخفضت قليلاً خلال العام 2017 مقارنة مع العام السابق. وكذلك الفجوة بين حصة الفرد من الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية ازدادت قليلاً بين العامين، حيث انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة إلى حصة الفرد في الضفة الغربية من 50% عام 2016 إلى نحو 46.3 % فقط عام 2017. وهي نسبة أقل بكثير من النسبة التي كانت عام 2005 والتي بلغت آنذاك 90.7%، وهذا يوضح تزايد عوامل المأزق الاقتصادي الذي يتعرض له قطاع غزة.

وفي هذا الجانب، أؤكد على أن الارتفاع في معدل الناتج القومي، أو النمو الاقتصادي لا يعتبر مقياساً موضوعياً، إنه مقياس كمّي فقط، فليس من الحقيقة تقسيم مجموع الناتج القومي على مجموع عدد السكان والذي ينتج عنه دخل الفرد السنوي يمثل نتيجة موضوعية أو حقيقية تعبر عن الواقع، إذ أن هذه النتيجة لدخل الفرد السنوي، لا تتخطى كونها معادلة حسابية كمّية فقط تستخدم لغايات توضيح المؤشرات الاقتصادية لأي دولة من الدول، دون أن يعني ذلك أن هذه النتيجة تعبر عن الواقع المعاش بالفعل.

* النسب هنا محسوبة بناء على احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقارير السنوية للحسابات القومية 2014، 2015، 2016.

جدول رقم (4): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية لعام 2017 ، سنة الأساس (2015)

النشاط الاقتصادي	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
أ) الإنتاج السلعي	**3,054.3**	**2395**	**659.3**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	390	266.2	123.8
التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	1,777.8	1,465	312.8
التعدين واستغلال المحاجر	53.7	49.7	4
الصناعات التحويلية	1,457	1206	251.1
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	155.7	105.8	49.9
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	111.4	103.6	7.8
الإنشاءات	886.5	663.8	222.7
ب) الإنتاج الخدمي	**8,342.9**	**5782.7**	**2560.2**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	2,613.4	1931.8	681.6
النقل والتخزين	268	218.6	49.4
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	530.5	477.4	53.1
المعلومات والاتصالات	511.3	495.9	15.4
الخدمات	2,444.9	1639.1	805.8
الأنشطة العقارية والإيجارية	672.6	478.5	194.1
التعليم	1,023.2	704.2	319
الصحة والعمل الاجتماعي	407.2	266.6	140.6
أخرى**	341.9	189.8	152.1
الإدارة العامة والدفاع	1,974.8	1019.9	954.9
ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ + ب)	**11,397.2**	**8,177.7**	**3,219.5**
د) صافي الضرائب غير المباشرة	**2,289.2**	**2,124.5**	**164.7**
الرسوم الجمركية	936.5	889	47.5
القيمة المضافة على الواردات	1,352.7	1,235.5	117.2
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج + د) (2004 = 100)	**13,686.4**	**10,302.2**	**3,384.2**
+ صافي الدخل المحول من الخارج	1,597.1	1,574.5	22.6
الدخل القومي الإجمالي	**15,283.5**	**11,876.7**	**3406.8**
+ صافي التحويلات الجارية	1,689.8	989.1	700.7
الدخل القومي المتاح الإجمالي	**16,973.3**	**12,865.8**	**4,107.5**
الاستهلاك	1,5490.9	11,543.5	3,947.4
الادخار	1,482.4	1,322.3	160.1
بنود تذكيرية			
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	**3,072.4**	**3,996.2**	**1,803.3**
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (دولار)	**3,810.1**	**4,990.5**	**2,188.7**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2017 ، رام الله – فلسطين، حزيران 2018 ، ص101+102.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير الحسابات القومية لسنوات متعددة.

** تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة والفنون والترفيه والتسلية، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاصة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

الرقم القياسي للأسعار:

تختلف الأهمية النسبية لأقسام الإنفاق الرئيسية التي يتشكل منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين. وحسب الجدول رقم (5) تحتل مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة أعلى أهمية نسبية في سلة المستهلك في فلسطين عام 2017، حيث تستحوذ على نسبة 35% من سلة المستهلك، يليها مجموعة النقل والمواصلات بحوالي 13.8%، ثم مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 11.5%، ومجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 8.9%، ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 6.3%، بينما تحتل مجموعة السلع والخدمات الترفيهية والثقافية، ومجموعة خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق نسبة متدنية من سلة المستهلك مما يجعل تأثيرها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك محدوداً. علماً بأن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة أيضاً تشكل الأهمية النسبية الأعلى في سلة المستهلك في قطاع غزة بنسبة 41.18% .

في حين أظهرت البيانات أن الإنفاق على النقل والاتصالات يأتي في المرتبة الثانية بعد الطعام من حيث حصته من متوسط الإنفاق النقدي الكلّي للفرد مشكلا نسبة مقدارها 18.5%، ويأتي الإنفاق على المسكن في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الإنفاق على المسكن 8.7%.

أما فيما يتعلق بحصة الطعام من الإنفاق الكلّي وفقاً للنسب المئوية –كما حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– فقد شكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في الضفة والقطاع 30.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية 35.7% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 18.5%، و8.7% على المسكن، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة 1.5% و2.1% على التوالي في فلسطين.

جدول رقم (5): متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك[•] للعام 2017 والأهمية النسبية حسب أقسام الإنفاق الرئيسية (سنة الأساس 2010)

أقسام الإنفاق الرئيسة	فلسطين		الضفة الغربية		قطاع غزة		القدس	
	الرقم القياسي	الأهمية النسبية	الرقم القياسي	الأهمية النسبية	الرقم القياسي	الأهمية النسبية	الرقم القياسي	الأهمية النسبية
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	105.17	35.02	107	34.96	101.75	41.18	110.76	23.67
المشروبات الكحولية والتبغ	164.81	4.31	160.12	5.22	146.88	2.32	175.74	4.06
الأقمشة والملابس والأحذية	112.22	6.29	120.04	5.79	91.53	7.09	127.66	6.91
المسكن ومستلزماته	109.05	8.87	113.18	8.83	99.62	8.73	115.47	9.28
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	106	5.36	113.28	4.83	91.83	6.55	124.02	5.42
الخدمات الطبية	119.9	3.93	126.82	4.44	97.15	3.08	118.17	3.32
النقل والمواصلات	101.3	13.83	101.14	15.33	110.03	7.93	107.83	18.37
الاتصالات	94.73	3.55	94.69	3.46	93.33	3.17	96.95	4.69
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	103.85	2.07	108.08	1.78	97.4	2.39	107.61	2.69
خدمات التعليم	123.92	3.39	130.89	3.59	106.81	3.38	129.79	2.51
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	126.07	1.92	134.11	1.86	109.88	1.65	119.53	2.7
سلع وخدمات متنوعة	120.22	11.48	121.9	9.91	121.89	12.5	110.59	16.38
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	110.98	100	113.79	100	104.2	100	115.39	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2017، رام الله– فلسطين، أيار 2018، ص24.

القوة الشرائية للشيكل: يمثل معدل تضخم الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني مقياساً لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.60% خلال الربع الأول 2018 مقارنة بالربع السابق، وهو يعني تحسن القوة الشرائية بعملة الشيكل بنفس المقدار، كما تحسنت القوة الشرائية خلال هذا الربع لعملة الشيكل بنحو 1.12 % مقارنة بالربع المناظر.

مما لا شك فيه أن الأوضاع الصعبة في القطاع خلّفت معدلات عالية من البطالة والتضخم وجعلت القطاع العام يولِّد معدلات عالية من التوظيف العقيم (غير المنتج)، علماً بأن أعداد الموظفين في وزارات ومؤسسات

• الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط متوسط الاستهلاك للعائلة المتوسطة في بلد ما، ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات بسلة الاستهلاك . ومعدل التضخم هو معدل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدل التضخم عن التغير في القوة الشرائية للدخل، إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإن تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أن القوة الشرائية للدخول انخفضت بنفس النسبة.

السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2016 تقترب من 160 ألف موظف، أي أن التشغيل العام يستحوذ على 38% تقريباً من معدلات التوظيف.

عدد المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية:

يبين جدول رقم (6) أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية ارتفع من 144,969 منشأة عام 2012 إلى 158,590 منشأة في العام 2017 ، منها 108,488 منشأة في الضفة الغربية و 50,102 منشأة في قطاع غزة • [1].

وعند توزيع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي، تبيّن أن أنشطة التجارة كانت الأعلى من حيث عدد المنشآت بواقع 81,260 منشأة، ثم أنشطة الخدمات بلغت عدد المنشآت العاملة فيه 55,689 منشأة، ثم أنشطة الصناعة بواقع 20763 منشأة ، وأخيراً بلغت عدد المنشآت العاملة في الإنشاءات 878 منشأة [2].

جدول رقم (6): مقارنة عدد المنشآت* في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية والنشاط الاقتصادي لعامي 2012 ، 2017

	الضفة الغربية		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	2012	2017	2012	2017	2012	2017
الصناعة	13,669	15,714	5,356	5,049	19,025	20,763
الإنشاءات	429	591	203	287	632	878
التجارة	49,642	54,618	24,437	26,642	74,079	81,260
الخدمات	34,651	37,565	16,582	18,124	51,233	55,689
المجموع	**98,391**	**108,488**	**46,578**	**50,102**	**144,969**	**158,590**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد النهائية2017، تقرير المنشآت، ص49-50.

*لا تتضمن عدد المنشآت (الحيازات) العاملة في القطاع الزراعي.

توزيع المنشآت حسب حجم العمالة :

بلغ عدد العاملين في هذه المنشآت 444,086 عامل (يشكل الذكور نسبة 77.2% منهم والإناث بنسبة 22.8%) يعملون بواقع 309,848 عامل في الضفة الغربية (يشكل الذكور نسبة 73.6% منهم والإناث بنسبة 26.4%) و 134,238 عامل في قطاع غزة (يشكل الذكور نسبة 85.4% منهم والإناث بنسبة 14.6%).

يبيّن جدول رقم (7) أن محافظة غزة تستحوذ على نسبة 39% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة وهي أعلى نسبة مقارنة بالمحافظات الاخرى، كذلك تشغل نسبة 47.4% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة لعام 2017.

• يوجد اختلاف في البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بين كل من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2017 وسلسلة المسوحات الاقتصادية 2017، وكتاب فلسطين الاحصائي 2017 فيما يتعلق بعدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية وعدد العاملين في الأنشطة الإقتصادية المختلفة. فمثلاً حسب النتائج النهائية لسلسلة المسوحات الاقتصادية 2017، بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي 135888 منشأة ضمن الأنشطة الاقتصادية المشمولة بالسلسلة في فلسطين، تشغل 443,114 عامل موزعين على الانشطة الاقتصادية المختلفة.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– النتائج النهائية، تقرير المنشآت، شباط 2018، ص49.

[2] المرجع السابق، ص49.

جدول رقم (7): عدد المنشآت العاملة وعدد العاملين في قطاع غزة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة والجنس، 2017

المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين		
		إجمالي العاملين	ذكور	إناث
قطاع غزة	47457	134238	114620	19618
شمال غزة	8161	20779	17745	3034
غزة	18541	63572	54223	9349
دير البلح	6357	16077	13699	2378
خانيونس	8534	20335	17393	2942
رفح	5864	13475	11560	1915

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد النهائية 2017، تقرير المنشآت، ص57.

المشاريع الصغيرة:

هي المنشآت التي تعمل بعدد قليل من العمال أو برأسمال قليل غالباً يكون ذاتياً وتنتشر في مجالات عديدة منها أنشطة الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والخدمات والخدمات التكنولوجية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الضفة وقطاع غزة .. أهميتها وأسباب فشلها [1]:

1. تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على جذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل في مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب، مما يساهم في إدخال التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتحسين جودة الإنتاج في سوق العمل لهذه المشاريع.
2. تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وبارزا في تحفيز المشاركة الشعبية بين أفراد المجتمع، وتشجع على روح المبادرة والتعاون بينهم، وتعمل على تعزيز وترسيخ روح الانتماء الوطني من خلال بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومنافسة الاقتصاد الإسرائيلي.
3. تُعد من الآليات الفعّالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة، وذات جودة جيدة، وتكون متوفرة لدى ذوي الدخل المنخفض. وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي من خلال توفير العديد من السلع التي تلبي احتياجات السوق الفلسطيني، والتي تحل محل السلع المستوردة، وبالتالي تقلل من العجز في الميزان التجاري، وتحد من درجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
4. تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحويل الأفكار الاستثمارية والإبداعية إلى مشاريع قائمة وبرأس مال مقبول، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الداخلي.
5. مساهمة هذه المشاريع في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل الفلسطيني باستمرار، كما أنها تعتبر ملاذاً للخريجين العاطلين عن العمل، وبالتالي التخفيف من مشكلة البطالة المتفاقمة.

[1] خلود زنديق، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2017، ص73.

6. تعد هذه المشروعات ذات أهمية على البعد البيئي، حيث أن بعض هذه المشاريع يقوم على استغلال المخلفات الصناعية والزراعية، التي يؤدي عدم استغلالها إلى تلوث البيئة، مثل المشاريع تلك التي تستخدم الكرتون والورق والبلاستيك والزجاج ومخلفات الزيوت وغيرها، وهذا يساهم في رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة والتخفيف من مشكلة التلوث البيئي.
7. تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل الملابس المطرزة والنسيج وغيرها من الأنشطة، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخل الأسرة ورفع مستوى المعيشة.

أسباب فشل وتعثر المؤسسات الصغيرة [1]:

1. عدم (أو ضعف) إعداد دراسة جدوى للمشروعات الاقتصادية قبل الشروع بتنفيذها، الأمر الذي يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي أو إنتاجي ضعيف وغير ملائم لمتطلبات السوق أو الظروف الاقتصادية الداخلية.
2. محدودية رأس المال المستثمر وصغر حجم المشروعات في ظل ارتفاع التكاليف الإدارية والإنتاجية.
3. زيادة مخاطر الاستثمار، بسبب محدودية تحمل الخسائر في ظل تعثر الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم القدرة على التنبؤ للمستقبل.
4. الاعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية بشكل رئيسي في غالبية مراحل المشروع.
5. الاعتماد على العمالة الكثيفة غير المؤهلة والتكنولوجيا البسيطة والشائعة غالباً.
6. المنافسة الشديدة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للاستيراد من السوق الإسرائيلي وأحيانا بالأساليب غير المشروعة التي تواجهها منتجات المشروعات الصغيرة مثل الإغراق والتهرب من الضرائب وتهريب المنتجات الفاسدة أو غير المطابقة للمواصفات إلى الأراضي الفلسطينية من الأراضي الإسرائيلية والمستوطنات.
7. صعوبة الحصول على قروض ميسرة واعتماد غالبية المشروعات على التمويل الذاتي البسيط.
8. **تواضع حجم الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية المستغلة وبالتالي عدم تحقيق أية وفورات اقتصادية.**
9. **ضعف الخطط والرؤية المستقبلية للمالكين، إضافة لضعف المعرفة ببرامج الجودة والتنافسية والتسويق، في ظل نمطية طبيعة وطريقة الإنتاج.**
10. **الارتباط الوثيق بالسوق الداخلية وضعف الصادرات.**

وقد صنفت وزارة الاقتصاد الوطني في فلسطين المشاريع الاقتصادية إلى أربعة تصنيفات وهي متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، إذا توفر في المشروع معياران اثنان على الأقل من المعايير المبينة في جدول رقم (8) :

[1] عبد الفتاح نصرالله، وغازي الصوراني، المشاريع الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني، غزة – فلسطين، 2005، ص14.

جدول رقم (8): تصنيف وزارة الاقتصاد الوطني للمشاريع الاقتصادية في فلسطين حسب حجم العمالة وحجم الأعمال السنوي، وحسب رأس المال المسجل بالدولار

فئة الحجم	حجم العمالة	حجم الأعمال السنوي بالدولار	رأس المال المسجل بالدولار
المشاريع المتناهية الصغر	1 – 4	لغاية 20,000	لغاية 5,000
المشاريع الصغيرة	5 – 9	20,001 – 200,000	5,001 – 50,000
المشاريع المتوسطة	10 – 19	200,001 – 500,000	50,001 – 100,000
المشاريع الكبيرة	20 فأكثر	500,001 فأكثر	100,001 فأكثر

المصدر: السلطة الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، قسم الصناعة، رام الله – فلسطين، 2016 .

جدول رقم (9): عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيس وفئات حجم العمالة، 2017

النشاط الاقتصادى	المجموع	فئات العمالة					
		4-1	9-5	19-10	49-20	99-50	+100
التعدين وإستغلال المحاجر	23	12	8	3	0	0	0
الصناعات التحويلية	4,495	3,525	624	225	106	12	3
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	39	26	4	0	2	0	7
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	153	126	23	3	1	0	0
الإنشاءات	270	139	68	39	18	5	1
تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية	26,451	25,137	1,039	203	55	13	4
النقل والتخزين	373	187	82	75	27	2	0
أنشطة خدمات الاقامة والطعام	2,349	1,999	250	67	27	6	0
المعلومات والإتصالات	350	203	78	36	21	8	4
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	406	299	49	38	18	1	1
الأنشطة العقارية	117	101	10	4	2	0	0
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1,271	1,086	144	32	9	0	0
أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة	652	601	44	4	2	1	0
الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي	9	4	3	2	0	0	0
التعليم	1,789	951	591	158	71	11	7
أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي	1,594	1,278	151	83	57	15	10
الفنون والترفيه والتسلية	887	762	93	26	6	0	0
أنشطة الخدمات الأخرى	5,579	5,195	227	110	43	4	0
أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية غير الخاضعة للولاية الوطنية	13	6	1	2	0	2	2
غير مبين	5	4	1	0	0	0	0
قطاع غزة	**46,825**	**41,641**	**3,490**	**1,110**	**465**	**80**	**39**
الضفة الغربية	**100,041**	**88,446**	**7,357**	**2,729**	**1,166**	**217**	**126**
الأراضي الفلسطينية	**146,866**	**130,087**	**10,847**	**3,839**	**1,631**	**297**	**165**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام 2017 ، النتائج النهائية، تقرير المنشآت، ص60.

وفقاً للجدول رقم (9) بلغت نسبة المنشآت التي تشغل أقل من 5 عمال 88.6% من إجمالي المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2015، بواقع نسبة 88.4% في الضفة الغربية ونسبة 88.9% في قطاع غزة. أما نسبة المنشآت التي تشغل من 5 – 9 عمال 7.4% من إجمالي المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية، بواقع نسبة 7.35% في الضفة الغربية ونسبة 7.45% في قطاع غزة.

ووتتركز المنشآت الصغيرة في أنشطة تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات، حيث بلغت نسبة المنشآت التي تشغل أقل من 5 عمال في 95% عام 2017.

جدول رقم (10) : عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية في الأراضي الفلسطينية حسب الكيان القانوني 2017

المنطقة	منشأة فردية	شركة محاصة	شركة عادية عامة	عادية محدودة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	جمعية تعاونية	هيئة أوجمعية خيرية	فرع شركة أجنبية	غير مبين	المجموع
الأراضي الفلسطينية	125,501	3,443	3,677	240	5,138	677	226	3339	97	62	142,400
الضفة الغربية	83,665	2,434	2,635	120	3,793	527	188	2,085	72	56	95,575
قطاع غزة	41,836	1,009	1,042	120	1,345	50	38	1,254	25	6	46,825

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام 2017 ، النتائج النهائية، تقرير المنشآت، ص53.

يبيّن الجدول (10) أن غالبية المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية هي منشآت فردية، حيث تشكل نسبتها 88.1% من إجمالي المنشآت العاملة، وهي بواقع 87.5% في الضفة الغربية ونسبة 89.3% في قطاع غزة، ويتركز نوع الشكل القانوني لباقي المنشآت ما بين مساهمة خصوصية وشركة عادية عامة وشركة محاصصة وجمعية خيرية وأخرى. كذلك غالبية المنشآت العاملة ملكيتها خاصة، حيث بلغت نسبة المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية وملكيتها خاصة 91.2% من إجمالي المنشآت، وهي بواقع 90.8% في الضفة الغربية، ونسبة 92% في قطاع غزة.

وإذا كنا نتفق على أن السمة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة تتجلى في كونه اقتصاداً ضعيفاً وتابعاً ومحاصراً بالقيود الإسرائيلية الأمنية التي تحول دون حرية التجارة والنقل والاستيراد والتصدير ، علاوة على قيود بروتوكول باريس التي أشرنا إليها.

لكن على الرغم من السمات المشتركة للاقتصاد في الضفة وقطاع غزة ، إلا أن هناك تبايناً واضحاً بين الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية تختلف إلى حد كبير عن مثيلتها في قطاع غزة من حيث التطور الصناعي والزراعي والموارد الطبيعية المتوفرة في الضفة، علاوة على تأثير الحصار وقيوده وتعقيداته من جهة، إلى جانب الانقسام الممتد منذ حوالي 12 عاماً وتأثيره الضار على التراجع الشديد لحالة التفاعل والتواصل الاقتصادي بكل تفريعاته بين الضفة والقطاع من جهة ثانية، الأمر الذي عزز من هشاشة وضعف الوضع الاقتصادي في قطاع غزة بصورة خطيرة.

فبعد مرور 12 عاماً على الانقسام، بات من الواضح أن القوى "الرأسمالية" بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومة السلطة في رام الله، و"حكومة" حماس في غزة، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية

الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم النضال السياسي والديمقراطي والشعبي والكفاحي والنقابي، وقيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم.

إننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والتهريب وغسل الأموال والصفقات ومظاهر البذخ الكمالي التفاخري –الداخلية والخارجية– البعيدة – إلى حد كبير– عن إطار تطور اقتصاد الصمود عبر التخطيط والتنمية والتقشف بُعداً شاسعاً .

لذلك المطلوب مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستُسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين–، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع بقاء الحصار والعدوان ومظاهر الدمار والخراب في قطاع غزة، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات أو البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) منذ ما بعد الانقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة– محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة، في مقابل تزايد مظاهر الفقر والفقر المدقع بعد أن أصبح قطاع غزة عاجزاً عن خلق أي فرص عمل جديدة في ظل تنامي معدلات البطالة القياسية في صفوف سكانه.

وفي هذا الجانب أشير إلى مخاطر استمرار الانقسام وتشديد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، علاوة على الإجراءات العقابية الخاصة بتخفيض رواتب موظفي السلطة إلى 50% من الراتب شهرياً، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ارتباطاً بأوضاع الكساد في الأسواق، كما أدى إلى انخفاض الإنتاجية في كافة الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة إلى 45.8%، مما أدى لارتفاع غير مسبوق

في نسب الفقر أو خط الفقر في قطاع غزة لتصل إلى 80% عام 2017 (أي ما يزيد عن نصف سكان القطاع) مقابل نسبة الفقر المدقع التي وصلت إلى 33.7% في نفس العام[1].

كل ما تقدم يشير ويؤكد على أن اقتصادنا الفلسطيني في حالة من التفكك والتراجع في ظل استمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي عموماً ولشروط اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس والقيود الأمنية والاقتصادية المفروضة من قبل المحتل الإسرائيلي، الأمر الذي يفرض علينا طرح الأسئلة المثارة التالية: "ما معنى أن يكون الاقتصاد تحت احتلال عسكري في ظل شرط استعماري كولونيالي إحلالي؟ وكيف تتمثل السيطرة الاقتصادية للمستعمِر على المستعمَر؟ وفي ظل حالة من التفتت الجغرافي والسياسي الحاد، هل من الممكن تحويل اقتصاد المعازل والبانتوستانات إلى اقتصاد وطني متكامل؟ وهل يمكن أن تحقق هذه المساعدات كلها أي شيء في ظل غياب السيادة السياسية؟ هذه الأمثلة من الأسئلة عادة ما يتم إهمالها، وإذا ما استمر هذا الوضع فإن حالة اللا تنمية لن تتغير"[2].

ففي ظل العيش تحت شرط كولونيالي (استعماري) –كما يقول علاء الترتير– "فإن التنمية لا تعني إلاّ الاشتباك، وخصوصاً الاشتباك من أجل الأرض لزرعها وفلاحتها واسترجاعها كمدخل أول للتنمية وعمليتها المستدامة، لكن هذا يتطلب تغيير الخطاب والسرد قبل أي شيء من أجل تغيير الفعل. وإذا لم يتغير هذا الخطاب الحالي للسلطة ومنظمات NGO's ليتبنّى منظومة الاشتباك من أجل نيل الحق في التنمية والتحرر، فإن الأفعال لن تتغير على أرض الواقع ولا أحوال التنمية"[3].

وفي هذا الجانب، "استند بعض الباحثين الفلسطينيين في السبعينيات والثمانينيات إلى المحاججة الواردة في هذه النصوص المرجعية لإقامة مقارنات بين إسرائيل وحكومة الفصل العنصري (أبارتهايد) في جنوب إفريقيا. وسلّطت هذه المقارنات الضوء على طبيعة الاستعمار الإسرائيلي المسبِّبة للإقصاء والحرمان، فضلاً عن أبعاده الاستغلالية، حتى لو لم تعتمد إسرائيل على اليد العاملة للسكان الأصليين بقدر ما فعلت جنوب إفريقيا. وكذلك قدّمت أعمالُ علماء الاجتماع الإسرائيليين" الجدد"، مثل "كيمرلينغ" و"شفير" والمؤرخين الجدد مثل "إيلان بابيه"، مزيداً من الإثباتات الأكاديمية الإسرائيلية على أصول إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية[4]، وتكتسب أعمالهم أهميتها من تركيزها على أن السياسات الإسرائيلية بعد سنة 1967 هي جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معالم الفقر في فلسطين 2017، رام الله – فلسطين، 2018/4/15.

[2] علاء الترتير – نحو رؤية تنموية فلسطينية – مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد 105 – شتاء 2016 – ص61

[3] علاء الترتير – المرجع السابق.

[4] تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تضاعف عدد المستعمرين في الضفة الغربية أكثر من أربعين مرة في الفترة 1972– 2015، فقد بلغ عددهم 617.291 مستعمراً في أواخر سنة 2015، نحو نصف هؤلاء المستعمرين في مستعمرات محافظة القدس، أي نحو 292.555 مستعمراً، منهم 214.135 في القدس الشرقية (التي ضمتها الحكومة الإسرائيلية إلى إسرائيل بعد حرب حزيران/يونيو 1967)، ثم محافظة رام الله – البيرة التي يقطن فيها ما يقارب 123.194 مستعمراً، وتليها محافظة بيت لحم التي يسكن فيها 75.320 مستعمراً، وتليها محافظة سلفيت التي يقيم بها 39.488 مستعمراً، أما أقل المحافظات فيما يتعلق بعدد المستعمرين فهي محافظة طوباس التي يستوطنها 2036 مستعمراً. ويتوزع هؤلاء المستعمرون على 150 مستعمرة في الضفة الغربية منها 26 مستعمرة في محافظة القدس، تم ضم 16 مستعمرة منها إلى إسرائيل، و26 مستعمرة في محافظة رام الله، و20 مستعمرة في الخليل، و17 مستعمرة في منطقة أريحا والأغوار ، و13 مستعمرة في كل من محافظة بيت لحم وسلفيت ، و12 مستعمرة في نابلس، و8 في قلقيلية، و7 في طوباس، و5 في جنين، و3 في طولكرم. يضاف إلى ذلك بناء عشرات البؤر الاستيطانية التي تدعي إسرائيل أنها لم توافق عليها رسمياً، وبلغ عددها 119 بؤرة استعمارية سنة 2015، وأصبحت 38% من مساحة الضفة الغربية محظوراً على الفلسطينيين دخولها سنة 2007 وهي في ازدياد مستمر (مجدي المالكي – مرجع سبق ذكره– ص322).

الإسرائيلي من أجل إنشاء دولة محض يهودية في" أرض ميعاد". بعبارة أُخرى، إن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة هو استمرار للاستعمار في فلسطين، وليس بدايته"[1].

ذلك إن "الإدارة الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة استعمارية في كونها صادرت الأراضي الفلسطينية، وفككت أوصال الاقتصاد الفلسطيني وجعلته يعتمد بالكامل على الاقتصاد الإسرائيلي، حتى بعد أوسلو".

لقد أعادت عملية السلام في أوسلو صوغ الاستعمار الاستيطاني بدلاً من فسح المجال أمام إلغاء جزئي للاستعمار، عبر جعل "مفهوم الأمن الإسرائيلي وليس الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي العنصر الذي يحدد الحياة السياسية والاقتصادية الفلسطينية" [2].

وفي ضوء هذا الواقع المرير، فإن من أولويات وواجبات الفصائل الوطنية الديمقراطية، إلى جانب الشخصيات الوطنية ذات العلاقة مع الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية والقطاع الخاص، أن تبادر إلى مجابهة هذا الواقع عبر صياغة الأسس والأفكار الاقتصادية التنموية للخروج من هذه الأحوال الاقتصادية المتردية.

[1] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره .

[2] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره .

غازي الصوراني
2019/9/9

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة الثاني: اقتصاد قطاع غزة

من المعروف أن اقتصاد قطاع غزة تميز منذ نكبة عام 1948 حتى هزيمة حزيران 1967، بالضعف والهشاشة وقلة أو انعدام الموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى اعتماده على الدولة المصرية في تغطية العجز السنوي في موازنة القطاع منذ عام 1951 حتى 1967، وذلك على الرغم من ارتفاع حجم صادراته من الحمضيات وبعض الصادرات الزراعية الأخرى .

وعلى أثر احتلال قطاع غزة بعد هزيمة 1967، تعرض اقتصاد القطاع لأوضاع متباينة من حيث التراجع الشديد في السنوات الأولى للاحتلال، ثم حقق بعض مظاهر الانتعاش التي ارتبطت بالاندماج مع اقتصاد دولة العدو، إلى جانب تزايد العمالة من قطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي، التي أدت إلى إنعاش السوق الاقتصادي المرتبط بالقوة الشرائية.

وعلى أثر توقيع اتفاق أوسلو، توهم الكثيرون من أن قطاع غزة سيصبح شبيهاً بأوضاع سنغافورة الاقتصادية، إلا أن ذلك الوهم لم يتحقق لأسباب متعددة من بينها تفاقم أوضاع ومظاهر الفساد الناجم عن تحالف القمم الاقتصادية ذات الطابع الكمبرادوري في القطاع الخاص مع الأجهزة البيروقراطية الأمنية في السلطة، إلى جانب استمرار الإجراءات الإسرائيلية المرتبطة بالحصار والإغلاقات المتكررة والتعقيدات المتنوعة في وجه حرية التجارة وحرية التنقل سواء خارج فلسطين أو بين غزة والضفة الغربية.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فيمكن التعرف على طبيعة الأداء الاقتصادي فيه بتحليل الأنشطة الاقتصادية من خلال تتبع وتحليل تطورات الناتج المحلي التي تعكس مسارات النمو الاقتصادي وخصائصه، إضافة للوقوف على مساهمة القطاعات الاقتصادية في هذا الناتج، إلى جانب تناول الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع، والرقم القياسي للأسعار، والمنشآت العاملة، والمشاريع الصغيرة، وأخيراً تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام.

إن دراسة وتحليل تلك العوامل المرتبطة بالأداء الاقتصادي لقطاع غزة ، يتبيّن بوضوح التراجع الحاد في قطاعي الإنتاج الرئيسين الزراعة والصناعة لحساب تضخم حجم قطاع الخدمات (بما في ذلك المتاجرة بالأراضي والعقارات) ومساهمته في الناتج الإجمالي لقطاع غزة، إلى جانب حالة الاختلاط والتنوع بين مكونات الناتج المحلي من جهة والمساعدات الخارجية من جهة أخرى، الأمر الذي يعني أنه اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي

على أنشطة الخدمات والمساعدات، والاقتصاد غير المنظم بما في ذلك غسيل الأموال والسوق السوداء حيث "تكونت شريحة جديدة بسبب وجود السوق السوداء في مواد ومستلزمات البناء والتشييد بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، إذ يلجأ المتضرر إلى بيع حصته من الإسمنت والحديد وبخسائر كبيرة، إلى جانب ظهور وزيادة أعداد المولات الاستهلاكية في قطاع غزة ارتباطاً بعملية غسيل وتهريب الأموال بغرض تبييضها لكي تستمد مشروعية ملكيتها، على الرغم من أن إنشاء المولات (السوبرماركت الضخم) يتنافى مع طبيعة الحصار، حيث أن تكلفة المول الواحد تفوق تكلفة إنشاء 100 محل متوسط، وقيام المولات بالبيع بأسعار دون التكلفة يعني أنها توظيفات وكل توظيف بهذا الشكل تشوبه علامات استفهام عن مصدر تلك الأموال ومالكها الرئيسي، ويُضاف لذلك مفاهيم المضاربات والربح السريع"[1].

وكل هذه المظاهر جعلت من اقتصاد قطاع غزة في حالة من الانكشاف للاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب عزلته عن اقتصاد الضفة الغربية، وبالتالي فإن استمرار الانقسام يعني بوضوح استحالة تحقيق أية برامج أو خطط تنموية ضمن المنظور الاقتصادي الوطني الفلسطيني الذي يجسد وحدة النظام السياسي والاقتصادي التنموي للضفة والقطاع معاً.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن الحصار المفروض على قطاع غزة، يتميز في كونه الأكثر بشاعة وهمجية سواء في دوافعه وأسبابه الاقتصادية والسياسية المباشرة أو الآنية، أو في دوافعه السياسية البعيدة المدى وفق المخطط الإسرائيلي، فهو حصار لا يستهدف إنهاء الانقسام أو إسقاط حكوماته، بقدر ما يستهدف تفكيك البنيان السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي للشعب الفلسطيني كله، وإيصاله إلى حالة من الإحباط واليأس عبر تراكم عوامل الإفقار والمعاناة والحرمان التي تمهد بدورها إلى إرباك الأولويات في الذهنية الشعبية الفلسطينية تجاه الصراع مع العدو والصمود في مواجهته ومقاومته، ليصبح أولوية ثانية أو ثانوية، لحساب أولوية توفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة ولقمة العيش، ارتباطاً بانسداد الأفق السياسي، وتفاقم مظاهر البطالة والفقر التي تراكم بدورها مظاهر الإحباط واليأس، حيث "يغيب العقل حين يغيب الدقيق" كما يقول ماركس، ففي ظروف الانقسام والتفكك السياسي والاجتماعي، علاوة على الحصار المحكم، تعرض أبناء شعبنا – وما زالوا– لحالة من القلق والإحباط قد تدفع بهم صوب المزيد من نفاذ صبرهم، في ظل انسداد الأفق –راهناً– في وجه أهدافهم الوطنية أو آمالهم الكبرى وهي أهداف وآمال هبطت إلى قاع مشاعرهم وسلم أولوياتهم بعد أن باتت "الكابونة" أو "سلة الغذاء" المدفوعة الثمن من الخارج، ملاذاً يسعى إليه المحرومون مع اضطرارهم إعلان الولاء لهذه الجهة "المغيثة" أو تلك من الأحزاب والفصائل أو المنظمات غير الحكومية لا فرق عندهم في ظل تراجع الآمال بالنسبة للاستقلال والوحدة الوطنية.

[1] حسن الرضيع – أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة – جامعة بيرزيت – سبتمبر 2018- ص71+72

اقتصاد قطاع غزة في ظل الانقسام:

في ظل استمرار الانقسام وآثاره الكارثية، إلى جانب استمرار الحصار الصهيوني، نلاحظ تردي الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية في قطاع غزة، والتي تفاقمت بعد عدوان 2014 وأثرت على معظم سكان قطاع غزة المعزولين تماماً عن بقية العالم، وفيما يلي استعراض لبعض المؤشرات التي توضح ذلك:

1. شهد النمو الاقتصادي انكماشاً في قطاع غزة خلال العام 2017 ، إذ انخفض معدل النمو من 8% في العام 2016 إلى 0.5% فقط في العام 2017 ، مع ارتفاع معدل البطالة إلى ما يقرب من نصف القوى العاملة، ويعزى هذا التراجع لانخفاض التدفقات النقدية الواردة، وضعف نشاط إعادة الإعمار، مما أدى إلى هبوط حاد في دخل ربع السكان[1] وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي للفرد.
2. انخفاض القوة الشرائية للمواطنين في ظل تقليص رواتب موظفي السلطة الفلسطينية والتقاعد المبكر لآلاف الموظفين واستمرار انخفاض رواتب موظفي "حكومة" حماس في غزة لأقل من النصف وارتفاع البطالة والفقر بنسب عالية غير مسبوقة، نتيجة لانعدام فرص العمل، مما أثرَّ على انخفاض الطلب الكلي على غالبية السلع والخدمات في قطاع غزة وحدوث انكماش حقيقي.
3. الانهيار المتواصل في البنية الاقتصادية لقطاع غزة، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة تاريخياً، أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التي توقف أكثر من 90% منها عن العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلية، إلى جانب التدهور المريع في قطاع الإنشاءات والتجارة والخدمات في سياق التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبوقة، إلى جانب إفلاس العديد من التجار والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة، نتيجة لعوامل متعددة، من بين أهمها ضعف القدرة الشرائية للسكان، وما رافق ذلك من تفاقم أوضاع التجار، حيث اضطر عدداً كبيراً منهم إلى إعلان إفلاسهم وإغلاق مصالحهم التجارية لعدم قدرتهم على تحصيل أموالهم من السوق المحلي، الأمر الذي أدخل قطاع غزة في مرحلة الكساد، أو إلى بداية مرحلة الانهيار الاقتصادي.
4. الارتفاع المتوالي للأسعار (أدى إلى تغير إكراهي مرير ومذل في أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية من أصحاب الدخل المحدود) وفي هذا السياق فلا السلطة في رام الله ولا حركة حماس في غزة عملتا على تثبيت أسعار السلع الأساسية أو تنفيذ أية برامج داعمة لقطاع الصناعة أو الزراعة أو الإنشاءات أو للفقراء بصورة ملموسة ومتصلة.
5. أصبح يعتمد أكثر من 1.2 مليون نسمة من سكان قطاع غزة في جانب من معيشتهم على المساعدات الإغاثية من وكالة الغوث والتبرعات من الخارج، الأمر الذي خلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة والتواكل جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين والمهربين والمافيات المتنوعة بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

[1] البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة ، أذار 2018 https://goo.gl/BDrE6g

6. في ظل تفاقم مظاهر الفقر والبطالة في قطاع غزة، فإن أي سياسات وإجراءات للحد منها لا بد لها من دور عربي لفك الحصار وفتح سوق العمالة العربي لعمالنا العاطلين عن العمل. وفي هذا السياق، فإنه لكي يصل مستوى البطالة في قطاع غزة كما هو عليه في الضفة الغربية 17.9% ينبغي توفير 42 ألف فرصة عمل في قطاع غزة بكلفة لا تتجاوز 546 مليون دولار على أساس أن كل فرصة عمل تتطلب توفير 13 ألف دولار، إلى جانب تأمين الاستثمارات المطلوبة للضفة الغربية وقطاع غزة معاً بمبلغ 1.5 مليار دولار بمجموع يصل لحوالي 2 مليار دولار، أي ما يعادل أقل من 3% من إيرادات النفط العربي لعام 2017.
7. تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، تتجسد في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، لصالح الأنشطة المنخفضة الإنتاجية والمتدنية الأجور، إلى جانب انعدام جوانب التنمية بسبب استمرار الانقسام والحصار، على الرغم من بعض المشاريع التنموية ذات الأهداف السياسية المشبوهة على شاكلة ما قدمته دويلة قطر إلى قطاع غزة، وفي كل الأحوال يمكن وصف معظم برامج ومشاريع التنمية طوال مرحلة الانقسام بأنها مشاريع خدمت بشكل أو بآخر مصالح حركة حماس وفق منظورها، علاوة على أنها مشاريع تنموية متعثرة أو مشوهة بحيث يمكن وصفها بأنها تنمية رثة لكونها تخدم بعض الفئات الاقتصادية الكمبرادورية .
8. انتقال أعداد كبيرة من العمال في القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم، إضافة لحدوث هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.
9. انتقال بعض المنشآت الاقتصادية إلى الدول المجاورة، ولجوء آخرين إلى الاستثمار في الخارج، الأمر الذي أدى إلى حالة من التدهور والتراجع الملموس في رأس المال الصناعي، إلى جانب تدهور قطاع الزراعة، بعد أن تراجعت مساحة الاراضي الزراعية في قطاع غزة من حوالي 220 ألف دونم عام 2005 إلى أقل من مائة ألف دونم، وأصبحت الأراضي كسلعة يتداولها تجار العقارات والرأسماليين الطفيليين.
10. استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك وبروز شرائح جديدة من أثرياء الأنفاق وتجار السوق السوداء والتهريب، مقابل ازدياد عمليات التهميش والإقصاء في الشرائح الفقيرة والمعدمة.

إن حديثي عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في قطاع غزة وصلت لحد الترف المفجع من خلال مظاهر البذخ التفاخري الرث (الشليهات الباذخة على سبيل المثال حيث تتراوح كلفة الشاليه الواحد مابين نصف مليون– 1.5 مليون$ للشاليه الواحد) لدى بعض الشرائح الاجتماعية البورجوازية العليا عموماً والتجارية الكومبرادورية والعقارية، وتجار الأنفاق خصوصاً عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات التي ساهمت في تزايد الارتفاع في الأسعار بصورة غير مسبوقة.

علاوة على المعوقات المشار إليها، لابد من التأكيد على أن الانقسام الراهن يشكلّ في حد ذاته عقبة في وجه أي تطور اقتصادي منشود، وبالتالي فإن استمرار الانقسام منذ عام 2007 حتى اليوم، كان –وما زال– سبباً رئيسياً في تزايد مظاهر تراجع الاقتصاد الناجمة عن تجزئته إلى اقتصاد في الضفة الغربية وآخر في قطاع غزة، وما ترافق مع هذه المظاهر من انخفاض دخل الفرد، وارتفاع نسبة البطالة، وتزايد مظاهر الفقر، والتراجع

الحاد في قطاعي الصناعي والزراعة لحساب قطاع الخدمات الذي يبدو أن حركة حماس تسيطر على نسبة هامة منه.

وفي هذا السياق، يمكن القول بثقة، أنه لولا تكريس الانقسام الكارثي منذ 14/ حزيران 2007 ، فإن اقتصاد قطاع غزة في كافة مجالاته وقطاعاته الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالطبع في إطار وحدة الاقتصاد الفلسطيني، كان قادراً على التطور الفعال بحيث يصل إلى نفس نسبة النمو في الضفة الغربية أو يزيد، لكن الانقسام، والحصار، والضعف الشديد للتمويل الدولي والعربي خلال السنوات الخمسة الأخيرة، كان لهم –وما زال– أثراً كارثياً على اقتصاد قطاع غزة والأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة فيه بحيث لا يمكن التنبؤ بمستقبل القطاع بصورة واضحة.

في هذا السياق، أُشير إلى الإجراءات التي اتخذتها "حكومة" حماس لإدارة هذا الوضع الانقسامي، والتي اتسمت بسياسات قاسية تستهدف جمع أكبر قدر ممكن من الجبايات، إلى جانب سمات التضارب وعدم الخبرة والدعاية وعدم توخي مصالح المواطنين وقطاع الأعمال[1]:

1. **ابتكرت أساليب تتنافى مع أهداف السياسة الضريبية في تشجيع النشاط الاقتصادي مثل مقترح إلزام التجار بدفع نسبة من الربح المتوقع مقدماً عند معبر كرم أبو سالم (تم تأجيل تنفيذها لأسباب غير معلنة).**
2. **يدفع التجار ضريبة القيمة المضافة بنسبة 14.5% رغم دفعها مسبقاً للسلطة، بحجة أنها على الأرباح المتوقعة فقط (!).**
3. **ضريبة إضافية على السيارات المستوردة عبر كرم أبو سالم رغم دفع كامل الضريبة على السيارات للسلطة.**
4. **ضريبة مقدرة بمبالغ مالية مقطوعة حسب نوع السلعة وحجمها وارتفاعها داخل الشاحنات ، عند معبر كرم أبو سالم.**
5. **إنشاء شركات احتكارية لسلع وخدمات محددة تسيطر على معظم السوق ولا تستطيع الشركات الموجودة في السوق من عشرات السنوات المنافسة، مثل ماحدث في سوق التأمين بإنشاء شركة الملتزم التابعة لحماس.**
6. **بلغ مجموع الايرادات العامة المقدرة لـ"حكومة" حماس في غزة لعام 2016 (410,4) مليون دولار موزعة كما يلي: (115,7) مليون دولار إيرادات ضريبية، و (294) مليون دولار إيرادات غير ضريبية، و (0.7) مليون دولار منح وهبات[2].**
7. **خلال العقد الحالي، " لجأت "حكومة" حماس في غزة إلى فرض سياسات ضريبية شديدة أشهرها ضريبة التكافل الاجتماعي والتي فرُضت على نحو 400 سلعة أساسية وضرورية ومن ضمنها السجائر[•] والفاكهة واللحوم والمشروبات والأجهزة الكهربائية، وبنسب يتحملها المستهلك بشكل تدريجي حيث تتراوح نسب فرض**

---

1 د.مازن العجلة - مرجع سبق ذكره.

[2] **أسامة نوفل – ورقة عمل حول واقع الايرادات والنفقات في قطاع غزة – صادرة عن الإيتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) – فبراير 2017 – ص10.**

• **تبلغ قيمة واردات "حكومة" حماس من الرسوم المفروضة على السجائر حوالي 175 مليون دولار سنوياً ، فلو افترضنا الحد الأدنى من المدخنين في قطاع غزة في حدود 250 ألف مدخن يستهلك كل منهم علبة سجائر واحدة فقط × 6 شواكل معدل متوسط للرسوم × 30 يوم × 12 شهر = 510 مليون شيكل أي ما يعادل 150 مليون دولار سنوياً من السجائر فقط ، عدا الايرادات الناجمة عن الارباح من الوقود (السولار والبنزين) والسيارات والبضائع المستوردة بمختلف أنواعها، حيث تزيد الايرادات عن 600 مليون دولار سنوياً حسب دراسة "أثر السياسات الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة" الصادرة عن جامعة بيرزيت في سبتمبر 2018 –ص64.**

تلك الرسوم ما بين 1–10 %، إلى جانب إيراداتها من ضريبة الدخل والإيرادات غير الضريبية الأخرى، وبناءً عليه يمكن تقدير الإيرادات الاجمالية لـ"حكومة" حماس في قطاع غزة بحوالي 600 مليون دولار سنوياً، ما يعني أن هناك فاقداً أو تَرَاخٍ في تحصيل الإيرادات العامة.

وفي هذا السياق أشير إلى أن تلك الضرائب المفروضة من "حكومة" حماس شكلت مأزقاً جديداً للأسر الفلسطينية، بينما تعزو وزارة المالية فرض تلك الرسوم إلى عجزها المالي وإلى إمكانية دفع مستحقات للموظفين بنسبة 50% من مجمل الراتب بدلاً من 30% وهذا يعني أن فقراء قطاع غزة أضحوا ممولين للحكومة وموظفي القطاع العام"[1].

8. خلال فترة الأنفاق، والتي بدأت بالعمل منذ 2007–2013، تكونت شريحة جديدة عُرفت بأثرياء وأمراء الأنفاق، وكونت مئات الملايين من الدولارات، وتم توظيف تلك الأموال في مشاريع غير تنموية كالمضاربة في الأراضي والعقارات وإنشاء الفنادق والمولات الاستهلاكية ومعارض السيارات والمشاريع السياحية _ رغم انعدام السياحة. ووفقاً لجريدة الاقتصادية في غزة، فإن ما جمعته تلك الشرائح فاق الناتج المحلي لغزة، حيث أشارت إلى امتلاكها لنحو 2700 مليون دولار تم توظيفها في القطاع العقاري، وهذا ما تظهره الارتفاعات الكبيرة في أسعار الأراضي والعقارات.

في بعض المناطق ارتفعت أسعار الأراضي بحدود 5 أضعاف، وارتفعت أسعار العقارات بشكل غير مسبوق، فمثلاً بلغ سعر الشقة السكنية في حي الرمال نحو 130 ألف دولار، وبسبب الطفرة في سوق العقارات في غزة فقد بلغ عدد الأثرياء الجدد نتاج العمل بالتهريب عبر الأنفاق وتوظيف تلك الأموال الساخنة في اقتصاد غزة الفقير والمُعدم بنحو 2000 شخص (أبو حطب وأبو مدللة 2014، 31) [2].

وبسبب حالة الركود والكساد السائدة في قطاع غزة منذ مابعد الحرب العدوانية عام 2014، تعرضت أسعار الأراضي والعقارات في قطاع غزة إلى حالة من الانخفاض الشديد لأسباب متنوعة من بين أهمها ركود الأسواق التجارية والتراجع الكبير في حركة السوق والقوة الشرائية والدخل، ونقص السيولة، وقد أدى ذلك إلى تكون شريحة اجتماعية مستفيدة من الانخفاض الشديد في أسعار الأراضي والعقارات ، ما يعني أنه عند توفر ظروف الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة، سيفقد الكثيرون في غزة ممن اضطروا لبيع عقاراتهم وأراضيهم بأسعار منخفضة مئات الملاين من الدولارات التي سيستحوذ عليها عدد محدود من تجار الأراضي في إطار عودة الدورة الاقتصادية التي سترتبط بأزمة الأراضي والعقارات.

9. على الرغم من اهتمام "حكومة" حماس في غزة بالاستثمار في القطاع الزراعي وتنمية الأطراف إلا أن هذا النوع من الاستثمار لا زال محدوداً ولا يمكن تعميم منافعه، ويعود ذلك إلى عدم وجود سياسات رشيدة ومدروسة ووجود محاباة تمثلت في تخصيص الأراضي للمقربين من "حكومة" حماس واستفادتهم من الأراضي واستثمارها دون أي أسس اقتصادية، ومنها مثلاً زراعة البطيخ في المحررات والتي تحتاج لكميات كبيرة من

[1] حسن الرضيع – مرجع سبق ذكره - ص63

[2] حسن الرضيع – مرجع سبق ذكره – ص68

المياه، حيث تستنزف تلك المزروعات المياه الجوفية لجهة أن تلك الأراضي من الرمال الصفراء وليس الطينية، حيث تستهلك مياهاً بأضعاف الأراضي الخصبة والتي تحوي رمالاً طينية[1].

10. بخصوص الاستثمارات في الأراضي الزراعية في منطقة المواصي أو ما يطلق عليها المحررات، "فيشوبها العديد من التحديات والعراقيل والتي أدت إلى عدم وجود اقتصاد تمكين وصمود وتنمية للمناطق الحدودية، ويمكن إبراز تلك التحديات في النقاط التالية:

- إن المشاريع المنفذة في المناطق الحدودية، سواء الإنشائية أو البنى التحتية أو الزراعية، قليلة ولا تعزز التمكين، ولا توجد سياسة وطنية لحماية الاستثمارات خصوصاً الاستثمار في زراعة الحمضيات والأشجار المثمرة .

يضاف إلى ذلك وجود سياسات ساهمت في تدمير الأراضي الزراعية الخصبة من خلال السماح بالتمدد العمراني الأفقي عليها وتوزيع الأراضي على الفئات ذات العلاقة بالجهة المُتحكمة بإدارة غزة، وتراجع الاستثمار في البنى التحتية كالطرق والكهرباء وشبكات المياه والري، وتسريب مساحات واسعة من الأراضي لملكية أفراد من ذوي النفوذ أو بيعها والحصول على الأموال دون دراسة مخاطر ذلك على تدمير الأراضي الخصبة.

- لم يتم اتباع آلية للمنافسة عند توزيع الأراضي ورافق ذلك وجود احتكارات في الإنتاج الزراعي على حساب المزارع الصغير والفقير والمُهمش، ورغم تحقيق اكتفاء ذاتي في معظم الخضراوات باستثناء البصل والثوم والجزر، إلا أن تلك الاستثمارات لم تُبنَ على مبدأ العدالة في المنافسة، وإنما بُنيت على فكرة الإدارة المركزية وتخصيص المكاسب للبعض.
- تخصيص مساحات واسعة من الأراضي لمؤسسات لا تستحق تلك المساحات التي تتجاوز استخداماتها واحتياجاتها، ومنح قسم منها لمواقع عسكرية كبيرة جداً، وبالتالي لم يكن استخدامها تنموياً. كما أن هناك عشوائية في تخصيص الأراضي مثلاً مدينة النور الترفيهية في منطقة الزهراء والمغراقة ففي جوارها توجد عدة مواقع عسكرية" [2].

11. وتطلب حماس إذناً جمركياً لمن يستورد من محافظات الضفة الغربية، والمعروف أن الإذن الجمركي يطلب فقط في حالة الاستيراد من الخارج، وقد يعود السبب في ذلك لعدم توفر حرية النقل والتبادل التجاري الحر بين الضفة والقطاع.

12. ظهور شركات توظيف أموال غير رسمية تدفع فوائد عالية جداً للمودعين، وتشير تقديرات غير رسمية بأن هذه الشركات قد استطاعت جمع حوالي 600 مليون دولار. وجميعها أعلن إفلاسه بعد شهور أو أكثر ولم يسترد المودعون إلا جزءاً يسيراً من أموالهم يقدر بنحو 16% من حجم الوديعة الأصلي.

13. كذلك قامت "حكومة" حماس بعدة إجراءات متعارضة في مجال منع الاستيراد من إسرائيل بحجة الاكتفاء الذاتي (!) وهي الشعارات التي تداولتها وسائلها الإعلامية مراراً رغم أن الواقع يشير إلى عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل هذا التدهور الاقتصادي والحصار شبه الكامل.

---

[1] حسن الرضيع – مرجع سبق ذكره – ص75

[2] حسن الرضيع – مرجع سبق ذكره – ص75

وهنا بالضبط تتبدى الآثار الكارثية للانقسام، ودورها الرئيسي في مجمل مظاهر وأوضاع الضعف والهشاشة والتخلف[1] التي أصابت وحدة الاقتصاد الفلسطيني كنتيجة مباشرة للآثار السياسية الكارثية التي نجمت عن الانقسام، ما يعني أن استمرار فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية سيؤدي إلى مزيد من أوضاع الهشاشة والتراجع والركود والكساد ومظاهر البطالة والفقر المدقع بصور كارثية ، إذا لم تبادر حركتا فتح وحماس إلى إعلان التزامهما الكامل بتحقيق المصالحة الوطنية وفق ما تم الاتفاق عليه في اتفاقي القاهرة 2011 و 2017 انطلاقاً من الرؤية الوطنية التوحيدية التي تكفل استعادة الوحدة السياسية الاقتصادية الاجتماعية للضفة والقطاع معاً في نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي.

اقتصاد قطاع غزة خلال العام 2017:

شكلت الحروب الثلاثة التي شنتها "إسرائيل" ضد قطاع غزة (2008 / 2009 – 2012 – 2014) عاملاً إضافياً في إضعاف الوضع الاقتصادي للقطاع، من خلال الاستهداف الممنهج للقطاعات الاقتصادية التي تعرض معظمها لأضرار كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تزايد تراكمات عوامل الركود والكساد ليس بالنسبة لحركة الأسواق التجارية فحسب، بل أيضاً لبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث نلاحظ حالة من التراجع النوعي أصابت كافة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) والخدمات والتجارة .. إلخ، في ظل استمرار الحصار والانقسام الذي كان –وما زال – سبباً رئيسياً في كافة القيود التي أدت إلى تراجع القطاع الخاص والأوضاع الاقتصادية لقطاع غزة، وخاصة القيود على الاستيراد بالنسبة للمواد الخام اللازم للصناعة، حيث تؤكد العديد من المصادر أن قطاع الصناعة تراجع بصورة غير مسبوقة بحيث لم يعد أكثر من 20% من المصانع في قطاع غزة قادرة على الاستمرار ومواجهة صعوبات وتعقيدات الحصار والانقسام، إلى جانب الدور السلبي للسلطة في رام الله اتجاه القطاع الخاص، علاوة على العديد من الإجراءات والتعقيدات المفروضة من "حكومة" حماس على القطاع الخاص (الرسوم الاضافية على النقل والعديد من أنواع الخدمات، تحصيل الضرائب الاضافية على اذون الاستيراد وضريبة الدخل، إلى جانب مضاعفة الرسوم على العديد من السلع الكمالية التي وصلت إلى أكثر من 200% على السجائر، وكذلك تزايد أنواع الرسوم المفروضة)، دون أن نتجاوز الآثار الضارة جداً التي أصابت السوق الاقتصادي في قطاع غزة بعد أن تراجعت القوة الشرائية تراجعاً حاداً عزّز من أحوال الركود ومن ثم الكساد السائد منذ عامي 2017–2018.

فقد شهدت أسواق قطاع غزة منذ عام 2017 عموماً وبداية عام 2018 خصوصاً انخفاضا حاداً في حجم مبيعات كافة الأنشطة الاقتصادية في ظل حالة من الركود التجاري لم يسبق لها مثيل ولم تمر على قطاع غزة

[1] التخلف هو نقيض التقدم ، وهو مفهوم يشير إلى التأخر والجمود والعجز تجاه كل مظاهر التطور الحضاري الحديث وعناوينه المتنوعة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة والعلوم، لكنه يتجلى بصورة أساسية في العلاقات الاجتماعية المعبرة عنه في مجتمعاتنا الفقيرة والتابعة، أما سمات التخلف فهي تتمظهر في : الفقر وسوء التغذية والتزايد السكاني والأمية والجهل والديون الخارجية وغياب المؤسسات الديمقراطية الحديثة ، أما سماته الجوهرية فهي تكمن في عدم التساوي في الانتاج وفي التوزيع العادل للثروة والدخل ، وفي تركيبة السلع والخدمات المستوردة وما إذا كانت تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين ام أنها تذهب لاشباع رغبات الطبقة المسيطرة ومصالحها الانانية الانتهازية على حساب مصالح المجتمع الذي تتكرس تبعيته وتخلفه طالما بقيت هذه السيطرة الطبقية دون تغيير فالتخلف ليس مرده قلة الاموال المطلوبة للاستثمار، فقد توفرت الاموال لكثير من البلدان النامية ولم تحدث فيها تنمية او نمو، وانما يرجع التخلف الى: أ– طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في بلادنا، وما تتسم به من تفاوتات في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي... ب– طبيعة العلاقات الدولية التي تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة.. ج– علاقات القوى التي تنشأ وتحدد توزيعاً معيناً للسلطة، وتضع في يد قوى اجتماعية معينة سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (د. ابراهيم العيسوي – التنمية في عالم متغير – دار الشروق – القاهرة – الطبعة الثانية 2001– ص15)

منذ عقود، وذلك نتيجة لضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي وأزمة الكهرباء الطاحنة التي تضرب قطاع غزة واستمرار الخصم على رواتب موظفي السلطة نتيجة اجراءات السلطة الفلسطينية التي قررت صرف 50% فقط من رواتب موظفي قطاع غزة التابعين لها، على الرغم من ادراك الرئيس وحكومة رام الله بأن أكثر من 40% من النسبة الباقية للموظف من الراتب يتم حسمها لحساب تسديد القروض البنكية على الأغلبية الساحقة من الموظفين، الأمر الذي عزّز من مظاهر الإفقار والإحباط واليأس في صفوف الموظفين وعائلاتهم نتيجة أوضاعهم البائسة الناجمة عن تلك الإجراءات، وهي مظاهر تضاف على أوضاع الفقر والبطالة المنتشرة في قطاع غزة والتي تزيد عن 50% منذ بداية عام 2018.

وفي ضوء مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتفاقم مظاهر الركود والكساد التي أثرت على مجمل الأوضاع الاقتصادية وأدت إلى تزايد حالات الإفلاس التي ظهرت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة 2014-2018، وانتشرت بصورة حادة خلال عامي 2017-2018، حيث يعاني سكان غزة من سوء الخدمات العامة الأساسية وتدني جودتها مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، ويحصل نحو 80% من سكان القطاع على شكل من أشكال الإعانة الاجتماعية .

وفي ظل تراجع الطاقة الإنتاجية للمنشآت الاقتصادية أصبح اقتصاد قطاع غزة يعتمد على الواردات التي أيضاً تأثرت بسبب تشديد الحصار والاغلاق على المعابر وقد يكون ذلك نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للمواطنين في قطاع غزة. أما الصادرات فهي في أدنى حدودها ولا تزيد عن 0.5% من الواردات وهذا مؤشر على أثر سياسة الحصار والاغلاق على قطاع غزة [1]. وهذا يعني أن قطاع غزة في ظل انخفاض الطلب الكلي الآن يستهلك واردات أقل من عام 1997 وهذا مؤشر خطير على تدهور الحالة الاقتصادية مع زيادة عدد السكان.

وقد استمرّت تراكمات التدهور والركود[2] الاقتصادي في قطاع غزة بحيث باتت ظاهرة الكساد[3] مظهراً رئيسياً خلال عامي 2017 / 2018 التي جاءت كنتيجة لحالة الركود التي تراكمت طوال الأعوام الماضية في

1 وائل الداية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018 ، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني، آذار 2018- غزة- فلسطين

2 الركود الاقتصادي: هو تراجع كبير في النشاط الاقتصادي ، وهو مصطلح يعبر عن هبوط في النمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين، وسبب الهبوط نابع من أن المعروض من السلع يفوق الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار والذي بدوره بصعب على التجار والمنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل البيع والإنتاج والذي معناه أيدي عاملة أقل، وارتفاع في نسبة البطالة.

أما سبب الركود فهو التراجع الواضح للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والدخل الحقيقي، والتوظيف، والإنتاج الصناعي، ومبيعات الجملة والتجزئة، ومع استمرار الركود لفترة طويلة كما هو حالة قطاع غزة، يتحول إلى حالة من الكساد، فالركود والكساد مرتبطان دائماً بوضع اقتصادي سيئ، وبيئة صعبة للأعمال وتراجع في المداخيل وزيادة في أعداد العاطلين، فضلا عن حالة من عدم اليقين والخوف تنتاب المستهلكين ورجال الاعمال كما هو حال قطاع غزة في ظل الانقسام والحصار.

3 الكساد: لا يوجد تعريف أكاديمي محدد للكساد، لكن يمكن وصفه بأنه فترة حادة ومطولة من انكماش النشاط الاقتصادي مصحوبة بضعف في جميع القطاعات تكون مصحوبة بارتفاع حاد للبطالة، زيادة التضخم، تراجع في توفر الائتمان، إفلاس شركات، وإجمالاً يمكن القول بأنه بمثابة ركود حاد. أي أن الفترة المطولة من الركود يطلق عليها كساد، والذي قد يصير كسادا كبيرا.

كيف يحدث الكساد؟ .. هناك مؤشرات عامة يمكن الاستدلال من خلالها على قرب حدوث الكساد، وتشمل انخفاضاً بنسبة 10٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي حجم الاستهلاك المحلي، إضافة إلى ارتفاع بنفس النسبة في مستوى البطالة، وذلك لمدة لا تقل عن 24 شهراً.

ونتيجة لذلك تتآكل القوة الشرائية للمستهلكين، وهو ما لا يتوقف فقط على تراجع مشترياتهم، بل إضافة إلى ذلك عدم قدرتهم على سداد ديونهم، مما يدفع البنوك لتشديد قواعد الإقراض، ويتضرر النشاط الاقتصادي، ومع ذلك تتكاثر حالات الإفلاس، ويتزايد انتشار الفقر (مثال: حالة موظفي قطاع غزة نتيجة إجراءات السلطة في رام الله).

أولى مراحل الكساد تبدأ بتدني المبيعات لدى عدد كبير من المحال التجارية أو ما يسمى بتجار التجزئة نتيجة لتدني القدرة الشرائية عند المستهلكين، وحينما تخفض المبيعات عند المحلات التجارية فإن طلباتها من الشركات الكبرى أو المصانع تنخفض، وبدورها تضطر الشركات إلى خفض استيرادها والمصانع إلى خفض إنتاجها مما يؤدي بدوره إلى تخفيض وتيرة الاستثمار في التصنيع، وفي الوقت نفسه فإن المنشآت التجارية والصناعية تفقد قدرتها على دفع مرتبات عمالها وموظفيها بسبب تراجع الطلب على منتجاتها وانخفاض الأسعار وهذا يجعلها تضطر إلى التخلي عن عدد كبير منهم، وهذه الخطوة تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة مما يجعل تدني القدرة الشرائية لدى المستهلكين تتفاقم أكثر وهكذا تستمر النتائج السلبية لتبعات الكساد في التوالي وبصورة أكبر سوءاً من سابقتها حتى يحدث ما من شأنه أن يقلب المعادلة ويعيد للأنشطة الاقتصادية حيويتها الإيجابية.

أسواق قطاع غزة ، يؤكد على ذلك ، وصف كل من غرفة تجارة وصناعة غزة ومركز التجارة الفلسطيني "بال تريد" الأوضاع الاقتصادية التي شهدها قطاع غزة خلال العام 2018 بأنها "الأشد كارثية مقارنة مع السنوات الماضية، لاسيما وأن معدل البطالة في القطاع ضمن الفئة العمرية بين 20 – 24 عاماً وصل إلى 67.8% حسب تقارير البنك الدولي.

وأوضح تقرير مركز التجارة الفلسطيني أن عدد المتعطلين عن العمل بلغ أكثر من 213 ألف شخص، وتجاوزت معدلات الفقر والفقر المدقع حاجز 65%، بينما عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من وكالة الغوث "الأونروا" والمؤسسات الإغاثية الدولية تجاوز المليون ونصف المليون شخص بنسبة تصل إلى 80% تقريباً من سكان قطاع غزة"[1].

وأشار التقرير إلى ما شهده العام 2018 من "تباطؤ شديد في التمويل وإيفاء المانحين بالتزاماتهم تجاه إعادة إعمار غزة حيث بلغ مجمل التمويل بحسب تقرير صدر عن حكومة التوافق 851,1 مليون دولار وهو ما يشكل 36.5% من قيمة تعهدات مؤتمر القاهرة.

وفي تقرير منفصل اعتبرت غرفة تجارة وصناعة غزة أن ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة من تدهور غير مسبوق خلال العام 2018 جاء نتيجة لتراكم التداعيات المترتبة على استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع للعام الثاني عشر على التوالي .

ولفت تقرير الغرفة إلى السياسات والإجراءات العقابية التي اتخذتها سلطات الاحتلال تجاه تجار ورجال الأعمال في القطاع من خلال إعاقة حرية تنقلهم عبر معبر بيت حانون "إيرز"، واستمرارها باعتقال العشرات منهم وإضافتها للعديد من السلع والبضائع إلى ما يعرف بقائمة السلع الممنوع إدخالها للقطاع تحت ذريعة الاستخدام المزدوج"[2] .

وتطرَّق التقرير إلى "ما شهده العام 2018 من تفاقم أزمة الركود التجاري بسبب استمرار الحصار، وعدم صرف رواتب موظفي القطاع العام كاملة، لأكثر من عام ما ترتب عليه عجز الموظفين عن سداد ديونهم والتزاماتهم المختلفة بما في ذلك عجز الغالبية العظمى منهم عن سداد فواتير الخدمات الخاصة بالكهرباء والمياه والاتصالات.

وأشارت الغرفة إلى أن ركود النشاط التجاري أدى لخلل كبير في حركة التجارة ونقص في السيولة وفي ذات الوقت انخفاض واردات القطاع بنسبة تجاوزت 50 % من البضائع والأصناف المسموح بإدخالها عبر معبر كرم أبو سالم إضافة إلى ما ترتب على ذلك من إغلاق عدد من المحال التجارية والمصانع والمطاعم"[3].

هناك العديد من الآثار السلبية للركود والكساد مثل : 1- إرتفاع البطالة. 2- الإنكماش الإقتصادي: المعروض أكثر من المطلوب في الإقتصاد وعندما يحدث ذلك يتباطئ الإقتصاد مع تباطئ الطلب. 3- الخوف: يتخوف المستهلكين أن الأمور لن تتحسن في وقت قريب مما يتجهوا إلى تقليص الإنفاق، مما يؤثر أيضاً في تباطء الاقتصاد بشكل أكبر ويفاقمه. 4- تراجع قيمة الأصول. (المصدر: علي حمودي- ما هو الفرق بين الركود الاقتصادي والكساد ؟ - 20 ابريل 2015 - الانترنت)

[1] حامد جاد – الوضع الاقتصادي في القطاع خلال العام 2018 الأشد كارثية – صحيفة الأيام – 16 ديسمبر 2018.

[2] حامد جاد – المرجع السابق .

[3] حامد جاد – المرجع السابق.

غازي الصوراني
2019/9/11

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة الثالثة: السكان والقوى العاملة

إن التطور الاقتصادي الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام 1994 إلى اليوم، لم يكن تطورا إيجابيا في محصلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني بسبب الانقسام الكارثي الذي مضى عليه 12 عاماً منذ الرابع عشر من حزيران 2007، حيث بات مجتمعنا يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها – في معظمه – التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والتخلف" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

بهذا التشخيص والتحليل، نكون قد مهدنا للحديث عن التوزيع السكاني والديمغرافي الفلسطيني العام ، وفي مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن ثم الحديث عن القوى البشرية والقوى العاملة والبطالة والأجور عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

التوزيع السكاني والديمغرافي :

يقول ماركس : "عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات"، وتوزعهم في المدن والريف، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي ترتكز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال.

وبالتالي فإن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة "الحالة السكانية" ، "فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمّية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي"[1]، وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها " الدائرة السكانية" التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا.

التطور السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة :

يوضح الجدول رقم (11) أن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية بلغ 5,115,981 نسمة منتصف عام 2018، يشكل الذكور نسبة 50.8% منهم، يتوزعون بواقع 1,992,540 نسمة في قطاع غزة و 3,123,441 نسمة في الضفة الغربية. ويُعتبر المجتمع أكثر فتوة في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبة الأطفال أقل من 14 سنة (874,387) طفل، بنسبة 43.8% منتصف عام 2018، مقابل (1,207,364) طفل بنسبة 38.6% في الضفة[(2)]. ويبلغ عدد الشباب من سن 15–39 حوالي 2125966 فرد من الجنسين، بنسبة 41.6% من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية. وفي هذا السياق نشير إلى أن الكثافة السكانية في الضفة الغربية عام 2017 بلغت 509 أفراد/كم^2، مقابل 5203 أفراد/كم^2 في قطاع غزة.

جدول رقم (11): عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف عام 2018

المحافظة / المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	**5,115,981**	**%100**
الضفة الغربية	**3,123,441**	**%61.1**
جنين	340,866	%6.7
طوباس	68,948	%1.3
طولكرم	204,159	%4
نابلس	417,137	%8.2
قلقيلية	121,264	%2.4
سلفيت	78,226	%1.5
رام الله والبيرة	375,452	%7.3
أريحا والأغوار	56,699	%1.1
القدس	470,316	%9.2
بيت لحم	235,488	%4.6
الخليل	754,885	%14.8
قطاع غزة	**1,992,540**	**%38.9**

[1] التقرير الاجتماعي العربي–اصدار رقم(1)– مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب– القاهرة–2001– ص21.

[2] غازي الصوراني، 70 عاماً على النكبة، 14/5/2018 ، ص30.

شمال غزة	388,397	%7.6
غزة	694,047	%13.6
دير البلح	288,731	%5.6
خانيونس	376,373	%7.4
رفح	244,993	%4.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2016/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن النصف الأول عام 2017 و3% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2018، من قبل الباحث.

جدول رقم (12): عدد السكان المقدر –حسب الفئات العمرية– في قطاع غزة، كما في منتصف عام 2018

العمر	قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث
4-0	325683	166487	159196
9-5	287496	147155	140340
14-10	261208	133333	127875
19-15	238428	121142	117287
24-20	199213	101263	97949
29-25	153769	78618	75151
34-30	121614	62055	59559
39-35	96789	48839	47950
44-40	79288	40411	38877
49-45	66460	34811	31649
54-50	51712	27019	24694
59-55	36911	18646	18265
64-60	26170	12503	13667
69-65	17944	7785	10159
74-70	12500	5045	7455
79-75	8882	3549	5333
+80	8473	3547	4926
المجموع	1,992,540	1,012,208	980,332

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن النصف الأول عام 2017 و3% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2018، من قبل الباحث.

هذا وقد بلغت القوة البشرية في فلسطين (أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة)، نحو 3,136,096 شخص منتصف 2018 وقد بلغ نسبتها 61.3% من إجمالي عدد السكان بواقع 63% في

الضفة و 58.7% في قطاع غزة. وانخفضت نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية لتصل إلى 45.9 % في العام 2017 مقارنة مع 46.4% عام 2016، وقد تفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل طفيف: حيث بلغت هذه النسبة 46.4% في الضفة الغربية، مقابل 45.1% في قطاع غزة عام 2017. وتعكس هذه النسبة تراجعاً في نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة التي بلغت 46.1% عام 2016. وتعتبر نسبة المشاركة مشابهة للمعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغت هذه النسبة في تركيا مثلاً 48%، ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية. فقد بلغت هذه النسبة في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية[1]، وناتج ذلك عن انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل. وبالنسبة للفئة العمرية (15–29 سنة) في فلسطين، ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد عام 2017 حيث بلغت 41.1% (63% بين الذكور و18.9% بين الاناث) مقارنة مع 33.8% عام 2007 (54.8% بين الذكور و11.9% بين الاناث) وعلى مستوى المنطقة ارتفعت نسبة المشاركة بين الأفراد في الفئة (15–29 سنة) في الضفة الغربية من 35.6% عام 2007 إلى 41.1% عام 2017، وارتفعت في قطاع غزة من 30.8% إلى 42% خلال نفس الفترة.

أما القوى العاملة (أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل، حيث تتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل)، فقد بلغت القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية منتصف عام 2017 بلغ 1,312,900 ألف عامل، يتوزعون بنسبة 62.1% في الضفة الغربية ويبلغ عددهم 815,700 عامل، وبنسبة 37.8% في قطاع غزة، ويبلغ عددهم 497,200 عامل. وعلى ذلك فإن الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين.

جدول رقم (13): الضفة الغربية وقطاع غزة .. بيانات إحصائية مقارنة

الرقم	البيان	الضفة والقطاع	الضفة الغربية	قطاع غزة	ملاحظات
	السكان[2]	5,115,981	3,123,441	1,992,540	**منتصف 2018**
	ذكور	2,598,915	1,586,707	1,012,208	**منتصف 2018**
	إناث	2,517,066	1,536,734	980,332	**منتصف 2018**
	القوى البشرية[3]	3,136,096	1,967,767	1,169,620	**منتصف 2018**
	الناتج الإجمالي[4] (مليار دولار) (بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015)	13,686.4	10,302.2	3,384.2	**عام 2017**
	حصة الفرد من الناتج الإجمالي (بالدولار)	2,923	3,762	1,741	**عام 2017**

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، المراقب الاقتصادي، عدد 53 ، رام الله- فلسطين، 2018، ص5.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن نهاية عام 2016

[3] كتاب: مسح القوى العاملة 2017 – الاطار العام للقوى العاملة في الضفة وقطاع غزة - نيسان/ابريل 2018 – ص20 – (تم اعتماد عدد القوى البشرية بنسبة 61.3% حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي، العدد 52 ، 2017 ، ص2.

	القوى العاملة[1]	1,312,900	815,700	497,200	منتصف 2017
	العاطلون عن العمل [2]	364,200	146,100	218,100	منتصف 2017
	العاملون بالفعل [3]	948,700	669,600	279,100	منتصف 2017
	العاملون[4] في القطاع الخاص[5] ووكالة الغوث ومنظمات NGO's	666,000	333,000	221,000	عام 2017
	العاملون في "إسرائيل" والمستوطنات	128,700	128,700	–	بداية عام 2018
	العاملون في "حكومة" حماس	40,000	–	40,000	عام 2017
	العاملون في حكومة السلطة (مدنيين وعسكرين)	135,000	100,000	35,000	عام 2017
8.	نسبة البطالة	%[6]27.7	%17.9	%45.8	منتصف عام 2018
	مجموع الأسر	939,084	612,439	326,645	منتصف عام 2018
.	متوسط حجم الأسر [7]	55. فرد	5.1 فرد	6.1 فرد	عام 2017
.	متوسط الانفاق الشهري للأسرة (بالدينار الأردني) [8]	886	993	680	عام 2017
.	نسبة الإعالة [9]	5.5 فرد	4.4 فرد	7.6 فرد	منتصف عام 2018
.	معدل الأجرة اليومية (بالشيكل)	-	82	59	نهاية عام 2016
.	إجمالي الواردات (السلعية والخدمية) [10]	7,494.5	6,440.6	1,054	عام 2017
.	موازنة السلطة لعام 2017 حسب مشروع الموازنة الصادر عن وزارة المالية – موقع الوزارة بالانترنت. (مليون دولار أمريكي)				
	صافي الايرادات العامة			3,4	
	إجمالي النفقات العامة			4,5	

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017 ، نيسان/ابريل 2018 ، ص 51 – 53.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] علا عوض، الواقع العمالي في فلسطين بمناسبة الرابع من أيار 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. (73% من مستخدمي القطاع الخاص بدون عقود عمل، و 38% منهم يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور.

[5] علا عوض – المرجع السابق (المجموع يشمل أصحاب العمل ونسبتهم 4% ومن يعملون لحسابهم (أو بدون أجر) ونسبتهم24%.

[6] الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة : التقرير السنوي2017 ، ابريل/نيسان 2018 ، ص34.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017، مايو، 2018 ، ص53.

[8] المرجع السابق

[9] يقاس معدل الإعالة بنسبة عدد السكان إلى عدد الافراد العاملين بالفعل، وفق المعادلة التالية: اجمالي عدد السكان ÷ اجمالي عدد العاملين بالفعل.

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني:http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant.html

ملاحظة: التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أن تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

	العجز الكلي	**1,1**
	التمويل الخارجي لدعم الموازنة ولتمويل النفقات التطويرية	**6**
	الدين العام الحكومي (بالمليون شيكل)[1]	**884**
	الدين الخارجي	**362**
	الدين المحلي	**52**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017 ، نيسان/ابريل 2018 ، مع اضافة تعديلات لعام 2018 من قبل الباحث.

أما بالنسبة لعدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بالفعل منتصف عام 2017 فبلغ 948,700 عامل، يتوزعون بنسبة 70.6% في الضفة الغربية وعددهم 669,600 عامل (منهم نسبة 19.2% يعملون في "إسرائيل" والمستوطنات بما يعادل 128,700 عامل) ، وبنسبة 29.4% في قطاع غزة وعددهم 279,100 عامل.

وفي هذا السياق يوضح الجدول (14) أن نسبة العاملين بأجر بلغت 72.2% من مجموع العاملين في الأراضي الفلسطينية بواقع، وفي قطاع غزة بلغت نسبة العاملين بأجر 56.1% بواقع. وأن نسبة العاملين لحسابهم في مشاريعهم الخاصة 18.5% بواقع 20.3% في الضفة الغربية و14.2% في قطاع غزة.

جدول رقم (14): التغيرات الأساسية التي طرأت على القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2017

البيان	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
داخل القوى العاملة المشاركة	45.7	1,312,900	45.8	815,700	45.5	497,200
العاملون	72.2	948,700	82.1	669,600	56.1	279,100
العاطلين عن العمل	27.7	364,200	17.9	146,100	43.9	218,100
العمل في الإنتاج السلعي	36.8	349400	45.0	301200	17.3	48200
العاملون في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك*	6.7	63,500	7.3	48,600	5.3	14,900
العاملون في التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية*	13.0	123,600	15.9	106,500	6.1	17,100
العاملون في البناء والتشييد*	17.1	162,300	21.8	146,100	5.8	16,200
العمل في الإنتاج الخدمي	62.9	596300	54.6	365800	82.6	230500
المطاعم والفنادق العاملين في التجارة*	21.5	203,800	21.7	145,000	21.1	58,800
التخزين والاتصالات العاملين في النقل*	6.5	61,800	5.7	38,300	8.4	23,500
الفروع الأخرى للعاملين في الخدمات*	34.9	330,700	27.3	182,500	53.1	148,200
العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات	12.9	122,700	18.3	122,700	–	–

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقب الاقتصادي، العدد 52 ، العام 2017 ، ص13.

صاحب عمل*	6.5	61,600	7.8	52,100	3.4	9,500
يعمل لحسابه*	18.5	175,600	20.3	136,000	14.2	39,600
مستخدم بأجر*	70.2	665,700	66.4	444,700	79.2	221,000
عضو أسرة بدون أجر*	4.5	42,800	5.1	34,200	3.1	8,600

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، إبريل 2018، ص51-53.

جدول رقم (15) : عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية حسب المحافظة والجنس ، 2017

المحافظة	المجموع	ذكور	إناث
الأراضي الفلسطينية	**424,849**	**342,733**	**82,116**
الضفة الغربية	**290,611**	**228,113**	**62,498**
جنين	30,184	24,001	6,183
طوباس والأغوار الشمالية	3,755	2,953	802
طولكرم	17,451	13,496	3,955
نابلس	47,967	37,839	10,128
قلقيلية	9,688	7,735	1,953
سلفيت	7,013	5,316	1,697
رام الله والبيرة	63,113	46,976	16,137
أريحا والأغوار	4,647	3,410	1,237
القدس	15,552	12,357	3,195
بيت لحم	29,192	22,432	6,760
الخليل	62,049	51,598	10,451
قطاع غزة	**134,238**	**114,620**	**19,618**
شمال غزة	20,779	17,745	3,034
غزة	63,572	54,223	9,349
دير البلح	16,077	13,699	2,378
خانيونس	20,335	17,393	2,942
رفح	13,475	11,560	1,915

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 ، شباط 2018، ص 63.

يتبين من الجدول رقم (15) ، بأن عدد العاملين في الضفة والقطاع في منشآت القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية عام 2017 بلغ 424,849 عامل (منهم ذكور 342,733 و إناث 82,116)، يتوزعون بواقع 290,611 عامل (منهم ذكور 228,113 و إناث 62,498) يعملون في الضفة الغربية و 143,238 عامل (منهم ذكور 114,620 وإناث 19,618) يعملون في قطاع غزة.

قطاع غزة و تضخم شريحة الشباب[1]:

إضافة إلى التحديات الناجمة عن النمو السكاني بشكل عام، فإن قطاع غزة باعتباره أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيواجه تحديات إضافية، حيث سيشكل من هم تحت سن 18 سنة حوالي 51% من عدد السكان وسط توقعات بأن تنخفض نسبتهم ولكن فقط بشكل طفيف لتصل 48% بحلول عام 2020. ويحتل قطاع غزة المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث أعلى نسبة سكان تتراوح أعمارهم بين0 إلى 14 سنة. وعلاوة على ذلك، فإن "شريحة الشباب" وتمثل نسبة الشباب من (15–29) سنة إلى المجموع الكلي لمن هم فوق 15 سنة من السكان تعتبر كبيرة بصورة استثنائية، وتبلغ نسبتها حوالي 53% ومن المتوقع ان تنخفض إلى 50% عام 2020.

الأجور في سوق العمل:

أشار تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، الصادر في 2016/4/28 إلى تدني معدلات أجور العاملين في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، ليبلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص عام 2015 حوالي 68 شيكل، بواقع 48 شيكل في قطاع غزة و77 شيكل في الضفة الغربية. مع العلم بأن هذه الأجور تستثني أجور المستخدمين بأجر العاملين داخل "إسرائيل" وفي المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في قلب الأراضي الفلسطينية. وخلال العام 2017 ارتفع معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين الفلسطينيين بنسبة 4.6% ليبلغ نحو 114.3 شيكل، مدفوعاً بالأساس بارتفاع ملموس في متوسط أجر العاملين في "إسرائيل" والمستوطنات بنحو 4% ليصل إلى أعلى مستوى له عند نحو 226.9 شيكل، وهو الأعلى مقارنة بأجور الضفة الغربية وقطاع غزة، ليشكل 3.8 ضعف الأجر في قطاع غزة، و 2.2 ضعف الأجر في الضفة الغربية. وخلال نفس الفترة، ارتفعت أجور العاملين في الضفة الغربية بشكل أقل وبنحو 3.5 %، ليتجاوز حاجز الـ 100 شيكل لأول مرة ويبلغ حوالي 101.5 شيكل. وعلى العكس من ذلك، تراجع متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة للعام الثالث على التوالي وبنحو 3.6% لينخفض إلى نحو 59.3 شيكل.

وقد سجَّل قطاع الخدمات أعلى معدلات في الأجور اليومية الحقيقية في القطاع الخاص بمعدل 93 شيكل في الضفة الغربية، و76 شيكل في قطاع غزة، يليه قطاع البناء والتّشييد، بواقع 83 شيكل في الضفة الغربية، و40 شيكل في قطاع غزة، بينما سجَّل قطاع الزراعة أدنى معدل أجر يومي بواقع 62 شيكل في الضفة الغربية و24 شيكل في قطاع غزة.

وأوضحت المعطيات أن حوالي 36% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجرًا شهريًّا أقل من الحد الأدنى للأجر، البالغ 1450 شيكل في فلسطين، 21% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجرًا شهريًّا أقل من الحد الأدنى للأجر، أي 47600 مستخدم بأجر، وبمعدل أجر شهري يبلغ 1055 شيكل، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظة الخليل حيث بلغ عددهم 12700 مستخدم بمعدل أجر شهري قدره 986 شيكل.

[1] ملخص دراسة غزة عام 2020 ، تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة آب، غزة، 2012.

وفي قطاع غزة، فقد بلغت النسبة 67%، أي 76100 مستخدم بأجر وبمعدل أجر شهري قدره 733 شيكل، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظة غزة، إذ بلغ عددهم 31800 مستخدم بأجر وبمعدل أجر شهري قدره 757 شيكل.

ونظراً لثبات الأجور –في الضفة والقطاع– التي تتراوح بين 25–40 شيكل للعمال العاديين، وبين 40–65 شيكل[•] لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي الاختصاص، فإن أكثر من 60% من مجموع الطبقة العاملة في السوق المحلي الفلسطيني يعيشون دون مستوى خط الفقر، (حوالي 1975 شيكل) ، في حين أن 40% منهم يعيشون عند مستوى خط الفقر المحدد بحوالي 2375 شيكل للأسرة، آخذين بعين الاعتبار أن أجور عمال القطاع بالنسبة لزملائهم في الضفة، أو العاملين في إسرائيل، هي الأدنى.

في هذا السياق، نلاحظ أن مستوى الأجر في قطاع غزة يصل إلى 62% فقط من نظيره في الضفة الغربية عام 2015، بينما وصل هذا المستوى عام 2007 إلى 93%، كما انخفضت نسبة الأجر النقدي اليومي في القطاع الخاص في قطاع غزة إلى نظيره في الضفة الغربية من 70.3% عام 2007 إلى 51.8% عام 2016.

هذا وتؤكد تقارير الجهاز المركزي للإحصاء أن 70% من العاملين بأجر في القطاع الخاص في قطاع غزة يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور البالغ 1450 شيكلاً.

كما تتأثر أجور ورواتب العاملين من ناحية ثانية بأسعار الصرف، وخاصة للذين يتقاضون أجورهم بعملات أخرى غير الشيكل، حيث يتقاضى العاملون في فلسطين رواتبهم، إلى جانب الشيكل، بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بشكل أساسي. فخلال العام 2017 ، ومع تراجع سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل بنحو 6.2% في المتوسط، انخفضت القوة الشرائية للرواتب المقبوضة بهاتين العملتين بحوالي 2.7% في الضفة الغربية و 9.9% في قطاع غزة.

في هذا السياق، أشير إلى أن حوالي 90% من الأسر يتولى إعالتها رجل، في مقابل 10% في من الأسر تعيلها امرأة، وهنا نلاحظ حجم الفجوة الكبيرة في نسبة المشاركة في قوة العمل والأجرة اليومية بين النساء والرجال، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 19.0% من مجمل الإناث في سن العمل في العام 2017 مقابل 10.3% في العام 2001، وبلغت نسبة مشاركة الذكور 71.2% للعام 2017. مع وجود فجوة في معدلات الأجرة اليومية بين الإناث والذكور، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للإناث 84.6 شيكل مقابل 119.6 شيكل للذكور للعام 2017 [1].

معدل الإعالة:

هو المعدل الذي يقيس مستوى العبء الملقى على الأفراد في عمر العمل، مقارنة مع عدد السكان ككل، حيث يوجد معدلان للإعالة، سكاني واقتصادي. ويقاس معدل الإعالة السكاني بتقسيم مجموع السكان الذين تبلغ

• الدولار يعادل 3.8 شيكل حسب الاسعار في نهاية عام 2016.

[1] علا عوض، رئيس الاحصاء الفلسطيني، احصاءات عشية يوم المرأة العالمي، رام الله- فلسطين، 2018/3/8.

أعمارهم 15 سنة فأقل على عدد السكان داخل القوى البشرية (أي الأفراد الذين تبلغ اعمارهم أعلى من 15 سنة) وبلغ هذا المعدل 65% في فلسطين عام 2017 وهذا يعني أن كل 100 شخص في القوى العاملة، يعيلون أنفسهم بالإضافة إلى 65 شخص آخرين من الأطفال. ويُعد هذا المعدل قريب من متوسط معدلات الإعالة في المنطقة والذي يبلغ حسب البنك الدولي 58 %. أما معدل الإعالة الاقتصادي فهو يقيس عبء الإعالة الملقى على كاهل العاملين بالنسبة إلى بقية السكان، ويقاس من خلال تقسيم مجموع السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، إضافة إلى الأفراد خارج القوى العاملة والعاطلين عن العمل على عدد العاملين، وبلغ معدل الإعالة الاقتصادي 4% في فلسطين عام 2017، وهذا يعني أن لكل 100 شخص من العاملين في فلسطين، يوجد 400 شخص لا يعملون، وبالتالي يحتاجون إلى إعالة وهذا معدل مرتفع بشكل ملحوظ[1]. وحسب تقديرنا لمنتصف 2018، فإن معدل الإعالة 5.5 فرد في الأراضي الفلسطينية، بواقع 4.4 فرد في الضفة الغربية، و 7.6 فرد في قطاع غزة. إن لذلك الأمر انعكاسات عديدة : أولها، أن نسبة الإعالة في غزة عالية جداً، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة وتدني معدلات الانخراط في القوى العاملة (خاصة بين النساء). وثانياً، من الممكن أن يكون لاتساع شريحة الشباب آثار إيجابية وأخرى سلبية، فعندما يبلغ هؤلاء الشباب سن العمل، سيستفيد الاقتصاد من زيادة العدد في العمالة مما يسهم في خلق عوائد ولذلك، ثمة حاجة لتدريب الشباب وإكسابهم مهارات مناسبة عالية الجودة. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يوفر الاقتصاد فرصاً في ظل منع الهجرة، ستتولد انعكاسات سلبية تتمثل في التوتر الاجتماعي، والعنف، والتطرف بوصفها منافذ محتملة لعدم وجود آفاق ذات مغزى، وهذا هو سيناريو غزة ما لم يتغير الوضع السياسي والاقتصادي بشكل جوهري.

البطالة والفقر في الضفة والقطاع :

أولاً: حول إشكالية البطالة ومفهومها

البطالة هي المشكلة الأولى في مختلف دول العالم عموماً وفي بلدان العالم الثالث والرابع خصوصاً، وتعني أن تكون قادراً على العمل وأن تبحث عنه وتقبل به عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل، ولكنك لا تجده. فالبطالة هي ظاهرة عالمية تنتج من خلال فجوة الطلب على العمالة في سوق العمل لدولة ما، وتعرف البطالة حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية بأنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا خلال فترة الإسناد في نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه. أما البطالة حسب التعريف المعدل (الموسع): فيشمل التعريف السابق إضافة للأفراد اليائسين من البحث عن عمل، وهم في خارج القوى العاملة وفي هذا السياق هناك عدة تقسيمات للبطالة، أهمها التي تصنف حسب سببها ومدتها الزمنية التي قسم إلى أربعة أنواع[2]:

- **البطالة الدورية**، وتحدث في المدى القصير (خلال الدورات الاقتصادية).
- **بطالة فجوة النمو**، وهي طويلة الأمد تحدث بسبب نمو عرض العمل بمعدلات أعلى من نمو الطلب على العمل.

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" وآخرون، المراقب الاقتصادي ، عدد 53، رام الله – فلسطين، 2018، ص5.

[2] باسم مكحول، تحليل العرض والطلب على الأيدي العاملة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله 2000، ص12-14

- **البطالة الاحتكاكية**، وهي ظاهرة قصيرة الأجل، وتنجم عن نقص في المعلومات المتوفرة للباحثين عن العمل أو طالبي العمل، ويتم علاجها من خلال إقامة مراكز معلومات تتضمن كل شواغر العمل المتوفرة في الدولة وبيانات طالبي العمل، إضافة لسياسة الدولة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب.
- **البطالة الهيكلية**، وهي طويلة الأمد وتحدث بسبب عدم مطابقة أو توافق متطلبات فرص العمل المتوفرة ومؤهلات الباحثين عن العمل سواء من حيث اختلاف المهارة المطلوبة أو اختلاف المكان الجغرافي، وهي من أصعب أشكال البطالة نظراً لارتفاع تكلفة علاجها مقارنة ببقية أشكال البطالة.

وهناك تقسيمات ومسميات أخرى للبطالة من بينها: البطالة المقنعة وتكون في حال وجود أعداد كبيرة من العاملين بشكل أكبر من حاجة العمل، والبطالة التامة والبطالة الجزئية، إضافة للبطالة السافرة وتكون في حال وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكن بدون جدوى وأخيراً البطالة الإجبارية وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل الماهر وغير الماهر دون إرادته أو اختياره عن العمل[1].

المحددات الرئيسية لمشكلة البطالة[2]:

1. المحدد الإسرائيلي، حيث تلعب "إسرائيل" دوراً أساسياً في تفشي ظاهرة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال الإجراءات التعسفية التي تنتهجها مثل الإغلاقات والحصار وتقطيع أوصال المناطق الجغرافية الواحدة، وعرقلة حركة التجارة الخارجية والتدمير .. الخ.
2. المحدد الفلسطيني، يعتبر الاقتصاداً الفلسطيني اقتصاد في طور البناء، وهو يفتقر لبنية تحتية اقتصادية تمكنه من الاعتماد على ذاته وأن يعمل في إطار التكامل مع الاقتصاد العربي بعيداً عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي فهو لا يملك الإمكانيات والتطور الذي يجعله قادراً على استيعاب كافة القوى العاملة الفلسطينية، علاوة على عجز السلطة الفلسطينية عن إقامة صندوق التشغيل للعاطلين عن العمل في مقابل العديد من مظاهر البذخ والإنفاق الجاري.
3. المحدد الدولي، يتمثل في الدول المانحة والراعية للاتفاقيات الثنائية في فلسطين وإسرائيل ومدى قدرتها على الضغط على الإسرائيليين في تطبيق هذه الاتفاقيات، إضافة لتراجع عملية وآلية التمويل الذي التزمت بها الدول المانحة.
4. المحدد العربي، غياب الدور العربي عن المساهمة في تشغيل العاطلين عبر برامج معينة، رغم قرارات القمة العربية الأخيرة بتشكيل صناديق دعم للانتفاضة أو لمتضرريها من جهة وقدرة الدول العربية على تبني مشاريع تستطيع من خلالها الحد من ظاهرة البطالة، واستيعاب العمالة الفلسطينية الفائضة في الأسواق العربية من جهة أخرى، إلا أن الدول العربية عموماً، ودول الخليج والسعودية خصوصاً، ليس لها شيء يذكر في هذا الجانب.

واقع البطالة في الأراضي الفلسطينية:

في ظروفنا الفلسطينية الراهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل الارتفاع غير المسبوق للبطالة في قطاع غزة خصوصاً، حيث وصلت عام 2018 إلى حوالي 45.8% من مجموع القوى العاملة، فإن الفقر لا

[1] الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين-محافظة غزة المكتب الإعلامي، خسائر الاقتصاد الفلسطيني لفترة 2000/09-2003/03، ورشة رقم(3)، ص14.

[2] الاتحاد العام للنقابات، محافظات غزة، نتائج الحصار وانعكاساته على الطبقة العاملة الفلسطينية، المكتب الإعلامي، 2001/04/28، ص9.

يتوقف عند نقص الدخل أو البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، بل يشمل أيضا غياب الإمكانية لدى الفقراء وأسرهم من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج وتأمين الاحتياجات الضرورية.

إن الحديث عن استفحال مظاهر الفقر والبطالة وكل أشكال المعاناة والحرمان التي يعاني منها أبناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا حيث ينتشر الفقر بصورة غير مسبوقة في صفوف الأغلبية الساحقة من أبنائِه، وذلك ضمن خطين أو قسمين: قسم يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية والكمالية (الأقلية) وقسم آخر (الأغلبية) لا يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية ضمن الحد الأدنى 2000 شيكل (540 دولار) شهرياً للعائلة بسبب الغلاء الفاحش وتزايد مظاهر الإفقار والعوز بعد تطبيق الاجراءات الخاصة بتخفيض رواتب الموظفين إلى 50%، وهذه المجموعة تمثل حوالي 80% من مجموع السكان، كما أنها تضم شريحة واسعة من الفقراء الذين يندرجون تحت خط الفقر أو فقر المجاعة أو الفقر المدقع ممن يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة وهي تشكلُّ اليوم حوالي 33.8%[1] من سكان القطاع بسبب تضخم حجم البطالة والغلاء وارتفاع الأسعار والحرمان والمعاناة بعد أن باتوا عاجزين عن تأمين احتياجاتهم الأساسية ضمن الحد الأدنى في ظروف الانقسام من ناحية، وحصار العدو الإسرائيلي من ناحية ثانية.

والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر والبطالة، قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم مما سهَّل ويسهل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، بحيث لم تعدّ ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة، بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً يعيش فقراً في القيم وفقراً في النظام وفي القانون والعدالة الاجتماعية والسبب الرئيسي في ذلك لا يعود إلى الحصار الأمريكي الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية والاقتصادية الضارة الناجمة عنه .

ويوضح الجدول رقم (13) أن عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية بلغ 364,200 شخص عام 2017 (أي بنسبة 27.7% من مجموع القوى العاملة البالغة 1,312,900)، يتوزعون بنسبة 17.9% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية وعددهم 146,100 شخص، وبنسبة 43.9% من مجموع القوى العاملة في القطاع وعددهم 218,100 شخص.

أما بالنسبة إلى البطالة في صفوف الإناث، فحوالي نصف الإناث 15 سنة فأكثر عاطلات عن العمل، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث المشاركات في القوى العاملة 47.4%، مقابل 22.3% للذكور، و65.8% من النساء الشابات (15–29 سنة) عاطلات عن العمل، كما تصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأكثر إلى 53.8% من مجموع هذه الفئة من النساء.

ويبيّن الجدول رقم رقم (16) عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية 328,900 عامل عام 2017، منهم 232,480عامل من قطاع غزة ويشكلون نسبة 70.7% من إجمالي العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، مما يظهر حجم المشكلة الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء العاطلين على قطاع غزة.

[1] سما نيوز – عن الاحصاء الفلسطيني – 2018/4/15.

جدول رقم (16):المتعطلون عن العمل (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية، 2017

البيان	2017	%
الأراضي الفلسطينية	**328,900**	**100**
الضفة الغربية	**96,420**	29.3
قطاع غزة	**232,480**	70.7
– رفح	**34,328**	14.8
– خانيونس	**50,100**	21.6
– الوسطى	**38,751**	16.7
– غزة	**68,170**	29.3
– شمال غزة	**41,131**	17.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 – شباط 2018 – ص18

وقد انعكست التغيرات السياسية في قطاع غزة على معدلات البطالة والتي بلغت نسبتها 46.6% عام 2017، بينما تجاوزت نسبتها في أوساط الشباب 60%، وفي صفوف الإناث تجاوزت 85%. وتُعد مشكلة ومعاناة الخريجين هي السمة الرئيسة ضمن مؤشرات البطالة المرتفعة في قطاع غزة، حيثُ بلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي للعام 2016 /2017 في محافظات قطاع غزة 21,508 خريج، منهم 11,601 من الذكور، و9,907 من الإناث، بينما بلغ عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي 85,660 طالب. علماً أنه خلال العشر سنوات الأخيرة تقدم أكثر من ربع مليون خريج (295,510) بطلبات الحصول على وظيفة في وزارة العمل للاستفادة من فرص العمل المؤقتة التي تشرف عليها الوزارة، من بينهم حملة شهادات الدكتوراة، والماجستير، والدبلوم العالي[1] .

البطالة في محافظات قطاع غزة:

تحتل محافظة غزة المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة بطالة في قطاع غزة لعام 2017 بنسبة 29.3% ويليها محافظة خانيونس المرتبة الثانية بنسبة 21.6% ، ثم في المرتبة الثالثة محافظة شمال غزة بنسبة 17.7% ثم محافظة الوسطى ورفح بنسبة 16.7% و 14.8% على التوالي .

يظهر الجدول رقم (17) أن غالبية العاملين في قطاع غزة يعملون بأجر وذلك بنسبة 78.7% مع التركيز بنسبة أعلى في محافظة دير البلح، أما الذين يعملون لحسابهم فقد بلغوا 14% وبنسبة أعلى في محافظة الشمال، أما أصحاب الأعمال فقد بلغوا 3.5% وبنسبة أعلى في محافظة رفح.

[1] مركز الميزان لحقوق الانسان، البطالة وآثارها على حقوق الإنسان- الخريجون الجامعيون في قطاع غزة نموذجاً، غزة – فلسطين، 2018.

جدول رقم(17): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في محافظات قطاع غزة، 2016

المنطقة والمحافظة	الحالة العملية				
	صاحب عمل	يعمل لحسابه	مستخدم باجر	عضو أسرة بدون أجر	المجموع
شمال غزة	%3.2	%16	%75.1	%5.7	%100
غزة	%3.9	%12.6	%79.9	%3.6	%100
دير البلح	%2.3	%12.2	%81.9	%3.6	%100
خانيونس	%3.5	%14.8	%78.5	%3.2	%100
رفح	%4.3	%15.9	%77.4	%2.4	%100
المجموع	%3.5	%14	%78.7	%3.8	%100

وائل الدائية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني ، غزة ، آذار 2018

هناك فروقات جوهرية في مستويات البطالة عام 2017 بين الضفة الغربية 18.7% وقطاع غزة 44.4%، وحسب توقعات 2018 فإن البطالة قد تصل إلى 50%، كما يوجد فروقات جوهرية واضحة بين تشغيل الذكور والإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعتبر هذه مشكلة هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني. ومن الملاحظ أيضا بأنه لا توجد فروق بين البطالة في فئة اللاجئين وغير اللاجئين.

جدول رقم (18): معدل البطالة حسب الفئات العمرية في قطاع غزة لعام 2016

العمر	النسبة %
50+ سنة	23.3
45-49 سنة	25.4
40-44 سنة	27.5
35-39 سنة	26.3
30-34 سنة	33.1
25-29سنة	50.4
20-24سنة	63.3
15-19سنة	56.9
غير لاجئين	39.2
لاجئين	42.1
اناث	59.6
ذكور	35.9
الحضر	40.9
الريف	49.8
مخيمات اللاجئين	41
معدل البطالة العام	41.7

المصدر: وائل الداية، ملخص اقتصاد قطاع غزة ودور الجهاز المصرفي 2018، ورقة مقدمة لمركز التخطيط الفلسطيني، غزة، آذار 2018.

يبيّن الجدول رقم (19) بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً دبلوم متوسط فأعلى مرتفعة في غالبية التخصصات، رغم التباين ما بين الذكور والإناث في غالبية التخصصات وخاصة في تخصص القانون، حيث بلغت نسبة مشاركة الخريجات في القوى العاملة 43.8% فقط، وكذلك تخصصات العلوم الإنسانية والأعمال التجارية والعلوم الاجتماعية التي بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة أقل من نسبة 65%.

وقد تجاوزت بطالة الخريجين الشباب نسبة 55%، حيث بلغ معدل البطالة بين الخريجين (15–29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 55.8% خلال العام 2017 (37.8% للذكور و72% للإناث) مقارنة مع 41.5% في العام 2007 (31.7% للذكور و52.5% بين الإناث). مما يزيد من واقع التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تقع على عاتق الشباب.

وقد سجّل الخريجون من تخصص علوم تربوية وإعداد معلمين في العام 2017 أعلى معدل بطالة، إذ بلغ 47.5% (19.7% للذكور و58.4% للاناث)، بينما سجل الخريجون من تخصص القانون أدنى معدل بطالة إذ بلغ 15.3% (12.5% للذكور و27% للاناث).

جدول رقم (19) : نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب التخصص والمنطقة والجنس، 2017

التخصص	نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس			معدل البطالة حسب المنطقة			معدل البطالة حسب الجنس		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
علوم تربوية وإعداد معلمين	85.3	70.5	**74.2**	36.2	59.2	**47.5**	19.7	58.4	**47.5**
علوم إنسانية	76.3	64.2	**68.9**	18.8	52.7	**36.1**	13.5	53.4	**36.1**
العلوم الاجتماعية والسلوكية	89.2	65.5	**76.1**	31.5	42.2	**36.3**	18.6	56.0	**36.3**
الصحافة والإعلام	96.2	73.7	**86.8**	24.3	53.4	**45.4**	31.0	71.4	**45.4**
الأعمال التجارية والإدارية	93.7	61.4	**79.5**	22.0	52.8	**34.4**	21.9	58.7	**34.4**
القانون	77.4	43.8	**67.4**	7.5	25.7	**15.3**	12.5	27.0	**15.3**
العلوم الطبيعية	81.8	73.4	**76.5**	34.9	42.1	**38.2**	14.4	53.4	**38.2**
الرياضيات والإحصاء	92.8	75.0	**82.4**	14.3	40.4	**31.2**	24.5	37.1	**31.2**
الحاسوب	97.7	62.3	**80.8**	30.7	46.4	**35.6**	19.6	63.1	**35.6**
الهندسة والمهن الهندسية	85.3	76.4	**83.2**	19.0	42.1	**27.4**	21.6	48.1	**27.4**
العلوم المعمارية والبناء	84.0	85.3	**84.3**	19.0	40.8	**26.5**	20.6	44.8	**26.5**
الصحة	89.9	70.7	**81.0**	18.3	31.0	**24.4**	15.9	36.8	**24.4**
الخدمات الشخصية	95.0	51.7	**76.2**	22.2	34.6	**25.9**	19.6	40.8	**25.9**
باقي التخصصات	88.3	59.8	**72.2**	20.7	51.6	**36.4**	15.8	59.9	**36.4**
المجموع	**88.3**	**66.5**	**76.9**	**24.5**	**48.0**	**35.1**	**19.3**	**54.3**	**35.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، ابريل 2018 ، ص92.

من أهم خصائص البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2017 ما يلي:

- ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 48% (72% للإناث، 43% للذكور). وهذا يوحي بأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل.
- تتركز البطالة في أوساط الذكور الأقل تعليماً، فهي تبلغ 21% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما 18.6% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر.
- يوجد فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالعلاقة مع سنوات التعليم، إذ في حين تنخفض البطالة بين الذكور مع ارتفاع التعليم فإن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ تبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 48% بينما تنخفض إلى 6.5% بين اللواتي لم يحصلن على أي تعليم.
- تعتبر البطالة في الأراضي الفلسطينية ذات خصوصية فريدة، بسبب ضعف الاقتصاد الفلسطيني في استيعاب العمالة واعتماده على السوق الإسرائيلي ودول الخليج في تصدير فائض العمالة.
- تُعد مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية الكبرى الناجمة عن ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي في ظل الظروف الراهنة والمتغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية لما لها من آثار اجتماعية ومعيشية سيئة تؤدي لتفكيك المجتمع ودماره، إلى جانب استمرار الانقسام طوال (11) عاماً الماضية وآثاره في تفاقم أزمة الفقر والبطالة في قطاع غزة .

ثانياً: ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية :

إن استعراضنا لواقع الفقر في الأراضي الفلسطينية يأتي من منطلق الحس الوطني بأهمية التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفئات والشرائح الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، بهدف وضع وتحديد السياسات الملائمة للحد من انتشار هذه الظاهرة، وذلك عبر خطة تنموية وطنية شاملة بمشاركة فعالة من كافة القوى السياسية من ناحية والقطاعين الخاص والعام من ناحية ثانية.

أ- تعريف الفقر:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالفقر منها ما استحدث من أجل إضفاء الصيغة الكمية بهدف قياس مدى وحدة انتشار الفقر، ومنها ما اتخذ الصيغة الكيفية بهدف التعرف على مختلف جوانب الفقر ومسبباته، وبالتالي فإن هناك العديد من المفاهيم التي تجمع محتوى التعريفات السابقة والتي حددها تقرير صندوق الأمم المتحدة حول الفقر لعام 1998 ، حيث أورد التعريفات التالية [1]:

1. **الفقر الإنساني:** ويعرف بأنه عبارة عن نقص مقومات الإنسان الأساسية مثل الأمية وسوء التغذية.
2. **الفقر الداخلي:** وهو متعلق بنقص الدخل الذي يتم صرفه عن الحد الأدنى المطلوب.
3. **الفقر الحاد أو العوز:** وهو يعبر عن الحالة التي يكون فيها الإنسان عاجزاً حتى عن توفير احتياجاته من الطعام .
4. **الفقر العام:** وهو يعبّر عن عدم قدرة الفرد عن تلبية احتياجاته من الطعام وغير الطعام، وتختلف احتياجات الإنسان من غير الطعام من قطر لآخر.
5. **الفقر النسبي:** وهو يحدد بمعايير تختلف من قطر لآخر أو تختلف عبر الأزمنة .
6. **الفقر المطلق:** ويعرف وفقاً لمعيار ثابت، ومثال لذلك خط الفقر الذي تظل قيمته الحقيقية ثابتة لتعكس التغيرات في مستوى الفقر داخل القطر.

أما هيئة الفقر الوطنية فقد عرفت الفقراء بأنهم "أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم[2].

ومن خلال التعريفات السابقة فقد تم وضع مفاهيم كمية لتحديد حجم ونسبة الفقراء وهذه المفاهيم سميت بخط الفقر إذ تم تحديد عدة أنواع من خطوط الفقر وهي[3]:

أولا: خط الفقر المطلق: الذي يعطي حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد.

ثانيا: خط الفقر النسبي: يعبر عن الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

---

[1] سعاد إبراهيم و عبد المجيد الياس، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، مركز البحوث العربية بالقاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولى، 2002، مصر، ص310.

[2] جميل الخالدي، مركز التخطيط الفلسطيني، مجلة المركز، العدد الثالث عشر والرابع عشر، يناير 2004 ، ص1.

[3] محمد الهندي، مفهوم وقياس الفقر – تطبيق على أراضي السلطة الفلسطينية، بحث مكمل لنيل درجة الدبلوم العالي في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة، يناير 2003.

ثالثا: خط الفقر الذاتي: هو "الحد الأدنى للمعيشة الذي يتحدد بواسطة عينة من الناس، ويتم استجوابهم عن طريق السؤال التالي : ما هو مستوى الدخل الذي يعتبره الحد الأدنى في مواجهة التزاماته المعيشية الضرورية؟".

وهنا نجد أن الحد الأدنى للدخل هي النقطة الأساسية لتحديد فقر الأسرة من عدمه، حيث تعتبر الأسرة أو الأفراد الذين يحصلون على دخل فعلي أقل من هذه النقطة فقراء.

ب. ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية:

ارتفعت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية من 25.8% عام 2011 إلى 29.2% عام 2017 أي ارتفعت بنسبة 13.2% خلال الفترة 2011–2017، ؛ وقد بلغت هذه النسبة13.9 % في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة. في حين أن نسبة 41.1% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني؛ بواقع 24% في الضفة الغربية و67.6% في قطاع غزة[1].

ووفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، فإن نسبة 16.8% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) ، بواقع 5.8% في الضفة الغربية (وعددهم 181,159 فرد) و33.8% في قطاع غزة (وعددهم 673,478 فرد)، عدا نسبة السكان الذين يعيشون عند خط الفقر(2375 شيكل للأسرة) وتبلغ نسبتهم في قطاع غزة أكثر من 60% من عدد السكان فيما لا تزيد هذه النسبة عن 40% في الضفة الغربية . وبالتالي فإن هذه النسبة في قطاع غزة تفوق نسبة الفقر بالضفة الغربية بحوالي ستة أضعاف. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن نسبة 30.3% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر المدقع•؛ بواقع 15.1% في الضفة الغربية و53.9% في قطاع غزة[2].

وتوضح البيانات الإحصائية أن ما يقارب ثلث سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون دون خط الفقر الوطني في العام 2017، وأن أكثر من نصف سكان قطاع غزة 53% يعانون من الفقر في العام 2017 . كذلك فإن معدل الفقر في قطاع غزة يفوق المعدل السائد في الضفة الغربية 13.9% بحوالي أربعة أضعاف[3].

ووفقاً لبيانات البطالة الموضحة مسبقاً، فإن مجموع الفقراء تحت خط الفقر المدقع (1975 شيكل للأسرة شهرياً) في الأراضي الفلسطينية كما يلي: 370 ألف عاطل عن العمل × معدل إعالة أربعة أفراد لكل منهم = 1.48 مليون شخص بنسبة 29% من إجمالي السكان منتصف عام 2018 في الضفة والقطاع البالغ 5.116 مليون نسمة .

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 ، مايو، 2018 ، ص26.

• وفي هذا السياق، أشير إلى أن خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، اثنين بالغين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية حوالي 2,375 شيكل (حوالي 650 دولار)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية 1,975 شيكل (حوالي 564 دولار). أي أن معدل الدخل السنوي للأسرة 6768 دولار أو 1128 دولار للفرد سنوياً كمعدل متوسط، هذا هو المقياس الذي يجب أن نعتمده ونتعاطى معه لأنه المدخل الصحيح الذي يبين لنا حقائق الواقع بعيداً عن الاستنتاجات الكمية أو الحسابية وهذا يتطلب منا أن لا نكتفي بالاستنتاجات التفصيلية، وإنما الغوص في معطيات الواقع –عبر العلاقة الجدلية بين العام والخاص– المتمثلة في وعينا للأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الوطنية والتنموية العامة.

[2] المرجع السابق، 2018 ، ص26

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معالم الفقر في فلسطين، 2017، ص2.

ج. ارتفاع إنفاق الفرد في الضفة الغربية مقابل انخفاضه في قطاع غزة:

طرأ ارتفاع في الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011 في الضفة الغربية، فقد ارتفع متوسط إنفاق الفرد من 188 ديناراً أردنياً عام 2011 إلى 220 ديناراً أردنياً عام 2017، أي بارتفاع مقداره 17.0%، أما في قطاع غزة فقد انخفض الإنفاق النقدي الكلي للفرد في عام 2017 مقارنة مع عام 2011، حيث انخفض من 110 ديناراً أردنياً إلى 91 ديناراً أردنياً أي بانخفاض نسبته حوالي 17%[1].

وفيما يخص حصة المجموعات الرئيسية من الإنفاق النقدي للفرد، فقد بلغت نسبة الإنفاق على مجموعات الطعام 30.5% من مجموع الإنفاق الكلي في فلسطين، بواقع 29.1% في الضفة الغربية، و35.7% في قطاع غزة. في حين أظهرت البيانات أن الإنفاق على النقل والاتصالات يأتي في المرتبة الثانية بعد الطعام من حيث حصته من متوسط الإنفاق النقدي الكلي للفرد مشكلا نسبة مقدارها 18.5%، ويأتي الإنفاق على المسكن في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة الإنفاق على المسكن 8.7%.

أما فيما يتعلق بحصة الطعام من الإنفاق الكلي وفقاً للنسب المئوية –كما حددها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– فقد شكَّل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في الضفة والقطاع 30.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية 35.7% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 18.5%، و8.7% على المسكن، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة 1.5% و2.1% على التوالي في فلسطين.

فجوة وشدة الفقر حسب المنطقة:

تظهر النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياسي فجوة وشدة الفقر بأن الأفراد الفقراء في قطاع غزة أكثر فقراً من الأفراد في الضفة الغربية[2]. على صعيد رسم السياسات، إن مساهمة فقراء قطاع غزة 71.2% في معدل الفقر الوطني أكبر من مساهمة الفقراء في الضفة الغربية 28.8% بحوالي 3 أضعاف، علماً بأن مساهمة قطاع غزة في معدل الفقر الوطني تزداد إلى حوالي 78.3% عند استخدام مؤشر فجوة الفقر وتزداد إلى حوالي 82% عند استخدام مؤشر شدة الفقر.

جدول رقم (20) : نسب فجوة وشدة الفقر وفقاً للدخل وأنماط الاستهلاك الشهري للأفراد في فلسطين حسب المنطقة، 2017

المنطقة	فجوة الفقر		شدة الفقر	
	الاستهلاك	الدخل	الاستهلاك	الدخل
الضفة الغربية	2.8	7.9	0.9	4
قطاع غزة	15.7	30.8	6.5	18.1
الأراضي الفلسطينية	**7.9**	16.9	3.1	9.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 ، أيار/ مايو، 2018 - ص27.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني-النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)،2017 -أيار/ مايو، 2018– ص21

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017 ، مايو، 2018 ، ص26

توزيع الفقر حسب نوع التجمع[1] :

يعتبر مكان الإقامة من جملة الأبعاد التي يتوقع أن تساهم في حدوث تفاوت في نسب الفقر في فلسطين. حيث تم استخدام التصنيفات الإدارية والتي بنيت على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2007، حيث تم تقسيم التجمعات حسب نوع التجمع إلى ثلاثة أنواع: حضر، وريف، ومخيمات.

تزيد نسبة الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات، فقد بلغت نسبة الفقر لعام 2017 بين الأفراد القاطنين في المخيمات 45.4%، تليها التجمعات الحضرية بنسبة 29.4%، وفي التجمعات الريفية بنسبة 18.7%. وتبقى المخيمات هي الأعلى في نسب الفقر المدقع اذ بلغت نسبة الفقر فيها 29.3%، تليها التجمعات الحضرية بنسبة 16.7%، والأقل نسبة كانت للتجمعات الريفية بنسبة 9.7%.

جدول رقم (21) : خط الفقر في فلسطين بالشيكل حسب حجم الأسرة، 2017

حجم الأسرة	عدد الأطفال في الأسرة										
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	836										
2	1,548	1170									
3	2,221	1862	1,493								
4	2,869	2522	2,168	1,808							
5	3,500	3161	2,818	2,470	2,116						
6	4,116	3785	3,450	3,111	2,767	2418					
7	4,722	4396	4,067	3,736	3,400	3060	2,716				
8	5,318	4997	4,674	4,348	4,019	3686	3,350	3009			
9	5,905	5589	5,270	4,949	4,626	4299	3,970	3637	3,300		
10	6,486	6173	5,858	5,542	5,223	4901	4,577	4250	3,920	3,587	
11	7,060	6751	6,440	6,127	5,812	5495	5,175	4854	4,529	4,202	3,871
12	7,628	7322	7,014	6,705	6,393	6080	5,765	5447	5,128	4,806	4,481
13	8,192	7888	7,583	7,277	6,968	6659	6,347	6034	5,718	5,400	5,080
14	8,750	8449	8,147	7,843	7,538	7231	6,923	6613	6,301	5,987	5,671
15	9,304	9006	8,706	8,404	8,102	7798	7,492	7185	6,877	6,567	6,254

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017، مايو 2018، ص38.

[1] المرجع السابق، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، ص27.

وفيما يلي خط الفقر المدقع حسب حجم الأسرة وتركيبتها لعام 2017:

جدول رقم (22) : خط الفقر المدقع (الشديد) في فلسطين بالشيكل حسب حجم الأسرة، 2017

حجم الأسرة	عدد الأطفال في الأسرة										
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	668										
2	1,237	935									
3	1,775	1488	1,193								
4	2,293	2016	1,733	1,445							
5	2,797	2527	2,252	1,974	1,691						
6	3,290	3025	2,757	2,486	2,211	1932					
7	3,774	3513	3,251	2,985	2,717	2446	2,170				
8	4,250	3993	3,735	3,475	3,212	2946	2,677	2405			
9	4,719	4467	4,212	3,955	3,697	3436	3,172	2906	2,637		
10	5,183	4933	4,682	4,429	4,174	3917	3,658	3397	3,133	2,867	
11	5,642	5395	5,146	4,896	4,645	4391	4,136	3879	3,620	3,358	3,094
12	6,097	5852	5,606	5,358	5,109	4859	4,607	4354	4,098	3,841	3,581
13	6,547	6304	6,060	5,815	5,569	5322	5,072	4822	4,570	4,316	4,060
14	6,993	6752	6,511	6,268	6,024	5779	5,533	5285	5,035	4,785	4,532
15	7,436	7197	6,957	6,717	6,475	6232	5,988	5743	5,496	5,248	4,998

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017، مايو 2018، ص38.

وفي ظل انتشار البطالة والفقر المدقع والعوز والحرمان بصورة غير مسبوقة في قطاع غزة، التي تعمقت وتزايدت بعد العدوان الهمجي على قطاع غزة تموز/آب 2014 ، تحّول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 45.8% من مجموع القوى العاملة منتصف 2018 •البالغ عددها 501800، ما يعادل 229,824 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان، ما يعادل 894 ألف نسمة، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة.

سياسات مقترحة لمواجهة البطالة والفقر :

أ- على صعيد الفقر والفئات المهمشة[1]:

1. اعتماد سياسات اقتصادية تفضيلية للمناطق المهمشة تعزز الروابط بينها وبين المناطق الأخرى وتشجع الاستثمار فيها، لا سيما القدس، ومناطق ج، وقطاع غزة. وهناك عدة أوجه لهذا التفضيل، فقد يكون ضريبياً (إعفاءات)، أو إجرائياً (تسهيل المعاملات)، أو تمويلياً (قروض تفضيلية)، أو استثمارياً (الاستثمار في البنية التحتية أينما أمكن).

• علما بأن نسبة البطالة بلغت 44.4% ما يعادل 222,700 عاطل عن العمل عام 2017 حسب تقرير العمالة الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء في ابريل 2018 .

[1] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016، رام الله- فلسطين، ص6-10.

2. دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات الفردية والتي تساعد على خروج العديدين من دائرة الفقر وتدعم صمود المواطنين في المناطق المهمشة.
3. رفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية المعنية بالفقراء والمهمشين.
4. الاستثمار في التعليم كوسيلة لرفع مستوى الدخل والخروج من دائرة الفقر والحد من الفروق الطبقية اقتصادياً.
5. تطبيق الحد الادنى للأجور بشكل واسع وفعلي وحماية حقوق العاملين .
6. تنظيم قطاع الأعمال غير الرسمي لتوفير حماية أفضل للعاملين.

ب- على صعيد البطالة ورأسمال البشري[1]:

1. الاستثمار في التعليم الموجه ، وخاصة علوم الحاسوب والتكنولوجيا الرقمية(بما يلبي احتياجات سوق العمل).
2. تنويع التعليم والاستثمار في تخصصات جديدة.
3. الاستثمار في التدريب المهني.
4. تدريب وتطوير قدرات الخريجين بما يناسب سوق العمل.
5. تفعيل دور القطاع الخاص في مجال تحديد الاحتياجات والتأهيل العلمي والمهني.
6. على صعيد رفع الإنتاجية والطلب المحلي.
7. الاستثمار في رأس المال البشري .
8. الاعتماد على التصنيع المحلي وتشجيعه عبر عدة طرق تشمل: الاستثمار في تطوير القدرات الإنتاجية، فرض جمارك على السلع المستوردة ذات البديل المحلي، تخفيض ضريبي لمستخدمي السلع الوسيطة المنتجة محلياً في عملية الإنتاج.

واقع عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية :

إن ظاهرة إرسال الأطفال إلى سوق العمل أو التسول في أي بلد من البلدان، ترتبط بالوضع الاقتصادي المتردي لعائلته وما يترافق مع ذلك الوضع من أزمات اقتصادية واجتماعية ونفسية.

فمع تزايد مظاهر الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة إلى جانب تردي الأوضاع الاجتماعية والنفسية بسبب الفقر، فإن تزايد حجم ظاهرة عمالة الاطفال وانتشارهم كمتسولين يصبح أمراً غير مستغرب خاصة في ظروف الفقر الشديد المتراكمة في قطاع غزة خلال سنوات الانقسام والحصار التي أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة بصورة غير مسبوقة، حيث وصلت بداية عام 2018 إلى 45.8% من مجموع القوى العاملة في قطاع غزة، إلى جانب قيام "المؤسسات الدولية والإغاثية في القطاع خفض الإعانات المادية المقدمة للفقراء بسبب انخفاض التمويل، حيث توقف مؤقتاً برنامج الأغذية العالمي (WFP) المنظمة الدولية الرئيسة التي تقدم مساعدات غذائية عينية

[1] سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2016 ، مرجع سبق ذكره، ص6-10.

وقسائم الغذاء لغير اللاجئين في قطاع غزة ويبلغ عدد مستفيدي برامجها 65 ألف فرد، أي ما يعادل 11 ألف أسرة وتسمح هذه الإعانة بشراء الاحتياجات الأساسية من الغذاء بقيمة (10.8) دولار لكل فرد[1]. ونتيجة لما سبق تتفاقم تلقائياً الحالة النفسية للأسر العاطلة عن العمل، ويفسر عمالة وتشرد الأطفال، حيث يؤكد العديد من المختصين في علم النفس الاجتماعي أن "قرابة 10% من سكان قطاع غزة أي نحو 200 ألف نسمة، هم بحاجة لتدخل نفسي متخصص، خاصة بعد تعرضهم لأزمات اقتصادية وحروب متتالية[2].

ويمكن الاستدلال على حجم ظاهرة عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية من خلال الجدول رقم (23) ، حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين (10–14 سنة) 1.7% في العام 2016، بواقع 0.6% في قطاع غزة و2.4% في الضفة الغربية؛ فيما بلغت نسبة 2.1% عام 2012. أما ضمن الفئة العمرية 15–17 سنة فقد بلغت 7.8% عام 2016 ، بواقع 4.2% في قطاع غزة و10.1% في الضفة الغربية ؛ في حين كانت 7.7% عام 2012.

جدول رقم (23) : عدد ونسبة الاطفال العاملين 10–17 سنة من الأراضي الفلسطينية حسب الفئة العمرية والمنطقة، 2016

الفئات العمرية	المنطقة					
	الضفة الغربية		قطاع غزة		الاراضي الفلسطينية	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
14–10	2.4	8,000	0.6	1,400	1.7	9,400
17–15	10.1	20, 000	4.2	5,300	7.8	25,300
17–10	5.3	28,000	1.9	6,700	3.9	34,700

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – واقع حقوق الطفل الفلسطيني ، 2016 – نيسان/ ابريل 2017.

كذلك بلغت نسبة الأطفال العاملين، سواء بأجر أو من دون أجر، في كافة الأراضي الفلسطينية نحو 3.9% من إجمالي عدد الأطفال ضمن الفئة العمرية 10 – 17 سنة خلال عام 2016، وذلك بواقع 5.3% في الضفة الغربية و1.9% في قطاع غزة، وبلغت نسبة الأطفال الذكور المنخرطين في العمل أعلى من الإناث بنسب كبيرة. فيما بلغت نسبة الأطفال الذين يعملون ولا يزالون ملتحقين بالنظام التعليمي 1.3% في الفئة العمرية 10–14 سنة للعام ذاته، و2.7% في الفئة العمرية 15–17 سنة. أما بالنسبة للأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم، فقد بلغت هذه النسبة في الفئتين العمريتين 17% و31% على التوالي عام 2016.

[1] مركز الميزان لحقوق الانسان، تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة عام 2017، الأحد 2018/3/18، ص7.

[2] فايز أبو عون، صحيفة الايام، الثلاثاء 2018/3/20 ، ص3.

جدول رقم (24) : التوزيع النسبي للأطفال (10–17 سنة) العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، 2016

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	17.8	18.4	15.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	18.9	21.4	8.7
البناء والتشييد	16.9	19.2	7.2
التجارة والمطاعم والفنادق	40.4	37.2	53.5
باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى	6	3.8	14.9
المجموع	100	100	100

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2016/ نيسان 2017

وبالنسبة لعمل الأطفال حسب النشاط الاقتصادي، فيوضح الجدول رقم (24) أن أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق هي المشغل الرئيس للاطفال بنسبة 40.4% من إجمالي الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية عام 2017 ضمن الفئة العمرية (10– 17) بواقع 37.2% في الضفة الغربية و53.5% في قطاع غزة، ثم تعتبر أنشطة التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية هي المشغل الثاني للأطفال بنسبة 18.9%.

وكانت الدراسة التطبيقية حول عمل الأطفال في قطاع غزة التي أعدها مركز الديمقراطية وحقوق العاملين عام 2012 وأجريت على (683) طفل/ة، تمثل نسبة 5.2% من عدد الأطفال العاملين بقطاع غزة، أكدت انتشار ظاهرة عمل الأطفال بقطاع غزة، دون تحديد عدد الأطفال العاملين لعدم قيام وزارة العمل بإجراء مسوح حول الأطفال العاملين، واستنادها على معيار تسجيل الأطفال العاملين وفقا للشروط المحددة في قانون العمل (العاملون بأجر– والأطفال في الفئة العمرية من 15–18 سنة) فقط، واعتماد الجهاز المركزي للإحصاء على معايير غير محددة المعايير، حيث تستند الأرقام الصادرة عنها على الفئة العمرية من (10– 17) سنة، وفي أحيان أخرى تحدد عدد الأطفال العاملين دون الخامسة عشرة، وبالتالي لا تستند لمفهوم الطفولة (من هم أقل من 18 سنة). وتوضح الدراسة أن ظاهرة عمل الأطفال في قطاع غزة منتشرة في الفئة العمرية المحظور عملها قانونياً (الأطفال ما دون 15 سنة) وبلغت نسبتهم 45.8% حسب الدراسة، ويتوزعون حسب الجنس 37.3% ذكور، و8.5% إناث[1] .

وتظهر البيانات الاحصائية أن عدد الأطفال دون سن 19 في الأراضي الفلسطينية، بلغ في منتصف عام 2018 (2.688) مليون طفل (منهم 1,372,692 ذكور، و1,315,473 إناث) ويشكلون 52.5% من إجمالي السكان، وقد بلغ عدد الأطفال في الضفة الغربية في نفس العام (1,575,350 طفل) منهم 770,775 إناث، وفي قطاع غزة بلغ مجموع الاطفال 1,113 مليون طفل منهم 544,568 إناث [2].

[1] حسن دوحان، في غزة .. يبيعون طفولتهم لإنقاذ أسرهم من الجوع، حياة وسوق – ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة، السنة الثالثة، العدد 106، الاحد 26 أيار 2013 - السبت 1 حزيران 2013، ص2.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13، مع إضافة 3% نسبة زيادة سكانية عن النصف الأول عام 2017 و3% زيادة سكانية عن النصف الأول من العام 2018، من قبل الباحث.

ووفقاً لقواعد البيانات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية للعام 2015، فإن عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات نقدية بلغ 58,544 طفل في الضفة الغربية و193,505 طفل في قطاع غزة، فيما وصل عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات نقدية ويعانون من أحد الأمراض المزمنة 4,486 طفل في الضفة الغربية و9,021 طفل في قطاع غزة. وهناك 3,994 طفل يعانون من إعاقات ويتلقون مساعدات نقدية في الضفة الغربية و7,149 طفل في قطاع غزة[1].

ظاهرة التسول في فلسطين:

تزايدت ظاهرة التسول في الآونة الأخيرة؛ في ظل تراجع الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي فرض على بعض العائلات اللجوء إلى التسول كوسيلة لتوفير مستلزمات الحياة [2]. **ومن أهم أنماط التسول:**

- التسول الظاهر: وهو التسول الواضح.
- التسول المقنّع: وهو التسول المستتر وراء أنشطة أخرى مثل بيع السلع الصغيرة أو أداء بعض الخدمات البسيطة.
- التسول الموسمي: وهو التسول في مواسم ومناسبات معينه مثل الأعياد أو رمضان.
- التسول العرضي: وهو التسول المؤقت الناتج عن ظروف استثنائية.
- التسول الاحترافي: وهو اتخاذ التسول حرفة.
- التسول الاضطراري: وهو تسول الشخص العاجز عن العمل، والذي لا يتوافر له أي مصدر دخل آخر غير التسول.

وينتشر التسول عادة بين الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً، حيث ارتفعت نسبة تسول الأطفال في قطاع غزة خلال السنوات الأربعة الأخيرة ما بعد الحرب العدوانية عام 2014؛ في ظل تزايد مظاهر البطالة بصور غير مسبوقة إلى جانب تفاقم أوضاع التردي والكساد والانهيارات في العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة، علاوة على تفاقم العوامل الاجتماعية التي تدفع بالطفل إلى التسول مثل الطلاق وانفصال الأبوين وعدم الاستقرار العائلي ووفاة معيل الأسرة، وانهيار الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الانقسام الممتد طوال 12 عاماً الماضية، الأمر الذي فرض على العديد من الأسر الفقيرة في القطاع اضطرارها لإرسال اطفالها إلى الشوارع إما للتسول المباشر أو غير المباشر في مختلف مناطق القطاع، من خلال بيعه لسلع بسيطة مثل العلكة أو المناديل أو البسكويت .. إلخ، دون الإدراك الكامل لنتائج هذه العملية الاضطرارية على الاطفال من حيث التغير السريع في مفاهيم القيم الاجتماعية الإنسانية الطيبة المحترمة التي تربوا عليها باتجاه نقيضها بتأثير ممارسة التسول، إذ لا يُدرك المتسول تماماً مفهوم القيم الاجتماعية؛ بل إنه يضع أمامه هدفاً يتمثل في الحصول على المال بأية وسيلة لتعويض الحرمان الذي يُعانيه.

[1] وزارة التنمية الاجتماعية، برنامج المساعدات النقدية، 2015.

[2] ظاهرة التسول في فلسطين، الموقع الالكتروني لوفا: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9415

وهنا تكمن مخاطر التسول على أطفالنا، حيث يشكلّ التسول مناخا خصبا تنطلق منه الجريمة بكل أشكالها فهو بداية الطريق للسرقات والانحراف؛ إذ يهون على المتسول الذي يحصل على الأموال بدون مشقة وعناء، أن يصرفها في شراء الممنوعات وارتكاب الجنايات والمحظورات التي تكون عواقبها وخيمة. كما أن في التسول انتهاكاً لحقوق الطفل وذلك باستغلال الأطفال في عملية التسول، حيث يطلب منهم بيع بعض أنواع البضائع منخفضة القيمة في محطات تعبئة الوقود؛ أو مسح السيارات عند إشارات المرور.

* * * *

أخيراً، أورد فيما يلي الجدول التالي رقم (25) الذي يستعرض الإطار العام للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة كما في منتصف 2017 ، وذلك لمزيد من الفائدة للاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بعدد السكان والقوى البشرية (15 سنة فأكثر) والقوى العاملة ، والعاطلين عن العمل.. إلخ، حسب مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – التقرير السنوي 2017– الصادر في إبريل 2018.

جدول رقم (25) : الإطار العام للقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، 2017

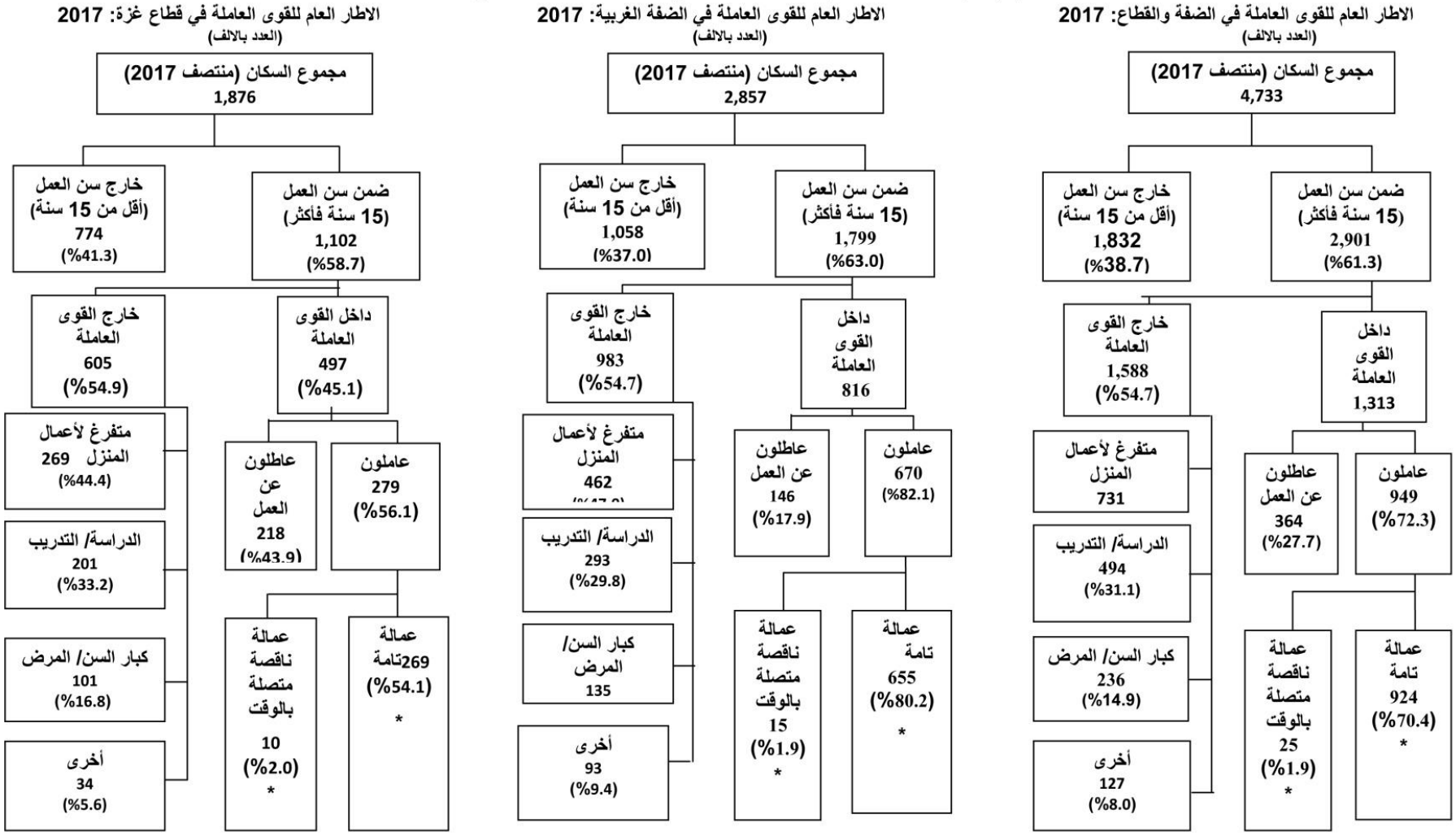

* تم احتساب النسبة من الأفراد داخل القوى العاملة.

غازي الصوراني
2019/9/13

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة الرابعة : القطاع الزراعي

يفترض أن تحتل الزراعة أولوية رئيسية كقضية صراعية بيننا وبين العدو من جهة، والسلطة واتفاقياتها السياسية والاقتصادية من جهة ثانية، وضرورة المعرفة العلمية بواقع الاقتصاد الفلسطيني وبنيته الإنتاجية وقاعدته الأساسية، باعتبارها مسألة نضالية –وطنية وطبقية– بامتياز، ولا يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يستقيم حاله دون الارتكاز على الزراعة كقاعدة إنتاجية رئيسية وعمود فقري لبناء اقتصاد مستقل وقادر على المواجهة.

تعتبر الزراعة من القطاعات الإنتاجية الرئيسة التي تشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد قوي وثابت هدفه الرئيسي تحقيق الاكتفاء الذاتي أو مجتمع الصمود في ضوء الواقع الفلسطيني الخاص وطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، لكن هذا القطاع تعرّض للتراجع والإهمال الكبير، حيث تعرّض القطاع الزراعي لتدمير ممنهج سواء بفعل الاحتلال وسياساته أو قصر نظر المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية والمالكين بالتعامل مع هذا القطاع المهم اقتصادياً، ولعل ما سيأتي لاحقاً يقدم صورة أفضل عن واقع القطاع الزراعي.

– الموارد الأرضية: تقدّر مساحة الأراضي الفلسطينية بحوالي 6020 كم^2، منها 2.5 مليون دونم صالحة للزراعة وهي تشكلُ نسبة 42.5% من مجموع الأراضي الفلسطينية، أما مساحة الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية فبلغت 1,207,061 دونماً، تتوزع بواقع 1,105,146 دونم في الضفة الغربية، و 217,677 دونم في قطاع غزة[1].

<u>- معطيات الواقع الزراعي:</u>

يُعدُّ قطاع الزراعة من أهم القطاعات الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان بهذا الشكل أو ذاك، ولكن الإشكالية أو العقبة الكبرى التي يتعرض لها القطاع الزراعي، هي تلك الناتجة عن تراجعه بشكل حاد وخطر منذ عام 1994 إلى اليوم، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 وما قبل، ثم انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 10% عام 2007 ثم إلى 4.1% فقط عام 2016. وأصبح مساهمته لا تتجاوز 2.85% عام 2017، علماً بأن هذا التراجع لم يتحقق نتيجة تطور في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية الأخرى.

[1] وزارة الزراعة، كراس الانتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، الجداول أرقام 16و17و 18و19و20و21، غزة، ص23-27

بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 1,363 مليون شيكل أي حوالي 350 مليون دولار، حيث حقق الإنتاج الزراعي قيمة ليست بعيدة عن العام الذي سبقه وهذا يدل على التغلب نسبياً على آثار الحرب المدمرة على قطاع غزة عام 2014 وبالتالي قيمة الإنتاج الزراعي انخفضت بحوالي 2 مليون دولار وبلغت 352 مليون دولار[1].

وبصورة عامة، لم يتجاوز إجمالي الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية 1500 مليون دولار خلال الأعوام 2010/ 2015 موزعة بنسبة 60.9% للإنتاج النباتي بواقع 44.4% للضفة الغربية و16.5% في قطاع غزة من قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة 39.1% للإنتاج الحيواني بواقع 31.2% للضفة الغربية و7.9% لقطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني.

على أي حال، فقد استمر التراجع في القطاع الزراعي، وخصوصا في قطاع غزة نتيجة للحصار والإغلاق والتدمير المتكرر للبنية التحتية الزراعية والاقتصادية، إلى جانب استمرار الانقسام الذي عزز ذلك التراجع، الأمر الذي لم يوفر عوامل تعاطي السلطة الفلسطينية باتجاه تطوير القطاع الزراعي بصورة خاصة وفق متطلبات الصمود الذي يستنهض كل القوى الإنتاجية.

ومن المؤشرات الهامة على تراجع دور القطاع الزراعي، انخفاض قدرته الاستيعابية للأيدي العاملة، حيث تراجعت هذه النسبة من 13.1% من إجمالي عدد العاملين عام 2007 إلى 5.5% عام 2016. حيث تراجع عدد العاملين في القطاع الزراعي من 25,200 عامل عام 2007 إلى 15,900 عامل عام 2016.

وبعد إنتهاء الحرب العدوانية عام 2014، شهد عام 2015 عملية استعادة قدرة القطاع الزراعي من جديد نسبياً، حيث حاول كل مزارع إصلاح بعض الأضرار الجزئية وعاد للعمل، وبمساعدة الوزارة والجهات المانحة والجمعيات في كل مناطق القطاع قاموا جميعاً بمساعدة المزارعين، كل حسب المجال الذي يعمل به ولكن ليس بالصورة المطلوبة ولا بحجم الدمار الذي حدث للمزارعين، وقد انعكس ذلك على قيمة الإنتاج الزراعي، ولكن بالرغم من بعض التراجع، حقق قطاع الزراعة إنجازاً كبيراً من قبل تضافر الجميع معاً من أجل إنقاذ هذا القطاع الحيوي والذي يعتمد عليه قطاعاً واسعاً من السكان، دون أن يعني ذلك أنه يلبي معظم احتياجاتهم من المنتجات الزراعية بسبب التراجع في مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة التي هبطت من حوالي 220 ألف دونم عام 2005 إلى أقل من 100 ألف دونم راهناً.

(1) الحيازات الزراعية:

بلغت عدد الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية 111,310 حيازة خلال العام الزراعي 2009 / 2010، منها 90,908 حيازة في الضفة الغربية وتشكل ما نسبته 81.7%، و 20,402 حيازة في قطاع غزة، تشكل ما نسبته 18.3% [2]. وفيما يتعلق بمتوسط حجم الحيازة الزراعية فبلغ 10.84 دونم في الأراضي الفلسطينية بواقع 12.16 دونم في الضفة الغربية و5 دونم في قطاع غزة، ويلاحظ أن أعلى متوسط لحجم الحيازات يقع في محافظتي طوباس وأريحا والأغوار بواقع 24.97 دونم و24.95 دونم على التوالي.

[1] وزارة الزراعة، كراس الانتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، مرجع سابق ذكره.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء ، كراس التعداد الزراعي 2010 ، رام الله- فلسطين، ديسمبر 2011 . (توقف الجهاز المركزي للاحصاء عن إصدار كراس التعداد الزراعي منذ ديسمبر 2011 حتى تاريخه).

أما على مستوى فئات المساحة للحيازات الزراعية في الأراضبي الفلسطينية، نلاحظ أن 46,982 حيازة تقع ضمن فئة المساحة الصغيرة (أقل من 3 دونم) وتشكل نسبة 42.2% من إجمالي الحيازات الزراعية، و 23,348 حيازة تقع ضمن فئة (3– 5.99 دونم) وتشكل نسبة 21%، و13,456حيازة تقع ضمن فئة (6 – 9.99 دونم) وتشكل نسبة 12.1% و27520 حيازة أكثر من 10 دونمات.

كما يبيّن الجدول رقم (26) عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 32,177 حيازة، منها 25,676 حيازة في الضفة الغربية بنسبة 79.8%، في المقابل 6,501 حيازة في قطاع غزة بنسبة 20.2% خلال العام الزراعي 2013/2012[1]، وبلغت عدد الحيازات الحيوانية 12,167 حيازة وتشكل ما نسبته 37.8% من إجمالي الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية ، أما الحيازات المختلطة فبلغ عددها 20,010 حيازة أي ما نسبته 62.2% من إجمالي الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية في العام الزراعي 2013/2012.

جدول رقم (26): عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في قطاع غزة حسب نوع الحيازة، المنطقة والمحافظة، 2013/2012

المنطقة / المحافظة	نوع الحيازة		
	حيوانية	مختلطة	المجموع
قطاع غزة	**3,598**	**2,903**	**6,501**
شمال غزة	1,222	485	**1,707**
غزة	597	370	**967**
دير البلح	562	457	**1,019**
خانيونس	767	968	**1,735**
رفح	450	623	**1,073**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017 ، رام الله– فلسطين، 2018، ص121.

وتكمن ضعف مساهمة القطاع الزراعي بنسبة 2.85% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و 3.7% في قطاع غزة، بأن هناك معوقات –داخلية وخارجية– أضعفت تطوير هذا القطاع لأسباب متنوعة من أهمها:

- ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي وإقامة الجدار والمستوطنات في الضفة، إلى جانب استمرار الحصار على قطاع غزة .
- غياب دور الاستثمارات الحكومية، إلى جانب غياب التخطيط التنموي الزراعي، وضعف دور مؤسسات الإقراض وتخلّف قطاع التسويق الزراعي .
- تفتيت الأراضي الزراعية الكبيرة التي كانت تمتلكها العديد من العائلات الغنية إلى ملكيات صغيرة وبيعها من قبل الورثة وتمدد حركة البناء والتوسع العمراني على حسابها، التي أدت إلى تراجع الإنتاج والإنتاجية.

[1] ملاحظة: أشير إلى أن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني لم يصدر عنه أي احصاءات جديدة ما بعد 2013/2012.

- السياسات الرسمية القاصرة التي لم تولِ هذا القطاع الأهمية التي يستحقها وضيق أُفق المؤسسات الأهلية الزراعية وخضوعها لشروط الممول دون البحث عن الأساس الوطني في استنهاضه واصلاحه.
- السياسات والإجراءات التي قامت بها حركة حماس من خلال استغلال ما يسمى بالمحررات في خدمة برامجها وأنشطتها الخاصة، وكانت الطامة الكبرى لهذا القطاع ما قامت به من توزيع أغلب أراضي تلك المحررات على موظفيها مقابل مستحقاتهم المالية التي لم تدفع لهم.

لا شك أن هذه الأسباب وغيرها، أدت إلى مراكمة عوامل تراجع الإنتاج الزراعي، لكن هذا لا يعني أبداً الاستسلام لمثل هذه المعوقات، بل العكس، أعتقد أن هناك إمكانيات متوفرة للنهوض مجدداً بالقطاع الزراعي بما يكفل استعادته لدوره الإنتاجي إلى جانب دوره في تشغيل العمالة بما يزيد عن 150 ألف عامل في الأراضي الفلسطينية، والارتفاع بمساهمته في الناتج الإجمالي بما لا يقل عن 10% قابلة للتطور.

يُعد القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية من أهم القطاعات الإنتاجية في التشغيل وتوفير الأمن الغذائي، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان (يعملون في الزراعة وتربية المواشي / الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك)، ويبين الجدول رقم (27) أن القطاع الزراعي يشغل نسبة 7.2% من العاملين في الضفة الغربية (6.7% للذكور ونسبة 9.5% للإناث) ونسبة 5.4% من العاملين في قطاع غزة، (5.8% للذكور ونسبة 2.6% للإناث) ، حيث يتبين بوضوح تراجع قطاع الزراعة قياساً بالقطاعات الأخرى المشار إليها في الجدول (27).

جدول رقم (27): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب الجنس والنشاط الاقتصادي ومكان العمل، 2017

الجنس والنشاط الاقتصادي	مكان العمل			
	الغربية الضفة	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	المجموع
ذكور				
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	6.7	5.8	7.6	**6.5**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	17.4	6.5	13.1	**13.5**
البناء والتشييد	15.8	6.6	62.5	**20.0**
التجارة والمطاعم والفنادق	26.6	23.2	11.1	**23.3**
النقل والتخزين والاتصالات	7.4	9.4	2.4	**7.3**
الخدمات والفروع الأخرى	26.1	48.5	3.3	**29.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
إناث				
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	9.5	2.6	8.2	**7.7**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.2	3.8	8.6	**10.7**
البناء والتشييد	0.8	0.7	6.2	**0.9**
التجارة والمطاعم والفنادق	13.6	6.9	18.9	**11.9**
النقل والتخزين والاتصالات	2.6	1.8	-	**2.4**

الخدمات والفروع الأخرى	60.3	84.2	58.1	**66.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
كلا الجنسين				
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	7.2	5.4	7.6	**6.7**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.6	6.1	13.0	**13.1**
البناء والتشييد	13.0	5.8	61.6	**17.2**
التجارة والمطاعم والفنادق	24.1	21.0	11.2	**21.6**
النقل والتخزين والاتصالات	6.5	8.4	2.4	**6.5**
الخدمات والفروع الأخرى	32.6	53.3	4.2	**34.9**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، رام الله– فلسطين، إبريل 2018 ، ص68.

وفي هذا السياق أشير إلى أن الأراضي الفلسطينية، تُقَسم من حيث الخواص الزراعية إلى 5 مناطق هي:-

- المنطقة الساحلية (قطاع غزة) ويتراوح سقوط الأمطار فيها 350 – 400 ملم، والنمط المحصولي السائد فيها هو الحمضيات والخضروات والفواكه .
- المنطقة شبه الساحلية، وتقع في الركن الشمالي الغربي من الضفة، ومتوسط سقوط الأمطار فيها حوالي 600 ملم، والنمط المحصولي السائد هو الخضار المحمية والحمضيات والمحاصيل الحقلية والزيتون .
- منطقة الأراضي الوسطى المرتفعة : وتمتد من جنين شمالا إلى الخليل جنوبا، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 400–700 ملم، ويسود فيها زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والمحاصيل الحقلية .
- منطقة المنحدرات الشرقية: وتمتد من المنطقة الشرقية في جنين شمالا إلى البحر الميت جنوبا، وتتراوح كمية الأمطار ما بين 150–350 ملم وتستخدم في الرعي وبعض المزروعات .
- منطقة الغور: ويتراوح سقوط المطر فيها من 100–250 ملم وهي منطقة ملائمة لزراعة الخضار الشتوية والفواكه شبه الاستوائية .

ومن خلال دراستنا للأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ أن نسبة الأراضي المروية لا تتجاوز نسبة 10% من مجموع المساحات المزروعة في الضفة الغربية التي تبلغ 169,374 دونم، في حين تشكل الأراضي البعلية نسبة 90% بمقدار 1,524,368 دونم، منها حوالي 800 ألف دونم مخصصة لأشجار الزيتون التي تحتل مكانة خاصة في قلب ووجدان الإنسان الفلسطيني لما لها من رمزية على امتداد التاريخ الفلسطيني، إضافة إلى 250 ألف دونم للفاكهة البعلية من اللوزيات والعنب والتين والدراق والمشمش والبرقوق والرمان والجوز ... الخ. أما في قطاع غزة تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المروية حوالي 136 ألف دونم بنسبة 80% من إجمالي الأراضي الزراعية، ونسبة الأراضي الزراعية البعلية 20% بما يعادل 24 ألف دونم .

في هذا الجانب تُشكل محدودية المساحات الزراعية المروية في الضفة الغربية أحد أهم أسباب ومظاهر ضعف الإنتاج الزراعي، بما يستدعي وضع الخطط التنفيذية لزيادة هذه المساحة إلى الضعف على الأقل، إلى

جانب استصلاح الأراضي الزراعية في محيط القرى، رغم المعوقات والعراقيل التي يمارسها العدو الإسرائيلي في الضفة، كذلك يجب لاهتمام بزيادة إنتاجية العمل الزراعي من خلال التوعية وتقديم الدعم للمزارعين لاستخدام المعدات والأدوات الحديثة المرتبطة بالإنتاج والتسويق. إن هذا التوجه سيوفر إمكانية لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، خاصةً المحاصيل الحقلية(•) التي لا تتجاوز نسبة اكتفائِنا الذاتي منها سوى 18% أو 118 ألف طن من مجموع استهلاكنا منها الذي يصل إلى 650 ألف طن.

وفي هذا الصدد، تبلغ المساحة المزروعة من المحاصيل الحقلية البعلية 501,519 دونم، إلا أن الإنتاجية العامة للمحاصيل ضعيفة، خاصة القمح الذي تبلغ إنتاجية الدونم الواحد منه في الأراضي البعلية 173 كغم، في حين أن الأراضي المروية المزروعة بالقمح ومساحتها لا تتجاوز 1,600 دونم فقط (في الضفة والقطاع) تصل إنتاجية الدونم الواحد من القمح إلى 300 كغم، وكذلك الأمر بالنسبة لكافة المحاصيل الحقلية الأخرى، فبالمقارنة بين إنتاجية الدونم الواحد في الأراضي البعلية إلى الأراضي المروية يتبين لنا أن إنتاجية الدونم المروي تتراوح بين 173% للقمح، وترتفع إلى 440% في إنتاج البطاطا والذرة والبصل ... إلخ .آخذين بعين الاعتبار أن هذه الإنتاجية لمحاصيل الأراضي المروية – والبعلية أيضا – عندنا هي أقل من إنتاجية مثيلاتها في مصر وبعض الدول العربية، مما يدلل على عدم إيلاء هذه المحاصيل الاهتمام المطلوب، رغم أنها تمثل جزءاً هاماً من الاحتياجات الأساسية في الأراضي الفلسطينية.

- **الزراعة الأسرية :**

أوضحت الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2015/3/24 أن نسبة 27.4% من الأسر في فلسطين يتوفر لديها حديقة منزلية. وقد بلغت نسبة الأسر التي يتوفر لديها حديقة منزلية وتقوم بممارسة نشاط زراعي في الحديقة 91.9% ، وبلغت هذه النسبة في خانيونس 98.9% وكانت في المقدمة وأقل محافظة كانت محافظة أريحا والإغوار ونسبتها 29.1%، وبلغ عدد أشجار البستنة المزروعة في الحديقة المنزلية في فلسطين 2,494,226 شجرة، منها 84.7% في الضفة الغربية و15.3% في قطاع غزة[1].

- **استعمالات الأراضي:**

بلغت مساحة الأراضي المزروعة خلال العام الزراعي 2011/2010 في فلسطين 931.5 كم^2 مشكلة ما نسبته 15.5% من إجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. منها 843.5 كم^2 في الضفة الغربية تشكل ما نسبته 14.9% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، و88 كم^2 في قطاع غزة تشكل ما نسبته 24.1% من إجمالي مساحة قطاع غزة، وتتركز الأراضي المزروعة في محافظة خانيونس بمقدار 24 كم^2 [2].

• التي تشمل القمح والشعير والعدس والحمص والذرة والفول والثوم والبصل والبطاطا والدخان والحلبة واللوبيا والسمسم والكرسنة وأخرى

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017، مرجع سابق ذكره.

[2] المرجع السابق.

جدول رقم (28): مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة حسب المحافظة، 2011/2010

المنطقة / المحافظة	المساحة (كم2)	مساحة الأراضي المزروعة (كم2)	نسبة مساحة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية
قطاع غزة	**365**	**88.0**	**24.1**
شمال غزة	61	16.6	**27.2**
غزة	74	17.1	**23.1**
دير البلح	58	14.1	**24.3**
خانيونس	108	24.0	**22.2**
رفح	64	16.2	**25.3**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017 ، رام الله– فلسطين، 2018، ص130.

جدول رقم (29): التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج 2012 -2015

النوع	المتغير	2012/2011	2013/2012	2015/2014	2015/2014
إنتاج الخضار	**المساحة دونم**	62107	57926	55041	58194
	الإنتاج طن	249377	249699	209929	239479
	قيمة الإنتاج	113864	122784	100822	107111
إنتاج المحاصيل الحقلية	**المساحة دونم**	51516	63369	60563	59709
	الإنتاج طن	83810	89054	100801	92477
	قيمة الإنتاج	28873	33469	37004	31218
إنتاج الحمضيات	**المساحة دونم**	15435	16694	15322	17641
	الإنتاج طن	23147	21923	23199	23025
	قيمة الإنتاج	11331	11684	12562	11307
إنتاج الفاكهة	**المساحة دونم**	59641	62970	56066	62098
	الإنتاج طن	44224	26669	46320	38848
	قيمة الإنتاج	43086	34044	49056	35159
إنتاج الزهور والنباتات الطبية ولاعطرية	**المساحة دونم**	367	195	91	358
	الإنتاج طن	146.6	130.5	130	340
	قيمة الإنتاج	1978	2181	681	1457
إجمالي الإنتاج النباتي	**المساحة دونم**	189066	201154	187083	198000
	الإنتاج طن	400704.6	387475.5	380379	394169
	قيمة الإنتاج	199132	204163	200125	186252

المصدر: وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015 ، غزة ، بدون تاريخ، **ص10**.

ملاحظة : انتاج النباتات الطبية والعطرية بالطن بدون انتاج الازهار وهو 600 الف زهرة.

تم حساب قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة في أخر سنوات

بالمقارنة بين بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (جدول رقم 28)، وبيانات وزارة الزراعة في غزة (جدول رقم 29) نلاحظ التباين الشديد بالنسبة لمساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة، حيث أن الجهاز المركزي يحددها بـ88 ألف دونم حسب الجدول (28) في حين أن وزارة الزراعة في "حكومة" حماس تحددها بـ 198 ألف دونم، والواقع أن الأراضي الزراعية في قطاع غزة لا تتجاوز 160 ألف دونم.

جدول رقم (30) : بيانات القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة وأعداد الثروة الحيوانية للعام 2015

المتغير	2015/2014	المتغير	2015/2014
المساحة المزروعة الكلية	198000	أعداد الأبقار	2556
مساحة أشجار الفاكهة الحمضيات	79739	أعداد العجول	7150
مساحة الخضراوات*	58194	اعداد الأغنام	54000
مساحة المحاصيل الحقلية	59709	أعداد الماعز	10500
مساحة أزهار القطف والنباتات العطرية	358	أعداد الدجاج اللاحم (ألف طير)	18000
–		أعداد الدجاج البياض (ألف طير)	900
–		أعداد خلايا النحل	17000

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014– 2015، غزة ، بدون تاريخ، **ص 13.**

جدول رقم (31): بيانات القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة لقيمة الإنتاج الزراعي للعام 2015

المتغيرات	القيمة (بالألف دولار)
قيمة إنتاج أشجار الفاكهة والحمضيات	46,467
قيمة إنتاج الخضراوات*	107,111
قيمة إنتاج المحاصيل الحقلية	31,218
قيمة انتاج ازهار القطف والطبية	1,457
قيمة الإنتاج النباتي	186,252
قيمة الإنتاج الحيواني	150,175
قيمة انتاج الثروة السمكية	14,002
إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي	350,429
تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي	246,629
القيمة المضافة للقطاع الزراعي	103,800

المصدر :وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة، بدون تاريخ، ص13.

* قيمة إنتاج الخضراوات لا تشمل قيمة أزهار القطف

يبين الجدول رقم (32) أن عدد العاملين في القطاع الزراعي في قطاع غزة بلغ 58,307 عامل خلال العام 2015 وساهم القطاع الزراعي بنسبة 6.5% في التشغيل، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة حوالي 450 ألف عامل. ويغلب على العمالة في القطاع الزراعي العاملين بأجر بنسبة 78.1% والمالكين بنسبة 13.9%، أرباب عمل بنسبة 3.4%، والعاملين من أفراد الأسرة بدون أجر بنسبة 4.6%.

جدول رقم (32): التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية لعام 2015

المؤشر	2015
عدد السكان	1,950,194
نسبة القوى العاملة المشاركة	%45.3
نسبة العمالة التامة	%55.9
نسبة العمالة المحدودة	%3.1
نسبة البطالة	%41
نسبة العاملين في الزراعة من مجموع القوى العاملة	%12.9
نسبة أرباب العمل	%3.4
نسبة العاملين في مصالحهم	%13.9
نسبة المستخدمين باجر	%78.1
نسبة أعضاء الأسرة بدو نأجر	%4.6
معدل أيام العمل الشهرية	22.9
معدل ساعات العمل الأسبوعية	37.1
الأجر اليوم الوسيط بالشيكل	46.2
العاملين في الزراعة	58,307
العاملين في الزراعة (المالكين)	8,105
أرباب العمل	1,982
العاملين في الزراعة كعمال بأجر	45,538
أعضاء الأسرة بدون أجر	2,682

المصدر: وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص 15.

يوضح الجدول رقم (33) أن قيمة الإنتاج الزراعي في قطاع غزة بلغت 350.4 مليون دولار خلال الموسم الزراعي 2015/2014 يتوزع حسب الأنشطة الزراعية الرئيسية بنسبة 53% للإنتاج النباتي ونسبة 42.9% للإنتاج الحيواني ونسبة 4% لإنتاج الثروة السمكية. بينما يتوزع حسب المنتجات الزراعية، فتساهم الخضار بأعلى نسبة في قيمة الإنتاج الزراعي 30.6%، تليها اللحوم بنسبة 32%، ثم الفواكه بنسبة 10.1%، ثم المحاصيل الحقلية بنسبة 8.9%، ثم البيض بنسبة 6.7%. ونلاحظ من الجدول رقم (34) أن محافظة خانيونس حققت أعلى مساهمة في الإنتاج الزراعي لمحافظات قطاع غزة بنسبة 27.2%، ثم محافظة رفح بنسبة 23%.

جدول رقم (33): قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات قطاع غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2015-2014

الرقم	البيان	المساهمة في الإنتاج الزراعي (%)	القيمة (بالألف دولار)
	خضار	%30.6	107,111
	محاصيل حقلية	%8.9	31,218
	فواكه	%10.1	35,159
	حمضيات	%3.2	11,307
	زهور ونباتات طبية وعطرية	%0.4	1,457
	لحوم	%32	111,927
	حليب	%3.8	13,171
	أسماك	%4	14,002
	عسل نحل	%0.5	1,594
.	بيض مائدة	%6.7	23,484
الإجمالي		**%100**	**350,429**
إجمالي الإنتاج النباتي		%53.1	186,252
إجمالي الإنتاج الحيواني		%42.9	150,175
إجمالي الثروة السمكية		%4	14,002

المصدر: وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، ، بدون تاريخ ، ص 20.

جدول رقم (34): الإنتاج الزراعي في كل محافظة من قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات قطاع غزة في الموسم 2014 – 2015

المحافظة	القيمة بالألف دولار	النسبة المئوية
شمال غزة	55,694	%15.9
غزة	64,736	%18.5
الوسطى	53,943	%15.4
خانيونس	95,226	%27.2
رفح	80,830	%23.1
الإجمالي	**350,429**	**%100**

المصدر: وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، بدون تاريخ، ص 22.

جدول رقم (35): الصادرات من 2006 – 2015 حسب إحصاءات المعابر السنوية في وزارة الزراعة

السنة	خضار	فواكه	حمضيات	بندورة شيري	توت أرضي	أسماك	جلود	زهور (مليون)
2006	8171	82	1990	283	1225	65	200	62.1
2007	10589	0	6811	343	11120	54	591	40.2
2008	0	0	0	0	0	0	0	0
2009	0	0	0	0	0	0	0	1.2
2010	1	0	0	0	226	0	0	14.5
2011	33	0	0	10.6	494	0	0	9.67
2012	258	0	0	125	608	0	0	9.7
2013	63.6	0	0	70.7	190.5	0	0	10.54
2014	821.82	41.2	0	70	104.5	6.5	0	1.876
2015	12473.2	291	0	100.3	130	22	0	

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص22.

يتبيّن من الجداول الإحصائية بأن الصادرات الزراعية من قطاع غزة تتركز في الخضار بشكل رئيس، ويعتمد على احتياجات السوق الإسرائيلي، إضافة إلى التوت الأرضي والنباتات العطرية التي تواجه مشاكل تصديرية من الاحتلال الإسرائيلي على المعابر، مما أثرّ على انخفاض حجم إنتاجها.

جدول رقم (36): قيمة الإنتاج النباتي بالألف شيكل في محافظات غزة في الموسم الزراعي 2015/2014 (بالألف دولار)

البيان	خضار	زهور ونباتات طبية وعطرية	محاصيل حقلية	فواكه	حمضيات
القيمة	416660	5666	121439	136770	43986

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص 29.

جدول رقم (37) : المقارنة بين قيمة المنتجات الزراعية المختلفة حسب محافظات غزة للعام 2015/2014

(بالألف دولار)

الرقم	البيان	شمال غزة	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح
	خضار	18416	11567	13628	31294	32205
	محاصيل حقلية	6055	2617	3718	10220	8608
	فواكه	2553	9428	6645	10003	6531
	حمضيات	3454	2411	1076	3136	1231
	زهور ونباتات طبية وعطرية	40	27	66	1077	247
	لحوم	18190	13180	22906	30150	27501
	حليب	5417	2350	1911	2143	1348
	أسماك	0	10778	528	1540	1156
	عسل نحل	632	177	366	299	120
.	بيض مائدة	938	12198	3099	5365	1885
	الإجمالي	55694	64736	53943	95226	80830

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص73.

تحليل للمساحات الزراعية في قطاع غزة للموسم 2014 – 2015:

بلغ مجموع مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة 217,677 دونم موزعة كما يلي:

أولاً: الخضار: يوضح الجدول رقم (38) أن المساحة المزروعة بالخضار بلغت 57,871 دونم مساحة محصولية وتركزت في محاصيل البندورة الدفيئات والمكشوفة والبندورة الشيري والكوسا والفلفل والملوخية والبطيخ والشمام والباذنجان والخيار والذرة والبصل والملفوف والزهرة والبازيلاء والبامية وغيرها من المحاصيل، وقد حققت إنتاجاً قدره 238,405 طن وبلغت قيمة الإنتاج 414 مليون شيكل، وتشكل الخضار نسبة 30% من قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة 57.5% من قيمة الإنتاج النباتي.

ثانياً: المحاصيل الحقلية: يوضح الجدول رقم (39) أن المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية بلغت 59,709 دونم، وتركزت في محاصيل القمح والشعير والبصل اليابس والبطاطس، وقد حققت إنتاجا قدره 92,477 طن وبلغت قيمة الإنتاج 12,1.4 مليون شيكل، وتشكل المحاصيل الحقلية نسبة 8.9% من قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة 16.8% من قيمة الإنتاج النباتي.

ثالثاً: الفاكهة: يوضح الجدول رقم (40) أن المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة بلغت 62,098 دونم، وتركزت في أشجار الزيتون والجوافة والعنب والبلح والتين وغيرها، وقد حققت إنتاجاً قدره 38848 طن وبلغت قيمة الإنتاج 137 مليون شيكل، وتشكل محاصيل الفاكهة نسبة 10% من قيمة الإنتاج الزراعي ونسبة 18.9% من قيمة الإنتاج النباتي.

رابعاً: الحمضيات: يوضح الجدول رقم (41) أن المساحة المزروعة بالحمضيات بلغت 17,641 دونم، وتركزت في أشجار الفلنسيا والليمون والمخال وأبو صرة والشموطي وغيرها، وقد حققت إنتاجاً قدره 23,025 طن وبلغت قيمة

الإنتاج 43.9 مليون شيكل، وتشكل الحمضيات نسبة 3.2% من قيمة الإنتاج الزراعي ونسبة6.1% من قيمة الإنتاج النباتي.

خامساً: الزهور والنباتات الطبية والعطرية: يوضح كل من الجدول رقم (42) والجدول رقم (43) أن بلغت المساحة المزروعة بالزهور والنباتات الطبية والعطرية بلغت 358 دونماً خلال الموسم 2014/2013، منها 6 دونم مزروعة بالزهور فقط نتيجة لإغلاق المعابر ومنع التصدير الذي أدى لعزوف المزارعين عن زراعة الزهور وخاصة القرنفل والذي يعدّ أهم المحاصيل التصديرية، وحققت النباتات الطبية والعطرية إنتاجا قدره 340 طن والازهار 600 ألف زهرة فقط، وبلغت قيمة الإنتاج 5.7 مليون شيكل وتشكل نسبة 0.4% من قيمة الزراعي ونسبة 0.8% من قيمة الإنتاج النباتي.

جدول رقم (38): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الخضار المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014-2015

المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية دونم / طن	الإنتاج طن	سعر الطن شيكل	قيمة الإنتاج ألف شيكل
بندورة دفيئات	4785	16	765.60	1500	115038
بندورة مكشوف	3493	5	174.65	1600	27987
بندورة شيري	1168	5	58.40	4000	22912
كوسا مغطى	3050	2.3	70.15	2065	14362
كوسا مكشوف	1688	2.3	38.82	2300	8924
خيار دفيئات	3167	8.4	266.03	1400	37131
خيار مغطى	322	3.4	10.95	1400	1512
خيار مكشوف	1753	2.7	47.33	1300	6060
باذنجان دفيئات	610	3.9	23.79	2150	5159
باذنجان مغطى	400	4	16.00	2150	3440
باذنجان مكشوف	2847	3.7	105.34	750	7844
فلفل دفيئات	824	3.5	28.84	4437	12767
فلفل مغطى	130	3.5	4.55	4437	2019
فلفل مكشوف	2009	2.7	54.24	2925	15716
فلفل حلو دفيئات	0	0	0.00	4000	0
فلفل حلو مكشوف	0	5	0.00	3000	0
ملوخية دفيئات	969	1.8	17.44	3287	5677
ملوخية مغطى	89	2	1.78	3287	845
ملوخية مكشوف	1880	2	37.60	1075	4042
بطيخ مغطى	2250	4.7	105.75	2500	26150
بطيخ مكشوف	1611	4.2	67.66	800	5386
شمام دفيئات	1013	4.7	47.61	3300	15579
شمام مكشوف	1232	3	36.96	2000	7392
خس	500	2	10.00	1000	980
فاصوليا دفيئات	275	1.3	3.58	4860	1684
فاصوليا مغطى	20	0.7	0.14	4860	68
فاصوليا مكشوف	801	0.7	5.61	3000	1645
يتبع جدول رقم (38)					
المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية دونم / طن	الإنتاج طن	سعر الطن شيكل	قيمة الإنتاج ألف شيكل
لوبيا مغطى	0	0	0.00	3500	0
لوبيا مكشوف	620	0.3	1.86	3500	755
بازيلاء	1959	0.54	10.58	3000	3160
فول اخضر	950	0.43	4.09	2500	1031
حمص اخضر	0	0	0.00	2400	0

بصل اخضر	1407	1.17	16.46	1420	2342
سبانخ	1349	1.5	20.24	2000	4047
سلق	727	1.6	11.63	1800	2093
فجل	838	2.09	17.51	600	1051
لفت	337	2.46	8.29	1100	911
ملفوف	3434	2.83	97.18	1200	11642
زهرة	1795	2.13	38.23	1400	5348
بامية دفيئات	60	0.4	0.24	18000	432
بامية مغطى	290	0.41	1.19	18000	2160
بامية مكشوف	1119	0.44	4.92	8000	3963
فقوس دفيئات	52	3.57	1.86	2874	533
فقوس مكشوف	227	3.03	6.88	1272	875
جزر	1250	2.12	26.50	1500	3975
بقدونس	430	1.18	5.07	1800	1404
ذرة مغطى	535	2	10.70	900	962
ذرة مكشوف	2360	2.83	66.79	700	4683
قرع	276	2.77	7.65	1400	1071
يقطين	0	0	0.00	1540	0
قلقاس	10	2.5	0.25	3700	93
توت أرضي	959.5	3	28.79	4000	11514
أخرى	0	0	0.00	0	0
الإجمالي	57871		2385.72		414364

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص 24+25.

ملاحظة: تبين للباحث أن الجهاز المركزي للاحصاء لم يصدر أي بيانات عن عامي 2016 / 2017.

جدول رقم (39): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقمية الإنتاج للمحاصيل الحقلية المرزوعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 – 2015

المحصول	المساحة بالدونم	الإنتاجية دونم / طن	الإنتاج بالطن	سعر الطن بالشيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
قمح	23100	0.19	4451	1600	7122
تبن قمح	0	0.26	5908	700	4136
شعير	10450	0.15	1551	1500	2326
تبين شعير	0	0.22	2252	700	1576
بصل يابس	6799.5	3.51	23849	1500	35774
ثوم	630	1.96	1237	6000	7422
بطاطس	15650	2.89	45220	1200	54264
بطاطا حلوة	1230	2.00	2460	1500	3690
حمص جاف	190	0.35	66	6000	396
تبن حمص	0	0.20	128	700	77
عدس	115	0.08	9	9000	83
تبن عدس	0	0.06	12	1100	13
برسيم	515	7.72	3975	800	3180
بيقيا	760	0.62	472	1000	472
فستق	0	0.00	0	35000	0
سمسم	0	0.00	0	20000	0
ترمس	50	0.15	8	4000	30
أخرى (قصب سكر)	220	4.00	880	1000	880
الإجمالي	**59709.5**	-	**82477**	-	**121439**

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة ، بدون تاريخ ، **ص 26.**

جدول رقم (40): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الفاكهة المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 – 2015

المحصول	المساحة دونم			الإنتاجية بالطن	الإنتاج بالطن	سعر الطن بالشيكل	قيمة الإنتاج بالألف شكيل
	مثمر	غير مثمر	الإجمالي				
زيتون	23260	13123	36383	0.57	13361	5000	66805
جوافة	2790	403	3193	2.07	5775	2000	11550
بلح	5775	3680	9455	1.12	6460	1500	9690
لوز	725	283	1008	1.26	913	8800	8030
عنب بذري	4135	929	5064	1.35	5574	8800	19507
عنب لا بذري	916	960	1876	1.27	1165	4000	4660
تين	840	380	1220	1.69	1420	3000	4260
خوخ	692	352	1044	1.51	1048	3500	3667
مشمش	346	212	558	1.45	502	3500	1756
تفاح	370	143	513	2.08	771	3500	2697
رمان	385	153	538	1.41	542	1500	812
مانجا	195	170	365	1.54	300	3000	900
برقوق	145	109	254	1.08	157	3000	470
صبر	229	136	365	2.90	664	2000	1327
أخرى	115	147	262	1.74	200	3200	639
الإجمالي	**40918**	**21180**	**62098**	**0**	**38848**		**136770**

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص 26+27

ملاحظة: تحسب الإنتاجية في اللوز على أساس الثمرة الجافة

* تم تحويل مساحات الصبر بالدونم.

جدول رقم (41): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الحمضيات المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 – 2015

المحصول	المساحة بالدونم			الإنتاجية بالطن	الإنتاج بالطن	سعر الطن بالشيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
	مثمر	غير مثمر	الإجمالي				
فلنسيا	1800	491	2291	2.0	3574	800	2859
شموطي	444	297	741	2.7	1214	1500	1821
ليمون	2825	3106	5931	3.3	9190	1500	13785
جريب فروت	215	179	394	2.1	456	1000	456
أبو صرة	914	1335	2249	3.1	2810	2650	7447
كلمنتينا	250	170	420	1.6	390	3200	1248
مخال	2508	2037	4545	1.7	4373.6	3366	14722
فنساوي	92	83	175	2.7	245	2000	490
بوملي	34	66	100	2.3	79.5	1500	119
أخرى	355	440	795	2.0	693	1500	1040
الإجمالي	9437	8204	17641		2302.5		43986

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، **ص 27.**

جدول رقم (42): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للزهور المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 -2015

المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية بالألف زهرة	الإنتاج بالألف زهرة	سعر الزهرة شيكل	قيمة الإنتاجية ألف شيكل
قرنفل أمريكي	6	100	600	0.5	300
زهور	0	0		0.4	0
الإجمالي	6		600		300

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015 ، غزة ، بدون تاريخ ، ص 28.

جدول رقم (43): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للنباتات الطبية والعطرية المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 – 2015

المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية طن	الإنتاج طن	سعر الطن شيكل	قيمة الإنتاج ألف شيكل
ميرمية	21	1.16	24.4	17000	415
نعناع + ريحان	39	0.80	31.2	3000	94
زعتر	39	0.37	14.35	18000	258
بابونج	24	0.24	5.8	18000	104
أخرى (عين جرادة + كزبرة + بصل + توم للتصدير)	229	0.12	264.4	17000	4495
الإجمالي	352		340.2		5366

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص 28.

(2) – الثروة الحيوانية :

تعتبر الثروة الحيوانية من الركائز الأساسية للدخل القومي ويشكلّ هذا النشاط نسبة عالية من الدخل العام في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هناك مشاكل وصعوبات أثرت عليه سلبياً ولم يعد العمل في مجال الثروة الحيوانية مجدياً بالنسبة للمزارعين في مختلف المحافظات، مما دفع المئات من مربي الثروة الحيوانية إلى تركها والتوجه للعمل في مجالات أخرى مجدية اقتصادياً، وذلك رغم أهمية الثروة الحيوانية من ناحية توفير الأمن الغذائي للسكان، حيث يتم توفير المواد الغذائية الهامة لتنمية الإنسان مثل توفير اللحوم بشتى أنواعها والألبان ومشتقاتها والبيض والذي يعتبر من أهم المواد الغذائية لدى أي مجتمع.

- **مؤشرات إنتاج الدواجن:**

يحتل إنتاج الدواجن دوراً حيويًا في الاقتصاد الفلسطيني، حيث شكلّ حصة إنتاج الدواجن نسبة 50% من إنتاج الثروة الحيوانية، ونسبة 15% من الإنتاج الزراعي. ويقدر قيمة انتاج الدجاج اللاحم في فلسطين حوالي 20 مليون دولار سنوياً، مقارنة مع أكثر من 30 مليون دولار قبل إندلاع انتفاضة الأقصى وقبل حصار قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على الدواجن نظراً لصعوبة الأوضاع المعيشية، إضافة لعدم السماح بدخول المنتجات إلى الأراضي المحتلة عام 1948، الأمر الذي أدى إلى تناقص عدد المربين.

يوضح الجدول (44) أن إنتاج الدجاج اللاحم متذبذب خلال الفترة 2006 – 2015، حيث بلغ إجمالي الدجاج اللاحم المنتج في قطاع غزة 18 مليون دجاجة خلال العام الزراعي 2015/2014 وهو أقل من الأعوام من 2010–2013 فمثلاً بلغ 22 مليون دجاجة عام 2010؛ أما عدد الدجاج البياض بلغ 900 ألف دجاجة وهو أعلى من السنوات السابقة؛ فيما بلغ إنتاج البيض 243 بيضة.

جدول رقم (44) : عدد الدجاج اللاحم والبياض وعدد البيض المنتج في قطاع غزة للفترة 2006- 2015

السنة	دجاج لاحم (بالألف)	دجاج بياض (بالألف)	البيض (بالمليون)
2006–2005	12,320	1,533	368
2007–2006	10,426	808	194
2008–2007	12,700	700	168
2009–2008	9,422	595	154
2010–2009	22,054	734	198
2011–2010	22,870	607	145
2012–2011	19,581	614	138
2013–2012	20,916	692	140
2014–2013	18,000	705	115
2015–2014	18,000	900	243

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، **ص14.**

- **معدلات استهلاك الدجاج اللاحم:**

تشير التقديرات إلى أن معدل استهلاك الفرد من الدجاج اللاحم 16 دجاجة سنوياً في الضفة الغربية وعليه يكون استهلاك الضفة الغربية من الدجاج اللاحم سنوياً ما بين 95–100 مليون دجاجة؛ وفي قطاع غزة 12 دجاجة سنوياً؛ وبالتالي استهلاك قطاع غزة حوالي 24 مليون دجاجة سنوياً خلال العام 2018؛ علماً بأن نسبة الوفيات في مزارع اللاحم بلغت 10%؛ مما يشير إلى ضرورة رفع الإنتاج أكثر من 50 مليون صوص لاحم سنوياً في الضفة الغربية؛ وحوالي 22 مليون صوص في قطاع غزة.

ويحتل الدجاج مكان الصدارة بين جميع أصناف الدواجن؛ لقدرته على تحويل غذائه إلى بروتين حيواني ذي قيمة غذائية عالية، خاصة للشرائح الفقيرة التي تشكل النسبة الأعلى من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهناك أيضاً عدد من المشكلات التي تواجه قطاع الدواجن في الضفة الغربية وقطاع غزة ، نذكر منها:

عدم وجود قنوات تسويق بأسعار مشجعة، وضعف التخطيط والتوجيه؛ وتحكم الاحتلال في أسعار الأعلاف وأنواع وسلالات الكتاكيت وأسعار اللحوم، والإنتاج الهائل للدجاج اللاحم والبيض في المستوطنات؛ ونقص الخبرة التي ينبغي أن تتوفر في المزارع، وشح الإمكانيات، وصغر أحجام رؤوس الأموال؛ وبدائية تصميم معظم المساكن المستخدمة في التربية؛ واعتماد معظم مزارع تربية الدجاج اللاحم على النظام المفتوح، وافتقارها لأسس سليمة من حيث التصميم والبناء، وعدم مراعاة وجود فتحات التهوية الضرورية في مبانيها؛ ما يتسبب في حدوث الكثير من الأمراض.

- **إحصاءات الثروة الحيوانية:**

تبيُّن النتائج أن عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في فلسطين بلغ 32,177 حيازة، منها 25,676 حيازة في الضفة الغربية أي ما نسبته 79.8%، و6,501 حيازة في قطاع غزة، أي ما نسبته 20.2%، وذلك خلال العام الزراعي 2012/ 2013 [1].

يقدر إنتاج لحوم الأبقار في الأراضي الفلسطينية بحوالي 3,394 طناً سنوياً، ولحوم الأغنام تقدر بـ 10,440 طناً سنوياً ولحوم الماعز بـ 8,406 طن سنوياً، فيما تنتج الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 123098 طناً من الألبان سنوياً[2].

أ. **الأبقار:** بلغ عدد الأبقار التي تم تربيتها في فلسطين 33,980 رأساً، منها 25,612 رأس في الضفة الغربية و8,368 رأس في قطاع غزة، حوالي 65.4% منها إناث، و68.6% أبقار هولندي، و52.9% عمرها أكثر من سنتين. أما نسبة الأبقار التي يتم تربيتها بهدف إنتاج الحليب فتشكل نسبة 55.4% من إجمالي عدد الأبقار في الأراضي الفلسطينية، أما على مستوى المحافظة فقد كانت أعلى محافظة لتربية الأبقار هي محافظة جنين بنسبة 15.5% من إجمالي عدد الأبقار.

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح الثروة الحيوانية ، 2013 ، رام الله- فلسطين، نيسان/ابريل 2014 ، ص 20 – 24 .

[2] المرجع السابق، ص 20 – 24.

ب. **الجمال:** بلغ عدد الجمال التي تم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 2,058 رأس في 2013/10/01، منها 1,226 رأس في الضفة الغربية، و832 رأس في قطاع غزة. حوالي 80.5% منها إناث، أما نسبة الجمال التي يتم تربيتها لأغراض إنتاج الحليب 61.2% من إجمالي عدد الجمال.

ج. **الضأن:** بلغ عدد رؤوس الضأن التي تم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 730,894 رأس، منها 670,332 رأس في الضفة الغربية و60,562 رأس في قطاع غزة. حوالي 83.9% منها إناث، و47.3% ضأن عساف، و74.1% عمرها سنة فأكثر. وبلغت نسبة الضأن التي يتم تربيتها بطريقة شبه مكثفة 72.2%، وتشكل نسبة الضأن التي يتم تربيتها بهدف إنتاج الحليب 77.2% من إجمالي عدد الضأن .

وتعتبر محافظة الخليل أعلى محافظة لتربية الضأن بنسبة 25.2% من إجمالي عدد الضأن.

د. **الماعز:** بلغ عدد رؤوس الماعز التي تم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 215,335 رأس، منها 204,937 رأس في الضفة الغربية و10,398 رأس في قطاع غزة. حوالي 84% منها إناث، و82.1% ماعز بلدي، و74.9% عمرها سنة فأكثر كما في 2013/10/01، بلغت نسبة الماعز التي يتم تربيتها بطريقة شبه مكثفة 81%، أما نسبة الماعز التي يتم تربيتها لأغراض إنتاج الحليب 83% وذلك من إجمالي عدد الماعز. وتعتبر محافظة الخليل أعلى محافظة لتربية الماعز بنسبة 21% من إجمالي عدد الماعز.

* **النحل:** بلغ عدد خلايا النحل في فلسطين 46,226 خلية. تتوزع بنسبة84.8% في الضفة الغربية، و15.2% في قطاع غزة، وبلغ عدد خلايا النحل الحديثة 43,604 خلايا بنسبة 94.3%، مقابل 5.7% خلايا تقليدية، وشكلت سلالة النحل الإيطالي 49.8% من إجمالي خلايا النحل.

* **الدواجن المنزلية:** بلغ عدد الدجاج المنزلي الذي تم تربيته في الأراضي الفلسطينية 258.9 ألف طير، وبلغ عدد الحمام 285.6 ألف طير، أما الحبش المنزلي (الديك الرومي) فقد بلغ 5 آلاف طير، وبلغ عدد الأرانب 29.1 ألف أرنب، فيما بلغ عدد طيور الفر 2000 طير، وبلغ عدد الدواجن الأخرى 29.7 ألف.

* **حيوانات أخرى (حيوانات العمل)** : بلغ عدد الخيول المرباة في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 3,814 رأس، وعدد البغال 485 رأس، فيما بلغ عدد الحمير 11,362 رأس.

*** الذبائح**

أ. **الأبقار:** بلغ عدد ذبائح الأبقار في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 440 رأس خلال العام الزراعي 2013/2012، نسبة 69.5% منها في قطاع غزة، وبلغ معدل وزن الرأس الحي 358 كغم، بينما بلغ معدل صافي الذبيحة 202 كغم، أما قيمة ذبائح الأبقار فبلغت 3.1 ملايين شيكل.

ب. **الضأن:** بلغ عدد ذبائح الضأن في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 34,772 رأس خلال العام الزراعي 2013/2012، نسبة 93.8% منها في الضفة الغربية، وبلغ معدل وزن الرأس الحي 55 كغم، بينما بلغ معدل صافي الذبيحة 28 كغم، أما قيمة ذبائح الضأن فبلغت 51.9 مليون شيكل.

ج. **الماعز:** بلغ عدد ذبائح الماعز في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 10,643 رأس خلال العام الزراعي 2013/2012، نسبة 98% منها في الضفة الغربية، وبلغ معدل وزن الرأس الحي 41 كغم، بينما بلغ معدل صافي الذبيحة 21 كغم، أما قيمة ذبائح الماعز فبلغت 12.5 مليون شيكل.

*** العمالة الزراعية**

بلغ عدد العاملين بأجر في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 8,628 عامل، منهم 75% في الضفة الغربية، و25% في قطاع غزة. أما عدد العاملين من أفراد الأسرة بدون أجر في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ 82,765 عامل، منهم 83.3% في الضفة الغربية، و16.7% في قطاع غزة.

وبالنسبة لمستوى الأجور، فقد بلغ معدل الأجر اليومي للذكور 65 شيكل للعمال الدائمين، و70 شيكل للعمال المؤقتين، أما الإناث 37 شيكل للعاملات الدائمات، و53 شيكل للعاملات المؤقتات.

*** الآلات والمعدات الزراعية**

بلغ عدد الآلات والمعدات الزراعية المملوكة والمستخدمة في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 24,490 آلة خلال العام الزراعي 2013/2012، منها 19,100 آله في الضفة الغربية، وعلى مستوى نوع الآلة فقد كان هناك 7,993 تنك ماء، و6,786 خضاضة.

*** المباني الزراعية**

بلغ عدد المباني المستخدمة في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية لأغراض الإنتاج الحيواني 71,871 مبنى، منها 43.5% حظائر أغنام، حيث بلغ متوسط مساحة حظائر الأغنام حوالي 94 م^2.

*** قيمة الإنتاج الحيواني**

أ. **الأبقار:** بلغ إجمالي قيمة إنتاج الأبقار في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 208.7 مليون شيكل، منها 82% في الضفة الغربية، و18% في قطاع غزة. بالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 87.7%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 10.7% وذلك من إجمالي قيمة إنتاج الأبقار .

ب. **الجمال:** تشير النتائج إلى أن إجمالي قيمة إنتاج الجمال في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 15.9 مليون شيكل، منها 82.4% في الضفة الغربية، و17.6% في قطاع غزة. وبالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 87.7%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 11.3% وذلك من إجمالي قيمة إنتاج الجمال.

ج. **الضأن:** تشير النتائج إلى أن إجمالي قيمة إنتاج الضأن في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 509.7 مليون شيكل، منها 95.7% في الضفة الغربية، و4.3% في قطاع غزة. وبالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 51.9%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 44.3% وذلك من إجمالي قيمة إنتاج الضأن.

د. **الماعز:** تشير النتائج إلى أن إجمالي قيمة إنتاج الماعز في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 169.7 مليون شيكل، منها 98.0% في الضفة الغربية، و2.0% في قطاع غزة. وبالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 63.7%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 32.7% من إجمالي قيمة إنتاج الماعز.

هـ. **الدواجن:** بلغ إجمالي قيمة إنتاج الدواجن في فلسطين خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 1,115.5 مليون شيكل، منها 70.2% في الضفة الغربية، و29.8% في قطاع غزة. أما بالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الطيور 71%، يلها قيمة إنتاج بيض التفقيس بنسبة 14.4% من قيمة إنتاج الدواجن.

و. **خلايا النحل:** بلغ إجمالي قيمة إنتاج النحل في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 116.8 مليون شيقل، منها 61% في الضفة الغربية، و39% في قطاع غزة. أما بالنسبة لنوع المنتج فقد شكل قيمة إنتاج العسل نسبة 93.2% منها، ثم قيمة إنتاج الطرود بنسبة 5.8% وذلك من قيمة إنتاج النحل خلال العام الزراعي 2013/2012.

جدول رقم (45) : إنتاج الحليب في قطاع غزة للفترة 2006 – 2015

السنة	غزة		
	أبقار	أغنام	ماعز
2006-2005	18,074	4,039	969
2007-2006	15,450	4,033	1,052
2008-2007	13,503	3,481	948
2009-2008	15,200	4,200	600
2010-2009	16,400	2,759	671
2011-2010	20,400	3,400	1,200
2012-2011	16,700	3,100	1,100
2013-2012	18,400	3,400	1,000
2014-2013	15,500	2,800	800
2015-2014	15,300	3,200	1,100

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص15.

جدول رقم (46): قيمة إنتاج الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة بالأسعار الثابتة للموسم 2014-2015

نوع الإنتاج	الوحدة	الكمية / طن	سعر الوحدة بالألف شيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
حليب أبقار	مليون لتر	15.3	1,700	26,061
حليب أغنام	مليون لتر	3.2	6,000	19,494
حليب ماعز	مليون لتر	1.1	5,000	5,680
إجمالي الحليب	مليون لتر	19.7	2,600	51,235
لحم بقر وعجل	طن	3,575	20	71,500
لحم ضان	طن	2,136.6	25	53,415
لحم ماعز	طن	415.7	25	10,393
لحم جمال	طن	94.7	22	2,083
لحم دجاج	طن	30,600	10	290,700
لحم حبش	طن	664	11	7,304

لحم بط	طن	0.0	10	0
إجمالي اللحوم	طن	37,486		435,394
بيض مائدة	مليون بيضة	243	376	91,353
إجمالي قيمة إنتاج الثروة الحيوانية				**577,982**

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص28.

ملاحظة: تم حساب كمية اللحوم المنتجة على أساس الوزن الحي

ووفقاً للجدول رقم (46) بلغت قيمة الإنتاج الحيواني 578 مليون شيكل للموسم الزراعي 2014–2015 وهي تشكل 42.9% من قيمة الإنتاج الزراعي ويرجع ارتفاع قيمتها إلى ارتفاع أسعار اللحوم خلال الفترة السابقة، بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وإغلاق المعابر.

جدول رقم (47): أعداد الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة للموسم الزراعي 2014-2015

النوع	القطيع	النسبة % من إجمالي القطيع
أبقار	**2,556**	**3**
عجول	**7,150**	**9**
عجلات	**1,095**	**1**
ثيران	**0**	**0**
اغنام	**54,000**	**71**
ماعز	**10,500**	**14**
جمال	**575**	**1**
الإجمالي	**75,876**	**100**

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص29.

- **قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني :**

بلغ إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 2,694.5 مليون شيكل، منها 82.7% في الضفة الغربية، و17.3% في قطاع غزة. وتشكل تكلفة الأعلاف المركزة نسبة 46.1% من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني، يليها التبن والقش بنسبة 9% من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني[1]. وينعكس ارتفاع أسعار الأعلاف المستوردة على ارتفاع تكاليف الإنتاج على المزارعين وتقليل ربحيتهم.

ومن أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الثروة الحيوانية: ممارسات الاحتلال التعسفية من خلال الاغلاقات والسيطرة على المعابر وعزل المواطنين والمدن عن العالم الخارجي، ومصادرة الأراضي والمراعي وبناء المستوطنات والاستيلاء على مصادر المياه، مما أدى إلى تقليص مساحة المراعي والعمل على تدمير

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح الثروة الحيوانية لعام 2013 ، مرجع سابق ذكره، ص33.

البنية التحتية. ومن المشاكل الأخرى عدم استقرار السوق المحلي بإغراقه باللحوم والحليب ومشتقات الألبان المستوردة من السوق الإسرائيلي والتي تعمل بدورها على عدم استقرار الأسعار، إلى جانب ضعف الطلب المحلي مما يؤدي إلى الاخلال المستمر للعرض والطلب بسبب غياب الإدارة والتخطيط،

وفي هذا الجانب، أشير إلى قصور السلطة الفلسطينية في حلّ المشاكل التي تتعلق بالبنى التحتية المساندة لقطاع الثروة الحيوانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل عدم توفر مختبرات مركزية مجهزة بالأجهزة اللازمة من أجل متابعة المشاكل الصحية للثروة الحيوانية وعدم توفر مراكز أبحاث خاصة لتطوير الثروة الحيوانية.

جدول رقم (48): قيمة إنتاج عسل النحل بالأسعار الثابتة حسب المواسم التالية في محافظات غزة

الموسم	عدد الخلايا	متوسط إنتاج الخلية – كجم	جملة الإنتاج بالطن	م. سعر الطن بالألف شيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
2015/2014	17000	5.9	103.315	60	6199
2014/2013	9843	6	555.625	60	3334
2013/2012	20402	11	217.682	50	10884
2012/2011	20402	11	217.682	50	10884
2011/2010	14009	7	102.3638	50	5118

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014–2015، غزة ، بدون تاريخ ، ص 29.

ـ أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي :

أ- مصادرة الأراضي والإغلاقات والحصار وشق الطرق الالتفافية والتجريف وإعاقة التسويق والاعتداء المباشر، ومصادر المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية من آبار وعيون ومحطات أبحاث وطرق زراعية من قبل العدو الصهيوني.

ب- غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية، وفي هذا السياق فإننا نؤكدُ على ضرورةِ مناقشة وإقرار "مشروع القانون الزراعي " بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي .

ج- ضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي، والبنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين الفقراء، الذين يتعرضون لأبشع أساليب الاستغلال حين يضطرون للاستدانة على حساب محاصيلهم، من التجار والطفيليين، لعدم إمكانية الحصول على قروض ميسّرة من البنوك المحلية .

د- تخلف[1] قطاع التسويق الزراعي، وضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول، مثل وحدات التدريج والتعبئة والتغليف، وتحكم المتنفذين من أصحاب هذه

[1] توماس سنتش قدم بحثا مستفيضا يحلل فيه وينقد نظريات التخلف الغربية، فقدم استنتاجه عن التخلف في تعريفة بأنه " هو نتاج اقتصادي اجتماعي معقد لتطور خاص ارتبط وثيق الارتباط بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل والذي تحدد أساسا من قبل هذا الأخير، أي العامل الخارجي".

ويستطرد سنتش في تحليل بنية الاقتصاد في الدول المتخلفة باعتبارها ناتجة عن التبعية للرأسمالية على أنها بنية يسودها تفكك أنماط الإنتاج وتشوه في الاقتصاد، من خلال ازدواجية في النظام بين قطاع حديث معد للتصدير وقطاع تقليدي متعايش معه، ومعدل تراكم رأسمالي بطيء ترافقه بنية اجتماعية مشوهة تعمل على استدامة التخلف، مع نظام سياسي تولد عن هذا التخلف وأمين له.

يتفق مع سنتش في تحليل التخلف وآلياته الداخلية كل من مهدي عامل من خلال مفهومه عن نمط الإنتاج الكولونيالي، والذي اعتبر أن هذا النمط هو بنية متكاملة ناتجة عن العلاقة التابعة للنظام الرأسمالي العالمي وفي خدمته، كما يتفق مع ذلك سمير أمين من خلال نظرية المركز والمحيط، وكل من اندريه جندر فرانك وبول باران وايف لاكوست من أمريكا اللاتينية، والذين يعتبرون أن التخلف نتيجة لعملية قطع التطور الداخلي من خلال الاستعمار والعدوان الاستعماري على هذه البلدان وان الفكاك من التخلف هو بقطع العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية وكسر حلقة التبعية.

المعدات – الذين هم أيضا من كبار المصدرين – في تحديد أسعار الإنتاج لصغار الفلاحين، وغياب الجهاز التسويقي فيها الذي يمكّن الفلاح من المتابعة والحصول على المعلومات، كل ذلك عدا تعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية والإدارية المتعمدة من العدو الإسرائيلي.

هـ- هناك مشاكل ذات طابع اقتصادي / اجتماعي ترتبط بتفتت الملكية الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، بل وأحيانا الإهمال، نظراً لقلة الإيراد وتدني العائد من الزراعة، وترك العديد من الفلاحين الصغار عملهم في القرية بحثاً عن أعمال أو فرص بديلة أخرى، وإلى جانب ذلك ضعف وفوقية المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع الفلاحين الفقراء، وعدم فعالية برامجها ذات الطابع الإغاثي والبحثي وفي القضايا الشكلية بعيدا عن جوهر قضايا الفلاحين المرتبطة بالأرض والعملية الإنتاجية.

و- التطور الأحادي الجانب للبنية التحتية لصالح الزراعة المروية المملوكة في جزء منها لبعض كبار الملاك وأصحاب المصالح في السلطة، مقابل الإهمال شبه الكامل لأراضي الزراعة البعلية .

ز- غياب السياسة التنموية الزراعية الآنية، والمستقبلية، وسيادة التخبط والعشوائية في هذا القطاع الهام، إلى جانب غياب الدراسات الجدية المفصلة لموضوع المياه وكل ما يرتبط به أو يتفرع عنه بصورة شاملة وعلمية.

ح- غياب دور الاستثمارات الحكومية أو القطاع العام في الزراعة، وغياب أي شكل جدي من أشكال العمل التعاوني بين الفلاحين، وهو ما يجب أن نعمل على تفعيله عبر برامج مدروسة، والمطالبة بزيادة حصة القطاع الزراعي من ميزانية السلطة ومن مساعدات المانحين، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، ووضع السياسات الزراعية الهادفة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الزراعية العربية لإعداد خطط النمط الزراعي والتعاون في السياسات التسويقية و تبادل المعلومات، هذا ويعود ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة.

ط- قلة الموارد الطبيعية المتاحة (الأرض – المياه).

ي- صغر حجم الملكيات الزراعية وتفتتها وعدم تفعيل التشريعات التي تحمي الأراضي الزراعية من تحويلها إلى استخدامات أخرى.

ك- عدم قيام مشاريع زراعية كبيرة نموذجية ذات تنوع إنتاجي.

ل- عدم اهتمام المنظمات غير الحكومية NGO's بإنشاء إطار تمثيلي وطني للمزارعين الفلسطينيين.

م- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية مما ترتب عليه ضعف إنتاجية وحدة المساحة.

ن- ضعف الإمكانيات المالية لوزارة الزراعة ودوائرها المختلفة وبالتالي عدم قدرتها على أداء دورها، وخاصة في مجالات الإرشاد والوقاية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتطوير الثروة السمكية والتسويق وغيرها من الأنشطة الحيوية الأخرى.

س- عدم قدرة النمو السنوي في إنتاج الخضار على تلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الزيادة السكانية مما يترتب تزايد الاتساع في الفجوة بين الإنتاج والاحتياجات.

ع- ارتفاع ملوحة مياه الري واستنزاف المياه الجوفية بشكل يتناسب مع معدل التغذية لهذه المياه الأمر الذي سيؤثر على الإنتاجية وصلاحية الأراضي الزراعية، ما يستدعي البدء بإنشاء محطات علاج المياه العادمة واستخدام المياه المكررة للاحتياجات الزراعية .

ف- هناك نسبة فاقد مرتفع بعد الحصاد لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الموجهة للأسواق المحلية نتيجة عدم اتباع أساليب الفرز والتعبئة المناسبة.

ص- ارتفاع كلفة الإنتاج المترتبة على استيراد معظم المستلزمات بطريقة غير مباشرة.

ق- إحجام شركات التأمين عن التعامل التأميني مع القطاع الزراعي، الأمر الذي لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي (خاصة في أراضي الضفة الغربية).

بناءً على مؤشرات التراجع الخطيرة التي أصابت القطاع الزراعي في قطاع غزة، سواء من حيث انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي، أو من حيث تآكل وتفتيت الرقعة الزراعية، فإنه يتوجب علينا التوجه نحو تطبيق الأسس التالية [1]:

1- اعتبار منطقة المواصي (التي انسحب منها العدو الإسرائيلي) هي مناطق خاضعة للاستخدام الزراعي والسياحي فقط ومنع استغلال هذه الأراضي لأية مشاريع فئوية – كما هو الحال مع حركة حماس- من شأنها الإضرار بطبيعة هذه الأراضي التي تحتوي على الخزان الجوفي الوحيد الصالح للمياه في قطاع غزة. ونقترح هنا التخطيط لإقامة المزارع التعاونية وفق قوانين واضحة تخدم الاقتصاد الوطني الفلسطيني بصورة رئيسة، بمثل ما ستخدم قطاعاً واسعاً من المزارعين والمنشآت الصناعية التي يمكن اقامتها ارتباطا بتلك المنتوجات الزراعية وفق خطط مسبقة .

2- منع استخدام أي جزء من الأراضي الزراعية في المواصي لأية أغراض أخرى غير الزراعية والسياحية في منطقة الساحل، واعتبار هذه الأراضي خياراً استراتيجياً لتوفير جزء من احتياجات الأمن الغذائي داخل القطاع، على أن تبقى الملكية الخاصة بهذه الأراضي عائدة للقطاع العام (السلطة الفلسطينية) مع إمكانية تأجير أجزاء منها لأغراض الزراعة والسياحة والصناعة للقطاع الخاص والمختلط والتعاوني في إطار عملية إعادة إعمار البنية التحتية داخل قطاع غزة، فإنه يجب الاهتمام بدراسة أوضاع البنية التحتية الزراعية داخل أراضي المواصي وخاصة تشجيع واقامة الدفيئات الزراعية وإمدادات المياه وغيرها والعمل على تطوير الاحتياجات اللازمة في المجال الزراعي مع تطبيق سياسات النمط الزراعي للمنتجات بما يضمن حاجة السوق المحلي والتصدير إلى الخارج بصورة متوازيه .

3- مطالبة وزارة الزراعة لوضع خطة زراعية ذات طابع استراتيجي، تشمل تحديد طبيعة المنتجات الزراعية ذات الأولوية التي يجب أن يتم زراعتها داخل أراضي المواصي، بما يخدم توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للمواطن داخل القطاع من ناحية، وتوفير السلع الزراعية التي من الممكن استخدامها في عمليات التصنيع الزراعي والتي يخطط لتطويرها.

[1] وزارة الاقتصاد الوطني، دراسة حول الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية في محافظات فلسطين .

4- ضرورة توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية (القمح –السكر –الأرز –البقوليات –الزيوت النباتية والشاي) وذلك لمواجهة أي حالة طوارىء، حيث لا يوجد إنتاج محلي من هذه السلع باستثناء القمح والذي يمثل الإنتاج المحلي منه (8%) من قيمة الاحتياجات السنوية وهي نسبة ضئيلة جداً.

5- ضرورة تشجيع ودعم زراعة الحمضيات والتي تراجع إنتاجها بصورة مستمرة على مدار السنوات الماضية وأصبح لا يكفي للاستهلاك المحلي، علماً بأن فلسطين كانت تنتج حوالي 300 ألف طن سنوياً، وتصدر ما لا يقل عن 200 ألف طن، في حين أن الإنتاج الحالي من الحمضيات لا يتجاوز 70 ألف طن سنوياً.

6- العمل على تفعيل دور المصانع المنتجة للعصير في محافظات السلطة الفلسطينية ، شرط ضرورة الاهتمام بإعادة التخطيط لزراعة الحمضيات في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) والجنوبية (قطاع غزة) خاصة مع انخفاض انتاج الحمضيات في قطاع غزة بصورة حادة ، حيث لم يعد يكفي لتغطية الاحتياجات المحلية بعد أن كان انتاج قطاع غزة من الحمضيات يشكلُّ نسبة 56.6% من إجمالي الإنتاج الزراعي في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي.

7- أن تقوم وزارة الزراعة الفلسطينية بدعم المزارع الفلسطيني من خلال وضع الخطط التطويرية والتسويقية المناسبة للنهوض بالقطاع الزراعي لإعادة تأهيله وإعادته إلى ما كان عليه نظراً لأهميته الكبيرة في الاقتصاد الفلسطيني.

8- التعاون بين القطاع الزراعي والصناعي للنهوض بالصناعة الفلسطينية اعتماداً على الإنتاج الزراعي (مصانع عصير البندورة والمعلبات وغيرها).

9- تنشيط دور السفارات والممثليات الفلسطينية (الملاحق التجارية) في ترويج وتسويق المنتجات الزراعية الفائضة عن الاحتياجات وخاصة زيت الزيتون .

10- العمل على تقنين الاستيراد من الخارج لبعض السلع التي يوجد بها اكتفاء ذاتي مثل زيت الزيتون والخضار ومعلبات الصلصة (البندورة) وذلك لتشجيع المنتج المحلي وحمايته.

وفي ضوء ما تقدم، نؤكد على تطبيق مجموعة من الإجراءات الهادفة لتطور القطاع الزراعي، من أهمها:

أ. ضرورة تعديل الأنماط الإنتاجية بما يتناسب واحتياجات الاستهلاك المحلي، إلى جانب وقف استيراد الخضار والفواكه التي يتم إنتاجها محلياً .

ب. ضرورة إيلاء القطاع الزراعي الفلسطيني اهتماماً أكبر من خلال توفير الأموال اللازمة لتمكين المزارعين من إعادة تطوير حيازاتهم الزراعية وخاصة بعد ما أصاب القطاع الزراعي الفلسطيني من تدمير وتجريف بسبب الممارسات الإسرائيلية.

ج. العمل على إدخال التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج بما يؤدي إلى رفع معدل الإنتاجية للدونم.

د. استخدام البيانات الخاصة بالميزة النسبية للإنتاج الزراعي في تعديل الأنماط الإنتاجية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة المياه وطاقة العمل.

هـ. العمل على توفير مصادر تمويل وإقراض ضرورية لإقامة مشاريع زراعية نموذجية.

و. تنظيم حملة قومية شاملة للتوعية الغذائية الصحية المناسبة بمساهمة كل القوى السياسية والمؤسسات التعليمية والصحية والاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني تعديل الأنماط الاستهلاكية والحد من الإسراف.

ز. ترشيد عملية الرعي، وتجنب الرعي الجائر للمحافظة على المراعي وتنميتها بما يساهم في زيادة أعداد القطيع والارتفاع بالقدرات الإنتاجية من اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته.

ح. إلغاء الضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج، بما يحفز المزارعين ويرفع العائد المزرعي.

ط. تنمية وتطوير الثروة السمكية من خلال ترشيد عملية الصيد واتباع الأساليب الصحيحة وتشجيع الاستزراع السمكي وتقديم دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع إنتاج الأسماك في البرك والأحواض.

ي. العمل على وضع وتنفيذ مشاريع استصلاح أراضي وخاصة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بهدف زراعتها بالمحاصيل التي يمكن أن تسهم في تحقيق نسبة هامة من الاكتفاء الذاتي.

ك. الاستفادة من الأراضي التي أخلاها العدو الإسرائيلي في قطاع غزة في إقامة مشاريع إنتاجية نموذجية تساهم في سد الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل الزراعية.

ل. تطوير الإرشاد الزراعي وتأمين الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من أداء دوره بكفاءة تساهم في رفع معدل الإنتاج عن المعدلات المنخفضة حالياً.

م. الاستغلال الأمثل للموارد المائية القليلة المتاحة وتطوير أساليب الري بهدف توفير المياه لري مساحات جديدة وتحسين نوعية المياه المتاحة.

ن. إدخال سلالات جديدة من الأبقار والأغنام ذات قدرة تحويلية عالية لوحدة الأعلاف المستهلكة بهدف زيادة إنتاج اللحم والحليب.

س. تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة المنتجة في مجالات تربية الحيوانات والدواجن وتقديم الأعلاف والعناية البيطرية للمربيين وإيجاد مصادر لهذه المشاريع.

ع. تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الإنتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه بهدف المساهمة في سد العجز.

ف. زيادة القدرة التخزينية المتوفرة حالياً للاستفادة من فائض الإنتاج وقت الذروة وطرحها في الأسواق عند الحاجة.

ص. إدخال أصناف حمضيات جديدة، وأصناف خضار جديدة بهدف المساهمة في سد العجز، تتميز بارتفاع الإنتاجية وتجديد المساحات المزروعة بالحمضيات، حيث نلاحظ هبوطاً حاداً في زراعة وإنتاج هذه السلعة التي كانت من أهم السلع الزراعية في قطاع غزة .

ق. تفعيل التشريعات والقوانين التي تحد من تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات بديلة يترتب عليها انحسار المساحات الزراعية.

وأخيرا فإن الاهتمام بالمسألة الزراعية – بكل جوانبها – في بلدنا من حيث تطويرها وزيادة مساحاتها وإنتاجيتها للإسهام في تأمين العديد من السلع الزراعية، من الخضار والفواكه التي نقوم باستيرادها من إسرائيل، نذكر منها على سبيل المثال، الجزر والبصل والثوم والملفوف والشمام والبطيخ والعنب، علاوة على الاهتمام بزيادة مساحة المحاصيل الحقلية عبر الأراضي الممكن استصلاحها، وزراعتها بالمحاصيل البعلية، وهي أراضي لا تقل مساحتها عن نصف مليون دونم.

(3)- المياه والموارد المائية في قطاع غزة :

منذ تأسيس المشروع الصهيوني، كانت المياه – وستظل – أحد أهم مصادر وأسباب الصراع، فقد حددت المياه جغرافية "إسرائيل" وتوسعاتها منذ عام 1948 مروراً بعدوان الخامس من يونيو/حزيران في عام 1967 وصولاً إلى اللحظة السياسية الراهنة، الأمر الذي يفسر مسار الجدار العازل منذ البدء في إنشائه في صيف عام 2002 حتى الآن، حيث التهم أكثر من 15% من أراضي الضفة الغربية البالغة مساحتها 5800 كم^2. وسيحجز في ذات الوقت أهم الأحواض المائية في الضفة الغربية من الجهة الغربية للجدار لصالح المحتلين الإسرائيليين واستخداماتهم المختلفة، سواء للزراعة أو للشرب أو للصناعة، تاركاً بذلك الفلسطينيين في عجز وشح كبيرين في ظل زيادة سكانية عالية تزيد عن 3.5% سنوياً بينهم، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيش الفلسطينيين واتساع ظاهرة التصحر في أرضهم الزراعية، علاوة على تفاقم مشكلة ملوحة المياه التي انتشرت في أكثر من 80% من مصادر المياه في قطاع غزة، وما سينتج عن ذلك من مخاطر صحية واجتماعية أكثر من خطيرة تهدد حياة السكان عموماً والأطفال والشباب خصوصاً، ما سيراكم مزيداً من المعاناة والبؤس على الصعيد الاجتماعي وأثاره الخطيرة على الصعيد السياسي.

بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 167.2 مليون م^3 عام 2016، وتعتبر هذه الكمية ضخاً جائراً (علماً بأن مقدار الضخ الأمن بما يتناسب مع طاقة الحوض المستدامة من 50 – 60 مليون م^3 ، مما أصبح ما يزيد عن 97% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، وهي من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها، وهو (100 لتر/ فرد/ يوم) كحد أدنى[1].

وفي هذا السياق، تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن نسبة حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية 15% فقط، بينما حصة الإسرائيليين من هذه الأحواض تشكل النسبة الأوفر حظاً والتي تقدر بـ85%، بما في ذلك المستوطنون في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18% فقط، بينما حصة الإسرائيليين بلغت 82%.

تم تقدير كمية المياه النقية (المتجددة) المتوفرة في الأرض الفلسطينية بنحو 2.4 مليار م^3 سنويًا، حيث تقوم "إسرائيل" باستغلال نحو 90% من هذه الكمية مقابل 10% فقط للفلسطينيين، بناءً على تقرير "قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأمر الذي يوضح مدى الاستنزاف

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، بيان صحفي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للمياه 2018/3/21، رام الله- فلسطين

الإسرائيلي لأحد أهم الموارد الفلسطينية[1]، ما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المياه، وبالتالي إجبار الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، التي أصبحت المصدر الرئيسي للحصول على المياه للاستخدام المنزلي، حيث تم شراء من شركة ميكروت 70.2 مليون م^3 عام 2015 بواقع 63.8 مليون م^3 للضفة الغربية و 6.4 مليون م^3 لقطاع غزة وذلك حسب الجدول رقم (49).

جدول رقم(49): كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والمصدر، 2015

مليون م^3/السنة

المنطقة	المجموع	المياه المضخوخة من الآبار الفلسطينية[1]	تدفق الينابيع[2]	مياه شرب محلاة [3]	المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) (4)
فلسطين	**365.3**	**250.5**	**40.7**	**3.9**	**70.2**
الضفة الغربية*	187.8	83.3	40.7	–	63.8
قطاع غزة	177.5	167.2	–	3.9	6.4

بيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967.
الكمية لا تشمل المياه المستخرجة من الآبار غير المرخصة.
الكمية لا تشمل ينابيع الفشخة
محطات تحلية تابعة للقطاع الخاص تعمل على تزويد السكان بمياه شرب محلاة معبأة
تشمل الكميات المضخوخة من الآبار الواقعة ضمن اراضي دولة فلسطين والمسيطر عليها من قبل شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) للاستخدامين المنزلي والزراعي، منها 4.4 مليون متر مكعب للاستخدام الزراعي في محافظة طوباس.

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017 ، رام الله – فلسطين، ص137.

ـ مصادر المياه الفلسطينية :

تنقسم مصادر المياه الجوفية في فلسطين إلي قسمين رئيسيين هما :-

1- مياه الخزان الساحلي الجوفي القابع أسفل ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين رفح جنوباً وجبل كرمل شمالاً، وتبلغ مساحته الكلية 2200 كم2، توجد 400 كم2 منها أسفل قطاع غزة. وتعتبر المياه الجوفية داخل قطاع غزة مستقلة إلى حد كبير عن المياه الجوفية داخل "إسرائيل" بسبب سريان المياه بشكل شرقي– غربي داخل الخزان، لكن قيام دولة العدو الإسرائيلي بحفر العديد من آبار مصايد المياه، في ظل زيادة عدد السكان في قطاع غزة إلى 1.92 مليون نسمة عام 2018 أدى إلى ارتفاع كميات المياه المستهلكة سنوياً لحوالي200 مليون م3، مما أدى إلى سحب المخزون الجوفي وزيادة نسبة الملوحة والتلوث.

2- مياه الخزان الجبلي الجوفي القابع أسفل الضفة الغربية، والذي يتكون من ثلاثة أحواض– غربية وشرقية وشمالية شرقية. تسحب "إسرائيل" ما يقدر بـ 483 مليون م^3 سنوياً من مياه الخزان الجوفي الجبلي (بما في ذلك 40 مليون م^3 سنوياً تسحبه المستعمرات الإسرائيلية في غور الأردن)، في حين لا يسحب الفلسطينيون أكثر من 118 مليون م^3 سنوياً من نفس الخزان.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بياناً إحصائياً حول المياه في الأراضي الفلسطينية عشية يوم المياه العالمي، 2011/3/22، رام الله- فلسطين.

ومن هنا يتضح أن الضفة الغربية قابعة فوق خزان مياه جوفية كبير جداً، حيث تُعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لجميع استعمالات المياه في الضفة الغربية وفى فلسطين التاريخية، وفيما يلي توضيح للأحواض الثلاثة وفقاً لاتجاه تدفق المياه الجوفية :

أ – الحوض الشرقي، والذي تصل إمكانياته المائية إلى 142 مليون م3 سنوياً.

ب– الحوض الغربي، وتبلغ إمكانية المائية نحو 362 مليون م3 سنويا.

ج– الأحواض الشمالية الشرقي : وتبلغ إمكانيته المائية نحو 172 مليون م3 سنوياً.

وتتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية:

- **الخزان الغربي** : ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة، وأعماق الآبار فيها لا تزيد عن 80 – 150 متر .
- **الخزان الشمالي** : ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق وهي غنية بالمياه أيضا، وتتراوح أعماق الآبار فيها 100–250 متر.
- **الخزان الجنوبي** : ويمتد تحت القدس و بيت لحم حتى شمال الخليل .
- **الينابيع:** يبلغ عددها حوالي 4,000 نبع، ومعظمها مرتبط بمياه الأمطار وتجف معظم آبارها في فصل الصيف .
- **الآبار** : حوالي 500 بئر (عدا مئات الآبار العشوائية في الضفة والقطاع).

في ضوء ما تقدم، فان المياه الجوفية تمثل المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية – في ظل غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية والتفاوت في معدل هطول الأمطار – ويعتبر الخزان الجوفي الجبلي الذي تتجمع مياهه تحت جبال الضفة الغربية ومرتفعاته أهم مصادر المياه الجوفية في فلسطين، ويقدر مخزون خزان الضفة الذي يتغذى من تسرب مياه المطر إلى الخزان الجوفي بنحو 679 مليون م^3 سنوياً، يضاف إليها 45 مليون م^3 سنوياً من الخزان السطحي بقطاع غزة[1]، ويبلغ الحجم الإجمالي للمياه الجوفية في عموم فلسطين حوالي 1209 مليون م^3 سنوياً يحصل الإسرائيليون على نسبة 86.52% منها، أي حوالي 1046 مليون م^3 سنوياً، مقابل 259 مليون م^3 سنوياً للفلسطينيين.

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيه وأكبرها وأعذبها، تقع في منطقة المواصي التي انسحب منها العدو الصهيوني في سبتمبر 2005 وتبلغ مساحتها حوالي 50 ألف دونم، إلا أنه نتيجة لشح مياه الأمطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، بدأت الملوحة (الكلوريد) تتسرب إلى هذه الخزانات .. وجاء في تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيب" إن مصادر المياه الجوفية التي يعتمد عليها 1.5 مليون فلسطيني في غزة تواجه خطر الانهيار، مطالباً بإصلاح وترميم الخزان المائي في القطاع، وإيجاد مصادر مياه بديلة، بما في ذلك بناء محطات تحلية المياه، وذلك من أجل تخفيض الضغط على موارد المياه الجوفية، وفي هذا السياق، يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكلفة إعادة الخزان الجوفي لحالته السابقة بنحو1,5 مليار دولار

[1] أزمة المياه في الضفة الغربية: انعكاس سلبي على كيان فلسطيني "قابل للحياة"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، الاثنين 2005/8/22، العدد 9764.

علي مدى عشرين عاما، ويدخل ضمن هذه التكلفة بناء محطات تحلية المياه.. أما تقرير "يونيب" فقد أشار إلى أن معدلات التلوث وصلت لدرجة أن الأطفال الرضع في غزة يعانون من خطر التسمم بمادة النيترات، محذراً من أن المستويات العالية من النيترات يمكن أن تتسبب في ظهور نوع من الأنيميا لدى الأطفال الرضع والمعروفة "بظاهرة الرضيع الأزرق"[1].

وعلى الرغم من وجود "اتفاقية" بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية حول تحويل "إسرائيل" 80 مليون م^3 من المياه في السنة للفلسطينيين، لكنها تتصلت منها. وفي حين يحتاج فلسطينيو الضفة إلى 250 مليون م^3 سنوياً من المياه، فلا يتوفر لهم سوى أقل من 70% منها، ومع الارتفاع المستمر لسكان الأراضي الفلسطينية الذي يقدر بحوالي 5.1 مليون فلسطيني منتصف عام 2018، سيزداد الطلب على المياه، لكن من الواضح أن المشكلة المائية ستكون بوتيرة عالية في قطاع غزة، نظراً للكثافة السكانية والمساحة الضيقة التي لا تزيد عن 364 كيلو م^2.

ويبين الجدول رقم (49) السابق الإشارة إليه ، إجمالي كمية المياه التي تم توفيرها من المصادر المختلفة للأراضي الفلسطينية بلغت 365.3 مليون م^3 عام 2015، وتعتبر المياه الجوفية أكبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي 250.5 مليون م3 من المياه أي بنسبة 68.6%، يليها المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" حيث بلغت كميتها نحو 70.2 مليون م^3 بنسبة 19.2% ، وأخيراً الينابيع حيث بلغ تصريفها السنوي 40.7 مليون م^3 وشكلت ما نسبته 11.1% من مصادر المياه التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات.

أما بالنسبة لاستهلاك المياه، فإن الزراعة هي القطاع الأكثر استهلاكاً للمياه في الأراضي الفلسطينية، إذ تستهلك حوالي 65%، يليها قطاع الاستخدامات المنزلية/ البلدية بنسبة 27%، والقطاع الصناعي بنسبة 8%[2]، ويحتاج المزارعون في الأراضي الفلسطينية إلى 170 مليون م^3 من المياه سنوياً، لكنهم لا يحصلون إلا على 60–70% منها. علماً بأن "إسرائيل" تسيطر على حوالي 50 بئر بالضفة الغربية تبلغ طاقتها الإجمالية 50 مليون م^3 سنوياً وتحولها إلى المستوطنات الإسرائيلية التي يعيش فيها حوالي 250 ألف شخص.

ووفقاً لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن معدل استهلاك المواطن الفلسطيني 135 لتر/ يوم، بينما يصل معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي 353 لتر/ يوم، فيما يبلغ معدل استهلاك المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية نحو 900 لتر/ يوم، أي أكثر من سبعة أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني. كذلك يوجد تفاوت في معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه في محافظات الضفة الغربية، حيث ارتفعت هذه النسبة في محافظة أريحا إلى 297.6 لتر/ يوم، وفي قطاع غزة وصلت إلى 176.3 لتر/ يوم، بينما كانت 55 لتر/ يوم في محافظة جنين، و47 لتر/ يوم في طوباس.

[1] تقرير أممي يحذر من انهيار الخزان الجوفي بغزة، 2009/12/13، موقع الرسالة نت http://alresalah.ps/ar/post/5261/rss.php

[2] المركز الدولي للأبحاث التنموية، الطلب على المياه واستخداماتها في الأراضي الفلسطينية، www.idrc.ca

وحسب تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية "أمنستي"، يستخدم المستهلك الإسرائيلي في بعض المستوطنات كمية من المياه تزيد عشرين مرة عن كمية الاستهلاك في التجمعات السكنية الفلسطينية[1]. لذلك فإن سيطرة العدو الإسرائيلي على 79% من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع مقابل 21% للفلسطينيين حسب العديد من التقارير الفلسطينية والدولية، حالت دون تقدم مرافقنا المائية، كما أدت إلى نشوء هذه الضائقة المائية الخطيرة التي تتمثل في النقص الحاد والخطير في كميات المياه التي تحتاجها قرانا ومخيماتنا ومدننا رغم التزايد المستمر في هذه الاحتياجات، كما تتجلى العنصرية الصهيونية في توزيع المياه من قبل شركة "مكوروت" الإسرائيلية، التي تقوم بزيادة كمية المياه للمستوطنات في أشهر الصيف، وتعمد إلى خفضها للمدن والقرى الفلسطينية.

مصدر مياه الشرب الرئيسي للفلسطينيين والاتصال بالشبكة العامة:

تشير بيانات مسح التجمعات السكانية لعام 2008 إلى أن 123 تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة وهي تمثل ما نسبته 22.9% من التجمعات السكانية ويبلغ عدد سكانها 177,275 نسمة جميعها في الضفة الغربية. وأن 116 تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ويسكنها حوالي 454 ألف نسمة أي ما 12.1% من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتتوزع هذه التجمعات بواقع 110 تجمعات سكانية في الضفة الغربية و 6 تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن 112 تجمعًا سكانيًا في الضفة الغربية يحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية. كما وتشير نتائج المسح إلى أن 157 تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين 421 تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة، بالإضافة إلى أن 398 تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج "تنكات" المياه كمصدر بديل للشبكة[2] .

جودة مياه الشرب:

بينت نتائج مسح البيئة المنزلي 2013 أن 48.8 % من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية 72.2%، وقطاع غزة 6.8%، بالمقابل فان نسبة 17% من الأسر الفلسطينية تعتبر أن المياه سيئة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه بالمياه العادمة بواقع 7.4% في الضفة الغربية و 63.8 % في قطاع غزة [3] .

حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي:

يوضح الجدول رقم (50) أن كمية المياه المستهلكة في الأراضي الفلسطينية عام 2015 بلغت حوالي 134.7 مليون م^3 توزعت بين 81.2 مليون م^3 في الضفة الغربية وحوالي 53.5 مليون م^3 في قطاع غزة، وبلغت حصة الفرد في الضفة الغربية من المياه المزودة 84.3 لتر/فرد/يوم أقلها كان لمحافظة جنين حيث بلغت حصة

[1] موقع شبكة النبأ المعلوماتية، حرب المياه في فلسطين وصراع البقاء ، www.annabaa.com

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول ادارة المياه العابرة بتاريخ 2009/3/22.

[3] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول ادارة المياه العابرة بتاريخ 2010/3/22.

الفرد حوالي 49.5 لتر/فرد/يوم، أما في قطاع غزة بلغت حصة الفرد 79.2 لتر/فرد/يوم أقلها كان لمحافظة خانيونس حيث بلغت حصة الفرد حوالي 68.7 لتر/فرد/يوم.

جدول رقم (50): كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي وحصة الفرد اليومية في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2015

المحافظة	كمية المياه المزودة (مليون م^3)	كمية المياه المستهلكة (مليون م^3)	كمية الفاقد الكلية (مليون م^3)	حصة الفرد اليومية (لتر/فرد/يوم)
الضفة الغربية*[1]	**119.6**	**81.2**	**38.4**	**84.3**
ن	8.8	5.7	3.1	49.5
اس	2.3	1.4	0.9	58.3
كرم	12.4	7.7	4.7	114.8
س	16.7	11.3	5.4	80.3
ية	7.0	5.3	1.7	129.3
يت	2.8	2.3	0.5	88.1
الله والبيرة والقدس	23.8	17.9	5.9	95.5
حا والأغوار[2]	6.6	4.4	2.2	227.9
لحم والخليل[3]	39.2	25.2	14.0	73.6

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967 حيث ان هذا الجزء يسكنه حوالي 262,630 نسمة يحملون بطاقة الهوية المقدسية ولا تتوفر معلومات حول المياه المزودة لهم.

[1] هذه الكمية تم تزويدها للأغراض غير الزراعية وتشمل المياه التي تم تزويدها للاغراض التجارية والصناعية، لهذا فان كمية التزويد والاستهلاك الحقيقية للفرد هي أقل من الكميات المذكورة.

[2] تشمل الاستخدامات السياحية والترويحية والنشاطات الاقتصادية في محافظة أريحا والأغوار.

[3] لا يمكن فصل بيانات محافظتي الخليل وبيت ولحم نتيجة لطبيعة نظام تزويد المياه المشترك لهما.

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017 ، رام الله– فلسطين، ص139.

جدول رقم (51): كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي وحصة الفرد اليومية في قطاع غزة حسب المحافظة، 2015

المحافظة	كمية المياه المزودة (مليون م^3)	كمية المياه المستهلكة (مليون م^3)	كمية الفاقد الكلية (مليون م^3)	حصة الفرد اليومية (لتر/فرد/يوم)
قطاع غزة	95.3	53.5	41.8	79.2
شمال غزة	24.5	12.5	12.0	92.5
غزة	32.4	19.0	13.4	81.9
دير البلح	14.9	7.5	7.4	76.4
خان يونس	13.8	8.7	5.1	68.7
رفح	9.7	5.8	3.9	69.2
قطاع غزة	95.3	53.5	41.8	79.2
شمال غزة	24.5	12.5	12.0	92.5

(1) البيانات تشمل المياه المشتراة من ميكروت لقطاع غزة وتقدر بحوالي 6.4 مليون م^3

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017، را الله– فلسطين، ص140.

وتشكل سيطرة الاحتلال الصهيوني على مواردنا المائية عقبة كبيرة أمام تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، إلى جانب الاحتياجات اليومية السكانية المتزايدة، وهي قبل كل شيء عقبة مرتبطة بالصراع الراهن من أجل سيادتنا على الأرض والموارد، إذ أن احتياجاتنا المائية الضرورية لجميع الأغراض تصل إلى حوالي 859 مليون م^3 عام 2020 لا يتوفر منها سوى 257 مليون م^3 فقط ، أي أن العجز المائي الحالي في الأراضي الفلسطينية هو عجز في تزايد مستمر ينذر بمخاطر قاتلة، خاصة للمواطنين في قطاع غزة المحرومين من المياه العذبة التي باتت نادرة في آبار القطاع بعد أن زادت الملوحة والكلوريد والنيترات خمسة أضعاف عن المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية، وذلك بسبب نضوب المخزون الجوفي من المياه ارتباطاً بتزايد كمية الاستهلاك المطلوبة لحوالي مليوني مواطن يحتاجون إلى ما يقارب من 160 مليون م^3 من المياه، بواقع 60 مليون م^3 للاستهلاك المنزلي (للشرب) و 100 مليون م^3 للاستهلاك الزراعي والصناعي، في حين أن موارد المياه من الأمطار السنوية لا تتجاوز 96 مليون م^3 صافي ما يضاف إلى مخزون المياه من إجمالي الأمطار المتساقطة سنوياً، التي لا تزيد عن 120 مليون م^3، الأمر الذي يفرض إيلاء الاهتمام بسرعة بناء محطة تحلية في القطاع، أولوية تعلو على كافة الأولويات الاقتصادية والتنموية. ورغم دقة هذه الأرقام، إلا أن المفاوض الفلسطيني الذي وقع على اتفاقية المياه المرحلية، وافق –في حينه–!! على ما تم تقديره من المياه للاحتياجات الفلسطينية بمعدل يتراوح من 70–80 مليون م^3 سنوياً، مع إضافة 28.6 مليون م^3 عاجلة.

جدول رقم (52): الاحتياجات المائية المستقبلية الكلية (مليون م^3 سنوياً)

الاستخدام	2010	2015	2020
الاحتياجات المنزلية	165	218	268
الاحتياجات الصناعية	24	31	39
الاحتياجات الزراعية	200	370	552
الإجمالي	389	619	859

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين، رام الله– فلسطين، 2009.

وفي هذا الجانب أشير إلى أن مئات الآبار التي تم حفرها في قطاع غزة بصورة عشوائية للاستخدام المنزلي والزراعي بذرائع وأسباب مختلفة، أدت لزيادة تفاقم مشكلة المياه في القطاع.

أما في الضفة الغربية فإن العدو الإسرائيلي يضخ حوالي 500 مليون م^3 سنوياً من مخزون مياه الضفة، وهو أكبر من العجز المائي الفلسطيني السنوي، أي أن حوالي ثلث استهلاك الكيان الصهيوني يتم ضخه من مياهنا على حساب احتياجات شعبنا، من ناحية ثانية، ولمزيد من التدليل على الطبيعة العنصرية لهذا العدو(•) ، أنه يقوم ببيعنا مياهنا (المأخوذة من خزاناتنا الجوفية) عبر ما يسمى بالناقل القطري الإسرائيلي.

• حسب تصريح خبير المياه الفلسطيني الدكتور عبد الرحمن التميمي:

ـ الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة :

إن دعوتنا إلى التركيز على إقامة مشاريع محطات تحلية المياه، ومحطات معالجة وتنقية المياه، إنما ينطلق من المخاطر المباشرة التي تهدد حياة المواطنين عموما، والأطفال خصوصا، حيث تجاوزت معدلات الكلورايد والنيترات في المياه إلى حد كبير معايير منظمة الصحة العالمية التي تنص على ألا تزيد نسبة الكلوريد في المياه الصالحة للشرب عن 250 ميلغرام للتر الواحد و50 مليغرام للتر من النيتريت، علما بأن نسبة كبيرة من المياه في قطاع غزة تجاوزت نسبة الكلوريد فيها 1000 – 2500 مليغرام/لليتر الواحد، كما تجاوزت نسبة النيتريت 250 مليغرام/لليتر، الأمر الذي يفرض علينا مجدداً، التركيز على إنشاء محطة لتحلية مياه البحر (كأولوية رئيسة يمكن توفير التمويل اللازم لإنشائها بالتعاون بين جميع الأطراف والقوى المعنية، إلى جانب فرض ضريبة خاصة لهذه الغاية من التجار وأصحاب رؤوس الأموال أو الدخل المرتفع) بهدف توفير قيمة العجز المائي لسكان القطاع من ناحية ومحاولة التقليل من مخاطر استنزاف الخزان الجوفي من ناحية ثانية، وحماية المواطنين من المخاطر الصحية، والسياسية المستقبلية، الناجمة عن هذا الوضع ثالثا وفي هذا الجانب نورد فيما يلي توضيحاً أولياً لمشروع محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة .

يعتبر مشروع إنشاء محطة تحلية مياه البحر من المشاريع الأكثر أهمية وضرورة في قطاع غزة في المرحلة الراهنة، وقد قامت سلطة المياه الفلسطينية عام 2002 بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء هذا المشروع على ساحل بحر قطاع غزة، المقترح تحويله من الدول المانحة على مدار ثلاث سنوات، وهي المدة المقترحة لتصميم وتشغيل هذا المشروع، إلا أن متابعة تنفيذه توقفت لأسباب متنوعة أهمها العراقيل الإسرائيلية إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي، لذلك يجب على كافة القوى السياسية مطالبة وزارات ومؤسسات السلطة وحكومتيها، سواء المنقسمة أو الموحدة، التركيز على بذل كل الجهود من أجل استكمال هذا المشروع العاجل لضمان توفير كمية العجز المائي لسكان قطاع غزة من ناحية، وتجنب تزويد سكان القطاع بالمياه غير الصالحة للاستهلاك البشري بعد أن أصبحت نسبة 95% من مياه قطاع غزة غير مطابقة للمواصفات الصحية العالمية.

- يصل نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو 1600 مترا مكعبا مقابل 450 مترا مكعبا فقط للفلسطيني. وتشير الأرقام إلى أن نصف مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصص للمدن الإسرائيلية فيما يحصل الفلسطينيون علي احتياجاتهم من المياه من الآبار البلدية ولا يسمح لهم بحفر المزيد من الآبار في مناطق أخرى. كما تشير الأرقام إلى أن 27% من مخزون المياه في الأراضي الفلسطينية مخصصة للمستوطن اليهود.

  ويؤكد التميمي أن "إسرائيل" تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وقال إن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة "إسرائيل" الكاملة علي حوض المياه الغربي الذي يتيح إنتاج 430 مليون م^3 من المياه سنويا والذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني. وأضاف أن الحوض الشرقي الذي يتيح مابين 65 إلى 70 مليون م^3 من المياه يتم استخدامها بالكامل.

- وقال التميمي إن الجدار الفاصل ضم نحو 43 بئراً من أبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى 50 بئرا بعد ذلك بما يضمن سيطرة "إسرائيل" الكاملة على الحوض الغربي مؤكدا قيام "إسرائيل" بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال "إسرائيل" بمنطقة سلفيت، بقطر 24 بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من 50 عاما.

- وقال الدكتور التميمي إن الفلسطينيين يعتمدون في توفير جزء كبير من احتياجاتهم المائية على شركة /ميكوروت/الإسرائيلية حيث تقوم سلطة المياه الفلسطينية بشراء كميات كبيرة من المياه من الشركة الإسرائيلية تشكل أكثر من 50 % من احتياجات الضفة الغربية، وبعض مناطق غزة القريبة من المستوطنات الإسرائيلية لافتا، إلى أنه في بعض المناطق التي تندر فيها المياه كمحافظة رام الله والبيرة يعتمد الفلسطينيون على الشركة الإسرائيلية في توفير ما نسبته 83% من المياه المستهلكة.

- وأوضح أن قطاع غزة يعاني من مشاكل تتعلق بكمية المياه ونوعيتها التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى نقص كميات المياه التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني. وتقدر كمية المياه التي تغطي احتياجات الفلسطينيين في غزة بنحو 150 مليون م3 (90%) منها مياه غير صالحة للشرب حسب المواصفات الدولية.

  ولا تتجاوز التغذية السنوية للخزان الجوفي في غزة من 80 إلى 85 مليون م^3 سنوياً، مما يؤدي إلى السحب الزائد من الخزان الجوفي مما ينتج عنه عجزا سنويا يتراوح ما بين 50 إلى 60 مليون م^3 مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وسحب المياه من الطبقات السفلى ذات الملوحة الأعلى وهو ما أدى إلى زيادة درجة ملوحة المياه إلى ما بين 500 و 1500 ملليجرام في اللتر الواحد، في حين يجب ألا تتجاوز 250 ملليجرام طبقا للمواصفات الدولية.

وفي هذا الصدد لابد من الإقرار بارتفاع نسبة الفاقد من المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة والتي تصل – حسب العديد من المصادر– إلى حوالي 40% من إجمالي مياه القطاع، وذلك بسبب التلف الذي أصاب شبكة تمديدات المياه إلى جانب سرقات المياه والعديد من مظاهر التجاوزات.

وفي هذا الجانب، أشير إلى انعقاد مؤتمر المانحين لبرنامج التحلية المركزية لغزة بمقر البرلمان الأوروبي بتاريخ 2018/3/20 في العاصمة البلجيكية بروكسل، للبدء في مشروع محطة التحلية المركزية في غزة، الذي تبلغ تكلفته أكثر من 600 مليون دولار بمشاركة رئيس الوزراء الفلسطيني الذي أكد أن 97% من المياه المستخرجة من طبقة المياه الجوفية الساحلية تعتبر الآن غير صالحة للاستهلاك البشري، إضافة لاستخراج المياه الجوفية بكميات كبيرة، مما سمح لمياه البحر الأبيض المتوسط بالتسرب إليها، إلى جانب مياه الصرف الصحي والمواد الكيميائية. لذلك تعتبر المياه في غزة غير مناسبة للاستخدامات المنزلية، والزراعية، والصناعية، وهذه الأزمة تدمر متطلبات الحياة في غزة، لأن الماء أحد العناصر الأساسية المسؤولة عن إدامة الحياة[1].

وتبلغ الكلفة التقديرية لتنفيذ برنامج التحلية المركزية 562.3 مليون يورو، حيث يساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي 77 مليون يورو، وقد وعدت عدد من الدول الأوروبية الأعضاء بزيادة هذا المبلغ من الدول المشاركة وعددها حوالي 60 دولة، علماً بأن مشروع تحلية المياه المقترح يحتوي على مكونين، وهما: محطة تحلية المياه نفسها، والأعمال المرتبطة بها المطلوبة لضمان نقل وتوزيع المياه بكفاءة، وتبلغ تكلفة بناء محطة مركزية للمياه وملحقاتها 562.3 مليون يورو، وسيتم إنشاء الطاقة الشمسية لتشغيل المحطة على مساحة 100 دونم جنوب قطاع غزة، وسيتم إنجاز المشروع في بداية عام 2020 وقد يوفر حوالي 100 مليون م^3 من المياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة، علماً بأن قطاع غزة يحتاج إلى 150 مليون م^3(حيث يستهلك القطاع الزراعي 65% منها والاستخدام المنزلي 27%، وقطاع الصناعة 8%) وبالتالي إجبار الفلسطينيين في قطاع غزة على شراء المياه المستوردة أو المباعة محلياً أو من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت). علماً بأن حصار "إسرائيل" للمياه السطحية يُفقِد القطاع 20 مليون م^3 سنوياً من مياه وادي غزة التي تمنع بالسدود والحواجز" [2].

وفي هذا السياق أوضح الجهاز المركزي للإحصاء، أن أكثر من 97% من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي في قطاع غزة، لا تتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية، حيث تُقدر كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 167.2 مليون م^3 عام 2016، وتعتبر هذه الكمية ضخاً جائراً، علماً بأن مقدار الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة هي من 50–60 مليون م^3 فقط، مما أدى إلى عدم توافق أكثر من 97% من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي مع معايير منظمة الصحة العالمية، والذي يؤدي بدوره إلى نضوب مخزون المياه الجوفية، حيث وصل مستوى المياه الجوفية في الخزان الساحلي إلى 19 متراً تحت مستوى سطح البحر[3].

[1] بروكسل: انطلاق أعمال مؤتمر المانحين لبرنامج التحلية المركزية لغزة، 2018/3/20، الموقع الالكتروني لوكالة وفا http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=694EcVa814323673812a694EcV

[2] حسن أبو عيطة، مياه غزة.. ملوحة وسرقة و"نترات" تفشل مواسم الزراعة ! ، جريدة فلسطين، غزة ، 2010/12/13.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، 2018/3/21، مرجع سابق ذكره.

وفي ضوء عدم صلاحية مياه قطاع غزة للشرب، أصبحت غالبية الأسر تشتري مياه الشرب المستوردة، رغم كلفتها العالية على الأسر المتوسطة الدخل والفقيرة، علماً بأن احتياج الأسرة المكونة من 6 أفراد من المياه المستوردة –للشرب فقط– تصل كلفته إلى حوالي 100 دولار شهرياً للأسرة الذي يزيد دخلها عن 1300 دولار شهرياً، أما الأسر التي تعيش عند مستوى خط الفقر والفقر المدقع فإنها تضطر إلى شراء المياه اللازمة للشرب والطبخ (بكلفة تصل إلى 30 دولار شهرياً) من الباعة المتجولين دون المراقبة الجدية لجودة تلك المياه مما يعرض الكثيرين منهم لأنواع متنوعة من الأمراض.

أما بالنسبة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، فهي تحتل موقعاً رئيساً في أولويات البنية المادية التي تحتاج لمعالجة سريعة، إضافة إلى تحلية المياه، وإصلاح شبكات الكهرباء والطرق وتحديثها، ولعل طرح هذه الأولوية لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، له ما يبرره بصورة عملية، في ضوء تزايد استهلاك المياه للشرب ولمشاريع الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكن إقامتها مستقبلاً، إذ أن الخزانات الجوفية في القطاع بدأت في النضوب، وخاصة في منطقة المواصي وشمال القطاع، وهو وضع لا يمكن أن يفي بالاحتياجات المائية، وعليه فإن التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (محطة واحدة على الأقل في كل محافظة) سيحقق هدفين أساسيين: الأول: يتمثل في تخفيف الأثر البيئي والصحي على المواطن الفلسطيني، والثاني: يتمثل في توفير كميات كبيرة نسبياً من المياه اللازمة للزراعة [•].

(4)- الثروة السمكية:

يعتبر قطاع الثروة السمكية من القطاعات الاقتصادية المهمة من حيث المساهمة في الناتج المحلي، إضافة إلى تشغيل أعداد كبيرة من الصيادين تقدر بحوالي 3500 صياد وحوالي 500 شخص يعملون في المهن المرتبطة بالصيد مثل تجار السمك والميكانيكيين والكهربائيين وبنائي المراكب وتجار أدوات الصيد... الخ، وللصيد البحري أهمية ايضاً في توفير البروتين الحيواني من الأسماك المشارك في الأمن الغذائي الفلسطيني.

يواجه قطاع الثروة السمكية مشاكل كثيرة، وأهمها السياسية والتي تتمثل بسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المياه الإقليمية الفلسطينية والتي يترتب عليها الإغلاق المتكرر للبحر، مما يحرم الصياد والمواطن الفلسطيني من هذا المصدر الاقتصادي المهم ويترك هؤلاء عالة على المجتمع الفلسطيني يبحثون عن المساعدات الإغاثية لدى المؤسسات الاجتماعية، إضافة لاغلاق المعابر يمنع دخول قطع الغيار ومنع تصدير الاسماك إلى "إسرائيل" والضفة الغربية. كذلك المشاكل البيئية المتمثلة في تصريف المجاري في البحر، واستخدام الصيادين للشباك وطرق الصيد الممنوعة، لها أثر كبير في إعاقة تطور قطاع الصيد، بالاضافة لوجود ضعف إداري في ادارة الثروة السمكية من قبل المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الغير حكومية.

• مدينة غزة والمنطقة الوسطى تحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه العادمة بتكلفة أجمالية تقدر بنحو 19 مليون دولار تقع بجوار وادي غزة على مساحة 400 دونم، حيث أن كميات المياه العادمة لمنطقة غزة والوسطى بلغت في العام 2000 نحو 15.3 مليون م^3 ويتوقع أن تصل هذه الكميات إلى نحو 30.5 مليون م^3 عام 2010، وفي حال معالجة هذه الكمية من المياه، فإن ذلك سيسهم في تغطية ثلث احتياجات القطاع من إجمالي كمية المياه الخاصة بالزراعة التي تقدر بنحو 89 مليون م^3 سنوياً، إضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة سيحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه في شمال القطاع وأخرى في جنوبه لتحقيق نفس الغايات، وبالتالي فإننا بحاجة إلى استثمار حوالي 100 مليون دولار لإقامة وتشغيل محطات معالجة للمياه العادمة في المناطق الوسطى و60 مليون دولار في المنطقة الجنوبية، و50 مليون دولار في شمال قطاع غزة حسب الدراسات الصادرة عن وزارة التخطيط .

تنقسم المياه البحرية المحاذية للدول إلى 3 أقسام:

أ. **المياه الإقليمية:** تمتد من خط القاعدة لمسافة معينة تختلف من دولة لأخرى، وتكون سيادة الدولة عليها مطلقة.

ب. **المنطقة المتاخمة للإقليمية:** يختلف اتساعها من دولة لأخرى، وللدولة الحق في تفتيش السفن الأجنبية.

ج. **أعالي البحار:** وهو ليس لدولة ما حق من حقوق السيادة عليه فهو ملك للجميع. ولكن لكون الاحتلال الإسرائيلي قد تعامل خلال اتفاقية أوسلو على أن قطاع غزة منطقة محتلة، فقد ألغي التقسيم السابق، وفرض على منظمة التحرير خلال المفاوضات وضع غير موجود في العالم، يرتكز على بقاء الاحتلال الإسرائيلي متحكماً في المياه البحرية المحاذية لقطاع غزة.

ومن المعروف أن جميع الأمور الزراعية تم الاتفاق عليها مع "إسرائيل" ضمن الاتفاقية الاقتصادية في باريس، ما عدا موضوع مصايد الأسماك أُعتبر من الأمور الأمنية وتم مناقشتها في اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا .

الملحق (1): بروتوكول بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية وذلك في:

– مادة (11) الأمن علي طول خط الشاطئ وفي بحر غزة:

(1) مناطق النشاط البحري: تم تقسيم شاطئ غزة لثلاثة مناطق نشاط بحري K، M، L ، كما هو مفصل أدناه:

1– منطقتا K، M

أ. منطقة K تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ في الجزء الشمالي من بحر غزة، وإلى 1,5 ميل بحري اتساعاً في اتجاه الجنوب.

ب. منطقة M تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً من الشاطئ، وإلى ميل بحري (1) اتساعا من المياه المصرية.

ج. طبقا لشروط هذه الفقرة تكون منطقتا K,M منطقتين مغلقتين تكون الملاحة فيها مقصورة على نشاط البحرية الإسرائيلية.

2– المنطقة L

أ. المنطقة L محددة من الجنوب بالمنطقة M، ومن الشمال بالمنطقةK وتمتد 20 ميلا بحريا" في البحر من الشاطئ.

ب. المنطقة L ستكون مفتوحة للصيد والنشاطات الترفيهية والاقتصادية حسب البنود الآتية:

1. قوارب الصيد لن تخرج من المنطقة L إلى البحر المفتوح، ويمكن أن تصل محركاتها إلى حدود قوة 25 حصان إذا كانت فوق سطح القارب، وتصل إلى سرعة أقصاها 18 عقدة للمحركات الداخلية، ولن تحمل القوارب أسلحة أو ذخائر تصطاد باستعمال المتفجرات.
2. قوارب الترفيه يصرح لها بالإبحار إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ ما لم تحصل في حالات خاصة على موافقة مركز التنسيق والتعاون البحري المشار إليه في الفقرة 3 أدناه. وقد تصل محركات القوارب البحرية إلي 10 حصان. ولن تدخل أو تعمل أي الدراجات البحرية ذات المحركات أو النفاثات المائية في المنطقة L.

3. السفن الأجنبية التي تدخل المنطقة(L) لن تقترب أكثر من 12 ميلاً بحرياً من الشاطئ إلا فيما يتعلق بالنشاطات التي تغطيها الفقرة 4 أدناه (2-4).

(2) الشرطة البحرية الفلسطينية

1. يمكن للشرطة البحرية الفلسطينية أن تعمل في المنطقة L حتى مسافة 6 أميال بحرية من الشاطئ وفي حالات خاصة يمكن أن تمارس سلطتها علي قوارب الصيد الفلسطينية في منطقة L في منطقة أخري إضافية من 6 أميال بحرية أخري حتى حدود 12 ميل بحري من الشاطئ بعد الإذن والتنسيق عبر مركز التنسيق والتعاون البحري.
2. يمكن أن يكون للشرطة البحرية الفلسطينية ما لا يزيد عن ثمانية قوارب لا يزيد وزنها علي 30 طن وهي تبحر بسرعة 20 عقدة.
3. ستحمل القوارب أسلحة تصل إلى عيار 62،7 مم.
4. سترفع قوارب الشرطة البحرية الفلسطينية العلم الفلسطيني ويكون عليها علامات تعريف شرطة وتشغل أضواء التعريف.
5. تتعاون الأطراف في كل الأمور البحرية بما في ذلك المساعدة المتبادلة في البحر وقضايا التلوث والبيئة.
6. قوارب الشرطة البحرية الفلسطينية سوف تستخدم مبدئيا أرصفة ميناء غزة.
7. السفن المملوكة للإسرائيلي تخضع للتحكم وللسلطة وللولاية الإسرائيلية والبحرية الإسرائيلية.

(3) مركز التنسيق والتعاون البحري

- يعمل مركز التنسيق والتعاون البحري (من الآن فصاعدا المركز البحري) كجزء من اللجنة الأمنية المشتركة من أجل تنسيق النشاطات البحرية المدنية وشئون الشرطة البحرية لشاطئ قطاع غزة.
- يعمل المركز البحري في إطار مكتب المنطقة المختص وسيحدد لنفسه قواعد إجراءاته.
- يعمل المركز البحري 24 ساعة في اليوم.
- يعمل المركز البحري في أعضاء من البحرية الإسرائيلية وشرطة البحرية الفلسطينية ويقدم كل منهما ضابط ارتباط مساعد.
- ينشأ خط لاسلكي مباشر (خط ساخن) بين سفن الأسطول البحرية وسفن شرطة البحرية الفلسطينية.
- دور المركز البحري هو تنسيق:
  - المساعدة بين الشرطة البحرية للسفن والبحرية الإسرائيلية حسبما تقتضيه الضرورة للتعامل مع الحوادث التي تنشأ في البحر.
  - تدريبات الشرطة البحرية التي تتضمن استعمال أسلحة نارية.
  - النشاطات المشتركة بين الشرطة البحرية الفلسطينية والبحرية الإسرائيلية عندما يكون التخطيط المسبق ضرورة عملياته.

- الاتصال بالراديو بين الشرطة الفلسطينية وسفن البحرية الإسرائيلية في حالة ألا يكون الاتصال (الخط الساخن) بين الجانبين قد أقيم.
- النشاطات البحرية المتعلقة بالميناء المتفق عليه عندما ينشأ في قطاع غزة.

تعليق على اتفاقية الصيد:

1. لم تسمح "إسرائيل" بتطبيق اتفاقية الصيد والوصول إلى 20 ميلاً بحرياً، بل سمحت فقط بالصيد حتى خط ال 12 ميل بحري حتى أيام الهدوء قبل انتفاضة الأقصى في الفترة من 1994–2000، ثم حددت دولة العدو مساحة الصيد ضمن مسافة 9 أميال، انخفضت فيما بعد اثناء مواجهة شعبنا في مسيرته من أجل العودة وانهاء الحصار إلى 6 أميال، ثم انخفضت منذ منتصف 2018 إلى (3) اميال، ثم بعد العدوان الصهيوني في نوفمبر 2018، وعلى اثر التدخل المصري بدأت عملية تفاوض غير مباشرة من أجل التهدئة، وأدت إلى عودة مساحة الصيد المسموحة إلى 9 اميال مع وعود بتوسيعها إلى 12 ميل.
2. يمكن حساب منطقة الصيد الموافق عليها على أساس 20 ميلاً بحرياً غرباً على أنها 512 ميل بحري مربع أما إذا حسبت على أساس 12 ميلاً بحرياً فإنها تقدر ب 430 ميلاً بحرياً مربع. ويمكن رؤية ما تمثله هذه المساحة من خلال معرفة ما تغطيه المياه من مساحة تقدر بما يقارب 71% من سطح الكرة الأرضية (139 مليون ميل مربع وتشكل المحيطات أكثر من 97% من المساحة، كما تتواجد كميات قليلة من المياه في البحيرات والأنهار كمياه عذبه ومصادر أخرى.
3. إن المنطقتان K، M هي عبارة عن مساحة من المياه الفلسطينية الخالصة ولم يقتطع شيء من المياه الإسرائيلية أو المصرية. وتقدر مساحة هتين المنطقتين ب 50 ميلاً بحرياً مربع.
4. إن مساحة الصيد المتفق عليها هي بشكل شبه منحرف اذا امتد ضلعاه تقابلت بعد مسافة معينة، لم يطبق في تحديدها القانون الدولي بحيث تكون الحدود البحرية امتداداً للحدود البرية.
5. إن الاتفاق أعطى اليد الطولى للبحرية الإسرائيلية بالتحكم في كل النشاطات التي تجري داخل البحر كقوة احتلال وذلك تحت الذرائع الأمنية لدولة إسرائيل.
6. أعطى الاتفاق الإذن للمستوطنين بالصيد في المنطقة الفلسطينية تحت القانون الإسرائيلي وليس الفلسطيني.
7. تطبيق الاتفاق كان على أساس امني بحيث يكون الاتصال بين البحرية الإسرائيلية والشرطة البحرية الفلسطينية، وليس عبر الوزارات الفلسطينية مثل وزارة الزراعة أو وزارة المواصلات.
8. أن تضييق المساحة على الصياد الفلسطيني هي عبارة عن امتداد التضييق الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي عليه بعد تخفيض مساحة الصيد الذي كان يمارس فيها العمل حتى سواحل بورسعيد لمسافة تصل إلى 180 كم، وذلك بعد تطبيق اتفاقية كامب ديفيد.
9. بالنظر إلى موقع ميناء الصيادين في رفح على الخريطة، نجد أن الصياد الفلسطيني عند الإبحار لا يتمكن من الخروج من الميناء غرباً بل عليه التوجه شمالاً.

10. انتهى تطبيق البنود الخاصة بمنطقة المواصي بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

مراسي الصيد في قطاع غزة: يمكن تقسيم مراسي الصيد بالقطاع إلى قسمين:

1- **المراسي الرئيسة:** وهي التي كان الصيادون يعودون إليها كمواقع إنزال منذ فترة الاحتلال، ووردت في خارطة مساحة الصيد المدرجة في اتفاقية الصيد مع "إسرائيل" وهي مرتبة من الشمال للجنوب: مرسى مدينة غزة (محافظة غزة) – مرسى مدينة دير البلح (محافظة الوسطى) – مرسى مدينة خانيونس (محافظة خانيونس) – ومرسى مدينة رفح (محافظة رفح).

2- **المراسي الفرعية:** وهي مواقع إنزال خارج المراسي الرئيسة، قريبة من مناطق سكن الصياد وهي عبارة عن تجمع أعداد بسيطة من الصيادين والمراكب على شاطئ البحر وهي مرتبة من الشمال للجنوب:

أ- في محافظة الشمال: موقع أقصى الشمال- موقع مقابل أرض الغول- مواصي الشمال- موقع خط المشترك القديم- الواحة- السمرلاند-السودانية- موقع المخابرات.

ب- محافظة غزة: موقع الشاطئ .

ج- المحافظة الوسطى: الوادي – النصيرات – معسكر دير البلح.

د- محافظة خانيونس: عزبة الجوارنة- مقابل مسجد المجايدة – نادي الوكالة البحري- منطقة مسجد النور.

هـ- محافظة رفح: عزبة البردويل – عزبة الندى – القرية السويدية .

ـ إنتاج الثروة السمكية:

يُعد إنتاج الثروة السمكية متذبذباً وفقاً للأوضاع الأمنية والسياسية، فقد ارتفعت كمية الأسماك المصطادة من 3600 طن عام 1998 ، إلى 3650 طن عام 1999، ثم انخفضت إلى 2623 طن عام 2000، ثم انخفضت إلى 1507 طن عام 2002 بسبب تشديد الحصار البحري والبري على القطاع منذ بداية الانتفاضة في أيلول 2000، فيما بلغت كمية الأسماك المصطادة عام 2008 حوالي 1844 طن.

ويوضح الجدول رقم (53) أن كمية الأسماك المصطادة من كافة الأصناف ارتفعت من 3101 طن بقيمة 54.5 مليون شيكل خلال الموسم 2015/2014 إلى 3305 طن بقيمة 57 مليون شيكل خلال الموسم 2016/2015 وتشكل نسبة 4% من قيمة الإنتاج الزراعي، أي زادت الكمية المصطادة بحوالي 204 طن بقيمة 3.5 مليون شيكل. ويرجع ذلك إلى الزيادة في أسعار الكميات المصطادة عن الموسم السابق وزيادة الكميات المصطادة نهاية الموسم بعد انتهاء حرب 2014 والسماح للصيادين بالدخول لمسافة أكبر من السابق. علماً بأن غالبية الكميات المصطادة في محافظة غزة وتشكل نسبة 77% من إجمالي الكميات المصطادة خلال الموسم 2015/2014.

جدول رقم (53): كمية وقيمة الأسماك المصطادة بالأسعار الجارية حسب المواسم التالية في محافظات غزة

الموسم	الكمية المصطادة بالطن	م. سعر الطن بالشيكل	القيمة بالألف شيكل
2011/2010	1403	8797	12342
2012/2011	2092	11162	23350
2013/2012	2423	14325	34709
2014/2013	2053	17564	36058
2015/2014	3101	17564	54467
2016/2015	3305	17234	56958

المصدر: قيمة الإنتاج الزراعي 2015/2014 – ص30.

جدول رقم (54) : قيمة الثروة السمكية بالأسعار الجارية حسب المحافظة خلال 2015/2014

الموسم	الكمية المصطادة بالطن	م. سعر الطن بالشيكل	القيمة بالألف شيكل
غزة	2387	17564	41,926
خانيونس	341	17564	5989
رفح	256	17564	4496
الوسطى	117	17564	2055

المصدر: قيمة الإنتاج الزراعي 2015/2014 .

وفي هذا السياق، فإن أوضاع صغار الصيادين في قطاع غزة الذين يصل عددهم إلى أكثر من 4,500 صياد من مجموع الصيادين البالغ عددهم 5,000 صياد بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة، خاصة وأن أكثر من 40% من الصيادين يعملون بالأجرة لدى مالكي المراكب، وأكثر من 50% منهم لديهم مراكب صغيرة (فلوكة أو قارب مع مجداف، أو حسكة) بالكاد تؤمن لهم احتياجاتهم المعيشية في ظل ما يتعرضون له من معاناة ومخاطر ليس بسبب البحر، ولكن بسبب الدوريات الإسرائيلية البحرية، وحرمانهم من الصيد ليس في ما يطلق عليه "المياه الاقتصادية" فحسب، بل حرمانهم من الصيد في مياهنا الإقليمية التي تمتد إلى 22 ميلاً بحرياً، حيث يتم مطاردة الصيادين ولا يسمح لهم بالصيد إلا في حدود ثلاثة أميال فقط .

وفي ضوء تلك المعوقات فإن الإنتاج السنوي مازال منخفضاً، بسبب عدم توفر مراكب الصيد الحديثة، التي يمكن تأمينها عبر تطوير وتفعيل دور "الجمعية التعاونية للصيادين" في قطاع غزة، بحيث يمكن رفع الطاقة الإنتاجية السنوية من السمك إلى ضعف الكمية الحالية بما يغطي 50% من الاستهلاك السنوي الذي يصل إلى 9,000 طن، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مزارع الأسماك في قطاع غزة .

مع العلم بأن متوسط الاستهلاك السنوي للأسماك في قطاع غزة = 3.8 كجم سنوياً، وحسب توصيات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من الواجب على الإنسان لكي يكون غذاؤه صحياً أن يتناول سنوياً على الأقل 13 كجم. لذلك نلاحظ مدى النقص الشديد في استهلاك الأسماك في قطاع غزة ومدى الحاجة لتغطية هذا النقص سواء من خلال الاستيراد أو إقامة مشاريع الاستزراع السمكي (مياه عذبة أو مالحة).

- **إنتاج الاستزراع السمكي في قطاع غزة:**

بدأ إنتاج الاستزراع السمكي بشكل رسمي في بداية عام 2011 ، وحيث أن دورة الإنتاج السمكي تمتد سنة كاملة، أي من البذرة سمك 1جم حتى 300– 350 جم سمكة، بالإضافة إلى استخدم الدفشات والمياه المالحة الغير ملوثة "حيث أن مياه البحر غير صالحة للإنتاج السمكي"، وتحتاج كل سمكة من 1.5 – 2 كجم علف سمك، ويبلغ ثمن طن علف السمك حوالي 4 آلاف شيكل، ويوجد في قطاع غزة فقط ثلاث مزارع استزراع سمكي التي تقوم بعملية إنتاج الأسماك[1].

وحسب الجدول رقم (55) بلغت كمية الأسماك المنتجة من الاستزراع السمكي 220 طن خلال العام 2015 وتقدر قيمتها 8.8 مليون شيكل.

جدول رقم (55) : كمية وقيمةالأسماك المنتجة من الاستزراع السمكي

السنة	الاستزراع السمكي / طن	قيمة الاستزراع السمكي (بالألف شيكل)
2011	159	6360
2012	257	10280
2013	232	9280
2014	150	6000
2015	220	8800

ملاحظة / جميع الأصناف من صنف دنيس، وسعر يتراوح سعر الكيلو ما بين 40– 45

-أثر تقليص مساحة الصيد على الثروة السمكية:

رغم إجحاف اتفاقية أوسلو بحق الصياد الفلسطيني، إلا أنها أعطت الحق في الصيد لمسافة 20 ميلاً بحرياً بمساحة 512 ميل بحري مربع، بينما المساحة المسموح بها من قبل الاحتلال الإسرائيلي هي 3 ميل بحري بمساحة حوالي 60 ميلاً بحرياً مربع أي تقلصت المساحة إلى 11.7% فقط، ويمكن القول أن هذه المشكلة هي أكثر المشاكل تأثيراً على حياة الصيادين، بحيث تنبع باقي معظم المشاكل منها، كما أن هناك ثقة عالية بأن الصياد الفلسطيني يوافق على وقف كل المساعدات المقدمة له سواء من الحكومة أو المؤسسات المانحة مقابل السماح له بالعمل بحرية في البحر كباقي صيادي العالم.

أهم المشاكل الناجمة عن تقليص مساحة الصيد البحري:

1. تذبذب كمية الإنتاج المصطادة وفقاً لمساحات الصيد المسموح بها، مما سيؤثر على دخل كل من الصيادين والعاملين الآخرين في المهن المرتبطة بالصيد.
2. زيادة الضغط على المخزون السمكي والبيئة البحرية في المساحة المتبقية للصيد، حيث كان يذكر في السابق أن الصيد الجائر يعتبر من أخطر مشاكل الصيد في قطاع غزة عندما كانت المسافة المسموح بها

[1] وليد ثابت، مسؤول الاستزراع السمكي وزارة الزراعة، فبراير 2015.

إلى 12 ميلاً بحرياً، فكيف سيكون الحال عندما يتجمع 3000 صياد و1283 مركب كبير وصغير في مساحة 60 ميلاً بحرياً من المنطقة الشاطئية من البحر والتي تعتبر مرتعاً لتكاثر الأسماك فيها، فذلك سيؤدي إلى سرعة تدمير البيئة البحرية الفلسطينية وستحرم الأجيال القادمة من هذا المصدر الاقتصادي الهام.

3. أن تقليص مسافة الصيد إلى 3 ميل بحري سيحرم الصياد الفلسطيني من صيد اسماك السردين والتي تمثل 70% من كمية الصيد الكلي، والتي تتواجد بكثرة خلال موسمي الربيع والخريف بشكل أسراب كبيرة بعد مسافة 6 ميل بحري.
4. نتيجة الضغط الاقتصادي على الصياد الفلسطيني، أجبر على استخدام شباك التحويط ضيقة الفتحات (0.4 ملم) مما أدى إلى صيد اسماك السردين الصغيرة بنسبة 90% من كمية السردين المسجلة في إحصائيات الإدارة العامة للثروة السمكية، مع العلم أن سعر كجم من السردين الكبيرة يباع ما بين 15 – 20 شيكل بينما يباع كجم من السردين الصغيرة (الزريعة) ب 2–3 شيكل.
5. توقف بعض مراكب الصيد عن العمل وهي لنشات التحويط (الشانشولا) وذلك منذ سنتين (71 لنش) وهي مخصصة لصيد الأسماك السطحية وخاصة السردين، وسيؤدي ذلك إلى تآكل أجسام وحديد المراكب من أشعة الشمس والمياه المالحة، وخسارة الصياد مركبة الصيد وضياع فرصة صيد السردين التي ينتظرها الصياد بفارغ الصبر لكسب المال الذي سيسدد منها ديونه السنوية [1].
6. حدوث مشاكل جمة بين الصيادين أنفسهم، حيث في ظل ضيق المساحة تقوم اللنشات الكبيرة بالتعدي على شباك الصيادين المنصوبة في البحر في نفس المنطقة التي تعمل فيها اللنشات الكبيرة[2].
7. الانخفاض الشديد في صيد حسكات السنار (120 حسكة) وهي التي تحتاج إلى منطقة صخرية للصيد وهي ضعيفة جداً في منطقة ال3 ميل، وتوقف صيد أصناف من الأسماك أو الأحياء المائية مثل العصافير السمكية والوطواط [3].
8. قبل فرض الحصار على قطاع غزة عام 2007، كان الصيد قطاعًا مزدهرًا في القطاع، والصيادون قاموا بتسويق بضاعتهم في الضفة الغربية وتصديرها إلى إسرائيل، ومع فرض الحصار منعت "إسرائيل" تصدير الأسماك إلى نطاقها وتسويقها في الضفة. وفي عام 2014 بدأت "إسرائيل" بالسماح بتسويق محدود للأسماك في الضفة الغربية، تحت قيود صارمة تزيد من تكلفة العملية وبالتالي من تكلفة البضاعة، وبالتالي فرص التصدير إلى الضفة الغربية منخفض بشكل كبير مقارنة مع ما قبل فرض الحصار.

ويمكن تلخيص أبرز الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية بحق الصيادين على النحو الآتي:

- الإغلاق وفرض الطوق البحري.
- إجراءات التفتيش والمضايقة ومصادرة المراكب ومعدات الصيد والتصاريح الممنوحة للصيادين.

[1] عبد الناصر ماضي، واقع الصياد والصيادين في قطاع غزة، إتحاد لجان العمل الزراعي، غزة، 2010، ص42/39.

[2] المرجع السابق، ص42/39 .

[3] عبد الناصر ماضي، 2010، مرجع سابق ذكره، ص42/39 .

- منع الصيادين من مزاولة أعمالهم وإجبارهم على تغيير أماكن صيدهم.
- ملاحقة الصيادين بهدف إعاقة عملهم والتضييق عليهم.
- استهداف الصيادين عمداً بالضرب وإطلاق النار وقنابل الصوت وقتل وجرح العديد منهم.
- اعتقال الصيادين الفلسطينيين سواء في عرض البحر أو بالقرب من شواطئ قطاع غزة.
- الاعتداء بالضرب المبرح والتنكيل بهم وتوقيفهم في في مراكز الاعتقال.
- عند الاعتقال يتم الطلب من الصياد النزول في الماء للوصول إلى الدبور الإسرائيلي وخاصة في أيام البرد القارس، إضافة لقيام الدبور الإسرائيلي برش الصيادين بالماء الساخن أو القذر.
- تسليط الأضواء الفسفورية في وجوه الصيادين.

أدى الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة إلى فقدان الصيادين لمصادر رزقهم والذي سبب:

أ- توجه حوالي 90% من الصيادين إلى المؤسسات الإغاثية التي توزع المساعدات الغذائية مثل وكالة الغوث أو برنامج الغذاء العالمي وICRC وCHF.

ب- زيادة عدد الحالات الاجتماعية بين الصيادين والتي تنطبق عليهم الشروط التي تتبعها وزارة الشئون الفلسطينية في توزيع المواد الغذائية والنقود على الفقراء.

ج- توقف عدد كبير منهم عن تعليم أولادهم وبناتهم في الجامعات.

د- توقف عدد من المراكب عن العمل لعدم قدرة مالكيها من شراء معدات الصيد وقطع الغيار، مما حرم عدد أكبر من الصيادين الحرفيين من العمل على هذه المراكب.

هـ- كثرة الديون على الصيادين لصالح محلات بيع أدوات الصيد والعاملين في المهن المساعدة.

غازي الصوراني
2019/9/15

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة الخامسة : القطاع الصناعي

يُعد قطاع الصناعة وإلى جانبه قطاع الزراعة أهم ركيزتين لبناء اقتصاد قوي وقادر على المواجهة والصمود والاستمرار في ظل الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، حيث تعرض هذا القطاع على أهميته القصوى إلى التراجع والتهميش لحساب قطاع الخدمات الذي هيمن على مجمله أصحاب رؤوس الأموال الباحثين على الربح السريع دون أن يكلفوا أنفسهم عناء إنشاء مشاريع اقتصادية منتجة يكون الأساس فيها توظيف رأس المال البشري الفلسطيني خاصة في مجال الصناعات التكنولوجية المرتبطة بالمعرفة وتقنياتها المختلفة وبما يفتح أُفقاً أفضل أمام الشباب الفلسطيني في قطاع غزة ويوسع خيارات وفرص ومجالات العمل أمامها.

إن معركة التنمية الصناعية في دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة والتابعة عموماً تعتبر من أهم المعارك في مواجهة التخلف والفقر، شرط توفر المشروع النهضوي الممتلك لناصية العلم والتقدم والتكنولوجيا كأساس لتلك المواجهة، فالمعركة في ساحة الصناعة، هي معركة في ميدان التقدم والحضارة والعلم، إذ أن تطور الصناعة يُشكل العمود الفقري أو جوهر العملية التنموية، لما للتصنيع من دورٍ ريادي في هذه العملية، لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة – في الأراضي الفلسطينية – لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلالي الصهيوني لبلادنا الذي تجسد هذه العقبة، ويحرض على استمرار تخلفنا الاقتصادي والصناعي. وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، والمصادر الخارجية في الإنفاق وفي توسيع السوق الداخلي، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، خلال السنوات الماضية، عَمّق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الأراضي الفلسطينية مع تزايد الارتهان للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة بسبب الهجمات العسكرية الصهيونية خلال الأعوام 2009 /2012 /2014.

تعرض القطاع الصناعي في كل الأراضي الفلسطينية لمعوقات متعددة حالت دون تحوله وتطوره طوال الثلاثة وعشرين عاماً الماضية، بسبب مخططات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية من جهة، وبسبب اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس من جهة ثانية، والصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس ومن ثم تكريس الانقسام طوال العشر سنوات الماضية من جهة ثالثة، الأمر الذي أدى إلى التآكل في استثماراته المتراكمة وضعف تعبئة المدخرات في تحديثها، إضافة لضعف الإنتاجية والربحية في غالبية فروع القطاع الصناعي الناتج عن تشتت المنشآت الصناعية واعتمادها على خبرات ذاتية عائلية (في معظمها) غير قابلة

للتجديد والتطوير، وأخيراً الاعتماد على الشركات الإسرائيلية في تلبية احتياجات المنشآت الصناعية الفلسطينية، مما ساهم في تدهور كثير من الفروع الصناعية وتبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي وضعف قدرتها التنافسية، بالرغم من بعض محاولات القطاع الخاص والسلطة الفلسطينية لتحسين أداء المنشآت الصناعية من خلال بعض المشاريع الصناعية ومجموعة من السياسات والقوانين الهادفة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتحسين بعض جوانب البنية التحتية (•) وإنشاء المناطق الصناعية[1]، إلا أننا نلمس العديد من جوانب القصور والإهمال لدى كل من السلطة والقطاع الخاص فيما يتعلق بالحرص على توفير مقومات البنية التحتية في إطار الخطط التنموية لتطوير الصناعة وكافة الخدمات الاقتصادية والمجتمعية التي ينقصها الكثير من مقومات البنية التحتية، التي مازالت بواقعها الضعيف الراهن تشكل أحد العوامل الطارده للاستثمار.

وفي هذا السياق، لا أستطيع – بالمعنى الموضوعي– تجاوز الأثر الايجابي لبعض مقومات البنية التحتية في الضفة والقطاع التي قامت بتنفيذها السلطة الفلسطينية (الطرق والمدن الصناعية وتشجيع الاستثمار.. إلخ)، ودورها في تنمية وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الاستثمارات المحلية، لكن ما لبث هذا الأمر أن يحدث إلا وقد شابه الكثير من السلبيات التي تمثلت في عدم استغلال أمثل وتوجيه سليم لإدارة وتنفيذ مشاريع التنمية ككل في الضفة وقطاع غزة والتي كان أبرزها المشاريع المدعومة لتطوير البنية التحتية للأراضي الفلسطينية خاصة وانها كانت تعاني من نواقص وتشوهات كثيرة بسبب وجود الاحتلال وإهماله المتعمد للبنى التحتية والتي استمرت منذ العام 1967 وحتى يومنا هذا. كما أن الفساد الذي واجهته سياسة الاستثمار والبنية التحتية والتنمية ككل كان له الأثر في انخفاض حجم الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية [2].

وفي هذا الجانب أشير إلى دور العدو الصهيوني وممارساته بالنسبة لفرض الحصار والاغلاق والعدوان التدميري للعديد من المنشآت الصناعية، حيث أدت تلك الممارسات –إلى جانب تكريس الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس – إلى تراجع ملموس في نشاط القطاع الصناعي وانخفاض الطاقة الإنتاجية لمعظم المنشآت الصناعية بين ارتفاع تكاليف الإنتاج والخسائر والعجز عن منافسة السلع المستوردة من السوق الإسرائيلي والخارج، مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.5% لحساب قطاع الخدمات الذي تجاوزت مساهمته في الناتج الإجمالي 65%.

مما سبق يتضح أن إنهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، يشكل الخطوة الرئيسية الأولى من أجل رسم سياسة صناعية واقتصادية ضمن خطط تنموية واضحة تعتبر أساساً لنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً بعد الظروف السياسة والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة وما تزال في ظل تعقيدات الاحتلال الصهيوني، وفي ظل استمرار الانقسام، الأمر الذي أدى إلى المزيد من عوامل الضعف والتفكك للنظام السياسي الفلسطيني، ومن ثم العجز عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

• تلعب البنية التحتية دورا أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين .كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملا حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي ؛ إذ أن وجود بنى تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عال يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات .ويغطي محور رفع مستوى البنية التحتية خمسة قطاعات اساسية هي :قطاع المياه، وقطاع الطاقة والكهرباء ، وقطاع النقل والمواصلات بما في ذلك الموانئ والمطارات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية، وقطاع حماية البيئة واستدامتها.

[1] صلاح العودة و رزق السيد أحمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، جامعة القدس، 2008، الانترنت.

[2] المرجع السابق.

والاجتماعية، وإعاقة بناء قطاع صناعي قادر على لعب دوره الرئيس في عملية التنمية الشاملة ومواكبة التطورات التكنولوجية الصناعية في الدول المجاورة .

لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة – في الضفة وقطاع غزة – لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلالي الصهيوني لبلادنا، وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، عَمّق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الضفة والقطاع مع تزايد الارتهان للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة.

- **المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة:**

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 13% عام 2017، وتتوزع المساهمة بنسبة 14.2% للضفة الغربية ونسبة 9.2% لقطاع غزة[1]. علماً بأن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة كانت 12.4% في عام 2005، وقد استمرت في الانخفاض في السنوات التالية ثم ارتفعت قليلاً إلى نسبة 10% عام 2013، ويعود هذا التحسن النسبي إلى العمل في تجارة الإنفاق وإدخال "إسرائيل" لبعض مستلزمات ومواد القطاع الصناعي جزئياً ثم انخفضت عام 2016 إلى 8% نتيجة للآثار المدمرة لحرب 2014.

ويبين الجدول رقم (56) أن عدد المنشآت العاملة في أنشطة الصناعة لعام 2017 في الأراضي الفلسطينية بلغت 19,118 منشأة تتوزع بواقع 14,099 منشأة في الضفة الغربية و 5,019 منشأة في قطاع غزة وغالبية المنشآت تعمل في الأنشطة التحويلية بنسبة 96%. فيما بلغ عدد العاملين 95,787 عاملاً يتوزعون بنسبة 75.4% للضفة الغربية ونسبة 24.6% لقطاع غزة، وتبلغ نسبة العاملين بدون أجر في القطاع الصناعي 33% من مجموع العاملين في قطاع غزة عام 2017. فيما بلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة الصناعة 4,784.7 مليون دولار يتوزع بنسبة 80.85% للضفة الغربية ونسبة 19.15% لقطاع غزة، فيما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية 1,978.8 مليون دولار، تتوزع بنسبة 83.4% للضفة الغربية ونسبة 16.6% لقطاع غزة، وبلغ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي 52.9 مليون دولار يتوزع بنسبة 64.2% للضفة الغربية ونسبة 35.8% لقطاع غزة[2].

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الثاني 2018، سبتمبر 2018، ص16.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، المسوحات الاقتصادية، 2017، نتائج أساسية، أكتوبر 2018، ص42.

جدول رقم (56) : أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي حسب المنطقة 2017

المنطقة	عدد المنشآت	عدد العاملين	حجم الإنتاج (مليون دولار)	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الإجمالي (مليون دولار)
الأراضي الفلسطينية	19,118	95,787	4,784.7	1,979	52.9
الضفة الغربية	14,099	72,228	3,868.5	1,650	34
قطاع غزة	5,019	23,559	916.2	329	18.9

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوحات الاقتصادية 2017، نتائج أساسية، رام الله– فلسطين، تشرين أول 2018.

ومما سبق يتضح لنا حجم التراجع والضعف الهيكلي الذي أصاب هذا القطاع داخل قطاع غزة (دون اغفال التدمير الذي أصابه بسبب العدوان الصهيوني)، إذ نلاحظ أن التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت، والذي يعكس بصورة مباشرة حجم الاستثمار في الصناعة (الإضافات والتحسينات الرأسمالية) قد تراجع من العام 2007 وحتى العام 2017 بمقدار 4 مليون دولار، الأمر الذي يعكس عدم قدرة المستثمر على الإضافة أو التحسين الرأسمالي لهذا القطاع، إضافة إلى حجم الاهلاكات السنوية التي ترافق تراكم رأس المال لهذا القطاع، الأمر الذي يعكس الضعف الشديد في بنية وهيكل الصناعة في قطاع غزة.

يعاني القطاع الصناعي في قطاع غزة من العديد من مظاهر الضعف والتخلف التي تميزه عن مثيله في الضفة الغربية، علاوة على الحصار والانقسام اللذين عززا مظاهر الضعف والتفكك، ويرجع تراجع أداء القطاع الصناعي نتيجة لاستمرار سياسة الإغلاق والحصار والممارسات العدوانية الإسرائيلية المتكررة طوال العقدين الماضيين عموماً وفي أعوام 2008 / 2009 ، 2012 ، 2014 خصوصاً، لا سيما تلك الخاصة بتدمير الورش الصناعية والقيود علي مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والآلات والمعدات، كما يعاني هذا القطاع من سيادة نمط التشغيل من الباطن الذي أدى لارتباطه بالسوق الإسرائيلي، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة الفلسطينية من عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات. بالإضافة إلى التأثير الضار للانقسام الذي أدى إلى غياب الاستقرار والمناخ الملائم للاستثمار الصناعي في قطاع غزة، علاوة على استمرار تفاقم أزمة الكهرباء والوقود مما أدى إلى إغلاق مئات المصانع في قطاع غزة[1].

ويستعرض الجدول رقم (57) فروع القطاع الصناعي في قطاع غزة من حيث عدد المصانع العاملة في كل فرع ووزنه النسبي بالنسبة للقطاع الصناعي وأعداد العاملين حسب تقسيم الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

جدول رقم (57) : هيكل الصناعة في قطاع غزة للفترة 2013 – 2014

النشاط الصناعي	الوضع في عام 2013			الوضع في عام 2014		
	عدد المصانع العاملة	الوزن النسبي للقطاع	عدد العاملين	عدد المصانع العاملة	الوزن النسبي للقطاع	عدد العاملين
الصناعات الغذائية	45	3.43	2700	30	5.30	1500
الصناعات البلاستيكية	75	5.72	2000	29	5.13	950
الصناعات الكيميائية	35	2.66	560	18	3.18	240

[1] طارق محارب عابد، واقع القطاع الصناعي في قطاع غزة، 2015/10/20 ، الموقع الالكتروني لأمد للإعلام: https://www.amad.ps/ar/Details/94669

الصناعات الورقية	26	1.98	360	11	1.94	120
صناعات الخياطة والنسيج	180	13.72	2900	86	15.22	1200
الصناعات المعدنية	180	13.72	1500	75	13.27	460
الصناعات الجلدية	20	1.52	260	16	2.83	120
الصناعات الخشبية	350	26.69	6400	130	23.00	3300
الصناعات الإنشائية	240	18.30	1400	70	12.38	800
الصناعات الألمنيوم	140	10.67	600	90	15.92	320
الصناعات التقليدية	20	1.52	88	10	1.76	60
الإجمالي	**1311**	**100**	**18768**	**565**	**100**	**9070**

المصدر: هديل حسن صالح أبو حمدة، محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني.. دراسة حالة: قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، 2015/11/29.

يبيّن الجدول رقم (57) انخفاض عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين عام 2014 مقارنة بالعام 2013 في جميع الأنشطة الصناعية، نتيجة لاستمرار الحصار وأزمة الكهرباء، حيث لم يستطع العديد من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة توفير المولدات الكهربائية بالإضافة إلى الوقود لتعويض الانقطاع في التيار الكهربائي وأيضًا تأثير الحرب الثالثة التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في عام 2014. كذلك يوضح الجدول أن القطاعات الصناعية التقليدية والجلدية والورقية والكيميائية تمثل أقل النسب في المشاركة بالقطاع الصناعي وأن القطاعات الصناعية الخشبية تمثل النسبة الأكبر في المشاركة في القطاع الصناعي كما أنه القطاع الأكثر تشغيلاً للعاملين. وتشير البيانات أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي في قطاع غزة كانت حوالي 8.3% عام 2005 وإستمرت في الانخفاض في السنوات التالية وبلغت 4.9% عام 2014 .

يعكس تراجع أداء القطاع الصناعي استمرار سياسة الإغلاق والحصار والسياسات التعسفية الإسرائيلية، كما يعاني هذا القطاع من سيادة نمط التشغيل من الباطن الذي أدى لارتباطه بالسوق الإسرائيلي، إضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة من عدم حداثة أساليب الإنتاج وضعف الإمكانيات، إضافة للانقسام الفلسطيني وما صاحبة من أزمة الكهرباء والوقود مما أدى إلى إغلاق مئات المصانع في قطاع غزة والتأثير السلبي على الطاقة الإنتاجية والتشغيلية [1].

خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني:

تمثل القيود والتحديات التي تعترض عملية التصنيع في الأراضي الفلسطينية، عقبة تحول دون قيامها بدورٍ رئيسي يُسهم في نقل المجتمع إلى مرحلة حضارية واجتماعية متقدمة تختلف عن سابقاتها من المراحل، ونقدم فيما يلي أبرز خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني:

1. **غياب التنوع في البنية الصناعية وارتفاع نسبة التمركز القطاعي:** تغلب أنشطة الصناعة التحويلية على تركيبة الصناعة الفلسطينية، حيث شكلت حصتها 95 % من مجمل عدد المنشآت الصناعية عام 2015 وساهمت في تشغيل أكثر من 90% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي واستخوذت على 89 % من قيمة الإنتاج وعلى أكثر من 85% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وعلى 98.8 % من

[1] طارق محارب عابد، 2015/10/20، مرجع سابق ذكره.

الصادرات الصناعية الفلسطينية. وتتركز معظم الصناعات التحويلية في الصناعات الخفيفة، حيث تستحوذ خمس صناعات وهي (صناعة الملابس، صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات المعادن اللافلزية، صنع منتجات المعادن عدا الماكينات و صناعة الأثاث) على النصيب الأكبر من إجمالي منشآت الصناعة التحويلية وتلعب الدور الأكبر على صعيد التشغيل والتصدير والإنتاج والاستثمار.

2. **ضعف الترابطات الهيكلية بين النشاطات الصناعية:** ترتب على غياب التنوع في التركيبة الصناعية ضعف التشابكات الأمامية والخلفية بين الوحدات الإنتاجية، فالصناعة الاستخراجية تتخصص في معظمها في إنتاج مواد البناء الأساسية وتمتاز بضعفها وتراجع دورها مقابل قطاع الصناعة التحويلية[1].
3. **صغر حجم المنشآت الصناعية وعدم وضوح هياكلها الإدارية :** يغلب على المنشآت الصناعية صغر حجمها، حيث حوالي 65% من المنشآت الصناعية توظف أقل من 5 عمال، وأن 83.8% من المنشآت هي فردية وغالباً ما تكون عائلية، مع عدم وضوح الهياكل الإدارية فيها وأن مدير المشروع أو مالك المنشأة يقوم بكل وظائف الإدارة التي يقوم بها عادة عدة أفراد (متخصصيين) في المصنع الكبير من وظائف متعلقة بالتسويق والإنتاج والتمويل وغيرها من المسئوليات الإدارية الهامة [2].
4. ارتفاع شدة العمل وتراجع مستويات المعيشة للعاملين، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية على كفاءة وإنتاجية العاملين نتيجة تراجع مستويات المعيشة وشيوع روح الإحباط واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء إلى العمل .
5. **ضعف وتخلف البنية التحتية[•] الصناعية[3]:** تعاني معظم المؤسسات الصناعية من تخلف البنية التحتية وخضوعها لسيطرة الاحتلال وخاصة في مجال الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه والوقود، حيث تبين أن 79% من الطاقة الكهربائية المستخدمة في المصانع يتم توفيرها عبر الشبكة القطرية الإسرائيلية. كذلك تعاني المصانع الفلسطينية وخاصة العاملة في جنوب الضفة الغربية من عدم حصولها على احتياجاتها من المياه نتيجة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على استخدام المياه، أما بخصوص الوقود فإن الحصول عليه يتم عبر الاستيراد من "إسرائيل" بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.
6. تواضع مساهمة الصناعة في التوظيف وارتفاع حصة العاملين بدون أجر (أصحاب المنشآت وأقاربهم).

---

[1] عبد الفتاح نصرالله و طاهر عواد، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، وزارة الصناعة، رام الله- فلسطين، فبراير 2004.

[2] المرجع السابق.

• تعريف البنية التحتية: يطلق لفظ البنية التحتية : على كل ما هو متعلق بالمرافق والهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التى تساعد المؤسسات والمنشات على إنجاز أهدافها . وعموماً فإن البنية التحتية هى مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التى توفر إطار دعم هيكلى. وبالتالي فهي الخدمات التي تمثل العمود الفقري والأساسي من تجهيزات يتم تشييدها لكي تلبي الاحتياجات الحضرية والرفاهية للمواطنين وتساند الاقتصاد الوطني وتلعب دور الرابط الذي يربط المجتمعات و يجعلها متلاحمة، وتصنف إلى نوعين: الأولى الاقتصادية أو الفيزيائية : وتشمل خدمات المرافق المختلفة، مثل شبكات المياه والصرف الصحي والسطحي ..الخ. أما الثانية الاجتماعية :وتشمل تشييد منشآت التعليم والمستشفيات وخدمات الأمن والدفاع المدني والترفيه وخلافه. وهناك من يعرفها على انها :الأنظمة الأساسية المادية للدولة أو مجتمع السكان بما فى ذلك الطرق ومرافق المياه والمجارى ..إلخ.

[3] صلاح العودة و رزق السيبد أحمد، البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، 2008 ، الانترنت.

7. انخفاض المستوى العلمي للعاملين: حيث يشكل نسبة العاملين الحاصلين على الشهادة الجامعية من بكالوريوس أو أقل من 15% من مجمل عدد العاملين في الصناعة، مما ينعكس سلباً على قدراتهم في التعامل مع تكنولوجيا الإنتاج الحديث وعلى قدرة المؤسسات الصناعية على القيام بالتحديث والتطوير الضروري لزيادة الإنتاجية ولتحسين القدرات التنافسية لمنتجاتها.
8. تدني مساهمة الصناعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي: انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 17.4% عام 1999 إلى 10% عام 2015 ، ثم إلى 9.2% عام 2017.
9. انخفاض القيمة المضافة المتحققة محلياً: انخفضت حصة القيمة المضافة من الإنتاج في القطاع الصناعي من 48.8% عام 1999 إلى أقل من 40% عام 2015 ، مما يشير إلى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية وخاصة المواد الخام المستوردة وانخفاض معدل الإنتاجية والطاقة المستغلة ومما يعيق تلبية شروط قواعد المنشأ المطلوبة للتصدير تحت اسم منشأ فلسطيني.
10. تقادم الأصول الثابتة الصناعية وانخفاض المستوى التكنولوجي للآلات، مما يشير إلى ارتفاع معاناة القطاع الصناعي الفلسطيني من التقادم والتآكل الحاصل في أصوله بشكل عام وفي آلاته ومعداته بشكل خاص.
11. تدني مستويات الجودة وضعف المقدرة على القيام بالتحديث والتطوير والابتكار.
12. ضعف الإمكانيات التمويلية للمؤسسات الصناعية واللجوء إلى المدخرات الذاتية لتمويل رأس المال.
13. ضعف الأداء الخاص بالصادرات لأسباب تعود إلى عدم توفر المواصفات العالمية والعجز عن منافسة السلع المستوردة من ناحية، وبسبب تعقيدات التصدير في المعابر، والمعوقات والممارسات الصهيونية من ناحية ثانية، إلى جانب آثار الحصار والانقسام بين غزة والضفة من ناحية ثالثة.
14. صغر حجم السوق المحلي في الضفة والقطاع، إلى جانب انفصال قطاع غزة عن الضفة وتراجع التجارة البينيه بينهما بسبب الانقسام وغياب اقتصاديات الحجم الكبير، ارتباطاً بعدم التفاعل مع الأسواق العربي.
15. عدم وجود استراتيجية واضحة للتصنيع : من الملاحظ عدم وجود استراتيجية معينة للصناعة في فلسطين تلجأ إليها السلطة الفلسطينية في حماية صناعاتها وخاصة صناعة السلع الاستهلاكية غير المعمرة كصناعة الملابس والأحذية والنسيج، في حين لم يتم تقديم الحوافز اللازمة للصناعات المصدرة كتقديم المنح والمعونات وإدخال التعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة والإعفاءات الضريبية على الإنتاج وعلى المدخلات في الصناعة المصدرة .

الأداء التصديري للقطاع الصناعي:

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، نلاحظ تراجعاً في الأداء التصديري للصناعات الفلسطينية خلال العام 2015 ، وخاصة صناعة الأحذية والجلود والبلاستيك والملابس والأثاث والصناعات التقليدية التي تعتمد على السياحة. ولعل من أهم الأسباب في ضعف الأداء التصديري للأنشطة الصناعية شدة الحصار الإسرائيلي والإغلاقات المتكررة، إلى جانب الانقسام الفلسطيني وآثاره الضارة، وضعف الوعي لدى أصحاب المنشآت

الصناعية التي تتسم معظمها بالطابع الفردي شبه العائلي، علاوة على الأسباب الناجمة أصلاً عن قيود بروتوكول باريس، إلى جانب العوامل السلبية المتعددة في الأوضاع الاقتصادية الداخلية التي أشرنا إليها.

أثر الحصار على القطاع الصناعي في قطاع غزة:

تم إغلاق المنافذ التجارية لقطاع غزة وفرض الحصار عليه بدرجات وأساليب متنوعة، واشتد الحصار أثناء انتفاضة الأقصى وبعدها حتى يناير 2006 وصولاً إلى الانقسام في 2007/6/14، حيث أصبح الحصار مطبقاً وبصورة شاملة على قطاع غزة منذ ذلك التاريخ إلى اليوم.

فيما قدرت وزارة الاقتصاد الوطني في غزة حجم الخسائر التي تعرضت لها المنشآت الصناعية بشكل عام بـ750.4 مليون دولار. وفي هذا الجانب، أشير إلى أن معظم المنشآت الاقتصادية المدمرة في قطاع غزة، لم يتم اعمارها، ولم تعد مساهمة في النشاط الاقتصادي للقطاع، مما تسبب في انخفاض إنتاج القطاع الصناعي إلى 23% من طاقته الإنتاجية[1].

وأدى إغلاق المعابر إلى تدهور أداء القطاع الصناعي وخلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين والمهربين بعد تراجع غالبية الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، كما تسببت أزمة الكهرباء الناتجة عن نقص الوقود بوقف أو إعاقة المنشآت الصناعية.

يمكن رصد تأثير الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، بالنظر إلى واقع القطاع الصناعي فيه تحديداً، عندما نعلم أن الدمار الكلي طال 500 منشأة اقتصادية خلال العدوان الأخير 2014 ، نتج عنه 36 ألف عاطل عن العمل[2]. بالإضافة إلى العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة التي تمثل مجمل اقتصاد القطاع في جميع القطاعات (التجارية والصناعية والخدماتية)، والتي يتجاوز عددها 4500 منشأة اقتصادية.

ومن أكثر الأنشطة الصناعية تضرراً :

- صناعة الملابس والحياكة من الأنشطة التي تعرضت لخسائر كبيرة، حيث بلغت عدد مصانع الخياطة 600 مصنع تشغل نحو 25 ألف عامل، وقد عمل عدد قليل من هذه المصانع بشكل متقطع ولفترات محدودة للسوق المحلية باستخدام المواد الخام الواردة عبر الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية، حيث أن 90% من منتجات مصانع الخياطة تُصدر للسوق الإسرائيلية والباقي للسوق المحلي.
- أنشطة الصناعات الخشبية والأثاث البالغة نحو 600 مصنع ويعمل فيها نحو 6600 عامل، وكانت تُصدر نحو 3000 شاحنة سنوياً، بقيمة إجمالية تصل لـ 300 مليون دولار سنوياً وتشكل صادراتها نسبة 50% من إجمالي الصادرات الصناعية لقطاع غزة، وتعرضت خلال سنوات الحصار إلى انتكاسة حقيقية بسبب إغلاق كافة المعابر التجارية، مما أدى إلى توقف أو تقليص عمل غالبية المصانع والورش العامة في هذه الأنشطة.

[1] تقرير اقتصادي: انخفاض عمل القطاع الصناعي إلى 23% من طاقته الانتاجية في غزة ، وكالة وفا الإخبارية، 2017/5/31.

[2] القطاع الصناعي بغزة .. 500 مصنع مدمر و 36 ألف عاطل – موقع : رأي اليوم – الانترنت- 19 أغسطس 2015.

- تم إغلاق أكثر من 95% من الورش والمصانع التي تعمل في أنشطة الصناعات المعدنية والهندسية وأصبح ما يزيد عن 7000 عامل كانوا يعملون في منشآت وورشات صناعية(كالألمنيوم والمخارط وورش الحدادة ومصانع المسامير والسلك وسلك الجلي والأثاث المعدني والسخانات الشمسية) بدون عمل [1].

معيقات القطاع الصناعي في قطاع غزة[2]:

- الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتي تستهدف المصانع القائمة والبنية التحتية مما أدى إلى تراجع قطاع الصناعة بشكل ملحوظ وفقدان عدد كبير من العمال لفرص عملهم.
- الحصار والإغلاق المتكرر للمعابر والذي يعيق ويقيد أصحاب المنشآت الصناعية في الحصول على المواد الخام والوقود والمعدات والآلات اللازمة لتشغيل المنشآت الصناعية.
- حظر التصدير وعدم قدرة المنتجين على تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، وكذلك منع التبادل التجاري الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أزمة الطاقة ونقص إمدادات الوقود المفروضة على حركة التجارة وضعف شبكة التوزيع مما أدى إلى الحد من قدرات محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع.
- لجوء أصحاب المنشآت الصناعية إلى الاستثمار في الخارج ونقل منشآتهم إلى الدول المجاورة.
- هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج.
- ضعف ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية في قطاع غزة.
- تراجع مستوى الكفاءة والإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر إضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي.
- ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل ودعم المشروعات الاستثمارية.

وهنا يجب الإشارة إلى أن القطاع الصناعي بحاجة إلى توفير البنية التحتية والاستثمارية اللازمة له من أجل إعادة هيكلة رأس المال الخاص بهذا القطاع وتحديثه بما يتناسب ومتطلبات التطور الاقتصادي والتكنولوجي المطلوب.

وفي هذا السياق يجب إعداد الخطط اللازمة لتوفير الحاضنات التكنولوجية والمناطق الصناعية والبنية التحتية المطلوبة، لتشجيع هذا القطاع، وتخصيص مناطق جديدة لإنشاء بنى تحتية داعمة لهذا القطاع الإنتاجي الهام إضافة إلى اتباع استراتيجية وطنية لتنمية وتشجيع الصناعة الفلسطينية وتفعيل وترابط بعض فروعها مع المنتجات الزراعية في الضفة والقطاع، وكل ذلك مرهون بانهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني.

[1] هديل حسن صالح أبو حمدة، محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني.. دراسة حالة: قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2015/11/29.
[2] المرجع السابق.

الاستراتيجية المقترحة للتصنيع في الأراضي الفلسطينية :

بهدف دعم مسيرة التحرر السياسي والاقتصادي وبناء التنمية المستقلة وبهدف القضاء على التخلف والتبعية الاقتصادية لدولة العدو الإسرائيلي، لا بد من النضال لإنهاء الانقسام، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، كشرط رئيسي لبلورة وإقرار استراتيجية تصنيع وطنية تقود عملية إعادة بناء هيكل الصناعة الفلسطينية وتنطلق من الواقع والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة في الضفة وقطاع غزة بعد إجراء تقييم شامل للتعرف على واقع ومشكلات ومقومات التصنيع فيهما.

فعلى الرغم من الحصار والعدوان الإسرائيلي، واستمرار سيطرة العدو على الموارد الفلسطينية والدمار الذي لحق بالقطاع الصناعي كباقي القطاعات الاقتصادية واستنزاف بنيته الإنتاجية وارتفاع خسائره المباشرة وغير المباشرة المتراكمة نتيجة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية وإغلاق المعابر الخارجية والداخلية أمام حركة الصادرات والواردات، إضافة لتدمير كثير من المصانع وخطوط الإنتاج وتعطيل وصول العمال لمصانعهم، مما أثر على ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع حجم الإنتاج والقيمة المضافة، واعاقة تحقيق تنمية صناعية حقيقية . ومع ذلك "مازالت تتوفر بعض الموارد الطبيعية والزراعية والبشرية والمالية التي إذا تم حصرها واستغلالها وفق استراتيجية وطنية تقوم على تطبيق السياسة الصناعية[•] يمكن أن تدعم صمود وتنمية القطاع الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض فروعه الريادية ضمن الإمكانيات المتاحة" [1].

فإنه من البديهي القول من الصعب القيام بنهضة صناعية حقيقية في فلسطين ومن الصعب تطبيق أي إستراتيجية مقترحة للتصنيع في فلسطين في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي المسيطر على الأرض والمعابر، أي أن الاستقلال السياسي الكامل يعتبر شرطاً أساسياً للتصنيع في فلسطين. والهدف من اقتراح إستراتيجية مستقبلية للتصنيع في فلسطين يكمن في حشد الإمكانيات والطاقات التي يمكن توفرها بعد انهاء الانقسام لمواجهة وتجاوز القيود والمعوقات الموجودة للبدء في رسم خطوط التحرك الممكنة في ظل مراعاة الظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية، التي تؤثر على مستقبل اقتصادنا من جانب، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها في ظل استمرار الحصار الصهيوني وعدم الاستقرار من جانب أخر.

وبالتالي يجب أن تكون الاستراتيجية منبثقة عن السياسة الاقتصادية وفق الأهداف الوطنية العامة والأولويات بواقعية ومرونة تامة للاستجابة لمتطلبات الظروف الراهنة والأوضاع المستقبلية المستجدة، وذلك من خلال تضافر جهود كل من مؤسسات القطاع العام والخاص، إضافة للاستفادة من الاتفاقيات والجهود الدولية الصديقة في سبيل تلبية متطلبات التنمية الصناعية في بلادنا.

• تعريف السياسة الصناعية: هناك تفاوت في المفهوم الاقتصادي للسياسة الصناعية نجم عنه تعريفات مختلفة لها، من هنا فإننا سنأخذ أكثرها شيوعا وأكثرها قربا من الغاية التي تبحث عنها هذه الدراسة. يعرف البنك الدولي السياسة الصناعية بأنها: " الجهود الحكومية المبذولة لدفع الهيكل الصناعي على تشجيع نمو يكون مبيناً على الإنتاجية" وهذا التعريف مفيد للغاية لأنه يركز على هدف الاقتصاد العام وهو زيادة الإنتاجية، أكثر منه إجراء تغييرات محدودة في هيكل البنى الصناعية أو التعامل مع قطاعات صناعية معينة. وهناك تعريف أخر للسياسة الصناعية:" كل النشاطات المتبعة لتشجيع التنمية الصناعية إلى جانب تلك التي تنتجها قوى السوق الحرة. فالسياسة الصناعية تحت هذا التعريف الواسع ليست فقط حول تحفيز الهيكل الصناعي وإنما تتعداه إلى تطوير منتجات وأنشطة أكثر تعقيداً ضمن الأنشطة القائمة، والتي تأخذ مضموناً محلياً وكذلك تنمية قاعدة القدرات التكنولوجيه المحلية. وفي الوقت الذي يطلب فيه من الحكومة وضع سياسة صناعية تتجاوب مع احتياجات تنمية الصناعة وتعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية والتي من المحبذ أن يشارك في تحديدها القطاع الخاص لكونه الأكثر وعيا لاحتياجاته ولمصالحه، فإن على القطاع الخاص تقع مسئولية مساعدة القطاع الحكومي في تنفيذ تلك السياسة والتفاعل من خلالها مع آليات السوق بقوة لتحقيق اكبر فائدة مرجوة منها.

[1] حازم الشنار، السياسة الصناعية المقترحة لمواجهة التحديات القائمة، مؤتمر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، رام الله، يومي 14و2005/6/15.

الاستراتيجية المقترحة : تقوم هذه الإستراتيجية على دعم الصناعات الموجهة للإحلال مكان الواردات بشكل رئيسي ودعم الصناعات ذات القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ولكن ضمن ضوابط رئيسية بهدف تلافي السلبيات الناجمة عن تطبيق هذه الاستراتيجية. حيث أن بساطة التكنولوجيا المطلوبة وعدم الحاجة إلى العمالة الماهرة والارتفاع النسبي للأرباح وقصر فترة استرداد الاستثمارات تجعل المرحلة الأولى من سياسة إحلال الواردات أكثر ملاءمة للظروف المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني.

ولكن ولنجاح هذه الاستراتيجية في تلبية الأهداف المنشودة من الزيادة المطلوبة في الدخل القومي والتخفيف من البطالة وتحقيق الترابطات الهيكلية بين الفروع الاقتصادية المختلفة واستقرار دخل الاقتصاد الوطني من العملات الصعبة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية **يتطلب إنهاء الانقسام واستعادة النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني كمدخل رئيسي يوفر الشروط الرئيسية لتفعيل الاستراتيجية المطلوبة التي نلخصها في ما يلي:**

1. التركيز على إحلال السلع الاستهلاكية ذات الوزن الأكبر في هيكل الطلب المحلي، أي لا بد من توافر السوق بشكل يسمح بإقامة مشروعات إحلالية ذات حجم معقول للاستفادة من الوفورات الاقتصادية لتقليل حجم التكاليف وللوصول إلى المستهلك بأسعار معقولة، وهذا يتم عن طريق دراسة قوائم الواردات ودراسة الاحتياجات الحقيقية للمواطنين .
2. العمل على استكمال تأطير فروع الصناعة وتنظيمها في اتحادات تخصصية ومأسستها بقانون على أن تسعى لخدمة أوسع قطاع من الصناعيين الرياديين، خاصة الصناعات التكنولوجيه.
3. التركيز على الصناعات القادرة على تحقيق الترابطات الأمامية والخلفية مع الوحدات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، أي البدء بالمشروعات التي تضمن استخدام نسبة معقولة من الخامات والمواد الأولية والمكونات الصناعية المحلية .
4. عدم المبالغة في فرض الرسوم الجمركية على الواردات المماثلة خوفاً من تراجع كفاءة الصناعات الفلسطينية المحلية وخوفاً من ارتفاع الأسعار ولا بد من اتباع سياسة حمائية ملائمة ومتوازنة تهدف إلى تحقيق إحلال تدريجي مكان المستوردات المماثلة في الوقت الذي تضمن فيه وجود درجة معقولة من المنافسة .
5. توجيه جزء معين من إنتاج هذه السلع إلى الخارج بهدف ضمان توفير السيولة النقدية الأجنبية اللازمة لتغطية نفقات الآلات والمعدات المستوردة ولزيادة كفاءة تصنيع هذه السلع.
6. "التوسع العمودي وتشجيع الصادرات، بالنسبة لبعض الصناعات وخاصة الحجر والرخام، الصناعة الدوائية، صناعة البرمجيات.. إلخ"[1].
7. دعم وحماية صناعات الملابس والأحذية والأغذية، وذلك بتنظيم السوق وفرض رقابة على المواصفات للسلع المستوردة و تقديم إعفاءات من الضرائب على المواد الخام والماكينات والمنتجات المحلية.

[1] حازم الشنار، 2005، مرجع سابق ذكره.

8. دعم حكومي على شكل إعفاءات ضريبية وجمركية لبعض فروع الصناعة: وبشكل خاص الفروع التي لديها قابلية إما للتصدير أو للإحلال.
9. تقديم المزيد من الحوافز للاستثمارات الخارجية في الصناعة الفلسطينية، مع تأمين فرص عادلة للمنافسة في السوق الفلسطيني وتقليص الفرص أمام الاحتكار.
10. الالتزام بإعطاء الأولوية في العطاءات الحكومية بالمنتج الوطني مع اتباع الشفافية الكاملة في طريقة إرسائها، وضرورة تلبية الصناعة الوطنية للمواصفات المطلوبة.
11. تنظيم التجارة الداخلية باعتماد وتطبيق لوائح للمواصفات على الواردات والسلع المحلية والسعي لفتح أسواق خارجية جديدة من خلال دراسة تلك الأسواق وتطوير الميزة التنافسية للمنتج الوطني بناء عليها وللتناسب مع احتياجات تلك الأسواق، والعمل على الولوج للأسواق الخارجية من خلال تنظيم المعارض وتبادل الزيارات مثلا، فلا بد من نقل المنافسة إلى السوق الخارجي.
12. تشجيع السوق المالية واستثمار الودائع البنكية مع توفير بيئة مادية وقانونية ملائمة لضمان القروض وإيجاد حلول لمشكلة تقلب أسعار العملة، إلى جانب التدخل لتأمين الإقراض الصناعي وتقديم ضمانات للقروض وتخفيض معدلات الفائدة وتخفيف شروط الإقراض، وتقديم إعفاءات ضريبية للصناعات الناشئة.
13. ضرورة دراسة إمكانية إقامة مؤسسة موحدة متخصصة بالائتمان الصناعي، مع الأخذ بالاعتبار وجود حاجة لإقامة صندوق طوارئ وطني يربط مهام الإغاثة بالتنمية بهدف تعظيم الفائدة وإدامة الأثر.
14. السياسة التشغيلية: العمل على زيادة استيعاب الأيدي العاملة من خلال تشجيع إنشاء مشاريع إنتاجية كثيفة العمل ليس فقط في البنية التحتية وإنما في الصناعة أيضا بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي نفس الوقت لابد من السعي لرفع كفاءة استخدام القوة العاملة المقيمة في المشاريع القائمة.
15. بالنسبة للسياسة التعليمية والبحثية في الجامعات الفلسطينية، يجب البدء بتأهيل نظام التعليم لتلبية احتياجات الاقتصاد عموماً والصناعة خصوصا وربط مخرجات المؤسسات التعليمية باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية من خلال التركيز على التعليم والتدريب الصناعي المتخصصين؛ وتطبيق مخرجات التطور التكنولوجي والالكتروني فيهما.
16. تطوير البيئة القانونية وتوفير الاستقرار الأمني: من خلال إعداد وإقرار رزمة القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالتنمية الصناعية ومن بينها قوانين تسجيل رؤوس الأموال المنقولة كضمان للائتمان وحق الملكية الصناعية ومنع الاحتكار والمنافسة، والمباشرة بتطبيق تلك القوانين والأنظمة واضطلاع القضاء والضابطة العدلية بدوريهما في إعلاء كلمة القانون ومحاربة الفساد الإداري والمالي ومنع الاحتكار وتحقيق الشفافية وتوفير الأمن للمواطنين وعلى ممتلكاتهم وأموالهم.
17. العمل على إعادة هيكلة الصناعة بحيث تتولى الصدارة القطاعات المؤهلة للتصدير وخصوصا التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. مع استمرار التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجالات الحرفية والمهنية المتخصصة.

18. **خلق الحوافز التشجيعية لعمليتي التصدير والتنافسية من خلال:**

- تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين السلطة الفلسطينية والدول العربية والأجنبية لتوسيع النفاذ إلى الأسواق واستغلال هوامش اتفاق باريس.
- التخطي الفعال لتطوير القطاع الصناعي الفلسطيني، إلى مستوى يمكنه من تصنيع وانتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصورة واسعة تغطي احتياجات السوق المحلي مثل منتجات المعادن، الأخشاب والسلع الاستهلاكية المعمرة وصناعة بدائل للعديد من المنتجات المستوردة من السوق الإسرائيلية.
- العمل على استيعاب وتشجيع مقومات صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اعتماداً على الخبرات الفلسطينية المتخصصة.
- تقديم حوافز للمنتجات الزراعية والصناعية الجديدة المتجهة للتصدير.
- تقديم تسهيلات ضريبية للمصدرين.
- تقديم تسهيلات لاستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة.
- فرض جمارك على السلع النهائية ذات المنافس المحلي.
- محاربة إغراق السوق بمنتجات أجنبية، لا سيما ذات البديل المحلي.

19. **دعم المشاريع الصغيرة من خلال:**

- توفير تعليم مهني مجاني وتدريب عملي من خلال إنشاء معهد مهني لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل صندوق تمويل المشاريع الصغيرة.
- إنشاء هيئة تقدم خدمات فنية وإرشادية للمشاريع الصغيرة والتي تحتاج إلى متطلبات كبيرة خارج القدرة التمويلية لأصحاب المشاريع.

جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017 . (القيمة بالألف دولار)

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	العاملين بأجر	تعويضات العاملين	الانتاج	الاستهلاك الوسيط	اجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
أنشطة اخرى للتعدين واستغلال المحاجر	15	61	45	108.3	1592	761.9	830.1	0.0
صناعة المنتجات الغذائية	787	5,439	4,158	11,972.6	215,438.7	138,578.8	76,859.9	14,280.1
صناعة المشروبات	170	290	115	442.9	7,778.5	4,484.7	3,293.8	438.0
صناعة المنسوجات	63	245	163	619.7	5,871.9	3,493.1	2,378.8	96.9
صناعة الملابس	485	2,113	1,374	4,515.7	40,746.3	22,841.1	17,905.2	150.6
صناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة	15	87	61	228.2	1,259.3	826.6	432.7	0.0
صناعة الخشب ومنتجات الخشب والفلين عدا صناعة الأثاث، صناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	190	547	273	880.8	12,038.4	6,314.8	5,723.6	59.7
صناعة الورق ومنتجات الورق	9	80	69	250.9	11,469.7	6,203.8	5,265.9	0.0
الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة	362	1,030	610	2,154.5	21,920.3	12,105.6	9,814.7	174.4
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية + صناعة المنتجات الصيدلانية الاساسية و مستحضراتها	78	432	345	1,581.8	14,947.8	8,761.3	6,186.5	15.5
صناعة منتجات المطاط واللدائن	55	475	383	1,490.6	16,906.9	11,214.3	5,692.6	2.4
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	574	3,059	2,167	8,170.5	121,446.5	77,418.6	44,027.9	503.2
صناعة الفلزات الاساسية(صناعة المنتجات المعدنية الأساسية)	3	12	8	7.3	31.8	19.9	11.9	0.0
صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكنات والمعدات	1,008	3,479	1,775	6,831.7	75,531.0	44,941.5	30,589.5	120.7
صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	13	102	78	223.5	2,401.1	1,775.1	626.0	47.3
صناعة المعدات الكهربائية	32	127	79	317.0	2,984.7	1,573.7	1,411.0	0.8
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة فى موضع آخر	20	240	193	928.5	6,310.5	4,056.8	2,253.7	0.3
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	3	21	16	49.8	1,558.6	1,068.4	490.2	0.0
صناعة معدات النقل الأخرى	7	20	8	27.5	187.7	89.6	98.1	0.0

يتبع جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017								
النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	العاملين بأجر	تعويضات العاملين	الانتاج	الاستهلاك الوسيط	اجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
صناعة الأثاث	713	3,318	2,144	8,044.9	89,895.6	50,657.2	39,238.4	2,724.0
صناعات تحويلية أخرى	45	223	141	462.9	3,066.9	1,928.0	1,138.9	61.2
اصلاح وتركيب الآلات والمعدات	219	486	141	440.6	5,784.3	1,831.7	3,952.6	5.7
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	31	1,299	1,232	13,874.7	247,794.4	182,531.1	65,263.3	291.0
تجميع و معالجة وتنقية وتوزيع المياه	120	392	240	739.6	10,337.7	4,621.7	5,716.0	6.6
انشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها واسترجاع المواد	15	84	57	191.8	1,333.7	799.0	534.7	0.0
تشييد المباني	91	2,461	2,329	12,286.5	141,922.6	79,240.5	62,682.1	1.0
الهندسة المدنية	17	262	230	1,333.5	30,512.8	18,053.6	12,459.2	0.0
أنشطة التشييد المتخصصة	69	579	484	2,288.2	21,719.4	11,275.3	10,444.1	31.7
تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	3,397	8,277	4,025	11,245.5	107,195.8	22,539.1	84,656.7	808.2
تجارة الجملة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	947	6,542	5,187	23,224.3	228,911.6	56,825.5	172,086.1	1,278.6
تجارة التجزئة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	21,085	47,024	19,208	66,003.7	420,832.7	111,075.6	309,757.1	14,624.6
النقل البرى والنقل عبر خطوط الأنابيب	318	1,685	1,371	5,361.7	38,260.8	21,401.8	16,859.0	593.8
التخزين وانشطة الدعم للنقل	54	369	291	783.6	6,280.5	2,628.3	3,652.2	594.2
أنشطة البريد ونقل الرسائل والطرود	8	96	90	435.5	1,733.6	379.8	1,353.8	14.0
أنشطة الإقامة	44	664	634	3,548.7	16,239.1	3,545.8	12,693.3	150.7
أنشطه خدمات الاطعمة والمشروبات	2,051	6,955	4,253	13,461.8	117,632.9	67,606.6	50,026.3	1,162.2
أنشطه النشر	8	210	204	1,109.7	1,765.5	325.1	1,440.4	0.0
أنشطة إنتاج ونشر برامج التليفزيون والفيديو والأفلام السينمائية والتسجيلات الصوتية والموسيقية	22	166	150	596.7	1,552.1	379.6	1,172.5	9.0
أنشطه البرامج والبث	21	307	283	1,331.0	3,004.6	655.4	2,349.2	96.0
الاتصالات	110	531	416	2,246.1	9,305.1	3,844.0	5,461.1	143.7

يتبع جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	العاملين بأجر	تعويضات العاملين	الانتاج	الاستهلاك الوسيط	اجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
أنشطه البرمجة الحاسوبية والخبرة الاستشارية وما يتصل بها من انشطة	56	359	296	1,325.0	3,131.7	472.3	2,659.4	256.6
أنشطة خدمات المعلومات	18	326	312	2,229.7	3,752.9	768.5	2,984.4	0.0
الأنشطة العقارية	112	236	99	401.7	2,378.4	769.5	1,608.9	60.0
الأنشطة القانونية والمحاسبية	619	1,390	485	1,491.4	9,370.7	3,805.9	5,564.8	167.3
انشطه المكاتب الرئيسية والخبرة الاستشارية في مجال الادارة	9	42	35	111.6	381.6	98.9	282.7	0.0
الأنشطة المعمارية والهندسية والاختبارات الفنية والتحليل	151	857	683	3,252.8	6,728.8	1,555.0	5,173.8	61.6
البحث والتطوير في المجال العلمي	29	225	168	1,016.8	1,873.4	452.6	1,420.8	8.9
الإعلان وبحوث السوق	92	482	375	1,983.9	3,617.7	1,029.2	2,588.5	83.9
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية الأخرى	239	634	310	892.6	3,810.6	1,580.2	2,230.4	238.6
الأنشطة البيطرية	21	37	5	18.5	113.0	62.7	50.3	0.3
الانشطة الايجارية	396	994	411	966.4	5,575.2	2,016.1	3,559.1	531.4
وكالات السفر ومنظمو الرحلات السياحية وخدمات الحجز والانشطة المتصلة بها	94	264	132	344.0	2,115.9	833.5	1,282.4	2.5
أنشطة التحقيق والأمن	3	148	145	582.3	1,422.3	138.5	1,283.8	42.2
انشطة خدمات المباني وتجميل المواقع	16	193	177	569.8	2,201.5	248.7	1,952.8	0.0
الانشطة الادارية للمكاتب والانشطة المساندة لها وغير ذلك من الانشطة المساندة للأعمال	170	301	121	258.3	2,134.9	1,010.2	1,124.7	28.9
التعليم	1,555	13,643	11,567	57,562.4	90,276.0	13,206.8	77,069.2	4,750.5
الأنشطة في مجال صحة الإنسان	1,321	4,824	3,665	15,875.5	41,203.8	10,832.6	30,371.2	974.3
أنشطة الرعاية مع الاقامة	5	323	314	1,403.2	4,030.4	1,979.0	2,051.4	2.9

يتبع جدول رقم (58) : أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي، 2017								
النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	العاملين بأجر	تعويضات العاملين	الانتاج	الاستهلاك الوسيط	اجمالي القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي
أنشطة العمل الاجتماعي بدون إقامة	124	3,006	2,710	9,363.8	22,114.2	3,217.7	18,896.5	733.3
الانشطة الابداعية والفنون وانشطة الترفيه	33	235	166	437.2	1,377.5	339.9	1,037.6	19.3
أنشطة المكتبات والمحفوظات والمتاحف والأنشطة الثقافية الأخرى	7	37	20	63.5	240.2	63.9	176.3	50.3
الانشطة الرياضية وانشطة الترفيه والتسلية	863	3,244	2,045	5,514.1	31,359.0	10,286.0	21,073.0	5,471.2
أنشطة المنظمات ذات العضوية	541	6,906	5,354	23,261.0	41,831.2	8,304.4	33,526.8	1,360.6
إصلاح أجهزه الحاسوب والسلع الشخصية والمنزلية	1,493	1,974	503	1,283.4	10,847.2	5,173.1	5,674.1	216.4
أنشطة الخدمات الشخصية الأخرى	3,436	5,540	2,031	4,387.4	27,478.1	10,978.0	16,500.1	300.7
أنشطة الصناعة	5,019	23,559	15,797	64,332.8	916,233.2	587,123.2	329,110.0	18,931.1
أنشطة الإنشاءات	177	3,302	3,043	15,908.2	194,154.8	108,569.4	85,585.4	32.7
أنشطة التجارة الداخلية	25,429	61,843	28,420	100,473.5	756,940.1	190,440.2	566,499.9	16,711.4
أنشطة النقل والتخزين	380	2,150	1,752	6,580.8	46,274.9	24,409.9	21,865.0	1,202.0
أنشطة المعلومات والاتصالات	235	1,899	1,661	8,838.2	22,511.9	6,444.9	16,067.0	505.3
أنشطة الخدمات	13,424	53,154	36,408	148,052.1	446,353.7	149,134.8	297,218.9	16,418.0
المجموع	44,664	145,907	87,081	344,185.6	2,382,468.6	1,066,122.4	1,316,346.2	53,800.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب سلسلة المسوح الاقتصادية، 2017، ص 117 – 122 .

غازي الصوراني
2019-9-17

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة السادسة :القطاع التجاري

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى . ويساهم القطاع التجاري بما نسبته 11-13% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما نسبته 18% من الأيدي العاملة الفلسطينية .

مع بداية ما يسمى بالمرحلة الانتقالية، وقعت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإفتا واتفاقية الشراكة الأوروبية، وكان قد سبقها بالطبع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 والتي أدت إلى تكريس التبعية الاقتصادية لدولة العدو الإسرائيلي التي أكدت على السوق الواحدة رغم أنها منحت السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات التي لم تستغلها المؤسسات المعنية ولم تطالب بتعديل البنود المجحفة بحق نمو وحرية الاقتصاد الفلسطيني، إضافة للقصور في إيجاد الإجراءات المناسبة في استغلال الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الدول الأجنبية ضمن الحد الأدنى.

- **التجارة السلعية والخدمية عام 2017:**

إن استعراضنا لعملية التجارة السلعية والخدمية يستهدف تحليل ونقد الواقع التجاري الذي تتضخم فيه قيمة الواردات بشكل كبير، لأننا نرى في ذلك ضرورة للإسهام في إيجاد السياسات والإجراءات المناسبة لترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وتصحيح الخلل في الميزان التجاري بما يحقق الأهداف السياسية والتنموية الوطنية الفلسطينية، دون القفز عن واقع الانقسام في النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني الذي يشكل إنهاؤه شرطاً أولياً لأي خطوات تنموية أو تطور اقتصادي .

- **التجارة السلعية عام 2017:**

يظهر الجدول رقم (59) أن إجمالي الواردات السلعية بلغت 6,772.7 مليون دولار عام 2017، حيث انخفضت بنسبة 2% مقارنة مع العام 2016 (منها 5,859.1 مليون دولار واردات الضفة الغربية مقابل 913.6 مليون دولار فقط لقطاع غزة)، كما ارتفعت الصادرات السلعية الفلسطينية المرصودة بنسبة 13.6% مقارنة مع

العام 2016 لتصل إلى 2360.8 مليون دولار (منها 2324 مليون دولار صادرات الضفة الغربية مقابل 36.8 مليون دولار فقط لقطاع غزة) في عام 2017. أما العجز في الميزان التجاري السلعي لعام 2017 (والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات السلعية) فقد انخفض بنسبة 8.6% مقارنة بالعام 2016 ووصل إلى 4411.6 مليون دولار عام 2017 ويعتبر العجز في الميزان التجاري تاريخياً وبحاجة إلى زيادة في الصادرات وتخفيض الواردات. أما حجم التبادل التجاري السلعي (وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات) ارتفع أيضاً بنسبة 1.7% مقارنة مع عام 2016 ووصل إلى 9133.8 مليون دولار، وتشكل حصة قطاع غزة نسبة 10.4% فقط من إجمالي التبادل التجاري للأراضي الفلسطينية.

- **التجارة الخدمية لعام 2017:**

كذلك يظهر الجدول رقم (59) أن إجمالي الواردات الخدمية بلغت 721.8 مليون دولار عام 2017، حيث ارتفعت بنسبة 11.4% مقارنة مع العام 2016 (منها 581.5 مليون دولار واردات الضفة الغربية مقابل 140.3 مليون دولار فقط لقطاع غزة)، كما ارتفعت الصادرات الخدمية الفلسطينية المرصودة بنسبة 4% مقارنة مع العام 2016 لتصل إلى 317 مليون دولار (منها 224.4 مليون دولار صادرات الضفة الغربية مقابل 92.4 مليون دولار فقط لقطاع غزة) في عام 2017 . أما العجز في الميزان التجاري الخدمي لعام 2017 (والذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات الخدمية) فقد انخفض بنسبة 18.1% مقارنة بالعام 2016 ووصل إلى 404.8 مليون دولار عام 2017.

- **التجارة السلعية والخدمية المرصودة• حسب الدولة لعام 2017:**

بلغت قيمة الصادرات السلعية المقصودة من "إسرائيل" 878.6 مليون دولار عام 2017، حيث تُعدُّ "إسرائيل" هي المقصد الأول للصادرات السلعية، حيث تشكل نسبة الصادرات لإسرائيل 82.5% من إجمالي الصادرات السلعية المقصودة البالغة 1,064.9 مليون دولار، ثم الأردن بنسبة 7%، والإمارات بنسبة 2.5%، والسعودية بنسبة 1.4%، والولايات المتحدة الأميركية بنسبة 1.3%. فيما بلغت قيمة الواردات السلعية من "إسرائيل" 3,235 مليون دولار، تشكل نسبة 55.3% من إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة 5,853.9 مليون دولار عام 2017، ويتبين بانخفاض الاستيراد من دولة الاحتلال مقارنة بالسنوات الماضية وارتفاعه من دول العالم، كما بلغت نسبة الواردات من تركيا 9.9%، ثم الصين بنسبة 7.3%، وألمانيا بنسبة 3.7%، والأردن بنسبة 2.6% [1].

- **الواردات والصادرات الخدمية المرصودة مع دولة العدو الإسرائيلي:**

بلغ إجمالي الواردات الخدمية من "إسرائيل" 161.8 مليون دولار عام 2017 بارتفاع 18.1% مقارنة بالعام 2016 ، فيما بلغ إجمالي الصادرات الخدمية 200 مليون دولار، أي ارتفعت بنسبة 23.9% مقارنة بالعام

• ملاحظة: التجارة المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية، حيث أن تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الخارجية المرصودة 2017، ص39.

2016، في حين سجّل صافي الميزان الخدمي فائضاً مقداره 38.2 مليون دولار عام 2017 بارتفاع 56.8 % مقارنة بالعام 2016 [1].

وقد شكلّت كل من خدمات الأعمال الأخرى وخدمات النقل من "اسرائيل" ما نسبته 50.7% و 35.6% على التوالي من إجمالي قيمة الواردات الخدمية لعام 2017. أما بخصوص الصادرات الخدمية من "إسرائيل" فقد شكلّت خدمات التشييد 44.2% من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية لعام 2017 ، فيما شكلت خدمات السلع للتجهيز 31.3% من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية لعام 2017 .

جدول رقم (59): إجمالي قيمة الواردات والصادرات (السلعية والخدمية) في فلسطين حسب المنطقة 2016، 2017 (بالمليون دولار)

	2016			2017		
	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-5,170.6**	**-4,322.6**	**848**	**-4,816.4**	**-3,891.9**	**-924.5**
إجمالي الصادرات	**2,383.1**	**2,270.5**	**112.6**	**2,678.1**	**2,548.7**	**129.4**
الصادرات السلعية	2,078.1	2,033.3	44.8	2,361.1	2,324.3	36.8
الصادرات الخدمية	305	237.2	67.8	317	224.4	92.4
إجمالي الواردات	**7,553.7**	**6,593.1**	**960.6**	**7,494.5**	**6,440.6**	**1053.9**
الواردات السلعية	6,906	6,055.6	850 4.	6,772.7	5,859.1	913.6
الواردات الخدمية	647.7	537.5	110.2	721.8	581.5	140.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant.html

وبسبب استمرار العجز التجاري المرتفع، "من المتوقع أن يظل عجز ميزان الحساب الجاري شاملاً التحويلات الرسمية أعلى من 10% حتى عام 2020 مع انخفاض الصادرات –في ظل القيود الإسرائيلية المفروضة– إلى نحو 18% من إجمالي الناتج المحلي. وستستمر الأراضي الفلسطينية في الاعتماد على الواردات في تلبية معظم احتياجاتها الأساسية، لذلك ستبقى تشكل حصة الواردات في الاقتصاد حوالي 55% بحلول عام 2020. وبالإضافة إلى التحويلات الرسمية، سيستمر تمويل عجز ميزان الحساب الجاري من خلال الاعتماد على تحويلات رأس المال الخاصة غير الرسمية وربما المزيد من عملية السحب من النقد الأجنبي والمدخرات"[2].

وفي هذا السياق، نؤكد على أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت لتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات السلعية، التي ارتفعت من 5,485.6 مليون دولار عام 2011 إلى 6,772.7 مليون دولار عام 2017، وبلغت الصادرات السلعية 2,361 مليون دولار، وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري السلعي بلغ 4,411.7 مليون

[1] المرجع السابق، ص40.

[2] البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة،

دولار عام 2017، والسبب في تراكم هذا العجز يعود إلى عدم انتهاج سياسية تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات وتراجع أداء القطاعات الإنتاجية .

وقد عانى القطاع التجاري من تشوهات هيكلية من خلال العجز المزمن في الميزان التجاري للسلع والخدمات الناتج عن محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات والتي بلغت نسبتها حوالي 35% عام 2017 مما أسهم في تعميق درجة التبعية، وفي هذا السياق تركزت أكثر من نسبة 60% من حركة التبادل التجاري بالاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة الممارسات الإسرائيلية –طوال الستة عشر عاماً الماضية– التي جعلت من القطاعات الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة وهشة وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالتالي تحولها صوب الاعتماد على السوق الإسرائيلي بالدرجة الأولى في تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى إهمال القطاع الخاص في تحسين وتطوير الإنتاجية لتلبية حاجة السوق المحلي مع رغبتهم في تحقيق الربح الفاحش على حساب رداءة الإنتاج بدون استغلال الفرصة المتاحة أمامهم في تطوير إنتاجهم، وتحسين القدرة التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في السوق المحلية والخارجية، خاصة وان هناك بعض المنتجات السلعية الفلسطينية تنتج خصيصاً حسب المواصفات الإسرائيلية ويتم تسويقها على أنها منتجات إسرائيلية . أما من ناحية الواردات فقد شكلت فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، حيث أن هناك عدداً كبيراً من التجار الإسرائيليين يستوردون سلعاً من الخارج خصيصاً لتسويقها في السوق الفلسطيني.

ومما لا شك فيه أن القطاع التجاري يتأثر وفق الظروف والمتغيرات السياسية، فعلى أثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 واستلامها السلطة اشتد الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، بدعوى عدم التعامل مع حكومة تديرها حركة حماس، ثم الانقسام الناجم عن الحسم العسكري الذي نفذته حماس في 14/حزيران/2007، واشتداد الحصار على قطاع غزة، وما ترتب عليه من نتائج على الاقتصاد الفلسطيني أثرت على طبيعة التبادل التجاري مع كل دول العالم. ونتيجة لشدة الحصار ازدهرت تجارة الانفاق ما بين قطاع غزة ومصر وأصبحت كافة واردات قطاع غزة من مختلف البضائع تورد عبر الأنفاق التي كان يزيد عددها عن 1400 نفق على طول الحدود الفلسطينية المصرية، وتجاوزت ورادات قطاع غزة عبر الأنفاق المليار دولار سنوياً في فترات الحصار الشديدة، وأصبحت الأنفاق تمثل اداة لكسر الحصار الإسرائيلي ووسيلة ناجحة في دعم صمود وثبات المواطن والاقتصاد الفلسطيني.

وبالرغم من ذلك لم تصبح الأنفاق بديلاً شرعياً وقانونياً لإدخال البضائع والمواد الأساسية حيث أن تجارة الأنفاق تعتبر غير شرعية وعشوائية لأنها لا تخضع للاتفاقيات والقوانين التجارية ولا يوجد عليها رقابة كما أنها لا تلبي كافة احتياجات قطاع غزة من مختلف أنواع البضائع، كما أدت العشوائية في تجارة الأنفاق وعدم وجود قوانين وتشريعات وضوابط تحكمها للعديد من حالات النصب والاحتيال على التجار والمواطنين[1]. وفي عام 2013 بدأت مصر بإجراءات صارمة اتجاه تجارة الأنفاق وتم إغلاق غالبية الأنفاق التجارية من أجل ضبط الحدود، مما أثر سلبيا على اقتصاد قطاع غزة.

[1] ماهر تيسير الطباع – تكلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 2007 حتى عام 2017 – المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاتسراتيجية (مسارات) – أيلول 2017.

هذا وقد سبق لحركة التجارة الخارجية والبينية أن تأثرت سلباً، بشكل كبير نتيجة للحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ 28 أيلول 2000 ، مما أثر على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة وخصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة، وأدى إلى مراكمة مزيد من العراقيل أمام تطور هذين القطاعين لما لهما من دور ريادي وسيادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، والاستقلال الاقتصادي وإعادة هيكلة وتوجيه حركة التبادل التجاري الخارجي إلى البعد العربي والأجنبي، إضافة لعرقلة عملية إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي بهدف تغطية السوق المحلي بما يتلاءم مع طبيعة الطلب الكلي من خلال سياسة إحلال الواردات وتحديد السياسات الاقتصادية الداعمة لذلك بما يضمن إعادة هيكلة التجارة الخارجية والحفاظ على نوع من التوازن والاستقلالية في الميزان التجاري وعدم الانكشاف للخارج .

وفي هذا الجانب، ما زال الاقتصاد في قطاع غزة يعاني من سياسة الحصار التي تفرضها "إسرائيل" على قطاع غزة للعام الحادي عشر على التوالي، وقد استمرت "إسرائيل" خلال عامي 2017/2016 باتباع سياساتها وإجراءاتها العقابية بحق قطاع غزة، والتي تمثلت بتشديد الخناق على تنقل التجار ورجال الأعمال عبر معبر بيت حانون، كما أضافت العديد من السلع والبضائع إلى قوائم الممنوعات. وفي هذا السياق إن قيام "إسرائيل" بإلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة بتاريخ 2007/6/21 يعني إنهاء الاستيراد المباشر وإلغاء الوكالات والعلامات التجارية الخاصة بمستوردي قطاع غزة والعودة للمستورد الإسرائيلي[1] .

ذلك إن عدم القدرة على التنبؤ بعمل المعابر التجارية، أدى إلى عدم قدرة المنشآت على استيراد وتصدير المنتجات بطريقة مخططة ومربحة، كما تسببت هذه الأوضاع في إغلاق المشاريع وهجرة رؤوس الأموال والعقول إلى الخارج. وتحيط بقطاع غزة ستة معابر وهي مغلقة معظم أيام السنة بسبب سياسة الحصار التي يتبعها الاحتلال، وهي[2]:

1. **معبر رفح:** يعدُّ معبر رفح المعبر الوحيد المخصص لحركة الأفراد خارج قطاع غزة، وخارج عن السيطرة الإسرائيلية، ويربط القطاع مع جمهورية مصر العربية ومنذ العام 2007 مغلق بشكل كامل بسبب الانقسام الفلسطيني، وكان يفتح خلال فترات متفاوتة وبشكل استثنائي –بمعدل يقل عن 30 يوماً طوال العام– لدخول أو خروج الأفراد من وإلى قطاع غزة عبر مصر، فقط للحالات الإنسانية والطلبة، إلا أنه منذ منتصف العام 2018 أصبح يعمل يومياً بطاقة تشغيلية ضعيفة، مما سهلَّ حركة الأفراد نسبياً .
2. **معبر المنطار (كارني):** معبر تجاري يقع إلى الشرق من مدينة غزة على خط التماس الفاصل بين قطاع غزة و"إسرائيل"، وهو مخصص للحركة التجارية من وإلى القطاع وكذلك لتصدير الخضراوات إلى الضفة الغربية (مغلق بشكل كامل منذ 2007).
3. **معبر بيت حانون (إيريز):** يقع شمال قطاع غزة، وهو مخصص لعبور العمال والتجار ورجال الأعمال والشخصيات المهمة، الحالات الإنسانية، الدبلوماسيين الأجانب، العاملين في المنظمات الدولية ووسائل الإعلام.

[1] ماهر تيسير الطباع، 2017، مرجع سابق ذكره.

[2] ماهر تيسير الطباع، 2007، المرجع السابق.

4. **معبر صوفا:** يقع في الجنوب الشرقي من خانيونس، وهو معبر يصل القطاع و"إسرائيل"، ويستخدم لدخول العمال ومواد البناء إلى قطاع غزة (مغلق بشكل كامل منذ 2008).
5. **معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم):** يقع معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة، وكان مخصصاً لاستيراد البضائع من مصر عبر "إسرائيل"، واعتمده الاحتلال كمعبر تجاري يستخدم لدخول وخروج البضائع ويعمل 5 أيام في الأسبوع، ودخول البضائع يتطلب إذناً وتنسيقاً من إسرائيل.
6. **معبر ناحل عوز:** معبر مهجور ومغلق، وتم تحويله لموقع عسكري، وكان مخصصاً لدخول مشتقات البترول والغاز لقطاع غزة. (مغلق بشكل كامل منذ 2010)

– إمكانية إحلال المنتج الفلسطيني:

إن تطبيق سياسة إحلال الواردات – التي تم الإشارة اليها مسبقاً– تهدف وفق تعريفها، إحلال السلع المصنعة محلياً، محل السلع المستوردة البسيطة التي تشمل بصفة أساسية –في المرحلة الأولى– السلع الاستهلاكية غير المعمرة، ويأتي ذلك في سياق الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية عموماً، التي تعمل على تطوير وتفعيل دور القطاعات الإنتاجية (خاصة قطاعات الزراعة والصناعة)، ليس من أجل زيادة الدخل القومي الفلسطيني فحسب، وإنما بهدف توفير مقومات إنتاج مجموعات من السلع الاستهلاكية الخفيفة محلياً تمهيداً لإلغاء الاعتماد على السلع الإسرائيلية المثيلة، الأمر الذي يسهم في حال تحققه في توفير بعض عناصر القوة اللازمة لبناء الاقتصاد الوطني المستقل، بما يجعله قادراً نسبياً على تضييق الفجوة الواسعة، أو الخلل الكبير في الميزان التجاري، بين الواردات والصادرات وزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد وزيادة العوائد الضريبية للحكومة، والأهم من ذلك الحد من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي.

إن الحديث عن إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات أو دعم المنتج الوطني لا يجب أن ينحصر في إطار التحليل الاقتصادي المباشر فحسب، بل يجب أن يترافق معه دراسة وتحليل التطورات والمتغيرات السياسية، المحيطة بنا على الصعيد المحلي والعربي والدولي، إذ أننا في ظل الانقسام وغياب وحدة النظام السياسي الفلسطيني، لا نستطيع التحكم بخياراتنا وقراراتنا الاقتصادية، خاصة على ضوء النتائج السياسية والاقتصادية الخطيرة الناجمة عن المخطط الصهيوني / الأمريكي / العربي الرسمي، الذي لا يهدف فحسب إلى تهميش وإضعاف وتفكيك الاقتصاد الفلسطيني، بل أيضا يهدف إلى تدمير البنية المجتمعية الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، وتصفية مشروعنا الوطني من أجل الحرية وتقرير المصير والعودة، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، لحساب دويلة ممسوخة في غزة أو حكم ذاتي وتقاسم وظيفي في الضفة، الأمر الذي يعني مزيداً من التفكك والتبعية للاقتصاد الفلسطيني، ومزيداً من عوامل الضعف والتفكيك للقطاع الصناعي والزراعي الفلسطيني لحساب قطاع الخدمات والأنشطة الطفيلية والاستهلاكية التي تضمن بقاء ارتهان الاقتصاد الفلسطيني لشروط الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ثم عجز القطاعات الإنتاجية عن توفير الحد الأدنى من سياسة إحلال الواردات.

بناءً على ما تقدم، يتضح دون أي لبس، أن هدف التطور الاقتصادي عموماً، وتطوير القطاعات الإنتاجية والصناعة خصوصاً، سيظل هدفاً مستحيلاً إذا بقيت أوضاع الانقسام الحالية دون تغيير توحيدي وطني وديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني، الكفيل وحده تطبيق برامج وخطط وطنية وتنموية تأخذ بمبادئ وآليات اقتصاد التقشف، أو اقتصاد الصمود والمقاومة، وتطبيق استراتيجية التصنيع الوطني التي تتضمن مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للسلع المحلية، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والبحث عن توفير عوامل القدرة التنافسية التي يفتقر إليها اقتصادنا الفلسطيني حتى اللحظة لأسباب موضوعية وذاتية معا.

في ضوء هذه الخلفية، يتبين لنا أن المشكلة الاقتصادية الفلسطينية ليست مشكلة مالية أو إدارية فحسب، وإنما هي مشكلة في منظومة الفعل السياسي والاقتصادي الداخلي بصورة أساسية إلى جانب أسبابها الخارجية وخاصة الحصار الإسرائيلي، سواء من حيث استمرار الانقسام ومن ثم غياب الهدف الوطني والخطة التنموية، أو من حيث التنفيذ السيئ والعشوائي للسياسات الاقتصادية في إطار المصالح الشخصية الطفيلية والكومبرادورية والبيروقراطية في كل من رام الله وغزة، لذلك فقد بات واضحاً أن هذه الإشكالية زعزعت الثقة لدى القطاع الخاص (في الصناعة والزراعة بصورة خاصة) في الداخل، ولدى المستثمرين الفلسطينيين في الخارج.

وعلى الرغم من تعقيدات المرحلة الراهنة وصورتها القائمة، إلا أن هناك إمكانية لتحقيق هدف احلال الواردات بالمعنى النسبي في إطار إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة – الإحلالية، لكن هذا الهدف يتطلب أولاً إنهاء الانقسام، وبذل الكثير من الجهد والتخطيط – في الأوساط والفعاليات الوطنية والأكاديمية والقطاع الخاص – لعلنا نتمكن من تطبيق المرحلة الأولى في استراتيجية إحلال الواردات التي ترتكز على إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة (كالملابس والأغذية والمشروبات والأحذية والأدوات المنزلية)، خاصة وأن هناك بعض المؤشرات الإيجابية لبعض الصناعات الخفيفة المحلية، التي استطاع أصحابها التكيف والسير في هذا التوجه رغم إمكانات الاقتصاد الفلسطيني المتواضعة، من حيث حجم الاستثمارات، ومحدودية السوق الداخلي من ناحية، ورغم العقبات والتعقيدات الإسرائيلية المعيقة لبلورة هذه الاستراتيجية، لكن هذه المؤشرات الإيجابية لا يمكن اعتبارها قاعدة يمكن البناء عليها في تطبيق استراتيجية إحلال الواردات في فلسطين، نظراً لمحدودية هذه المؤشرات أو الصناعات المحلية، التي استطاعت التكيف مع ظروف الحصار المعقدة الخارجية والداخلية، دون أن تمتلك القدرة على فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي خاصة في مجال المواد الخام والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء... الخ، وهي مواد وأدوات تصل نسبة اعتماد الصناعات المحلية الفلسطينية عليها من "إسرائيل" والخارج إلى 85% ، وبالتالي فإن سياسة إحلال الواردات – في حال تطبيقها بصورة جدية – ستظل لفترة طويلة قادمة عملية نسبية طالما ظلّت تعتمد على السوق الإسرائيلي في تأمين المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، مع العلم أن نسبة المدخلات الخارجية في السلع الفلسطينية المصنعة محليا تتجاوز 70–85%، بما يشير بوضوح إلى أن هذه الحالات الجزئية في الصناعة المحلية الإحلالية لا يمكن اعتمادها كقاعدة أو مقياس، ذلك أن استمرار بقاء الهيمنة الإسرائيلية على الحدود وحركة التجارة

والمعابر والسوق وحرية الاستيراد والتصدير، إلى جانب قيود وشروط " بروتوكول باريس " وتطبيق مبدأ " الاتحاد الجمركي " وعجز السلطة الفلسطينية عن صياغة وتطبيق قانون للتعريفة الجمركية الفلسطينية، أو تأمين وتوفير مبدأ الحماية الجمركية أو فرض رسوم إنتاج على السلع المستوردة المثيلة للسلع المنتجة محلياً، إلى جانب عجزها عن تقييد كميات استيراد السلع المثيلة بقيود كمية معينة أو وفق نظام الحصص (الكوتا) ، كل ذلك يجعل إمكانية تطبيق استراتيجية إحلال الواردات مسألة غير قابلة للتحقيق في ظروفنا الراهنة التي بات واضحاً من خلالها أن العدو الإسرائيلي ما زال يفرض على السلطة الفلسطينية استمرار التزامها بتطبيق السياسات الإسرائيلية للتصدير والاستيراد والتعريفة الجمركية والمعاملات التجارية في السوق المحلي أو الأسواق الخارجية.

إن تناولنا لهذه المعوقات والتعقيدات الإسرائيلية، أو الداخلية –بسبب الانقسام بين الضفة والقطاع – التي تحول دون تطبيق استراتيجية إحلال الواردات في الظروف الراهنة، لا يعني إزاحة هذا الهدف أو إهماله، كهدف مستقبلي نظرا لأهميته أو ضرورته، الجزئية على الأقل، بالنسبة لإنتاج مجموعة من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، الموجهة لخدمة القطاعات الفقيرة، وذات الدخل المحدود في بلادنا، وهذا يقتضي المطالبة بترتيب أوضاعنا الداخلية الانقسامية المتردية، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني بما يؤدي إلى وقف تراجع قطاعي الإنتاج الرئيسيين، الصناعة والزراعة، وغياب السياسة الاقتصادية الفلسطينية الواضحة والمحددة المعالم –في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وبالتالي فإن أيَّ توجه لتطبيق سياسة إحلال الواردات – رغم التعقيدات والصعوبات التي تواجهها– لا بد أن يتوفر مناخ ومرجعية سياسية اقتصادية فلسطينية موحدة، توفر أسس تطبيق سياسة الإحلال، خاصة وأننا ندرك المزايا المرتبطة بتطبيق هذه السياسة الإحلالية، من حيث ملاءمتها لحجم السوق الفلسطيني المحدود في ظل انخفاض متوسط دخل الفرد، وصعوبات التصدير للخارج، ومن حيث كثافة استخدامها للأيدي العاملة الغير ماهرة، واستخدام التكنولوجيا البسيطة ورأس المال الصغير نسبياً، إلى جانب دورها في تدريب عمالنا والإسهام في تطوير كوادرنا الإدارية والإنتاجية ونشر التكنولوجيا والمعرفة العلمية في الصناعة والإنتاج، إلى جانب مزاياها الأخرى بالنسبة للقطاع الخاص، التي تؤكد على الارتفاع النسبي لربحية هذه الصناعات الخفيفة، وقصر فترات استرداد الاستثمارات فيها. آخذين بعين الاعتبار ضعف السوق المحلي، وضعف الاستثمارات، وتعقيدات الحصول على المواد الخام، أو المواد الأولية نصف المصنعة، واحتمالات إنتاج سلع متدنية الجودة أو غير مطابقة للمواصفات والنوعية في حال غياب السلع المستوردة المثيلة، أو الارتفاع في حجم المستوردات من الخارج، واحتمالات تدخل الاستثمارات أو الشركات الأجنبية –بما في ذلك الشركات الإسرائيلية– في إقامة هذه الصناعات وبالتالي تحويل كل أرباحها إلى الخارج.

على أي حال، تظل سياسة إحلال الواردات أو غيرها من السياسات والخطط الوطنية، الاقتصادية والتنموية الفلسطينية، مرهونة في نجاحها برؤية أو استراتيجية وطنية–ديمقراطية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار –ظروف الوضع الراهن– المؤقت– وتعقيداته، إلى جانب الظروف والآفاق المستقبلية، وتستند إلى مجموعة من الأسس والأهداف:

1- العمل على مراجعة برتوكول باريس، تمهيدا لفك الارتباط والتبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي.
2- وقف التضخم في حجم الواردات، وذلك انطلاقا من مفاهيم وآليات اقتصاد التقشف والصمود والمقاومة الذي يضمن وحده تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التشغيل والموارد وتوزيع الدخل، بمثل ما يضمن ويعزز دافعية الصناعات المحلية ونجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات ضمن الإمكانات الفلسطينية المتاحة.
3- العمل على ضمان معدلات عالية من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين عبر التخطيط المركزي الذي يجب اعتماده في القضايا ذات البعد الاستراتيجي، وفي هذا السياق ندعو إلى إعادة قراءة "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني" الصادر عن م.ت.ف في تموز/يوليو 1993 بإشراف د.يوسف صايغ، للاسترشاد بخطة البرنامج وتحليله واستنتاجاته بالنسبة للاقتصاد الوطني الفلسطيني.
4- العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، في الصناعة والزراعة بصورة خاصة، بما يؤدي إلى توظيف اليد العاملة في الإنتاج المحلي، دون إغفال أهمية سوق العمل العربي للعاطلين عن العمل.
5- الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية ضمن الإمكانات المتاحة، ورفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار.

إن تطبيقنا للأسس السابقة كفيل بتحقيق سياسة إحلال الواردات وفقاً لبعدها النسبي وليس المطلق. رغم إدراكنا لطبيعة المعوقات والعقبات التي تحول دون تطور القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى في إطار القطاعين الخاص والعام، التي تتمثل في التعقيدات الإدارية والأمنية على المعابر، والاغلاقات المتكررة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق والتسويق، وضعف الأجهزة الفنية والإدارية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية على إيجاد وتأمين الأسواق الخارجية من ناحية، وعدم وجود مؤسسات مالية تدعم قطاع التصدير الخارجي من ناحية أخرى، وغياب الدور الإيجابي للقطاع العام بل والطابع الاحتكاري الضار لهذا القطاع، وغياب المنشآت أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة (والمختلطة) ، وغياب دور البنوك الداعم للصناعة الفلسطينية... الخ، كل هذه العوامل –خاصة ذات الطبيعة الداخلية في الضفة والقطاع بسبب الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية– تُحمِّلنا – في إطار القوى الوطنية الديمقراطية – أعباءً ومهماتٍ تنموية وطنية بالتنسيق مع القطاع الخاص، يجب أن نستوعبها عبر إدراكنا الواعي لعملية التطور الاقتصادي في قطاع غزة والضفة الغربية بصورة موحدة ومتكاملة من جهة، وبعملية التغيير الوطني الديمقراطي الهادف إلى إلغاء العلاقة التبعية لاقتصادنا مع الاقتصاد الإسرائيلي كخطوة رئيسة في موازاة مهماتنا وأهدافنا في عملية التغيير الديمقراطي الداخلي، بما يفرض على القوى الوطنية الديمقراطية مزيداً من تفعيل حالة الضغط الشعبي الجماهيري ضد الانقسام من أجل استعادة النظام السياسي الديمقراطي التعددي، الكفيل وحده بضمان تطبيق الأهداف التطويرية التنموية بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية عموماً ولقطاعي الصناعة والزراعة والقطاع الخاص خصوصاً، انطلاقا من التعاطي والتفاعل مع أطراف العملية التنموية من أجل تغيير الوضع الراهن، والانتقال إلى حالة تنموية تقوم على المؤسسات وتعزز المشاركة الشعبية، بما يعود بالفائدة على كل أطراف العملية الإنتاجية–التنموية وفق تصور تكاملي للأسس الضرورية التي تضمن زيادة النمو الاقتصادي من خلال

تفعيل الطاقة القصوى، عبر المشاركة والدافعية والحوافز لجميع العاملين في كل القطاعات، وذلك عبر العمل على إعادة هيكلة كافة القطاعات الاقتصادية، والمطالبة بتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء القاعدة الإنتاجية، وما يتطلبه ذلك من مناخ وتشريعات قانونية مناسبة في إطار نظام سياسي ديمقراطي تحكمه سيادة القانون والعدالة وتكافؤ الفرص، يعتمد التخطيط الاستراتيجي والمرحلي في خطط التنمية كما في الاقتصاد عموما والقطاع الخاص خصوصا ولا يعتمد على الانفلات وحرية السوق والخصخصة بلا أي قيود أو ضوابط.

- **أثر الانقسام والحصار على أداء القطاع التجاري الفلسطيني:**

طالت تأثيرات الانقسام مختلف جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من 250 مليون دولار إلى أقل من 10 مليون دولار. كذلك تأثرت صادرات قطاع غزة للعالم الخارجي، حيث انخفضت إلى أدنى نقطة لها خلال عام 2017، كما بلغت قيمة الخسائر جراء استمرار الحصار بنحو 16 مليون دولار شهرياً، جراء استمرار القيود التي يفرضها الاحتلال على حركة الاستيراد والتصدير[1]. و**يمكن إبراز أهم تأثيرات الانقسام التي طالت القطاع التجاري بالنقاط التالية**[2]:

1. عدم وصول كامل أموال وتعهدات المانحين في مؤتمر شرم الشيخ، وفشل كافة المبادرات التوحيدية الرامية لتشكيل هيئة مستقلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية بالإشراف على عملية إعادة إعمار قطاع غزة.
2. انتشار ظاهرة تجارة الأنفاق بشكل كبير، الأمر الذي أثرّ على إيرادات السلطة من جهة ومن ثم على صحة وسلامة المستهلك الفلسطيني، إضافة إلى الأخطار المترتبة على العاملين في تلك الأنفاق من جهة ثانية.
3. تراجع صادرات غزة الزراعية والصناعية إلى مناطق الضفة الغربية.
4. التضارب في فرض الضرائب ووجود ازدواج ضريبي في قطاع غزة، تسبب في ازدياد الأعباء القطاع الخاص وعلى الأسر الفلسطينية بالقطاع .
5. لم يتم تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية والتنموية في قطاع غزة ومنها مشكلة إنشاء محطات لتحلية المياه ومعالجة المياه العادمة.
6. تراجع أداء البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة وتراجع دورها في التمويل والإقراض، في ظل انعدام الثقة المتبادلة بين البنوك التجارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تبنت البنوك سياسة تحفظية أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وخلق أزمة في السيولة النقدية لدى البنوك.
7. تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، والتي أدتّ لتكبد الاقتصاد في قطاع غزة خسائر كبيرة وارباك الحياة الاقتصادية، وقد أنفقت الأسر خلال عقد الانقسام في قطاع غزة حوالي 1.5 مليار دولار لتوفير بدائل للكهرباء، وهذا المبلغ يكفي لإنشاء ستة محطات توليد طاقة شمسية تنتج ما يزيد عن 1000 ميجاواط ، وهي ضعف

[1] مركز الميزان لحقوق الانسان، تقرير حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة عام 2017، ، الأحد 2018/3/18، الموقع الالكتروني: http://www.mezan.org/post/25219

[2] ماهر تيسير الطباع، كلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 2007 - 2017 ، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاتسراتيجية (مسارات) ، أيلول 2017.

احتياج قطاع غزة للطاقة، إلا أن كافة الجهات الفلسطينية المسئولة فشلت في إدارة ملف الطاقة على مدار سنوات الانقسام الفلسطيني.

8. **زيادة الفجوة والازدواجية واختلاف القوانين والتشريعات والقرارات والإجراءات والضرائب والجمارك واللوائح والأنظمة والرسوم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أثرت سلباً على القطاع الخاص في قطاع غزة وساهمت في إضعافه. حيث صدر خلال فترة الانقسام حوالي 208 قانون وتشريع جديد، 150 قانون بقرار صادر من الرئيس، و 58 قانون صادر من المجلس التشريعي بغزة، ومعظم هذه التشريعات الصادرة لا ضرورة ملحة لها وهي تخدم أجندات وسياسات حزبية أدتَّ إلى تعزيز الانقسام. ومن الأمثلة الصارخة على سياسة حركة حماس وإجراءاتها الضارة بمجمل العملية الاقتصادية التي تتعارض مع القوانين والاجراءات الاقتصادية المعتمدة في السلطة الفلسطينية، نورد ما يلي** [1] :

- اختلاف رسوم التراخيص للمركبات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن رسوم ترخيص المركبة الملاكي الديزل في الضفة الغربية يعامل كترخيص المركبة البنزين وهو في حدود 660 شيكل، أما في قطاع غزة فيبلغ ترخيص المركبة الديزل الملاكي 2100 شيكل.
- أما بالنسبة للجمارك الخاصة بالمركبات، تقوم حركة حماس بتحصيل قيمة الجمارك على المركبات الواردة إلى قطاع غزة بنسبة 50% لصالح خزينة السلطة الفلسطينية، وتقوم وزارة المالية بقطاع غزة بتحصيل 25%، ليصبح الجمرك الخاص بالمركبات بقطاع غزة 75% ، مقابل 50% بالضفة الغربية.
- تم إجبار شركات غزة التي لها فروع بالضفة الغربية على فتح مشتغل مرخص جديد وأصبحت تلك الشركات تمتلك مشتغلاً مرخصاً خاصاً بغزة وآخر خاص بالضفة الغربية، مما ساهم بإضافة أعباء ضريبية جديدة على الشركات، وأصبحوا يدفعون ضريبة القيمة المضافة مرتين، الأولى عندما تقوم شركاتهم في الضفة الغربية ببيع البضاعة المستوردة لشركاتهم في غزة، والثانية عندما يبيعون البضاعة نفسها في قطاع غزة .

9. تأثر قطاع الاستثمار في قطاع غزة بشكل سلبي، في ظل ضعف البيئة الاستثمارية، حيث تُعد خسائر قطاع الاستثمار من أسوأ الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني وتتمثل هذه الخسائر في[2]:

- هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار الاقتصادي.
- هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين.
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية.
- إلغاء بعض مشاريع البنية التحتية الممولة من شركات استثمارية.

وفي هذا السياق نشير إلى الضرر البالغ الناجم عن استمرار الانقسام، وهو الضرر الذي أصاب أهم استثمار في قطاع غزة، ألا وهو الاستثمار في حقول الغاز المكتشفة قبالة شواطئ مدينة غزة وحرم الاقتصاد الفلسطيني من استغلال تلك الحقول، حيث أن الاستثمار المتعطل في حقول الغاز بغزة على مدار 17 عاماً

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

كان من المفترض أن يحقق نهضة حقيقية في كافة مناحي الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تحقيق عوائد مالية ضخمة، كان من الممكن أن تساهم في حل الأزمات المالية التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية راهناً من جهة، وتُسهم أيضاً في منع تفاقم عوامل الركود والكساد الاقتصادي المنتشر في قطاع غزة السائدة في قطاع غزة منذ عام 2014 حتى الآنً من جهة ثانية، ناهيك من أن تلك العوائد المالية كان من الممكن أيضاً التخلص من الابتزاز المالي الإسرائيلي المستمر إضافة للتحرر من الهيمنة الإسرائيلية على مصادر الطاقة في قطاع غزة والضفة الغربية، والمساهمة في حل مشكلة الكهرباء التي يعاني منها قطاع غزة على مدار 12 عاماً، وذلك من خلال تشغيل محطة توليد الكهرباء على الغاز الفلسطيني، مما سيؤدي إلى انخفاض ثمن الكهرباء وينعكس بشكل إيجابي على كافة المواطنين وعلى كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، والمساهمة في حل مشكلة البطالة المرتفعة في قطاع غزة من خلال توفير العديد من فرص العمل المستدامة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وفتح المجال أمام العديد من الاستثمارات في قطاعات مختلفة.

أخيراً، إننا لا نبالغ في القول، حينما نؤكد على أن إنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني، سيؤدي بالضرورة إلى تفعيل العديد من جوانب التطور الاقتصادي بكل تفريعاته الزراعية والصناعية والخدماتية والتجارية، خاصة واننا نعتقد أن تفعيل التجارة البينية بين الضفة والقطاع سيكون أحد الأساسيات في ذلك التطور الاقتصادي المنشود.

غازي الصوراني
2019/9/19

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة السابعة: القطاع الإنشائي

لا شك أن هذا القطاع مرتبط في تطوره بعدد من العوامل، من أهمها إنهاء الانقسام والحصار واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني بما يوفر كافة السبل الكفيلة والعوامل التي تضمن القدرة على التخطيط الاستراتيجي للمشاريع الإنشائية المتنوعة في الضفة والقطاع ضمن رؤية استراتيجية واحدة، تستطيع ضمن آليات وبرامج محددة دراسة المشاريع الإنشائية المطلوبة لبناء المستشفيات والمدارس والطرق وكافة مشاريع البنية التحتية المطلوبة للضفة الغربية وقطاع غزة في إطار الموازنات المحددة من السلطة الفلسطينية، من ناحية، ومتابعة تنفيذ تلك المشاريع بصورة موضوعية تخدم مصالح واحتياجات أبناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة لوحدة اقتصادية واحتماعية واحدة، لكن الانقسام الذي مضى عليه 12 عاماً، شكلَّ عقبة في وجه كافة المخططات الخاصة بتطبيق احتياجات أبناء شعبنا من المشاريع الانشائية والبنية التحتية، وبالتالي فتح الانقسام الأبواب مشرعة امام القوى الخارجية، التي شجعت الانقسام بطرق ووسائل مباشرة وغير مباشرة، ومثالنا على ذلك دور قطر المدعوم أمريكياً في اقامة العديد من المشاريع الانشائية في قطاع غزة التي عززت الانقسام بوعي أو بدون وعي.

أبرز المؤشرات الاقتصادية لقطاع الإنشاءات :

ارتفعت عدد المنشآت العاملة في أنشطة الإنشاءات (القطاع المنظم) في الأراضي الفلسطينية من 536 منشأة عام 2014 إلى 594 منشأة عام 2016[•] يعمل فيها 11,316 عامل (يشكل العاملون بدون أجر نسبة 5.8% منهم)، وبلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة الإنشاءات 684.6 مليون دولار، وبلغ حجم الاستهلاك الوسيط 381.5 مليون دولار، كما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة 303.1 مليون دولار[1]. وقد انخفض التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من 3,423.8 ألف دولار عام 2014 إلى 1,714.5 ألف دولار عام 2016. وتتوزع المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات في مجالات تشييد المباني بمقدار 286 منشأة، وفي الهندسة المدنية بمقدار 89 منشأة، إضافة لأنشطة التشييد المتخصصة بمقدار 237 منشأة.

• لا تشمل المنشأت العاملة في مجال الإنشاءات في القطاع غير المنظم أو خارج المنشآت.

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي 2017، مرجع سبق ذكره، ص195 .

كذلك ارتفع عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية عام 2016 نسبة 15.4% مقارنة بالعام 2015، وسجل عدد الوحدات السكنية الجديدة ارتفاعاً بنسبة 18.2% خلال العام 2016 مقارنة بالعام 2015.

وقد بيّنت دراسة بحثية في غزة إلى أن القطاع يحتاج لـ 228 ألف وحدة سكنية حتى نهاية عام 2020، وأن غزة تحتاج كل عام 13 ألف وحدة سكنية مع زيادة طبيعية 6% للإسكان، وخلصت الدراسة إلى أن التوسع الرأسي يعدّ الاستراتيجية الأكثر حظاً في مواجهة مشكلة الإسكان في قطاع غزة[1].

وفي هذا الجانب، اعتبر نائب رئيس اتحاد المقاولين علاء الأعرج أن عام 2017 الأسوأ بالنسبة لقطاع المقاولات في قطاع غزة؛ خاصة فيما يتعلق بالازدواج الضريبي وعدم صرف مستحقات المقاولين من الإرجاع الضريبي أسوة بنظرائهم في الضفة الغربية، حيث بلغت استحقاقات المقاولين المفترض إعادتها منذ العام 2007 ما لا يقل عن 100 مليون شيكل[2]، إضافة لعدم التزام الدول المانحة بدفع ما تعهدت به في مؤتمر القاهرة لإعادة الإعمار الذي عقد عقب الحرب الأخيرة على غزة، حيث لم يتم الالتزام إلا بنحو 27% من هذه التعهدات، ما أدى لمزيد من الخسائر في قطاع المقاولات. وفي هذا السياق، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بغزة على ضرورة الإسراع بإلغاء آلية إعادة الإعمار المعمول بها (GRM)، في ظل وجود 11 ألف شخص يحتاجون توفير مواد البناء بشكل عاجل لإعمار مساكنهم التي دمرت خلال الحرب الأخيرة على غزة عام 2014، حيث يحتاج هؤلاء الأشخاص حوالى 250 ألف طن من الأسمنت لإعادة بناء منازلهم، كما أن هناك 1192 مشروعاً مسجلاً في برنامج ال(GRM) إلا أن 295 مشروعاً منها يعمل حالياً فقط[3].

عملية إعمار قطاع غزة:

في ظل بطء عملية إعادة الإعمار نتيجة لعدم إيفاء الدول المانحة بكامل التزاماتها، ومواصلة القيود المفروضة على استيراد المواد الخام، إلى جانب ظروف الحصار والإغلاق، فإن الاقتصاد في قطاع غزة لا يزال غير قادر حتى على العودة إلى مستويات ما قبل عدوان 2001، ناهيك عن النمو اللازم لردم فجوة الإنتاج ومواكبة الزيادة في أعداد السكان وزيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل[4]. وللوقوف على طبيعة وحجم خسائر قطاع الإنشاءات والمنشآت الصناعية التي تكبدها قطاع غزة نتيجة العدوان الصهيوني عام 2014، ونستعرض الإحصائيات الصادرة عن العديد من المصادر والجهات الرسمية وغير الرسمية الموثقة:

[1] جهاد سمعان، دور الحكومة الفلسطينية في مواجهة مشكلة الإسكان في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، 2018.

[2] صحيفة الأيام الالكترونية، الأوضاع الاقتصادية في غزة خلال العام 2017 هي الأسوأ، 2017/12/18.
http://www.al-ayyam.com/ar_page.php?id=12680859y308807769Y12680859

[3] جمعية رجال الأعمال، الحايك يوضح بالأرقام فشل برنامج الـ GRM في عملية اعمار غزة، الإثنين 2018/3/5، الموقع الالكتروني: http://www.pba-gaza.ps/Post/1147

[4] سلطة النقد الفلسطينية، 2017 ، مرجع سابق ذكره، ص5.

أولاً: الوحدات السكنية المهدمة والمتضررة حسب المحافظة:

نوع الضرر	تدمير كامل	ضرر كبير	ضرر جزئي	مجموع الوحدات السكنية
الوصف	منازل مدمرة تدميرًا كاملا لا يمكن إصلاحها، وهي بحاجة إلى هدم وإعادة بناء.	أضرار جسيمة في أجزاء من المنزل، ولا تصلح هذه المنازل للسكن حتى يتم إعادة تأهيلها	أضرار صغيرة في جزء من المنزل، ويمكن السكن في المنزل لكنه يبقى بحاجة إلى ترميم.	
شمال غزة	2,300	2,300	8,000	12,600
غزة	2,900	2,900	15,000	20,000
وسط غزة	1,500	1,500	6,000	9,000
خان يونس	2,000	2,000	7,000	11,000
رفح	1,300	1,300	4,000	6,600
المجموع	10,000	10,000	40,000	60.000

المصدر: الخطة الوطنية لإعمار غزة المقدمة إلى المؤتمر الدولي لدعم إعادة إعمار غزة، الدول المانحة في القاهرة، تشرين الأول 2014، ص36.

1- البيوت والمنشآت الصناعية:

	تدمير كلي	تدمير جزئي غير صالح للسكن	تدمير جزئي	المجموع
البيوت	8238	7374	29388	45,000 وحدة سكنية
المنشآت الصناعية	150 منشأة صناعية بين كبيرة وصغيرة	–	410 بين كبيرة وصغيرة	560

2- المدارس والجامعات :

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	مراكز إيواء (غير صالحة للدراسة)	المجموع
المدارس	22	119	25	141
الجامعات	–	2	–	2
كليات متوسطة	–	4	–	4

3- الأماكن المقدسة والجمعيات الخيرية والمؤسسات المالية:

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	المجموع
المساجد	63	160	223
الكنائس	2	–	2
المقابر	–	10	10
جمعيات خيرية	22	–	22
مؤسسات مالية	19	–	19

ثانياً: قطاع المياه والصرف الصحي والكهرباء :

التصنيف	تدمير كلي وجزئي
المياه	أكثر من 150 بئر مياه تدمير كلياً و جزئي
الكهرباء	22 بين كلي وجزئي منهم محطة التوليد الوحيدة في قطاع غزة
محطات مياه وصرف صحي	9 بين كلي وجزئي

ثالثاً: قطاع الزراعة

1- بلغت خسائر القطاع الزراعي 251 مليون دولار موضحة كالتالي:

التصنيف	القيمة بالمليون الدولار
الإنتاج النباتي	131 مليون دولار
التربة والري	36 مليون دولار
الإنتاج الحيواني	55 مليون دولار

2- الثروة السمكية

مركب صيد	ماتور	مولد كهرباء	غرف
50 مركب تدمير كلي	100 ماتور تستخدم في سحب السفن والشباك	70 مولد كهربائي	30 غرفة صيد تدمير كلي

رابعاً: القطاع الصحي:

التصنيف	تدمير كلي	تدمير جزئي	المجموع
مستشفى	1	12	13
مراكز رعاية	-	12	12
سيارات اسعاف	16	-	14

في ضوء ما تقدم، يحتاج قطاع غزة لحوالي 6 مليار دولار للإغاثة والإعمار، إلا أن مؤتمر الدول المانحة هو الجهة الوحيدة التي بادرت وقررت تخصيص 5,4 مليار لإعمار القطاع. رغم أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، فهي أموال مشروطة بتدفيع شعبنا ثمناً سياسياً مقابلها في محاولة من هذه الدول – بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية– الوصول إلى تسوية مذلة تحت عناوين: التهدئة الدائمة ووقف أعمال العنف ومواصلة عملية التسوية السياسية للصراع وفق الشروط الإسرائيلية / الأمريكية، مقابل أموال الإعمار، بحيث يمكن وصف عملية الاعمار بأنها عملية ابتزاز، تسعى واهمة فرض استسلام شعبنا الفلسطيني لشروطها ارتباطاً بالموقف السياسي الهابط للسلطة الفلسطينية، وبموافقة مبدئية من حركة حماس على شروط الدول المانحة والأمم المتحدة من جهة ثانية، واستغلال ظروف معاناة شعبنا عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً من جهة ثالثة.

وفي هذا السياق يبيّن الجدول رقم (60) تقديرات وزارة الاقتصاد الوطني برام الله احتياجات إعادة إعمار قطاع غزة حسب الخطة الوطنية للإنعاش بحوالي 4 مليار دولار للإعمار إضافة إلى 4,504 مليار دولار تقديرات دعم ميزانية السلطة للأعوام (2014–2017) بإجمالي 8,504 مليار دولار، في حين أن مؤتمر إعادة الاعمار بالقاهرة الذي انعقد في 2014/10/12 وعد بتقديم 5,4 مليار دولار 50% منها يخصص لدعم موازنة السلطة الفلسطينية!!؟ أي أن ما يبقى للإعمار والإغاثة ... إلخ فقط 2,7 مليار دولار يذهب منها للإغاثة والقطاع الاجتماعي –حسب الخطة– 701 مليون دولار بالإضافة إلى 1,235 مليون دولار للقطاع الاقتصادي، ولا يبقى سوى 764 مليون دولار لإزالة الانقاض والسكن والمآوى وإعادة الإعمار !!؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار تكاليف إقامة ورواتب أكثر من 350 مراقباً دولياً بما يزيد عن مائة مليون دولار، إضافة إلى 183 مليون دولار

لتشغيل مؤسسات الحكومة والبلديات، فلن يبقى للإعمار سوى مبلغ 481 مليون دولار من أصل المبلغ المقترح حسب الخطة المحدد بمبلغ 1,216 مليون دولار للسكن والمأوى وإزالة الأنقاض، ما يعني أننا أمام أوضاع كارثية تضاف على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني.

أما بالنسبة للموقف الرسمي العربي، خاصة دول الخليج القادرة على تأمين كافة المبالغ المطلوبة لإعمار قطاع غزة وهي في تقديرنا لا تتجاوز 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول (ويعادل 6 مليار دولار)، مقارنة بمبلغ 88 مليار دولار لإعمار العراق!! لكن دول النظام العربي عموماً، والخليج خصوصاً، تعيش حالة من التبعية والخضوع والارتهان للنظام الإمبريالي، الأمر الذي يجعل هذه الأنظمة أعداءً لشعبنا وقضيتنا.

وفي هذا السياق، نلاحظ تقصير رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات اتجاه دعم خطة الإعمار وتخفيف الثمن السياسي، والسبب في ذلك يعود إلى أن مصالح هذه الشريحة أو معظمها من رجال الأعمال الذين يتذرعون شكلياً بالهوية الوطنية أو بهوية الإسلام السياسي، حالت دون تقديم أي مبادرة منهم لدعم عملية الإعمار في قطاع غزة، ما يؤكد على أن مصالحهم الأنانية الانتهازية أهم من شكل مظهرهم الوطني أو الديني، وهي مصالح مرتبطة برأس المال المالي المعولم من ناحية وبالقوى الرأسمالية الكومبرادورية الحاكمة في البلدان العربية والإسلامية الرجعية من ناحية ثانية، رغم أن ثرواتهم حسب العديد من التقديرات تتجاوز الـ 80 مليار دولار!!، وهو مبلغ أكبر عشرات المرات من ثروة رجل الأعمال اليهودي الانجليزي "روتشيلد" الذي قام بتقديم أكثر من نصف أمواله لدعم الحركة الصهيونية بداية القرن الماضي، لكن يبدو أن معاناة شعبنا ونضاله من أجل الحرية والاستقلال لم يحرك مشاعر رجال الأعمال الفلسطينيين قيد أنمله[1]!؟

أخيراً... إن الاشراف الوطني على عملية الإعمار ومراقبتها من خلال هيئة وطنية لمتابعة خطة الإعمار يكون مقرها الرئيسي في غزة، بمشاركة المتضررين من القطاع الخاص وأصحاب البيوت المدمرة وأبناء الشهداء والجرحى، يضمن تنفيذ عملية الإعمار بشكل أفضل، بشرط تعزيز الضغط الشعبي لإنهاء الانقسام وتطبيق خطوات المصالحة بصورة جادة وسريعة بعيداً عن الصراع الفئوي والصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، عبر شعار وطني ديمقراطي توحيدي لكل أبناء شعبنا يؤكد على الضرورة العاجلة لتكريس نظام سياسي ديمقراطي كمخرج وحيد لأوضاعنا المنقسمة والمأزومة الراهنة، يضمن مواصلة النضال التحرري والديمقراطي من أجل الحرية وتقرير المصير والعودة وبناء الدولة الديمقراطية المستقلة كاملة السيادة، وبدون ذلك ستتزايد مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية بما قد يجعل من قطاع غزة مرتعاً خصباً لكل أشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة التي تفتح الأبواب واسعة أمام "داعش" وغيرها من الحركات الأصولية المتطرفة.

[1] نشرت الفضائيات –قبل أيام- خبراً مفاده ان الباكستانية "ملالا يوسف" الحائزة على جائزة نوبل تبرعت بملغ (50) ألف دولار لإعمار غزة في حين لم نسمع عن فلسطيني أو عربي بادر إلى تقديم أي تبرع !!.

جدول رقم (60): ملخص التكاليف حسب القطاع والقطاع الفرعي كما ورد في "الخطة الوطنية للانعاش (بالمليون دولار)

القطاع	القطاع الفرعي	الإغاثة	الإنعاش المبكر	إعادة الإعمار	الإجمالي
الاجتماعي	الحماية الاجتماعية	230	8	80	317
	الصحة والدعم النفسي الإجتماعي	14	159	45	218
	التربية والتعليم العالي	1	45	75	121
	المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الدينية	0	4	41	45
	المجموع الفرعي	245	215	241	701
البنية التحتية والبيئة	إزالة الأنقاض ومخلفات الحرب القابلة للإنفجار	0	20	14	34
	الطاقة	0	32	153	185
	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	40	80	116	236
	السكن والمأوى	130	143	910	1182
	المباني الحكومية والبنية التحتية العامة الأخرى	0	51	97	149
	المعابر الحدودية	0	5	50	55
	الطرق	0	0	70	70
	البيئة	0	1	0	1
	المجموع الفرعي	169	332	1410	1911
الاقتصادي	الزراعة	0	194	257	451
	الصناعة والتصنيع	0	75	284	359
	التجارة والخدمات	0	130	77	207
	التشغيل	0	62	7	69
	تشجيع الاستثمار	0	20	130	150
	المجموع الفرعي	0	481	754	1235
الحوكمة	القدرة التشغيلية لمؤسسات الحكم المركزي	0	113	0	113
	القدرات التشغيلية لمؤسسات الحكم المحلي	0	31	0	31
	سيادة القانون وحقوق الإنسان	0	1	6	7
	التنفيذ والتنسيق	0	12	20	32
	المجموع الفرعي	0	157	26	183
المجموع		414	1184	2432	4030
المبلغ المطلوب لدعم ميزانية السلطة (2014-2017)					4504
المجموع الإجمالي					8534

المصدر: وزار الاقتصاد الوطني، كراس الخطة الوطنية للانعاش وإعادة الاعمار في غزة، رام الله، تشرين أول 2014 ، ص69

حجم المبالغ المصروفة من تعهدات المانحين لإعادة الإعمار:

بلغ حجم التعهدات التي أقرها مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة حوالي 5,082 مليون دولار، منها 3,507 مليون دولار لدعم إعادة الإعمار بنسبة 69% فقط والباقي لدعم الحكومة وفقاً للبيان الختامي للمؤتمر. إلا أن إجمالي ما صُرف من الأموال التي تعهد بها المانحون بلغ 1,796 مليون دولار نهاية ديسمبر 2016، وهذا يعني أن المبالغ المدفوعة تقل بمقدار 1.4 مليار دولار عن المبالغ الواجب صرفها بحلول ذلك الوقت.

بالرغم من إصلاح نحو 56% من المنازل التي تضررت جزئياً حتى منتصف مارس 2017، فإن 30% من المنازل التي تعرضت لتدمير كامل قد تم ترميمها حتى الآن، حيث توجد فجوة تمويل مقدارها 316 مليون دولار لبدء ترميم ما يزيد على 4000 منزل مُدمر تدميراً كلياً وقرابة 59 ألف وحدة سكنية تهدمت جزئياً .

غازي الصوراني
2019/9/21

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة الثامنة: القطاع الخدمي

يعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الاقتصادية التي استحوذت على النسبة الأعلى في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني طوال الفترة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية حتى تاريخ الانقسام الفلسطيني، حيث كانت تلك النسبة في مرحلة ما قبل الانقسام متقاربة بين مساهمة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في الناتج المحلي، وقد تراوحت في قطاع غزة 60% مقابل حوالي 55% في الضفة الغربية، أما فيما بعد الانقسام منذ منتصف 2007 حتى عام 2018، حيث نلاحظ الارتفاع الهائل لقطاع الخدمات في قطاع غزة حيث وصلت مساهمته إلى 75% في الناتج المحلي الإجمالي وفقا للجدول رقم (4)، في حين انها لم تتجاوز نسبة 56% في الضفة الغربية. وبالتالي يشكل هذا القطاع أعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

وتبلغ مساهمة قطاع الخدمات 63% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية لعام 2017 البالغ عددهم 948700 عامل ، بواقع 54.8% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية البالغ عددهم 669600 عامل، مقابل نسبة 82.7% من إجمالي العاملين في قطاع غزة البالغ عددهم 279100 عامل حسب احصاءات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في الجدول رقم (14).

وفي كل الأحوال فإن أنشطة الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني احتلت المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.

لقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من رؤوس الأموال التي وظفت في هذا القطاع الذي انتشر على أشكال مختلفة، من أهمها: مقاهي سياحية وكافتيريات ومطاعم ومطابخ ومشاريع زراعية وغيرها، حيث جاءت بمجملها على حساب المشاريع الاقتصادية المثمرة والمنتجة والأكثر استدام خاصة أن أصحاب رؤوس الأموال التي وظفت في هذا القطاع كان هدفها الرئيسي البحث عن الربح السريع أكثر من بحثها عن ما يبني اقتصاداً وطنياً قادراً على الصمود وتحمل عبء وكلفة ذلك، وهنا يمكن الحديث بوضوح عن الدور الذي لعبته حركة حماس ورؤوس الأموال الكبيرة التي وظفتها في هذا القطاع، مما يبرز الدور القاصر بالتعامل مع المسألة الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية والوطنية لحساب المصالح الحزبية والشخصية البحتة.

ومن الجدير ذكره بأن قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية يغطي أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الفنادق والمطاعم، وأنشطة النقل والاتصالات والتخزين والأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى.

وتكمن أهمية قطاع الخدمات في تنشيط الحركة التجارية والسياحية والمعرفية والنقل والمواصلات والاتصالات، بما يعزز الفرص الاستثمارية، لكن في إطار الترابط مع قطاعي الإنتاج الرئيسيين: الزراعة والصناعة، إلى جانب قطاع الإنشاءات.

يبيّن جدول رقم (61) أن عدد المنشآت العاملة في أنشطة الخدمات في فلسطين بلغت 40,230 منشأة عام 2016، يعمل فيها 153,540 عامل، وبلغ حجم الإنتاج المتحقق من أنشطة الخدمات 2,231.4 مليون دولار وبلغ حجم الاستهلاك الوسيط 581 مليون دولار، فيما بلغ حجم القيمة المضافة التي حققتها تلك الأنشطة 1,650.4 مليون دولار.

جدول رقم (61): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات لعام 2016 (بالمليون دولار)

المؤشرات	2016
عدد المؤسسات	40,230
عدد العاملين	153,540
تعويضات العاملين	660.4
الإنتاج	2231.4
الاستهلاك الوسيط	581
قيمة المضافة	1,650.4

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017 ، ديسمبر 2017 ، ص 225.

وبالنظر إلى جدول رقم (62) نلاحظ بأن أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية تستحوذ على أكبر عدد منشآت في قطاع الخدمات مقارنة بالأنشطة الأخرى، ثم أنشطة الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية. فيما تستوعب أنشطة التعليم أكبر عدد من العاملين في قطاع الخدمات، ثم أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية والترفيهية.

جدول رقم (62): أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الخدمات حسب النشاط الاقتصادي، 2016 (بالمليون دولار)

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	عدد العاملين
المجموع	40,230	153,540
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	7,532	25,193
الأنشطة العقارية	358	1,190
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4,440	14,563
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1,965	6,180
التعليم	3,131	31,588
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	6,977	26,167
الفنون والترفيه والترويج	1,992	7,560
أنشطة الخدمات الأخرى	13,835	41,099

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2017 ، ديسمبر 2017 ، ص 225

في ظل تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية الثلاثة السابقة، فإن ذلك يعزز هيمنة قطاع الخدمات على تكوين الناتج المحلي، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات بكل مكوناته حوالي 82.7% عام 2017، وهو مستوى

غير مسبوق. وللتأكد من كِبَر هذه النسبة من الممكن أن نستأنس بنظيرتها في المحافظات الشمالية حيث تصل في المتوسط إلى 63%. لذلك زاد عدد المنشآت الخدمية بنسبة 46.2% خلال الفترة 2007 –2015. ومعظم هذه المنشآت صغيرة جداً تُشغل أقل من أربعة عمال.

إن تركز النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات أمر غير صحي غالباً، وذلك يعود إلى أن هذا القطاع أكثر دينامية بما لا يقاس من قطاعي الزراعة والصناعة، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة تزيد عن 80% من الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة عامي 2018/2017.

لقد أدى هذا التشوه الهيكلي إلى تفاقم حالة تراجع التنمية، وهو بالقطع يزيد من التآكل المنظم للقاعدة الإنتاجية في القطاع، ويحد من قدرة الشعب على الإنتاج وتوفير الطعام لنفسه، ويساهم في تحويله إلى فقراء مستهلكين للسلع الخدماتية من ناحية وللسلع التي يتم استيراد معظمها من "إسرائيل" .

وفي سياق استعراضنا لقطاع الخدمات نعتقد أنَّ من المفيد التطرق إلى كل من القطاع المصرفي وقطاع الطاقة والكهرباء وقطاع اقتصاد المعلومات .

القطاع المصرفي

يُشكل القطاع المصرفي رافعة أساسية من روافع اقتصادنا الوطني، ويحظى بمؤشرات اقتصادية واعدة، تجلت بوتيرة النمو المتصاعدة، والملاءة المالية المتنامية، التي كفلت له الثقة، ليس فقط من قبل المواطنين فحسب، بل والبنوك العالمية، وقدم للسوق الفلسطينية، منتجات وخدمات مصرفية تلبي احتياجاته، متماشيا مع كافة القوانين والأعراف الدولية.

يوضح الجدول (63) أن عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغت 15 مصرف منها 7 مصارف محلية وعدد فروعها المنتشرة 209 فرع و8 مصارف وافدة وعدد فروعها المنتشرة 128 فرع.

تقدم المصارف في قطاع غزة مختلف الخدمات المصرفية، حيث بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة في قطاع غزة من قبل المصارف المرخصة حوالي 907 مليون دولار حتى نهاية 2017، مقابل 5,964.4 مليون دولار في الضفة الغربية وتشكل التسهيلات الإئتمانية في قطاع غزة 13% فقط من إجمالي التسهيلات في فلسطين[1]. وبالنسبة للتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية، تعتبر أنشطة التجارة العامة هي الأكثر طلباً، إضافة إلى التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات. أما التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية فهي الأقل وخاصة لقطاعي الزراعة والصناعة وذلك بسبب ارتفاع المخاطر في هذين القطاعين.

بلغ حجم الودائع في المصارف المرخصة في قطاع غزة حوالي 1101.3 مليون دولار عام 2017 وتشكل نسبة 10.3% من إجمالي الودائع في فلسطين، بينما بلغ حجم الودائع في الضفة الغربية 9503.3 مليون دولار وبنسبة 89.7% من إجمالي الودائع عام 2017. فيما بلغت نسبة التسهيلات إلى الودائع 82% في قطاع غزة، ونسبة 62.5% في الضفة الغربية.

[1] وائل الداية، 2018، مرجع سابق ذكره.

بلغ إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج حوالي 6,455 مليون دولار، وقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك نسبة 73.6% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني[1].

جدول رقم (63):عدد المصارف وفروعها العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب جنسيتها، 2012– 2017

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المصارف						
المصارف المحلية	7	7	7	7	7	7
المصارف الوافدة ومنها:	10	10	10	9	8	8
المصارف الأردنية	8	8	8	7	7	7
المصارف المصرية	1	1	1	1	1	1
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	0	0
الإجمالي	17	17	17	16	15	15
عدد الفروع والمكاتب						
المصارف المحلية	121	125	142	155	187	209
المصارف الوافدة، ومنها:	111	112	116	119	122	128
المصارف الأردنية	104	105	109	112	116	121
المصارف المصرية	6	6	6	6	6	7
المصارف الأجنبية	1	1	1	1	0	0
الإجمالي	232	237	258	274	309	337

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2017 ، رام الله– فلسطين، تموز 2018، ص111.

بلغت إجمالي ودائع العملاء حوالي 11,982.5 مليون دولار خلال العام 2017 مقارنة مع 10,604.7 مليون دولار خلال العام 2016، علماً بأن نسبة الودائع في الضفة الغربية تشكل حوالي 90.6% من إجمالي قيمة الودائع، بينما لا تشكل ودائع قطاع غزة سوى 9.4% من إجمالي قيمة الودائع، فيما تتوزع الودائع حسب نوع الوديعة بنسبة 46% حسابات جارية، وبنسبة 25% ودائع توفير، وبنسبة 29% ودائع لأجل[2].

الشيكات المرتجعة :

إن ظاهرة الشيكات المعادة – أي تلك المرتبطة بعدم كفاية الرصيد خلال الأعوام الستة الأخيرة– تستحق التوقف عندها، حيث وصل معدل نسبة الشيكات المعادة من التقاص إلى 7.7% خلال الأعوام الستة الأخيرة.

سجلت ظاهرة الشيكات المرتجعة في قطاع غزة خلال العام 2017، ارتفاعاً ملحوظاً من حيث العدد والقيمة، "إذ بلغ إجمالي قيمة الشيكات المعادة في القطاع 112 مليون دولار، مقابل 62 مليون دولار إجمالي الشيكات المرتجعة خلال العام 2016 وفقاً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية"[3].

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدَين الخارجي للربع الرابع 2017، رام الله- فلسطين، 2018/3/19

[2] سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الالكتروني http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=340&language

[3] رامي معين محسن – نحو سياسات لمعالجة الاشكاليات الاقتصادية في قطاع غزة – سما الاخبارية – 13 أغسطس 2018.

وقد شكلت الشيكات المرتجعة كابوساً لدى التجار الفلسطينيين خلال عام 2017، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعصف بالفلسطينيين وإستمرار الانقسام والحصار، حيث تعرض العديد من التجار ورجال الأعمال للحبس بسبب الديون المتراكمة عليهم، وسجل نحو 100 ألف أمر حبس بحق أفراد وتجار بسبب الذمم المالية [1]، وارتفع عدد الموقوفين في سجون قطاع غزة عام 2017 بنسبة 20% مقارنة بالعام 2016، حيث بلغ عدد هؤلاء الموقوفين على خلفية قضايا مالية نحو 600 تاجر. مما أثر سلباً على الاقتصاد نتيجة لعدم توفر السيولة لدى التجار ووقوع آخرين في ظروف الركود والكساد والافلاس، ذلك أن حجم الشيكات المرتجعة التي تزيد عن مئة ألف شيك في قطاع غزة تؤدي إلى مراكمة وتعزيز عوامل تباطؤ النمو الاقتصادي، وتقلل من سرعة دوران النقود وتعرقل حركة التجارة والقوة الشرائية.. إلخ.

وقد تضاعفت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم توفر رصيد في الحسابات البنكية في القطاع لـ 112 مليون دولار في عام 2017، بعد أن كانت قيمتها في عام 2016 تبلغ 62 مليون دولار. أما عدد الشيكات المرتجعة في غزة خلال النصف الأول من عام 2018 بلغت نحو 17 ألف شيك بقيمة نحو 48 مليون دولار، الأمر الذي يؤكد على حالة الانهيار الاقتصادي في غزة[2].

قطاع الطاقة والكهرباء

تقوم اتفاقية المحطة[•] المعقودة مع السلطة الفلسطينية، منذ عام 2003 على أساس أن تعطي 140 ميجاوات، ولكن المحطة لا تعطي في أحسن حالاتها –وحينما يكون الوقود متوفراً– أكثر من 85 ميجا .

وحسب الاتفاقية مع المحطة فإن السلطة هي التي ستوفر الوقود وتقوم بعمل الصيانة وتدفع كل ما يترتب على المحطة في الظروف القهرية (أعطال أو تدمير)، كما ستدفع السلطة مبلغ 3.6 مليون دولار شهرياً بدل استثمار رأس المال، ومن خلال مفاوضات أجراها د.سلام فياض مع مالكي المحطة أصبح المبلغ 3 مليون دولار ومن ثم 2.5 مليون دولار شهرياً أي خلال 7 سنوات X 12 = 84 شهر / 84 X معدل 3 مليون دولار، يكون المبلغ الذي استلمه أصحاب المحطة هو 252 مليون دولار أي ضعف تكلفة المحطة.

---

[1] مركز الميزان لحقوق الانسان، 2018، مرجع سابق ذكره، ص7.

[2] ماهر الطباع، قطاع غزة يعاني من حالة انهيار اقتصادي، بوابة الهدف، 19 أغسطس 2018 .

• المحطة بدات العمل منذ عام 2003 ، علماً بأن الشركة تأسست وبدأت في العمل منذ 1988/8/1 بموجب اتفاقية المحطة المعقودة مع السلطة الفلسطينية، منذ عام 2003 ومدتها عشرون عاماً وبعد العشرين عاماً لا تؤول المحطة للسلطة وإنما لأصحابها.

تاريخ الأزمة وتطوراتها_: تعود بداية أزمة الكهرباء الحالية في قطاع غزة إلى منتصف عام 2006، حين قصفت إسرائيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة بتاريخ 28 يونيو/حزيران 2006 مما أدى إلى توقفها عن العمل بشكل كامل، ومنذ ذلك الوقت أصبح القطاع يعاني بشكل مستمر من عجز كبير في الطاقة الكهربائية.

وبلغت قيمة الأضرار الناجمة عن القصف الإسرائيلي للمحطة حوالي ستة ملايين دولار، وظلت المحطة في حالة توقف جراء ذلك القصف إلى أن تم إصلاحها وإعادتها للعمل عام 2009.

بعد إصلاح المحطة جزئيا عام 2009 قام الاتحاد الأوروبي بتمويل تكاليف الوقود اللازم لتشغيل المحطة، حيث ظل يدفع حوالي خمسين مليون شيكل شهريا وهو ما يعادل ثمن 8800 متر مكعب تكفي لإنتاج حوالي 60 إلى 65 ميغاواتا. بيد أنه أصبح –اعتبارا من 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2009– يحول المبلغ ذاته إلى وزارة المالية الفلسطينية في رام الله، على أن تقوم الوزارة بتولي مهمة دفع ثمن الوقود، وإثر ذلك تقلصت الكمية إلى نحو 4500 متر مكعب شهريا تكفي لإنتاج 30 ميغاواتا (مولد واحد فقط في المحطة)، مما تسبب في زيادة ساعات فصل الكهرباء خلال عام 2010.

وفي عام 2011 بدأت محطة توليد الكهرباء في غزة باستخدام الوقود المصري، وأصبحت تعمل بثلاثة مولدات لتنتج طاقة في حدود 80 ميغاواتا. وفي بداية عام 2012 بدأت أزمة شح الوقود المصري بالظهور بعد تقليل الكميات الموردة إلى القطاع، وهو ما أدى إلى اعتماد المحطة على مخزونها إلى أن نفدت كمية الوقود وتوقفت المحطة عن العمل بتاريخ 14 فبراير/شباط 2012.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت المحطة للقصف الإسرائيلي خلال الحروب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في أعوام 2008 و2011 و2014، وهو ما ألحق أضرارا مادية كبيرة في مرافقها وأثر على عملية توليد الكهرباء. (موقع الجزيرة - أزمة الكهرباء بغزة.. وجه مظلم آخر للحصار – بدون تاريخ).

في هذا السياق، كان الاتحاد الأوروبي في ظل السعر المتدني للسولار قبل عام 2009 يورد للمحطة 12 مليون لتر ما يشغل ثلاث وحدات مع وحدة ستيم (بخار)، وحينما ارتفع سعر السولار بدأ الاتحاد الأوروبي يزود المحطة بـ 9 مليون لتر ما يشغل وحدتين.

وقد توقف الاتحاد الأوروبي عن التزويد بالسولار في منتصف شهر 2009/11 وبدأت السلطة تزود المحطة بالوقود بحدود 7.2 مليون لتر شهرياً –بدلاً من 9 مليون – وطلبوا من الشركة أن تزيد نشاطها وجبايتها وتساهم في ثمن الوقود، ولكن الشركة بقيت على موقفها بإرسال مبلغ 15 مليون شيكل شهرياً أي 4 مليون دولار ، مما أكد لسلطة رام الله أن الشركة في غزة فشلت في القيام بدورها في الجباية، في مقابل استمرار حكومة السلطة بدفع مبلغ 37 – 40 مليون شيكل شهرياً قيمة الفاتورة الإسرائيلية (ثمن 120 – 125 ميجا شهرياً) ، وتدفع 10 مليون شيكل لأصحاب المحطة بدل استثمار رأس المال ، وتدفع 4 مليون شيكل للفاتورة المصرية.

أما بالنسبة للطاقة المنتَجَة من المحطة فهناك عدد من الخيارات :

- في ظل توفير الوقود الصناعي لتشغيل عدد (2) توربين، فإن الطاقة المنتجة تصل إلى (65) ميجاوات، وهذا يتطلب توفير سولار صناعي بكمية (315) ألف لتر يومياً (بمعدل 2.2 مليون لتر أسبوعياً) وبالتالي تقل نسبة العجز لتصل إلى 28% من أصل الطاقة المولدة من الستة توربينات والبالغة (144) ميجاوات.
- أما في حال تشغيل ثلاثة توربينات، فهذا يحتاج إلى حوالي (457) ألف لتر سولار صناعي يومياً، ما يعادل (3.2) مليون لتر أسبوعياً، وبطاقة انتاجية تصل إلى (80) ميجاوات يومياً، أي ان نسبة العجز تتقلص إلى 22% من الطاقة الإجمالية المولدة من الستة توربينات .
- في حال تشغيل محطة توليد كهرباء غزة بالكامل (ستة توربينات) ما يعادل (144 ميجاوات) فإن ذلك يُغطي حوالي 55% من احتياجات القطاع . وهذا يعني عدم انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة شرط استمرار توفير كمية (120) ميجاوات من الشركة القطرية الإسرائيلية و (25) ميجاوات من مصر، وهذا يتطلب توفير (915) ألف لتر سولار صناعي يومياً، بمعدل (3.7) مليون لتر أسبوعياً .

أما بالنسبة لفك العلاقة مع شركة الكهرباء الإسرائيلية، وهو قرار مرتبط بموقف وطني واضح واستراتيجي، فإن هذا يضعنا امام خيارين :

الأول: انهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، ومن ثم توفير الامكانات اللوجستية والفنية والمالية لاستيراد ستة توربينات إضافية (بكلفة 180 مليون دولار) بما يضمن توفير 288 ميجاوات بنسبة 64% من أصل 450 المطلوبة لتغطية احتياجات قطاع غزة لعام 2018 ، علماً بأن توقعات عدد من الدراسات الدولية تؤكد على أن قطاع غزة سيكون بحاجة في عام 2020 إلى 550 ميجاوات.

الثاني: عقد اتفاق مع جمهورية مصر العربية (بعد انهاء الانقسام) لزيادة كمية الطاقة الكهربائية المقدمة من مصر لتصل إلى (200) ميجاوات، بحيث تغطي النقص في احتياجات القطاع بشرط استمرار التشغيل الكامل للتوربينات الستة (المحطة الحالية) من جهة، وإقامة محطة جديدة من جهة ثانية، مع العلم بأن تكاليف الخط المصري المقترح لا تزيد – حسب معلومات شركة الكهرباء– عن 80 مليون دولار بما يعادل 44% من تكاليف انشاء وتركيب ستة توربينات جديدة.

لقد بات معروفاً لكافة المعنيين في المنظمات الدولية والعربية، حجم المعاناة الشديدة التي يعيشها سكان قطاع غزة بسب العجز عن تأمين التيار الكهربائي لبيوتهم ومصانعهم وورشهم ومزارعهم، وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في الأرض الفلسطينية المحتلة، يصل انقطاع الكهرباء في غزة من 19 إلى 21 ساعة يومياً، وتستهلك العائلات في غزة جزءاً كبيراً من دخلهم على شراء بدائل للكهرباء سواء بالدفع لخطوط إمدادات كهرباء محدودة الكمية أو من خلال شراء وقود للمولدات الكهربائية وصيانتها[1].

إن معاناة سكان قطاع غزة من الظلام والعتمة والمتصلة، هي معاناة غير مسبوقة تضاف إلى معاناتهم من الحصار والعدوان الصهيوني من ناحية ومعاناتهم من استمرار الانقسام، حيث أن الوضع المزري في العجز شبه الكلي عن تأمين التيار الكهربائي لسكان القطاع ما بين ساعتين إلى أربع ساعات في اليوم فقط، يجسد بصورة مؤلمة حجم تلك المعاناة، علماً بأن كمية الكهرباء القليلة المتاحة طوال عامي 2017 – 2018 حددت وفرضت طريقة عيش السكان، مثل أن يستيقظوا في منتصف الليل إذا توفرت الكهرباء لتشغيل الغسالة أو تشغيل مضخة المياه... إلخ.

يواجه الفلسطينيون في غزة انقطاعاً منتظماً للتيار الكهربائي بسبب العجز في تلبية الطلب على الكهرباء. ويؤثر هذا الانقطاع على الشركات الخاصة والمنازل والخدمات الصحية ومحطات معالجة المياه العادمة والمدارس، لذلك أصبحت كثير من هذه المنشآت تعتمد على مولدات الطاقة الكهربائية الاحتياطية.

ويتلقى قطاع غزة معظم احتياجاته من الطاقة الكهربائية، أي 120 ميغاواط، من "إسرائيل"، بالاضافة إلى 100 ميغاواط تنتجها محطة توليد الكهرباء الوحيدة الموجودة في غزة ، اضافة إلى استيراد 22 ميغاواط من مصر. وفي الظروف المثالية، يحصل القطاع على 242 ميغاواط، في حين تقدّر ذروة الطلب على الكهرباء بـ 400 ميغاواط، ترتفع إلى 450 ميغاواط في حالة العجز المتكرر لشركة الكهرباء بسبب عدم القدرة على تشغيل مولدات المحطة بكل طاقتها، ما يعني أن العجز الفعلي كما هو الحال في عام 2018/2017 لإمداد التيار الكهربائي يصل إلى 70% [2].

جدول رقم (64): كمية الطاقة الكهربائية المستوردة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والمصدر (ميجاواط/ساعة)، 2016

المنطقة	المصدر				المجموع
	شركة الكهرباء الإسرائيلية	مصر	الاردن	مشتراة من الشركة الفلسطينية للكهرباء	
الإجمالي	5,314,920	115,921	42,467	338,916	5,812,224
الضفة الغربية	4,406,721	–	42,467	–	4,449,188
قطاع غزة	908,199	115,921	–	338,916	1,363,036

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني.

[1] وكالة الغوث (الاونروا)، الوضع الطارئ في قطاع غزة، الإصدار رقم 213- 24 /12 / 2017.

[2] وكالة الغوث (الأونروا) - مكتب غزة الاقليمي، غزة عام 2020 ، استجابة الانروا العملياتية 2013، ص12.

وتتوقع شركة توزيع الكهرباء في غزة ارتفاع الطلب على الكهرباء ليصل إلى 550 ميغاواط بحلول عام 2020، أي أكثر من ضعف ما يقدم حالياً. ومع ذلك، هناك حاجة إلى حلول قصيرة المدى تتمثل في زيادة كمية الوقود والكهرباء المستوردة، وأخرى طويلة المدى لزيادة إمدادات الطاقة من قبيل تحسين نظام توزيع الطاقة لمنع فقدانها، وزيادة معدلات تحصيل رسوم الكهرباء، وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة .

وفي هذا الجانب، أنجزت سلطة الطاقة خطة لتحسين إمدادات الكهرباء في قطاع غزة، في ظل تمكن حكومة الوفاق الوطني من القيام بمهامها دون عوائق، وتستهدف الخطة خفض العجز إلى نحو50% في المدى القصير، بزيادة الإمدادات 200–230 ميغاواط. وتستهدف خطة سلطة الطاقة زيادة الإمدادات من "إسرائيل" من 70 ميغاواط حالياً إلى 120 ميغاواط، ومن معدل 50 ميغاواط حالياً من محطة التوليد الفلسطينية الوحيدة في القطاع إلى 80 ميغاواط، وزيادة الكهرباء الواردة من مصر من 23 ميغاواط حالياً إلى 30 ميغاواط قابلة للزيادة. كذلك يتطلب ذلك إعادة تأهيل الشبكات، والعمل مع المصادر المختلفة لزيادة الإمدادات، وتصويب أوضاع المشتركين، ووضع تعليمات جديدة خاصة بهذا القطاع أسوة بالضفة الغربية، وإعادة هيكلة شركة التوزيع هناك لتتناسب مصاريفها التشغيلية مع مستوى الخدمات التي تقدمها [1]. كما كشفت شركة توزيع الكهرباء عن نيتها تطبيق رسوم الاشتراك الثابت على العدادات مسبقة الدفع، إضافة إلى تفعيل دفع رسوم الاشتراك لذات العدادات، والبالغة 300 شيكل تدفع لمرة واحدة[2].

- **<u>الغاز :</u>**

تؤكد العديد من المصادر البحثية أن ساحل قطاع غزة لديه إمكانيات هائلة من مخزون الغاز عبر عدد متنوع من الحقول سواء الموجودة في المياه الاقليمية للقطاع التي تمتد إلى نحو 22 ميل، أو المياه الاقتصادية التي تمتد بعد المياه الاقليمية إلى حوالي 45 ميل، إضافة إلى حقوقنا في المياه الدولية، أي أن المساحة البحرية المسموح لنا باستغلالها (لحقول الغاز، أو للصيد والثروة السمكية) هي في حدود عشرة أضعاف مساحة قطاع غزة أي حوالي 4000 كم^2 .

إن ما تقدم من أرقام احصائية حول حصتنا على ساحل بحر غزة لا تتناقض أبداً مع نصوص قانون البحار الدولي من جهة، وهي معلومات وأرقام معروفة ومثبتة لدى المعنيين من الباحثين أو المسؤولين في الدول العربية والاقليمية والدولية، بالإضافة إلى إقرار الهيئات المختصة في الأمم المتحدة بهذه الحقوق. إلا أن العدو الصهيوني، كان وما يزال، حريصاً بصورة عنصرية على حرمان شعبنا ليس من حقوقه السياسية المشروعة وفق مقررات الشرعية الدولية فحسب، بل أيضاً حرمان شعبنا من حقوقه ومقدراته من الموارد الطبيعية في البر والبحر، وبات من المعروف دوره العدواني في عرقلة كافة أوجه التطور الاقتصادي إلى جانب محاولاته في استغلال موارد شعبنا ومقدراته الاقتصادية، ومن بين أهمها حرماننا من استغلال حقول الغاز ومن تخطي خط الـ 12 ميل للوصول إلى بئر الغاز الواقع على بعد 19 ميل بحري على ساحل غزة والذي افتتحه الرئيس الراحل ياسر عرفات في 2000/9/27.

[1] فينيق نيوز، خطة عاجلة لزيادة إمدادات الكهرباء 50% في غزة حال تمكين الحكومة، الانترنت، 11 أكتوبر 2017، رام الله.

[2] دنيا الوطن، كهرباء غزة: تفعيل رسوم الاشتراك والثابت على العدادات مسبقة الدفع أول مارس المقبل، 2018/2/26.

وقد عقدت الشركة المتحدة للمقاولات (CCC) شراكة مع شركة مجموعة الغاز الانجليزية (BG) في نوفمبر 1999 بتوقيع اتفاق مع السلطة الفلسطينية يعطي الشركة حق الامتياز للتنقيب عن النفط والغاز في بحر غزة وشواطئها لمدة 25 عام[1]. وتبلغ حصة الشركة الإنجليزية من الأسهم ما نسبته 60%، فيما تحصل الشركة المتحدة (CCC) على 30%، وقد حفرت الشركة الإنجليزية (BG Group) عام 2000 بئرين لاستخراج الغاز من تلك المنطقة، قدر احتياطهما بحوالي 1.4 تريليون قدم مكعب، وبقيمة 4 مليار دولار.

إلا أن "إسرائيل" ووفقا لسياسة "الأمر الواقع" وضعت يدها على تلك الحقول مستفيدة من الأحداث التي أعقبت موت الرئيس ياسر عرفات وانتخاب حركة حماس وانقسام السلطة، بينما قامت الشركة الإنكليزية من جانبها بتجاهل "حكومة" حماس المنتخبة فيما يختص بحقوق التنقيب والتنمية لحقول الغاز.

وفي مايو/أيار 2007، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على اقتراح قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، يقضي بشراء الغاز من السلطة الفلسطينية بعقد تصل قيمته إلى 4 مليار دولار، بجدوى ربحية قد تصل إلى 2 مليار دولار، يذهب منها مليار واحد فقط للجانب الفلسطيني.

ولأن "إسرائيل" لا نية لها أساسا في تقاسم عائدات الغاز، فقد أوعزت الحكومة الإسرائيلية لفريقها المفاوض بتجاهل كلٍ من "حكومة" حماس والسلطة الفلسطينية والتوصل إلى اتفاق مع الشركة الإنجليزية مباشرة. إلا أن الصفقة تعثرت، والمفاوضات علقت، بعد معارضة رئيس الموساد مئير داغان، بحجة أن عائدات هذا الاتفاق قد تذهب لتمويل الإرهاب، مما أدى إلى انسحاب الشركة الإنجليزية من المفاوضات مع إسرائيل، ثم أغلقت مكتبها هناك في يناير/كانون الثاني 2008 .

وفي حزيران 2008، أبلغت السلطات الإسرائيلية الشركة البريطانية برغبة "إسرائيل" في استئناف المحادثات المتعلقة بشراء غاز غزة الطبيعي. وقد بدأت المفاوضات بين شركة الغاز الإنكليزية والمسؤولين الإسرائيليين في أكتوبر 2008، أي قبل نحو شهرين إلى ثلاثة أشهر قبل عمليات القصف الجوى على غزة، ووافق مجلس إدارة شركة الكهرباء الإسرائيلية برئاسة فريدمان موتي، على استئناف المحادثات مع الشركة الإنجليزية. وهكذا فإن الاحتلال الإسرائيلي العسكري لغزة قد أعد العدة لنقل السيادة على حقول الغاز إلى إسرائيل، وبانتهاك صارخ للقانون الدولي.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن موضوع الغاز مهم جداً لأنه ثروة وطنية كبيرة، وقدرتنا على استخراجه وتسويقه ستؤدي إلى نتائج اقتصادية ومالية مهمة أيضاً، ليس بمعنى جلب المال المباشر أو لأنه يجلب دخلاً للحكومة فقط، بل بمعنى مقدار التوفير الذي سيتحقق أيضاً[2]. فمثلاً محطة كهرباء غزة، إذا تحولت طريقة تشغيلها من السولار المستورد من "إسرائيل" إلى غاز، ستوفر أكثر من مليار دولار في الأعوام العشرة المقبلة.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني د. محمد مصطفى، أكد في إطار رؤيته للمرحلة المقبلة على إحداث تغيير إيجابي في مجمل الوضع الاقتصادي لقطاع غزة، وذلك عبر تعاونه مع القطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية المهتمة بالتنمية في تنفيذ جملة من المشاريع الكفيلة بالنهوض

[1] ميشيل شوسودوفسكي - معهد البحث العالمي (جلوبال ريسيرش إنيستيتيوت) - الانترنت.

[2] محمد مصطفى، نمو الاقتصاد الفلسطيني سيبقى ضعيفاً ما لم يترابط جناحا الوطن، الانترنت.

بالوضع الاقتصادي، وبين أن العنوان الرئيس في المرحلة المقبلة يتمثل بحل مشكلة الطاقة كأولوية وذلك بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص[1].

- حقل غزة "مارين" :

تعتبر السلطة الفلسطينية حقل غاز مارين منذ فترة طويلة على أنه فرصة ذهبية في ظل شح الموارد والسيولة المالية، وتهدف من خلاله للانضمام إلى المستفيدين من طفرة الغاز في البحر المتوسط، وهو ما يوفر لها مصدرا رئيسيا للدخل لتقليص اعتمادها على المساعدات الأجنبية.

وخلال استعراض د. محمد مصطفى توجهات صندوق الاستثمار الفلسطيني الرامية للنهوض بقطاع الطاقة لحقل الغاز المعروف "بمشروع غزة مارين"، اعتبر أن الصندوق تمكن من ملء الفراغ بعد مغادرة شركة بريتش جاز ومن ثم انضم الصندوق للتجمع الاستثماري الذي لديه رخصة من الحكومة لتطوير هذا المشروع الذي تم البدء فيه منذ العام 1999 واستثمر فيه نحو 150 مليون دولار. ويضم التجمع الجديد في مشروع حقل غزة مارين طرفين أساسين هما صندوق الاستثمار وشركة اتحاد المقاولين العالمية "ccc" .

وقد تواصل صندوق الاستثمار مع الأطراف الدولية للتدخل لدى الجانب الإسرائيلي من أجل إعطاء الضوء الأخضر ليتم تطوير هذا المشروع، الأمر الذي يدعو للتفاؤل، حيث حال تمت الموافقة السياسية من الطرف الإسرائيلي سيكون هناك فرصة للتطوير والبدء في هذا المشروع خلال العام 2018. وبالتالي إمكانية توفر الغاز يمكن تحقيقها خلال فترة تتراوح ما بين ثلاث إلى أربع سنوات[2]

وفي 5 مارس آذار 2018 (رويترز) صادقت حكومة السلطة الفلسطينية على خروج شركة رويال دانش شل البريطانية الهولندية من ائتلاف الشركات المطورة لحقل غاز غزة البحري[3]، وقد تمت المصادقة بعد انتهاء النقاشات التجارية والقانونية ذات الصلة بين الأطراف المعنية في شركة تطوير الحقل."ويعمل حالياً الائتلاف القائم من الشركات الوطنية على استقطاب شركة عالمية تمتلك الكفاءة والخبرات اللازمة لتكون جزءا من الائتلاف المطور للحقل".

اقتصاد المعلومات في فلسطين:

إن استمرار المعلومات، والمعرفة بالانتشار في كل الأنشطة الرقمية التي تسود معظم قطاعات الأنشطة الاقتصادية، باتت تحتم ضرورة معاودة التفكير بهذا المورد الجديد الذي بدأ يحمل تأثيرات ملموسة على الاقتصاد العالمي، وفي الوقت الذي أصبح يقاس تطور الدول بمدى تعزيز المعرفة والتقنية وتطبيقها في الأنشطة الاقتصادية للقدرة على مواكبة التطورات المعرفية العالمية وتعزيز القدرة التنافسية .

[1] حامد جاد، فرصة للبدء بمشروع حقل "مارين" للغاز في غزة العام المقبل، صحيفة الايام، العدد 7874، الأحد 2017/10/29، ص25.

[2] حامد جاد، 2017، مرجع سابق ذكره.

[3] صحيفة الايام، العدد 8002، الثلاثاء 2018/3/6 ، ص25.

وبالتالي فإن التطور التكنولوجي الذي شهده العالم – مع دخوله القرن الحادي والعشرين– أحدث ثورة معلوماتية، أطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة أو الموجة البشرية الثالثة، بعد الموجة الزراعية والصناعية التي مرت بهما البشرية في تاريخها الطويل[1]. ويتوقع أن تقود هذه الثورة المعلوماتية إلى قيام اقتصاد جديد يطلق عليه اقتصاد المعلومات، يختلف في نوعيته وبنيته وآلياته ونظرياته عن الاقتصاد التقليدي، مما يؤدي إلى إضافة قطاع اقتصادي جديد بجانب القطاعات الاقتصادية التقليدية: الزراعية والصناعية والخدمية، ويتضمن هذا القطاع أنشطة الاتصالات وتكتولوجيا المعلومات والبرمجيات وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة بإنتاج المعرفة والتقنية.

وفي ظل مواكبة فلسطين التطورات المعرفية –ضمن الإمكانيات– شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نقلة نوعية مع بداية عام 2018 بإطلاق خدمات الجيل الثالث، وتمكين شركة الوطنية موبايل من تقديم خدماتها في قطاع غزة. وقد أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017 بأن عدد المؤسسات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد بلغ 1,008 منشأة من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة البالغ عددها 158,573 منشأة في فلسطين، وشغل هذا القطاع 9200 عامل من إجمالي العاملين البالغ عددهم 444,034 عامل عام 2017. وشكل الإنتاج لهذا القطاع ما نسبته 6.8% من إجمالي إنتاج القطاعات الاقتصادية عام 2016 مقارنة مع 7.3% في العام 2015. وتجاوزت القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات النصف مليار دولار، وقد ساهم بنسبة 4.09% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2016 مقارنة مع نسبة 4.07% عام 2015[2].

وتشير بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى وجود نمو مطرد في البنى التحتية لشبكة الاتصالات الثابتة، ترافق مع زيادة استخدام الأسر والمؤسسات لهذه الشبكة والخدمات المرتبطة بها وخاصة خدمة الانترنت، حيث بلغ عدد خطوط الهاتف الرئيسية (منزلي، تجاري، حكومي) في فلسطين في نهاية العام 2017 ما مجموعه 472,292 خطاً، مقارنة مع 360,402 خطاً في نهاية عام 2010، أي بزيادة نسبتها 31%، فيما بلغت نسبة انتشار الهاتف الثابت لكل 100 من السكان 10.5 خط هاتف ثابت في نهاية عام 2017 مقارنة مع 9.4 خط هاتف ثابت في نهاية عام 2010. كما أشارت البيانات إلى أن الاشتراكات في الاتصالات الخلوية المتنقلة في فلسطين قد ازدادت بحلول نهاية عام 2017 لتصل إلى 3,997,206 مشترك، مقارنة مع 2,603,582 مشترك في نهاية العام 2010 أي بزيادة نسبتها 53.5%، فيما بلغت نسبة انتشار الهاتف النقال لكل 100 من السكان 83.6 هاتف نقال في نهاية عام 2017 مقارنة مع 64.3 هاتف نقال في نهاية عام 2010.

[1] يسرى العزباوى سيف الخوانكى، رؤية جديدة: للتعامل مع القطاع غير الرسمي، 22/مايو/2016.

[2] الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يصدران بيانا صحفيا مشتركا بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات والذي يصادف السابع عشر من أيار

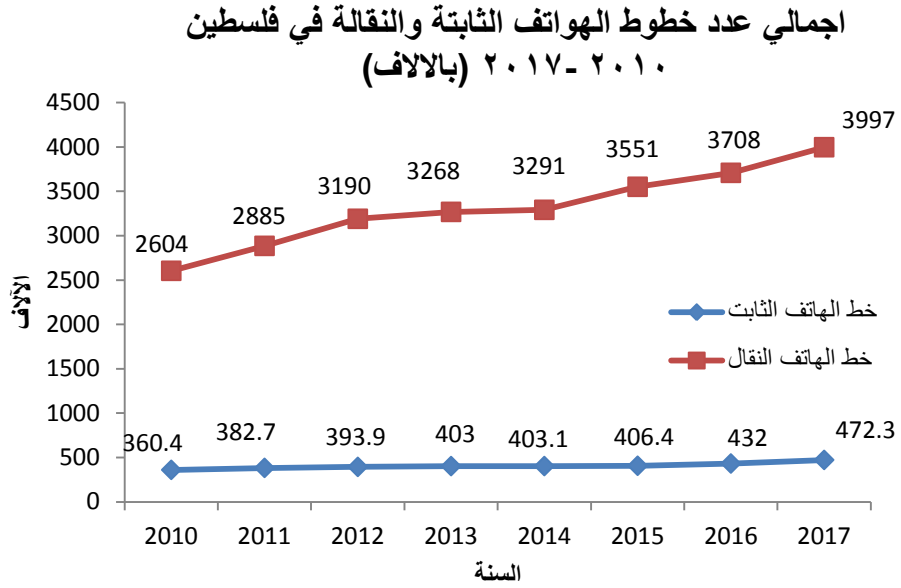

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيان صحفي مشترك حول اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 2018/5/17.

وفقاً لبيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يوجد 18 شركة لخدمات الاتصال اللاسلكي بالانترنت (FI WI)، و5 شركات لخدمات نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VOIP)، و9 شركات لخدمات النطاق العريض Broad Band، و31 شركة نفاذ للنطاق العريض BSA، و32 شركة لتقديم خدمات القيمة المضافة. أما بخصوص عدد الشركات المسجلة لاستيراد أجهزة اتصالات سلكية ولا سلكية فقد بلغ 69 شركة في العام 2017.

كذلك ارتفع إجمالي عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة ADSL في فلسطين إلى 357,071 مشترك نهاية عام 2017 مقارنة مع 119,488 مشترك نهاية عام 2010 بزيادة بلغت نسبتها 198.8%، وبلغ متوسط سرعة الإنترنت 8.58 Mbps نهاية عام 2017 مقارنة مع 0.5 Mbps نهاية عام 2010.

عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة في فلسطين ٢٠١٠-٢٠١٧
(بالالاف)

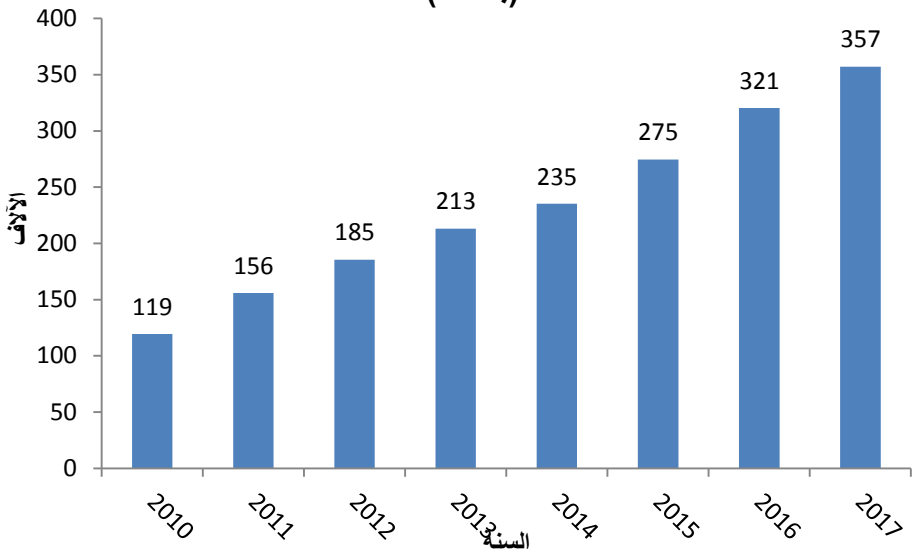

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بيان صحفي مشترك حول اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، 2018/5/17.

وفي هذا السياق، أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017 أن الأسر الفلسطينية تمتلك 1.7 مليون جهاز نقال ذكي، حيث أن نسبة 96.6% من الأسر في فلسطين لديها هاتف نقال بواقع 97.2% في الضفة الغربية و95.7% في قطاع غزة، وأن نسبة الأسر التي تمتلك هاتفاً نقالاً ذكياً في فلسطين بلغت 84.2% بواقع 89.8% في الضفة الغربية و75.5% في قطاع غزة.

أما بالنسبة للأسر التي تمتلك جهاز حاسوب (حاسوب مكتبي أو لاب توب أو تابلت وأيباد) فقد أظهرت النتائج أن نسبة 43.1% من الأسر في فلسطين لديها جهاز حاسوب بواقع 48.9% في الضفة الغربية و34% في قطاع غزة. في حين بلغت نسبة الأسر التي يستخدم أفرادها الحاسوب 61.4%، بواقع 62% في الضفة الغربية، مقابل 60.4% في قطاع غزة. كما أظهرت البيانات أن نسبة 51.7% من الأسر في فلسطين لديها اتصال بالإنترنت في العام 2017، بواقع 60.6% في الضفة الغربية، و38% في قطاع غزة.

جدول رقم (65): المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب سنوات مختارة

المؤشر	2004	2006	2009	2011	2014
نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب	%26.4	%32.8	%49.2	%50.9	%63.1
نسبة الأسر التي لديها خدمة إنترنت	%9.2	%15.9	%28.5	%30.4	%48.3
نسبة الأسر التي لديها جهاز تلفزيون	%93.4	%95.3	%95.7	%96.7	%97.1
نسبة الأسر التي لديها DVD	-	%10.4	%21	%20.4	%20.7
نسبة الأسر التي لديها خط هاتف ثابت	%40.8	%50.8	%47.5	%44	%39.8
نسبة الأسر التي لديها هاتف نقال (محمول)	%72.8	%81	%92.4	%95	%97.8
نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون جهاز الحاسوب	%35.7	%50.9	%57.1	%53.7	%60.2
عدد أجهزة الحاسوب لكل 100 من السكان	-	5.7	9.3	10.4	18.4
نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت	%11.9	%18.4	%32.3	%39.4	%53.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ICT_Main

جدول رقم (66) : نسبة الأسر التي يتوفر لديها بعض أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البيت حسب المنطقة، 2017

أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
كمبيوتر مكتبي	%15.6	%19.9	%9
لاب توب	%27.9	%31.6	%22.2
تابلت وآيباد	%17.7	%19.8	%14.3
هاتف ذكي	%84.2	%89.8	%75.5
انترنت في البيت	%51.7	%60.6	%38
جهاز تلفزيون عادي	%40.3	%30.4	%55.9
جهاز تلفزيون LCD, LED	%60.1	%75.3	%36.4
لاقط فضائي	%90.3	%94.3	%84.1
خط هاتف ثابت	%33.7	%40.1	%23.7
خط هاتف نقال	%96.6	%97.2	%95.7

- البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الالكتروني http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/ICT

- **صناعة البرمجيات:**

تعتبر صناعة البرمجيات من الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في ظل تطور اقتصاد المعلومات وتعزيزه في كافة المجالات الاقتصادية، حيث أن حزمة من برامج الكمبيوتر تعادل آلاف الدولارات، في حين لا تتعدى قيمة وسيط التخزين الذي يحمل هذه البرامج عدة دولارات، وتحتاج هذه الصناعة إلى الإبداع والابتكار أكثر من الحاجة لرأس المال، حيث يكفي قيام مجموعة من المتخصصين في علوم البرمجة بتكوين شركة تضم مجموعة أجهزة كمبيوتر يتم من خلالها تصميم برامج إبداعية وابتكارية خاصة بالمهارات الإدارية والإنتاجية والتقنية لتكون جاذبة للتسويق الخارجي بملايين الدولارات وتحتل هذه الصناعة المرتبة الثالثة في الولايات المتحدة الأمريكية بين الصناعات الكبيرة السيارات والالكترونيات من حيث القيمة المضافة، وتمتلك الكثير من الدول من ضمنها فلسطين العديد من المقومات لقيام صناعة برمجيات مزدهرة في ظل التطور المعرفي والتقني العالمي، إلا أن قرصنة برامج الكمبيوتر يُعد أحد أهم معوقات هذه الصناعة ويسبب آثاراً اقتصادية مدمرة تهدد مختلف الصناعات الابداعية التي تنعكس على ضعف التجارة الالكترونية[1].

كذلك تساهم الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر – الصناعات الثقافية– بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، خاصة في عصر مجتمع المعلومات الذي اكتسبت فيه حقوق التأليف والنشر أهمية متزايدة كسلعة

[1] شعبان أبو العز المحلاوي، اقتصاديات حقوق التأليف والنشر في إطار حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص343.

يمكن أن تباع وتشترى محلياً ودولياً. وقد ساهم التقدم التكنولوجي في تطوير الصناعات المتعلقة بحقوق التأليف والنشر وساهم في خلق سلع جديدة واستغلال إبداعات الرياديين والمفكرين وتطوير مهاراتهم.

- **المعرفة والابداع في فلسطين:**

تُعد المعرفة من أهم المقومات الأساسية لتحفيز عملية الإبداع، ولأن المعرفة المتمثلة في رأس المال البشري تعتبر عنصر الإنتاج الأساسي في الاقتصاد الفلسطيني، فإن تطوير العنصر البشري وتزويده بالمعرفة اللازمة ومن ثم استغلاله بالطريقة المناسبة يعد عاملاً مهماً في توفير البنية التحتية اللازمة للإبداع وبناء اقتصاد مبني على المعرفة.

ومن التعريفات الدولية للإبداع، تلك الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي تعرف الإبداع على أنه التغيير الذي يعمل على تسريع وتحسين طريقة فهم وإدراك وتطوير وإنتاج السلع والخدمات الجديدة أو طرق الإنتاج المستخدمة. وهو أيضا التغيير الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين حياة الناس وبناء مجتمعات أفضل[1]. كما تُعرف الريادة على أنها عملية التعريف المستمرة للفرص الاقتصادية والبناء عليها في تطوير وإنتاج وبيع السلع والخدمات الجديدة، وفي تقرير آخر عن تعريف الريادة، تم تعريفها على أنها القدرة على جمع أو استغلال المصادر من أجل اصطياد فرص الأعمال. أما في التقرير الصادر عن المنظمة عام 2001 عن ريادة الشباب فتم تعريف الريادة على أنها القدرة على إيجاد فرصة عمل حرة[2] .

يعتبر القطاع الخاص المسؤول بشكل أساسي عن تطوير الأفكار والمنتجات الابتكارية، باعتباره القطاع الرئيس عن توفير السلع والخدمات للسوق المحلي والخارجي، وقد أظهرت دراسة حول الابتكار ومعوقاته في قطاع الخدمات في فلسطين خلال العام 2015 أن أداء الأشطة الابتكارية ضعيفاً، حيث أشارت إلى أن نسبة 5.3% من المنشآت قامت بتقديم منتجات ابتكارية، و3.8% قامت بتقديم منتجات ابتكارية جديدة في الإنتاج، بينما نسبة 14.4% قامت بتقديم ابتكارات جديدة في طرق التسويق والدعاية، فيما أشارت غالبية المنشآت إلى أن المعيقات الخارجية تحدُّ بشكل كبير من قدراتهم على الابتكار، وبشكل رئيس عدم وجود قاعدة تكنولوجية ومعرفية في فلسطين باعتبارها المنصة الأساسية للإبداع. كذلك أوضحت نسبة كبيرة من المنشآت بعدم وجود تمويل من خارج المنشأة لعملية الابتكار والتي يعتبروها مكلفة لهم[3].

وفي دراسة حديثة عن دور الشراكة ما بين القطاع الصناعي والحكومة والجامعات شملت 350 منشأة صناعية، اتضح أن الأداء الابتكاري كان ضعيفاً في معظم الأنشطة الصناعية، حيث لم تقدم غالبية المنشآت الصناعية خلال الفترة 2014 – 2016 أي جديد على المنتجات سواء من حيث الإنتاج والتنظيم، أو التسويق، وبالنسبة لمعيقات الابتكار أشار نسبة 53% من عينة الدراسة لوجود نقص في التمويل الخارجي والخاص بالبحث والتطوير والابتكار، ونسبة 54% أوضحوا بضعف الإطار القانوني الخاص بحماية الملكية الفكرية والابتكارات، ونسبة 53% بضعف دور الحكومة في دعم وتشجيع الابتكار، ونسبة 50% بعدم وجود بنية تحتية

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة حول مؤشرات الإبداع في فلسطين عام 2016، رام الله- فلسطين، أغسطس 2016، ص10.

[2] المرجع السابق، ص19.

[3] رابح مرار، ورقة خلفية حول رعاية الابداع والابتكار في الصناعة الفلسطينية : الواقع والمعيطات، جلسة طاولة مستديرة "5" ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، أيار 2017 رام الله، ص6.

أو قاعدة تكنولوجية ومعرفية خاصة بالبلد، ونسبة 52% إلى ضعف التشجيع والمحفزات الخاصة بالابتكار[1]. وأشار 2% فقط إلى أن الحكومة قدمت لهم دعماً مالياً لتشجيع البحث والتطوير وانتاج المعرفة، وأن 3% قدمت لهم الحكومة حوافز ضريبية من أجل تشجيعهم على الابتكار وتطوير سلع جديدة، فيما أكد 3% الحصول أو الدخول في مشاريع مشتركة مع الحكومة خاصة بالبحث والتطوير وتدريب الموظفين، بينما أشار 10% إلى أن الحكومة ساهمت في تسهيل تصدير المنتجات الابتكارية وفتح أسواق جديدة عن طريق الاتفاقيات التجارية المبرمة مع كثير من الدول.

وبالنسبة للعوامل الداخلية أشار 53% إلى نقص القدرات المالية لديهم الخاصة بالبحث والتطوير وابتكار منتجات جديدة نتيجة لارتفاع تكلفتها، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في ضعف الابتكار لدى عدد كبير من المنشآت هو انخفاض الشراكة والتواصل مع الجامعات التي تعتبر المصدر الأساسي للعلم والتكنولوجيا وتوليد الأفكار الجديدة ومصدراً أساسياً لأنشطة البحث والتطوير ذات التكلفة المنخفضة، حيث نسبة 18% من المنشأت أشارت لوجود نوع من الشراكة مع الجامعات في يخص المعرفة اللازمة لتطوير منتجات جديدة أو تحسين نوعية المنتجات الحالية[2].

ومن أهم العوامل التي تمنع الشباب في فلسطين من بدء المشاريع الريادية هو الخوف من الفشل، حيث يتبين من مسح السكان البالغين أن 41% من الشباب في الفئة العمرية (18–34) يرون بأن الخوف من الفشل يمنعهم من البدء بمشاريع ريادية، ويرجع هذا لارتفاع درجة المخاطرة البدء بمشروع ريادي ضمن حالة عدم الاستقرار وسلوك سلطات الاحتلال وإجراءاته المحبطة للاستثمار، إضافة للنظرة الاجتماعية السلبية اتجاه الفشل وعدم وجود شبكات أمان لإسناد المشاريع الريادية[3].

يُعد العنصر البشري أهم الركائز الأساسية في عملية الإبداع، إلا أن الإبداع ليس عملية فردية أو جهداً فردياً يمكن فصله عن البيئة المحيطة، بل يعتبر نتاج عملية تفاعلية وتشاركية بين عناصر مختلفة بعضها داخلي خاص بالمؤسسة التي تقوم بالإبداع، وبعضها خارجي متعلق بالبيئة الخارجية التي تحيط بعملية الإبداع.

وعند الحديث عن معوقات الإبداع، فإنه من الضروري التطرق إلى كل العناصر المختلفة التي تشكل منظومة الإبداع في أي بلد ما، ابتداء من النظام التعليمي الذي يشكلّ الرافد الأساسي للمعرفة التي يحتاجها الفرد من أجل تطوير قدراته على التفكير والإبداع، إلى البيئة المؤسساتية والمتعلقة بالأنظمة والقوانين المحفزة للابتكار، ووجود إطار حكومي داعم ومشجع لعملية الابتكار سواء من ناحية مادية أو فنية، كذلك البنية التحتية اللازمة لتطوير منظومة الإبداع خاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأخيراً البيئة الداخلية الخاصة بمنشآت الأعمال نفسها والتي من شأنها توفير الدعم المادي والتكنولوجي، وتوفير المناخ المناسب داخل المؤسسة الذي يحفز الموظفين على الإبداع والبحث والتطوير.

---

[1] المرجع السابق، ص6.

[2] المرجع السابق، ص6.

[3] سمير عبد الله وأخرون، سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، رام الله، 2014، ص19.

وقد أعد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة عن مؤشرات الإبداع في فلسطين عام 2016، والتي بحثت معيقات الابتكار في فلسطين من وجهة نظر المؤسسات التي تشكلّ وتنظم عمل منظومة الابتكار في فلسطين، فإنها تنوعت ما بين مؤسسات حكومية وشبه حكومية، واتحادات صناعات أو شركات أنظمة المعلومات، وحاضنات تكنولوجية، ومؤسسات ريادية. وأظهرت نتائج الدراسة مجموعة من المعيقات أبرزها[1]:

- عدم وجود نظام متكامل خاص بالابتكار، على الرغم من وجود العديد من المؤسسات العاملة في مجال الابتكار والريادة ، إلا أن هذه المؤسسات لا تسير وفق نظام واحد أو إطار موحد تتكامل عناصره فيما بينها. وقلة الوعي بأهمية الابتكار لدى القطاعات المختلفة، حيث إن موضوع الابتكار من المواضيع الحديثة في المجتمع الفلسطيني على الرغم من أن الأنشطة الابتكارية لم تغب يوماً عن واقعنا ومؤسساتنا ولو بمسميات ومفاهيم أخرى.
- ضعف الدعم الحكومي لمنظومة الابتكار وفي إنشاء نظام إبداعي ذي فعالية وكفاءة قادر على الارتقاء بموضوع الابتكار في فلسطين.
- عدم وجود دعم حكومي مادي متواصل لعمليات الابتكار، سواء فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير خاصة في الجامعات، رعاية الأفكار الابتكارية، والشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع إبداعية مشتركة، بالإضافة إلى ضعف الإطار القانوني الخاص بتشجيع وحماية الابتكار؛ وذلك يتمثل بشكل رئيسي بالقوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، وحقوق الطبع.
- ما زال هناك ضعف في البيئة القانونية المحفزة للبحث العلمي والابتكار.
- ما زالت الجامعات تعتمد على طرق تقليدية في التعليم ولم تتحول إلى جامعات ريادية ومحفزة على الابتكار، على الرغم من الجهود التي تبذلها في الفترة الأخيرة في سبيل ذلك.
- تحكم الاحتلال الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني؛ والذي من شأنه أن يحد من تصدير السلع الابتكارية، وبالتالي انخفاض الحافز لدى المستثمر الفلسطيني للقيام بالأنشطة الابتكارية. بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي جعل من المناخ الاستثماري في فلسطين مناخاً يحمل قدراً كبيراً من المخاطرة، والذي من شأنه أن يضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية والتي تعتبر مهمة جداً في نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى السوق المحلي.
- **الأنشطة الإبداعية:** تشمل الأنشطة الإبداعية أنشطة البحث والتطوير من أجل الوصول إلى الإبداع أو أنشطة تتعلق بتنفيذ الإبداع مثل الحصول على معدات وآلات وبرمجيات وتطوير الأعمال الهندسية والأبحاث والتجارب التطبيقية على أن يكون الهدف منها تحديداً هو تطوير أو ابتكار المنتج أو العملية الإنتاجية. حيث يتأثر البحث والتطوير بشكل أو بآخر بالظروف السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، والتي أثرت بشكل سلبي على كافة الأنشطة الاقتصادية وبخاصة القطاع الصناعي وقدرته على تطوير سلع جديدة وابتكارية، ومنافسة المنتجات المستوردة سواء من "إسرائيل" أو الدول العربية

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني دراسة حول مؤشرات الإبداع في فلسطين عام 2016، مرجع سابق ، ذكره، 57.

والأجنبية. وانعكس ذلك على حجم الطلب على المعرفة والبحث والتطوير من قبل القطاع الخاص الذي بالأساس كان الطلب عليه منخفضاً جداً في فلسطين، ولذلك بقيت عملية البحث والتطوير على الرغم من التحسن في بعض مؤشراتها خلال السنوات الأخيرة محدودة بشكل كبير، مشتتة، تقتصر إلى حد كبير على الجامعات، وغير مغذية لعملية التطوير والإنتاج والابتكار في القطاعات الإنتاجية المختلفة".

بلغ حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية في العام 2013 ما يقارب 61.4 مليون دولار فقط، أي أقل من 0.01% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، وتعتبر هذه النسبة الأقل على مستوى الدول العربية، مما يدل على ضعف الإمكانيات المادية وضعف الاهتمام والإدراك من قبل الجهات المختلفة بأهمية البحث والتطوير كرافعة أساسية للاقتصاد. وتشكل حصة القطاع العام من إجمالي الإنفاق بحوالي 65.1%، تلتها الجامعات بنسبة 23% ومن ثم القطاع غير الحكومي بنسبة 20.9%. أما عن مصادر التمويل الخاص بالبحث والتطوير، فشكل الدعم الخارجي النسبة الأكبر بواقع 26.9%، والجهات الحكومية بنسبة 22.3%، والمؤسسات غير الحكومية بنسبة 21.8%، و18.7% تمويل ذاتي، و4.1% فقط من المؤسسات الأكاديمية.

وفيما يتعلق بمخرجات قطاع البحث والتطوير، فقد بلغت عدد الأبحاث في مجال البحث والتطوير 4,205 بحثاً، شكلت الدراسات والاستشارات 26.7% منها، والبحوث الأساسية 34.4%، فيما شكلت البحوث التطبيقية 30.6%، والبحوث التجريبية 8.3%.

وفي هذا السياق يتطلب وضع خطة ناجحة للتطوير الصناعي تحتاج إلى اعتماد وتنفيذ خطة للإبداع والابتكار، في ظل التطور المعرفي والتكنولوجي. هذا بدوره يتطلب توفير البنية الأساسية للبحث والتطوير مخصصة لأهم الفروع الصناعية الإنتاجية والتصديرية وتعزيز دور المحلس الأعلى للإبداع والتميز في تطوير وترسيخ مفاهيم الإبداع في المجتمع الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة من خلال توجيه مهارات الخريجين العاطلين عن العمل اتجاه الفرص الاستثمارية الناجحة.

غازي الصوراني
2019/9/23

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة التاسعة :القطاع الاقتصادي غير المنظم

الاقتصاد غير المنظم هو الاقتصاد المقابل للاقتصاد المنظور أو المعلوم، ويوجد العديد من التسميات له والتي من بينها مسميات الاقتصاد غير الرسمي، أو الاقتصاد غير المنظم، أو الاقتصاد المغمور، أو اقتصاد الظل، أو أو الاقتصاد الثاني، أو الاقتصاد غير المسجل او المرخص رسمياً.

مفهوم القطاع غير الرسمي (المنظم):

تميز استخدام مصطلح " القطاع غير الرسمي" بقدر كبير من عدم الدقة في البداية، وما زال حتى الآن يثير إشكاليات في التمييز بينه وبين مصطلح "القطاع الرسمي". وقد ارتبط مفهوم القطاع غير الرسمي منذ نشأته بالحضر، واعتبر ظاهرة مقترنة بارتفاع معدل التحضر، وفي بعض الأحوال يعبر المصطلح عن أصحاب المهن ذات الإنتاجية و/ أو الأجر المنخفض، والمهاجرين من الريف إلى المدن، على اعتبار أن أكثرهم قد لا يوفق في الحصول على فرصة عمل في القطاع الرسمي[1].

توسع قطاع العمل غير المنظم:

"يشهد توسعا متواصلا ليرى البعض فيه ميزات إيجابية، كونه يسهم في التخفيف من البطالة، في حين ينتقد آخرون فكرة عدم وجود غطاء حمائي المتمثل بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لمن يعمل تحت مظلة هذا القطاع[2] . كذلك توسع القطاع غير المنظم ليشمل مختلف الأعمال الزراعية المنزلية، والصيانة، والخدمات المختلفة مثل النقل والوساطات التجارية والعقارية، والتجارة غير المنظمة، مثل البيع على الأرصفة والباعة المتجولين، والتعليم الخصوصي، وكذلك أفراد العائلة من العاملين بدون أجر، والبرمجة وتصميم المواقع الالكترونية، وصيانة أجهزة الحاسوب والتصوير وأجهزة الستلايت وغيرها التي لا تتم من خلال وحدات اقتصادية (مؤسسات) مسجلة لدى الجهات الحكومية الرسمية. ويمثل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب في الدول العربية

وفي هذا السياق فإن المنشآت غير المنظمة هي تلك التي تفتقر للسجلات الضريبية، أما إنتاجها فيباع جزء منه على الأقل في السوق. أما العمالة غير المنظمة فتعرف على أنها جميع العاملين في المنشآت في القطاع غير المنظم. وهم الذين لا يتمتعون بجميع المزايا العمالية التي فرضها القانون الفلسطيني مثل الإجازات المرضية والسنوية مدفوعة الأجر[3].

---

[1] **صابر أحمد عبد الباقي**، القطاع غير الرسمي، الموقع الالكتروني للدكتور http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056

[2] رانيا الصرايرة، العمل غير المنظم: انتهاك حقوق وحرمان من مظلات الحماية، 28 حزيران / يونيو 2016، الانترنت.

[3] بلال الفلاح، القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، 2014 ، ص vi + v.

ويعمل القطاع غير المنظم بشكل مواز مع الاقتصاد المنظم وتستفيد منه بعض القطاعات المنظمة والمستهلكون لخفض التكلفة والأسعار، وتستفيد منه العمالة التي خرجت من القطاع المنظم أو تنخفض أجورها أو لا تستطيع العمل فيه للحصول على دخول تمكنها من مواجهة تكاليف الحياة وتأمين لقمة عيش لأسرها .

وتحاول اقتصادات متعددة التحكم بالاقتصاد غير المنظم من خلال وضع العقوبات والتنمية والتعليم والتوعية، بينما يرى كثير من المختصين أفضلية استغلال وتدعيم أدواره الإيجابية في مجالي النمو وتوظيف العمالة ومحاربة الفقر. ويعتمد هذا المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، وانقسام اقتصادياتها إلى قطاعين: قطاع رسمي، وآخر غير رسمي .

ويشمل الاقتصاد غير الرسمي قسمين مختلفين، هما [1] :

1- قطاع المشروعات الصغيرة: وهو الجانب المنتج من الاقتصاد غير الرسمي، وهو أيضا القطاع الذي يستجيب للسياسات الاقتصادية، ويمثل نحو 25% من الاقتصاد غير الرسمي. وتشير التجارب الدولية إلى أن القطاع المنتج من الاقتصاد غير الرسمي يتمتع بقدرة كبيرة على امتصاص أعداد كبيرة من قوة العمل، كما يلبي احتياجات فئات الدخل المنخفضة.

2- قطاع العمل العشوائي: ويمثل استراتيجيات البقاء للفقراء، ويمثل حوالي 75% من الاقتصاد غير الرسمي، ويجب العناية به في إطار استراتيجيات محاربة الفقر، عن طريق التحويلات المباشرة.

وعلى هذا يرى البعض أن أنشطة القطاع غير الرسمي ليست مجموعة الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير المشروعة، بل أنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية النامية، التي تبدو واضحة في مجالات عديدة، مثل: صناعات الملابس، والأخشاب، وخدمات الإصلاح، وقطاع البناء والتشييد، وغير ذلك من المجالات الصناعية، والتجارية، والخدمية. ولا يعني ذلك استبعاد النشاطات الطفيلية أو الهامشية أو الخفية من القطاع غير الرسمي.

في الوقت الذي تنشط حركة العاملين في القطاع غير الرسمي في العالم للدفاع عن حقوقها، فثمة غياب عربي ملحوظ عن هذه المنظمات؛ وذلك لأسباب عديدة، منها: ضعف حركة المجتمع المدني وطغيان الدولة وعرقلتها أحيانا لهذه الحركة، علاوة على تدني الثقافة لدى شريحة العاملين في القطاع غير الرسمي ذاتها وانغلاقها على همومها المحلية دون الانفتاح على الحركات العالمية.

وتراوحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين 30% – 40% للعديد من البلدان النامية، وبازدياد حجم القطاع غير المنظم، ظهر العديد من الدراسات التي تناولت تأثيره الاقتصادي، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية، غالباً، إلى حجم البطالة الواسع، وتزايد نسبة الفقر والفقر المدقع التي فرضت ظروفاً قاهرة على آلاف أرباب الأسر الفلسطينية عموما وفي قطاع غزة خصوصاً، اللجوء إلى هذا النمط من الاقتصاد غير المنظم المنتشر عبر آلاف المهن الفردية كالباعة المتجولين للعديد من السلع والملابس والخضار وغير ذلك، إلى جانب العاملين في قطاع النقل والمواصلات والإنشاءات غير المنظمة، وكل ذلك ارتبط بالمشاكل التنموية والاحتياجات التي تلبي الحد الأدنى من متطلبات الأسر الفقيرة.

[1] المرجع السابق.

انتشر الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد الفلسطيني بصورة كبيرة نتيجة للظروف السياسية التي مر بها الاقتصاد عموماً، ونتيجة مباشرة للانقسام الذي جرى منذ 12 عاماً وأدى إلى المزيد من أوضاع ومظاهر الركود وتزايد انتشار البطالة والفقر، الامر الذي دفع اتساع مساحة الاقتصاد غير المنظم في قطاع غزة خصوصا، حيث لجأت الأسر الفلسطينية لفتح المشاريع الاسرية المدرة للدخل والمشاريع الصغيرة إما بدعم من الأهل أو من خلال الاقتراض لتلك المشاريع الصغيرة التي تحتاج لرأسمال صغير من أجل توفير مصدر دخل ثابت، رغم انتشار كثير من المشاريع المتشابهة كالماركات أو محلات الحلويات أو الأدوات المنزلية وغيرها.

كذلك لا بد من الإشارة إلى القرار الخاطىء للسلطة الفلسطينية الذي طالب موظفي القطاع بعدم الالتحاق بوظائفهم في غالبية مؤسسات السلطة في القطاع، بذريعة حصار حركة حماس، مما دفع نسبة عالية منهم للبحث عن أعمال إضافية أخرى في إطار الاقتصاد غير المنظم، ثم تفاقم الأمر بقرار السلطة الفلسطينية إحالة الآلاف من الموظفين للتقاعد المبكر، وترافق مع ذلك القرار تخفيض رواتب جميع موظفي السلطة في قطاع غزة بنسبة 50%، الأمر الذي فاقم بدرجات خطيرة من أوضاع ومظاهر العوز والفقر المدقع في أوساط الموظفين وعائلاتهم، ومن ثم اضطرارهم إلى دخول سوق العمل غير المنظم عموما ودخول بعضهم إلى المشاركة الإكراهية في إطار الإطار الخفي أو الأسود المرتبط بالعديد من الاعمال غير المشروعة.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، لا يجب أن يغيب عن تحليلنا للأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وما نتج عنها من مظاهر البطالة والفقر وغير ذلك، يعود السبب الرئيسي إلى الحصار والعدوان الصهيوني المتصل طوال العقود الماضية عموما، وسنوات الانقسام بشكل خاص.

وفي هذا السياق أشير إلى أن القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية يحتل موقعًا متميزًا من حيث حجم الأنشطة التي تمارس في إطاره، واستيعابه لعدد كبير من الأيدي العاملة، بالإضافة إلى المرونة العالية التي يتميز بها، والتي تؤهله للتكيف والاستجابة مع الظروف والمتغيرات التي تطرأ عليه

بلغ عدد المنشآت غير المنظمة في الاقتصاد الفلسطيني 62,493 منشأة عام 2008. وتشكل نسبة 49.7% من إجمالي عدد المنشآت، وتتوزع هذه النسبة بنسبة 45% في الضفة الغربية و 66% في قطاع غزة. وأن الغالبية العظمى من مالكي هذه المنشآت يعملون لحسابهم الخاص بنسبة 86%، وتمتلك الإناث نسبة 13.6% من المنشآت غير المنظمة مقابل 9.4% مملوكة للإناث في القطاع المنظم. كذلك بالنسبة للتعليم فإن غالبية مالكي المنشآت غير المنظمة أقل تعليماً، إذ بلغت نسبة الحاصلين على تعليم عالي 10% مقابل 21% في القطاع المنظم[1]. أما بخصوص حجم المنشآت، تعتبر المنشآت غير المنظمة أصغر حجماً ، حيث 60% منها تشغل عاملاً واحد، مقابل 42% في المنشآت المنظمة. أما تلك التي تشغل خمسة عمال فأكثر فتشكل حوالي 7% من مجمل المنشآت غير المنظمة، مقابل 17% في المنشآت المنظمة.

وفيما يتعلق بتوزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي، توجد اختلافات واضحة بين القطاع المنظم وغير المنظم. إذ يضم القطاع الزراعي حوالي 23% من إجمالي المنشآت غير المنظمة، مقابل 2% من المنشآت

[1] بلال الفلاح، 2014، مرجع سبق ذكره، ص vi + v.

المنظمة. وبذلك تشكل المنشآت الزراعية غير المنظمة ما نسبته 95% من إجمالي المنشآت الزراعية. كذلك تعتبر غالبية المنشآت العاملة في قطاع البناء هي منشآت غير منظمة، حيث تشكل المنشآت غير المنظمة ما نسبته 77% من إجمالي المنشآت في قطاع البناء. فيما بلغت نسبة المنشآت غير المنظمة في قطاع المواصلات، التخزين، والاتصالات نحو 5% فقط. أما بالنسبة لباقي النشاطات الاقتصادية (صناعة، وتجارة وفنادق ومطاعم، وخدمات أخرى) فتقارب فيها نسب توزيع المنشآت من حيث كونها منظمة أو غير منظمة إلى حد كبير[1].

أما بالنسبة لخصائص العاملين في المنشآت غير المنظمة، "بلغ عدد العاملين في القطاع غير المنظم 152,262 عامل ويمثلون حوالي 36.35% من مجموع العاملين في القطاع الخاص. كذلك تبين أن ثلثي العاملين في القطاع غير المنظم أي بنسبة 66.5% هم أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر، بينما شكلت هذه الشريحة 6% فقط من العاملين في القطاع المنظم. ومن حيث النوع الاجتماعي، بينت الدراسة أن نسبة الإناث العاملات في القطاع غير المنظم بلغت 40% مقابل 19% من النساء يعملن في القطاع المنظم"[2].

وبخصوص مستوى التحصيل العلمي، تشكل نسبة العاملين الذين حصلوا على تعليم عالي في القطاع غير المنظم 17.5% من إجمالي العاملين فيه، مقابل 29% من إجمالي العاملين في القطاع المنظم. أما نسبة العاملين في القطاع غير المنظم من الحاصلين على تعليم أقل من المستوى الثانوي فقد بلغت 70% من إجمالي العاملين فيه، مقابل 55% في القطاع المنظم. أما بالنسبة لأجور العاملين، فقد أظهرت النتائج أن معدل الأجر اليومي للعاملين في المنشآت غير المنظمة أقل بنسة 27% عن معدل أجور العاملين في المنشآت المنظمة.

كذلك فإن غالبية مالكي المنشآت غير المنظمة 57% يعتمدون في تمويلهم على المدخرات الشخصية، إضافة إلى ذلك فإن 23% يعتمدون على قروض شخصية بدون فوائد، والتي يكون مصدرها عادة الأهل أو الأصدقاء. أما من يقترضون من البنوك، فلم تتجاوز نسبتهم 1% من أصحاب المنشآت. هذا وقد أفاد معظم هؤلاء أن الحصول على تمويل يعد أحد التحديات التي تواجههم.

مشاكل القطاع غير المنظم:

تمثل مشكلة هذا القطاع، أن العاملين فيه يفتقرون إلى الحدود الدنيا من الحقوق العمالية الأساسية، ويصنفون ضمن الفئات "الأشد فقراً بين العاملين بأجر". ويلاحظ الاتساع الدائم لهذا النوع من الأعمال بسبب انتشار واتساع رقعة الفقر، وتزايد معدلات النمو السكاني، البالغة (3.5%)، إلى جانب ضعف مستوى التدريب والتأهيل للعاملين، والتطورات التقنية المتسارعة التي تمكن العاملين من العمل من منازلهم.

ويتعرض غالبية العاملين في القطاع غير المنظم لانتهاكات شديدة في شروط العمل، ولا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وهو ما يهدد الاستقرار الاجتماعي، ويحوله إلى استقرار هش، ويمكن أن ينفجر في أي لحظة. ومن جانب آخر، تعد القطاعات غير المنظمة من فئة المتهربة ضريبيا، ولا ينعكس توسعها على الإيرادات العامة للبلد.

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

وكلما كبر حجم هذا القطاع ازدادت آثاره السلبية والمتمثلة في حرمان الخزينة العامة من موارد اصيلة من ضرائب ورسوم تسجيل، وغياب ضبط جودة المنتجات والخدمات التي تقدم للمجتمع لأنها ببساطة خارج قوانين وإجراءات السوق الرسمية، ثم حجم الأضرار التي تلحق بصغار العاملين الذين عادة يحرمون من حقهم في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وغيره من تأمينات وحقوق عمالية ومن الحماية القانونية بشكل عام، وعلينا أن نتصور حجم هذا الضرر حينما يقفز هذا القطاع ويقارب نصف الاقتصاد الكلي .

وتذهب أضرار اتساع القطاع غير المنظم أبعد من الحقوق العامة، إلى حقوق المجتمع والأفراد ومتلقي الخدمات، من الشكوى من أداء بعض المهن ورداءة بعض الخدمات المهنية التي تقدم، وعدم وجود ضابط أخلاقي ولا قانوني لها مثل بعض أعمال الإنشاءات الصغيرة، الأعمال المدنية، أعمال الصيانة في المنازل وغيرها من صناعات وأشغال صغيرة في الأغلب ما يجعل من الصعب الرقابة عليها، في الوقت الذي تعد معظم المهن في هذا القطاع مفتوحة ولا يوجد معايير تضبط من يمتهنها .

مقترحات لتطوير المنشأت العاملة في القطاع غير المنظم:

1. دعوة الجهات البحثية ذات الصلة لوضع تعريف ومعايير موحدة للقطاع غير المنظم، بما ينسجم مع التعاريف والمعايير الدولية.
2. دعوة الجهاز المركزي للإحصاء إلى تضمين استمارات التعداد العام للسكان لأسئلة يمكن استخدامها في توفير قاعدة بيانات أساسية عن هذا القطاع.
3. دعوة كافة الجهات المهتمة بتوفير الإحصاءات مثل: وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ووزارة المالية ووزارة الزراعة، ووزارة العمل إلى البدء بتوفير البيانات وزيادة الاهتمام بهذا القطاع.
4. تطوير سياسات "التعاقد من الباطن" مع القطاع الرسمي؛ إذ أنه من أهم الأدوات المتاحة لتطوير المكون الإنتاجي للقطاع غير المنظم تشجيع عمليات "التعاقد من الباطن"، بين وحدات القطاع المنظم (الخاص والعام) وبين وحدات القطاع غير المنظم، خاصة المنشآت الصناعية الصغيرة وورش الإصلاح والصيانة الصغيرة. ويمكن أن تلعب غرف التجارة والصناعة دوراً ملموساً في ذلك.
5. الاهتمام بتطوير الصناعات اليدوية والحرفية، وخاصة التي لها طاقة تصديرية في المستقبل، مثل: مشغولات المعادن الحرفية، والمنتجات الجلدية، والملبوسات التراثية والمطرزات.
6. تسهيل استخراج تراخيص مزاولة النشاط، خصوصا لأصحاب الأنشطة العاملة خارج المنشآت (المتجولين). والاستمرار في إقامة أسواق شعبية لتجميع الباعة المتجولين في أماكن يسهل وصول المستهلكين إليها.
7. ومن أجل تقليص حجم القطاع غير المنظم، يجب تحفيز المنشآت غير المنظمة للانضمام إلى القطاع المنظم عن طريق تذليل التحديات أو المصاعب التي تواجه تلك المنشآت.

ظاهرة الإقتصاد الخفي:

الاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل هو اقتصاد متنوع الأشكال، لكنه يعمل وفق مبدأ واحد هو مبدأ (السرية أو اللاعلنية)، متعدد الغايات لكنه ذو نزعة اقتصادية، توجد به كافة أشكال العلاقات الاقتصادية من (بيع وشراء – دائنية ومديونية – ربح وخسارة – تعاملات نقدية ومقايضة – بيع بالآجل وفوري.. إلخ)، وتوجد فيه كل أنواع الفساد والجريمة. وبأغلبه يعتمد على مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) ويتضمن أكثر أشكال التبادل قدماً (المقايضة) وأكثرها حداثة (التجارة الالكترونية)، ومن أبسط السلع (قوة العمل) إلى أكثرها تعقيداً (مخدرات وأسلحة)، إنه مجال خصب للغنى الفاحش والفقر المدقع، يضم شرائح متعددة سواء من حيث (العمر – الوضع الاجتماعي – الحالة التعليمية.. إلخ) يتواجد في كل الأنظمة (اشتراكية) أم (رأسمالية) أو ما بينهما، يعمل بمبدأ (أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة).

اقتصاد الظل أو الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد الأسود، أسماء عديدة لمفهوم واحد ازداد الاهتمام به كثيراً في السنوات الأخيرة، من أمثلته موظف في جهة ما يقود سيارة أجرة بعد العمل الأصلي علي سبيل العمل الإضافي، وسباك يقوم بإصلاح ماسورة مياه تالفة لعميل ويحصل علي أتعابه نقداً لكنه لا يقر بهذا الإيراد لجهة الضرائب، ومدرس يقوم بإعطاء دروس خصوصية ولا يقر بذلك لجهة تحصيل الضرائب كلها أمثلة للاقتصاد الغير رسمي أو اقتصاد الظل[1]. ومن الأمثلة على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أيضا وغير النظيفة في الوقت ذاته والتي تدخل تحت مسمى الاقتصاد الخفي: تجارة المخدرات وتجارة السلع المسروقة والسلع المهربة ولعب القمار وتهريب البشر بين الدول والرشاوى والاختلاسات وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب المال بطرق غير مشروعة واختفائه من القيود المحاسبية في القطاعين العام والخاص، والمقايضات غير الرسمية وغير المشروعة بالسلع والخدمات والمصالح والمنافع التي تقود إلى الفساد الإداري والمالي .

ويشمل اقتصاد الظل أنشطة اقتصادية مشروعة ونظيفة ولا تتعارض مع الأعراف والمبادئ والقيم والعادات الموروثة مثل كافة الأعمال المنزلية التي يقوم بها أفراد الأسرة الواحدة أو بمساعدة جيرانهم وأقربائهم في المناسبات المختلفة وهي التي لا يتم تسويقها بل يتم استهلاكها داخل المنزل مثل طهي الطعام وتنظيف الملابس وتنظيف المنزل والعناية بالحدائق المنزلية وأعمال الصيانة الخفيفة للمنزل أو لبعض الأجهزة والأدوات.

اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي يندرج تحت سقفه نوعان يرفعان هذا الشعار:

- النوع الأول يتعامل بسلع أو يقدم خدمات مسموحاً بها مثل ورشة غير مسجلة، نجار لا يحمل رخصة من الجهة المختصة، مدرس يعطي دروسا خصوصية دون علم الجهات المسؤولة وهو يسمى الاقتصاد غير الرسمي[2].
- أما النوع الثاني فيقدم خدمات أو يتاجر في سلع غير مشروعة قانوناً مثل تجارة الأسلحة، الرشاوي، تجارة الأعضاء البشرية، التهرب الضريبي ويسمى الاقتصاد الأسود، أو المشين أو اقتصاد الجريمة.

[1] عدنان فرحان الجوراني، اقتصاد الظل الأسباب والآثار، الحوار المتمدن، العدد 3391 ، 2011/6/9 .

[2] ما هو الاقتصاد الخفي؟ وكيف يتحرك ؟ وما أسبابه وآثاره؟ - الانترنت.

وبغض النظر عن مسماه، هو يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي.

وهنا بالطبع يبرز دور عمليات غسيل الأموال التي تستهدف تعظيم الثروات بشكل غير مشروع عن طريق إخفاء طبيعة وهوية الأموال المحصلة من أنشطة غير مشروعة لإدخالها ضمن الإطار المشروع.

أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي[1]:

- يساهم التفاوت الكبير في الدخول وعدم تغطية أجور الشرائح المتوسطة والدنيا لمتطلبات المعيشة لأصحابها في تشجيعها على البحث عن وظائف إضافية لسد الحاجة أو اتخاذ النهج غير المشروع في تلقي رشاوي أو القيام بأنشطة مخالفة للقانون .
- غياب دور الحكومة فيما يتعلق بمعالجة حاسمة للفساد بكل أشكاله، وضعف تغطيتها لمراقبة حركة الأسعار ونقص السلع في الأسواق مما يشجع بعض الفئات على استغلال ذلك للقيام بدور تكميلي وتحقيق مكاسب طائلة خارج الإطار القانوني الرسمي للدولة.
- ضعف مخرجات التعليم يساهم في توسع هذا النوع من الاقتصاد، حيث إن تزايد أعداد الخريجين غير المؤهلين يعني عدم توافقهم مع متطلبات سوق العمل في وظائف جيدة، ومن ثم يكونون على استعداد للعمل في أنشطة أقل كفاءة لا تتبع أطراً تنظيمية خاضعة لمراقبة الحكومة.
- الأنظمة الضريبية غير العادلة هي التي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق الملتوية للتهرب من الضرائب وتزوير الحسابات.
- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل، إضافة لتعقد الإجراءات القضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية.
- ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد الخفي بكافة أشكاله .
- وجود البطالة المقنعة يؤدي إلى ظهور الاقتصاد الخفي.

دور التكنولوجيا في توسيع نطاقه:

ساهم التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال وتحويل الأموال عبر الانترنت، في توسيع نطاق الاقتصاد الموازي أو الخفي لا سيما مع تزايد السرقات التي تتم عبر الإنترنت.

وفي الوقت الذي توجد فيه قنوات شرعية معروفة عالمياً لتحويل الأموال، وعقد وإتمام الصفقات، تبقى هناك نوافذ لممارسة الأنشطة بأشكال غير مشروعة مثل النصب الالكتروني، ووجود شركات سمسرة وهمية للتجارة في العملات والعديد من الأصول والتي تستهدف جمع الأموال عن طريق الخداع.

[1] الاقتصاد الخفي – الانترنت.

خصائص اقتصاد الظل:

أمكننا طرح عدد من السمات الرئيسية التي تصفه وتُعد بمثابة خصائص له وهي:

- وجود الاقتصاد غير الرسمي بمثابة دليل على أن الاقتصاد الرسمي لم يعد يلبي طلب السكان المعنيين به.
- إن الاقتصاد الخفي ليس ظاهرة جديدة بل إنها توجد في كل العصور تقريباً، ولكنها أخذت تتعاظم في نهاية القرن التاسع عشر مع تجارة التبغ غير المشروعة وصناعة المشروبات الكحولية في أواسط القرن الماضي وتجارة المخدرات في القرن نفسه.
- إن طبيعة الاقتصاد غير الرسمي هلامية وصعوبة ضبط حدوده ووجود عدة عقبات أمام التعرف عليه وفي مقدمتها صعوبة الإعلام والاستعلام عنه وذلك بأنه عالم مغلق إلى حد كبير أمام مختلف وسائل الإعلام.
- إن نصيب الخيال في معالجته يكون في أغلب الأحيان أكبر من نصيب الواقع لأنه عالم عتيم وتنقصه الشفافية خاصة فيما يتعلق بموضوع الحسابات الذي يبقى في المنطقة المظلمة.

إن الاقتصاد الخفي هو أكثر إدراراً للربح من الاقتصاد الرسمي لذلك يلجأ إليه كثير من القوى العاملة.

- العاملون في الاقتصاد الخفي يتصفون بتدني مستوياتهم العلمية ، إذ أنه لا يوجد أي دور للشهادات والى مستويات التعليم أي لا يوجد ما يعيق التوظيف فيه إذ شمل جميع الطبقات من الشباب بغض النظر عن مستوياتهم العلمية.

الآثار الاقتصادية لاقتصاد الظل:

1- اقتصاد الظل يؤدي إلى تزايد معدل التهرب من دفع الضرائب والرسوم والغرامات حيث تفقد الحكومة إيرادات كبيرة تؤثر سلبياً على ميزانيتها العامة.

2- كلما ازداد معدل اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الفعلي ، الظاهر ، كلما أعطى معلومات وإحصائيات مضللة وغير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع وأدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي ، وكذلك سوء إعادة توزيعه.

3- كما يؤثر اقتصاد الظل كثيراً على المجتمعات من الناحية الأخلاقية والاجتماعية التي من المفترض أن يعتمد التعامل بين كافة أفرادها على الوازع الديني والأخلاقي السليم النابع من ضمير الأفراد والرقابة الذاتية أولا.

4- اقتصاد الظل يعتبر مظهرا من مظاهر تخلف المجتمعات ، لأن من أهم سلبياته التي لا بد من التركيز عليها هي عملية هدر الموارد المادية و البشرية وسوء استغلالها . مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غير سوية ، بسبب غياب الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجيات المجتمع الأساسية ، لا المصالح الخاصة والربح السريع.

وتقدر قيمة الاقتصاد الموازي بمصر بـ2.6 تريليون جنيه وهو يساوي حوالي خمسة أضعاف جملة الدخل القومي المصري، وأن الضرائب المستحقة على هذا القطاع لو تم إدراجها في الدخل القومي ستقدر بـ150 مليار جنيه، وهو قريب من العجز فى الموازنة العامة المصرية. وفي الجزائر يتراوح الحجم الكلي لأنشطة الاقتصاد الخفي ما بين 20% إلى 30% من الناتج المحلي، أما السعودية وصل حجم الاقتصاد الخفي إلى 549 مليار ريال أي ما يقارب خُمس إجمالي الناتج المحلي للمملكة حسب تقارير البنك الدولي لعام 2014 [1].

لذلك على الدول وضع خطة استراتجية طويلة المدى لمحاربة ظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال تنمية الوعى الجماهيري بخطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع وأهمية الحاجة إلى تحجيم هذا الاقتصاد، من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة من الناحية التشريعية والإجرائية كإدخال قوانين وإجراءات جديدة للتعامل مع الظاهرة مثل تخفيض أو على الأقل تثبيت مستويات الضرائب وتقليل اشتراكات التأمينات الاجتماعية وتغيير بعض قوانين العمل أو إلغائها، والتشدد في تطبيق العقوبات الموجودة أو إدخال إجراءات جديدة للحيلولة دون زيادة معدلات الاقتصاد الخفي، وكذلك زيادة أعداد المراقبين والمفتشين في هذا المجال بما يسمح بتقليل كافة أسباب انتشار هذا النوع من الاقتصاد لتفعيل أنشطة الاقتصاد الرسمي الذي يحقق التنمية والرخاء لكافة المجتمعات.

[1] مصطفى عبدالرحمن – أسرار عالم الاقتصاد الخفي – بوابة الشرق الالكترونية – الانترنت – 2015/06/10.

غازي الصوراني
2019-9-29

اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة العاشرة والأخيرة: رؤية مستقبلية

بداية أشير إلى أن الحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الإطلاق اختلاف طبيعة الرؤى والأهداف والأفكار التوحيدية الوطنية التحررية والديمقراطية فيه عن أي موقع آخر في القدس وبيت لحم وجنين والخليل ونابلس .. بل هو امتداد لتلك الأهداف السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي توحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل استمرار النضال التحرري والديمقراطي وتحقيق الهدف المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في ارض وطنه فلسطين.

ان الهدف من إعداد هذه الدراسة توضيح الحقيقة الموضوعية، بالمعنيين الوطني والاقتصادي التي تؤكد على أن لا مستقبل سياسي واستقرار مجتمعي لقطاع غزة بدون ارتباطه الوثيق تاريخياً وراهناً ومستقبلاً بالضفة الغربية كضمانة وحيده تعزز وتحقق وحدة وتطلعات شعبنا في الأراضي المحتلة عام 1967 من أجل إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوقه التاريخية في فلسطين.

ومن خلال استعراض الفصول السابقة يتضح أن الاقتصاد الفلسطيني عموماً واقتصاد قطاع غزة خصوصاً، يواجه حالة اللايقين في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية المستقبلية القادرة على تعزيز قدرات وإمكانيات الشعب الفلسطيني الاستثمارية والانتاجية، من أجل بناء اقتصاد قوي مستقل قادر على الحد من الاختلالات الهيكلية والتشوهات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، والتي تتمثل في عجز الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري، والاعتماد شبه الكامل على السوق الإسرائيلية، وانخفاض الصادرات، وتراجع حجم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (وبالذات الصناعة والزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل وارتفاع مستويات الفقر والعوز، وبالتالي تراجع القدرة على تنشيط حركة الاقتصاد وزيادة إنتاجية أنشطته الاقتصادية.

إلى جانب أن قطاع غزة بات اليوم مكاناً غير قابل للعيش –حسب العديد من التقارير الدولية والمحلية– حيث أصبحت مؤشرات الحرمان والانهيار الاقتصادي لدى أكثر من 80% من سكانه الفقراء واضحة بصورة غير مسبوقة، وذلك من خلال عجزهم عن توفير الحد الأدنى من متطلبات احتياجات أُسرهم وأطفالهم من الغذاء والدواء والملبس، إلى جانب عدم توفر الحد الأدنى من احتياجات سكان القطاع من الكهرباء(•) ومن الماء الصالح للشرب، وتلوثها في الكثير من الأحيان بسبب عدم معالجة مياه الصرف الصحي العادمة التي

• في ظل استفحال أزمة الكهرباء اضطرت الأغلبية الساحقة من عائلات غزة إلى بدائل متنوعة للتيار الكهربائي فرضت على آلاف العائلات تكاليف اكراهية باهضة تقدر حسب دراسة الباحث حسن الرضيع بحوالي 1.5 مليار دولار خلال سنوات الأزمة الممتدة من 2006 إلى 2017.

تصب بمعدل 30 ألف متر مكعب يومياً في بحر غزة، إلى جانب تفاقم ظاهرة البطالة المتزايدة التي تصيب حوالي 275 ألف عاطل عن العمل، علاوة على الدور السلبي المتزايد للمنظمات الدولية التي يبلغ عددها حوالي 150 منظمة تنتهج نهج المساعدات الإنسانية والإغاثية، وهو نهج أصاب في الصميم كرامة الإنسان الفلسطيني في قطاع غزة من جهة، وأضر بدرجة كبيرة قدرة الناس والمجتمع على الصمود ، وساهم في إبعاد المؤسسات المحلية على القيام بدورها ضمن بعد وطني وتنموي ، حيث أن تلك المنظمات الدولية تقوم الآن بعملية إحلال تدريجي ، وأصبحت بالتالي متفردة في تمويل وتنفيذ البرامج الإغاثية من جهة ثانية.

إن هذا الوضع الغامر بعوامل الإحباط السياسي والاقتصادي الراهن، دفع فريق الأمم المتحدة القُطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة بإعداد تقرير بعنوان: غزة في عام 2020، توصل فيه إلى نتيجة مفجعة تتلخص في أن "قطاع غزة لن يكون مكاناً ملائماً للعيش عام 2020".

يقول التقرير: "بحلول عام 2020 ، سيرتفع عدد سكان غزة إلى حوالي 2.1مليون نسمة.. ولا تكاد البنى التحتية الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والخدمات الاجتماعية والبلدية تكفي لمواكبة احتياجات تزايد السكان المتنامية، حيث يجب مضاعفة تزويد الكهرباء لتلبية الطلب بحلول العام 2020 ، وسيستحيل إصلاح الضرر في المياه الجوفية الساحلية ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، وستكون هناك حاجة إلى مئات من المدارس الجديدة والتوسع في الرعاية الصحية لسكان غالبيتهم من الشباب، كما أن هناك حاجة الآن إلى بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية"[1].

وحول إمكانية تحقيق الأمن الغذائي ، يقول التقرير: "يعاني كثير من سكان غزة من انعدام الأمن الغذائي، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى غياب السبل الاقتصادية أكثر من كونه نقصاً في الغذاء، حيث تعاني أكثر من نصف الأسر في غزة إما من انعدام الأمن الغذائي (44 %) أومن كونها عرضة له (16 %) ، حتى مع الأخذ في الاعتبار توزيع الأمم المتحدة للأغذية لما يقارب 1.1 مليون شخص، ويشار إلى أن حوالي 80 % من الأسر تتلقى شكلاً من أشكال المساعدات ، في حين يعيش 39 %من السكان تحت خط الفقر جرّاء تدني مستويات الدخل للفرد"[2].

ثم يتناول التقرير ظاهرة تضخم شريحة الشباب، ويشير إلى أن "قطاع غزة باعتباره أكثر منطقة شابة على مستوى العالم سيواجه تحديات إضافية. يشكّل من هم تحت سن 18 سنة حوالي 51 % من عدد السكان وسط توقعات بأن تنخفض نسبتهم ولكن فقط بشكل طفيف لتصل 48 % بحلول عام2020 ، حيث يحتل قطاع غزة المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث أعلى نسبة سكان تتراوح أعمارهم بين0 إلى 14سنة. وعلاوة على ذلك، فإن "شريحة الشباب" (نسبة الشباب من (15–29) سنة إلى المجموع الكلي لمن هم فوق15 سنة من السكان) تعتبر كبيرة بصورة استثنائية، وتبلغ نسبتها حوالي 53 % (ومن المتوقع أن تنخفض إلى 50 % في عام 2020).

[1] غزة في عام 2020 – تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة آب2012

[2] المرجع السابق – تقرير الأمم المتحدة.

إن لذلك الأمر انعكاسات عديدة : أولها، أن نسبة الإعالة في غزة عالية جدا ، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة وتدنيّ معدلّات الانخراط في القوى العاملة (خاصة بين النساء)"[1].

ويتوصل التقرير في الخلاصة إلى أنه في ظل غياب إجراءات علاجية فعالّة ومستدامة وبيئة سياسية مواتية، ستزداد حدة التحديات الحالية التي تواجه سكان غزة حتى عام2020 .

وبدون إجراء من هذا القبيل، فإن الحياة اليومية لسكان غزة في عام 2020 ستكون أسوأ مما هي عليه الآن، إذ لن يتاح فعلياً الحصول على مصادر للمياه الصالحة للشرب، وستستمر معايير الرعاية الصحية والتعليم بالتراجع، وسيصبح الحصول على الكهرباء للجميع بأسعار معقولة أمنية بعيدة المنال لأغلبية السكان ولن يطرأ تغير على عدد الفقراء والمهمشّين اجتماعياً والمرتفع أصلاً وأولئك الذي يعتمدون على المساعدة الاجتماعية بحلول عام 2020 ، بل وعلى الأرجح سوف يزداد.

ولضمان أن تصبح غزة مكاناً ملائماً للعيش في عام 2020 ، يتوجب تسريع وتكثيف الجهود الجبارة التي يبذلها الفلسطينيون، لمواجهة جميع الصعوبات" [2].

وها هو قطاع غزة على أبواب العام الثاني عشر للانقسام وآثاره الكارثية ليس فحسب على مشروعنا الوطني من أجل الحرية والاستقلال فحسب، بل أيضاً على الأوضاع الاقتصادية التي تراجعت طوال سنوات الانقسام، فقد انتهى العام 2018 بعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني في تحقيق تسارع في أدائه نتيجة عودة اقتصاد قطاع غزة إلى الانكماش إثر تقليص الإنفاق الحكومي وتراجع الاستهلاك الخاص، على أثر إجراءات الرئيس، المجحفة والضاره، ضد موظفي السلطة في قطاع غزة وما نتج عنها من تزايد نسب الفقر المدقع علاوة على تزايد مظاهر الاحباط واليأس في صفوفهم، إلى جانب تزايد انكماش أنشطة الزراعة والتجارة والإنشاءات، وارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية، أعلى مما هي عليه في الأعوام الأخيرة 2015 / 2016 / 2017 / 2018.

ففي ظل استمرار الحصار الذي تفرضه دولة العدو، واستمرار الانقسام والفشل في التوصل إلى المصالحة الوطنية، فإن من المتوقع تفاقم أوضاع الركود الاقتصادي وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الكساد، التي قد تؤدي إلى انهيار معظم مكونات القطاعات الاقتصادية، إلى جانب مزيد من التراجع لأنشطة القطاع الخاص، ومن ثم تزايد أوضاع الفقر والبطالة التي قد تصل إلى أعلى من 55% وما يؤدي إليه ذلك من توليد مظاهر الانحطاط الاجتماعي، ومظاهر التسول والبؤس والجريمة بأنواعها في مجتمع قطاع غزة عموماً وفي اوساط الشباب والمرأة والأطفال خصوصاً، إلى جانب تزايد مظاهر الركود عام 2019 في حال استمرار الانقسام، وبالتالي مزيداً من الكوارث والانهيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، فإن توقعات النمو الاقتصادي (للضفة والقطاع) لعام 2019، تشير إلى أن "الأوضاع ستكون أكثر سوءاً من حيث النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وذلك بالاستناد إلى سيناريو الأساس الذي يقوم على فرضيات استمرار الوضع الاقتصادي والسياسي في مناطق

[1] المرجع السابق – تقرير الأمم المتحدة.

[2] المرجع السابق – تقرير الأمم المتحدة.

السلطة الفلسطينية كما هو عليه خلال 2018، مع تراجع دعم المانحين، ونقص إيرادات المقاصة، وبقاء حركة الأفراد وتداول السلع على المعابر كما هي، واستمرار النمو السكاني على حاله.

وعليه، فإن تنبؤات النمو لسنة 2019 تشير إلى نمو منخفض جداً للناتج المحلي الإجمالي، يبلغ 0.5%، وبالتالي يقل عن نمو 2018 مع انخفاض نصيب الفرد من هذا الناتج ليصل إلى –2%"[1].

إن هذا الانخفاض المتوقع في بنية الاقتصاد الفلسطيني ، سيعكس مزيداً من التراجعات الخطيرة على اقتصاد قطاع غزة، ففي ظل انتشار البطالة والفقر المدقع والعوز والحرمان بصورة غير مسبوقة في قطاع غزة، الأمر الذي خلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة والتواكل جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في ظل حالة الكساد السائدة في القطاع، والتي انتشرت بعد العدوان الصهيوني 2014، وتفاقمت خلال الأعوام 2015 / 2018 ، حيث وصلت نسبة البطالة في منتصف عام 2018 في قطاع غزة 45.8% في مقابل 17.9% في الضفة الغربية.

وفي هذا السياق –وكما أشرت في مقدمة هذه الدراسة– فإنه لكي يصل مستوى البطالة في قطاع غزة كما هو عليه في الضفة الفلسطينية (17.9%) ينبغي توفير (42) ألف فرصة عمل في قطاع غزة تتطلب توفير 546 مليون دولار على أساس أن كل فرصة عمل تتطلب توفير (13) ألف دولار، إلى جانب تأمين الاستثمارات المطلوبة للضفة والقطاع معاً بملغ 1.5 مليار دولار بمجموع إجمالي يصل إلى 2 مليار دولار أي ما يعادل أقل من 2% من إيرادات النفط العربي لعام 2017، لكن ارتهان النظام العربي عموماً وبلدان النفط خصوصاً للسياسات الأمريكية ، والتطبيع والاعتراف بدولة العدو الصهيوني يجعل من امكانية توفير متطلبات الدعم المالي من الدول العربية النفطية مسألة أقرب إلى الوهم من ناحية أو أنها تكون مشروطة باستسلام شعبنا الفلسطيني لمخططات العدو الصهيوني من ناحية ثانية، الأمر الذي يجعل من النضال لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية الفلسطينية هدفاً رئيسياً لابد من تحقيقه بما يمكننا من بلورة الأسس والمقومات الاقتصادية والتنموية ضمن الحد الأدنى اللازم للخروج من المأزق الراهن.

وفي ظل المأزق الاقتصادي الذي يتعرض له قطاع غزة اليوم، أشير إلى مجموعة من المؤشرات:

1. انخفاض الدخل الحقيقي للفرد إلى أكثر من 50% عما كان عليه عام 2007 ، إذ أنه بلغ في ذلك العام حوالي 1750 دولار للفرد في السنة، هبط في قطاع غزة إلى حوالي 1000 دولار فقط عام 2017، وهذا يعني انخفاضاً في الناتج المحلي بما يزيد عن 40% قياساً بعام 1999، علماً بأن الأسعار في أسواق الضفة والقطاع أعلى من الأسعار السائدة في السوق الإسرائيلي، الذي بلغ متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي 35869 دولار[2] عام 2017، أي أكثر بـ 35 ضعف من الناتج الفردي لقطاع غزة، إلى جانب انخفاض المدخرات، مما يعني أن هناك تراجعا حادا في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب فقدان الدخل وانخفاض الإنفاق الأسري ، وتأثير ذلك على التراجع الحاد في القوة الشرائية في أسواق القطاع، الأمر الذي راكم عوامل الركود وصولاً إلى حالة الكساد السائدة اليوم في قطاع غزة.

[1] أ.د. معين رجب – مرجع سبق ذكره.

[2] حسين أبو النمل – اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010 ، 2017 – 2017/8/30 – الانترنت.

2. الانهيار المتواصل في البنية الاقتصادية لقطاع غزة ، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة تاريخيا ، أو بالنسبة للمنشآت الصناعية التي توقف أكثر من 90% منها عن العمل ، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلية، إلى جانب التدهور المريع في قطاع الإنشاءات والتجارة والخدمات في سياق التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبوقة، إلى جانب إفلاس العديد من الشركات في قطاع غزة .
3. الارتفاع المتوالي للأسعار أدى إلى تغير إكراهي مرير ومذل في أنماط الاستهلاك لدى الأسر الفلسطينية من أصحاب الدخل المحدود.

وفي هذا السياق فلا السلطة في رام الله و لا حركة حماس في غزة عملتا على تثبيت أسعار السلع الأساسية أو تنفيذ أية برامج داعمة لقطاع الصناعة أو الزراعة أو الإنشاءات أو للفقراء بصورة ملموسة ومتصلة .

4. اتساع حجم البطالة والفقر في قطاع غزة بصورة غير مسبوقة، فالبطالة في قطاع غزة عام 2017 وصلت إلى 44.4% ، من مجموع القوى العاملة البالغة حوالي 501,800 ألف منهم (75 ألف موظف) في القطاع العام يتوزعون إلى 35 ألف يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله، و 40 ألف من "حكومة" حماس، إلى جانب (162,375) يعملون في القطاع الخاص منهم حوالي (20) ألف عامل في الأونروا والمؤسسات غير الحكومية، أما العاطلون عن العمل فيقدر عددهم بحوالي (222,700) عاطل عن العمل، وهؤلاء يعيلون ما يقرب من 1,114 مليون نسمة (بمعدل إعالة 1–5) (ما يعادل55% من مجموع سكان القطاع البالغ 2 مليون نسمة) يعيشون تحت مستوى خط الفقر أو في حالة من الفقر المدقع في ظروف لا يعرفها إلا من يكتوي بنارها .
5. أدت الاجراءات والقرارات المجحفة الصادرة عن الرئيس أبو مازن والسلطة في رام الله الخاصة بتخفيض رواتب الموظفين بنسبة 50% إلى تزايد مظاهر وأوضاع الحرمان والمعاناة والفقر المدقع والاحباط في صفوف الموظفين.

وفي هذا الصدد، أشير إلى انخفاض الدخل لمعظم العاملين في قطاع غزة بالنسبة إلى العاملين في الضفة، فقد بلغ معدل الأجرة اليومية للمستخدمين في قطاع غزة 60.9 شيكل مقابل 85.5 شيكل في الضفة الغربية، مع العلم أن متوسط الأجر اليومي في القطاع الخاص نحو (40) شيكل ، أما في القطاع الحكومي فقد بلغ (78) شيكل (انخفض إلى النصف منذ شهر نيسان 2017 بسبب تلك الإجراءات المجحفة)، بينما بلغ هذا المتوسط نحو (89) شيكل في الأونروا والمنظمات غير الحكومية ، وفي هذا الجانب فإن الدخل الأكثر انخفاضا نجده في قطاع الزراعة الذي لا يتجاوز فيه متوسط الأجر اليومي للعامل (29) شيكل فقط ، وفي كل الأحوال فإن أعلى معدلات الفقر في القطاع تنتشر في مخيماته أولا وفي شرق وشمال محافظة غزة ومدينتي رفح وخان يونس.

إن حديثنا عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في قطاع غزة وصلت حد الترف المفجع لدى بعض الشرائح الاجتماعية البورجوازية العليا عموماً والتجارية الكومبرادورية وتجار الأنفاق خصوصاً عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات الاستهلاكية الباذخة والتفاخرية الرثة.

على أي حال في ظروفنا الفلسطينية الراهنة ، فإن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل أو البطالة و انخفاض مستوى المعيشة ، بل يشمل أيضا غياب الإمكانية لدى الفقراء وأسرهم من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج و تأمين الاحتياجات الضرورية. والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر والبطالة قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم، مما سهّل و يسهل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة، بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً، يعيش فقراً في القيم وفقراً في النظام وفي القانون والعدالة الاجتماعية، والسبب الرئيسي في ذلك لا يعود إلى حصار العدو الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية والاقتصادية الضارة الناجمة عنه.

6.ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي(•) للأسر في قطاع غزة في العام 2017:

يشهد الأمن الغذائي في قطاع غزة تهديداً خطيراً، إذ تشير التقديرات مع نهاية عام 2017 إلى أن "أكثر من ثلثي الأسر في القطاع تعاني من حالة انعدام الأمن الغذائي، كما تواجه صعوبات يومية في توفير الطعام لأفراد الأسرة، في ظل نقص حاد في الخدمات الأساسية، وهذا ناتج عن ارتفاع معدلات البطالة، وانعدام أو انخفاض دخل الأسر وارتفاع تكاليف المعيشة. حيث رغم توفر الغذاء، فإن سعره ليس في متناول الكثيرين، وبالتالي تعيش العديد من الأسر في حالة انعدام الأمن الغذائي على الرغم من حصولها بالفعل على مساعدات غذائية وغيرها من المساعدات جراء استمرار الحصار الإسرائيلي، إضافة إلى أن عقوبات السلطة الفلسطينية زادت من حدة التدهور غير المسبوق في الظروف الإنسانية.

7. فشل آلية إعادة إعمار قطاع غزة:

أدى الانقسام الداخلي، وعدم إيفاء الأطراف الدولية بتعهداتها المالية خلال مؤتمر المانحين بالقاهرة في تشرين الأول 2014، واستمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على السلع ذات الاستعمال المزدوج كالإسمنت والحديد، واستمرار العمل وفق الآلية الدولية – آلية إعمار غزة GRM – إلى تعثر وفشل عملية إعادة الإعمار، حيث بعد أربع سنوات على عدوان 2014، فإن ما بُني لا يتعدى 53% من المنازل التي تضررت بشكل كلي، الأمر الذي فاقم أزمة السكن، في ظل احتياج القطاع إلى حوالي 102 ألف وحدة سكنية، كما تفاقمت أزمة السكن أكثر عقب الإجراءات الحكومية التي أدت إلى تعسر المستأجرين من الموظفين على دفع الإيجار.

8. "**بروز تحول هيكلي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل" (التوظيف)** [1] ويظهر ذلك في تعاظم دور قطاعات الخدمات، وانحسار حاد في دور القطاعات الإنتاجية السلعية في القيمة المضافة وفي التشغيل•، مما ينعكس في ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الإنتاج والتشغيل في المستقبل، وذلك على

• وفقاً لمعايير برنامج الغذاء العالمي، يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم، وتناسب أذواقهم، كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة.

[1] نصر عبد الكريم، وماجد صبيح، دراسة بحثية بعنوان : رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني، مقدمة لمركز فؤاد نصار، وبتمويل من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2010، ص75.

• كان قطاع الزراعة يمثل 28% من الاقتصاد الفلسطيني سنة 1975، وأصبح يمثل 12% عام 1995، بينما لا يمثل اليوم أكثر من 3 % من الاقتصاد الفلسطيني. أما قطاع الصناعة، فكان يمثل 20 % من الاقتصاد عام 1995 ، بينما لا يمثل اليوم أكثر من 12% من الاقتصاد.

اعتبار أن قطاعات الخدمات أقل قدرة على خلق فرص العمل مقارنة بقطاعات الإنتاج السلعية، ذلك إن تعاظم دور قطاعات الخدمات في الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني يتطلب إتباع سياسات اقتصادية فاعلة، وتدخلات حكومية نشطة لإعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه زيادة الأهمية النسبية ودور القطاعات الإنتاجية السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل (الاستخدام).

9. **تراجع في دور السلطة الفلسطينية الإنمائي لقطاع غزة على مدار سنوات الحصار والانقسام، كما** شكلت قيود الاحتلال أشد عقبة أمام إحداث تنمية فلسطينية مستقلة، علاوة على استمرار الانقسام وآثاره الكارثية التي نتج عنه من انقسام في السياسات والبرامج والحكومة والإجراءات مما زاد من حدة الفجوة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وساهم في اعاقة عملية التنمية التي تتنبأ بها الدراسات المستقبلية، وبالتالي بدون تحقيق المصالحة وانهاء الانقسام وتوحيد كافة البرامج والسياسات لن تتحقق أي تنمية مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة.

10. **انعكست سياسات الحصار والانقسام الفلسطيني إلى حالة انعدام السيولة النقدية، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن وتكدس السلع والخدمات، وعدم قدرة حاملي الشيكات على استيفاء قيمتها في مواعيد استحقاقها في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر وبالتالي وصلنا لحالة من الكساد السلعي وإلى تباطؤ النمو الاقتصادي، الأمر الذي أثر سلبياً على مسار التطور الاقتصادي والتنموي. وفي هذا السياق أدت الأوضاع الاقتصادية المتردية في قطاع غزة إلى انتشار ظواهر اجتماعية خطيرة كارتفاع عدد حالات الانتحار بين الشباب التي وصلت إلى 60 حالة انتحار في قطاع غزة عام 2016، كذلك ارتفاع نسب الطلاق، والتسول خاصة في أوساط النساء والأطفال، إضافة إلى معدلات الهجرة بين الكفاءات والخريجين من الشباب، حيث تشير بعض الاستطلاعات بأن نسبة 50% منهم لديهم الرغبة في الهجرة للخارج، علاوة على انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمهدئات بأنواعها .**

كل ما تقدم، وغيره الكثير من تفاصيل الحياة المجتمعية والمعيشية، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب أن تتحمله القوى السياسية الفلسطينية بمختلف تلاوينها من أجل إنهاء حالة الانقسام والعودة إلى الاحتكام للديمقراطية والتعددية، حيث أن دور هذه القوى في استعادة الوحدة المجتمعية والسياسية للضفة والقطاع يجب أن يكون له الأولوية في سلم الأهداف الوطنية في هذه المرحلة وفق استراتيجية وطنية موحدة من ناحية ووفق قواعد الديمقراطية وسيادة القانون والنظام الأساسي من ناحية ثانية.

ففي ظل استمرار المأزق الفلسطيني الداخلي من حيث التجاذبات السياسية واستمرار حالة الانقسام في النظام السياسي بدون أفق واضحة لإمكانية المصالحة وإعادة اللحمة لأراضي السلطة، وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية، وأخذ زمام المبادرة في إدارة الصراع السياسي والاقتصادي باستقلالية فلسطينية، من خلال توحيد التوجهات والبرامج المستقبلية، لا يمكن الحديث عن توحيد النظام السياسي والاقتصادي، وإنما يبقى الحديث عن إدارة كيانيين سياسيين بتوجهات ومصالح مختلفة ومتناقضة بين طرفيها فتح وحماس، مما سيؤثر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين داخل كل كيان. ففي قطاع غزة ستبقى حركة حماس تدير قطاع

غزة في ظل الحصار السياسي والاقتصادي مع العالم الخارجي، وحتى لو تم تخفيف الحصار وفق التوجهات الغربية والإسرائيلية، فسيكون نتائجه المستقبلية أخطر إذا وافقت حركة حماس عليه لأنه ببساطة عبارة عن إعادة هيكلة الحصار بإجماع دولي، ولذلك فإن المطلوب من السلطة في رام الله وحركة حماس في غزة، بضغط من القوى الوطنية، الإصرار على رفع الحصار كاملاً لأن من أهم أهداف "إسرائيل" من إعلان رفع وتخفيف الحصار عن غزة هو الحد من الضغوط والمواقف الأوروبية والدولية عليها، وحرف الأنظار عن الحصار، لأن الحصار مستمر رغم البيانات والادعاءات بتخفيفه، والمطلوب من الفلسطينيين التشبث بموقفهم المطالب برفع الحصار كاملا مع الخارج ومع الضفة الغربية في آن واحد، وبدون ذلك سيبقى اقتصاد قطاع غزة مهمشاً ومعرضاً لعوامل الركود والكساد، وما سينتج عن ذلك من مزيد من الأوضاع الاجتماعية المرتبطة بالفقر المدقع والبطالة المتزايدة والانحطاط الاجتماعي، إلى جانب تكريس الانقسام بكل أبعاده السياسية الخطيرة التي قد تؤدي إلى انفصاله نهائياً عن الضفة الغربية في إطار الحديث عن ما يسمى بـ"دويلة غزة".

في ضوء ما تقدم ، ليس من المبالغة القول إن "الاقتصاد " الفلسطيني – خاصة في ظروف الانقسام والحصار– بات أكثر ضعفا وانكماشا مما كان عليه من قبل وخاصة في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى تغييب الوضوح أو التأكيد بالنسبة للمستقبل على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي معا، نتيجة للدور الإسرائيلي – الأمريكي على وجه التحديد، ولكننا على ثقة من أن إعادة بناء العلاقات الداخلية الفلسطينية واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني التعددي، والتغلب على افة الانقسام الخطير وفق ثوابتنا الوطنية والمجتمعية، وبإرادة وطنية تقوم على المشاركة والتعددية فإننا سنملك بالتأكيد القدرة على تحديد معالم مستقبلنا بوضوح، بدل تكريس انفصال قطاع غزة اقتصادياً وسياسياً عن جناحه الرئيسي في الضفة الفلسطينية التي يعمل تحالف العدو الإسرائيلي الأمريكي على ترك مستقبلها غامضاً بما يعني المزيد من تفكك وتراجع المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، وهي الغاية الأساسية لدولة العدو الصهيوني التي تستهدف التبديد السياسي للفلسطينيين، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة نوعاً من الوهم.

صحيح أننا نقر بمسؤولية العدو الصهيوني وحصاره وعدوانه المستمرين، كسبب أساسي من أسباب التراجع والتدهور الاقتصادي إلا أن ذلك لا يعني إغفالنا لدور الانقسام والصراع على المصالح الطبقية والفئوية لحركتي فتح وحماس، ولدور الممارسات والسياسات الداخلية من قبل حكومة السلطة في رام الله، و"حكومة" حماس في غزة طوال الـ 12 عاماً الماضية ، التي عمقّت مظاهر الخلل والهبوط والانحطاط والتفكك السياسي والمجتمعي ، إلى جانب التراجع في كافة القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، بما يستدعي العمل الجاد لخلق ومواصلة حالة جماهيرية شعبية ضاغطة لإنهاء الانقسام واستعادة مقومات الوحدة الوطنية ، بما يمكننا من تفعيل العملية التغييرية الديمقراطية الداخلية التي يجب أن يرتكز محورها أو جانبها الاقتصادي، على المفاهيم والخطوط العامة للاستراتيجية التنموية التي يجب العمل على بلورتها وتبنيها للخروج من هذا المأزق الحاضر إلى المستقبل، وذلك لتحقيق هدفين:

الأول: إيجاد إطار مفهومي يوضح الأولويات الاقتصادية الفلسطينية وفق اسس اقتصاد التقشف.

الثاني: تعريف ماهية المراحل المتعاقبة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التنموية بأسلوب تدريجي.

على أن ندرك أن الإطار المطلوب ما بعد إنهاء الانقسام "يجب أن يقوم على أساس توفر شروط التطور الذاتية والموضوعية للاقتصاد الفلسطيني، وأن يتجه صوب تحقيق الطموحات الفلسطينية الوطنية، آخذين بعين الاعتبار دروس التنمية الهامة في بلدان أخرى من جهة، وبوضوح الأهداف ذات الصلة بالموضوع، لتطوير رؤية تنموية فلسطينية تسلط الضوء على أهداف واحتياجات الجماهير الشعبية الفقيرة، عبر دور مركزي للسلطة من جهة، وللقطاعين الخاص والعام من جهة ثانية.

وفي الحالة الفلسطينية الراهنة، فإن هذه المتطلبات لا تتوفر بسبب الانقسام، وحتى ولو تمكنت السلطة الفلسطينية من توفير بعضها، إلا أن افتقارها للسيادة هو أكثر ما يعيقها عن تحقيق تنمية اقتصادية نشطة ومستدامة، لأنها تفتقر إلى السيطرة على مواردها الذاتية وعلى حدودها المادية، وعلى أمنها الداخلي والخارجي، وعلى سكانها وعلى حركة الدخول والخروج من الأراضي الفلسطينية[1].

وفي هذا الصدد، أشير إلى أن استمرار افتقار السلطة الفلسطينية لعوامل السيادة والسيطرة على مواردها، إلى جانب استمرار تراكم مظاهر وعوامل الركود والكساد الاقتصادي في قطاع غزة المرتبطة بالحصار واستمرار الانقسام، لا يعني سوى مزيدٍ من التدهور الخطير ليس في مكونات الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة فحسب، بل أيضاً ستؤدي إلى مزيد من التفكك السياسي والاجتماعي (الشباب والمرأة والأطفال وتزايد البطالة وما يؤدي إليه من توليد وانتشار الجريمة بأنواعها في قطاع غزة) الأمر الذي يؤكد على أن قطاع غزة لا مستقبل له سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلا بالارتباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع الضفة الغربية المحتلة في إطار نظام سياسي فلسطيني وطني وديمقراطي يلتزم بكل مواثيق ومقررات م.ت.ف. ، إلى جانب التزامه بنصوص القانون الأساسي من جهة والالتزام بالمنطلقات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني كما تحددت في القانون من جهة ثانية.

فعلى الرغم من وجود تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة: البطالة، والفقر وفجوة الموارد المحلية، واختلالات هيكلية جذرية وجوهرية في الاقتصاد وسوق العمل المجزأ والمفتت بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإرث الاحتلال الثقيل، إلا أن المُشَرِع الفلسطيني قد سارع إلى إقرار منهج اقتصاد السوق الحر، وتحقيق التنمية الاقتصادية وفق ذلك المنهج دون تقدير أو دراسة لإمكانيات التطبيق للرؤية التنموية، فقد حدد القانون الأساسي منهج الاقتصاد الحر حسب المادة (21) التي نصت على أن: النظام الاقتصادي في الضفة والقطاع يقوم على أساس مبادئ وآليات الاقتصاد الحر على الرغم من المعوقات الخارجية والداخلية التي تمنع هذه الآليات من الانتشار والتطور واستغلال الموارد والاستثمار وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتحول دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تلبي الاحتياجات الاساسية للفقراء.

وفي كل الأحوال، فإن اقتصاد السوق –وفق آلياته الرأسمالية – يعجز عن تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد او تنمية الموارد او كليهما، ناهيك عن تحقيق العدالة الاجتماعية، هذا فضلاً عن أن الأسواق في بلادنا

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني – التقرير النهائي – القدس ورام الله – 2016، ص21.

(فلسطين والوطن العربي) كما هو الحال فيما يسمى بدول العالم الثالث أو الرابع الفقيرة والمتخلفة غالباً ما تكون الأسواق ذاتها متخلفة او مجزأة ومبعثرة، او حتى قد تكون غائبة في بعض المجالات –كما يقول د. ابراهيم العيسوي– ومن ثم لا يجوز الاعتماد عليها كالية رئيسية لادراة الموارد.

وهنا تكمن أهمية عدم الاستغناء عن التخطيط وتدخل الدولة في السعي لتحقيق التنمية، خاصة وأن اقتصاد السوق لا يلقى بالاً إلى الاعتبارات غير الاقتصادية وحتى في هذه الحدود فانه لا يتعامل سوى مع مؤشرات الربحية الخاصة، الأمر الذي يفرض العمل على ايجاد البديل أو النموذج التنموي الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية للخروج ليس من أزمة الاقتصاد فحسب، بل أيضاً الخروج من أزمة المجتمع الفلسطيني بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والتنموية... إلخ، وفق قواعد الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وذلك من خلال تطبيق العناصر الرئيسية التالية للنموذج أو البديل المقترح[1]:

العنصر الأول: إن للدولة، ولسياساتها المتناسقة من خلال التخطيط، دوراً حاسماً وحاكماً في نجاح التنمية. والدولة المعنية هنا ليست دولة البيروقراط، ولا الدولة التسلطية الشمولية، ولا الدولة التي يتحكم في مقاديرها الأغنياء، بل هي دولة الديمقراطية والمشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية.

العنصر الثاني: إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلي كشرط لازم للتنمية السريعة والمطردة، فضلاً عن ضرورته لاستقلالية التنمية وتقوية الاعتماد على القوى الذاتية والوقاية من التبعية، وفي هذا النموذج التنموي البديل يقع على الدولة واجب أساسي وهو ضبط الاستهلاك والاستيراد من أجل رفع معدل الادخار المحلي.

العنصر الثالث: المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل كمبادئ ومنطلقات وآليات أساسية للتطور الاقتصادي التنموي بين قطاع غزة والضفة الغربية ، لكن الانقسام الكارثي –الذي مضى عليه حوالي 12 عاماً – أدى ليس إلى تدمير التجربة الديمقراطية فحسب، بل أيضاً عزز وكرس الكثير من مظاهر الاستبداد والفساد والاستغلال الطبقي وغياب العدالة الاجتماعية.

العنصر الرابع: التعاون فيما بين السلطة أو الدولة الفلسطينية مع الدول العربية في إطار الاتفاقات الاقتصادية الصادرة عن الجامعة العربية ، أو في إطار الاتفاقات الثنائية مع بعض الدول العربية وبعض الدول النامية والمنظمات الدولية بهدف تذليل الكثير من مصاعب التنمية الفلسطينية، وإمكانية تقديم المساعدات والخبرات الممكنة.

وأخيراً فإن التأكيد على دور الدولة ودور التخطيط في إحداث التنمية الشاملة لا يعني إن النموذج البديل يناهض القطاع الخاص ولا يعني أيضاً أنه يستبعد آليات السوق كلياً. فثمة مجال للمزج بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص ودور القطاع التعاوني، كما أن ثمة مجالاً للجمع بين آليات التخطيط وآليات السوق، وأن تكون الآلية الرئيسية للتنسيق بين القرارات هي التخطيط والآلية المساعدة هي قوى السوق.

[1] د.ابراهيم العيسوي – البديل لخروج المجتمعات العربية من أزماتها الراهنة مصر نموذج – الانترنت - 11 كانون أول 2010 .

لذلك إن تحقيق بعض أهداف التنمية، تتطلب منا المطالبة بتعديل المادة (21) من القانون الأساسي بحيث تصبح كما يلي: يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد المختلط والتخطيط الذي يضمن تدخل الدولة وملكيتها لوسائل الإنتاج الرئيسية بما يضمن تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والضمان الاجتماعي والربط بين مبدأ الاقتصاد الحر ومبدأ التوازن الاجتماعي، أسوة بالبلدان الرأسمالية التي تخلت عن الهيمنة المطلقة لمبادئ الاقتصاد الحر وربطت بينها وبين مبادئ العدالة الاجتماعية والضمانات الاجتماعية والصحية.

وفي هذا الجانب، أشير إلى نجاح المنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي في نشر وتثبيت مفاهيم ملتبسة وغير علمية للتنمية، ولا تلبي متطلبات التطور الاقتصادي بالمعنى التنموي الحقيقي في مواجهة التخلف والتبعية، ومن تلك المفاهيم على سبيل المثال: الحوكمة و التنمية المستدامة و الانعتاقية والسلام الاقتصادي ... إلخ، وهي مفاهيم منبثقة من الفكر الليبرالي الذي يستهدف تكريس عملية التطبيع والاعتراف بالعدو الصهيوني، وقد نجحت تلك المنظمات الدولية بالتعاون مع بعض منظمات NGO's بتعميم تلك المسميات أو الشعارات الفارغة من محتواها الوطني، ارتباطاً بمفاهيم التنمية الرثة أو اللا تنمية كما عبرت عنه الباحثة الأمريكية سارة روي التي أدرجت في عملها المرجعي عن قطاع غزة مفهومها للاتنمية، بقولها : "إن مصطلح اللاتنمية يعني بصورة أساسية" التفكيك المنهجي والمنظّم لاقتصاد السكان الأصليين على يد قوة مسيطرة"، وذلك بهدف تجريد الفلسطينيين من مواردهم ومن أي وسيلة من شأنها أن تتيح لهم" إنشاء قاعدة اقتصادية لدعم وجود مستقل في أرضهم .

وإحدى الفرضيات الأساسية في تحليل روي هي وجود كيانَين وطنيين سياسيين متمايزَين، وليس فقط اقتصادَين، داخل المساحة الجغرافية نفسها من النهر والبحر، حيث يعمل الجانب الإسرائيلي على تجريد الفلسطينيين من حقوقهم .

وتُعرِّف روي مضمون اللاتنمية بأنه عملية تفكيك البناء، والتي بسببها تتوقف التنمية، ويتعثّر تراكم الرساميل، ولا يحدث أي تحوّل بنيوي، ويُمنَع التفاعل بين القطاعات المحلية (الزراعة والصناعة والطلب المحلي والإنتاج المحلي).

ففي نظر روي، "لم تكن اللاتنمية جزءاً من مخطط مدروس، وهي لم تحدث عرَضاً، وإنما كانت نتيجة السياسات الرسمية التي هدفت إلى إحكام القبضة العسكرية والسياسية والاقتصادية على قطاع غزة والضفة الغربية، وحماية المصالح الوطنية الإسرائيلية" "[1].

فضلاً عمّا سبق، فإن التنمية كمفهوم تحرري ومقاوم تتعارض جوهرياً مع الانقسام وتفرد حماس بمثل ما تتعارض مع التحولات السلطوية القمعية في قطاع غزة والضفة الغربية.

وهنا لابد من أن نواجه أنفسنا بالسؤال التالي: عن أي تنمية نتحدث؟.

[1] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره .

لا شك أن الحديث عن التنمية (كمشروع حضاري اقتصادي وثقافي واجتماعي) في الأراضي الفلسطينية هو حديث أقرب إلى الوهم في ظل العلاقات الرأسمالية الرثة والمصالح الطبقية للتحالف البيروقراطي الكمبرادوري المهيمن في كل من الضفة وقطاع غزة من ناحية، وطالما بقي الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس قائماً من ناحية ثانية، الأمر الذي يعني بوضوح استحالة الوصول إلى أوضاع اقتصادية تنموية موحدة ومتكاملة وقابلة للنمو والتطور، بمثل ما يعني أيضاً استحالة تحقيق أي إجراءات إصلاحية جذرية في بنية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع تسهم في تطوير قطاعات الإنتاج (الزراعة والصناعة) والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

المعلومات المتوافرة لتفسير خصوصية، إن لم يكن فشل التنمية الاقتصادية الفلسطينية –كما تقول د.ليلى فرسخ– "تختلف في تصوّرها للصهيونية، فالخطاب النيوليبرالي الذي تبنّته السلطة الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان كانا يقدّمان المشورة إلى السلطة الفلسطينية ويؤمّنان لها الضمانة المادية يميل إلى التركيز على منطق السوق وما يستطيع الفلسطينيون أن يفعلوه لأنفسهم من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية .

وقد تعرض هذا الخطاب للتحدي من جانب خبراء الاقتصاد السياسي الذين يركّزون على الاستعمار ويستخدمونه إطاراً تحليلياً لفهم الأوضاع و"الخيارات" الاقتصادية الفلسطينية"[1].

وفي الواقع، "فإن الجزء الأكبر من الكتابات والأبحاث الاقتصادية التي تمحورت حول التنمية الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة1993 ، يتجنّب الإشارة إلى أن الأراضي المحتلة تعيش في ظل نظام استعماري، بل دخل النموذج الاستعماري غياهب النسيان في الخطاب الرسمي للسلطة .

وقد دفع اتفاق "أوسلو" بكثيرين إلى التغاضي عن الواقع الاستعماري للصهيونية بوهم تطبيق حل الدولتين، انطلاقاً من قناعتهم أن اتفاق أوسلو أعاد تأطير الصراع –من وجهة نظرهم– بأنه بين مجموعتين وطنيتين متساويتين، مع التعتيم على التفاوت في القوة بين الجانبَين، وأصبح مصطلح التعاون، لا الاستعمار، المفهوم المهيمن في الخطاب السياسي والأكاديمي، "وأصبح إرساء اقتصاد حيوي قادر على مؤازرة دولة فلسطينية قابلة للحياة، هدف التنمية الفلسطينية ومغزاها في عيون كل من السلطة الفلسطينية والمؤسسات المالية الدولية التي تقدّم لها الدعم والاستشارة، أي البنك الدولي ولجان الارتباط الخاصة"[2].

لقد اكتفى النموذج النيوليبرالي في خطاب الوكالات الدولية والسلطة الفلسطينية بنقد سياسة الاحتلال، ولم يتطرق إلى البنية الصهيونية الاقتصادية والسياسية لإسرائيل، كما أنه يعزل الاقتصاد الفلسطيني عن علاقته البنيوية بالاقتصاد الإسرائيلي.

ومن دون التقليل من أهمية دور الفرد في تقرير مصيره واختياراته، أو مقاربة "القدرة على الإنجاز "التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الأجندة النيوليبرالية التي تتقيد بها السلطة الوطنية الفلسطينية، تقتلع الصراع وأسباب الاستبداد الذي يعيشه الفلسطينيون من السياق التاريخي، الأمر الذي يطرح مشكلة من

[1] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره.

[2] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره.

وجهة النظر الاقتصادية لأنه لا يمكن تقديم شرح وافٍ عن أسباب إخفاق المسعى الفلسطيني لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية والسياسية من دون اعتبار الاحتلال امتداداً للصهيونية"[1] .

وهكذا، –كما تستطرد ليلى فرسخ– "تستوعب الرؤية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية الاحتلال بدلاً من تحدّيه بطريقة فاعلة، والأخطر من ذلك، هو أن الأجندة النيوليبرالية يمكن أن تؤدي إلى نزع الطابع السياسي عن النضال الفلسطيني.

فالمقايضة التي يقترحها السلام الاقتصادي تعني أن يستدفئ كيان فلسطيني يشبه دولة بالنمو الاقتصادي الإسرائيلي، لا بل أن ينعم ببعض النمو أيضاً، لكن في المقابل، سيتوجب عليه تأجيل أو التخلي فعلاً عن النضال في سبيل الحقوق الوطنية الفلسطينية"[2].

نخلص من كل ما تقدم ، إلى أن كل حديث عن الاستقلال السياسي والاقتصادي وفق أوهام أوسلو وبروتوكول باريس، ليس سوى تكريساً لمخططات وشروط دولة العدو الصهيوني، ما يعني أن تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي يستحيل بلورته دون مقاومة الاستعمار الصهيوني بكل الأشكال الشعبية والكفاحية خاصة في الضفة الغربية.

وبالتالي فإن الحديث عن استعادة وحدة الاقتصاد للضفة الغربية وقطاع غزة في إطار وحدة النظام السياسي الفلسطيني كهدف مركزي يسدل الستار على الانقسام الراهن ويدفنه إلى الأبد، بما يضمن تحقيق وتنفيذ حزمة من التغييرات الأساسية في النظام السياسي والأطر المؤسسية، بمثل ما يحقق أيضاً كافة الإمكانات لتطبيق القوانين التي تضمن تأمين المصالح الاقتصادية المحلية والمغتربة (المستثمرين) وتوفير الإيرادات (ضريبة الدخل والمقاصة والرسوم بأنواعها)، وبالتالي توفير فرص الاستقرار التي تتيح التطبيق الأمثل للقوانين من ناحية، ومتابعة القضايا الاقتصادية والتنموية من ناحية ثانية، بما يُمَكِّن من ضمان الأسس الكفيلة بتحقيق مبدأ الشفافية والكفاءة والديمقراطية كقاعدة أولية لهذا النظام، بما يؤهله كنظام سياسي وطني ديمقراطي فلسطيني من صياغة رؤية سياسية اقتصادية، بعيداً عن الوصفات والشروط الخارجية الضارة باقتصادنا ومستقبلنا السياسي.

وبالتالي فإن فكرة الإصلاح السياسي– الاجتماعي – الاقتصادي الشامل هو الهدف المركزي الذي يجب أن تتضافر كافة جهود القوى والفعاليات الوطنية من أجل العمل على بلورته – ارتباطاً بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية– كإطار ناظم لمجتمعنا الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة، بما يؤكد على الالتزام بثوابتنا الوطنية وتحقيق أهداف شعبنا في الاستقلال والدولة كاملة السيادة على أرضنا المحتلة.

وفي هذا السياق يأتي الحديث عن الإصلاح الاقتصادي كواحد من أهم العوامل أو الركائز المطلوبة لعملية الإصلاح الشامل والتنمية المنشودة.

لكن الحديث عن الإصلاح وبالتالي التخطيط والتنمية في بلادنا قد يبدو مفارقة أو ثنائية متناقضة في ضوء واقعنا المنقسم الراهن الذي تكاد أن تكون فيه كافة السبل مغلقة في معظمها أمام التخطيط والتنمية – باعتبارهما أحد أهم ركائز الإصلاح الاقتصادي– وذلك بتأثير عاملين أساسيين ينفصل أحدهما عن الآخر:

[1] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره.

[2] ليلى فرسخ – مرجع سبق ذكره.

العامل الأول: فبسبب الاحتلال الإسرائيلي وطبيعته العنصرية واستراتيجيته النقيضة لمبادئ الشرعية الدولية والسلام العادل، يتعرض شعبنا لأشكال من المعاناة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار والعدوان والاضطهاد، تتجلى في العديد من الممارسات والمظاهر: غياب السيادة السياسية والاقتصادية/الضغوط الإسرائيلية على العمالة والاستيراد والتصدير وحرية الحركة والتنقل والتصاريح والإذلال والتحكم في المعابر/ وتجزئة الأرض إلى وحدات سكانية وجغرافية مغلقة، محاصرة بالمستوطنات، والجدار العازل، إلى جانب الحصار الاقتصادي المستند إلى الوحدة الجمركية والتبعية الاقتصادية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي كما حددها بروتوكول باريس، بحيث أصبح اقتصادنا رهينة للاقتصاد الإسرائيلي وآلياته وشروطه.

العامل الثاني: أوضاعنا الداخلية المتردية بسبب الانقسام التي أصبح تشخيصها واضحاً لكل الناس، غياب هيبة القانون والنظام/غياب تطبيق النظام الدستوري/ التداخل بين السلطات/ الفوضى ومظاهر الفساد في الضفة والقطاع / والإثراء غير المشروع/ وتفاقم مظاهر الفقر والفقر المدقع والبطالة في قطاع غزة / تنامي قطاع الخدمات/ تراجع قطاعي الزراعة والصناعة/ تراجع نسبة النمو وغياب السياسة الاقتصادية الواضحة المحددة المعالم، وهي أوضاع أسهمت في تراكم وتعميق عوامل الإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا عموماً وفي قطاع غزة بشكل خاص.

لذلك فإن الحديث عن التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيظل دون أي معنى أو أي أفق مستقبلي طالما استمر الانقسام والصراع على المصالح الفئوية الضارة بين فتح وحماس قائماً، ما يعني أن إنهاء هذا الانقسام الكارثي وتحقيق المصالحة وفق الوثائق التي تم الاتفاق عليها خاصة اتفاقيتي القاهرة 2011 و 2017 ، وعند ذلك يمكن استعادة وحدتنا الوطنية بكل معانيها وابعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية بما يمكننا عندئذ من توفير المناخ المطلوب للتنمية الفلسطينية في الضفة والقطاع.

ويبقى السؤال.. عن أي تنمية نتحدث ولماذا التنمية ؟

إن التنمية التي نتحدث عنها، هي تنمية نقيضة لمفاهيم الاقتصاد الرأسمالي وآلياته، خاصة في بلادنا وبلدان العالم الثالث التي لن تتمكن من الخروج من مأزقها الراهن وأزماتها المتراكمة وفق منهجية وآليات الليبرالية الجديدة أو النظام الرأسمالي، الذي بدوره لن يسمح لهذه البلدان بأي شكل من أشكال التطور إلا في ظل بقاء هذه البلدان أسيرة وتابعة للنظام الرأسمالي وخاضعة لشروطه.

وفي هذا السياق، فإن من المفيد مراجعة تاريخ تطور بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، في مرحلة الستينات من القرن العشرين أو ما كان يسمى آنذاك بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية – لأخذ العبر والدروس –، حيث شهدت تلك البلدان تجربة غير اعتيادية في مجال التنمية والتطور الصناعي والزراعي، أثمرت تقدما في العديد من القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، إلا أن هذا التقدم، أو الإنجاز المتحقق، اتسم بطابعه الكمي والأحادي المرتبط في قراره ومساره بالقيادة الوطنية آنذاك، وطابعها الفردي المركزي شبه المطلق من ناحية، وبالرؤية الوسطية الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لهذه القيادة، التي عجزت عن الوصول إلى الجماهير الشعبية

والاعتماد عليها كقاعدة أساسية لنظامها، نظرا لفشلها في بناء ومأسسة الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وفشلها في بناء الاطر السياسية والمجتمعية المعبرة عن مصالح تلك الجماهير، التي غاب دورها ولم يسمح لها بالمشاركة أو التعبير عن مصالحها من ناحية ثانية، وقد أدى ذلك الوضع إلى إفساح المجال لتنامي الدور الانتهازي الطفيلي للشرائح البرجوازية الكومبرادورية والعقارية والطفيلية بأنواعها في إطار البيروقراطية الحاكمة، واستفرادها في التحكم بكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي أدى إلى انهيار منجزات "الثورة الوطنية الديمقراطية" فور غياب الزعيم او القائد الفرد.

ولذلك لم يكن مستغربا انهيار تلك التجربة الوطنية والتنموية، بعد أن تعرضت لسلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، كان من أهم نتائجها إعادة إنتاج علاقات التبعية مع بلدان النظام الرأسمالي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي علاقات لم تنقطع تماما في المرحلة السابقة، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية الداخلية التي عبرت عن الفشل في استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وتفاقم تبعية هذه البلدان وانكشافها وضعف وتراجع اقتصادها وتراكم ديونها، بعد انهيار قاعدتها الإنتاجية في القطاع العام بالذات، لحساب مصالح الشرائح الطبقية الطفيلية "الجديدة" المتنامية، البيروقراطية والكومبرادورية والعقارية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى فقدان هذه البلدان لقدراتها في السيطرة الكاملة على مواردها وثرواتها الطبيعية والاقتصادية، واستفحال مظاهر الفساد والتضخم والغلاء والإفقار للسواد الأعظم من سكانها عموماً، والطبقات والشرائح الفقيرة الكادحة والمضطهدة خصوصاً، وبالتالي البروز الحاد لمأزق التنمية فيها، معلناً بوضوح أن لا إمكانية للخروج من هذا المأزق إلا وفق منهجية وبرنامج وأيديولوجية نقيضة لمنهجية النظام الرأسمالي وبرنامجه وأيديولوجيته، ونقصد بذلك النظام الاشتراكي الذي لا تملك شعوبنا، وشعوب العالم الثالث، خيارا آخر سواه.

على ضوء ما تقدم، فإن التنمية التي نتطلع إلى تطبيقها في بلادنا لا علاقة لها بمعدلات النمو الحسابي في الناتج الإجمالي، بل بمدى إسهامها في تحقيق التقدم في عدد مهم من مجالات الحياة الإنسانية، وبالذات في مجال اشباع الحاجات الاساسية للفقراء ومحدودي الدخل بما يضمن تحسين مستوى معيشتهم.

ولذلك من المهم التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسطه الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية او اجتماعية.

"اما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كاحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، ويمكن ان يتحقق نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات كما هو الحال في بلادنا"[1].

إن التنمية وفق هذا المفهوم هي مشروع حضاري، اقتصادي اجتماعي وثقافي ، تحمل أهدافاً لا تقتصر على الأوضاع الاقتصادية فحسب، بل تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية ، ومن أهم هذه الأهداف[2]:

[1] د. ابراهيم العيسوي – التنمية في عالم متغير – دار الشروق – القاهرة – الطبعة الثانية 2001 – ص20.

[2] د. ابراهيم العيسوي – المرجع السابق.

1- زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض.
2- رفع مستوى الحياة البشرية من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع، وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق وبالكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات.
3- إن تحرير الانسان من الاستغلال والمهانة، من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها لا ينفصل عن تحرير المجتمع كله من استغلال المجتمعات الأخرى له، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته.

بهذا المدخل يمكن أن نتناول واقع وآفاق التنمية في فلسطين، بسؤال أي تنمية لفلسطين؟ وهو سؤال تفرضه علينا ظروفنا الراهنة في الصراع والتناقض التناحري مع العدو الصهيوني من ناحية، والتناقضات السياسية المجتمعية الداخلية التي تدفع إلى تغييب أو إزاحة المجتمع السياسي الفلسطيني لحساب المجتمع العصبوي أو العشائري، ولحساب أجهزة السلطة ورموزها في مناخ من الهبوط السياسي والأخلاقي والقيمي المرتبط بتزايد انتشار مظاهر التفكك والانهيار الداخلي بكل أبعاده الأمنية والقانونية والمجتمعية، بما يجعل من الحديث عن التنمية المستقلة في هذه الظروف نوعاً من السخرية والوهم.

المسألة الأخرى في هذا الجانب، إننا حينما نتحدث عن التنمية في فلسطين يتبادر إلى الذهن، المسافة الواسعة بين الإمكانات الضعيفة والمحدودة المتاحة للتنمية من ناحية والمعوقات المادية- الداخلية والخارجية خاصة الإحتلال- من ناحية ثانية، التي تحول دون تفعيل تلك الإمكانيات، بدرجة يتبدى معها أن محاولة الإجابة عن سؤال التنمية، يظل يحمل طابعاً نظرياً لا يملك القدرة على التفاعل مع الواقع الراهن بسبب حجم التناقض بين الرؤية التي نتوخاها لواقع التنمية في فلسطين كجزء فعال في إطار مفهوم التنمية المستقلة العربية من جهة وبين العوامل السلبية الذاتية أو الداخلية وطريقة الأداء التي لا تنسجم في جوهرها مع تلك الرؤية وآلياتها المطلوبة في السياق الوطني والقومي العام من جهة أخرى، دون إغفال دور العامل الخارجي المتمثل في العدوان الصهيوني الهمجي التدميري شبه اليومي لشعبنا ومقدراته، بأساليب فاقت بما لا يقاس أبشع أساليب الأنظمة العنصرية والفاشية النازية في العصر الحديث، وهو عامل معرقل بصورة رئيسة لعملية ربط التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في إطاره العربي، من خلال حرص دولة العدو الإسرائيلي على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني أسيراً وخاضعاً لمقتضيات وشروط وآليات الاقتصاد الإسرائيلي وفق اتفاق أسلو عموماً وأسس وبنود برتوكول باريس خصوصاً.

على إننا في موازاة هذه الصورة القاتمة، لا يجب أن نقفز عن أسباب وعوامل داخلية أخرى أفسحت المجال- بهذه الدرجة أو تلك- إلى تراكم هذه الأحوال أو النتائج، وفي مقدمتها ضعف وتقاعس دور قوى المعارضة اليسارية والديمقراطية في فلسطين، وهشاشتها وعجزها عن تقديم ونشر البرنامج الاقتصادي التنموي البديل بين جماهيرها من جهة إلى جانب عجزها عن استنباط الرؤية الاستراتيجية السياسية الواضحة المستندة إلى كون

الصراع هو صراع عربي – صهيوني بالأساس، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تراجع امكانات وقدرات هذه القوى في فضح ومواجهة، ومن ثم طرح البديل الشعبي المطلوب، عبر الرؤية النقدية والتغييرية الشاملة لواقعنا، التي تقوم على أن التنمية بالنسبة لنا – كعرب في صراعنا مع المشروع الإمبريالي الصهيوني – هي جزء من رؤية اشتراكية نقيضة للنظام الإمبريالي، وهي في جوهرها، جهد وطني اجتماعي كلي مؤسسي، يهدف إلى الارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى مستويات أعلى عبر تطوير إنتاجية العمل وتجسيد إنتاج فائض مادي وثقافي، واستخدامه بشكل إيجابي يؤدي إلى توسيع العملية الاقتصادية الاجتماعية، من أجل توفير افضل للحاجات البشرية، وفق مبدأ الاعتماد الجماعي العربي على الذات، الذي يعني ضرورة التعبئة الرشيدة والقصوى لكل الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية وتوجيهها في خدمة التنمية، وأن يكون التعاون مع العالم الخارجي منطلقاً من استراتيجية التوجه الداخلي التي تعتمد على السوق المحلي الفلسطيني والعربي، وأن تصاغ أهداف العملية التنموية لتتناسب مع متطلبات هذه الاستراتيجية التي تضمن تأمين شروط السيطرة على مواردنا وثرواتنا الطبيعية، والسيطرة على أسواقنا وحماية منتجاتنا، وامتلاكنا لآليات التطور الصناعي والتكنولوجي كمدخل أساسي في عملية التنمية المنشودة .

وفي هذا السياق فإن التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا (الطبقات والشرائح الفقيرة) وتقدمها وتطوير إنتاجيتها، لا بد و أن تستند إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في المؤسسات الديمقراطية، كضمانة وحيدة لعملية التجنيد الطوعي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها القومي، وما تتطلبه من معاناة وتضحيات في بداياتها الأولى تعزيزاً لمبدأ الالتزام المشروط بعلاقة جدلية صاعدة نحو آمال واقعية صوب العدالة الاجتماعية، هذا الالتزام الجماهيري الطوعي لن يتحقق بدون أن يترافق مع تحقيق مبدأ المشاركة الديمقراطية، الذي يضمن ترسيخ وعي الجماهير بأن عملها وإنتاجها يصب في خدمة مستقبلها ومستقبل أبنائها، بما يدفع ويحمي التراكم الإيجابي سواء في الأداء السياسي الاجتماعي أولاً، أو في أداء و تطوير القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو بشكل متدرج ثانياً، وبما يكفل خلق المقومات المطلوبة لبناء القاعدة المادية للإنتاج والنهوض والتقدم الاقتصادي والمجتمعي في الإطار القومي الديمقراطي العربي ثالثاً.

بهذا المعنى فإن التنمية المطلوبة لفلسطين بالترابط الوثيق مع الرؤية الاستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً ينتمي إلى اللحظة / الحاضر، تفرضه احتياجات القوى الشعبية كأساس لمستقبلها، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعنا، ويحمل في طياته متغيرات نوعية لكل أشكال هذه الأطر ومحتواها . إنها ليست فقط عملية شمولية لكل جوانب الحياة – كما أسلفنا – بل هي تقترب من كونها عملية تبادلية ذاتية، هدفها الجماهير، وأدواتها المشاركة الجماهيرية في إطار الاستراتيجية الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية التقدمية باعتبارها الحاضنة التي تتسع لخيارات التنمية المتعارف عليها في بناء القدرات البشرية وتحسين مستويات المعيشة والصحة والمعرفة والعلم والمهارات، كما تتسع لضرورات التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي، وما تفرضه تلك الضرورات من ترابط مفهوم التنمية

وتطبيقاتها مع هدف التحرر الوطني والاستقلال والسيادة كجزء من أهم أهداف التحرر القومي العربي المعاصر، إذ أن تحقيق هذا الهدف هو في حد ذاته أحد أهم أولويات تلك الاستراتيجية.

وفي سياق تناولنا للرؤية المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني، فإننا نقترح المحورين التاليين كما طرحهما رائد الاقتصاد الفلسطيني المرحوم د.يوسف الصايغ:-

أولاً: الموجب الإنمائي: يدعو في هذا المحور إلى تحديد الأولويات الوطنية الاستراتيجية ذات الأهمية النسبية الكبرى للاقتصاد الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة بما ينسجم والواقع الحالي المأزوم للاقتصاد داخل القطاع، الأمر الذي ندعو فيه كافة المعنيين الفلسطينيين إلى إعادة قراءة البرنامج الإنمائي الفلسطيني الذي أعده مفكرنا د.الصايغ، لكي نتمكن من وضع أسس المستقبل الاقتصادي الفلسطيني بصورة صحيحة قابلة للتقدم.

ثانياً: المنظور الفلسطيني للإنماء: بمعنى أن يتم التركيز على قضية التنمية وفق مفهومها ورؤيتها الوطنية التي تراعي والأولويات الاستراتيجية من منظور فلسطيني وطني، ينطلق بالأساس من المصالح الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وما يستدعيه هذا التوجه من ضرورات العمل على إلغاء اتفاق/برتوكول باريس، ومتابعة وإيجاد كافة السبل والآليات التي تعزز ترابط الاقتصاد الفلسطيني بمكونات وآليات الاقتصاد العربي.

وفي هذا السياق أقدم فيما يلي اقتراحاً لمجموعة من الأسس المكونة لهذه الاستراتيجية التي يستحيل تطبيقها في ظل استمرار الانقسام وفشل القوى السياسية عموماً، وحركتي حماس وفتح خصوصاً في تحقيق المصالحة واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني ، ذلك إن الحديث عن التطور الاقتصادي والتنمية يتناقض كلياً مع استمرار الانقسام :-

أولاً : حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية عبر فريق وطني اقتصادي متخصص، تمهيدا للسيطرة المباشرة عليها وإدارتها، كهدف وطني يستحيل بدون تحققه تطبيق أي خطة تنموية فلسطينية

ثانياً : خلق مقومات اقتصاد المقاومة والصمود انسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة، وما يعنيه ذلك من العمل الجاد على تطبيق سياسة اقتصاد التقشف، بكل ما يعنيه من إجراءات تلغي – بعد المحاسبة القانونية- امتلاك أي مواطن أو مسئول لأي شكل من أشكال الثروة الطفيلية غير المشروعة وإلغاء كافة مظاهر الإنفاق الباذخ بكل أشكاله وأنواعه وأساليبه عموما وفي مؤسسات السلطة خصوصا.

ثالثاً : فك الارتباط والتبعية والتكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي، الأمر الذي يعني تجاوز أو إلغاء بروتوكول باريس، على الرغم أن عملية إلغاء البروتوكول في ظل أوضاع السلطة الحالية بما في ذلك المصالح الطبقية للعديد من رموزها وأجهزتها البيروقراطية المتحالفة مع البرجوزاية الكمبرادورية، ليست قابلة للتحقق، علاوة على تذرع السلطة بأنه لا يمكن إلغاء اتفاق باريس بسبب كونه جزءاً لا يتجزأ من

اتفاق أوسلو الذي لا تستطيع سلطة الحكم الذاتي إلغاؤه لأن معنى ذلك –من وجهة نظرها– قد يؤدي إلى إلغاء السلطة، وهي ذريعة يرددها بعض المسئولين في السلطة على الرغم من توصيات وقرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دوراته المعقودة عامي 2017 / 2018.

لذلك فإن النضال من أجل إلغاء اتفاق أوسلو لا يضمن فحسب إلغاء بروتوكول باريس، بل يضمن أيضاً تحقيق المعنى الجوهري للاستقلال والسيادة الكاملة على أرضنا وحدودنا ومواردنا الاقتصادية، وتحقيق المعنى الجوهري للتنمية بعيداً عن أي شكل من أشكال التبعية ، وكما يقول عميد الاقتصاديين الفلسطينيين الراحل د. يوسف صايغ "ليس أمام الأراضي المحتلة خيار سوى السعي إلى تخليص أنفسها من التبعية، وبناء على ذلك، فإن ما يحرف ويعيق ويشوّه الاقتصاد ليس نتيجة لليد الخفية لقوى السوق، بل بسبب فرض اليد الظاهرة الثقيلة للقوة المحتلة".

رابعاً : التخطيط التأشيري[1] والمركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي، في إطار سياسة تنموية زراعية آنية ومستقبلية تقوم على التخطيط و تفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية والصيد، إلى جانب المبادرة إلى تنفيذ مشاريع اقامة محطات لتحلية مياه الشرب ومعالجة المياه العادمة ، ومشاريع حكومية للطاقة الشمسية وتدوير النفايات.

خامسا: تطوير دور القطاع العام والتعاوني والمختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار، بما يدفع إلى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والسوق الفلسطيني، ودعم وتشجيع الصناعات الصغيرة، على نحو يؤدي إلى إيجاد المزيد من فرص التشغيل المتواضعة، لليد العاملة، في الإنتاج والسوق المحليين من ناحية، ويسهم في ضمان معدلات عالية – نسبيا– من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين – الزراعة والصناعة– من ناحية ثانية. وفي هذا السياق فإن من الواجب والضروري، الأخذ بمقترحات البرنامج العام للتنمية الذي أشرف عليه المفكر الاقتصادي الفلسطيني الراحل د.يوسف صايغ، إذ أن هذه المرحلة وضروراتها الاقتصادية– السياسية معا تقتضي من كافة المسئولين في السلطة الأخذ بتلك المقترحات بعد إهمال طويل وغير مبرر لها.

---

[1] وهو وضع الاهداف واختيار أفضل السبل لتحقيها في ضوء الموارد المتاحة، من خلال التعاون المشترك بين الدولة أو السلطة من ناحية والقطاع الخاص من ناحية ثانية، وفق قواعد الاقتصاد الحر، بحيث يتم الاتفاق على وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يصبو المجتمع لتحقيقها وإبراز الأنشطة التي تحبذ النمو الاقتصادي وأدوات السياسة الاقتصادية التي سوف تستخدم، وكذلك الحوافز التي تقدم للأنشطة المرغوب فيها، والروادع التي سوف تفرض على الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعياً.

خطوات إعداد الخطة التأشيرية :

أولاً. تحديد النمو المرغوب فيه للسكان ، والاختيار بين افتراضات النمو المختلفة للناتج المحلي الإجمالي للفترة المشمولة بالتخطيط .

ثانياً. تحديد الحاجات الأساسية للمجتمع خلال فترة الخطة "الاستهلاك العائلي، والاستهلاك الحكومي الجماعي ، والاستثمارات".

ثالثاً. توصيف العلاقات فيما بين وحدات الإنتاج والخدمات اعتماداً على جدول المدخلات والمخرجات و/أو مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

رابعاً. الدراسات القطاعية التفصيلية لبيان أنواع المنتجات والمستلزمات اللازمة لكل منها ونوع المشروعات الجديدة.

خامساً. التوازن العام، لمعرفة مدى تحقيق الإنتاج للأهداف المخططة، وكذلك تناسق القطاعات مع بعضها البعض.

سادساً: تحقيق سبل وآليات التكامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يضمن تعزيز الآفاق الاقتصادية فيهما، ومن ثم تحقيق زيادة في الناتج الإجمالي بما لا يقل عن 20%[1] من حجمه في عام 2017، والى أن يتحقق هذا الهدف، لا بد من تطوير آليات واستخدام وسائل تضمن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين بالحد الأدنى من المخاطر والتكاليف، والمطلوب إعطاء الأولوية للمشاريع والأنشطة التي تعزز التكامل والمصالح المشتركة بين الضفة والقطاع (من خلال الشركات والمشاريع المشتركة وتفعيل وتنشيط التجارة البينية والمشاريع الصناعية والخدماتية المشتركة وخاصة قطاع السياحة).

سابعاً: العمل على "إنشاء صندوق للإنقاذ الوطني بتمويل من الحكومة ورجال الأعمال والفلسطينيين بالخارج لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبدون فوائد وبفترات سماح عالية"[2].

ثامناً: مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء ورفع أجور الفئات والشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

تاسعاً : إنشاء وتفعيل المؤسسات الاقتصادية الكبرى في قطاع الصناعة على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة والشركات القابضة والمختلطة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة هذا الضعف في البنية الصناعية ونقلها من طابعها الحرفي–الفردي– العائلي إلى طابعها الإنتاجي العام الكفيل وحده بتطوير القطاعات الإنتاجية في بلادنا.

عاشراً: العمل بكل جديه، وعبر كافة السبل والضغوط السياسية الممكنة، من اجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية. وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربي، في مختلف البلدان، أمام العمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، وفقا لقوانين وأنظمة التشغيل في تلك البلدان، دون أن يؤثر ذلك إطلاقا في هوية الفلسطيني أو يتخذ أي بعد سياسي يتناقض مع حقه في العودة أو الإقامة الدائمة في وطنه، علما بأن السوق العربي في دول الخليج والسعودية يستوعب أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي سنويا.

حادي عشر: متابعة تنفيذ البرامج والدراسات والتوصيات المتعددة الخاصة بتفعيل دور رأس المال الفلسطيني في الشتات، رغم وعينا بارتباطه برأس المال العالمي المعولم .

إن هذه الرؤية، أو الخطوط العامة الأولية المقترحة، لا بد لها لكي تملك مقومات التغيير الإيجابي المطلوب، أن تتبنى منهجا علميا، وفلسفة ذات مضمون ديمقراطي، وطني وقومي، تقوم على الإيمان العميق، بوجوب تمتع شعبنا الفلسطيني بحقوقه وحرياته الأساسية وممارسته لها، كمقدمة تؤدي إلى وقف تراكمات الأزمة الراهنة، وتفاقم تناقضاتها المحكومة بثنائية غير منطقية أو منسجمة، تتراوح بين فردية القرار وأحادية الخطاب في السلطة وأجهزتها من جهة، وبين جماعية المعاناة والتضحيات والآمال الكبيرة من جهة ثانية، وبالتالي فإن إلغاء هذه

[1] في حال توفر مقومات التكامل الاقتصادي بين الضفة وقطاع غزة ضمن نظام سياسي وطني وديمقراطي موحد ، فإن هذا يعني زيادة الناتج الإجمالي لقطاع غزة ليصل إلى نحو 6 مليار دولار بدلاً من 3.3 مليار دولار كما هو الحال في عام 2017 أي بنسبة 24.5% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني البالغ 13,686.4 ، كما أتوقع أيضاً زيادة الناتج المحلي للضفة الغربية في ظل توفر المقومات المشار إليها من 10.3 مليار دولار (75.5% من إجمالي الناتج عام 2017) إلى ما لا يقل عن 15 مليار دولار.

[2] حسن الرضيع – مرجع سبق ذكره – ص 82

الثنائية المتناقضة، هو سبيلنا الوحيد نحو نظام الحكم الديمقراطي الوطني، العادل والقوي، الممتلك للفهم السليم والواضح لوظيفته الجوهرية بشقيها: الوطني والديمقراطي الداخلي بما يضمن رسم السياسات الاستراتيجية المعبرة عن مصالح جماهير شعبنا، بمثل ما يضمن أيضا، توجيه وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة نحو تحقيق تلك السياسات أو الرؤى في الاقتصاد كما في السياسة، بكفاءة عالية تخدم أهدافنا وثوابتنا الوطنية العامة، بمثل ما تخدم وترتقي بأهدافنا المطلبية الداخلية دون أي انفصام بينهما.

على أن تطبيق هذه الخطة الاستراتيجية، مرهون بعملية تغيير جدي وعميق، بدايتها الأولى إنهاء الانقسام والالتزام بالثوابت الوطنية والسياسية التوحيدية المستندة إلى الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتعددية والحرية، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون وقواعد المحاسبة ضد أي شكل أو مظهر من مظاهر التفرد أو الصراعات غير المبدئية أو الخلل والفساد من جهة أخرى، إذ أن تطبيق هذين الشرطين في إطار الرؤية الاستراتيجية سيمكننا من الحديث بثقة عن تحقيق أهم ركيزتين من ركائز صمودنا على الصعيد الداخلي هما :-

1- ضمان وحدة وتعددية النظام السياسي واستمراه وفق مبادئ حرية الرأي والمعتقد وسيادة القانون، ووقف استخدام السلطة، من قبل الكثير من رموزها، كجسر لجمع وتراكم الثروات الطفيلية غير المشروعة على حساب قوت وحياة الجماهير الشعبية، حيث أدى هذا الاستخدام الأناني البشع التي تراكم العوامل التي دفعت بدورها إلى الصراع الدموي الداخلي ومن ثم الانقسام بين فتح وحماس عبر حكومتين غير شرعيتن في كل منهما، كما أدى إلى فقدان مساحات واسعة من جماهيرنا لدورها وحريتها.

2- تقوية وتعزيز الوحدة السياسية لمجتمعنا وتوفير قدراته على الصمود والمقاومة حتى طرد الاحتلال وتفكيك وإزالة مستوطناته على طريق الحرية والاستقلال وتقير المصير والعودة والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

أخيراً: إننا نفترض أن هذا الفهم للاقتصاد الفلسطيني بكل مضامينه التنموية يجب أن يشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط وبرامج الحركة الوطنية الفلسطينية لأنه المحور المكمل عبر علاقة جدلية ومتصلة لعملية التحرر الوطني والاستقلال والدولة، فالانهيار الاقتصادي- الاجتماعي الناتج عن استمرار تفكك وانقسام النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والاستبداد والهبوط السياسي والتفاوض العبثي وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق المزيد من مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية الإسرائيلية) في مستقبلنا من ناحية ثانية، عاملاً مقرراً في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع بائس، ما أتعس الأمة التي تجد نفسها فيه .

ظهور حركات الاسلام السياسي واثارها الفكرية والمجتمعية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 6355 – 2019 / 9 / 19

إن كل من يعتقد أن ظهور حركات سياسية مرتبطة بالإسلام، تعبئ جماهير واسعة، هي ظاهرة مرتبطة بشعوب متخلفة ثقافياً وسياسياً، لا تستطيع أن تفهم سوى اللغة الظلامية التي تكاد ترتد لعصورها القديمة وحدها، فإنه يقع في خطأ كبير–كما يقول بحق د.سمير أمين– فالشعوب الإسلامية لها تاريخها، مثل بقية الشعوب، والذي يمتلئ بالتفسيرات المختلفة للعلاقات بين العقل والإيمان، وبالتحولات والتغيرات المتبادلة للمجتمع وديانته. ولكن حقيقة هذا التاريخ تتعرض للإنكار لا على يد الخطاب الأوروبي المركزي وحسب، بل أيضاً على يد حركات الإسلام السياسي المعاصرة".

لكن الخطاب الإسلامي، الذي يقدم كبديل لخطاب النهضة والديمقراطية، والمواطنة، وحرية الرأي والعقيدة، هو خطاب ذو طابع سياسي، تحت غطاء ديني شكلاني وطائفي رجعي. فالإسلام السياسي يدعو إلى التغيير الذي يعيد إنتاج وتجديد التخلف عبر النموذج السلفي الرجعي، لخدمة مصالح طبقية كومبرادورية وطفيلية راهنة. ولم تحاول أية حركة إسلامية، "لاراديكالية ولا معتدلة"، أن تتبنى أفكار لاهوت التحرير أو أفكار الديمقراطية والمواطنة والنهضة، إذ أن كل اهتمامات حركات الإسلام السياسي بالدين الإسلامي ينحصر في العمل على تحقيق مشروعها السياسي الديني الذي يتلخص في إعادة نظام دولة الخلافة الإسلامية بما تعنيه من رفض لكافة صيغ أو مشاريع الدولة الوطنية القومية والديمقراطية الحديثة، ما يعني أن هذه الحركات تستخدم الشعارات الدينية لنقل الصراع – كما يقول د.سمير أمين– من مجال التناقضات الاجتماعية (الطبقية) إلى مجال العالم الخيالي أو السماوي الديني، وقد نجحت في ذلك ارتباطاً بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتردية، ومساندة القوى الطبقية الحاكمة من جهة ، ودعم ومساندة بلدان النظام الرأسمالي العالمي من جهة ثانية خاصة وأن خطاب الحركات الإسلامية لا يتعارض أبداً مع خطاب رأس المال العالمي ومصالحه.

وفي هذا الجانب، نشير إلى عدم وجود أي اختلاف جوهري بين التيارات المسماة "بالراديكالية" للإسلام السياسي، وبين تلك التي تفضل تسمية نفسها "بالمعتدلة" فمشروع كل من النوعين متطابق..

العوامل التي شجعت انتشار الحركات الإسلامية :

أولاً: التبعية والتخلف والفقر والاستبداد:

بدايةً اشير الى التكوينات الاجتماعية تتعرض فى "العالم الرابع" للتفكيك فى ظل سياسة الكومبرادورية السائدة ، وفى هذه الحالات، فإن تدهور الصراعات الطائفية والمذهبية نحو مجال الغيبيات يصير أحد المعطيات الكارثية الحقيقية للأوضاع الاجتماعية، حيث يعطى التحالف بين أموال البترول والخطاب المنهجى التقليدى الماضوي، أكبر ضمان لنجاح الخطط الإمبريالية لفرض الكومبرادورية على المنطقة .

وفي هذا السياق، فإن استغلال النظام الإمبريالي للأوضاع العربية المترديه في ظل العولمة الراهنة، وحرصه على إدامة حالة الخضوع والتبعية والتخلف انسجاماً مع مصالحه الاستراتيجية في بلادنا، التي تحوي في باطنها أكبر احتياطي استراتيجي من النفط في العالم ، و ما يعنيه بالنسبة للنظام الإمبريالي، الذي أسهم دوماً في التخطيط والدعم للحركات الإسلاموية في بلادنا، حفاظاً على تلك المصالح من جهة ، ولتكريس وتعميق أهدافه في المرحلة الراهنة، عبر إعادة تفكيك وتقسيم البلدان العربية وفق أسس طائفية دينية ومذهبية واثنية، تمهيداً لتفتيتها إلى دويلات تابعة ومتخلفة، بما يضمن إدماجها تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي ، و ما يعنيه هذا من ترسيخ تبعية وخضوع تلك الدويلات بالكامل وفق شروطه.

وفي هذا الجانب، فإنني أعتقد أن عجز أو ضعف السلطة المركزية في الدولة العربية عموماً، وفي سورية والعراق وليبيا واليمن خصوصا، وفر الظروف الملائمة لانتشار وتمدد الجماعات الإسلاموية المتطرفة من ناحية، وارتباط الصراع الداخلي بأبعاد ومنطلقات مذهبية وطائفية شكلت حاضنة اجتماعية لتلك الجماعات من ناحية ثانية. آخذين بالاعتبار حالة الانغلاق اللاهوتي الطائفي الذي يعيد الجماهير العفوية البسيطة إلى عقلية القرون الوسطى .

وعليه، فإن عجز أو تفكك الدولة القطرية كان سبباً في صعود تنظيم الدولة في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، والفراغ السياسي ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية هناك، وفي اليمن مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، ومع الأزمة البحرينية والأزمات الداخلية العربية، فهنالك اليوم حالة جديدة متنامية من تفكيك المجتمعات وانهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير عن الهوية.

إن مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة إلى الآن، فليست خطورة هذا التنظيم أنه اجتاز الحدود وأقام كيانًا عابرًا لها، ومتوحشًا في سلوكه مع الخصوم، بل إنه أصبح نموذجًا للوعي الشقي السلبي ولحالة المجتمعات العربية والمسلمة، حيث وجدنا كيف سعت جماعات أخرى في ليبيا واليمن ومصر/ سيناء إلى استنساخه، فطالما أن الأزمة السياسية السنية لم تُحل، والأزمة السلطوية العربية قائمة، فإن هذا التيار والتيارات الأخرى، سواء كانت شيعية أو عِرقية أو غيرها ستجد فرصةً للنمو والصعود والتكيف مع الضغوط والظروف المختلفة، وإذا تراجعت في مكان ستنتشر في مكان آخر ، ما يعني أن حركات التطرف الإسلاموي "ليست غريبة أبداً عن البيئة العربية ، بل هي نتاجاً صادقاً وأميناً للواقع الراهن ومؤشراً موضوعياً للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الانهيارات السياسية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية، وهي أيضاً ليست كائناً غريباً عن مخرجات الأنظمة السلطوية الفاسدة من جهة والسياقات الاجتماعية المتردية من جهة ثانية ، وجمود المنظومة الفقهية والفكرية والاختلالات التي تعاني منها من جهة ثالثة".

ثانيا: العوامل الاقتصادية التي شجعت انتشار الحركات الإسلامية:

1: التحولات الاقتصادية التي وقعت في ظل انفتاح النظام الساداتي في مصر، ثم في تونس والجزائر واليمن وسوريا أواخر عهد الرئيس حافظ الأسد، وصولاً إلى العدوان الأمريكي على العراق وسقوط النظام، ومن ثم انهيار ما تبقى من المشروع القومي، وكافة مشاريع التنمية على الصعيد الوطني، مما أفسح المجال واسعاً أمام ظهور "دولة الكومبرادور" ، وتكريس التبعية والتخلف والإفقار ، وبالتالي توفير وخلق المناخ الملائم لانبعاث الحركات الإسلامية السياسية، التي نجحت في استغلال ظروف الإفقار والاستبداد السائدة ، وأن تقدم رؤيتها الخاصة لما حدث ، و تعرض ما عرف بالحل الإسلامي البديل تحت شعار "الإسلام هو الحل"، في مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي، تزايدت فيه مظاهر الحرمان والمعاناة للجماهير الشعبية الفقيرة، في جميع البلدان العربية غير النفطية بدرجات متفاوته، الأمر الذي أدى إلى توفير كافة العوامل التي عززت إعادة ظهور وانتشار حركة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلاموية التي تفرعت وولدت من بطن الجماعة الأم.

2 : وفي ظل سياسة تزايد مظاهر الإفقار والاستبداد، تنامت الحركات والدعوات الإسلامية بصورة غير طبيعية وغير مسبوقة، حيث كثر بناء المساجد الأهلية، وظهر (أو تجدد) الاهتمام بمقامات الأولياء والأضرحة، وتزايد الإقبال على الطرق الصوفية، وأصبحت الجماعات الدينية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، تملك المؤسسات المالية والاقتصادية والعقارية، والمستشفيات، والمدارس، والشركات، وتعددت وتشعبت نشاطاتها، بحيث جاوزت المهام الدينية لتقدم من خلال المساجد العديد من أشكال الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية، كما لوحظ انتشار هذه الظاهرة على المستوى الفكري عبر انتشار الكتابات الدينية، وإعادة وطبع كتابات "إسلامية" جسدت الرؤية الوهابية المتخلفة ، المعبرة عن المصالح الطبقية للأسرة الحاكمة في السعودية، وبقية الأسر، والمشايخ في الخليج العربي ، كما عبرت عن مصالح الكومبرادور المتنامي في بقية الدول العربية ، لكنها نجحت في الانتشار عبر مخاطبة الوعي العفوي للجماهير الشعبية الفقيرة في معظم الدول العربية، وذلك من خلال التركيز على الشكليات والبدع والخرافات، ورفض مفاهيم الحداثة والتقدم العلمي ، إلى جانب التركيز على رفض الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بمضمونها الاشتراكي، كما رفضت مفاهيم العلمانية، والوطنية والقومية والمواطنة والتقدم، دون أي إشارة تدعو إلى النضال ضد الإمبريالية، والدولة الصهيونية.

ثالثا: تأثير الخطابات والشعارات والكتابات السلفية المتزمتة في انتشار الحركات الاسلامية:

لقد راجت هذه الكتابات واتسع سوقها وجمهورها (تطبع بالملايين وتوزع بسعر زهيد أو مجاناً!) إلى جانب المجلات والدراسات التي تؤكد على الخطاب الأيديولوجي الديني، الذي يقوم على تمجيد الماضي وإضفاء حالة القداسة عليه.

فعلى المستوى القانوني والتشريعي، ارتفعت الأصوات المطالبة بإلغاء كل تشريع ديمقراطي يتعارض مع الشريعة الإسلامية، داعية إلى تطبيق الشريعة وإلغاء القوانين الوضعية، ومطالبة الحكومات بإصدار تشريعات لمعاقبة الكتاب والمفكرين الذي يتعرضون للإسلام بسوء.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى أحد أهم عوامل التخلف الفكري في الثقافة العربية، المرتبط بالمناهج، والكتب التربوية، في المدارس والجامعات العربية، التي تكرس المفاهيم السلفية الشكلية من منطلق التناقض مع المفاهيم والقيم الحضارية الحديثة، خاصة قيم الاختلاف والرأي والرأي الآخر والديمقراطية والمواطنة وتعلن رفضها لمفاهيم الوطنية والقومية ، علاوة على انها لا تتناول أي إشارة إلى التنوع الديني في بلادنا من منطلق المساواة أمام القانون، بل إن معظم الكتب المقررة للتعلم في المدارس العربية تعتبر الإسلام حقيقة مطلقة ووحيدة، بل تشجع على التطرف والعنصرية تجاه الآخر، الأمر الذي يدرج الطوائف والعقائد الأخرى ضمن مفاهيم الضلال والكفر، ويسهم في تربية جيل ناقل وحافظ للمعلومة ، غير قادر على الخلق والتفكير الموضوعي السليم، وكل ذلك يعود إلى أن النظام التربوي في الوطن العربي يحد من القدرة لدى الطالب على طرح الأسئلة وعلى فهم المعلومة المقدمة له، وإعادة صياغتها في عقله، بشكل نقدي بل يؤسس ويكرس لفعل قمع العقل عن التساؤل وتهيئته فقط للتلقي، ما يسطح عقلية الطلاب ويخلق منهم جيلاً ناقلاً لا فاهماً أو مساهمة في صنع الفكرة، بحيث بات الدين في ثقافة المجتمع عموماً، والأطفال وطلاب المدارس خصوصاً ، هو جزء أساسي من الخبرات التي يتلقاها الأطفال في عمر مبكر جدا أثناء تنشئتهم. فمنذ سن الرابعة أو الخامسة، يبدؤون التعرف على الله والجنة والنار، ويصبحون على تماس مباشر بطقوس الصلاة والصيام والحج. ويُطلب منهم استظهار أناشيد وقصص تتعلق بالرسول والصحابة وغيرها من القصص الدينية. وهذا الشكل من التنشئة لا يقتصر على الأسر الذي يأخذ تدينها طابعا فكريا أيديولوجيا، بل إن له طابعا اجتماعيا عاما. ويجب أن نعترف أن هذه التنشئة عموما، لا ترحب بالآخر المختلف دينيا، بل هي على النقيض ترفضه، إذ هي تتعامل مع العقيدة الإسلامية هنا بوصفها الحقيقة الجاهزة المكتملة المطلقة، غير القابلة للنقاش، ويوصم كل ما عداها من عقائد بالضلال، ويتلقى الأطفال هذا النوع من التنشئة في وقت يستخدم فيه الدين في الوقت الحاضر، كما استخدم دوما، أداة لإثارة النزاعات وإدارتها، ومن هنا يأتي خطر أن تظل المدرسة امتدادا لهذا النوع من التنشئة.

ومن هنا فإن المحتوى التعليمي لكتب الصفوف الثلاثة الأولى، لا يمثل خطوة باتجاه تكريس ثقافة التسامح الديني، والاعتراف بحق الآخر في الوجود، بل هو في الحقيقة يواصل تكريس القيم النقيضة لها.

وفي هذا السياق، فإننا نخطئ خطأً جسيماً لو ظننا أن تجديد الفكر الدينى يتمثل أساسا فى مراجعة ونقد بعض الأفكار المتطرفة المبثوثة فى الخطاب الدينى، وذلك لأن المطلوب قبل إحداث ثورة دينية هو القيام "بثورة معرفية" تركز على مناهج التعليم العتيقة البالية سواء فى المعاهد الأزهرية التى تخصصت فى تعليم الفكر الدينى، أو فى مؤسسات التعليم المدنى الزاخرة بقشور العلم، والتى لا محل فيها لفكر دينى مستنير.

"وهذه الثورة المعرفية المقترحة لها أركان أساسية، أهمها على الإطلاق تأسيس العقل النقدى الذى يطرح كل الظواهر الاجتماعية والثقافية والطبيعية للمساءلة وفق قواعد التفكير النقدى المسلم بها فى علوم الفلسفة والمنطق. والركن الثانى تجسير الفجوة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على أساس مبدأ وحدة العلوم.

والركن الثالث هو الدراسة العلمية للسلوك الدينى لمعرفة صوره وأنماطه السوية والمنحرفة على السواء. والركن الرابع والأخير استخدام الاكتشافات الجديدة فى علم اللغة والمنهجيات المستحدثة فى تحليل الخطاب لتأويل الآيات القرآنية حتى تتناسب أحكامها مع روح العصر".

والنتيجة أن مجتمعاتنا العربية، أصبحت تعاني من ازدواجية واضحة على مختلف المستويات العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإدارية، والثقافية. ازدواجية تتمثل في وجود قطاعين أو نمطين من الحياة الفكرية والمادية، منفصلين ولكنهما متعايشان معاً داخل المجتمع الواحد: أولهما عصري، مستنسخ عن النموذج الغربي، ومرتبط به ارتباطاً تبعياً، والثاني تقليدي أو أصيل، وهو استمرار لما كان قائماً من قبل التغلغل الإمبريالي، ويتم الدفاع عنه بدعوى الأصالة والحفاظ على تراث الأسلاف !!.

وفي هذا السياق أشير بوضوح شديد إلى أن أزمة فكرنا وواقعنا ليست فحسب أزمة تخلف وتبعية، بل هي أيضاً أزمة معرفة وأزمة تنمية وأزمة انظمة مستبدة ، وأزمة تفارق صارخ بين مستويات الثروة والتحضر ومستويات المعيشة، والديمقراطية والعلم والثقافة، أزمة علاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أزمة هيمنة خارجية استغلالية على مقدرات حياتنا ومنطلقات تنميتنا الاجتماعية والثقافية والقومية، إنها في النهاية أزمات مستفحلة ومتداخلة نتيجة ضعف احزاب وفصائل اليسار العربي وفقدانها للرؤية الاستراتيجية الشاملة والبرامج والاليات المطلوبة لمجابهة الازمات وتجاوزها صوب التغيير التحرري الديمقراطي النهضوي المنشود.

وبالتالي فان بلورة رؤيتنا الوطنية والقومية الديمقراطية – كما يقول بحق المفكر الماركسي الراحل أ. محمود العالم – مرهونة بوعينا وبنضالنا للانتصار على أزمة فكرنا وواقعنا، وهي ليست فحسب أزمة تخلف وتبعية، بل هي أيضاً أزمة معرفة وأزمة تنمية وأزمة نظام وأزمة حكم وأزمة تفارق صارخ بين مستويات الثروة والتحضر ومستويات المعيشة، والديمقراطية والعلم والثقافة، أزمة علاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أزمة هيمنة خارجية استغلالية على مقدرات حياتنا ومنطلقات تنميتنا الاجتماعية والثقافية والقومية، إنها في النهاية أزمة فكر نظري نتيجة لمختلف هذه الأزمات المتداخلة، ونتيجة فقداننا للرؤية الاستراتيجية الشاملة لتغيير الواقع وتجديده، ولن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بمشروع تنموي قومي شامل ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافة وإعلامية وقيمية، ومشروع يستوعب تراثنا العربي الإسلامي استيعابا عقلانيا نقديا، ويضيف إليه ، ويستوعب حقائق عصرنا الراهن استيعابا عقليا نقديا .

اكن الإشكالية الكبرى، أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها ، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة ، إلى المرحلة الجديدة أو العولمة ، بتسارع غير مسبوق ، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها ، في الحاضر والمستقبل ، تحديات غير اعتيادية ، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها المعرفية والعلمية ، وهو هدف لا يمكن تحقيقه في ظل استمرار بقاء السيطرة الإمبريالية على قدراتنا عبر تحالفها غير المقدس مع أنظمة التبعية والخضوع في بلادنا من جهة ، او في ظل استفحال مظاهر التخلف والاستبداد من جهة ثانية ، بما يؤكد على ترابط العاملين الداخلي والخارجي ، ومواجهتهما معاً في سياق عملية التغيير المطلوبة لمجتمعنا العربي ، ذلك إن " الاستلاب الأيدلوجي بشكليه السلفي والاغترابي – كما يقول جاد الكريم الجباعي –هو ابرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر ، وتعيد

إنتاج الاستبداد وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية ، فالعلاقة بين المستوى الأيدلوجي السياسي والمستوى الاجتماعي الاقتصادي ، هي علاقة جدلية ، تحول كل منهما الآخر في الاتجاهين " الامر الذي يفرض على القوى الديمقراطية واليسارية ان تبادر الى الخروج من ازماتها الفكرية والسياسية والمجتمعية لكي تفرض وجودها وانتشارها عبر بديلها الديمقراطي القادر وحده على كسر وتجاوز حالة الاستقطاب المرعبة بين قوى اليمين والتخلف والتبعية والاستبداد والخضوع صوب مستقبل عربي تحكمه معايير التنوير والمواطنة والثورة الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية .

الدكتور حيدر عبد الشافي في ذكرى رحيله الثانية عشر

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6380 – 2019 / 10 / 15

الدكتور حيدر عبد الشافي في ذكرى رحيله الثانية عشر
(محاضرة في جمعية الهلال الأحمر لقطاع غزة .. بتاريخ 2019/10/12)

أبدأ حديثي في مناسبة الذكرى 12 لرحيل الانسان والقائد الوطني الديمقراطي التقدمي د. حيدر بتأكيد الالتزام والوفاء بالمبادئ والمفاهيم والمواقف المبدئية السياسية والأخلاقية التي عاش ومات مناضلاً من أجلها.

الحديث عن الأخلاق في مناسبة الذكرى الثانية عشر لرحيل الانسان القائد الوطني الديمقراطي د. حيدر عبد الشافي ، هو حديث عن قيمة رئيسية من جملة القيم الانسانية التي سكنت عقله وروحه، وكانت مرجعاً أولياً في كل ممارساته ومواقفه السياسية والمجتمعية.

ففي ذكراه اليوم لا نفتقده وجوداً فحسب، بل نفتقد أيضاً قيم الحرية والديمقراطية، وقيم الحق والعدل والخير واحترام الآخر ونظافة اليد واللسان والتواضع والشجاعة في الموقف، وقبل كل شيء نفتقد الاخلاق كقيمة طالما كان يرددها باعتبارها شرطاً أساسياً – إلى جانب الديمقراطية والنظام– لتحقيق الأهداف الوطنية التحررية والديمقراطية لشعبنا وكل شعوبنا العربية، وبدون تلك القيم لن نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام بل سنتعرض لمزيد من التراجعات والأزمات والصراعات والانقسامات كما هو حالنا اليوم .

في رحاب الذكرى الثانية عشر لرحيل الانسان الاخلاقي الديمقراطي النبيل د.حيدر، لا نملك إلا ان نكون أوفياء له ولمبادئه مستلهمين الدروس والعبر من سيرته ومسيرته ، وذلك انطلاقاً من وعينا للترابط بين السياسية والاخلاق بالمعنى الموضوعي النبيل لكلمة السياسي وليس باعتبارها اطاراً للمصالح الأنانيه الانتهازية الضاره لهذه الحركة السياسية أو تلك.

فالسياسة إذا ما أدّت إلى خدمة اهداف ومصالح الشعب وفق أسس وطنية وديمقراطية فإنّها تكون أخلاقية . وإذا ما أدّت إلى إضعاف وتفكيك الشعب والمجتمع والنظام وتحقيق مصلحة الفئة الحاكمة وحدها بقوة الإكراه والاستبداد وتركت الشعب وحيداً في مواجهة الانقسام وكل أشكال المعاناه والبؤس والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإنها تتحول إلى سياسه منحطه لا أخلاقية .

وبالتالي "فهناك سياسة أخلاقية ، وهناك سياسة لا أخلاقية . وفي هذا السياق، هناك تصوران في هذا المجال هما : التصور الاخلاقي النبيل لكانط باعتبار الاخلاق عنده ضمانه لحرية الانسان ، على النقيض من التصور الانتهازي لميكافيللي، "ومعلوم أنّه عندما نقول سياسة مكيافيلية فكأنما نقول سياسة لا أخلاقية ، اما كانط فكان يعتقد أنّ السياسة ينبغي أن تكون أخلاقية وإلا فلا معنى لها .

لقد لعبت الفلسفة الأخلاقية للفلاسفة الكبار دوراً وتأثيراً في العقلية الجماعية في الغرب عن طريق التربية والتعليم والتثقيف والتهذيب ذلك انطلاقاً من أن الفكر يلعب دوره وليس مجرد ثرثرات فارغة كما يزعم البعض، فلا سياسة عظيمة بدون فكر عظيم . فالفكر أولاً، بعدئذٍ تجيء السياسة وقطف الثمار. وهذا ما ينقصنا بشكل موجع".

بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية الديمقراطية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس .. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي الكاذب.

يقول جون لوك (1632م. – 1704م.): إن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع "؛

أما مونتسكيو (1689 – 1755) : في كتابه روح القوانين فقد رفض الاستبداد، ودافع عن الحرية، وأكد على ضرورة فصل السلطات، رافضاً للحكم المطلق ونظام الاستبداد.

كما اعتبر روسو "أن الاستبداد هو عملية اغتصاب للسلطة، يترتب عنها أن المغتصب يضع نفسه فوق القانون".

أما نيتشه (1844 – 1900): فقد دعا إلى تدمير الأخلاق القديمة وأخلاق الضعفاء وتمهيد الطريق لأخلاق "الإنسان الأعلى" .

فالخضوع عنده يولد الذل والضعة، حيث تسود أخلاق الضعف وتصبح أحد أهم السمات الأخلاقية للشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها.

فالضعفاء أو العبيد –كما يقول نيتشه– يلجأون الى تسمية الأشياء بعكس أسمائها الحقيقية . وهكذا فالشعور بالعجز يسميه العبد " طيبويه " ، وعدم القدرة على رد الفعل يسميه " صبراً " كما يسمي الخضوع " طاعة " و الوضاعة " تواضعاً " والعجز عن الانتقام " عفواً " وهكذا.

وسؤالي الى أي مدى تنطبق أخلاق العبيد على العرب اليوم ؟ وما هو البديل ..؟ هل هي إرادة الحياة ؟ هل هو الإنسان الذي يثور ضد العدو الوطني ، وضد الاستبداد والاستغلال ، إلى جانب ثورته على الأخلاق السائدة وأضاليلها ؟ هل هو الإنسان الذي يثور على الشفقة وعلى الرحمة وعلى الصبر والتواضع والتواكل ؟ الجواب أتركه لكم .

أما في تاريخنا الاسلامي، نستلهم أقوال المعتزلة فرسان العقل في الاسلام، الذين كانوا ضد الأشعري الذي قال : "إن الإمام ليس لنا إزالته حتى وإن كان ظالماً مستبداً أو فاسقاً؛ كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي قال: "إن من غَلَبَ بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، بِراً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين".

أما القرامطة فقد رأوا أن السلاطين والخلفاء منذ معاويه وولده يزيد أنزلوا الجماهير إلى مستوى العبودية الاجتماعية والشقاء المادي فأعلنوا أنهم يريدون ارجاع العدل الاجتماعي وإنشاء الرفاه المادي!

نحن اليوم امام منعطف التغيير، امام منعطف تأسيس بناء اخلاقي ديمقراطي علماني لمجتمعاتنا، فإذا أردنا أن نبني مجتمعًا ديمقراطياً قويًا متماسكًا،علينا أن نناضل لكي نجعل على رأسه سلطة تلتزم بالأخلاق والقيم، تجعل الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة عنوانها، فلا خيار لشعبنا وشعوبنا سوى خيار الحرية والديمقراطية .. وبدون ذلك ستستمر مظاهر البربريه والتخلف والاستبداد في بلادنا بصور أكثر بشاعة وانحطاطاً مما هي عليه اليوم.

فالمجتمع الذي تتبنى سلطته الاستبداد طريقًا لا يشعر أفرادها بحياتهم وبكرامتهم وحريتهم، يصبح جُل اهتمامهم المأكل والمشرب كما هو حالنا في قطاع غزة اليوم، خاصة وأن المفاهيم الاخلاقية السيئة التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات الانقسام، وابرزها ، الاتكالية او اللامبالاة ، غياب الشعور بالذنب عند هدر المال العام ، الرشوة والمحسوبيات ، الميل الى الاحباط او الاستسلام ، النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية ، الخضوع ، ومظاهر البذخ غير المبررة او المشروعة او سيادة منطق العشيرة او الحمولة ، وتراكم الخوف في صدور الناس، وانتشار الجريمة بكل أنواعها، لدرجة أن الفرد في بلادنا اصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته انسجاما مع القول العربي المأثور "امش الحيط الحيط" .

ان النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الفلسطيني في هذه المرحلة، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح النضال التحرري والديمقراطي ، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة ، بل يستعينون بالله عليه ، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر" ففي حالة الاحباط والانحطاط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" او المخرز حامي والكف طري"، فقط المواجهة تكون مع الاضعف، وحين تسود هذه الخصائص او السلوكيات، فان القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الاحوال .

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم النضال التحرري والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ، وهذه ظاهرة –مفارقة– تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات .

"بكلمة موجزة إن انتهاك النظام الأخلاقي، هو انتهاك العقد الاجتماعي الذي كان آخذاً في التشكل، أي انتهاك لمبدأ كلية المجتمع وعمومية الدولة أو السلطة وقوانينها المعتمدة ديمقراطياً، فالامتيازات حلت محل الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وإرادة الحزب أو الحركة حلت محل الإرادة العامة التي يجسدها القانون، ذلك هو أساس الانحطاط الأخلاقي.

لذلك كانت النزاهة والاستقامة واحترام الذات والحرص على المال العام والشأن العام والعمل بمقتضى القانون محنة على أصحابها".والخروج من هذا الوضع البائس تبدأ بإعادة الاعتبار للقانون الوضعي العام، أو القانون الأساسي الذي يسري على الحاكمين والمحكومين بلا استثناء ولا تمييز.

فالقانون الأساسي بالنسبة لنا في فلسطين هو قيمة أخلاقية في ذاته، ونظام عام لإنتاج القيم السياسيه والأخلاقية في الوقت عينه، وهو دستورنا المؤقت ، المعبر عن ماهية النظام الفلسطيني الديمقراطي.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التي ننشد هي ديمقراطية إنسانية ينمو فيها العنصر الأخلاقي / الإنساني طرداً مع نمو العدالة الاجتماعية، فالعدالة هي التجسيد العملي للمساواة.

لكن الديمقراطية عندنا بدلاً من أن تكون مهداً للتغيير التحرري والديمقراطي باتت في ظل الانقسام لحداً أو قبراً للتغير المنشود .. لذا آمل أن تتحقق التجربة الديمقراطية عندنا خلال الاشهر القادمة لكي تكون مهداً لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية تحت مظلة م.ت.ف ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي، في ظروف بات فيها شعبنا الفلسطيني على قناعة بضرورة تجديد وتنشيط الحياة السياسية الفلسطينية وتوفير الفرص أمام الشباب الوطنيين المستقلين ليقوموا بتأسيس أحزاب جديدة إلى جانب الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية الأخرى، وذلك تعزيزاً وارتقاءً بمفهوم التعددية السياسية الفلسطينية الوطنية والديمقراطية.

ذلك هو الدرس الذي نستلهمه من الراحل د.حيدر الذي جسّد أنبل وأصدق المفاهيم والطروحات الأخلاقيه في كل حياته والتزم بمصداقية عالية في كل ممارساته خاصة في مواقفه السياسية، إذ أنه رفض بإصرار التعامل مع الشعارات السياسية بأسلوب شعبوي او ديماغوجي انتهازي، لأنه كان مقتنعاً أن هذا الأسلوب ليس سوى ممارسة الخديعة المنحطة للجماهير.

وإلى جانب ذلك فقد كان الراحل قليل الكلام ولم يكن ثرثاراً او قوالاً أو زجالاً سياسياً ، لكنه عند المواقف الحاسمه، ضد الفساد والاستبداد والتخلف والتهاون السياسي كان عالي الصوت حقاً.. ولذلك اختار بوعي ان يكون بالفكر والموقف والممارسة مع التحرر والوحدة الوطنية والديمقراطية.

كانت حياته محطات لاهبه من التواريخ الحزيرانيه، فقد ولد في حزيران 1919، وتخرج من الجامعة الامريكية في حزيران 1943، وانخرط في جهد وطني مع زملائه لنجدة اللاجئين المشردين في حزيران 1948، وأنهى اختصاصه في الجراحه في أمريكا، وعاد إلى وطنه في حزيران 1954 ، وأسس حركة البناء الديمقراطي في حزيران 1995 .. ويا لها من مصادفة حزينة حيث جاء الانقسام الذي شطب الحرية والديمقراطية في حزيران 2007.

إننا إذ نلتقي اليوم في الذكرى الثانية عشر لرحيل رمز الوحدة الوطنية د.حيدر في ظروف وأوضاع فلسطينية مفككه ومنحطة ومنقسمة بصورة غير مسبوقة قتلت الوحدة الوطنية لحساب المصالح الفئوية الانقسامية الكريهه، لابد ان نُعَبِر عن القلق الذي ينتاب شعبنا ، بالمعنى الذاتي والسياسي والمعرفي، ذلك القلق الناجم ليس بسبب تفكك الوحدة الوطنية فحسب بل ايضا لغياب هذا المفهوم الوطني الوحدوي الجامع من الناحية النظرية عن عقول وقلوب معظم ابناء شعبنا الفلسطيني في الضفة وفي الشتات وفي 48 عموما وفي قطاع غزة سفينة نوح

الفلسطينية الولادة للوطنية والهوية الفلسطينية على وجه الخصوص التي يبدو جلياً أنها لم تعد كذلك في ظل الانقسام البغيض.

إنَّ حديثي عن القائد الراحل د. حيدر ومواقفه الوطنية والاخلاقية هو تقييم موضوعي لدور الفرد عبر التحامه الصادق والأمين بحركة شعبه في صعودها إلى الأمام دون أي تطلع للتمجيد أو العبادة الشخصية أو المصالح الأنانية أو الاستزلام والفساد والاستبداد، وهي صفات أزعم أن فقيدنا الراحل حيدر عبد الشافي كان حريصاً طوال تاريخه ان يظل أميناً لقضايا شعبه دون أي اقتراب منه نحو المصالح الخاصة تحت أي ظرف من الظروف .

وفي ظل الاحتلال ورغم كل ما تعرض له من ضغوط ونفي... ظل حيدر عبد الشافي صامداً يعمل بصمت دون كلل ، وفي عام 1972 قام مع عدد من رموز الحركة الوطنية في القطاع بتأسيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي مارست –وما زالت – تمارس نشاطها لصالح الفقراء في المخيمات والحارات الفقيرة في غزة وخانيونس ورفح، ثم التحق في لجنة التوجيه الوطني عام 1978 .

ومع اشتعال الانتفاضة في ديسمبر 1987 ، كان د. حيدر أحد مؤسسي القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي كانت تجسيداً حقيقياً للوحدة الوطنية، واستمر مناضلاً دون كلل رافعاً شعار الوحدة الوطنية والتربية الأخلاقية حتى رحيله في 9/26/ 2007 .

الوحدة الوطنية التي آمن بها وعمل من أجلها الراحل د. حيدر، هي الوحدة التي تستجيبُ لطبيعةِ معركَتِنَا ضد هذا العدو ، وتستجيب في نفس الوقت لقواعد الاختلاف والتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية ، هي الوحدة التي آمن بها ودعا إليها الراحل د.حيدر على أسس ومبادئ تلتزم بالديمقراطية هدفاً ومنهجاً يضمن حرية المعتقد والرأي الصريح لأي اختلاف وأي نقد بين أطياف ومكونات الساحة الوطنية الفلسطينية، شرط أن يكون في إطار الوحدة ومعززاً لها، انطلاقاً من وعينا بأن الكفاح الفلسطيني ضد العدو الصهيوني من جهة والنضال الديمقراطي في اطار حرية الرأي والعقيدة من اجل انهاء الانقسام البغيض واستعادة الوحدة الوطنية التعددية من جهة ثانية ، لن يكون اي منهما مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح ونضال مواطنين حُرّرت إرادتهم وعقولهم وأقلامهم وإبداعهم، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد .

لقد كان الراحل د. حيدر – ومازال– ضميراً أخلاقياً ووطنياً صادقاً .. ومناضلاً عنيداً من أجل ترسيخ المفاهيم والأسس الحضارية للوحدة الوطنية التعددية في إطار م.ت.ف رغم أية اختلافات سياسية أو فكرية .

لذلك فإن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية الديمقراطية عبر الانتخابات الديمقراطية وفق رؤية الخالد د. حيدر، تشكل مدخلاً قوياً في مجابهة كل عوامل الإحباط واليأس والمخططات العدوانية صوب التحرر والاستقلال .

لذلك نقول نعم للانتخابات الديمقراطية وفق نظام التمثيل النسبي الكامل .. نعم للمشاركة فيها عبر المسارعة إلى تشكيل التيار الوطني الديمقراطي التقدمي بما يمكننا من صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي

النقيضة لصفقة القرن والمخططات الصهيونية من ناحيه وإلتزاماً بدروس وعبر د.حيدر الوحدوية الاخلاقيه من ناحية ثانية .

أخيراً ، أقول في ذكراه الثانية عشر ، لم "يرحل حيدر عبد الشافي من مدينة الامام الشافعي إلا ليرقد رقدته الأخيرة في مدينته الحزينه، غزة، التي كثيراً ما اتشحت بالسواد والدم بنتيجة الظلم والاستبداد، ومازال صوت الحصار والانقسام والاصوات النشاذ النقيضه لاستعادة الوحدة الوطنية واستعادة شعبنا لحقوقه الاصلية في الديمقراطية طاغياً على صوت الديمقراطية التي آمن بها القائد الراحل د. حيدر"1 .

عاشت الوحدة الوطنية التعددية لشعبنا في إطار م.ت.ف مطلباً ملحاً لدفن الانقسام
عاش نضال شعبنا من أجل الحرية والاستقلال والعودة
الحرية لأسرنا الأبطال .. والمجد والخلود لروح د. حيدر وكل شهداء شعبنا

****

1 صقر أبو فخر – جريدة السفير – آذار 2013 .

حول القيم الأخلاقية العربية (الموروثه والسائده) والصراع بين التخلف والارتقاء ....

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6398 – 2019 / 11 / 3

المبادئ الأخلاقية لا يضعها الفلاسفة بصورة مجردة أو ذاتية ، وإنما تتشكل في مجرى التطور العام للمجتمعات البشرية .

وفي هذا الجانب أشير إلى المتغيرات النوعية ، الثقافية والاخلاقية التي أصابت مجمل الشعوب في هذا الكوكب بدرجات متفاوتة بتأثير ظهور وإنتشار نظام العولمة الرأسمالي نتيجة التقدم الهائل في علوم التكنولوجيا والإتصال وغير ذلك من مظاهر التقدم العلمي والاجتماعي الحضاري .

إنّ كل ذلك يفرض علينا كعرب ، التعامل مع المسألة الأخلاقية والثقافية عموما ، بصورة نسبية ، ولكن من منطلق حداثي ، عقلاني وديمقراطي صارم ، فالقيم الأخلاقية ليست أبدية ولا مطلقة، إنما هي نسبية تابعة لعملية التغير المستمر الذي يؤثر في دوافعها الاجتماعية والبيولوجية والفيزيولوجية وغير ذلك من الدوافع .

– وبالتالي فإن فهمنا لنسبية هذه القيم يدعونا إلى تأمل المتغيرات التي تصيب الجوانب المادية والعلمية والمعرفية ، والتعامل معها بصورة حضارية – عقلانية ، وتكييفها بما يتفق مع ضرورات التطور المنشود لواقعنا الراهن ،مع إقرارنا بأن هذا التقدم العلمي الهائل في ميدان البيولوجيا والهندسة والصفات الوراثية والاستنساخ وعلم الأجنة كما في ميدان تكنولوجيا المعلومات ،من شأنه أن يؤدي إلى نتائج تتعارض مع القيم الأخلاقية –الموروثه والسائده– في جميع المجتمعات المتخلفه والتابعه عموماً ، ومجتمعنا العربي الإسلامي على وجه الخصوص .

فعلى سبيل المثال ، إن إمكانية تغيير " جنس الكائن البشري من ذكر إلى أنثى أو العكس ،وإمكانية التحكم في جنس المولود وفي ذكائه وقدراته العلمية ، وعملية الاستنساخ التي أثارت علامات الاستفهام على جوانب أخلاقية كانت تنتمي إلى " اللامفكرفيه "أو إلى دائرة " الممتنع " الذي لا حكم له كما يقول الفقهاء .

كل هذا يثير المخاوف والهواجس بشكل جدي في أوساط الوعي البسيط أو العفوي، ولكننا –في نفس الوقت –لا نستطيع أن ننكر ما توفره هذه الاكتشافات العلمية من إمكانات هائلة للبشر سواء أمام آفاق البحث العلمي أو في مجال نشر المعرفة وغير ذلك من التسهيلات المتنوعة والسريعة في الاقتصاد والإعلام والثقافة ، بما يجعل من هذه الاكتشافات من أهم الوسائل أو المقومات الضرورية لعالم اليوم والغد .

إن التحدي المتزايد الذي يسببه العلم وتطبيقاته للأخلاق والقيم عموماً ، في بلدان الوطن العربي راهناً ، يفرض علينا العمل بصور جديه ومتسارعه لاكتساب " الأدوات والأسس المادية والمعرفية لدخول عصر العلم والثقافة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية .

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (1 - 10)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6412 – 2019 / 11 / 18

مفهوم الأخلاق وتطوره الفلسفي والتاريخي

المفهوم Concept: "هو فكرة محدده تمثل الخصائص الأساسية للشيء الذي تمثله"[1] "هو شكل من أشكال انعكاس العالم في العقل يمكن به معرفة ماهية الظواهر، وتعميم جوانبها وصفاتها الجوهرية. والمفهوم نتاج معرفة متطورة تاريخيا، ترتفع من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى، وتلخص هذه المعرفة – على أساس الممارسة – النتائج المتحصل عليها في مفاهيم أكثر عمقا، ولهذا فإن المفاهيم ليست جامدة وليست نهائية وليست مطلقة، بل هي في عملية التطور والتغيير ترقى إلى رتبة الانعكاس المطابق للواقع"[2].

بناءً على ما تقدم، نستخلص بأن "مفهوم الأخلاق هو شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (إلى جانب الفلسفة والعلم والفن والسياسة والدين) تنعكس فيه الخصال الاخلاقية (الخير، العدالة، الحق... إلخ) ، والاخلاق هي جماع قواعد ومعايير حياة الناس، تحدد واجباتهم كل تجاه الآخر وتجاه المجتمع"[3]، هو مفهوم نسبي ، تطور حسب المراحل التاريخية ، والاوضاع الداخلية الطبقية لمجتمع معين في كل مرحلة من المراحل، فالتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي حدث في سياق الانتقال من نمط اجتماعي اقتصادي الى آخر ، قاد ضمناً وعلى نحو مفصح عنه الى تحولات في البنية الأخلاقية.

فالقيم الأخلاقية ليست أبدية ولا مطلقة، إنما هي نسبية تابعة لعملية التغير المستمر الذي يؤثر في دوافعها الاجتماعية والبيولوجية والفيزيولوجية وغير ذلك من الدوافع .

"قد يكون مفيداً فى البداية أن نطرح بعض الصعوبات التى تواجهنا إذا ما حاولنا أن نتوصل إلى تعريف لما يطلق عليه الأخلاق أو القيم الأخلاقية ، فهو مفهوم قد يتسع "ليشير إلى كل ضوابط السلوك التى يلتزم بها الأفراد فى حياتهم اليومية ، وقد يضيق ليشير إلى ضوابط سلوكية محددة ، أى تلك التى توصف بأنها أخلاقية، وقد يختلف الناس فيما يدخل تحت الأخلاق وما يخرج عنها، وبما أن الأخلاق مفهوم نسبى ، فإن ما يعتبره شعب من الشعوب أخلاقياً قد لا يعتبره شعب آخر"[4] إذا كان يعيش ظروفاً وأوضاعاً متخلفة بائسه ومعقده ومنقسمه كما هو حال شعبنا.

"وثمة صعوبة ثالثة تتعلق بنطاق الأخلاق ومجال تأثيرها : هل هى قيم فردية يتبناها الفرد مختلفاً عن الآخرين ، أم أنها قيم جماعية تشترك فيها الجماعة بأسرها ؟ وهل يمكن التمييز بين القيم الفردية والقيم الجماعية؟ وما حدود التداخل بين المستويين؟ "[5].

ونصادف "رابعاً معضلة التمييز بين المفهومات المختلفة التى تشير جميعها بشكل أو بآخر إلى الأخلاق . من ذلك مفهوم الأخلاق morals ومفهوم القيم الأخلاقية moral values ، ومفهوم التوجهات القيمية value

orientations ، ومفهوم الاتجاهات الاخلاقية moral attitudes ومفهوم الأخلاق المهنية ethics ، وعلاقة كل هذه المفاهيم بمفهوم الثقافة culture أو الأطر الثقافية، وأخيراً هناك مشكلة المدخل النظرى الذى ينطلق منه الباحث فى فهم الأخلاق : هل هو مدخل فلسفى ، أم مدخل انثروبولوجى ؟ أم حتى مدخل ثيولوجى فقهى . ولعل هذه الصعوبات هى التى جعلت موضوع الأخلاق أو القيم الأخلاقية يستعصى على الحصر والدراسة العلمية"[6].

فإلى جانب اقرارنا أن الاخلاق – في الوعي الشعبي العفوي– هي مجموعة العادات والاعراف والقواعد التي يؤمن بها هذا الشعب أو ذاك في مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي ، إلا أن بعض الفلاسفة يرون أن موضوع الاخلاق "لا يكون مجرَّد دراسة تقريرية للعادات الخلقية السائدة بين الناس؛ لأنهم يرون أن مهمة الأخلاق إنما تنحصر في وضع الَمَثْل الأعلى وبيان الكمال الأخلاقي وتشريع القانون الخلقي من خلال فرض القواعد التي ينبغي على الانسان أن يسلكها في حياته"[7].

"وهكذا، تصبح الأخلاق في نظر هؤلاء الفلاسفة هي نظرية الَمَثْل الأعلى، وقد بقيت الأخلاق إلى عهد قريب مبحثاً فلسفياً نظرياً يتداوله الفلاسفة ويخوض فيه علماء الأخلاق بوصفه علماً فوضعوه على قدم المساواة مع المنطق وعلم الجمال، وقالوا إن موضوعه هو قيمة الخير، كما أن موضوع المنطق هو قيمة الحق، وموضوع علم الجمال هو قيمة الجمال"[8] .

إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية ، تطرح طائفة لا تحصى من الأسئلة التي تتناول ما يتصل بها من مفاهيم ومبادئ وقيم. مثال ذلك : ما أصل مفاهيم الخير والعدالة والشرف والكرامة ؟... هل هي وليدة التجربة أم أنها فطرية، وجوابي على ذلك انها وليدة التجربة.

تعريف الأخلاق :

أجمل معجم "لالاند" تعريفات الأخلاق في دلالات أربع:

الأولى : هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك المقبولة في عصر أو لدى جماعة من الناس. وبهذا المعنى يقال: أخلاق قاسية، أخلاق سيئة، أخلاق منحلة ، أخلاق طيبة ، كريمة أو صالحة ..الخ ، وأنا اضيف هنا أن هناك أخلاق وقيم نتاج لكل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي لشعوب هذا الكوكب.

والثانية : هي أن الأخلاق جملة قواعد السلوك التي تعتبر صالحة صلاحاً لا شرطياً.

والثالثة : هي أن الأخلاق نظرية عقلية عن الخير والشر، وهذه هي الأخلاق الفلسفية.

والدلالة الرابعة : هي ان الأخلاق جملة ما يتحقق في العلاقات الإجتماعية من أهداف حياة ذات صبغة إنسانية أعظم.

ننتقل الآن إلى تعريف مفهوم الاخلاق فنقول : أنّ الأخلاق ظاهرة اجتماعية يتم صياغتها بصورة واعية و هادفة، بما يتوافق مع المتطلبات التاريخية في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية ، وهي أيضاً شكل من أشكال الوعي الاجتماعي ،يقوم بمهمة ضبط وتنظيم سلوك الناس في كافة مجالات الحياة الاجتماعية بدون استثناء ،في السياسة وفي العلم ، وفي العمل وفي البيت والأمكنة العامة ... إلخ.

"فالأخلاق كمنظومة تتحدد بناء على الواقع الاجتماعي والطبقي المحدد، وأيضا بناء على الخصوصيات الحضارية للجماعة البشرية المحددة في كل مرحلة تاريخية بعينها. فبما أن الموقف من الأخلاق يعكس في العمق موقفا اجتماعيا طبقيا... بالتالي من الصعب الحديث عن الأخلاق بالمعنى المجرد... فالأخلاق هي منظومات ومفاهيم وسلوك نَضَجَ وتبلور في التجربة الاجتماعية"[9].

الأخلاق بين الديمقراطية والاستبداد:

"في البلدان الديمقراطية، يتساوى جميع المواطنين أمام القانون، وبقدر ما يكون هؤلاء أحراراً تكون دولتهم حرة وقوية، وفي البلدان المتأخرة حيث التسلط والاستبداد يتساوى جميع المواطنين أيضاً، ولكن بصفتهم لا شيء. الدولة الديمقراطية قوية بشعبها، ودولة الاستبداد قوية على شعبها.

المواطنون في البلدان الديمقراطية ذوات حرة متساوية في الحقوق وفي الكرامة الإنسانية، تشارك بنشاط في الحياة العامة؛ والرعية في عالم الاستبداد موضوع، والرعايا موضوعات لإرادة المستبد ، فلا ترقى منزلتها ومنزلتهم فوق منزلة الأتباع والعبيد. ومن ثم فإن دوام الاستبداد وألفة الرعايا له تجعل من أخلاقهم أخلاق أتباع وعبيد. الاستبداد والعبودية صنوان، هكذا كانت الحال في الماضي، وكذلك هي اليوم"[10].

"الاستبداد المعاصر كسلفه القديم، يقوم على احتكار الثروة والسلطة والقوة، ووضع اليد على جميع المرافق العامة، وعلى جميع مجالات الحياة، ويمتص قوة عمل المجتمع، ويختزل الوطن كله في شخص المستبد. ويلتمس لنفسه المشروعية من عقيدة دينية أو عقيدة سياسية، قومية أو اشتراكية يفرضها على المجتمع كله بالعسف والإكراه، ولكي يستتب له الأمن يصطنع المستبد قوى للأمن علنية وسرية، وهذه تصطنع جيشاً من المخبرين والوشاة يتكاثر كالخلايا المسرطنة"[11].

نخلص مما تقدم، إلى أن الاستبداد يقتل في الإنسان شخصه القانوني، إذ يسلبه جميع حقوقه، ثم يقتل فيه شخصه الأخلاقي، فتنغلق دائرة الاستبداد؛ ويغدو بالإمكان إعادة إنتاجه .

وما كان بوسع الاستبداد أن يقتل الشخص الأخلاقي في الإنسان لو لم يتمكن من قتل الشخص القانوني فيه، ولو لم يزعزع قاعدة الحقوق الطبيعية والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

بالطبع، يفرح المستبدون (حينما تأخذهم العزه بالاثم) بتحويل شعوبهم إلى قطعان، ومن دون أن يدروا أن ضعف شعوبهم الفعلي هو قوتهم الوهمية، ومن دون أن يدروا أن ضعف الشعوب محمول بتراكمات داخليه تتفاعل وتزداد في انتظار لحظة القطع والانفجار في وجه المستبد.

ذلك "إن قتل الشخص القانوني ثم قتل الشخص الأخلاقي في الإنسان هو قتل روح الاجتماع المدني وروح المواطنة؛ ولذلك قيل من لا يدافع عن قوانين بلاده لا يحسن الدفاع عن وطنه، ومضمون القوانين التي يجدر بالمواطنين أن يدافعوا عنها هو الحقوق ومعيارها هو العدالة، والعدالة هي التجسيد الواقعي للمساواة"[12].

"لقد فهم الكثيرون كارل ماركس وكأنه ضد الأخلاق، بينما ماركس في الواقع هو نموذج المفكر الثوري الأخلاقي بامتياز.. إنه ضد الأخلاق البرجوازية المجردة والغيبيبة التي تحاول إيهام المجتمع بأن المشكلة مجرد سلوك أخلاقي .. وليس نتاج بنى اقتصادية وسلطة سياسية هدفها تكريس الاستغلال... إنه لم يَسقُط في مصيدة

فلسفة الأخلاق الغيبية الوعظية.. وإنما اندمج في الفعل الثوري والفلسفي والفكري لكي يرتقي بالوعي الاجتماعي والتحريض على الفعل من أجل التغيير الحقيقي"[13].

"الفكرة هي أن التغيير ليس مجرد حالة ذهنية أو فكرية.. بل موقف وفعل سياسي مباشر بهدف تغيير البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المادية السائدة.. أي البنى التي تولد كل هذا الإسفاف الأخلاقي والثقافي والسلوكي.. فبدون تغيير تلك البنى سيبقى الوعي خاضعا لعلاقات القوة المبنية على السيطرة على وسائل الانتاج... والمستندة إلى العمل المأجور الذي في جوهره استغلال لعرق وجهد وعمر وحياة القوى المنتجة من قبل طبقات طفيلية هدفها أولا وأخيرا الربح وتركيم الثروة، بمعنى أن تغيير هذه العلاقات اللاأخلاقية في جوهرها ينطلق من تغيير الواقع ذاته... ودور الفكر والأيديولوجيا هنا هو تعزيز هذه العملية الملموسة... أما أن يتحول الفكر إلى عملية وعظ أخلاقي لا تمس الواقع والطبقات المستَغِلَّة... فإنه يصبح في هذه الحالة جزءا من منظومة القهر ذاتها... بهذا المعنى فإن القيم الأخلاقية ما لم تكن قوة فاعلة من أجل كشف الاستغلال والقهر والدفاع عن حقوق ومصالح الناس.. فإنها فقط تعزز الوهم بإمكانية تعميم العدالة وتحقيق الحرية عن طريق الوعظ الأخلاقي"[14].

"بهذا المعنى بالضبط يتحدد الموقف الماركسي من الأخلاق... أي أن الأخلاق بذاتها كمفاهيم ليست هي قوة التغيير بل إن الالتزام بالفعل السياسي والاجتماعي لتغيير الواقع هو الذي يعطيه القيمة الأخلاقية الكبرى... التي ستنتج في سياقاتها منظومة أخلاقية بديلة منسجمة مع الواقع الجديد.

هذه هي الأخلاق الثور ية وليس الوعظ الأجوف الذي يواصل الثرثرة عن الأخلاق ولكن بدون جرأة ووضوح في مواجهة أسباب القهر والظلم والاستغلال كعلاقات وقوى طبقية"[15].

[1] ويكيبيديا – الانترنت

[2] الموسوعة الفلسفية – روزنتا / يودين – دار الطليعة – بيروت – 1981 – ص488.

[3] الموسوعة الفلسفية – المصدر السابق – ص14.

[4] د. أحمد زايد – مصادر الأخلاق الفردية والجماعية: ندوة القيم – الانترنت – 11 يناير 2013.

[5] د. أحمد زايد – المصدر السابق

[6] د. أحمد زايد – المصدر السابق

[7] د. سدير طارق علي – ما هي فلسفة الأخلاق؟ – الانترنت : موقع موضوع– السبت 29 سبتمبر 2007

[8] د. سدير طارق علي – المصدر السابق.

[9] نصار ابراهيم – جدل السياسة والأخلاق والطبقات – الانترنت – 2016/2/4.

[10] جاد الكريم الجباعي – محنة العقل محنة الأخلاق – الانترنت

[11] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[12] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[13] نصار ابراهيم – مصدر سبق ذكره.

[14] نصار ابراهيم – مصدر سبق ذكره.

[15] نصار ابراهيم – مصدر سبق ذكره.

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (2 - 10)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6413 – 2019 / 11 / 19

التطور التاريخي للمذاهب الأخلاقية في الفلسفة:

"ظهرت الأفكار الفلسفية الأولى عن الأخلاق في كتاب "الفيدا" الذي تضمن الأفكار الفلسفية الهندية القديمة ما قبل الفلسفة الاغريقية ، التي عرفت بإسم الفلسفة "البراهمانية" (برهمان هو الله) التي تقوم على أن "أن الحياة مليئة بالشقاء، ومن ثم لابد من احتقار الحياة الدنيا ... لأن الخلاص من الشقاء لا يكون إلا عبر ما تسميه الفلسفة الهندية بـ"النرفانا" التي تعني الفناء في الإله ، وهو شكل من أشكال التصوف والزهد". وظلت هذه الفلسفة مسيطرة في الهند حتى ظهور البوذية في القرن السادس قبل الميلاد التي أسسها "غاوماتا بوذا" أو المستنير.

ثم برزت الفلسفة الكونفوشية التي أسسها "كونفوشيوس" (551 – 479 ق . م) في الصين، واشتهرت بتعاليمها الأخلاقية السياسية التي تقوم على أن السماء هي الإله الأعلى تفرض مشيئتها على الناس، وإن حياة البشر رهن بالقدر، وأن الجاه والثروة منّة من السماء"[1].

هذه هي بعض ملامح الفكر الفلسفي في الشرق القديم الذي تأثرت به الفلسفة الاغريقية، بمثل ما تفاعلت وتأثرت مع المعطيات الفلسفية المصرية الفرعونية والبابلية في العراق بشكل خاص.

أما الفلسفة الإغريقية اليونانية (التي ظهرت في القرنين السادس والخامس ق.م)، فقد كانت الرائدة في تحرير الفكر عبر تساؤلاتها عن طبيعة الواقع وحقيقة الكون والعقل والعديد من القضايا ذات الطابع المعرفي والشمولي.

وفي سياق الحديث عن الفلسفة الإغريقية أشير إلى عدد من الفلاسفة الذين سبقوا سقراط (469 . 399 ق.م) ووضعوا الأسس التي تأثر بها، ومن أشهرهم "فيثاغورث" (580–500 ق.م) الذي آمن بتناسق الأرواح، وكان من الرواد في علوم الهندسة والحساب، ثم "هيراقليطس" (540 – 475 ق.م) الفيلسوف المادي الذي أعلن أن "بداية هذا الكون من النار وأن هذا العالم سيظل ناراً حية تنطفئ بمقدار وتشتعل بمقدار"، و الفيلسوف "آناكساغور" (500 – 425 ق.م) الذي قال أن "الحياة عملية دائمة ومتصلة ومستمرة" واتهمه حكام أثينا الارستقراطيين بالإلحاد وطردوه منها، بعد ذلك برزت "الفلسفة السوفسطائية" كظاهرة فلسفية لعصر ديمقراطية العبيد في أثينا، حيث كان الإنسان عندهم "معيار الأشياء جميعاً وشككوا في التصورات الدينية"، وفي هذه المرحلة برز الفيلسوف "ديمقريطس" (460–370 ق.م) الذي كان نصيراً للديمقراطية العبودية.

يعتبر الفيلسوف سقراط (469 –399 ق.م) رائد الفلسفة الأرستقراطية النخبوية الذي وقف بعناد ضد الديمقراطية في أثينا، باعتبار أنها تؤدي – كما يقول– إلى الفوضى عبر تحكيم جماهير الدهماء في هذه العملية.

كان سقراط من بين أعظم الذين أثروا في الروح الغربية، وكانوا مصدر إيحاء لها. وما ميز سقراط كإنسان تمثل في قوته الأخلاقية، وحياته العادلة والمعتدلة، وسرعة بداهته، وطلاقة لسانه وروحه المرحة اللطيفة.

ويمكننا أن نجمل المبادئ الأساسية للأخلاق السقراطية بما يلي: الفضيلة هي المعرفة، فكلاهما واحد. ومن يعرف الحق معرفة حقيقية سيمارسه أيضاً، وسيكون سعيداً[2].

رأى سقراط الفضيلة معادلة للمعرفة (episteme) في اليونانية. غير أن فهمه للمعرفة معقد نوعاً ما. وهي تشمل المعرفة بأنفسنا وبالأوضاع التي نجد أنفسنا فيها.

وما امتاز به سقراط تمثل في أنه لم يبحث في تلك المعرفة عن طريق جمع الخبرات، بل بالتحليل الفكري، بشكل رئيسي، وبتوضيح التصورات الغامضة التي لدينا عن البشر والمجتمع، مثل أفكار العدالة والشجاعة والفضيلة والحياة الجيدة.

غير أن ذلك لا يكفي، فالفضيلة هي في أن نحيا الحياة التي علينا أن نحياها، وذلك يشمل أهدافاً وقيماً لا يمكن أن نعرفها من العلوم الاختبارية أو العلوم الصورية[3].

وجاء بعده الفيلسوف "أفلاطون" (427 – 347 ق.م) ليستكمل الرسالة في العداء للديمقراطية، بحيث أصبح فيلسوف الفردية الارستقراطية بلا منازع، حيث حرص على تكريس أخلاق الأرستقراطية ضد الفقراء أو العبيد.

وعلى الرغم من هذه الرؤية الأفلاطونية للحكم الارستقراطي، إلا أن افلاطون قال في كتاب "الجمهورية" ما فحواه: إنّ هدف الدولة ينبغي أن يكون تحقيق حكم الفضيلة والنزاهة والاستقامة على هذه الأرض. بمعنى آخر إنّ هدف السياسة هو إقامة مجتمع عادل عن طريق سلطة نزيهة وعادلة، فلا معنى لحكم ظالم ولا مستقبل.

وكان أفلاطون يرى أنّ المجتمع العادل هو ذلك الذي تتوافر فيه الصفات الأربع التالية[4]:

أولاً: الحكمة المتمثلة في حب المعرفة والبحث عنها.

ثانياً: الشجاعة أو القوة المعنوية والأخلاقية.

ثالثاً: الاعتدال في الأهواء والشهوات.

رابعاً: العدل، أي تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الإتاحة لكل فرد في المجتمع أن يقوم بدوره طبقاً لإمكانياته وكفاءاته.

ولكن لتحقيق نظام سياسي كهذا ينبغي بحسب أفلاطون أن يمتلك الحكام أنفسهم هذه الصفات الأربع، وأن يجسّدوها في شخوصهم.

من هنا أطروحة أفلاطون الشهيرة عن الفلاسفة الملوك، أو الملوك الفلاسفة. بمعنى ينبغي أن يكون رأس الدولة فيلسوفاً، وهو حلم طوباوي بطبيعة الحال، ولكن المقصود به أنّ الفيلسوف برجاحة عقله وحكمته هو وحده القادر على تحقيق الحكم العادل.

أما أوصاف الطاغية عند أفلاطون فهي: كائن حيواني ينشغل بالملذات المتقلبة، نقيض الروح الخالدة، هو من أتعس العالمين ومدينته مدينة شقية"[5].

أما الفيلسوف أرسطو (284 –322 ق.م) "فهو أول من استخدم مصطلح الأخلاق أو الحكمة العملية من أجل صياغة الأفكار عن الواجب والخير والشر، وهو أيضاً أول من استخدم مصطلح الاستبداد وقارنه مع مصطلح الطغيان، وقال إنهما نوعان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد، وكان مثل استاذه ومعلمه أفلاطون، يرى أن أفضل أشكال الحكم هو النظام الأرستقراطي الذي يعتمد حكم الأقلية من النخبة المختارة، ورفض الديمقراطية لأنها كما يقول تقوم على افتراض كاذب بالمساواة منسجماً بذلك مع أفلاطون وسقراط، وهو القائل بأن "هناك أخلاق للعبيد وأخلاق للسادة، فمنذ المولد هناك اناس معدون للعبودية واناس معدون للإمارة"[6].

"فأرسطو يعرف الخير في كتابه "الأخلاق" بأنه ما يبحث عنه البشر، وما يشكل غاية قصوى لأفعال الناس"أنه ما تنزع إليه الأشياء أجمعها". ولكن إذا كانت الخيرات متعددة، فما هو الخير الأسمى؟ يجيب أرسطو بالقول أنه السعادة، لأنها الخير المطلق المطلوب لذاته، فهو الغاية القصوى للإنسان. بيد أن السعادة ليست مفهوما ذاتيا أو نفسيا، وليست رغبة أو منفعة، انها حسب تعريف أرسطو "تحقيق الفضيلة" ليس بمعنى التزام قاعدة قانونية أو ضوابط إجرائية، بل الانسجام مع الطبيعة الإنسانية ذاتها. أي السعي لتحقيق السلوك الذي يضمن اكتمال وتحقق الإنسان. الحياة الفاضلة = السعادة = التحديد الأخلاقي للسعادة"[7].

"وفي العصر العبودي الذي امتد حتى نهاية القرن الرابع الميلادي ظهرت ثلاث تيارات رئيسية هي[8]:

الريبية – مذهب الشك: ومن أشهر فلاسفتها "بيرون (365–275 ق.م)، الإنسان عندهم عليه "ألا يتخذ موقفاً من ظواهر الطبيعة أو الحياة، وإذا أراد أن يعيش سعيداً عليه أن لا يفكر فيها"، إنها دعوة مبكرة إلى أن يظل الإنسان أبلهاً أو مكرهاً على الإستسلام للظلم.

الفلسفة الابيقورية: نسبة إلى الفيلسوف "ابيقور" (341–270ق.م)، كان داعية للاستسلام والخنوع والتأمل وهي صفات صبغت المرحلة اللاحقة حتى القرن الرابع عشر .

الرواقيون: أشهر فلاسفتهم زينون الفينيقي (334 ق.م – 262 ق.م)، دعوا أيضاً إلى الاستسلام والسكون ورفضوا مبادىء ابيقور الالحادية، وقالوا بأن الانسان الحكيم هو الذي يؤثر مصلحة الدولة على مصلحته الخاصة او الذاتية.

وفي المرحلة الاقطاعية منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن السابع عشر، سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي التي استطاعت تكييف الدين المسيحي لحساب مصالحها الطبقية، حيث سادت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثة والسكولائية) ونجحت في تثبيت ما سمي ب" أخلاق السادة النبلاء" مقابل أخلاق الطبقات الشعبية الفقيرة التي فرضت عليها ظروف الاستبداد والقهر، أن تمتثل لكل أشكال التفكير الغيبي والاعراف والتقاليد والامثال الشعبية المنبثقة عنه، وهي أفكار أكدت على أن الخضوع للسادة هو نوع من الايمان وبالتالي فإن التمرد عليه نوع من الكفر (وهي أفكار تشبه وتتقاطع إلى حد بعيد مع الاخلاق والأمثال الشعبية التي سادت في التاريخ الاسلامي وما تزال حتى اللحظة الراهنة).

نيقولا ميكافيللي (1469 – 1527): هو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وهو صاحب مقولة: "أن الناس

ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم". إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ ويؤكد على أن ازدهار الدولة القوية المتحررة من الأخلاق، هو القانون الأسمى للسياسة وأن جميع السبل المؤدية لهذا الهدف طبيعية ومشروعة بما فيها السبل اللاأخلاقية (كالرشوة والاغتيال ودس السم والخيانة والغدر)؛ والحاكم عنده يجب أن يتمتع بخصال الأسد والثعلب، وسياساته هي سياسة "السوط والكعكة"؛ هذه هي النزعة الميكافيلية التي تبرر كل شيء للوصول إلى الهدف السياسي ، وهي توضح معنى الفردية والإقرار بالاهتمامات الشخصية.

وفي القرن السادس عشر ظهر "فرنسيسس بيكون" (1561_ 1626)، الذي أعلن "بأن المبدأ الذي ينظم الحياة الفردية والحياة الاجتماعية إنما يتجلى في الطبيعة البشرية بنزعاتها وميولها وما تضمر من عواطف وغرائز، "فالطبيعة البشرية هي المنطلق الأصيل في بناء الأخلاق"، ولكن ذلك مرهون بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام السابقة (أوهام القبيلة، أوهام الكهف، وأوهام السوق) لكي يتصدر العلم والعلماء قمة البناء"[9].

لقد كان بيكون –كما يقول ول ديورانت– "أعظم عقل في العصور الحديثة" قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد .

ثم ظهورت الفلسفة الحديثة مع رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م) فيلسوف فرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا.

كان "ديكارت" في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني، هذا المذهب الذي يرتكز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي "الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية" ومن سلطة السلف، الشك الذي يؤدي إلى الحقيقة عن طريق البداهة العقلية كالحدس_ التحليل_ التركيب[10].

لقد أقام "ديكارت" وفق أسس الشك المنهجي والبداهة العقلية؛ يقينه الأول من مبدأه البسيط الذي عرفناه من خلاله "أنا أفكر.. أنا موجود" ، هذا المبدأ الأول هو بداية كل فكر عقلاني وهو ما سنجده مضمراً وصريحاً في الفلسفة العقلانية من ديكارت إلى ماركس، إنه المبدأ الذي وضع الذات والموضوع في علاقة ضرورية عقلية ديالكتيكية، وأسس مبدأ وحدة الفكر والوجود.. لكن "ديكارت" رغم ذلك كله فصل بين العقل والطبيعة بإرجاعها إلى ماهيتين مختلفتين هما: الفكر والامتداد، ولجأ إلى الإرادة الإلهية للربط بينهما.

وفي هذا السياق يؤكد المفكر العربي "إلياس مرقص"[11] أن: شرط تأسيس العقلانية في الفكر العربي يقتضي أولاً دراسة لمقولة العقل وابراز مقولة الفكر وتوابعها ولاسيما "المفهوم" ومقولة "الشكل" ويقتضي ذلك العودة إلى المبدأ الديكارتي العقلي "أنا أفكر.. أنا موجود" الذي يؤسس العقلانية على مفهوم الإنسان الفرد و الخاص و العام أوالكلي؛ الأنا التي قوامها الفكر والعمل ويقتضي ذلك أيضاً مجاهدة النفس ونبذ أوهامها ومسبقاتها وكبح أهوائها ونزواتها وجموحها على صعيد الفرد والجماعة والطبقة والأمة والحزب.

"باروخ سبينوزا" (1632–1677):

يقول المؤرخ الفرنسي ول ديورانت في كتابه "قصة الفلسفة": أن سبينوزا وضع فلسفة سياسية عبرت عن آمال الاحرار والديمقراطيين في هولندا في ذلك الوقت، وأصبحت إحدى المنابع الأساسية لجدول الأفكار التي بلغت أوجها في روسو والثورة الفرنسية.

يقول سبينوزا "ليست الغاية الأخيرة من الدولة التسلط على الناس أو كبحهم بالخوف، ولكن الغاية منها أن تحرر كل إنسان من الخوف كي يعيش ويعمل في جو تام من الطمأنينة والأمن."

ويضيف قائلاً "إنني أكرر القول بأن الغاية من الدولة ليست تحويل الناس إلى وحوش كاسرة وآلات صماء، ولكن الغاية منها تمكين أجسامهم وعقولهم من العمل في أمن واطمئنان، وأن ترشدهم إلى حياة تسودها حرية الفكر والعقل، كيلا يبددوا قواهم في الكراهية والغضب والغدر، ولا يظلم بعضهم بعضاً، وهكذا فإن غاية الدولة هي الحرية في الحقيقة " .

إن هدف الدولة هو الحرية، لأن عمل الدولة هو ترقية النمو والتطور، والنمو يتوقف على المقدرة وتوفر الحريةP إذ أن حرية الكلام والاحتجاج والنقد ستؤدي في النهاية إلى تغيير الأوضاع الفاسدة بالوسائل السلمية. وكلما زادت الحكومة في مكافحة حرية الكلام وخنقها، كلما زاد الشعب عناداً في مقاومتها، ولن يتصدى لمقاومة هذه القوانين أصحاب الشره والطمع من رجال المال، بل أولئك الذين تدفعهم ثقافتهم وأخلاقهم وفضائلهم إلى اعتناق الحرية، فقد جبل الناس بوجه عام على ألا يطيقوا كبت آرائهم التي يعتقدون بأنها حق وإلا يصبروا على محاربتها واعتبارها جرائم ضد القانون، وعندئذ لا يعتبر الناس ان مقت القوانين والإمساك عن مقاومة الحكومة عار وخزي بل شرف عظيم.

وينتهي سبينوزا بقوله: "فكلما قلت رقابة الدولة على العقل، ازداد المواطن والدولة صلاحاً"، وإذا نال الناس هذه الحرية، فلن يضيرهم أي نوع من أنواع الحكومة تتولى أمورهم، سواء كانت ديمقراطية أو ارستقراطية أو ملكية أو غيرها، وهنا سبينوزا يميل إلى تفضيل الحكومة الديمقراطية.

[1] موجز تاريخ الفلسفة – مجموعة من العلماء السوفيت – الجزء الأول.

[2] غنار سكيربك و نلز غيلجي – تاريخ الفكر الغربي .. من اليونان القديمة إلى القرن العشرين – ترجمة: د.حيدر حاج إسماعيل – مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى ، بيروت، نيسان (ابريل) 2012– ص 104

[3] العلوم الصورية مثل الرياضيات وعلم المنطق.

[4] هاشم صالح – مصدر سبق ذكره.

[5] أ.د. عبد الجليل كاظم الوالي – الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي – الانترنت – تغطيات 2004.

[6] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مكتبة المعارف – بيروت – ط5 – 1985 – ص78.

[7] سيد ولد أباه – نظريات معاصرة في الأخلاق – –الأخلاق: بين المعيارية والإجرائية– الانترنت – 2012/4/15.

[8] ول ديورانت – مصدر سبق ذكره – ص127.

[9] ول ديورانت – مصدر سبق ذكره – ص126.

[10] الموسوعة الفلسفية – مصدر سبق ذكر– ص 135

[11] العقلانية في فلسفة الياس مرقص – قضايا و شهادات – مؤسسة عيبال – العدد الخامس – ربيع 1992 – ص 106 .

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (3 - 10)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6414 – 2019 / 11 / 20

عصر التنوير والمساواة:

جون لـوك (1632م. – 1704م):

رفض وجود أية أفكار نظرية مسبقة في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..! وحول فلسفته يقول ماركس :"لقد أقام لوك فلسفة العقل الإنساني السليم.. أي أنه أشار بطريقة غير مباشرة إلى أنه لا وجود لفلسفة إلاَ فلسفة البصيرة المستندة إلى الحواس السليمة".

ومن آرائه الاجتماعية والسياسية قوله: "بأن مهمة الدولة هي صيانة الحرية والملكية الفردية، وعلى الدولة أن تسن القوانين لحماية المواطن ومعاقبة الخارجين عن القانون" وقال أيضاً " إن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع "؛ وتتوزع السلطة عنده إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة اتحادية.. كما طالب بالفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد دعمت آراؤه التوجهات الليبرالية في بريطانيا آنذاك[1].

مونتسكيو (1689 – 1755) : في كتابه روح القوانين رفض الاستبداد، ودافع عن الحرية، وأكد على ضرورة فصل السلطات[2]، رافضاً للحكم المطلق ونظام الاستبداد، لأنه حكم يسوده شخص واحد بلا قوانين ولا أحكام ويسير كل شيء بإرادته ومخاتلاته.

ومونتسكيو يعد الاستبداد نظاما طبيعيا بالنسبة للشرق لكنه غريب وخطر على الغرب، وهي نفس الفكرة الأرسطية التي يقسم فيها العالم إلى شرق وغرب، للشرق أنظمة سياسية خاصة لا تصلح إلا له وهي بطبيعتها استبدادية يعامل فيها الحاكم رعاياه كالحيوانات أو كالعبيد، وللغرب أنظمة سياسية خاصة تجعل تطبيق الاستبداد يهدد شريعة النظام الملكي[3].

ثم جاء جان جاك روسو (1712 –1778) ليعلن أن الوجدان غريزة الهية معصومة ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحرارا كما ولدوا.

كما اعتبر روسو "أن الاستبداد في الأصل ليس نظاماً سياسياً، إنه عملية اغتصاب للسلطة، يترتب عنها أن المغتصب يضع نفسه فوق القانون"[4].

"ومعلوم عن روسو انه نهض في عزّ عصر التنوير لكي يطلق صرخته المدوية: لا لعلم بدون أخلاق، لا لحضارة بدون ضمير! والتنوير إذا لم يكن مبنياً على قيم العدالة والمساواة واحترام الحقيقة فإنه بلا أسس حقيقية"[5].

أما فولتير (1694–1778) عاش كل حياته مناضلاً من أجل الديمقراطية وحرية الرأي ضد التعصب الديني.

لقد خلد تاريخ الثقافة اسم فولتير.. فهو الكاتب الكبير والعالم السيكولوجي وفيلسوف الحضارة والتاريخ؛ عاش كل حياته مناضلاً ضد الكنيسة والتعصب الديني وضد الأنظمة الملكية وطغيانها؛ وقد تعرض بسبب آراؤه للملاحقة والأضطهاد حتى أنه قضى معظم سنوات عمره بعيداً عن فرنسا في ألمانيا وسويسرا (جنيف) وكتب فيها أجمل مؤلفاته "كانديد".

حتى جاء كانط (1724 –1804) صاحب المذهب الانتقادي، وأخلاق العقل، وهو القائل بوحدة العقل النظري والعملي، وأن العقل العملي المحض يصدر أوامر مطلقة هي قوام الوجدان الأخلاقي، وتتميز بانها قطعية ترفض المحاباة ، وتوجب القيام بالواجب فعل الجندي الذي ينفذ ما به يؤمر أولاً.

يعرف كانط الأخلاق، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية، المتميز عن ميدان الضرورة الخارجية والسببية الطبيعية، الأخلاق عند كانط ، مجال اللازم (ما يجب أن يكون) هذا التعريف صحيح من حيث المبدأ ولكنه لا يرتكز، في فلسفة كانط ، إلى فهم الطبيعة الاجتماعية للأخلاق وقولة بأن المثال الأخلاقي لا يتحقق إلا في العالم الآخر .

ذهب كانط إلى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) وعلى هذا النحو يترتب على الإنسان عند كانط، أن يؤدي واجبة من أجل الواجب نفسة.

ذهب كانط الى أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) وعلى هذا النحو يترتب على الإنسان عند كانط، أن يؤدي واجبه من أجل الواجب نفسه.

يُعَرفّ كانط الأخلاق، عامةً بأنها مجال الحرية للبشرية.

والى جانب كانط، فقد حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل ومحاولاتهم بناء الأخلاق على نحو من الجدل الثلاثي (ديالكتيك) وقد أوصل الأول إلى المثالية الذاتية والثاني إلى المثالية الموضوعية والثالث (هيجل 1770 – 1831) إلى المثالية المطلقة، حيث تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي في أنه طرح جانباً الجدل الدائر حول المبادئ الأخلاقية المجردة، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية (عبر الالتزام الاخلاقي تجاه الاسرة والمجتمع والدولة)، التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية.

هيجل (1770_ 1831): تقوم خصوصية مذهبه أخلاقي في أنه طرح جانباً الجدل الدائر حول المبادئ الأخلاقية المجردة، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية، التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية.

يُنَصِّبْ هيجل "الشرف" المعتمد من قبل المجتمع والدولة القائمين، وهكذا قان أخلاق هيجل هي أخلاق التزامات تجاه الأسرة والمجتمع والدولة.

أما أوغست كونت (1798 _1857)، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية ، وهو صاحب نظرية" الحالات الثلاث "، التي تقول أن المفكر البشري مر خلال مسيرته "بثلاث حالات" أو مراحل من التطور[6]:

الحالة اللاهوتية أو التفسير الديني.

الحالة الميتافيزيقية وتتميز باعتماد العقل المجرد بواسطة التكامل والاستنباط.

الحالة الوضعية التي تتميز باعتماد العلم في فهم وتفسير الظواهر الطبيعية والبشرية وهي الحالة "المعاصرة" التي دعا الى الأخذ بها.

وبعد أن استبعد كونت أساليب كل من التفكير الميتافيزيقي واللاهوتي، استبدل بهما مناهج التفكير العلمي أسوة بالعلماء الطبيعيين، فاتجه إلى "وضع قوانين تفسير الظواهر اللا أخلاقية توطئة للسيطرة عليها والإفادة منها في دنيانا الحاضرة".

والخصائص الرئيسية للأخلاق الوضعية كما نظر إليها كونت تتحدد وفقا لما يلي[7]:

أولًا: أنها تقوم على أساس العلم الوضعي وتحقق صفاته، ولهذا فهي حقيقية، أي تقوم على الملاحظة لا على الخيال وتنظر إلى الإنسان كما هو كائن بالفعل لا على النحو الذي يتخيل أن يوجد عليه.

ثانيًا: أن الأخلاق نسبية، وتستمد نسبيتها من نسبية المعرفة وليس لها طابع مطلق كما كان يرى كانط.

نيتشه (1844 – 1900): وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق " الإنسان الأعلى "، انطلاقاً من قناعته بأن هناك تقديران متناقضان للسلوك الإنساني ، هما أخلاق السادة، وأخلاق الطبقات العامة.

فالخضوع عنده يولد الذل والضعة، والعجز ينتج طلب المساعدة من الغير، حيث تسود أخلاق الضعف والسلام والأمن وتصبح أحد أهم السمات الأخلاقية للشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها، فالحياة التي تقوم على مبادئ التسامح الضعيف هي حياة تسير في طريق الانحلال، فالأخلاق الحقة هي إرادة القوة.

فالضعيف فاتر الهمة الذي يقول " إن الحياة لا تساوي شيئاً " خير له أن يقول " إنني لا أساوي شيئاً " هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء، وكان بالمقابل مغالياً في تمجيد القوة، فالإنسان الأعلى عنده هو فرد متفوق يرتفع بشجاعته من وسط الشعب بفضل تربيته القوية لا بفضل الانتخاب الطبيعي أو أي عامل آخر.

كان نيتشة يحتقر أخلاق العبيد أو الضعفاء لأنها أخلاق صادرة عن الضعف والعجز بينما أخلاق الأقوياء أو " السادة " كما يقول: تقوم على البطولة والمقدرة.. إنها أخلاق الأقوياء "الخير" فيها يكون خيراً بمقدار ما يعبر عن شعور الفرد بالقوة، فإذا صدر منه فعل الخير فذلك يكون عن بطولة وامتلاء وبذل، لا عن خوف أو إكراه.

أما العبيد فانهم يلجأون الى تسمية الأشياء بعكس أسمائها الحقيقية، وهكذا فالشعور بالعجز يسميه العبد " طيبوبه"، وعدم القدرة على رد الفعل يسميه " صبراً " كما يسمي الخضوع " طاعة " و الوضاعة " تواضعاً " والعجز عن الانتقام " عفواً " وهكذا.

وسؤالي الى أي مدى تنطبق أخلاق العبيد على العرب اليوم؟ وما هو البديل..؟ هل هي إرادة الحياة؟ هل هو الإنسان الذي يثور ضد العدو الوطني، وضد العدو الطبقي، إلى جانب ثورته على الأخلاق السائدة وأضاليلها؟ هل هو الإنسان الذي يثور على الشفقة وعلى الرحمة وعلى الصبر والتواضع والتواكل؟ الجواب أتركه لكم.

فرويد (1856 – 1939): بعد نيتشه، ظهرت الفرويدية (أو مذهب التحليل النفسي)، انتشر بشكل واسع في البلدان الرأسمالية الغربية، على يدي الطبيب النفسي النمساوي سيغموند فرويد الذي قال بأن دوافع الانسان وأخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية، ولا سيما الجنسية، انه العنصر الأولي لعالم الإنساني الداخلي – "الهو" (اللاشعور) الذي يفعل كقوة بدون وجهة، كنزوع يتخذ اتجاهه في " مبدأ اللذة " ويتجلى عند الرجل في عقدة متناقضة من الميول الجنسية نحو الأم وفي بواعث عدوانية تجاه الأب.

هربرت سبنسر (1820 – 1903)[8]: مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها "سبنسر" قد تشكلت على أساس بيولوجي أو التفسير التطوري، بفضل نظرية داروين ولا مارك عن أصل الأنواع " وعن " الانتقاء الطبيعي "، حيث يربط "سبنسر" فكرة الضمير الأخلاقي بالفكرة العامة أو فكرة الأخلاق المكتسبة، وهي فكرة "بقاء الأصلح" في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه.

وليم جيمس (1842 – 1910): تأثر وليم جيمس بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس مؤسس فلسفة البرجماتزم صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة ".

لم يقتنع وليم جيمس بالفلسفة التي تقوم على التفكير والتأمل ورأى أن لا قيمة للأمور في نظره إلا إذا أرشدتنا الى تحسين أوضاع حياتنا، فالناس يقبلون الفلسفات أو ينبذونها وفقاً لحاجاتهم لا وفقاً للحقيقة الموضوعية، وهم لا يتساءلون : هل هذا منطقي؟ بل يتساءلون عن مدى ما تتناسب الفلسفة مع مصالحهم[9].

لا قيمة إلا للفرد، وكل ما عدا ذلك فهو وسيلة، وهكذا يرى دور الدولة وواجبها في خدمة الأفراد رجالاً ونساءً، والأخلاق هنا مبنية على هذا الأسس.

جون ديوي (1859 – 1952)[10]: وبعد وليم جيمس، جاء تلميذه جون ديوي الذي قال أن النمو و التطور، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام، لقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي، فالنمو في نظره هو المقياس الأخلاقي وليس الخير المطلق.

كما يقول " لكي تكون فاضلاً (أو أخلاقياً) لا يعني ذلك أن تكون طيعاً وأنيساً، إذ أن الفضل بغير مقدره، فضل أعرج، ولن تنفعنا فضائل العالم كلها إذا كان ينقصها الذكاء والعقل... لأن الجهل هو حالة استبعاد وفقدان للوعي وليس نعمة أو سعادة.

أما عالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920)، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما: «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية.

من خلال دراساته استنتج فيبر أن الرأسمالية، وهي التي خلقت العالم الحديث، لم تنشأ إلا في تلك البلاد التي تحولت إلى البروتستانتية، مثل بريطانيا وألمانيا وهولندا، وذلك لأن الأخلاق التي تبشر بها البروتستانتية، على خلاف الكاثوليكية أو الأرثوذكسية، تدعو إلى العمل والإنتاج وتكوين الثروة ، والنجاح في مثل هذا المسعى هو علامة رضا من الرب.

فالكاثوليكية التقليدية مثلا كانت ترى أن الثراء هو امتحان من الرب، وأن الغني الذي لا يتخلى عن ثروته من أجل الرب لن يدخل الجنة. أما البروتستانتية، أو ما بشرت به تعاليم لوثر وكالفن وغيرهما، في تفسير مختلف

للأناجيل، فهو أن الثراء دلالة على النجاح، والنجاح في الحياة الدنيا هو علامة رضا من الرب، وعلى ذلك فإن المؤمن الحق هو من يسعى وينجح، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية –عند فيبر – هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع.

إن الأخلاق الجديدة – في المجتمعات الرأسمالية، عبرت بوضوح عن المصالح الفردية للبورجوازية وشكلت أداتها الفكرية في تدعيم سيطرتها، وهي تنطلق من أن الملكية الخاصة هي ماهية الإنسان الاجتماعي، كما تنظر إلى نشاط رجال الأعمال على أنه مغزى الحياة البشرية وهدفها، وترى فيه معيار كرامة الفرد وحب الرفعة والعدالة التي تعني هنا المنفعة المتبادلة ، أما الحرية فهي تعني حرية المنافسة الرأسمالية شرط لحرية الفرد.

والحقيقة أن جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية، أنها أخلاق لا تعترف، في العلاقات بين الناس، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر، وان الحق دائماً إلى جانب القوة، كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي.

إن الوعي الأخلاقي البورجوازي، بتبريره الرأسمالية مضطر لتبرير العيوب والرذائل الناجمة عنها، وهو يعتبر أن الإجراءات اللاأخلاقية شيئاً مقبولاً، وضرورياً أحياناً، أنه يتدنى إلى مستوى الكلبية cynicism التي تحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية.

فالمعروف إن البرجوازية بعد استيلائها على السلطة، تسعى إلى ممارسة الحلول الوسط ليس فقط في السياسة بل و أيضاً في الأخلاق سواء عبر تحالفها مع بقايا الأرستقراطية أو إقامة أية تحالفات غير أخلاقية لكبح الحماس الثوري للجماهير، هذه الصورة تتجلى بوضوح في بلدان وطننا العربي في التحالف الراهن لقوى البرجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية مع حركات الإسلام السياسي الذي يعبر عن حالة الانكفاء نحو الأساليب الاستبدادية القديمة أو التوتاليتارية في إطار التخلف والتبعية و التطور المشوه.

من كل ما تقدم، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما، من مستوى الدين الآمر، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين" ، فقد تضاءلت –كما رأينا– فكرة المذاهب الأخلاقية القديمة على أثر انتشار النزعات الأخلاقية الذرائعية الى جانب الفلسفة الوجودية، كيركغارد، سارتر، كامو، دي بوفوار، علاوة على سان سيمون وشارل فوريه وروبرت أوين وغيرهم من الاشتراكين الطوباويين والفلاسفة والمفكرين العقلانيين في عصر النهضة الذين قدموا اسهامهم في علم الأخلاق، حيث حاولوا أن يتنبئوا وأن يصوروا علاقات أخلاقية جديدة بين الناس، وأسهموا في توليد مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام الاقطاعي القديم وميلاد عصر جديد للبشرية، عصر الثورات البرجوازية الأوربية التي كانت بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق الديمقراطية البورجوازية الليبراليه .

كارل ماركس:(1818 – 1883): مؤسس فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي، كان ماركس فيلسوفاً مادياً جدلياً " رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق، غريب عن الحياة العملية والنضال، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء Construction المستقبل، ولا وضع نظريات تصلح لجميع العصوروالدهور، بل إن مهمتها " النقد الذي لايرحم لكل ماهو قائم ، نقد لايرحم بمعنيين، لايهاب استنتاجاته الذاتية، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة[11]، إن مأثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملي في آن واحد على حتمية التحويل الجذري للمجتمع نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية رغم كل ما يتبدى اليوم من عوامل القهر والتخلف.

وبإزاء هذه الحركة قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية المتطورة تبعا لحتمية جدلية صارمة هي حتمية الصيرورة والغائية، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأنها نتاج تاريخي. ورسم ماركس وانجلز – في تعاليمهما – الدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية، إن ماركس، باكتشافه القوانين الخاصة، المميزه لتطور الرأسمالية، اكتشف – في السياق نفسه – " المفهوم العام عن القانون، بما في ذلك الفهم العملي للقوانين الأكثر شمولاً لتطور الطبيعة والمجتمع والمعرفة، ويأتي وصف ماركس للقانون العام للتراكم الرأسمالي مثالاً رائعاً على هذا البحث الملموس للقوانين الشاملة لكل تطور. إن هذا القانون يعكس العلاقة المتبادلة بين إثراء طبقة الرأسماليين وبين تفاقم بؤس الطبقة العاملة والكادحين، فكلما ازداد تراكم في أحد قطبي المجتمع يزداد بالمقابل تراكم البؤس في القطب المعاكس، ولذا فإن التراكم الرأسمالي لا يؤدي إلى القضاء على الفقر: كما يروج أصحاب الأفكار الليبرالية والديمقراطية الكاذبة، بل إنه على العكس ينتج الفقر باستمرار، ذلك إن هذا الفقر هو الشرط الرئيسي للغنى في صيغته الرأسمالية (ولذلك قيل: إن رأس المال ينزف دماً من جميع مساماته..)، كما أن تفاقم التناقضات بين الرأسماليين والكادحين وجموع الفقراء، سيقود بالضرورة إلى أذكاء نضال الفقراء الطبقي، والتعجيل بعملية التغيير والثورة. كذلك أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية – بما في ذلك الأخلاق– إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي.

الأخلاق الاشتراكية:

يتمثل جوهر الأخلاق الاشتراكية في الدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين بما يتطابق مع القيم الأخلاقية التي تخدم التقدم الاجتماعي على المستوى الإنساني كله، وهي تقوم على :

أخلاق جماعية ديمقراطية، ومبدؤها الأساسي أن الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد، وهو مبدأ يتنافى مع الأنانية وحب الذات والنفعية الذاتية، ويجمع بصورة منسجمة بين المصالح الشعبية العامة والجماعية والشخصية.

أخلاق إنسانية، وهي تسمو بالإنسان وترسخ العلاقات الإنسانية حقا بين الناس، ونقصد بذلك علاقات التعاون الرفاقي والتعاضد وحسن النية والنزاهة، والبساطة، والتواضع في الحياة الشخصية والاجتماعية.

أخلاق نشيطة وفاعلة، وهي تشجع المواطنين على تحقيق المآثر الإيجابية الجديدة في العمل والإبداع على المستوى الوطني والإنساني العام.

[1] فى نفس المرحلة جاء "بيركلى" وفلسفتة المثالية الذاتية المغرقة فى الرجعية....وكذلك"ديفيد هيوم".
[2] غنار سكيربك – تاريخ الفكر الغربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2012 – ص52
[3] أ.د. عبد الجليل كاظم الوالي – الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي – الانترنت – تغطيات 2004.
[4] كمال عبد اللطيف – الاستبدا: حدود ودلالات – الانترنت – يونيو 2014.
[5] صبحي درويش – الأخلاقي جان جاك روسو والتنوير – الانترنت – 14كانون الثاني 2006 .
[6] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص452.
[7] أ.د. مصطفى حلمي – الأخلاق عند أوجست كونت (1857 م) – الانترنت.
[8] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص465.
[9] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص618
[10] ول ديورانت – قصة الفلسفة – مصدر سبق ذكره – ص624
[11] المصدر: كتاب: موجز تاريخ الفلسفة– ص618

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (4 - 10)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6415 – 2019 / 11 / 21

النظام التوتاليتاري (الشمولي) أو الشر السياسي:

"في كتابها العمدة "أصول التوتاليتارية" الصادر سنة 1951عملت حنا أرندت على فهم أسباب تحول ألمانيا إلى نظام للهيمنة المطلقة". "فالتوليتارتية، كتجسيد للشر المحض، حدث غير مسبوق في التاريخ السياسي تأتي بذورها من الحداثة ومن عجزها عن تدبير مشكل العيش المشترك. فالشر قبل كل شيء فعل عنيف وسلوك عدواني يتم في المجال السياسي ويسعى إلى تدمير الغير وإخضاعه والتحكم فيه"[1].

يُفهم من التوليتارتية –كما تقول حنا أرندت– ذلك النظام السياسي الذي يجعل الأفراد خاضعين لسلطوية هيئات سياسية واجتماعية، وبمعنى آخر، فإنّه يتأسس على وجود نظام وحيد تنصهر فيه كلّ السلط؛ التشريعية والقضائية والتنفيذية، لتكوين سلطة قاهرة تمارس سيطرة شاملة على الأشخاص وأنشطتهم، وتتدخل في كل تفاصيل حياتهم، تحولهم إلى "جثث حيّة"، ويصيرون غرباء عن ذواتهم ويفقدون الإيمان بأنفسهم.

قاربت حنا أرندت سؤال/مشكل الشر من منظور سياسي بعيداً عن كلّ التفسيرات اللاهوتية والقيمية، فهو بالنسبة إليها لا يرتبط بأيّ ميل ميتافيزيقي، ولا يستند إلى أيّ مبادئ مطلقة تحيل إلى ما هو مقدّس أو ديني، إنّما هو إنساني ولا يمكن أن يفهم إلا في علاقته بما هو إنساني، وعبر اقترافه فإنّ الناس يخرجون من إنسانيتهم.

فالشر هو ما يجعل الكائن البشري يعيش تمزقاً بين إنسانيته وبين اللاإنساني، إنّه غياب تطابق الإنسان مع ذاته. ومن أجل رسم صورة عامة، جاز لنا القول إنّ الشر بالنسبة إلى حنا أرندت هو فعل إنساني، ولا يخرج عن العالم الإنساني. فهو يصدر عن الإنسان، ويقع على الإنسان. فليس فيه شيء من الشيطان، وليس له أيّ مظهر ميتافيزيقي، ولا يرتبط بأيٍّ من المبادئ الخالدة للعقل الإلهي. فالشرّ كله إنساني".[2]

تقول حنا أرندت : "لا يكون للحرية تحقق فعلي في العالم الذي لا يسمح بممارسة الفعل والكلام، مثل المجتمعات الاستبدادية التي تعتقل رعاياها داخل بيوتهم الضيقة، وتمنع بذلك ميلاد حياة عمومية. فبدون حياة عمومية مضمونة سياسيا، لا يمكن للحرية أن تتجلى، إذ ينقصها الشرط اللازم لظهورها في المجال العام. إن الحرية، بوصفها واقعا قابلا للبرهنة عليه، ترتبط بالسياسة ارتباطا تلازميا، وتشكلان معا وجهين لنفس الشيء"[3].

المدرسة الإجرائية الجديدة:

"ولهذا المدرسة اتجاهان أساسيان: نظرية العدالة التوزيعية لدى الفيلسوف الأمريكي جون راولز (1921 – 2002) ونظرية الفعل التواصلي لدى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس (1929 –).

أما جون راولز فينطلق من التصور الكانطي لأسبقية مبدأ العدل على مبدأ الحرية، رافضا بشدة بناء المنظومة القيمية الجماعية على مضمون عيني للخير المشترك، معتبرا أن جوهر الفكر الديمقراطي الليبيرالي هو صراع التصورات العقدية والمعيارية وتنظيم هذا الصراع اجرائيا.

وهكذا يميز راولز بين " الخير المشترك السياسي" الذي يتماهي مع القواعد الليبرالية للتنظيم السياسي (الخير المشترك الأخلاقي) الذي هو حصيلة تأويلات قيمية لا يمكن فرضها بقوة القانون، بل يجب إخضاعها لإرادة الناس.

إن همه هو استكشاف العقد الاجتماعي الذي يضمن في أن واحد حرية الأفراد ومساواتهم، مجملا قواعد هذا العقد في مبدأين أساسين هما[4]:

أولا: يتعين أن يكون لكل الأفراد حقوقا متساوية في النظام العام، أي القدر الأوسع من الحريات المتساوية الأصلية.

ثانيا: لا يكون التفاوت الاجتماعي والاقتصادي مقبولا إلا بشرطين هما من جهة استفادة اكبر عدد ممكن من المحرومين من الفائض الجماعي والمساواة العادلة في الفرض بين جميع الأفراد".

"أما نظرية الفعل التواصلي لدى هابرماس فتبدو أكثر رصانة فلسفيا، وأعمق كثافة نظريا، وتشكل اليوم أهم نظرية غربية في فلسفة القانون والأخلاق من حيث حجم الاهتمام وسعة النقاش والتداول.

"ينطلق هابرماس في تصوراته القانونية الأخلاقية من أطروحة ماكس فيبر حول مسار العقلنة ونزع القداسة المميز للمجتمعات الغربية الحديثة المعلمنة، فنتيجة لهذا المسار فقدت هذه المجتمعات المعايير والقيم التي كانت تضمن تعاضدها وانسجامها. ومن هنا الحاجة إلى استراتيجية نقاشية تواصلية للتوصل لإجماع حر حول القيم المشتركة"[5].

إلا أن هابرماس ينتقد بشدة التصورات الأداتية للعقل(أي اعتباره أداة للمعرفة وإخضاعه للمقايسس التجريبية) كما ينتقد الإيديولوجيات الوضعية والتاريخانية التي تسلحت بها النظريات الإجرائية الليبرالية الحديثة.

"النتيجة الأساسية التي نستخلصها من هابرماس هي تأسيسه للمنظور القانوني القيمي على استراتيجيات التواصل والنقاش الحر ضمن منظور الاعتراف والتداخل بين الذوات الذي يفضي إلى توافق ذي صلاحية شاملة"[6].

سارتر والفلسفة الوجودية:

جان بول سارتر (1905 – 1980): هو فيلسوف وروائي وكاتب مسرحي كاتب سيناريو وناقد أدبي وناشط سياسي فرنسي. درس الفلسفة في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية. حين إحتلت ألمانيا النازية فرنسا، إنخرط سارتر في صفوف المقاومة الفرنسية السرية. عرف سارتر واشتهر لكونه كاتب غزير الإنتاج ولأعماله الأدبية وفلسفته الوجودية.

الوجودية: تيار فلسفي يميل إلى الحرية التامة في التفكير بدون قيود ويؤكد على تفرد الإنسان، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة واختيار ولا يحتاج إلى مُوَجِّه. وهي جملة من الاتجاهات والأفكار المتباينة، وليست نظرية

فلسفية واضحة المعالم، ونظراً لهذا الاضطراب والتذبذب لم تستطع إلى الآن أن تأخذ مكانها بين العقائد والأفكار. وتكرس الوجودية في التركيز على مفهوم أن الإنسان كفرد يقوم بتكوين جوهر ومعنى لحياته. ولقد ظهرت كحركة أدبية وفلسفية في القرن العشرين، على الرغم من وجود من كتب عنها في حقب سابقة. فالوجودية توضح أن غياب التأثير المباشر لقوة خارجية (الإله) يعني بأن الفرد حر بالكامل ولهذا السبب هو مسؤول عن أفعالهِ الحرة . والإنسان هو من يختار ويقوم بتكوين معتقداته والمسؤولية الفردية خارجاً عن أي نظام مسبق. وهذه الطريقة الفردية للتعبير عن الوجود هي الطريقة الوحيدة للنهوض فوق الحالة المفتقرة للمعنى المقنع (المعاناة والموت وفناء الفرد).

"الفكرة الرئيسية في الفلسفة الوجودية تتجلى في أن "الوجود يسبق الماهية" بمعنى أن البشر أحرار في تقرير مصيرهم، إذ أنهم يخلقون هويتهم وليسوا متلقين لها. ونحن مسؤولون مسؤولية كاملة عما نؤول إليه.

"الإنسان ليس شيئاً سوى ما يصنعه هو من نفسه" وقدم سارتر الحجج تلو الحجج ضد الفكر الماهوي والجبري.

وعمد في سبيل ذلك إلى أن يصف الحرية في وضوح وبساطة – وبساطة شديدة كما رأى بعد ذلك – بانها شكل لا انفصام له عن الوجود البشري".[7]

الأفكار الأساسية للفلسفة الوجودية:

يؤمنون إيماناً مطلقاً بالوجود الإنساني ويتخذونه منطلقاً لكل فكرة.

يعتقدون بأن الإنسان أقدم شيء في الوجود وما قبله كان عدماً وأن وجود الإنسان سابق لماهيته.

يعتقدون بأن الأديان والنظريات الفلسفية التي سادت خلال القرون الوسطى والحديثة لم تحل مشكلة الإنسان.

يقولون إنهم يعملون لإعادة الاعتبار الكلي للإنسان ومراعاة تفكيره الشخصي وحريته وغرائزه ومشاعره.

يقولون بحرية الإنسان المطلقة وأن له أن يثبت وجوده كما يشاء، وبأي وجه يريد دون أن يقيده شيء.

يقولون إن على الإنسان أن يطرح الماضي وينكر كل القيود دينية كانت أم اجتماعية أم فلسفية أم منطقية.

لا يؤمنون بوجود قيم ثابتة توجه سلوك الناس وتضبطه، إنما كل إنسان يفعل ما يريد وليس لأحد أن يفرض قيماً أو أخلاقاً معينة على الآخرين.

الفيلسوف الألماني بيتر سلوتيرجيك (1947 –)، يرى أنّ السياسة والفلسفة، كما في فترة التأسيس الإغريقية، يمتلكان خاصية مشتركة قوية هي: أنّ كلتيهما بطريقتهما الخاصة عبارة عن فنٍ يهتم بالعالم ككل[8].

ويرى أيضاً أنّ حالتنا الراهنة تشبه إلى حد كبير حالة أوروبا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، "عصر القلق". ونحن نعيش الحالة نفسها من القلق المرعب والآمال العراض. وبهذا الصدد ينبغي على الفلسفة أن تتحمل مسؤوليتها بخصوص المسألة الأساسية التالية: تشخيص مرض العالم.

ثم يستعرض هذا المفكر الألماني المعاصر ثلاث لحظات من تاريخ الفكر، فهناك أولاً اللحظة الكانطية في أواخر القرن الثامن عشر، في تلك اللحظة اعتقد كانط أنّه وجد التشخيص الملائم لعلاج مرض العصر، وعندئذ

بلور قانونه الأخلاقي القطعي الملزم الذي عرف كيف يوفق بين الطابع الأناني للمصلحة الشخصية وبين مقتضيات الصالح العام أو المصلحة العامة. وهكذا جعل التعايش ممكناً بين مختلف الكائنات العقلانية داخل الإطار القانوني للمجتمع البورجوازي في عصره، ولهذا الغرض بلور مبدأه الأخلاقي القطعي الملزم لكل البشر. على النحو التالي: "تصرّف بطريقة أخلاقية معيّنة حيث يصبح فيها سلوكك وكأنه قانون كوني ينطبق على الجميع"[9].

ثم يردف الفيلسوف بيتر سلوتيرجيك قائلاً: بعد كانط بخمسين سنة ظهر كارل ماركس واضطرّ إلى بلورة مبدأ فلسفي آخر لحلّ مشكلة العصر.

فالظروف تغيرت والمشاكل الملحة اختلفت ، من المعلوم أنّ البؤس المدقع للطبقة العاملة في أوروبا صدمه بعمق، وبناء على ذلك أسّس فكره ونظريته.

على أي حال فإنّ ابتكارية ماركس تكمن في أنّه قام بتحديث المبدأ الأخلاقي القطعي الليبرالي لكانط. لقد حدّثه وطوّره لكي يصبح عبارة عن أطروحة ثورية. تقول هذه الأطروحة الماركسية ما يلي: إنّ الواجب المطلق لكلّ إنسان يكمن في إزالة الأوضاع البائسة التي جعلت منه مخلوقاً فقيراً، بائساً.

بعد مائة سنة من لحظة ماركس ظهرت مشكلة جديدة تتطلب حلاً جديداً أو مبدأ أخلاقياً قطعياً جديداً. وعندئذ ظهر الفيلسوف الألماني هانز جوناس وبلور في السبعينات من القرن العشرين هذا المبدأ الأخلاقي الملزم للبشرية، إذا ما أرادت أن تخرج من الأزمة الجديدة التي تتهددها. وهي الأزمة التي تخصّ الطبيعة والبيئة والمناخ.

وعندئذ أجرى تعديلاً على المبدأ الأخلاقي الكانطي فأصبح على النحو التالي: "تصرّف دائماً بطريقة تكون انعكاسات أعمالك متوافقة مع مقتضيات الحياة الإنسانية الحقيقية على وجه الأرض". بمعنى آخر: لا ترمي القاذورات في الشارع، لا تفعل شيئاً يؤدي إلى تخريب الطبيعة أو البيئة، حافظ على الطبيعة والبيئة والمناخ بقدر المستطاع[10].

أخيراً، نستنتج من هذا التلخيص للفلسفات الأخلاقية الغربية اهتمام معظم فلاسفتها بالمفاهيم الانسانية وقيم الاخلاق والعدل والمساواة والديمقراطية والمواطنة وفصل السلطات، إلى جانب عدد من الفلاسفة الذين انطلقوا من رؤى وافكار نقيضة للديمقراطية والمساواة.

وفي هذا الجانب، أود التأكيد على أنه بالقدر الذي نؤمن فيه بالديمقراطية والحرية والعدل والاخلاق، إلا أنني أود التوضيح إلى أنه بدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" في مجتمعنا الفلسطيني وبلداننا العربية، وبأهمية دورهم في فضاء ديمقراطي تتوفر فيه حرية الرأي والمعتقد والعدالة والمساواة...الخ، يكون الحديث عن التحرر الوطني ومقاومة العدو الصهيوني او تطبيق الديمقراطية نوعا من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة، لا يراد بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتفردها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون مُنازع.

وفي هذا الجانب فان الوحدة الوطنية لا تعني، في أي حال من الأحوال، طمس الفروق ونفي الاختلاف وإلغاء المصالح الخاصة المتعارضة، بل تعني إعادة بناء الوجود الاجتماعي على مشتركات لا تفاوت فيها بين

الأفراد والجماعات ولا تنازع عليها.وبالتالي فان المواطنة وفق تفسيرها الحداثي ، هي الشيء المشترك بين جميع المواطنين، فبدون مبدأ المواطنة لا يمكن أن يقوم مجتمع ديموقراطي حديث تسوده التعددية والحريات والعدالة الاجتماعية في إطار وحدته الداخلية . ومن ثم، يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض، أي في ضوء الواقع العياني، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستندة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة.

[1] ابراهيم مجيديلة – حنا أرندت الإنسان في مواجهة تفاهة الشر – موقع: مؤمنون بلا حدود – 31 ديسمبر 2016.
[2] ابراهيم مجيديلة – المصدر السابق.
[3] مجزوءة الأخلاق – الانترنت .
[4] سيد ولد أباه – نظريات معاصرة في الأخلاق – –الأخلاق: بين المعيارية والإجرائية– الانترنت – 2012/4/15.
[5] سيد ولد أباه – المصدر السابق.
[6] سيد ولد أباه – المصدر السابق.
[7] كامي وسارتر– رونالد أرونسون – ترجمة: شوقي جلال – عالم المعرفة – العدد 334 – ديسمبر 2006 – ص69
[8] هاشم صالح – هل من سياسي بلا أخلاق– موقع مؤمنون بلا حدود – 8 أغسطس 2015 .
[9] هاشم صالح – مصدر سبق ذكره.
[10] هاشم صالح – مصدر سبق ذكره.

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (5 - 10)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6417 – 2019 / 11 / 23

المذاهب والفلسفة الإسلامية:

أ. المذاهب الإسلامية:

مارس المفكرون الإسلاميون نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة هذا الاجتهاد بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا، ومن المعروف أن الاجتهاد قد توقف منذ القرن الثاني عشر الميلادي تقريباً، أو ما يمكن أن نطلق عليه حالة الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر كما يقول د. سمير أمين في مدارس المذاهب المذكورة وضاق هامش التفسير الحر للشريعة، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها ، وفي هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام " تكوين العقل العربي "، إن " الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

1. علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة.
2. علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم.
3. علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا.

ويتوصل إلى أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية، وغاب عنها العنصر المحرك: التجربة، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول ". ثم يستطرد د.الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لا يقبل بطبيعته التجربة لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله مع الطبيعة وظواهرها، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد، ولا تؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد (وكذلك جميع الحرف)، أما السادة فهم من نوع " أعلى " ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر وانتاج الخطاب " وكانت المحصلة أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف ".

ورغم ذلك فإن الجابري لا ينكر دور العلماء والعلم العربي عموماً في تأسيس طريق النهضة الاوروبية وبالذات أبن رشد، والحسن بن الهيثم (توفى عام 430 هـ) الذي عرف بنظرياته في علم الضوء والبصريات التي كانت أساساً أو قواعد علمية بني عليها غاليليو وغيره فيما بعد، ولكن ابن الهيثم كان غريباً في الثقافة العربية في حين أن الغزالي كان حاضراً بقوه وإصرار إلى يومنا هذا، ابن الهيثم رأى الحقيقة في العلم، أما الغزالي فرأى طريق الحقيقة في التصوف.

لقد نشأت المذاهب الفكرية الإسلامية الأولى في عصر الخلفاء الراشدين، وكانت بداية الاختلاف في عهد عثمان بن عفان، الذي تطور فيما بعد إلى نزاع بين علي ومعاوية على الخلافة بعد عثمان، ذلك النزاع الذي تحول إلى حرب بينهماَ فرَّقت بين المسلمين وجعلتهم شيعاً وأحزاباً منذ ذلك الوقت إلى أيامنا هذه.

أولاً/ كانت البداية في بروز "جماعة الخوارج" التي نشأت عام 37 هجري (657 م) :

وعرف عنها العداء الشديد لعثمان بن عفان في أواخر سنوات حكمه؛ إن البدايات الأولى للخوارج تعود إلى جماعة " القُرَّاء " (حفظة القرآن الكريم) الذين تميزوا بالزهد والتنسك، وكانوا "علماء" الأمة قبل أن تعرف الحياة الفكرية " الفقه " والفقها ، رفضوا التحكيم بين علي ومعاوية وطالبوا علي بقتال معاوية.

لخَص الخوارج موقفهم من نظام الحكم بأن "السلطة العليا للدولة هي الإمامة والخلافة" وقرروا أن المسلم الذي تتوفر فيه شروط الإمامة له الحق أن يتولاها بصرف النظر عن نسبه وجنسه ولونه (ليس شرطاً عندهم النسب القرشي أو العربي لمن يتولى منصب الإمام).

أجمعوا على أن الثورة تكون واجبة على أئمة الفسق والجور إذا بلغ عدد المنكرين على أئمة الجور أربعين رجلاً فأكثر.

ثانياً/ جماعة المرجئة:

وهي من الإرجاء، بمعنى التأجيل، وهذا المصطلح قد عنى في الفكر الإسلامي، الفصل بين الإيمان باعتباره تصديقاً قلبياً ويقينياً داخلياً غير منظور، وبين العمل باعتباره نشاطاً وممارسة ظاهرية قد تترجم أو لا تترجم عما بالقلب من إيمان، وخلاصة قولهم أن الإيمان هو المعرفة بالله ورسله وما جاء من عنده، وما عدا ذلك ليس من الإيمان، ولا يضر هذا الإيمان ما يعلن صاحبه حتى لو أعلن الكفر وعبد الأوثان؛ فما دام العمل لا يترجم بالضرورة عن مكنون العقيدة فلا سبيل إذاً للحكم على المعتقدات، وما علينا إلا أن نرجئ الحكم على الإيمان إلى يوم الحساب، وتلك هي مهمة الخالق وحده وليست مهمة أحد المخلوقين في الحياة الدنيا.

ثالثاً/ المعتزلة:

جذورهم تعود إلى تيار أهل العدل والتوحيد الذي كان من أبرز قادته الحسن البصري المعروف بعدائه للنظام الأموي، تصدى هذا التيار لعقيدة " الجبر التي أظهرها الأمويون " وعارضها بإظهار موقف الإسلام المنحاز إلى حرية الإنسان واختياره وقدرته، ومن ثم مسئوليته عن أفعاله، ثم جاء " واصل بن عطاء " الذي حدد الأصول الفكرية الخمسة للمعتزلة وهي: العدل _ التوحيد_ الوعد والوعيد_ المنزلة بين المنزلتين_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لقد كانت المعتزلة من أصدق الفرق في الإسلام الذين جمعوا بين النص والممارسة في موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكانوا ضد الأشعري الذي قال: " إن السيف باطل ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية، وأن الإمام قد يكون عادلاً أو غير عادل وليس لنا إزالته حتى وإن كان فاسقاً، كما كانوا نقيضاً أيضاً لأحمد بن حنبل الذي يقول: " إن من غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إماماً عليه ، براً كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين (وهناك قول لأحد أئمة ذلك

العصر يسندوه لأبي حنيفه ينص على أن " ستون عاماً في ظل حاكم ظالم لهي أفضل من ليلة واحدة دون حاكم ".

لقد كان موقف المعتزلة نقيضاً _ كما يقول المفكر الاسلامي المستنير الدكتور محمد عمارة _ لكل هذه المذاهب فقد أوجبوا النهي عن المنكر باليد واللسان والقلب، لقد كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عندهم عملاً سياسياً واجتماعياً في آن واحد لأن الأمر بالمعروف عندهم هو من فروض الكفاية وواجباتها، ومعلوم أن فروض الكفاية أكثر أهمية من فروض الأعيان، (المقصود بالأعيان الصلاة والصوم والزكاة...الخ) لأن تخلف قيام فرض العين يأثم به من أهمل فيه ، أما تخلف قيام فرض الكفاية فالذي يأثم به الأمة جمعاء، إن روعة المعتزلة تكمن في أن أمرهم بالمعروف كان يستند إلى الأمر به فقط وليس مطلوباً حمل الغير على الامتثال بهذا الأمر (فالواجب هو الأمر بإقامة الصلاة، لا حَمل تاركها على القيام بها) أما بالنسبة لفرض الكفاية فقد دعوا إلى سل السيف وتجريده ضد الحاكم أو الإمام الجائر.

لقد كان د. محمد عمارة محقاً إلى أبعد الحدود حينما وصف المعتزله بأنهم فرسان العقلانية في الحضارة الإسلامية، فقد مثلوا تياراً عقلياً في الفكر العربي الإسلامي تميز بالنظرة الفلسفية لأمور الدين والدنيا حتى قبل حركة الترجمة عن اليونان، فالعقل عندهم هو " وكيل الله " عند الإنسان جعل إليه قيادة نشاطاته وهم يطلبون أن يدعم الإنسان عقله الغريزي بعقله المكتسب فذلك هو السبيل لبلوغ غاية الكمال كما يقول " الجاحظ ".

ويضيف الدكتور حسين مروه إلى كل ما تقدم _ دون أن يتناقض معه _ بعداً فلسفياً للمعتزلة أورده في كتابه الموسوعي القيمِّ " النزعات المادية في الإسلام " بقوله: "أن المعتزلة استشرفوا إدراك وجود قوانين موضوعية في الطبيعة تجري وفقها الظاهرات الطبيعية كلها، وأن (القدر) عندهم بخيره وشره من الإنسان، وأن الإنسان متفرد بين مختلف الكائنات تميزه الحرية في الاختيار لأفعاله، وأن امتلاكه خاصة العقل هو المصدر والأصل في تفرده بتلك الميزة.

رابعاً/ الشيعة:

وهي تعني لغوياً الأنصار أو الأعوان ، أما في إطار الفكر الإسلامي فقد غلب هذا المصطلح " الشيعة " على الذين شايعوا وناصروا علي بن أبي طالب (600م _ 661 م) والأئمة من بنيه. والشيعة تنقسم إلى عدة تيارات، لكن التيارات الرئيسة ظلت هي:

أ. الإمامية الإثني عشرية ب. الزيدية ج. الإسماعيلية

وفي هذا السياق نورد هنا الموقف الديني السياسي الحالي للنظرية الشيعية في إيران بعد الثورة الإسلامية والذي يستند على "أن الفكر الشيعي يجعل للرسول كل ما لله في سياسة المجتمع وعقيدة أهله، وبعد الرسول أصبح كل ما له للإمام، وبعد غيبة الإمام فإن كل ما للإمام _ الذي هو كل ما لله وللرسول _ هو للفقيه أو آية الله الذي يقع عليه الإجماع، وهذا ما يسمى في الفكر الشيعي السياسي " ولاية الفقيه".

خامساً/ ظاهرة الزهد والتصوف:

في كتابه " النزعات المادية في الإسلام " يقول د. مروه بأن: حركة التصوف بدأت وجودها الجنيني ببدء حركة الزهد[1] خلال القرن الأول الهجري، ويؤكد على ضرورة التفريق بين زهد بعض كبار الصحابة وبين زهد بعض علماء المسلمين بعد الانتفاضة ضد عثمان.

ويفسر ذلك بقوله " إن زهد كبار الصحابة اتسم بطابع أخلاقي، تأثر بالنشأة الأولى للإسلام والمسلمين واقتصر على التزام أسلوب العيش اليومي البسيط دون أن يشكل ظاهرة عامة.

إن الخلاصة التي يتوصل إليها د. مروه أن التصوف بدأ تطوره التاريخي عبر حالة جنينية أولى كان الزهد فيها مسلكاً عدمياً ثم تطور إلى موقف فكري يتضمن معارضة ذات وجهين: الأول ديني ويرتكز إلى التأويل أي استخراج المعنى من الباطن، والثاني سياسي يدعو ألى استنكار الظلم الاجتماعي والاستبداد، ثم انحدر إلى شكل من أشكال الوعي الفلسفي بالذات في القرون الوسطى[2] ليصبح تعبيراً عن موقف إيديولوجي لا يختلف عن موقف الأفلاطونية المحدثة أو الفلسفة المدرسية الرجعية.

سادساً/ القرامطة [3]:

"يرى القرامطة أن والسلاطين أنزلوا الجماهير إلى مستوى العبودية الاجتماعية والشقاء المادي فأعلنوا أنهم يريدون ارجاع العدل الاجتماعي وإنشاء الرفاه المادي! وقد حاول حمدان قرمط إنجاز ذلك بتأسيس مجتمع اشتراكي لأتباعه في السواد".

بعد أن نشر حمدان قرمط مبادئه على مريديه فرض عليهم بالتدريج سلسلة من الضرائب انتهت بنظام الألفة وهو: "أن يجمعوا أموالهم في موضع واحد يكونوا فيها أسوة واحدة ولا يفصل أحد منهم صاحبه أو أخاه".

ويعد ذلك الاجراء الأول من نوعه في تاريخ الإسلام فقبل حمدان كانت الأموال تجمع من الاتباع لترسل إلى الإمام أما في الوضع الجديد فإنها تصرف على أولئك الأتباع!

ب. الفلسفة الإسلامية:

تميزت الفلسفة الإسلامية عبر رموزها من الفلاسفة المسلمين بغض النظر عن أصولهم عرباً أو فرساً بآليات ذهنية أو عقلية مشتركة في الجوهر بالرغم من اختلافها في الاجتهاد، هذه الآليات يجملها لنا د. نصر حامد أبو زيد[4] فيما يلي:

تفسير الظواهر كلها برَدِّها جميعاً إلى مبدأ أول أو علة أولى، تستوي في ذلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية. والاعتماد على سلطة " السلف أو التراث " وذلك بعد تحويل النصوص التراثية _ وهي نصوص ثانوية_ إلى نصوص أولية، تتمتع بقدر هائل من القداسة لا تقل _ في كثير من الأحوال _ عن النصوص الأصلية. واليقين الذهني والحسم الفكري " القطعي " ورفض أي خلاف فكري _ من ثم _ إلاَ إذا كان في الفروع والتفاصيل دون الأسس والأصول. وإهدار البعد التاريخي _ (في شكله الحاضر) _ وتجاهله، ويتجلى هذا في البكاء على الماضي يستوي في ذلك العصر الذهبي للخلافة الرشيدية وعصر الخلافة التركية العثماني .

وفي هذا الصدد فإنه لمن المفيد الإشارة إلى أن الفلاسفة المسلمين توزعوا إلى اتجاهين[5] (لا يختلفان في الجوهر كما قلنا) الأول: جماعة أطلق عليهم اسم الفلاسفة المنطقيين أو الآلهيين (ميتافيزيقيين)، وقد كان لهم دور كبير في التفكير الإسلامي سواء في المشرق، مثل الكندي، الفارابي، وابن سينا وإخوان الصفا أو في المغرب مثل ابن رشد[6] (1126 – 1198)، أما الاتجاه الثاني فقد عرفوا بالفلاسفة الطبيعيين أو العلماء وأشهرهم أبو بكر الرازي.

إخوان الصفا: يرى " إخوان الصفا " أن تحصيل المعرفة الإنسانية يتم بثلاث طرق هي:

1. أعضاء الحواس 2. العقل 3. الحدس

كانوا من أنصار توحيد جميع الأديان والمذاهب الفلسفية على أساس من المعارف العلمية والفلسفية التي تُخلِّص الدين من الأوهام والخرافات، ومن أجل بلوغ الكمال يجب الجمع بين الفلسفة اليونانية والشريعة الإسلامية.

عملوا على أن " تتفوق العلاقة بينهم لتكون أقوى من علاقة الأب بابنه والأخ بأخيه، مزجوا الآيات القرآنية بمذهبهم ترغيباً للشباب في الإقبال على هذه التعاليم، لاقت تعاليمهم اهتماماً لدى المعتزلة الذين تداولوها سراً، ترجمت رسائل إخوان الصفا إلى اللاتينية والألمانية وكان لها قيمة هامة في أوربا حسب ما يؤكد عدد من الكتاب والمفكرين.

أخيراً.. لقد استهدفنا عبر كل ما قدمناه، تقديم صورة موضوعية مبسطة للمذاهب والفلسفة الإسلامية، ليس فقط للفهم والتأمل بقدر ما هي دعوة لإعمال العقل ونقد كل مظاهر ومكامن التخلف لحفز إرادة العمل وإرادة النهضة والتحرر والتقدم، خاصة وأن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا اليوم كما يرى د. فوزي منصور في كتابه " خروج العرب من التاريخ " لا يختلف كثيراً في الجوهر عن ردود الفعل التي قابل بها الهنود الحمر أو الأستراليون الأصليين غزاتهم، وأن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغيير أوضاعنا وهذه العملية لن تتم في رأيه بدون " ثورة حقيقية في الفكر الديني تخرجه من أطر العصور الوسطى وتحوله من قيد على التطور الاجتماعي إلى واحد من أهم منابعه".

[1] أهم شعارات حركة الزهد قولهم "أن حب الدنيا رأس كل خطيئة"والزهد راس كل خير وطاعة".

[2] من أبرز دعاة التصوف،الغزالى ومحى الدين بن عربى والسهرورى.

[3]مي محمد خليفة – من سواد الكوفية إلى البحرين (القرامطة من فكرة إلى دولة) – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – 1999 .

[4] قضايا فكرية–دراسة بعنوان الخطاب الدينى المعاصر–عدد خاص عن التيارات الدينية –ص45.

[5] محمد السيد نعيم و د.عوض حجاذى–الفلسفة الاسلامية وصلاتها بالفلسفة اليونانية–دار الطباعة المحمدية بالاذهر–القاهرة الطبعة الثانية–1959–ص171.

[6] الذي دعا إلى أن يعمل الانسان من أجل إسعاد المجموع، اما المصلحجة العامة في نظره فهي مقياس قيم الافعال من حيث الخير والشر، والعمل الخلقي عنده، هو ما يصدر عن عقل وروية.

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (6 – 10)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6418 – 2019 / 11 / 24

1-2: الأخلاق العربية الإسلامية:

في تناولي لهذا العنوان، أرى أن من المفيد الاشارة إلى أن حالة الأخلاق العربية الإسلامية الراهنة هي امتداد تاريخي، بالمعنى الجزئي، للمفاهيم والقيم الأخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر، دون أن تلتزم بحديث الرسول العربي "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

أما المسألة الأخرى في هذا التناول، فهي تعود إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخياً وراهناً من ناحية، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاساً طبيعياً لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي[1]:

قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر.

الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية النهضوية والديمقراطية.

الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال.

قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر والديمقراطية.

قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات.

وكما يقول المفكر الراحل محمد الجابري، هناك خمس ثقافات رفدت الثقافة العربية وساهمت في تكوين العقل الأخلاقي العربي، هي[2]:

أولاً – الموروث الفارسي: أو أخلاق الطاعة.

ثانياً – الموروث اليوناني: أخلاق السعادة.

ثالثاً – الموروث الصوفي: أخلاق الفناء.

رابعاً – الموروث العربي الخالص: أخلاق المروءة.

خامساً – الموروث الإسلامي وأخلاق الدين (النتيجة التي يخلص إليها الجابري بأن أخلاق الفناء التي كرسها الموروث الصوفي هي أخلاق اللاعمل، مبدؤها ترك التدبير وعدم التفكير في المستقبل).

من وجهة نظر الجابري الذي أقض مضجعه هذا الحضور الكسروي، أن خطاب الطاعة الكسروي، كان أول ما دُوِّنَ في الأخلاق في الثقافة العربية. وفي عهد هشام بن عبد الملك، العهد الذي دخلت فيه الدولة الأموية الناشئة في طور الأزمة وكثرت من حولها الحركات المعارضة. تم الشروع في نقل الموروث الفارسي إلى الثقافة العربية، والذي قدر له أن يستفحل في عهد الدولة العباسية التي أنشأت على أنقاض دولة بني أمية.

يرى الجابري أن ما تنقله هذه النصوص الفارسية في مجال القيم يتمحور حول موضوعتين رئيسيتين يرجع فيهما بصورة أساسية إلى ملكين كانا من أعظم ملوك الفرس (أردشير وكسرى أنوشروان)، أما الموضوعان فهما: علاقة الدين بالملك (الدين والملك توأمان)، وعلاقة الطاعة بالعدل (طاعة السلطان من طاعة الله).

يختم الجابري كتابه (العقل الأخلاقي العربي) بالدعوة إلى دفن أردشير، فما لم يدفن العرب والمسلمون جدهم المصطنع أردشير لن تُكتب لهم نهضة جديدة[3].

نستنتج مما تقدم أن الاخلاق العربية لا تخرج عموما عن هذه الاتجاهات القيمية، وهي اتجاهات مستمدة من أنماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية في المجتمعات العربية المعاصرة في اطار التخلف الاجتماعي ومن ثم سيادة واختلاط القيم الدينية المتوارثة مع القيم الطبقية المهيمنة، وبالتالي – كما يقول المفكر الراحل الجابري– فإن العقل أو التفكير الأخلاقي العربي يؤسسه ويوجهه نظام القيم وليس النظام المعرفي. هذا شيء، وذاك شيء آخر[4].

لا شيء يمنعنا، هنا في مجال "العقل الأخلاقي العربي"، من الحديث عن "أخلاق القبيلة" و"أخلاق الغنيمة" و"أخلاق العقيدة"، و/أو "أخلاق الخليفة" و"أخلاق الخاصة" و"أخلاق العامة"!

إذن، فالثقافة العربية قد عرفت عدة نظم من القيم وليس نظاماً واحداً، ثقافة تقوم أصلاً على تعدد النظم المعرفية والنظم الأخلاقية فضلا عن التعدد السياسي، سواء على مستوى المحددات أو مستوى التجليات. وإذن فـ"العقل الأخلاقي العربي" هو "عقل" متعدد في تكوينه ولكنه واحد في بنيته، وهو عقل متعدد في تكوينه لأن الثقافة العربية الإسلامية كانت ولا تزال مسرحا تلتقي فيه عدة موروثات ثقافية: الموروث الفارسي، والموروث اليوناني، والموروث الصوفي، علاوة على الموروث العربي "الخالص" والموروث الإسلامي "الخالص"، كمكونات رئيسية وأساسية في الثقافة العربية.

وبطبيعة الحال كان لابد لهذه النظم –وهي تتزاحم على مسرح الثقافة العربية– من أن يحصل بينها احتكاك وتداخل وتلاقح ومنافسة وصراع الخ، وبالتالي كان لابد من بروز هيمنة هذا النظام من القيم، الخاص بهذا الموروث أو ذلك، في هذا العصر أو ذلك، فينتج عن ذلك ما نسميه هنا بـ"المحصلة" التي تبرز كممثل للثقافة العربية "الواحدة" وبالتالي كـ"عقل أخلاقي عربي".

يجب النظر إلى ما ندعوه هنا بـ "العقل الأخلاقي العربي" لا كـ"عقل" فردي، عقل هذا الفرد أو ذاك، بل كـ "عقل" جماعي، كـ "نظام للقيم"، يوجه سلوك الجماعة، سلوكها الفكري الروحي، وسلوكها العملي. وهذا لا يعني إهمال الفرد، كلا؛ بل يؤخذ الفرد هنا كعضو في جماعة، في الأمة. [5]

فالقيم عند أهل البداوة –كما يقول د.حليم بركات– تتوزع على ستة اتجاهات قيمية هي "قيم العصبية القبلية (التضامن والتماسك الداخلي) وقيم الفروسية (البأس والشجاعة) وقيم الضيافة (الكرم وحماية المستجير) وقيم

الحرية الفردية (الاستقلال النفسي) وقيم البساطة في المعيشة (الفطرة والتعفف وتحمل المشاق) وقيم الحشمة والتعقل (العقلانية الصارمة وكبت العواطف).

أما قيم أهل الفلاحة، فهي تشمل قيم التعلق بالأرض وقيم التكاتف العائلي وقيم التعاون والجيرة، وشخصنة القيم الدينية، وأخيرا القيم الطبقية عند كبار الملاك (الاحساس العميق بالمكانة الاجتماعية أو الوجاهة والتنافس.

أما القيم الحضرية في المدن فهي تتوزع بين القيم التجارية (الربح والكسب المادي) والقيم الاستهلاكية كما هو حال مجتمعنا الفلسطيني والعربي (الاستهلاك الكمالي، والباذخ، والتفاخري!).

على أي حال فإن من المفيد الاشارة هنا إلى أن درجة تفاعل أوثبات هذه القيم مرهونة بالحراك الاجتماعي في خارطة الاوضاع الطبقية وتوزعها بين الشرائح الفقيرة والمتوسطة والغنية.

وكذلك الامر بالنسبة للقيم الدينية التي تختلف في المدن عما هي عليه بين اهل البادية واهل الفلاحة حيث يكون تأثير الدين في المدن اكثر قوة ورسوخا بسبب رسوخ ومركزية السلطة والمؤسسة الدينية فيها.

وفي هذا الجانب يقول حسين مروة: "إن النظام الاجتماعي الإسلامي، كنظام حكم استبدادي مطلق، وكنظام اقتصادي: زراعي – تجاري ، كان فيه "الإنسان" الذي يعمل في الأرض أو في الحرف أو الوظائف الصغيرة إنسانا مهملا محتقرا مضطهدا بعيشه وطاقاته ومكانته، إلى جانب ذلك كله كانت ايديولوجية النظام اللاهوتيه تلغي ارادة الانسان إلغاء مطلقا لحساب الارادة العليا، وهي هنا إرادة الخليفة ورؤوس الدولة".

في هذا الجانب، أشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال"، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول: "إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً : فالميت يكبل الحي".

والإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، الى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر إحكام سيطرة الحي أو الحداثة والتنوير والعقلانية على الميت (الصحراء) أو التخلف والتبعية والانحطاط ».

في ضوء ما تقدم فإن أزمة المجتمع العربي ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية، تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين، إلا أننا –في البلدان العربية– ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" .

فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية.

ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي لمفاهيم الوطنية، والقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور الديمقراطي السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي.

والسؤال هنا ما هو –يا ترى– الفرق الزمني الذي يفصلنا عن الحضارة الغربية اليوم في عصر العولمة وثورة العلم والاتصالات والمعلومات؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة تغييرية تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم التخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا.

فإذا بقي واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع، الى جانب التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه والقهر الوطني والطبقي، كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاطى بصورة جدلية مع مفاهيم الأخلاق والحداثة والنهضة والديمقراطية بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟ خاصة وأن هذا الواقع يعيش اليوم حالة يمكن تسميتها باعادة انتاج التخلف المادي والمعنوي الذي يستخدم بصورة مشوهه اشكال متعدده مما يسمى بالسلفية أو الاصولية التراثية أو الدينية البعيدة في معظمها عن جوهر الدين فيما يتعلق بمفاهيم العدل والحق والمساواة والحرية.

سؤال لا أدعي سهولة الإجابة عنه، فهذه الإجابة ستظل مرهونة بعملية تطور الواقع الموضوعي (الطبقي) المعاصر في بلدان الوطن العربي من جهة، وبنهوض الأحزاب التغييرية، الوطنية التقدمية الديمقراطية النهضوية والعقل الجمعي الطليعي في هذه البلدان من جهة ثانية. وبالتالي، لا أزعم أن بالإمكان الحديث عن أخلاق عربية حره وديمقراطية معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد باسم المفاهيم الشكلية التراثية القديمة، كما لا أزعم وجود أخلاق عربية كرزمة فكرية واحدة أو متجانسة، لأنها على النقيض من ذلك مجموعة اخلاقيات موزعة ومنتشرة بصورة مختلفة في مجمل الاقطار العربية تجسد أو تعكس تطورها المحتجز وتخلفها وتبعيتها إلى جانب انقسامها إلى بنيتين فوقيتين الاولى تعكس مصالح الطغم الحاكمة في النظام العربي والثانية تعكس اخلاقيات الاطار الاوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعه والمضطهدة تاريخيا، وتتعرض راهنا إلى اوضاع لا تحتمل، ما يجعلها تندفع –في ظل غياب القوى اليسارية الديمقراطية الحاضنة– اما إلى الاحباط واليأس أو الالتحاق بالحركات الدينية أو الصمت أو الصبر على المعاناة في الدنيا والإعراض عنها وعن مغرياتها والالتزام بالتعاليم الدينية ونصوصها ضمانا للقبول في جنة النعيم في الآخرة.

إن التحدي المتزايد، في بلدان الوطن العربي راهناً، يفرض علينا العمل بصور جديه ومتسارعه لاكتساب الأدوات والأسس المادية والمعرفية لدخول عصر العلم والثقافة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية كشرط رئيسي لانتشار وتكريس الاخلاق السياسية التحررية والاجتماعية.

ماذا يعني هذا الكلام؟[6]

إنه يعني أولاً أن ما ورثته مجتمعاتنا من انظمة الاستبداد هو فراغ اخلاقي رهيب. فلقد جاء الفقر والجدب الروحي والفساد، لتقوم بتحطيم نظام القيم.

ويعني ثانياً استلهام الفكر العقلاني الذي يقوم بتأسيس نهضة عربية ثالثة مبنية على قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية، وهذا لا يعني على الاطلاق استبعاد العامل الديني، بل يعني حوارا مقياسه الأول والأخير هو الانسان والعقل.

ويعني ثالثاً تحرر فصائل وأحزاب اليسار العربي من عصبياتها وبناها القديمة، والفراغ الأخلاقي الذي ورثته من الأنظمة، والتخلص من هيمنة شبح تحويل المثقفين والمناضلين الى مجرد ناشطين في الجمعيات غير الحكومية، بما تحمله من امتيازات وعزلة، والانخراط في بناء مؤسسات سياسية جديدة تقطع مع ارث الآفات الاجتماعية الموروثة من زمن الاستبداد كالطائفية والعشائرية والفساد المفسِد.

ويعني رابعاً اعتبار التراث الانساني بأسره ملكا للجميع، من تراث الثورة الفرنسية وفكرها الى التراث الاشتراكي بعد تحريره من كل عوامل ومكونات ومفاهيم البيروقراطية والتفرد والديكتاتورية.

ويعني خامساً وأخيراً، نقل المعركة من اطارها الهوياتي الى اطارها السياسي. فالصراع مع التيارات الاصولية ليس على الهوية، لأن صراعات الهوية هي مجرد صراع على الوهم وقبول بالافتراض الاستشراقي، الصراع هو على البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وهنا في صلب هذا الصراع تأتي اولوية حرية المرأة وحرية الثقافة والابداع.

نحن اليوم امام منعطف التغيير، أمام منعطف تأسيس بناء اخلاقي ديمقراطي لمجتمعاتنا.[7]

فإذا أردنا أن نبني مجتمعًا ديمقراطياً قويًا متماسكًا،علينا أن نناضل لكي نجعل على رأسه سلطة تلتزم بالأخلاق والقيم، تجعل الحرية والديمقراطية والعدل والمساواة عنوانها، هذه السلطة ستعمل على تكوين مجتمع يلتزم أفراده بحسن الأخلاق والاحترام بين الجميع ، مجتمع يتقدم للأمام بخطوات ثابتة، يتقدم ويرتقي في مجالات العلوم والفنون والآداب والأخلاق، مجتمع متماسك متعاون متكافل، مجتمع يتآزر في الشدائد ويدافع عن أرضه ووطنه بدمه، مجتمع حي فاعل مؤثر لا يعيش على قارعة التاريخ.

المجتمع الذي تتبنى سلطته الاستبداد طريقًا لا يشعر أفرادها بحياتهم وبكرامتهم وحريتهم، يصبح جُل اهتمامهم المأكل والمشرب انعكاسا للحاجة والعوز بسبب الفقر وشدة البطالة، ومن ثم انتشار القيم النقيضة للأخلاق المجتمعية والوطنية النبيلة، ولذا لا تستغرب عندما تجد مجتمع الاستبداد لا يأبه للحرية والكرامة، قد ينبذها ويتأفف منها عندما تُعرض له، يفضل لقمة العيش على الكرامة، ولا غضاضة لديه في أن يأكلها بذل وخنوع، كما لا يأبه لاحتقار الآخرين له، وفق ما نشرته مجلة "صن" الانجليزية قبل عدة أعوام حينما طالب أحد أعضاء مجلس النواب البريطاني التضامن مع العرب، فتصدى له النواب قائلين: إن العرب خنازير لا يستحقون الاحترام، فخرجت مجلة "صن" في اليوم التالي بكاريكاتير في صفحتها الأخيرة يرسم آلاف الخنازير في مظاهرة حاملين شعاراً واحداً "نحن نعترض.. نحن لسنا عرباً".

[1] حليم بركات – المجتمع العربي في القرن العشرين .. الدين في المجتمع العربي – مركز دراسات الوحدة العربية– ط1 – بيروت – تموز/ يوليو 2000 – ص454 – 659

[2] تركعي علي الربيعو – العقل الأخلاقي العربي قراءة في فكر محمد عابد الجابري – الانترنت.

[3] تركعي علي الربيعو – المصدر السابق.

[4] محمد عابد الجابري – حديث المنهج والرؤية في "العقل الأخلاقي العربي" – الانترنت – http://www.aljabriabed.net

[5] محمد عابد الجابري – المصدر السابق.

[6] الياس خوري – نحو شرعة أخلاقية في زمن الثورات العربية – بدايات – العددان 3–4 خريف 2012 / شتاء 2013.

[7] الياس خوري – المصدر السابق.

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (7 – 10)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6419 - 2019 / 11 / 25

2-2 : الأخلاق العربية الإسلامية :

أشير في هذا السياق إلى الحقبه العثمانية واستبدادها طوال أربعة قرون امتدت منذ القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين، وما أدى إليه الاستبداد العثماني من بروز عدد من المفكرين الإسلاميين في مقاومة ذلك الاستبداد، من بين أهمهم عبد الرحمن الكواكبي (1846 – 1902) الذي اشتهر عبر مواقفه وكتبه، خاصة كتابه "طبائع الاستبداد" الذي يقول فيه "أنّ الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً، التي تتصرّف في شؤون الرّعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقَّقَين"[1].

ثم يعطينا صفات المستبد:

"المستبدّ: يتحكَّم في شؤون النّاس بإرادته لا بإرادتهم ، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنَّه الغاصب المتعدِّي فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من النَّاس يسدُّها عن النّطق بالحقّ والتّداعي لمطالبته".

"المستبدّ: عدوّ الحقّ، عدوّ الحّريّة وقاتلهما، والحق أبو البشر، والحرّيّة أمّهم، والعوام صبية أيتام لا يعلمون شيئاً، والعلماء هم إخوتهم الرّاشدون، إنْ أيقظوهم هبّوا، وإنْ دعوهم لبّوا، وإلا فيتَّصل نومهم بالموت"[2].

"فإذا ما أرادت الرّعيّةُ النهوض من حالة التّخلّف والاستبداد والفقر والانحطاط، ووضع قدمها على الطّريق الصّحيح والسّير في طريق التقدّم والازدهار ومباراة الأمم المتقدّمة في العالم، فإنّه يتعيّن عليها التخلّص من الاستبداد السّياسيّ بكافّة أشكاله، وإشاعة العلم والحريّة والدّيمقراطيّة، والقضاء على الجهل والتّخلّف، والسّبيل لبلوغ ذلك تنوير العقول ونشر المعرفة بين الشّعوب المحكومة بالاستبداد"[3].

"يعيد الكواكبي صياغة تعريف الاستبداد بقوله: "هو الحكومة التي لا يوجد بينها وبين الأمة رابطة معينة معلومة مصونة بقانون نافذ الحكم".

يؤكد الكواكبي على فصل السلطات حيث يقول: ~لا إتقان إلا بالاختصاص أي أن تختص كل سلطة بفرعها دون التعدي على سلطة أخرى أو الجمع بين أكثر من سلطة"[4].

وعن الاستبداد والأخلاق، يقول الكواكبي:

"يسلب الاستبداد الراحة الفكرية، فيضني الأجسام فوق ضناها بالشقاء، فتمرض العقول ويختل الشعور على درجات متفاوتة في الناس، ولهذا فإن الاستبداد يستولي على تلك العقول الضعيفة للعامة فضلا عن الأجسام فيفسدها كما يريد ويتغلب على تلك الأذهان الضئيلة فيشوش فيها الحقائق بل البديهيات كما يهوى، فترى أنه قد قبل الناس من الاستبداد ما ساقهم إليه من اعتقاد أن طالب الحق فاجر، وتارك حقّه مطيع، والمشتكي المتظلّم مفسد، والنبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح أمين، وقد اتبع الناس الاستبداد في تسمية النصح فضولا،

والغيرة عداوة، والشهامة عتوّا، والحمية حماقة، والرحمة مرضا، كما جاروه على اعتبار أن النفاق سياسة والتبجيل كياسة والدناءة لطفا والنذالة دماثة[5].

تسويغ الفقر:

وفي هذا الجانب، أشير إلى أهمية الاطلاع على ما كتبه عدد من فقهاء المسلمين الذين دافعوا عن مصالح الاغنياء، وقاموا بدعوة الفقراء إلى مزيد من الصبر والزهد لكي يسبقوا الاغنياء في دخول الجنة.

يقول د. حليم بركات– "أن التراث الديني دعا للزهد وقلل من أهمية هذا العالم فأسماه "الدنيا" و "البسيطة " وردت في كتابه احياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي (المتوفي عام 55هـ /1111م) أحاديث عن "فضيلة الفقر على الغنى" ومن هذه الأحاديث ما يلي: " يدخل فقراء أمتي الجنة قبل أغنيائها بخمسمائة عام، "إن لكل شيء مفتاحاً ومفتاح الجنة حب المسلمين والفقراء لصبرهم، هم جلساء الله تعالى يوم القيامة"[6]. "أحب العباد إلى الله تعالى الفقير القانع برزقه"، "الجوع عند الله في خزانة، لا يعطيه إلا لمن أحبه"، "اذا رأيت الفقير مقبلاً، فقل مرحباً بشعار الصالحين". "إن الصبر هو أهم القيم السائدة في التراث المصري المملواء بالدعوة إلى الصبر"[7].

استخدام الدين كأداة مصالحة مع الواقع المرير[8]:

كما يستخدم الدين أداة سيطرة أو أداة تحريض، قد يستخدم من قبل الطبقات الشعبية المسحوقة العاجزة في تكيفها مع واقعها الأليم المحبط، يحدث ذلك حين تحول الأوضاع السائدة الطبقات الشعبية إلى كائنات عاجزة منشغلة بمهمات تدبير شؤون معيشتها، فلا يكون لديها في مثل هذه الأوضاع سوى خيارين: إما أن تلجأ إلى العنف العبثي أو إلى الاستسلام، عندما لا تتوفر لها إمكانيات تأسيس حركات ثورية تعمل من ضمنها على تغيير واقعها تغييراً جذرياً .

ويقول لنا عبدالله العروي في كتابه مفهوم الدولة، ان العبارة – الإسلام دين ودوله – وصف للواقع القائم منذ قرون، أي لحكم سلطاني مطلق يحافظ، لأسباب سياسية محضة، على قواعد الشرع.

إن المجتمع العربي اليوم يعاني من حالة فوضى مستفحلة في بناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتركيبته الشخصية وأنماط سلوكياته، نتج عنها كما يقول حليم بركات (المجتمع العربي المعاصر) حالة اغتراب مستعصية تتجلى في تبعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهو مجتمع عاجز يترنح بين الخضوع والعزلة والمواجهة، وذي إمكانيات متعطلة... قاسى ويقاسي من حرمان وهضم حقوق، وهو متداعي تسيطر عليه الجماعات الوسيطة ويمر بمرحلة انتقالية للتغلب على الفقر والتخلف وهو متحرك وممزق ودائم الصيرورة... بمعنى انه دائم الفوران، لم يستقر ويثبت بعد ليرى نفسه وذاته، بعد سنين طويلة ظاهرها الفوضى وباطنها التخلف، والذي يقول عنه هشام شرابي (النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي)... إنه مجتمع يعاني من تخّلف من نوع أخر فهو ليس تخلفا اقتصاديا أو إنمائيا أو تربويا بل يكمن في أعماق الحضارة الأبوية والصراعات الطائفية التي تسري في كل أطراف المجتمع والفرد وتنتقل من جيل إلى جيل كالمرض العضال... حتى أن شرابي يحسم الأمر ويسدّها في وجوهنا فيقول " إن هذا المرض (التخلف) لا تكشف عنه الفحوص

وتعجز عن تفسيره الأرقام والإحصائيات والنسب، وهو ذي حضور دائم لا يغيب عنا لحظة في حياتنا، نتقبّله – في معظمنا– من غير وعي ونتعايش معه حتى الموت بعجز وبلاعقلانية.. حتى تجسّد ذلك في إصابة المجتمع بالشلل والتراجع والانكسارات المتكررة مما سبب ...و(أدى)...إلى انهيارات داخلية، اذ نواجه مرضا عضالا حسب طرح هشام شرابي فلا شفاء منه خلال وقت قصير إلا بالموت والتحلل، أو بالتفكك وإعادة التركيب والبناء من جديد[9].

تصورات مستقبلية:

اعتبر د. هشام شرابي أنه من الصعب بلورة سيناريو مشرق لمستقبل النظام الأبوي الحديث، وإنه من الأصعب أيضا الحديث عن متطلبات العمل الثوري الذي يجب أن يتم كنتاج عملية تغيير واسعة المدى، في ثلاثة مجالات أساسية: في البنى التحتية الاقتصادية، والمؤسسات الاجتماعية والمؤسسات السياسية. وبالتالي، إن التحرر أو التحرير لن يحدث "كانفجار فوري"، حيث إن التحرر ليس متعلقا بالأسلوب الكلاسيكي للسطو على السلطة، لأن السلطة لا تتمثل فقط في ظواهرها التقليدية الخارجية، لكنها تشمل، أيضاً، الشبكات والممارسات الاجتماعية. وبالتالي، لا تشكل عملية "إسقاط نظام طاغية أو رجعي" ضماناً كافياً للتوصل إلى الحرية والعدالة، لأن أحد شروط التحرر هو القضاء على التصور القديم الأبوي المستحدث للثورة[10].

وفي مواجهة النظام الأبوي العربي المتخلف ، يرى د.علي الكنز بضرورة إعادة قراءة فلسفة ابن رشد، لتجاوز الشرخ الحاصل بين السلطة الدينية و السطة المدنية الرسمية، لا من أجل العودة إلى اللحظة الرشدية التي جاءت في سياق القرن الحادي عشر الميلادي، وإنما للإستفادة من تلك الرؤية التي استطاعت إيجاد صيغة تتجاوز ثنائية السلطة المدنية و السلطة الدينية ، والتناقض الحاصل بين الانتماء إليهما في أذهان الكثير من المسلمين المعاصرين•

وجاءت دعوة د.الكنز هذه، في ضوء اتساع الهوة بين السلطة الدينية و السلطة المدنية والتي اتخذت المسجد وبعض الرموز الدينية مسرحا لها، وأن الناس في عموم البلدان العربية الإسلامية كثيرا ما يبدون ولاءهم إلى السلطة الدينية على حساب الولاء السلطة الرسمية التي تصور في لاشعورهم الجمعي أنها غريبة عنهم وفرضتها الظروف عليهم"[11].

وفي هذا الجانب أشير إلى رموز النهضة العربية الحديثة سلامة موسى وشبلي شميل وعلي عبد الرازق وأحمد أمين وطه حسين وغيرهم... وضرورة إعادة نشر أفكارهم وتطورها بما يخدم متطلبات النهوض في المرحلة الراهنة.

أخيراً لا بد من طرح هذا السؤال: "ما هي أهم إشكاليات الفكر الفلسفي العربي في الأعوام المائة الأخيرة؟ هناك خمس إشكاليات رئيسية[12]:

الأولى التقليد والحداثة بصياغاتها المتعددة مثل القديم والجديد، التراث والتجديد، الأصالة والمعاصرة، التي تعبر عن وجود العرب في التاريخ بين زمنين، زمن القدماء وزمن المحدثين.

والإشكالية الثانية العقل والعقلانية استئنافاً للإشكالية القديمة الصلة بين العقل والنقل عند المتكلمين أو الفلسفة والدين عند الفلاسفة.

والإشكالية الثالثة هي الحرية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، والحرية والعقل كلاهما مظهر لأصل العدل في التفكير الاعتزالي القديم.

والإشكالية الرابعة الأخلاق، وهي ما يعادل الحكمة العلمية عند القدماء .

والإشكالية الخامسة هي الإشكال السياسي، فالأخلاق والسياسة هما المكونان الرئيسيان للحكمة العلمية عند القدماء، سواء كان الفكر السياسي من الموروث أو من الوافد مثل سبينوزا أو فوتيكو أو فولتير أو هيجل أو سان سيمون أو ماركس و لينين وماو ، في الفكر العربي المعاصر[13].

"كما ظهرت التيارات الثلاثة في الفكر الفلسفي العربي المعاصر منذ القرن التاسع عشر:

التيار الإصلاحي الذي أسسه الأفغاني ، والتيار الليبرالي الذي أسسه الطهطاوي، والتيار العلمي العلماني الذي أسسه شبلي الشميل وسلامة موسى في الأقطار العربية كافة"[14].

وظهرت امتدادات الفلسفة الغربية في القرن العشرين في الفكر العربي المعاصر مثل الوجودية. كما ظهرت الدعوات لإقامة فكر نظري خالص مرتبط بفلسفة العلم من اجل التخفف من ثقل الفكر الميتافيزيقي الخالص، وذلك في "الفكر المصري والعربي المعاصر كما هو لدى زكي نجيب محمود وفؤاد زكريا"[15].

ويظل الموضوع مفتوحاً من أجل تجاوز الوصف والتاريخ إلى الاجتهاد والتطوير، ونقل الفكر العربي المعاصر نقلة نوعية قادرة على إحداث تغيير ديمقراطي جذري في الواقع العربي المعاصر.

[1] محمد الحداد – ما هو الاستبداد؟! – الحوار المتمدن – العدد 3046 – 2010/6/27.

[2] محمد الحداد – المصدر السابق.

[3] سامي الشّيخ محمّد – فلسفة الاستبداد والاستعباد عند عبد الرحمن الكواكبي – الانترنت– 2005/12/23

[4] غانم الجمالي – طبائع الاستبداد للكواكبي – الانترنت – 30 مارس 2012

[5] غانم الجمالي – المصدر السابق

[6] حليم بركات – المجتمع العربي في القرن العشرين .. الدين في المجتمع العربي – مركز دراسات الوحدة العربية– ط1 – بيروت – تموز/ يوليو 2000 – ص481

[7] حليم بركات – المصدر السابق – ص 481

[8] حليم بركات – المصدر السابق – ص 496

[9] علي نجم الدين – التفسيرات النظرية للفوضى – الانترنت.

[10] نهى خلف – كيف نستعيد هشام شرابي.. التراكم المعرفي ونقد المجتمع والذات – 27 ابريل 2015.

[11] الخير شوار – علي الكنز يدعو إلى "رشدية جديدة – الانترنت – 2010/8/23.

[12] حسن حنفي–الفلسفة في الوطن العربي في مائة عام– مركز دراسات الوحدة العربية–مجموعة باحثين–بيروت– ط1– ديسمبر 2002 – ص9

[13] حسن حنفي – المصدر السابق – ص9

[14] حسن حنفي – المصدر السابق – ص9

[15] حسن حنفي – المصدر السابق – ص11

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (8 – 10)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6420 – 2019 / 11 / 26

تطور مفهوم الأخلاق في المجتمع الفلسطيني

طوال التاريخ القديم والحديث، كان الخاص الفلسطيني جزءاً من العالم العربي السوري المحيط من حيث التوحد التاريخي والسياسي في الأنماط الاقتصادية – الاجتماعية من جهة، والعلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي بكل أشكاله من جهة أخرى.

وبالرغم من أن الخطوات الأولى لتنفيذ المشروع الصهيوني/ الإمبريالي، بدأت في العقد التاسع من القرن التاسع عشر، إلا أن الوعي السياسي في فلسطين ظل مرتبطاً بالوعي السياسي السوري حتى نهاية العقد الثاني من القرن العشرين.

كان المجتمع الفلسطيني حتى عام 1948 مجتمعاً زراعياً، ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين: كبار الملاك شبه الإقطاعيين والفلاحين، وفيما بينهما تواجد هامش ضئيل من العمال والحرفيين والمنشآت الصناعية الصغيرة وصغار التجار والموظفين.

كان الصراع الطبقي بالغ القوة، إذ أن العلاقة بين الإقطاعي والفلاح في جوهرها كانت أقرب إلى علاقة السيد بالعبد. فقد كان 430 ألف (56.8%) يعملون في الزراعة، من مجموع الفلسطينيين (757182 حسب إحصاء 1922). كما كان 144 مالك يملكون 3.130 مليون دونم ، وفي قضاء بئر السبع و غزة كان 2.1 مليون دونم في حوزة 28 مالك. ولمزيد من الوضوح نذكر أن 250 مالك كانوا يستحوذون على 4.143 مليون دونم، أي ما يوازي كل ما يملكه الفلاحون.

ومن الثوابت الجديرة بالمتابعة في تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني، أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقود الثورة قبل عام 1948، ولم يكن غريباً أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين الذين كانوا بحق هو المحرك اليومي والفعلي للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، يدفعهم في ذلك عوامل كثيرة اختلطت فيها الدوافع الوطنية الصادقة، والدوافع الدينية والاجتماعية من أجل أداء الواجب من جهة ومن أجل الخلاص من أوضاعهم المادية البائسة من جهة أخرى، كل هذه الدوافع ترابطت معاً في إطار أخلاقي، مضمونه النخوة والتعاون والصدق والإخلاص والشجاعة والوفاء والإيثار والتضحية بلا حدود، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية الكادحة إلا في حدود معينة وبما لا يتناقض مع مصالحها الطبقية وعلاقاتها مع القوى العربية الرجعية وغيرها، ولم يكن غريباً أن جماهيرنا رفعت آنذاك شعار إسقاط الاستعمار والصهيونية والأفندية. ومع تراكم الثروة لدى كبار الملاك، تزايدت إمكانياتهم ومن ثم امتيازاتهم الاجتماعية التي عززت سيطرتهم على جماهير الفلاحين

ليس عن طريق الاستغلال الاقتصادي والسياسي فحسب، وإنما بواسطة التأثير الأيديولوجي الذي تميز بطابعه الفج أو الهجين، إذ أن هذه الطبقة لم تكن قادرة بحكم حداثة تكوينها على صياغة أيديولوجية إقطاعية – أرستقراطية متماسكة أو متبلورة ،ولكن تبعيتها – منذ البدء – للاستعمار الأجنبي فرض عليها حالة التكيف والاستجابة والتقليد الفظ والمشوه لأخلاقيات الأرستقراطية؛ النقيضة ليس للأخلاق فحسب، بل أيضاً لكل – قيم العدل والمساواة والخير.

وقد انعكس ذلك في علاقتها ونظرتها الطبقية الفوقية المتعالية تجاه الفلاحين والفقراء عموماً التي استندت إلى استغلال قدريتهم وإيمانهم العفوي بصورة تتناقض مع الجوهر الحقيقي للدين من جهة، وإلى تكريس روح الإذعان والتسليم بحقوق هؤلاء "السادة" من جهة أخرى، يؤكد على ذلك العديد من الأمثال الشعبية التي ما زالت سائدة للأسف في بلادنا حتى اللحظة.

على أي حال، لم يكن ممكناً في مثل هذه الظروف أو العلاقات الإنتاجية إلا أن تتوافق هذه المفاهيم الأرستقراطية المشوهة مع تلك العلاقات، فكما لا يمكن في المجتمع العبودي أن توجد مفاهيم الأخوة والاحترام بين السيد والعبد، فلا يمكن بالمقابل أن يؤمن الإقطاعي بالحرية الفردية والمساواة أو تكافؤ الفرص بين الناس.

ما أريد أن أؤكد عليه هنا، أن التبلور الطبقي لم يكن مكتملاً في بلادنا، وما زال، وقد كان لهذا الوضع ايجابياته في النضال الوطني للفلاحين قبل عام 1948، إذ أنهم لم يخضعوا بصورة شمولية أو مباشرة للقيود الطبقية التي حاول كبار الملاكين فرضها عليهم، وحافظوا على أشكال متعددة من استقلاليتهم بالمعنى الاجتماعي والسياسي والوطني بصور جلية، وقد كان لهذه الاستقلالية دورها في ترابط أخلاقياتهم النبيلة بعملية مقاومة الظلم الاجتماعي بوجه عام، والمشاركة في النضال من أجل التحرر الوطني بوجه خاص، بصورة عفوية غامرة بالمصداقية والاستعداد للمقاومة والتضحية أكبر بما لا يقاس أبداً من قيادة الحركة الوطنية قبل عام 1948 وربما بعده.

من هنا، يمكننا تفسير العلاقات الاجتماعية في قرى وريف بلادنا والوطن العربي عموماً التي عززت القيم الأخلاقية التي تعكس ذلك التماسك الاجتماعي في أوساطهم، وفي هذا التماسك أو العلاقات الداخلية تعززت قيمة الأخلاق بمعناها الوطني والاجتماعي ولم تتوقف عند الأهداف النبيلة أو المثالية العامة فقط، بل تم تأسيس وتبرير وسائل النشاط والعمل والتنظيم والمقاومة وشراء الأسلحة على حساب القوت اليومي بما حقق ذلك الترابط العفوي بين الأخلاق والسياسة كهدف يعبر بشكل واضح عن المصالح الوطنية العامة، بعكس كبار الملاك الذين كانت معظم مبادراتهم في العمل الوطني مرهونه بمدى ما تقدمه على صعيد المصالح الشخصية، وفي هذه النقطة يمكننا تفسير موقفهم الرافض للكفاح المسلح الذي أعلنه الثوار الفقراء عام 1936، لأن قبولهم به كان يعني تدمير مصالحهم بعكس الفقراء الذين كان إصرارهم على الكفاح المسلح مدخلا لخلاصهم وتحررهم.

وبالرغم من ذلك فقد استطاع كبار الملاك بالتعاون مع البرجوازية التجارية والزراعية الكومبرادورية الصاعدة آنذاك، الاحتفاظ بقيادة الحركة الوطنية والإشراف عليها وتوجيهها دون أي برنامج سياسي واضح للمعالم، ودون تحديد لمعسكر الأصدقاء أو معسكر الأعداء، حتى دخول القوات العربية في 1948/5/15 .. والهزيمة ..

والنكبة .. اللجوء إلى الأردن الذي قام بإلحاق الضفة الغربية، وإلى قطاع غزة الذي أخضع رسمياً للإدارة المصرية على أثر اتفاقية "رودس" في شباط 1949.

لقد فرضت النكبة، متغيرات جديدة أدت إلى انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني الذي أدى إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات القديمة مثل: اضطرار المرأة للعمل والاستقلال النسبي للأبناء، والبطالة، والعمل في مهن جديد، وقد أسهم كل ذلك في السنوات الأولى إلى خلق حالة من الاغتراب التي حملت معها بالإكراه مجموعة القيم الأخلاقية والسلوكية لم يعهدها شعبنا من قبل: فالوضع البائس في المخيم ولد انسحاقاً ثقيلا ماديا ومعنويا، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الإعانة، الشعور بالدونية وتفشي الأمراض .

وقد عزز من بؤس هذا الواقع ضعف وخراب الأوضاع الاقتصادية للاجئين، فَتَوَلَّد لديهم شعور بالاغتراب الجماعي، حيث بات الخلاص بالنسبة لهم ليس تحسين الأوضاع الحياتية، بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا كل مشاريع الإسكان والتوطين حفاظاً على هويتهم الوطنية الفلسطينية، رغم محاولة الأردن دمجهم بالمعنى القانوني وطمس هويتهم الوطنية بكل الوسائل.

ما بعد 1948 / 1967:

في هذه المرحلة نلاحظ تطور العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في محاولة لبلورة مجتمع "طبقي" سواء في الأردن، أو في قطاع غزة (آخذين بعين الاعتبار خصوصية كل منهما من جهة، وانفصالهما كحالتين مجتمعتين من جهة أخرى). كما نلاحظ أنه رغم النسيج الاجتماعي المتنوع في الضفة والقطاع والشتات، إلا أن كافة الفلسطينيين توحدوا في الإطار الوطني العام تحت مظلة القومية العربية التي رفعها عبد الناصر في تلك المرحلة.

ولكن ذلك التوحد، لم يلغ خصوصية الوضع الطبقي، الذي تطور بصورة واضحة في الضفة والقطاع بشكل خاص، فيما بقى حال اللاجئين في مخيمات الشتات على ما هو عليه تقريباً. فقد تطورت في الضفة والقطاع شريحة من البرجوازية التجارية الكومبرادورية في مناخ الانفتاح أو السوق الرأسمالي الذي كانت قوانينه سائدة في كل منهما بالرغم من التباين السياسي بين مصر والأردن في تلك المرحلة، وقد نجحت هذه التوجهات في توسيع الفئات البرجوازية بكل شرائحها، خاصة في قطاع غزة، وتزايد الأنشطة التجارية بصورة غير طبيعية، مما خلق المناخ المواتي لتوالد كم هائل من الفساد والرشوة و تخريب نفوس معظم كبار وصغار الموظفين وتحويلهم إلى أدوات طيعة لا هم لهم سوى إطاعة أوامر السيد الجديد.

أما بالنسبة لكبار الملاكين، فقد استطاعت هذه الطبقة التكيف مع المتغيرات الجديدة، السياسية والاجتماعية، ففي الأردن كانت من أشد الموالين للنظام الحاكم، وفي قطاع غزة أعلنت ولاءها لعبد الناصر، الذي لم يطبق بالمقابل قوانين الإصلاح الزراعي عليها، وبالطبع حافظت هذه الطبقة على سلوكياتها وأخلاقياتها وعلاقاتها الاجتماعية وفق معايير الحسب والنسب لعوائلها، وأقامت علاقات الشراكة والتحالف مع الشرائح البورجوازية التجارية والصناعية الجديدة.

إن نسبة كل هذه الشرائح الطبقية العليا الموزعة في مجتمعين منفصلين في الضفة والقطاع، إلى جانب الشتات، لم تتجاوز 5% من كل الشعب الفلسطيني، إلا أن هيمنتها بالمعنى النسبي... ودورها في نشر قيمها السياسية والاجتماعية و الأخلاقية في أوساط الجماهير . بالتوافق مع الأنظمة الحاكمة، ظل قائماً وفعالاً بصورة واضحة، يمكن ملاحظتها في مكونات المجلس التشريعي أو مجلس النواب الأردني والبلديات في الضفة والقطاع. أما أل 95% من الشعب الفلسطيني فقد توزعوا بين البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين، وقد تميز كل إطار من هؤلاء بأخلاقياته وأفكاره ورؤاه الخاصة.

ما بعد أوسلو: 1994(اليوم):

كان الأمل كبيراً لدى أوساط الشعب بعد وصول السلطة، ولكن سرعان ما برزت عوامل من التراجع والانفصال بين السلطة والجماهير، ويبدو أن الصراع السياسي في حالتنا الفلسطينية الراهنة، يقترن بتصادم مبادئ أخلاقية تعبر عن مصالح طبقية قديمة وطارئة أو مستحدثة تتعارض اليوم مع مصالح وتطلعات الشرائح الواسعة من فقراء شعبنا، لكنها –عبر التراكم– ستنتقل في مرحلة تالية إلى شكل من التناقض قد يأخذ في مساره طابعاً حاداً بعيداً عن شكل الصراع السياسي الديمقراطي المطلوب.

خاصة وأن المفاهيم الأخلاقية السيئة التي ترعرعت في مجتمعنا خلال سنوات ما بعد أوسلو عموماً وفي سنوات الانقسام خصوصاً، وأبرزها ، الاتكالية أو اللامبالاة ، غياب الشعور بالذنب عند هدر المال العام، الرشوة والمحسوبيات، الميل إلى الاحباط أو الاستسلام، النفاق بكل صوره الاجتماعية والسياسية، الخضوع، ومظاهر البذخ غير المبررة أو غير المشروعة، والشيزوفرانيا في العلاقات الاجتماعية أو لدى بعض المسؤولين، أو سيادة منطق العشيرة أو الحمولة، وتراكم الخوف في صدور الناس، وانتشار الجريمة بكل أنواعها.

إن هذه الصورة لم يكن ممكنا بروزها بهذه الحدة لولا التراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم، لدرجة ان الفرد، أصبح همه الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته –كما يقول د.هشام شرابي انسجاما مع القول العربي المأثور "امشي الحيط الحيط".

وعلى هذا الأساس، فإنني أؤكد بأننا في فلسطين، لسنا مجتمعاً مدنياً، بل أكاد أقول بأننا لسنا مجتمعاً بالمعنى الموضوعي للكلمة الذي تفيده كلمة «مجتمع»، فالمجتمع ائتلاف أو تحالف جملة من الجماعات تجمع بينها مصالح مشتركة أو اتفاق وتراض على مراعاة شروط، وتكون المصالح الذاتية لكل من تلك الجماعات محفوظة بموجب ذلك الاتفاق والتراضي. والاتفاق والتراضي هذان هما، في نهاية المطاف، العقد أو التعاقد الاجتماعي الذي يتأسس بموجبه نظام سياسي معلوم. المجتمع إذن، في المعنى الذي أشرنا إليه، هو ما يجعل التعاقد الاجتماعي الذي يؤسس النظام السياسي المقبول أمرا ممكناً. "نحن إذن أمام شبكة من المفاهيم والمعاني أو لنقل مع أهل علوم اللغة أننا أمام حقل دلالي ترتبط فيه المعاني فيفسر بعضها البعض الآخر".

المجتمع السياسي –كما يضيف سعيد العلوي– "هو ذلك الجزء من المجتمع الذي يجعل من الشأن العام محور اهتمامه، من حيث إنه يسعى إلى امتلاك السلطة التنفيذية بغية تطبيق برنامج شامل يعبر عن إرادة

ومصالح جماعات من الناس، داخل وجود اجتماعي معلوم، توحد بينها المصالح المشتركة وتجتمع حول برنامج سياسي – اجتماعي – اقتصادي – ثقافي شامل".

فهل ينطبق هذا التوصيف الموضوعي على مجتمعنا الفلسيطين في ظل الانقسام الذي فكك مجتمعنا إلى عدة مجتمعات في الضفة وغزة .. إلخ، بحيث تنتفي صفة المجتمع المدني عن أوضاعنا إلى جانب انتفاء المجتمع السياسي بعد أن تفكك النظام السياسي في بلادنا، وما أدى إليه كل ذلك من آثار ضاره على القضايا المجتمعية والاقتصادية عموماً وعلى الأخلاق وكافة مفاهيم الحرية والعدل والحق والديمقراطية خصوصاً، الأمر الذي أعاد إنتاج العديد من مظاهر التخلف الاجتماعي وكأننا نعيش اليوم في القرون الوسطى، بحيث باتت مدينة غزة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين أكثر تقدماً واستنارة دينيه واجتماعية، ونهوضاً سياسياً ومجتمعياً استند إلى أنبل معاني الأخلاق والتكافل والتطور الحضاري والثقافي والتعليمي التربوي والفني، حيث انتشرت المراكز الثقافية ودور السينما والمسرح والصحف على النقيض من أوضاعها السياسية والاجتماعية والثقافية المنغلقة المتخلفة المحكومة راهناً بالخوف والنفاق والاستبداد وانسداد الافق.

إن النتيجة الحتمية لهذا المسار الاجتماعي الفلسطيني في هذه المرحلة، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وتبعا لذلك فان "القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة، بل يستعينون بالله عليه، كما في القول "اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر". ففي حالة الاحباط والانحطاط تصبح مقاومة الظلم لا فائدة منها كما في القول المأثور "العين ما بتقاوم المخرز" أو المخرز حامي والكف طري".. فقط المواجهة تكون مع الأضعف، وحين تسود هذه الخصائص أو السلوكيات، فإن القوي يأكل الضعيف بغير حق في معظم الأحوال.

فإذا كانت هذه الخصائص أو السلوكيات من سمات المجتمعات المغرقة في تخلفها، والتي لا تعرف معنى المستقبل سوى في الحاضر وملذاته، بمثل تجاهلها للمصالح العامة لحساب المنافع الشخصية الباذخة والمترفة.. فهل نحن كذلك؟

إن هذه القيم السالبة–الخطيرة، لا يمكن تغييرها إلا حينما يصبح وعي الناس الأخلاقي، وعياً لمصالحها يمكنها من استيعاب وقبول تنفيذ المهمات الواقعية على الصعيد الوطني أو الاجتماعي.

كذلك لا بد من توضيح الظروف والأدوات الفعلية في النشاط السياسي وكشف المصالح الكامنة وراء هذه أو تلك من القواعد الاخلاقية، وهذا ما يجب ان تتحمله –بمسؤولية عالية– الفصائل والأحزاب الوطنية عموماً، واليسارية خصوصاً، ببناء علاقتها بالجماهير على اساس توعية هذه الجماهير بمصالحها أولاً، ومن ثم وعيها بالممارسة والمبادئ الديمقراطية، وبناء عوامل الثقة المتبادلة، والتفعيل العملي للشعارات المطلبية والسياسية معها، لكن يبدو أن أحزاب وفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن من استيعاب وفهم مضمون الأخلاق بأبعاده السياسية والمجتمعية الديمقراطية، وبالتالي غرقت في مستنقع التخلف الاجتماعي وعجزت عن أداء دورها الطليعي صوب مجابهة أوضاع التخلف الاجتماعي والاستبداد السياسي والديمقراطي.

وفي هذا السياق، فإن هذا التوجه لن يكتب له النجاح إذا لم تتوفر شروط ومقومات التطوير الشامل للمفاهيم الاخلاقية والديمقراطية في فصائلنا وأحزابنا وحركاتنا السياسية، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، وعليه فان البدء بتطبيق النقد والنقد الذاتي، ومفاهيم الشعور بالمسؤولية، والمبدئية، والأمانة والصدق، والتكافل، والدفء الحقيقي للعلاقات، وتقديم المثال في السلوك العام، انطلاقاً من الفهم الذاتي للأخلاق والسياسة، الذي يقوم على أن السياسة الطليعية والبعيدة النظر ذات الآفاق الواسعة، تستجيب لمتطلبات الأخلاق بصورة مباشرة وعملية في آن واحد، وذلك مشروط بوعيها والتزامها بالفهم الموضوعي للواجب الذي ينبثق من الوعي العام الجمعي لأعضاء التنظيم والحزب أو الفصيل، وعيهم بدورهم ومسؤوليتهم وواجبهم تجاه قضية التحرر والسيادة من جهة، وتجاه القضايا المطلبية الديمقراطية التي أصبحت من الأهمية في نفس مستوى التحرر الوطني من جهة أخرى.

فالحقيقة، إن الواجب والضمير، يعتبران "ضابطين" للحفاظ على شرف وجدارة وإخلاص الفرد المنظم الواعي، تجاه الوطن والمجتمع والحزب الذي ينتمي إليه، وليس تجاه المصالح الشخصية الأنانية.

إن الواجب والضمير في حالتنا، بمثابة المراقب للوعي الأخلاقي، وبمثابة الحارس الذي يقوم على تنفيذ القواعد الأخلاقية كانعكاس للمعاني الوطنية والاجتماعية، والذي يعكس نفسه بصورة مشرقة على المجتمع والحزب والعضو بما يجعل من الترابط بينهما، شكلاً اختيارياً جدلياً بعيداً عن المصالح الأنانية أو وسائل الضغط والإكراه.

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (9 – 10)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6421 – 2019 / 11 / 27

الانقسام شكل نقيضاً لتحرر الوطني والتطور الاجتماعي:

ما جرى منذ 14 حزيران 2007، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية. وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة والقطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها. إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48.

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغير للبنية الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة ما بعد قيام السلطة، ثم على أثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا:

1- نشوء شريحة بيروقراطية- كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتساوقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

2- تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه احد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه.

3- تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي .

4- بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر في علاقته بالآخرين.

5- جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية "البرجوازية" في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

6- في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلا من قيم التكافل والتضامن والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني

ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل.

7- نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين "شرعيتين" متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى اليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الانية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموماً واليسارية خصوصاً– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع أحد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في قطاع غزة، ما يعني اننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلاً من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة. ترافق إلى جانب ذلك، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه أو بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والأهداف في كل منهما.

8 – تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

إن مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي مضى عليه عشر سنوات عجاف غامرة بالهبوط والاستبداد وبالاحباط واليأس واستمرار الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

لا بد من التذكير بأن المأزق الوطني والمجتمعي، الذي وصلته الاوضاع الفلسطينية لا يمكن أن يحال بالكامل إلى الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس، بل أيضاً يحال إلى عجز "المعارضة التاريخية" أو"المعارضة اليسارية البديلة" في أن تصبح البديل الديمقراطي... ويبدو لي أن هذه القوى باتت عاجزة

عن التصدي والمجابهة السياسية الديمقراطية لوقف كل مظاهر الاستبداد والقمع والاختطاف والملاحقة وانتهاك حرية الرأي والاعتقال ومنع الكتابة والتظاهر والاعتصام ، على الرغم من ان اللحظة الراهنة تستوجب وتفرض عليهم التحرك السريع لوقف حالة النزف والتدهور المجتمعي الذي يشير الى مراكمة المزيد من عوامل الاحباط واليأس في صفوف كافة الفئات والطبقات عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً.

إن ما جرى من تراكمات سياسية ومجتمعية تفكيكيه منذ الانقسام في 14 حزيران 2007 حتى اللحظة، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست –بعد عشر سنوات من الانقسام– واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية، إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية. وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع، رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع على المصالح الفئوية بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية، وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية.

السؤال؛ هل بات عنوان المرحلة الراهنة اليوم هو: الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية، في ظل استمرار تراجع القوى الوطنية الفلسطينية والعربية (بمختلف الوانها وأطيافها)، وفي ظل استمرار الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس في ظروف دولية وعربية وإقليمية أفقدت الفلسطينيين بوصلتهم وأضعفت قيمهم وقدرتهم على فرض رؤيتهم وقرارهم الوطني من أجل الحرية والاستقلال والعودة، ومن ثم تكرست الهيمنة الخارجية على راهن القضية الفلسطينية لإفراغها من مضامينها وأهدافها النضالية الوطنية التحررية، تلك الهيمنة يتزعمها اليوم التحالف الأمريكي الصهيوني بقيادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والقوى الإقليمية خاصة تركيا ، إلى جانب معظم بلدان النظام العربي الرسمي ودعوته الصريحة للاعتراف والتطبيع مع دولة العدو الصهيوني؟!

ففي مثل هذه الحالة من الانحطاط والخضوع العربي الرسمي للمخططات الامبريالية الصهيونية، يبدو أن عنوان المرحلة الراهنة هو: الانتقال من التسوية الى التصفية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع عدد من الفلسطينيين من أصحاب المصالح الانتهازية، فقدوا وعيهم الوطني بذريعة ما يسمى بالتسوية أو ما يسمى بالعملية السلمية أو بذريعة الاعتدال، وكلها ذرائع لا تخرج ولا تتناقض مع شروط العدو الصهيوني الأمريكى وتركيا و السعودية ودويلات الخليج التي تتوزع الادوار المشبوهة فيما بينها.

إن هذا الوضع الكارثي الذي يحيق بقضيتنا الوطنية وبمجمل الأهداف التي ضحى مئات الآلاف من أبناء شعبنا من أجلها، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى– وخاصة الفلسطينية – التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة، لأن يأسها ومصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على أن الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الانتهازي الفلسطيني المستسلم (بكل تلاوينه ومسمياته وأفراده وجماعاته) هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها في ظل المأزق الفلسطيني الراهن... دون إلغاء وتجاوز الحديث أو التخطيط لإقامة دويلة ممسوخة في قطاع غزة... لذلك لا بد من المجابهة لإنهاء وتجاوز الانقسام الكارثي، لكي نستعيد وحدتنا الوطنية التعددية على قاعدة الالتزام العميق بالثوابت والأهداف الوطنية ومواصلة النضال التحرري والديمقراطي بكل أشكاله من أجل الحرية والاستقلال والعودة، ولا سبيل أمامنا سوى الحوار الوطني الديمقراطي الشامل بمشاركة كافة القوى والشرائح المجتمعية الوطنية؛ فإما الحوار الوطني الفلسطيني الشامل والاتفاق على إنهاء وتجاوز الانقسام والمأزق الراهن أو أن نتحول جميعاً إلى عبيد أذلاء في بلادنا بعد أن نخسرها ونخسر أنفسنا وقضيتنا، و أعتقد أننا في اللحظة الراهنة على هذا الطريق طالما ظل الانقسام، وطالما ظل العدو الأمريكي الإسرائيلي متحكماً في مقدرات شعبنا وطالما بقي الملف السياسي الفلسطيني ملفاً إسرائيلياً بلا قيود، وفي مثل هذه الأحوال يضيع الحاضر وتنغلق أبواب المستقبل ويحق علينا قول محمود درويش "أيها المستقبل: لا تسألنا من أنتم؟ وماذا تريدون مني؟ فنحن أيضاً لا نعرف!!".

التطور الفلسفي لمفهوم الأخلاق وراهنيته في المجتمع الفلسطيني (10 والأخيرة)

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6422 – 2019 / 11 / 28

الانقسام وحقائق الواقع الاجتماعي والاخلاقي في الضفة والقطاع:

أشير في البداية إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرّثة بكل مسمياتها، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين –غير الشرعيتين– على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة –بصورة غير مسبوقة– بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، ما يعني تغيّر شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري، مظهراً رئيسياً –غير مسبوق– لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفيلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة.

في مقابل ذلك نلاحظ استفحال جرائم القتل والسرقة وانتشار مظاهر الانحطاط والانحلال مع تزايد تناول المخدرات وحبوب الهلوسة بأنواعها، كل ذلك انعكاس لممارسات الاستبداد والقهر والفقر والبطالة وانعدام اوضاع الامان والاستقرار في ظل الانقسام وبسببه، وخاصة تفاقم مظاهر الفقر والبطالة وكل أشكال المعاناة والحرمان التي يعاني منها ابناء شعبنا عموما وفي قطاع غزة خصوصا حيث ينتشر الفقر بصورة غير مسبوقة في صفوف الاغلبية الساحقه من أبناءه ، وذلك ضمن خطين او قسمين: قسم يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية والكمالية (الأقلية) و قسم آخر (الأغلبية) لا يستطيع أن يلبي احتياجاته الأساسية ضمن الحد الأدنى 2000 شيكل (450 دولار) شهرياً للعائلة بسبب الغلاء الفاحش. وهذه المجموعة تمثل حوالي 75 % من مجموع السكان، كما أنها تضم شريحة واسعة من الفقراء الذين يندرجون تحت خط الفقر أو فقر المجاعة أو الفقر المدقع ممن يقل دخلهم عن 300 دولار شهرياً للأسرة وهي تشكل اليوم حوالي 35% من سكان القطاع بسبب تضخم حجم البطالة والغلاء وارتفاع الأسعار والحرمان والمعاناة في ظروف الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين فتح وحماس من جهة، وفي ظروف الحصار الراهنة التي يمارسها العدو الإسرائيلي بموافقة أمريكية أوروبية وبدعم عربي رسمي مباشر وغير مباشر.

إن هذا الوضع، يؤكد على أن شعبنا الفلسطيني، يبدو اليوم أنه ينقسم ويتشظى اليوم إلى عدة مجتمعات متناثرة مجزأة، الضفة في واد وغزة في واد آخر ومخيمات الشتات في وديان العرب وأراضي 1948 في واد، لا

يجمعها موقف او برنامج سياسي موحد، بحيثُ يمكن الاستنتاج، أن ممارسات كل من فتح وحماس، ستعززُ عوامل الانفضاض الجماهيري عنهما وصولاً إلى حالةٍ غير مسبوقةٍ من الإحباط واليأ ، كما هو حال قطاعات واسعة من شعبنا اليوم في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث باتت قضيتنا اليوم محكومةً لقياداتٍ سياسيةٍ استبدلت–في معظمها– المصلحة الوطنية العليا برؤاها وبمصالحها الفئوية الخاصة .

الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرّثة)، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ5% .

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية، وهذه ظاهرة –مفارقة– تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

جاء الصراع على الحكم، والتنازع على الصلاحيات بين حركتي "فتح" و "حماس"، ليشهد النظام القانوني للسلطة مزيدًا من الانهيار؛ نظرا لتنامي حالة الاقتتال الداخلي وتفاقمها بين قطبي السلطة.

وفي كل الاحوال "ما كان للتسلط والاستبداد أن يوجدا وأن يبلغا، عندنا، هذا الحد لولا انتهاك النظام الأخلاقي للمجتمع، لولا ازدراء النظام الأخلاقي العام، وازدراء القانون العام، وازدراء كل ما هو عام ووطني، وتعظيم كل ما هو خاص وفئوي، ولولا تهاون مجتمعنا في الدفاع عن نظامه الأخلاقي، وتهاونه في الدفاع عن القانون. ما كان لهذا كله أن يحدث لولا حلول سلطة الحركة أو الحزب محل سلطة الدولة، أي سلطة القانون، ولولا تحول مجال الدولة ومجال سلطتها السياسية من مجال وطني عام إلى مجال خاص، غدت معه مبادئ الحق وقيم الحرية والعدالة والمساواة خاضعة خضوعاً تاماً للاقتناع الذاتي للفئة الحاكمة، التي صارت هي وحدها من يقرر، تحت غطاء الأيديولوجية الخاصة بهذا الحزب أو الحركة"[1].

"بكلمة موجزة إن انتهاك النظام الأخلاقي، الذي كان آخذاً في التشكل، هو انتهاك العقد الاجتماعي الذي كان آخذاً في التشكل، أي انتهاك لمبدأ كلية المجتمع وعمومية الدولة أو السلطة وقوانينها المعتمدة ديمقراطياً، فالامتيازات حلت محل الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وإرادة الحزب أو الحركة حلت محل الإرادة العامة التي يجسدها القانون، ذلك هو أساس الانحطاط الأخلاقي.

يكفي التدليل على ذلك بواقع أن المجتمع انقسم إلى راشين ومرتشين ، وإلى وشاة ومخبرين، مأجورين ومتطوعين، ومخبر عنهم، وأن الملك العام صار ملكاً سائباً وغنيمة لكل مقتدر، ومفهوم "حلال على الشاطر" حل محل مفهوم الحلال"[2].

"المسألة، كما تبدو لنا، ليست مسألة عيوب أخلاقية في الأشخاص، بل مسألة عيوب أخلاقية في النظام الذي ينتج العيوب الأخلاقية، ويهدر الكرامة الإنسانية، ولا يقوى ولا يستمر إلا بقدر ما يدمر ذاتية الأفراد

وحريتهم واستقلالهم، وبقدر ما يهين كرامتهم ويلغي الشخص القانوني (المواطن) في كل منهم ثم الشخص الأخلاقي، لأنه قائم على التبعية والاستزلام والوشاية والكيد والانتقام، وعلى ولاءات أخرى ما قبل وطنية (عائلية ومناطقية .. إلخ). لذلك كانت النزاهة والاستقامة واحترام الذات والحرص على المال العام والشأن العام والعمل بمقتضى القانون محنة على أصحابها"[3].

"ما دامت المسألة كذلك، أي مسألة نظام ينتج العيوب الأخلاقية، ومسألة أيديولوجية تسوغ هذه العيوب وتبررها بشعارات وطنية أو اجتماعية ديماغوجيه، فإن إعادة إنتاج النظام الأخلاقي المجتمعي والخروج من هذا الوضع البائس تبدأ بإعادة الاعتبار للقانون الوضعي العام، أو القانون الأساسي[4] الذي يسري على الحاكمين والمحكومين بلا استثناء ولا تمييز.

فالقانون الأساسي بالنسبة لنا في فلسطين هو قيمة أخلاقية في ذاته، ونظام عام لإنتاج القيم الأخلاقية في الوقت عينه، وهو دستورنا المؤقت، المعبر عن ماهية النظام الفلسطيني الديمقراطي. والمواطنة بالمعنى الديمقراطي هي فضيلة النظام الفلسطيني بامتياز، لأن المواطن هو أساسها، وغاية جميع وظائفها السياسية أو الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.. إلخ.

الإنسان الفلسطيني هنا هو غاية في ذاته لا يجوز أن يكون وسيلة لأي غاية أخرى مهما سمت، لكن هذا الشعار فقد كل مضامينه ومعانيه، وهو اليوم يثير السخرية والحزن على المصير الذي آل اليه الانسان الفلسطيني في ظل استمرار اضطهاده ومعاناته وحرمانه من حقوقه في الرأي والحرية والمعتقد عبر أساليب استبداد جسدي ومعنوي وقانوني يتمثل فيما صدر من قوانين غير شرعية في غزة ورام الله ليس آخرها ما يسمى بقانون الحرائم الالكترونية الذي صدر في رام الله في تموز 2017، وصدر مثيله في غزة عبر حركة حماس منذ بداية العام 2017.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التي ننشد هي ديمقراطية إنسانية ينمو فيها العنصر الأخلاقي / الإنساني طرداً مع نمو العدالة الاجتماعية، فالعدالة هي التجسيد العملي للمساواة.

"الديمقراطية، التي لا تختزل إلى آليات ديمقراطية تقتضيها "اللعبة السياسية"، هي الحاضنة التاريخية للعدالة، ما دامت الديمقراطية نظاماً عاماً يضعه المجتمع لنفسه ويعمل على تطويره وتحسينه باستمرار وفقاً لتحسن شروط حياته، ونمو ثروته البشرية والمادية والروحية"[5]، لكن الديمقراطية عندنا بدلاً من أن تكون مهداً للتغيير التحرري والديمقراطي باتت في ظل الانقسام لحداً أو قبراً للتغير المنشود.

وبالتالي فإن تنافس الحركات والفصائل السياسية على تقديم أفضل ما لديها للوطن هو المناخ المواتي للحفاظ على القيم الأخلاقية، وإنتاج قيم جماعية ومجتمعية، وطنية وإنسانية، بخلاف مناخ الاحتكار والاستئثار وطغيان المصالح الخاصة والفردية على المصلحة العامة"[6]، وعلى النقيض من عقلية الانقسام وممارساته التفكيكيه والاستبدادية.

السؤال: هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟

الجواب : نعم ... لا بد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة والمجتمعية مع الأخلاق الديمقراطية النبيله التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لجميع الحركات والفصائل الفلسطينية عموماً واليسارية خصوصاً، فإذا كانت الفصائل او الأحزاب اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها أولا بموقف أخلاقي داخلي يجسد العلاقة الدافئة الصريحة المحترمة ، وثانيا مطالبة بموقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة.

"خلاصة القول –كما يقول الصديق نصار إبراهيم – أن كل الأحاديث عن الأخلاق والفضيلة والواجب بدون تحديد وبدون مضمون سياسي واجتماعي وبدون الاستعداد للفعل من أجل تغيير العلاقات التي تولد كل أشكال الهبوط الأخلاقي من نوع: الكذب والنفاق والنهب والسمسرة واستغلال الآخرين... وتحويل الإنسان والجسد والجمال وحتى الأخلاق إلى سلع بقيم تبادلية وفق قوانين السوق الوحشية (الشاطر يكسب).. فإن كل اللغو عن الأخلاق هو مجرد وسيلة لتكريس الواقع... لا أكثر". [7]

وإذا كان الحديث عن فساد واستبداد وتخلف الأنظمة العربية يثير الأسف، فإنّ الحديث عن تكرس الانقسام والصراع التناحري على السلطة والمحاصصة بين فتح وحماس على الصعيد الفلسطيني، في ظل وصول ما يسمى بالعملية السلمية إلى أفق مسدود أو انتقالها من مرحلة التسوية إلى مرحلة التصفية، علاوة على استمرار الحصار والعدوان الصهيوني، إلى جانب انتهاك مبادئ الاخلاق والحريات والعدالة، التي ادت إلى تغلغل مظاهر الفقر والإحباط واليأس في مجتمعنا الفلسطيني بصورة غير مسبوقة، كلها عوامل تثير الحزن والأسى بقدر ما يتوجب أن تثير في نفوس وعقول أبناء شعبنا كل نوازع التحدي والمقاومة لتغيير هذا الواقع صوب نظام سياسي فلسطيني تحرري وديمقراطي.

وأخيراً، إن "وظيفة الفكر هي اكتشاف العنصر العقلي أو العناصر العقلية في الظاهرات، الطبيعية منها والإنسانية، وفي التشكيلات والمنظومات الاجتماعية والثقافية والخطابات السياسية

ومن ثم فإن الفكر الذي يستحق اسمه هو إدراك للحاضر وللواقع بالفعل، إدراك لروح الشعب ومنطق الواقع، وإدراك للمبدأ العقلي والأخلاقي في كل مجال من مجالات الحياة.

إن الفكر أو العقل يسعى على الدوام إلى تعرُّف ذاته في الحاضر وإلى تعرُّف حريته في القانون العام والنظام العام (أو الدستور الديمقراطي) والقوانين التي تضمن تطبيق إرادة الخير العام والنفع العام والمصالح الوطنية العامة وثوابتها.

ففي عصرنا الراهن، لا يستقيم أن تكون أمة، كائناً أخلاقياً من دون هذه الرابطة العقلية/الأخلاقية، أي من دون عقد اجتماعي يكون بموجبه جميع المتعاقدين أحراراً ومتساوين.

فالسياسة التي تستحق اسمها، سياسة مبدؤها الفكر أو العقل، فكر الواقع أو عقل الواقع، وغايتها الأخلاق والحياة الأخلاقية. المبدأ والغاية هنا كالمبتدأ والخبر، لا معنى لأي منهما من غير الآخر.

من المؤسف والمحزن في آن أن السياسة لم ترق عندنا بعد إلى مستوى العمل في سبيل وحدة النضال الوطني كما لم ترق إلى تظهير العقد الاجتماعي القائم في صيغة قانون عام يسري على جميع أفراد الشعب.

"فالحق في الكرامة هو بالضرورة حق في الحرية، والحق في الحياة حق في الحياة الكريمة الحرة"[8]. وإذا كان الأمر هكذا فلا تسامح مع الصهيونية ودولتها العنصرية، كما لا تسامح مع كل من يسهم في تكريس الاستبداد وإهدار كرامة المواطن وتكريس الانقسام.

[1] جاد الكريم الجباعي – الأخلاق السياسية والفضائل الحزبية – خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية – 2008-06-18.

[2] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[3] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[4] "القانون الأساسي للسلطة الوطنية، الذي أكد في الباب الثاني منه على مجموعة من الحقوق والحريات العامة، كالحق في عدم الخضوع للتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية أو الحاطّة بالكرامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في حرية التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة، والحق في المساواة أمام القضاء والمحاكمة العادلة، والحق في الشخصية القانونية، وعدم التعرض للخصوصية، والحق في حرية الدين والفكر، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، والحق في تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات، والحق في الانتخاب والترشّح" (المصدر: د.محمد أبو مطر – أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة "معالجات قانونية مختارة" – معهد الحقوق – جامعة بيرزيت – 2014)

[5] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[6] جاد الكريم الجباعي – المصدر السابق.

[7] نصار ابراهيم – جدل السياسة والأخلاق والطبقات – الانترنت – 2016/2/4.

[8] جاد الكريم الجباعي – الاخلاق والسياسة – الانترنت.

المتغيرات الفلسطينية ما بعد أوسلو

غازي الصوراني
الحوار المتمدن–العدد: 6444 – 2019 / 12 / 22

في حالتنا الفلسطينية، كان بروز خطر المشروع الصهيوني مُحَفزًا لبروز الهوية العربية الفلسطينية بداية القرن العشرين في سياق تصادمها معه كخطر داهم يهدد الوجود الفلسطيني ذاته، وازدادت مفاعيل هذا الخطر بعد تعرض الشعب الفلسطيني لتهجير قسري وتطهير عرقي وضرب لوجوده المادي على أرض وطنه عام 1948، ومن ثم بداية مرحلة اللجوء والمنافي في ظل أنظمة عربية حَرَمتْ الفلسطيني من التعبير عن هويته الوطنية وتجسيدها، الأمر الذي أدى إلى التحاق الوطنيين الفلسطينيين ضمن الأطر والحركات القومية أو الشيوعية أو الدينية.

وقد تميز الاطار القومي في تلك المرحلة بقيادة الراحل جمال عبد الناصر إلى جانب حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي، باحتضان الهوية الوطنية الفلسطينية ودمجها مع الهوية القومية العربية التي التحمت بالوعي العفوي الجماهيري العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً، بصورة ما زالت –بهذه الدرجة أو تلك– ماثلة في أذهان شعبنا.

ثم جاءت هزيمة حزيران 1967، لتشكل حقلًا مختلفًا في التركيز على التعبير الكياني للهوية الوطنية الفلسطينية، من خلال ما مثلته منظمة التحرير الفلسطينية وانطلاق العمل الفدائي بالتزامن مع انتشار قواعد الفدائيين، وتصاعد النضال والخطاب الثوريين، بحيث أنه كلما تصاعد النضال ضد المشروع الصهيوني كلما تزايد وعي شعبنا بهويته الوطنية المعبرة عن طموحاته.

وفي هذه المرحلة، تجلت وترسخت الهوية الوطنية الفلسطينية، وتطورت في إطار النضال الوطني، وهذا ما حصل مع انطلاق الثورة الفلسطينية، ثم تجسدت من خلال الجماهير عبر اندلاع الانتفاضة الشعبية في العام 1987، حيث لوحظ التزايد المضطرد في التمسك بالهوية ورموزها ومختلف مكوناتها، والعكس صحيح، فكلما تراجع هذا النضال تراجع الإحساس بالهوية الوطنية، وحلت محلها هويات نقيضه، دينية وجهوية وعشائرية، وهذا ما جرى بعد اتفاق أوسلو الكارثي وقيام سلطة الحكم الإداري الذاتي التي لم تنجح في تحقيق الحد الأدنى من طموحات شعبنا في تحقيق أهدافه الوطنية، وترسيخ أسس الديمقراطية بعيداً عن الاستبداد وكافة مظاهر الفساد ، الأمر الذي راكم العديد من العوامل التي خلقت مناخات الصراع الفئوي بين حركتي فتح وحماس وصولاً إلى الانقسام البغيض في 14 حزيران 2007.

وفي ظروف الانقسام الفلسطيني والصراع على المصالح الفئوية الضاره بين حركتي فتح وحماس، بات من المعروف أن حركة فتح استمرت في التمسك باتفاق أوسلو الكارثي وخياره التفاوضي، إلى جانب مراهنتها على ما يسمى بالعملية السلمية في إطار المراهنة على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب

المراهنة على الأنظمة العربية الأكثر خضوعاً وتبعية للسياسات الأمريكية، ما يعني بوضوح أننا –في هذه المرحلة– قد نكون أمام "استحقاق" يمكن أن نطلق عليه وصف "أوسلو جديد" ينطبق من الرؤية الواقعيه الرثة التي يجسدها الرئيس أبو مازن وقيادة حركة فتح.

اما حركة حماس فقد اعتمدت بدرجة أساسية على تنظيمها الأم "الإخوان المسلمين" واستراتيجيته وتحالفاته المباشرة وغير المباشرة مع الغرب الرأسمالي من ناحية، وعلاقاته التاريخية من منظور المصالح الطبقية ذات اللباس الديني مع الأنظمة العربية الرجعية ودورها في تشجيع وتكريس الانقسام خاصة قطر ودويلات الخليج والسعودية، إلى جانب العلاقة العضوية مع النظام الاخواني في تركيا في سياق التآمر –من كل هذه الأطراف– على سوريا واليمن والعراق وليبيا والجزائر ومصر.. إلخ ، ولكن على الرغم من هذه المواقف، فإن حركة حماس استطاعت الحفاظ على العلاقة مع إيران التي لم تغلق الباب كلياً في وجه حماس حرصاً منها على دعم صمود شعبنا ومقاومته، على الرغم من رفض ايران للانقسام ودعوتها إلى استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وفي هذا الجانب لا يمكنني تجاوز نزوع الإخوان المسلمين وحركة حماس على أن يكونوا بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعنصراً طارداً للهوية الوطنية الفلسطينية لحساب الهوية الاسلاموية ، وفي هذا الجانب فقد مثَّل ظهور "حماس" تحدياً للهوية الوطنية ولتعبيراتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، يؤكد على ذلك نصوص وثيقتها التي طرحت الهوية الدينية، بديلاً عن الهوية الوطنية ذات المضمون القومي الديمقراطي العلماني كما نص على ذلك ميثاق م.ت.ف، كما سعت حماس جاهدة إلى أسلمة المجتمع عبر عدد من مشاريع القوانين التي حاولت فرضها في قطاع غزة، بوهم إعادة صياغة الثقافة السياسية والمجتمعية والهوية الوطنية بالاستناد إلى ثقافة ترتكز على تراث الإسلام السياسي، معادية لمفاهيم الوطنية والقومية والثقافة والفنون المعبرة عنهما بصورة صريحة جسدت الأيديولوجية الدينية للحركة كما عَبّر عنها قادتها وشيوخها في ندوات وجمعيات وجوامع قطاع غزة.

وهنا بالضبط، أشير إلى أن استمرار حالة الانقسام، في إطار تشارك الكل في المسئولية عن أزمة النظام السياسي، يطرح تحديات كبيرة أمام الهوية والكيانية الفلسطينية، بتعرضهما للمزيد من التآكل والضمور والتشظي، وذلك نتيجة لغياب هدف وطني جامع يوحد الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم.

وهذا يطرح علينا في الجبهة الشعبية، وعلى كافة مكونات الحركة الوطنية مسئولية استنهاض الوطنية الفلسطينية بمعناها الهوياتي (الثقافي والرمزي) والكياني (السياسي)، من خلال تجديد بنى المشروع الوطني الفلسطيني، وتوليد رؤية وطنية جديدة تطابق بين شعب فلسطين وأرض فلسطين ومشروع حركتها الوطنية، وهذا يتطلب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية (على قاعدة الوحدة والاختلاف)، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الذي يطابق بين الشعب والأرض والمشروع السياسي.

ما سبق يؤكد بأن السياق الطبيعي لتأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية وتطورها ايجابًا، لا يمكن تحقيقه إلا في إطار انهاء الانقسام واستعادة النظام الوطني الفلسطيني في إطار م.ت.ف. وفق قاعدة الوحدة الوطنية التعددية، بما يمكننا من الصمود في مواجهة كافة العوامل الخارجية، الأمريكية والإقليمية والعربية الرجعية من ناحية وفي

تفعيل النضال الوطني الشعبي والكفاحي الكفيل وحده بإعادة الروح وتجسيد هويتنا الوطنية الفلسطينية، وبدون ذلك ستتعرض قضيتنا وهويتنا لمزيد من التصديع والتفكك لحساب المشاريع والمخططات التصفوية.

وفي هذا السياق، أشير إلى أن جماهير شعبنا الفلسطيني، على الرغم من كل ما تعرضت له من أوضاع وصراعات فئوية نقيضة لأهدافه وتطلعاته ومسيرة نضاله، إلا أن هذه الجماهير العفوية البسيطة، على الرغم من آلامها ومعاناتها، لم تستسلم لكل تلك الأوضاع ، ولكل مظاهر الاستبداد والقهر، وتفجر وعيها العفوي الذي تجلت سماته الجوهرية في قدرته على الحفاظ والتمسك بهويته الوطنية وبعدها القومي في روحها وعقلها مهما تفاقمت الأزمات التي تعرضت لها طوال التاريخ الحديث والمعاصر ، ذلك هو صمام الامان لهويتنا الوطنية الراسخة والمتحركة في خزان الوعي العفوي لشعبنا.

لكن ذلك لا يعني على الاطلاق تجاوز دور الوعي الطليعي الذي تجسده الثقافة الوطنية والقومية التقدمية، التي نعتز بدور جبهتنا الشعبية في رفع رايتها مع كافة الرفاق في الأحزاب والحركات القومية واليسارية العربية، كرافد أساس في تغذية الوعي الشعبي من ناحية وكرافد أساسي في تعميق الهوية الوطنية واثبات مقدرتها على الصمود في وجه العدوان الصهيوني ومقاومته من ناحية ثانية، ففي هذه العملية يكون الصراع التحرري هو المهد النموذجي الذي تتكون فيه الثقافة الوطنية التحررية الديمقراطية أو ثقافة الوحدة والهوية الوطنيتين –كما يقول فيصل دراج– "عبر القصة والراوية والشعر والفنون والأجناس الكتابية الأخرى"، إلى جانب جملة الوقائع العملية والنظرية التي تغذي الصراع التحرري وَتُؤَمِّن عوامل النصر والتقدم والانتشار والتمدد في عمقه العربي المحيط .

فإذا كان المنفى أو الشتات واللجوء، قد فرض على الفلسطيني معاناةً إضافية، فإن أبناء شعبنا في فلسطين 48 كما في الضفة وقطاع غزة، عاشوا تجربة أخرى وهي: تجربة الاحتلال والعدوان والاستيطان والجدار العازل والتمييز العنصري وتدمير القرى ونسف المنازل في محاولة يائسة يستهدف العدو الصهيوني من وراءها إلى ما أطلق عليه "كي الوعي" بِوَهَمْ إضعاف ذاكرة شعبنا التي تراكم في داخلها مزيداً من عوامل التحدي والصمود.

وهنا بالضبط تتجلى الروح الوطنية التوحيدية في مسيرة نضال شعبنا العربي الفلسطيني، الذي ما زال يشعر بوجوده وهويته المتميزة بشرف انتمائه، رغم كل عوامل العدوان والانقسام والتشرد والاضطهاد التي أدت إلى التباعد الإكراهي بين أجزائه المتناثرة داخل الوطن وخارجه .

فبالرغم من كل محاولات الدمج أو التوطين أو الأسرله، التي ترافقت مع العديد من صنوف القهر والقمع والتمييز العنصري، ظل شعبنا الفلسطيني سواء في الأراضي المحتلة 1948، أو في مخيمات المنافي، محافظاً على جوهر هويته الفلسطينية، متمسكاً بعناصرها، رغم بشاعة الممارسات الصهيونية وبعض الأنظمة العربية، وذلك ارتباطاً وانعكاساً لشعوره وإيمانه العميق بهويته الوطنية، التي تجسد عمق انتمائه التاريخي لفلسطين بوعي عفوي أسهم في تشكل الهوية الوطنية الراسخة والمتحركة في خزان الوعي الذاتي لشعبنا عموماً ، وفي أوساط شعبنا داخل "دولة" العدو الصهيوني خصوصاً .

فالذاكرة التاريخية بالنسبة لأبناء شعبنا في الوطن والشتات، هي ممارسة حاضرة، فهي تقوم بوظيفة تراثية وفولكلورية وأيديولوجية وسياسية ومجتمعية، تجسد الهوية الوطنية في إطار مسيرة النضال والكفاح الوطني

التحرري ضد العدو الصهيوني ، وهو صراع مفتوح يعيد تجديد بما يؤدي إلى إعادة تطوير وتعميق الهوية الوطنية بكل ابعادها السياسية والمجتمعية .

ولا شك أن ذاكرة شعبنا تتجلى – في العديد من المنعطفات– بصورة جماعية في الوطن المحتل وفي كل مكان ، كذاكرة حية متمردة على الاضطهاد والاستغلال الصهيوني العنصري، لانها ذاكرة حيوية لم تقطع مع ماضيها في فلسطين المدينة والقرية والريف والمزارع والبيوت ، كما لم تقطع مع نضال الشعب ضد الاستعمار والهجرة الصهيونية والنضال والشهداء الذين ضحوا بأرواحهم ضد الغزوة الصهيونية ، لم تقطع رغم المعاناة والاضطهاد والتطهير العرقي والتشرد في مخيمات اللجوء وصولاً إلى اللحظة الراهنة ، لانها بالفعل ذاكره متمرده، ليس فقط على تاريخ صراعها مع الصهيونية والاستعمار والامبريالية ، بل متمردة أيضاً على تاريخ خيانة معظم النظام العربي منذ ما قبل النكبة وبعدها، بمثل ما هي حانقة ومتمردة على المصالح الفئوية والانقسام والصراع على المصالح بين حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين.

فبالرغم من مرور 72 عاماً على النكبة ظلت –وستظل– الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للهوية الوطنية وللوعي الوطني في كل محطات النضال، منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا داخل الوطن المحتل كما في الشتات، وعززت لديهم روح الآمال الكبيرة في المستقبل الذي ستتحقق فيه الحرية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية عبر الممارسة الثورية لكافة أشكال النضال من أجل تحقيق أهدافنا في التحرر الوطني والديمقراطي في إطار النضال التحرري القومي الديمقراطي ، لذلك لم يكن غريباً أن تتصهر الهوية الوطنية ببعدها القومي داخل ذواتنا، نحن الفلسطينيون حاملة في رحمها، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة لكي يتواصل نضال شعبنا تعبيراً عن هويته وأهدافه الوطنية الكبرى التي ضحى من أجلها.

وبالتالي فإن مركبات الهوية الوطنية الفلسطينية ، بمضمونها النضالي الديمقراطي ، ستظل تمثل بالنسبة لشعبنا جزءاً أصيلاً وجوهرياً من مكونات وعيه لذاته ووجوده ومستقبل نضاله وآماله واهدافه الوطنية التي لن تتحقق بمعزل عن هويته القومية الديمقراطية التوحيدية الجامعة لكل الهويات الوطنية القطريه.